

تقى الدين الفتوحى أحمدي المصري
الشهير بابن الجزار

مِنْهَا رَأْيَاتُ

عالم الكتب

تحقيقه
عبد الغنى عبد الخالق



Bibliotheca Alexandrina



0127735

مِنْهُمْ لَأَرْادَاتُ

فِي جَمْعِ الْمُفْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتُ

لِقَتَى الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفُقُوعِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمَصْرِيِّ
الشَّهِيدِ بِإِسْنَادِ الْخِطَارِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ

عَالَمُ الْكِتَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بمؤلف كتاب منتهى الإرادات،

وبيان منزلة المنتهى عند علماء المذهب الحنبلي

إن مؤلف كتاب منتهى الإرادات في الجمع بين المقتنع مع التنقيح
وزيادات هو العلامة الشهير قاضي القضاة في الديار المصرية في زمانه
شيخ الإسلام محمد تقي الدين ابن قاضي القضاة شيخ الإسلام أحمد
ابن عبد العزيز المعروف بابن النجار الحنبلي . ولد في مصر ومات بها
في حدود سنة ٩٧٢ . وقد تلقى العلم عن والده وغيره ثم رحل إلى الشام
وأقام فيه مدة ثم رجع إلى مصر . وقد ألف متن المنتهى الذي جمع فيه
بين كتاب المقتنع لشيخ المذهب عبد الله بن أحمد بن قدامة والتنقيح
المشيع لتحرير أحكام المقتنع تأليف العلامة الشيخ علي بن سليمان المرادوي
صاحب الإنصاف . وقد أثنى العلماء على كتاب المنتهى وكان والد المؤلف
يقرؤه للطلاب ويثنى عليه . ومن حين ألف هذا الكتاب الجليل عكف
عليه علماء الحنابلة وقدموه على غيره واعتمدوا عليه في الحفظ والتدريس
والإفتاء والقضاء وكتبوا عليه علق شروح فيها شرح علامة المذهب
الشيخ منصور البهوتي وشرح العلامة الشيخ إبراهيم الموفى في عدة
مجلدات وشرحه مصنفه في ثلاثة مجلدات وعلق عليه علماء المذهب

الحنبلية حواشي كثيرة وخدموه خدمة جليلة فنها حاشية علامة
المنهـب الشيخ منصور البهوتى وحاشية العلامة الشيخ محمد الخلوئى .
ابن أخت الشيخ منصور المذكور وحاشية العلامة عثمان بن أحمد
الفتوحى حفيد صاحب المنهى . وللشيخ عبد الوهاب بن فيروز
حاشية جليلة على شرح المنهى للشيخ منصور حقق فيها ووثق .
وقد مات ابن فيروز فى بلدة الزبارة من بلدان قطر وقد كانت أهله
بالسكان فى ذلك الوقت . وحاشية العلامة عثمان بن قائد النجدى بم
المصرى وحاشية الشيخ أحمد بن عوض وحاشية العلامة مفتى الديار
النجدية الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبى بطين وغير ذلك من الشروح
والحواشى مما لم تقف عليه . وما اعتنى العلماء بهذا الكتاب إلا لما ظهر لهم
من تحقيق مؤلفه والمبالغة فى تحريره وبنائه على الراجح من المنهـب
الممول عليه فى القضاء والإفتاء . ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة عند
علماء المذهب سمى همة الشاب النجيب واللودعى الأريب صاحب
السمو حاكم قطر المعظم الشيخ أحمد ابن الشيخ على بن عبد الله بن قاسم
الثانى فأصدر أمره المطاع بطبعه على نفقته وجعله وفقاً لوجه الله تعالى
أجزل الله له الثواب وأطال عمره وضاعف له الأجر بمنه تعالى وكرمه
وصلى الله على محمد وآله وسلم .

كتبه

محمد بن عبد العزيز بن مانع

تذنيبه

قد أعتد في طبع هذا الكتاب ومراجحته ، على ثلاث نسخ :

١ - نسخة مصورة عن نسخة بمكتبة الأزهر ، بخط المؤلف سنة

٩٤٣ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ز » .

٢ - نسخة مخطوطة بخزانة الشيخ : محمد بن عبد العزيز بن مانع

مكتوبة سنة ١١٣٧ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ع » .

٣ - النسخة التي اعتمدها وشرح عليها العلامة البهوتي . وقد رمز

إليها بحرف : « ش » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهِ وَحَقُّ لِي أَنْ أَحْمَدَ ، وَأَصْلِي وَأَسْلَمُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ :
« أَحْمَدَ » ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ .

وبعدُ : فـ « التَّنْقِيحُ الْمُنْبِيعُ » ، فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ » ،
فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُتَبَجَّلِ : « أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ » - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -- قَدْ كَانَ الْمَذْهَبُ مُتَخَلِّجًا
إِلَى مِثْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنَدٍ عَنْ أَصْلِهِ .

فَلَسْتُ خَرْتُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ أَجْمَعَ مَسَائِلَهُمَا فِي وَاحِدٍ ، مَعَ ضَمِّ مَا تَبَسَّرَ
عَقْلُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الشَّوَارِدِ . وَلَا أَحْذِفُ مِنْهَا إِلَّا الْمُسْتَفْتَى عَنْهُ ،
وَالْمَرْجُوحَ وَمَا بَنِيَ عَلَيْهِ . وَلَا أَذْكَرَ قَوْلًا غَيْرَ مَا قَدَّمَ أَوْ صَحَّحَ
فِي « التَّنْقِيحِ » ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَوْ شُهِرَ ، أَوْ قَوِيَ
الْخِلَافُ - فَرُبَّمَا أَشِيرُ إِلَيْهِ .

وَحَيْثُ قُلْتُ : « قِيلَ ، وَقِيلَ » - وَيَنْدُرُ ذَلِكَ - فَلِعَدَمِ الْوُقُوفِ
عَلَى تَصْحِيحِ . وَإِنْ كَانَ لَوَاحِدٍ فَلِإِطْلَاقِ احْتِمَالِيَّةٍ .
وَسَمِيَّتِهِ : « مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ » ، فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ
وَزِيَادَاتِ .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِصْمَتَهُ وَالنَّفْعَ بِهِ ، وَأَنْ يَرْحَمَنِي
وَسَائِرَ الْأُمَّةِ .

كتاب

الطهارة : ارتفاعُ حَدَثٍ وما في معناه بما يَطْهُرُ مبلج ، وزوالُ
خَبَثٍ به ولو لم يُبْعَ ، أو مع ترابٍ طهور أو نحوه ، أو بنفسه .
أو : ارتفاعُ حُكْمَيْهِمَا بما يَقُومُ مقامه .

باب

المِائَةُ ثَلَاثَةُ : طَهُورٌ يرفعُ الحَدَثَ — وهو : ما أوجبَ وضوءاً
أو غُسلًا . — إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ وَخُنْفَى ، بَقِيلٍ خَلَّتْ به امرأَةٌ^(١)
ولو كَافِرَةٌ ، لطهارةٍ كاملةٍ عن حدث — كخُلُوعِ نِكَاحٍ — تَبْدَأُ .
ويزِيلُ الخَبَثَ الطَّارِئُ .

وهو : الباقي على خِلْقَتِهِ ، ولو تصاعَدَ ثم قَطَرَ — كبخارِ
الحُمَامَاتِ — أو استهلك فيه يسيرٌ مستعملٌ أو مانعٌ طاهرٌ — ولو لعدمِ
كفايةٍ — ولم يُفَيِّره ، أو استعمل في طهارةٍ لم تجب أو غُسلِ كافرٍ ،
أو غُسلٍ به رأسٌ بدلاً عن منسج . والمتنيرُ بمحلِّ تطهيرٍ ، وبما
يأتي فيما كَرِهَ وما لا يُكْرَهُ .

(١) كذا في صلب ز ، ونسخة شرح الجوهري ١١/١ (ط أنصار السنة) . وهو الظاهر
الموافق لأميريه بما يند . وفي ع : « مكلفة » . وقد ذكرنا هذا في تنقيح ز .

وكره منه ماء زمزم في إزالة خبث ، وبشر بمقبرة ، وما اشتد حره أو برده ، ومسخن بنجاسة إن لم يُحتج إليه ، أو بمنسوب . ومتغير بما لا يخالطه : من عود قماري ، أو قطع كافور أو دهن . أو بخالط أصله الماء . لا بما يشق صوته عنه — كعلجلب ، وورق شجر — ومكث ، وريح . ولا ماء البحر والحمام ، ومسخن بشمس أو بطاهر . ولا يباح غير بشر الناقة من عود .

الثاني : طاهر . كماء ورد ، وطهور تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه ، في غير محل التطهير ، ولو بوضع ما يشق صوته عنه ، أو بخلط ما لا يشق ، غير تراب ولو قصداً ، وما مر . وقليل استعمل في رفع حدث ، ولو بنفس بعض عضو من عليه حدث أكبر ، بعد نية رفعه . ولا يصير مستملاً إلا باقصاله . أو إزالة خبث واقصل غير متغير ، مع زواله عن محل طهر . أو غسل به ذكره وأثنيته ، لخروج مذي دونه . أو نجس فيه كل يد مسلم مكلف قائم من يوم ليل ناقض لوضوءه ، أو حصل في كلها ، ولو باتت مكتوفة أو بحراب ونحوه ، قبل غسلها ثلاثاً ، نواه بذلك أو لا ، ويستعمل ذاً - إن لم يوجد غيره - مع تيمم . وطهور منع منه خلوة المرأة أو قى . أو خلط يستعمل لو خالفه صفة غيره ، ولو بلنا قلتين . الثالث : نجس . وهو : ما تغير بنجاسة ، لا بمحل تطهير .

هو كذا قليل لا قاعا ولو جاريا، أو لم يدركها طرف، أو يمضي زمن
سرى فيه. كقائه وطلعه ولو كثيرا.

والوارد بمحل تطهير ظهوره. كالم يتغير منه إن كثير.

وعنه: كل جرية من جارية كنفرد. فتق امتدت نجاسة بجارية،
فكل جرية نجاسة مفردة. و « الجرية » : ما أحاط بالنجاسة
سوى ما ورائها وأمامها.

وإن لم يتغير الكثير لم يتجسس إلا ببول آدمي، أو عذرة رطبة
أو يابسة ذابت - عند أكثر المتقدمين والمتوسطين - إلا أن تعظم
مشقة نزحه: كمصانيع مكة. فما تنجس بما ذكر ولم يتغير، فتطهره
بإضافة ما يشق نزحه بحسب الإمكان. وإن تغير، فإن شق نزحه
فبزوال تغيره بنفسه، أو بإضافة ما يشق نزحه، أو بنزع يبقى بعده
ما يشق نزحه. وإن لم يشق بإضافة ما يشق نزحه، مع زوال تغيره.
وما تنجس بغيره ولم يتغير، بإضافة كثير. وإن تغير، فإن
كثير بزوال تغيره بنفسه، أو بإضافة كثير، أو بنزع يبقى بعده
كثير. والمنزوح ظهور بشرطه. وإلا، أو كان كثيرا مجتمعما من
متنجس يسير - بإضافة كثير، مع زوال تغيره.

ولا يجب غسل جوانب بشر نزعته.

و « الكثير » : قلطان فصاعداً. و « اليسير » : ما دونهما.

ومها : خمس مائة رطلٍ عراقيٍّ ، وأربع مائة وستة وأربعون وثلاثة أسباع رطلٍ مصريٍّ وما وافقه ، ومائة وسبعة وبيع رطلٍ دمشقٍ وما وافقه ، وتسعة وعشرون وبيعاً رطلٍ حلبٍ وما وافقه ، وعشرون وبيعاً ونصف سبعة رطلٍ قُدسيٍّ وما وافقه ^(١) - قريبا . فلا يضرُّ قصُّ سيرة .

ومساحتها مربعا : ذراعٌ ورُبْعٌ ، طولاً وعرضاً ومُحمّقا ، بنزاعٍ اليدين . ومدوراً : ذراعٌ طولاً وذراعان . المنتقى : « والصواب : ونصف ذراع مُحمّقا . حررتُ ذلك . فسَمِعُ كلَّ قيراط عشرة أرطالٍ وثلاثي رطلٍ عراقيٍّ » .

و « العراق » : مائةٌ وعشرون وأربعة أسباع درهم وتسعون مثقالاً ، سبعةُ القُدسيِّ وثُبْنُ سبعة ، وسبعةُ الحلبِيِّ ورُبْعُ سبعة ، وسبعةُ الدمشقيِّ ونصف سبعة ، ونصف المصريِّ ورُبْعُهُ وسبعة . وله استعمالٌ مالا يَنجسُ إلا بالتغيير ، ولو مع قيام فيه ، وبينه وبينها قليلٌ .

وما اتضح من قليل - لسقوطها فيه - نجسٌ .

(١) ورد في شرح البهوتي عليه (١/٢٠ : ط أنصار السنة) بعد ذلك ، زيادة — على أنها من الثمن — هي « واحد وسبعون رطلاً وثلاثة أسباع رطلٍ بل وما وافقه » . وهي من إسناعات الشارح ، فظننا نأشروا خطأ أنها من الثمن فأدخلها فيه . وسنبيح الثمن والفرج — فما سأتى — يؤيد ذلك ويؤكد كنهه .

وَيَعْمَلُ يَاقِينُ فِي كَثْرَةِ مَاءِ وَطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ سَقُوطِ عَظَمِ رَوْتٍ شَكٍّ فِي نَجَاسَتِهَا ، أَوْ طَاهِرٍ وَنَجِسٍ وَتَغَيَّرَ بِأَحَدِهِمَا . وَلَمْ يُعْلَمْ . وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ ، وَعَيَّنَ السَّبَبَ ، قَبْلَ .

وَإِنْ اشْتَبَهَ مَبَاحُ طَهُورٍ ^(١) بِمَحْرَمٍ أَوْ نَجِسٍ لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ — وَلَا مَبَاحُ طَهُورٍ يَاقِينُ — لَمْ يَتَّعَزَّ وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الطَّهُورِ الْمَبَاحِ ، وَيَتَيَمَّمُ بِلَا إِعْدَامٍ . وَلَا يُسَيِّدُ الصَّلَاةَ لَوْ عَلِمَهُ بَعْدُ . وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ النَّجْسَ إِعْلَامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ . وَيَلْزَمُهُ التَّحَرُّيُّ لِحَاجَةِ شَرْبٍ وَأَكْلِ ، لَا غَسْلٍ فِيهِ .

وَبَطَاحٍ أُمْكِنَ جَعْلُهُ طَهُورًا بِهِ أَوَّلًا ، يَتَوَضَّأُ مَرَّةً مِنْ ذَا غُرْفَةٍ ، وَمِنْ ذَا غُرْفَةٍ . وَيَصَلِّيُ صَلَاةً . وَيَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْ مَعَ طَهُورٍ يَاقِينُ .

وَيَأْبُ طَاهِرَةٌ مَبَاحَةٌ بِنَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ — وَلَا طَاهِرٌ مَبَاحٌ يَاقِينُ — فَإِذَا عَلِمَ عَدَدَ نَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً ، وَزَادَ صَلَاةً . وَإِلَّا فَخِيَ يَتَيَقَّنُ صَحَّتَهَا . وَكُنَّا أُمْكِنَ ضَيْقَةٍ .

* * *

بَابُ

الْآيَةِ : الْأَوْعِيَّةُ . وَيَحْرَمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَعَظْمِ آدَمِيٍّ وَجِلْدِهِ . حَتَّى الْمَيْلُ وَنَحْوُهُ ، وَعَلَى أُنْثَى .

(١) كُنَّا لَزَوْهُ ، وَدَعَى شَرْبَ : « طَهُورٌ مَبَاحٌ » .

(٢) كُنَّا لَزَوْهُ ، ع . وَدَعَى شَرْبَ : « وَلَا طَهُورٌ مَبَاحٌ يَاقِينٌ » .

وتصح الطهارة من إناؤه من فلك ، ومنصوبٍ أو عنه محرّم .
وفيه وإليه .

ومؤوّه ومعلّى ومُطعمٌ ومُكفّتٌ ، كُصّيتٌ . وكذا مُضَبَّبٌ ،
لا يسيرةٌ عرفاً من فضاء حاجة — وهى : أن يتعلّق بها غرضٌ
غيرُ زينة . — ولو وُجد غيرُها . وتكرهُ مباشرتها بلا حاجة .
وكلُّ طاهرٍ من غير ذلك مباحٌ ولو عُنيّا .

وما لم تُلمَسْ نجاسته من آنية كفارٍ ولو لم تحلّ ذبيحتهم ،
وثيابهم ولو وليت عواريتهم ، وكذا من لبس النجاسة كثيراً —
طاهرٌ مباحٌ .

ويباح دُبْعُ جلدٍ نجسٍ بموتٍ ، واستعماله بدمه ، ومُتَّحِلٌ من شعرٍ
نجسٍ فى يابس . ولا يطهرُ به ، ولا جلدٌ غير ما كُولَ بذكاة .
ولبنٌ وإقحعةٌ وجلدُها وعظمٌ وقرنٌ وظفرٌ وعَصَبٌ وحافرٌ
من ميتة — نجسٌ . لاصوفٌ وشعرٌ وريشٌ ووَبَرٌ من طاهرٍ فى حياةٍ ،
ولا باطنٌ يُضَيِّضُهُ ما كُولَ صلبٌ قشرُها . وما أُبينَ من حى فكميتته
وسنٌ تخميرُ آنيةٍ ، وإيكاه أسقية .

بابٌ

الاستنجاء : إزالةُ خارجٍ من سبيلٍ ، بماءٍ أو حجرٍ ونحوه .
يُسَنُّ لِلدَّخْلِ خَلَاءً ، ونحوه — قولُ : « بِسْمِ اللَّهِ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ

من النُفث والخبائث، اَرْجِسَ النَّجْسَ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . وَاَتَمَّالَهُ .
وَتَنْطِيقُهُ رَأْسَهُ ، وَتَقْدِيمُ يُسْرَاهُ دُخُولاً ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَيْهَا جَالِساً .
وَيُنَاهُ خُرُوجاً - كَخُلْعٍ وَعَكْسِهِ : مَسْجِدٌ ، وَاتَمَّالٌ وَفَضَاءٌ بَعْدُ .
وَاسْتَنْتَارُ^(١) ، وَطَلَبُ مَكَانٍ رَخْوٍ ، وَلَصِقُ ذَكَرَهُ بِصُلْبٍ .

وَكُرِّهَ رَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُثُوهِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَنْ يَصْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ
اللَّهِ تَعَالَى بِلا حَاجَةٍ . لَا دَرَامَ وَنَحْوَهَا . لَكِنْ يَجْمَلُ فَصٌّ خَائِمٌ
بِبَاطِنِ كَفٍّ يُمَيِّ . وَاسْتِقْبَالُ شَمْسٍ وَقُرُومَهَبٍّ رِيحٍ ، وَمَسُّ فَرْجِهِ
وَاسْتِحْجَارُهُ بِيَمِينِهِ بِلا حَاجَةٍ : كَصَفَرٍ^(٢) حَجَرٍ تَعْذِرُ وَضْعَهُ بَيْنَ عَقِيَّتَيْهِ
أَوْ لِاصْبَحِيهِ ، فَيَأْخُذُهُ بِهَا ، وَيَمْسَحُ بِشَآلِهِ . وَيُوَلُّهُ فِي شَقٍّ وَسَرَبٍ ،
وَلِإِنَّا بِلا حَاجَةٍ ، وَمَسْتَمٌّ غَيْرُ مُقَيَّرٍ أَوْ مَبْلَطٍ ، وَمَا رَاكِدٍ ،
وَقَلِيلٍ جَارٍ . وَكَلَامٌ فِيهِ مَطْلَقاً .

وَحَرْمُ بُنْتُهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ ، وَتَمَوُّطُهُ بِمَاءٍ . وَيُوَلُّهُ وَتَمَوُّطُهُ بِمَوْرِدِهِ ،
وَطَرِيقُ مَسْلُوكٍ ، وَظَلٌّ نَافِعٌ ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا عَرٌّ ، وَعَلَى مَا نُهِيَ
عَنِ اسْتِحْجَارِهِ^(٣) . بِهِ لِحْرَمَتِهِ . وَفِي فَضَاءٍ اسْتِقْبَالُ قَبْلَةٍ وَاسْتِدْبَارُهَا .
وَيَكْنَى انْحِرَافُهُ ، وَحَائِلٌ وَلَوْ كَمُوْخِرَةِ الرَّحْلِ .
وَيُسْنُ إِذَا فَرِغَ مَسْحُ ذَكَرِهِ مِنْ حَلْقَةٍ دُبْرٍ^(٤) إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا .

(١) كُنَّا فِي ز . وَفِي ع : « وَاسْتَنْتَارَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَلَدَّ سَقَطَ مِنْ ش .

(٢) كُنَّا فِي ز ، ع . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « لَصِقَ » .

(٣) كُنَّا فِي ز ، وَفِي ع : « الْاسْتِحْجَارُ » ، وَفِي ش : « اسْتِحْجَارُ » .

(٤) كُنَّا فِي ز ، ع . وَهُوَ الْأَوَّلُ . وَفِي ش : « دُبْرٍ » .

تَمْرُهُ ثَلَاثًا ، وَبِهِ ذَكَرٌ وَبِكُرٍ يُقْبَلُ — وَتُخَيَّرُ ثَيْبٌ — وَتَحُولُ
 مِنْ يَحْشَى تَلَوْنَهَا ، وَقَوْلٌ خَارِجٌ : « غَرَأْتُكَ ! الْحَدَّ اللَّهُ الْفَى أَذْهَبَ
 عَنِ الْأَذَى وَطَلَقَ » . وَاسْتِنْبَاءٌ ^(١) بِمَجَرِّمٍ مَاءٍ . فَإِنْ عَكَسَ كُرَّهُ .
 وَيُجْزِيهِ أَحَدُهُمَا ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا .

وَلَا يُجْزِي فِيمَا تَعْدَى مَوْضِعَ طَادَةٍ إِلَّا الْمَاءُ : كَقَبْلِي خَشَى مُشْكِلاً
 وَتَخْرَجُ غَيْرَ فَرْجٍ ، وَتَنْجُسُ غَيْرَ فَرْجٍ بِغَيْرِ خَارِجٍ ، وَاسْتِجَارٍ بِنَهْيٍ عَنْهُ .
 وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثَيْبٍ ، وَلَا حَشْفَةٍ
 أَقْلَفَ غَيْرِ مُفْتَوَقٍ .

وَلَا يَصِحُّ اسْتِجَارٌ إِلَّا بِظَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنْقٍ : كَحَجَرٍ وَخَشَبٍ وَغَيْرِ .
 وَهُوَ : أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُرِيهِ إِلَّا الْمَاءُ . وَبَاءٌ : خَشُونَةُ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ .
 وَظَنَّهُ كَافٍ .

وَحَرْمُ بَرَوْتٍ ، وَعَظْمٍ ، وَطَعَامٍ وَلَوْ لِهَيْمَةٍ ، وَذِي حَرْمَةٍ ،
 وَمُتَمَصِّلٍ بِحَيَوَانٍ

وَلَا يُجْزِي أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَّحَاتٍ تَمُّ كُلُّ مَسَّحَةِ الْمَحَلِّ ، فَإِنْ
 لَمْ يُنْقِ زَادَ . وَسَنْ قَطْمُهُ عَلَى وَتَرٍ .

وَيَجِبُ لِكُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ ، وَالطَّاهَرَ ، وَغَيْرَ الْمُلَوَّثِ .
 وَلَا يَصِحُّ وَضُوءٌ وَلَا تَيْمُمٌ قَبْلَهُ .

(١) كَذَا ز ، ع . وَلِي ش « اسْتِجَار » ، وَهُوَ مُصْجِفٌ .

باب

التسوك ، وكونه عَرَضًا يساره^(١) على أَسنانٍ وثَلَاثةٍ ولسان ،
بمود رَطْبٍ يُنْقَى ولا يجرح ولا يضر ولا يفتت — ويكرهُ بنيره —
مسنون مطلقًا ، إلّا لَصَامٌ بعد الزَّوال فيكرهُ . ويُباحُ قبله بمود
رَطْبٍ ، ويابسٌ يُستحبُّ . ولم يُصب السِّنَّةُ من أَسْنَانٍ بنير عود .
ويأْكُدُ عند صلاةٍ ، وأَتْبَاهٍ^(٢) وتَغْيِيرٍ رَاحِمَةٍ فم ، ووضوءٍ ،
وفراقةٍ .

وكان واجبًا على النبي صلى الله عليه وسلم .
وسنُّ بُدَاةٍ بالأيمن في سواكٍ وطهورٍ وشأنه كُلُّهُ ، وأدْهَانُ
غِيًّا : يومًا ويومًا ، واكتحالٌ في كلِّ عينٍ ثلاثًا ، ونظرٌ في مرآةٍ ،
وتطيبٌ .

ويحبُّ خِتَانُ ذَكَرٍ وأُنْثَى ، وقُبْلَى خَنْثَى عند بلوغٍ ، ما لم يخف
عنى نفسه . ويباحُ إِذَا زَمَنَ صَرَ أَفْضَلُ . وكرهٌ في سَابِجٍ ، ومن
ولادةٍ إليه .

وسنُّ أَسْتِحْدَادٍ ، وحَفُّ شَارِبٍ ، وتَقْلِيمُ ظُفُرٍ ، وتَنَفُّ لِبَطِيٍّ .
وكرهٌ حَلْقُ الْقَفَا لغيرِ حِجَامَةٍ ونَحْوِهَا ، والقَزَعُ — وهو : حَلْقُ

(١) كَلْنَا لِهَذَا . وَلَوْ ع ، ش : « يسراه » .

(٢) كَلْنَا لِي ز ، ش . وَلَوْ ع زِيَادَةٌ : « عند نوم » ، وهى من كلام الفارح .

بعض الرأس وترك بعض . — وثُفُّ شَيْبٍ، وتغييرُهُ بسوادٍ، وثُفُّ
أُذُنٍ سَبِيٍّ .

ويحرم نَمَسٌ، ووَشْرٌ، ووَشْمٌ، ووَصْلٌ، ولو بشعر بهيمة أو بإفنب
زوج . وتصح الصلاة مع طاهر .

* * *

فصل

وسُنُّ وضوءٍ : استقبالُ قِبَلَةٍ، وسواكٌ، وغَسْلُ يَدَيْ غَيْرِ قَائِلٍ،
من يومٍ ليلٍ ناقضٍ لو وضوءٍ — ويجب لذلك تمبداً ملاماً بنيةً شُرطتْ
بتسمية^(١) . ويسقط غَسْلُهُما والتسميةُ سهواً — وبالدَّاءِ قبلُ غَسْلُ وَجْهِهِ
عَظْمِيَّةً، فاستنشاقُ يَمِينِهِ، واستنثارُ يَسَارِهِ . ومبالغةٌ فَيُحَالِفُهُ
صَائِماً، وفي بقية الأعضاء مطلقاً : ففي مضمضةٍ : إِدَارَةُ الْمَاءِ بِمَجْمُوعِ
الْفَمِ . وفي استنشاقٍ : جَذْبُهُ بِنَفْسٍ إِلَى أَقْصَى أَنْفٍ . والواجبُ إِدَارَةُ
وَجْذْبُهُ إِلَى بَاطِنِ أَنْفٍ . وله بَلْغُهُ، لا جَمْلُ مَضْمُضَةٍ أَوْ لَا وَجُوراً،
واستنشاقٍ سَعَوْطاً . وفي غيرهما : ذَلِكَ^(٢) مَا يَنْبُو عَنْهُ الْمَاءُ . وتَنْطِيلُ
لَحْيَةٍ كَشْفَةٍ بِكَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضُمُّهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُشْتَبِكَةً، أَوْ مِنْ
جَانِبَيْهَا، وَيَمْرُقُهَا . وكَذَا عَنَقَقْتُ وَشَارِبٌ وَحَاجِبَانِ، وَلَحْيَةُ أَشَى

(١) كَذَا فِي ز، ع . وَلِي ش : «وَسْمِيَّةٌ»، وَمَوْ تَحْرِيف .

(٢) كَذَا فِي ز، ع . وَلِي ش : «ذَلِكَ»، وَمَوْ تَحْرِيف .

وخشى . ومسحُ الأذنين — بعد رأس — بماءٍ جديدٍ ، وتخليل الأصابع ، ومجاورةُ محلِّ فرضٍ ، وغسلةُ ثانيةٍ وثالثةٍ . وكُرمَ فوقها .

* * *

باب

الوضوء : أَسْتَمَالُ ماءٍ طَهورٍ في الأعضاء الأربعة ، على صفة مخصوصة . ويجبُ بحديثٍ وَيَحِلُّ جَمِيعُ البدنِ كجَنَابَةٍ .

وتجبُ التسمية ، وتسقطُ سهواً كفىُ غُسلٍ . ولكن إن ذكرها في بعضه أبتدأ . وتكفي إشارةُ آخرسَ ونحوه بها

وفروضة : غُسلُ الوجه ، ومنه فمٌ وأنفٌ . وغُسلُ اليدين مع المِرْفَقَيْنِ ، ومسحُ الرأسِ كُلِّه ، ومنه الأذنان . وغُسلُ الرجلين مع الكعبين ، وترتيبُ ، وموالاته . ويسقطان معُ غُسلٍ . وهي : أن لا يؤخَّرَ غُسلُ عضوٍ حتى يَجِفَّ ما قبله بزمانٍ معتدلٍ ، أو قدره من غيره . ويضرُّ إن جفَّ لاشتغالٍ بتحصيلِ ماءٍ ، أو جفَّ لإسرافٍ أو إزالةِ نجاسةٍ ، أو وسخٍ ونحوه لغير طهارةٍ . لا بسُنَّةٍ : كتخليلٍ ، وإسباغٍ ، وإزالةِ شكٍّ أو وسوسةٍ .

ويشترطُ لوضوءٍ وغُسلٍ — ولو مستحبين — نيةً ، سوى غُسلِ
كُتَيْبَةٍ ، ومُسْلِمَةٍ مَمْتَنَةٍ . فَنُتَسَلَّ قَهْرًا ، ولا نيةً للمَذْرُوعِ . ولا تَصِلُ
به . وَيُنَوَّى عَنْ مَيْتٍ وَمَجْنُونَةٍ غُسْلًا . وَطَهْوِيَّةُ مَاءٍ ، وَإِبَاحَتُهُ ، وَإِزَالَةُ
مَانِعٍ ^(١) . وَصَوَلَهُ ، وَتَمَيَّزَ . وَكُنَّا إِسْلَامٌ وَعَقْلٌ ، لِسَوَى مَنْ تَقَدَّمَ .
ولو وضوءه : دَخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ .

وَفَرَاغُ خُرُوجٍ خَارِجٍ ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِحْجَارٌ .

وَلِنَسِيلٍ لِحَيْضٍ ^(٢) أَوْ نَفَاسٍ : فَرَاغُهُمَا .

و« النية » : قَصْدُ رَفْعِ الْحِثِّ ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ .
وَتَمَيُّنُ الثَّانِيَةِ لِمَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ ، وَإِنْ أَتَقَفَّتْ طَهَارَتُهُ بِطَرَوٍ غَيْرِهِ .
وَتُسْنٌ عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونٍ وَجَدَ قَبْلَ وَاجِبٍ . وَنُطْقٌ بِهَا سِرًّا ،
وَاسْتِصْحَابٌ ذَكَرَهَا . وَيُجْزِي اسْتِصْحَابُ حَكَمِهَا .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوَاجِبِ ، وَيَضُرُّ كَوْنُهُ بَزْمٍ كَثِيرٍ ،
لَا سَبْقَ لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، وَلَا إِبْطَالُهُ ^(٣) بَعْدَ فَرَاغِهِ ، أَوْ شَكُّ فِيهَا بَعْدَهُ .
فَلَوْ نَوَّى مَا تُسْنُ لَهُ الطَّهَارَةُ : كَقِرَاءَةٍ ، وَذِكْرِ ، وَأَذَانٍ ، وَنَوْمٍ ،
وَرَفْعِ شَيْءٍ وَغَضَبٍ وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ ، وَفَعْلٍ مَنْسُكٍ غَيْرِ طَوَافٍ ، وَجُلُوسٍ

(١) كُنَّا لِي ز ، ع . وَفِي ش : « مَا يَمْنَعُ » .

(٢) كُنَّا لِي ز ، ع . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « حَيْضٌ » .

(٣) أَيْ الْوُضُوءَ . وَذَكَرَ الْبَهْرِيُّ : أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ « إِبْطَالُهَا » أَيْ الطَّهَارَةُ أَوَّلَ النِّيَّةِ .

بمسجد ، وقيل : ودخوله ؛ وحديث ، وتدرّس علمه ، وأكله ،
وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ، أو التجديد إن سنّ — : بأن صلى
بينهما ناسياً حديثه . — أرتفع . لا إن نوى طهارة أو وضوءاً وأطلق
أو جُنِبَ الفُسلَ وحده أو لمروره .

ومن وى مسنوناً أو واجباً أجزأ عن الآخر ، وإن نواهما حصلاً .
وإن تنوّعت أحداثٌ ، ولو متفرقة ، توجبُ غسلًا أو وضوءاً ،
ونوى أحدها لا على أن لا يرتفع غيره — أرتفع سائرُها .

فصل

وصفةُ الوضوء : أن ينوى ، ثم يسمي ، ويفسلُ كفيه ثلاثاً ، ثم
يتمضمضُ ، ثم يستنشقُ ثلاثاً ثلاثاً ، ومن غرقة أفضلُ : ويصح
أن يسميَ فرسين .

ثم يفسلُ وجهه : من منابتِ شعرِ الرأسِ المعتادِ غالباً إلى النازلِ
من اللّحيينِ والنّفنِ طولاً ، مع مسترسلِ اللّحية ، ومن الأذنِ إلى
الأذنِ عرضاً . فيدخلُ عذارٌ — وهو : شعرُ نابتٍ على عظمِ ناتي
يسامتُ صِمَاحُ الأذنِ . — وعارضٌ ، وهو : ما تحته إلى ذقنِ .
لا صدغٌ — وهو : ما فوقَ المنارِ ، يُحاذي رأسَ الأذنِ ، وينزلُ

منه قليلا . — ولا تَحْذِفُ — وهو : الخارجُ إلى طَرَفِ الجبين ، في
جَانِبِي الرَّجَةِ ، بَيْنَ الزَّرْعَةِ وَمَنْهَى الْمَذَارِ . — ولا الزَّرْعَتَانِ ، وهما :
أَلْتَحَصَّرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنْ جَانِبِي الرَّأْسِ .

ولا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ شَعْرِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ الْبَشْرَةَ .
وَيُسْنُ تَحْلِيلُهُ ، لَا غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنِ . ولا يَجِبُ مِنْ نَجَاسَةٍ وَلَوْ أَمَزَ
الضَّرَرُ .

ثُمَّ يَدِيهِ مَعَ مِرْقِيَةٍ ، وَإِصْبَعِ زَائِدَةٍ ، وَيَدْرَأُ أَصْلَهَا بِحَمْلِ الْفَرْشِ ،
أَوْ بِنِيرِهِ وَلَمْ تَتِمَّزْ ، وَأُظْفَارٌ ^(١) . وَلَا يَضْرُ وَسَخٌ يَسِيرٌ ، تَحْتَ ظِلْفِ
وَنَحْوِهِ ، يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ .

وَمَنْ تُخَلِّقْ بِلَا مِرْفَقٍ ، غَسَلَ إِلَى قَدَمَيْهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ .
ثُمَّ يَمْسَحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ : مِنْ حَذِّ الْوَجْهِ إِلَى مَا يُسَمَّى قَفَاً ،
وَالْبَيَاضَ فَوْقَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ يُبْرِئُ يَدَيْهِ مِنْ مُبَدِّمِهِ إِلَى قَفَا ، ثُمَّ يَرُدُّهَا ، ثُمَّ
يُدْخِلُ سَبَابِيغَهُ فِي صِمَاخِي أَذْنِيهِ وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهَا . وَيُجْزَى
كَيْفَ مَسَحَ ، وَبِحَائِلٍ ، وَغَسَلَ ، أَوْ إِبْصَابُهُ مَعَ إِمْرَازِ يَدِهِ .
ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ، وَهِيَ : الْعِظْمَانِ النَّاتِيَتَانِ .

(١) كُنَّا فِي ز ، ع . وَلَوْ ش : « مِنْ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

(٢) كُنَّا فِي ز ، ع . وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَلَوْ ش : « وَأُظْفَارُهُ » .

وَالْأَطْعَمُ مِنْ مَفْصِلِ مِرْقَةٍ وَكَعْبٍ، يَنْسَلُ طَرْفَ عَضْدٍ وَسَاقٍ .
وَمِنْ دُونِهِمَا مَا بَقِيَ مِنْ حُلِّ فَرْضٍ . وَكَذَا تَيْمُّمٌ .

وَسُنُّ لِمَنْ فَرَّغَ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُ : « أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .
وَيَبَاحُ تَنْشِيفُ ، وَمُعِينٌ . وَسُنُّ كَوْنُهُ عَنْ يَسَارِهِ ، كَمَا نَاهَى وَضُوهُ
خَيْقِ الرَّأْسِ . وَإِلَّا فَمِنْ عَيْنِهِ .

وَمِنْ وَضُئٍ أَوْ غَسَلٍ أَوْ يُتِمُّ بِإِذْنِهِ ، وَنَوَاهُ — صَح . لَا إِنْ
أَكْرَهَ فَاعْلُ .

* * *

بَابُ

مَسْحُ الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا رُخْصَةٌ ، وَأَفْضَلُ مِنْ غَسَلٍ ، وَيُرْفَعُ
الْحَدِيثُ .

وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ لَيْسَحَ . وَكُرِّهَ لُبْسُ مَعَ مُدَافِقَةِ أَحَدٍ
الْأَخْبَثَيْنِ .

وَيَصَحُّ عَلَى خَفٍ ، وَجَرِّ مَوْقٍ : خَفٌ قَصِيرٌ : وَجَوْزَبٌ صَفِيقٌ ، حَتَّى
تُزَمَّ ، وَبِرَجْلِ قَطَعَتْ أَوَّاهًا مِنْ فَوْقِ فَرْضِهَا . لَا لِحَرِّمِ لِبَسَهُمَا الْحَاجَةَ .

وعلى عمامة ، وجبائر ، ومُحَرِّ نساء مُندارة تحت حلوقهن —
 لأَقْلَانِسَ، ولِفَافَتَ — إلى حلٍّ جَبِيرَةٍ . ولا يمسح في الكبري غيرَها .
 وهو عليها عزيمة ، فيجوزُ بسفرِ المعصية . وغيرُها من حدثٍ بعد
 بُس ، يوماً وليلةً لقيمٍ وعاصٍ بسفر : وثلاثةً بليالين لمن بسفرٍ
 قصيرٍ لم يمضِ به ، أو سافر بعد حدثٍ قبل مسح .

وَمَنْ مسح مسافراً ثم أقام ، أو أقلَّ من مسح مقيمٍ ثم سافر ،
 أو شكَّ في ابتدائه — لم يزد على مسح مقيمٍ .

وَمَنْ شكَّ في بقاء المدة لم يمسح . فإن مسح ، فإن بقاؤها —
 صح .

بشرط تقدُّمِ كمالِ طهارة^(١) ماء ، ولو مسحَ فيها على حائلٍ ، أو
 أو تيمَّم الجرح ، أو كان حدثُهُ دائماً .

ويكفي من خاف نزعَ جَبِيرَةٍ — لم يتقدمها طهارة — تيمُّمٌ
 فلو عمت محلّه مسحها بالماء .

وسترٍ على فرض ، ولو بمخرَّقٍ أو مفتقٍ وينضم بلبسه ، أو يبدو
 بعضه لولا شدُّه أو شَرُّه .

(١) كذا في ز . ووع ، تر : « نضارة »

وثبوته بنفسه أو بتولين إلى خلعهما . وإمكان مشي عرفه
بمسوح وإباحته مطلقاً .

وطهارة عينه ولو في ضرورة . ويتيمم^(١) معها لمستور ، ويُعيد
ما صلى به .

وأن لا يَصِفَ البشرة لصفاته أو خَفَّتِه .

وأن لا يكونَ واسماً يُرى منه بعضُ محلِّ الفرض . وإن لبس عليه
آخر ، لا بعد حدث — ولو مع خرق أحدها — صحَّ المسحُ . وإن
نَزَعَ المسوحَ لزم نزعُ ماتحته .

وشُرْط في عمامة : كونها مَحْنَكَةً أو ذاتَ ذَوَابَةِ ، وعلى ذَكَرٍ ، وسُتْرُ
غير مَالَعَادَةٍ كَشَفُهُ . ولا يجب مسحُه معها .

ويجب مسحُ أَكْثَرِهَا ، وجميع جَيِّرَةٍ . فلو تعدى شذها محلَّ
الحاجة نَزَعَهَا . فإن خاف تيمم لَزَأْد . ودَوَاء — ولو قاراً — في شِقِّ ،
وتضرَّر بقلعه ، كجَبِيرَةٍ . وأكْثَرُ أَعْلَى خَفُّ ونَحْوِهِ .

وسُنَّ بأَصَابِعِ يَدِهِ ، من أَصَابِعِهِ إلى سَاقِهِ . ولا يُجْزَى أَسْفَلُهُ
وعَقِبُهُ ، ولا يُسَنُّ .

وحكُّهُ بِأَصْبَعٍ أو حَائِلٍ ، وَغَسْلُهُ - . حَكْمُ رَأْسٍ .

(١) كَذَا فِي ز . ع . وهو الْمَلَأُ بِالْمَدِّ . وَنَزَعٌ : « وَتِيمَمٌ » .

وكررهُ غُسلٌ، وتكرارُ مسحٍ .

ومتى ظهر بعض رأس وفُحشَ ، أو بعضُ قدم إلى ساق خفٌ ،
أو أُنْتَفَضَ بعضُ العمامة ، أو أُنْقَطِعَ دمُ مستحاضة ونحوها ،
أو أُنْقَضَتِ المدة ولو في صلاة — أَسْتَأْفَ الطهارة . وَزَوَالَ جَبِيْرَةٌ
كُخِفَ .

* * *

بَابُ

نَوَاضُ الرِّضْوَةِ --- وهى مفسداته --- ثمانية : أَخْرَجُ ولو نادراً
أو طاهرًا أو مقطرًا ، أو عَنَتَى وَابْتَلَى ، أو مَنِيًّا دَبَّ أو أَسْتَدْخَلَ
— لا دأماً — من سبيل ، إلى ما يلحقه حكمُ التطهير ، ولو بظهور
مَقْبَدَةٍ عُلِمَ بِهَا . لا يسيرُ نجس من أحد فرجى خفى مشكلاً ، غير
بول وغانط .

ومتى أَسْتَدَّ التَّخَرُّجُ ، وأَفْتَحَ غيره ولو أَسْفَلَ المَدَّة --- لم يثبت
له حكم المتاد . فلا تقضَ برِيعَ منه .

الثانى : خروجُ بول أو غائط من باقى البدنِ مطلقاً ، أو نجاسةٍ
غيرِهما — كَتَمِيٍّ ، ولو بحاله — فاحشةٌ فى نفس كل أحد بحسبه ،

ولو بقطنة ونحوها^(١)، أو بمصّ علقٍ . لا بوضي ونحوه .

الثالث : زوال عقل ، أو تعطّيته حتى ينوم ، إلا نوم النبي صلى الله عليه وسلم ، والبسير عرفاً من جالس وقائم ، لا مع احتياؤه أو ابتسائه أو استناده^(٢) .

الرابع : مس فرج آدمي* ولو دبراً أو ميتاً ، متصل أصلي* ولو أشل* أو قلفاً أو قبلي* خشي مشكل ، أو لشهوة ما للآسي* مثله .
يبد ولو زائفة* ، خلا ظفر . أو الذكري* بفرج غيره بلا حائل . لا محل*
بائنه ، وشفري* امرأة دون مخرج .

الخامس : لمس ذكر أو أنثى الآخر لشهوة ، بلا حائل ، ولو بزائد* زائد ، أو أشل* ، أو ميت* . أو هريم* ، أو تحريم* . لا لشمر* وظفر* وسن* ، ومن^(٣) دون سبيع ، ورجل لأمرّد* . ولا إن وجد ممسوس* فرجه أو ملموس* شهوة .

السادس : غسل ميت أو بمضيه ، لا إن يمتّه .

السابع : أكل لحم إبل تمبداً . فلا تقض ببقية أجزائها ،
وشرب لبنها أو مرق اللحماء .

(١) كناية ر . ع . وفي ش : « أو نحوها » .

(٢) كناية ر . ش . وهو اللام . وفي ع : « أو استناده » ، وهو تحريف مع صحته .

(٣) كناية ز . ش . وفي ع : « ولا من » وهو أحسن .

الثامن : الرُّدَّةُ . وكلُّ ما أوجبُ غُسْلًا غيرَ موتٍ : كإِسْلَامٍ ،
وانْتِقَالٍ مِنْهُ ، ونَحْوِهَا . — أوجب وضوءاً .
ولا تقصُ يَزَالَةَ شَعْرٍ ونَحْوِهِ .

فصلٌ

من شك في طهارة أو حدث — ولو في غير صلاة — بَيَّ
على يقينه .

وإن يتيقنهما ، وجهل أسبقهما — فإن جهل حاله قبلهما تطهر به .
وإلا فهو على ضدها . وإن علمها ، ویتیقن فعلهما رفعاً لحدث وقصاً
لطهارة ، أو عین وقتاً لا يسبقهما — فهو على مثلها .
فإن جهل حالهما وأسبقهما ، أو يتيقن^(١) حدثاً وفعل طهارة فقط —
فبضدّها .

وإن يتيقن أن الطهارة عن حدث ، ولم يدرك الحدث عن طهارة
أولاً — فبتطهر مطلقاً . وعكسُ هذه بمكسها .

ولا وضوء على سامع صوت أو شأني ريح من أحدهما لا يمينه .

(١) كذا في ز . وفي ح ، ش : « فيضهما » . وقد شطب في قوله : « حدث »
إلى آخر قوله : « وإن يتيقن » . وورد بهامشها ما يلي : « رأيت نسخة بخط المصنف سنة
٩٣٢ ، وليس فيها شطب . فالظاهر أن هذا الشطب ليس من المصنف » . اهـ . وقد ذكر
منه المروية الهوت في شرحه .

ولا إن مس واحدٌ ذكرَ خنثى وآخرُ فرجه . وإن أمَّ أحدها الآخر ، أو صافهُ وحده — أَعَادَا . وإن أَرَادَا ذَلِكَ تَوَضَّأَ .

ويُحْرَمُ بِحَدَثٍ صَلَاةٌ ، وَطَوَافٌ ، وَمَسٌّ مَصْحَفٍ وَبَعْضِهِ — حَتَّى جَلِبِهِ وَحَوَاشِيهِ — يَدٌ وَغَيْرُهَا ، بِلَا حَاطِلٍ . لَا هَلْهُ بِإِلَاقَةٍ وَفِي كَيْسٍ وَكَمْ ، وَتَصَفُّعُهُ بِهِ وَبُيُودُ^(١) ، وَمَسٌّ تَقْنِيرٍ وَمَنْسُوخٍ تَلَاوُثُهُ ، وَصَنْبِيرٍ لَوْحَافِهِ قَرَّانٌ .

وَيُحْرَمُ مَسُّ مَصْحَفٍ بِمَضْوٍ مُتَجَسِّسٍ ، وَمَسْفَرٌ بِهِ لِمَا فِي حَرْبٍ ، وَتَوَسُّدُهُ وَكُتُبٌ عَلَيْهِمْ فِيهَا قُرْآنٌ ، وَكُتُبُهُ بِحَيْثُ يُهَانُ . وَكَرَهُ مَذْرُوجٌ إِلَيْهِ ، وَأُسْتَدْبَارُهُ ، وَتَخْطِيهِ ، وَتَحْلِيَتُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ .

وَيَبَاحُ تَطْيِيبُهُ ، وَتَقْيِيلُهُ ، وَكِتَابَةُ آيَتَيْنِ فَأَقْلُ إِلَى الْكُفَّارِ .

بَابُ

الْفَسْلِ : أَسْتَمَالَ مَاءَ طَهْوَرٍ ، فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ ، عَلَى وَجْهِ مَحْصُورٍ وَمَوْجِبُهُ سَبْعَةٌ : أُنْتَقَالَ مَنًى . فَلَا يُبَادُ غُسْلٌ لَهُ بِخُرُوجِهِ بِمَدَمَةٍ^(٢)

(١) لَنَا فِي ز . وَمِ ع ، ش : « أَوْ بِيُود » .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ش : « بِمَد » وَلَقَدْ شَغِبَتِ الْمَاءُ مِنْ ع .

وثبت به حكم بلوغ وفطر وغيرهما . وكذا انتقال حيض .
 الثاني : خروجه من نحرجه ولو دما . وتعتبر لنته في غير نائم
 ونحوه . فلو جامع وأكسل فاعتسل ، ثم أنزل بلالته — لم يعد .
 وإن أفاق نائم ونحوه ، فوجد بللا — فإن تحقق أنه مني
 اعتسل فقط ، وإلا — ولا سبب — طهر ما أصابه أيضاً .

وعمل ذلك في غير النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا يحتل .
 الثالث : تسيب حشفته الأصلية أو قدرها ، بلا حائل ، في فرج
 أبلي ولو دبراً ليت ، أو بهيمة — ممن جامع مثله ، ولو ناعاً ، أو
 مجنوناً ، أو لم يبلغ . فتلزم إذا أراد ما يتوقف على غسل أو وضوء
 لغير لبث بمسجد ، أو مات ولو شهيداً .
 وأستد خال ذكر أحد من ذكر ، كإتيانه .

الرابع : إسلام كافر ولو مرتداً ، أو لم يوجد في كفره ما يوجبهُ ،
 أو ميئزاً . ووقت لزومه كما مر .

الخامس : خروج حيض .

السادس : خروج دم نفاس^(١) . فلا يجب بولادة عرت عنه .

(١) كذا في ز ، ش . وفي ع : « النفاس » ، إلا أن بها بعض آثار شطب
 بالالف واللام .

السابع : الموت ، تبدأ . غير شهيد معركة ، ومقتول^(١) ظلماً .

وَيُتَعَمَّنُ مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ مِنْ آيَةٍ ، لَا بَعْضُهَا وَلَوْ كُرِّرَ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ عَلَى قِرَاءَةِ تَحْرِمُ . الْمُنْتَقَعُ : « مَا لَمْ تَكُنْ طَوِيلَةً » .
وَلَهُ تَهْجِيَةٌ ، وَتَحْرِيكٌ شَفْتِيهِ بِهِ إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحُرُوفَ ، وَقَوْلُ مَا وَافَقَ قِرَاءَتَا وَلَمْ يَقْصِدْهُ : وَذِكْرُ .

وَيَجُوزُ لَجَنِبٍ ، وَحَائِضٍ وَقُتْسَاءٍ أَتَقَطَعَ دُمُهُمَا - دَخُولُ مَسْجِدِهِمْ بِلَا حَاجَةٍ ، لَا بُدَّ فِيهِ إِلَّا بَوَاضٍ . فَإِنْ تَمَذَّرَ ، وَاحْتِجَجَ^(٢) لُبَّتْ - جَازَ بِلَا تَيْمِمٍ . وَيَتَيْمَمُ^(٣) لُبَّتْ لِنَفْسٍ فِيهِ . وَلَا يَكْرَهُ وَلَا وَضوءٌ : مَا لَمْ يُوْذِ بِهَمَا . وَتَكَرَّرَ إِرَاقَةُ مَائِهِمَا^(٤) ، وَبِمَا يُدَاسُّ .

وَمَصْلَى الْيَدِ ، لَا الْجَنَائِزِ ، مَسْجِدٌ .

وَيُتَعَمَّنُ مِنْهُ مَجْنُونٌ وَسَكْرَانٌ . وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ تَمْتَدُّ . وَيَكْرَهُ تَمَكُّينٌ صَغِيرٌ . وَيَحْرُمُ تَكْسِبٌ بِصَنْعَةٍ فِيهِ .

* * *

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « أَوْ مَقْتُول » .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « وَاحْتِجَج » .

(٣) كَذَا فِي ز ، ع . وَهُوَ النَّاهِي . وَفِي ش : « تَيْمِمٌ » ، وَلَهُ عَرَفٌ .

(٤) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « مَا بِهِمَا » .

فصل

والأغسالُ المستحبُّ ستة عشرَ: آكدُها لصلاةِ مُجمعةٍ في يومها،
لأنَّ كبرِ حضرها — ولو لم يجب عليه — إن صلى . وعند مضي^(١) ،
وعن جامع — أفضلُ .

ثم لفصل ميت . ثم لميد في يومها ، لحاضريها إن صلى ولو منفردا .
ولكسوف ، واستسقاء .

ولجنون وإغماء لا احتلام^(٢) فيهما . ولا استحاضة لكل صلاة .
ولإحرام حتى حائضٍ ونفساء . ولدخول مكة وحرمها ،
ووقوف برفة ، وطواف زيارة ووداع ، وميت بمزدلفة .
ورمي جمار .

ويتيمم لكل حاجة : ولما يُسن له وضوء^(٣) لمنزلة .

* * *

فصل

وصفة الكامل : أن ينوى ، ويسمى^(٤) ، ويفسلَ يديه ثلاثاً

(١) له سقط قوله : مضي وعن « من س .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « باحلام » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الرضوء » .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : ثم يسمى » .

وَمَالُوْنَهُ، وَرَوَى رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَقِيَ جَسَدُهُ ثَلَاثًا. وَيَتَيَمَّنُ،
وَيُدْلِكُهُ، وَيُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ بِمَكَانِهِ آخَرَ. وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي
الْإِسْبَاحِ.

وَالْمُجْزِي: أَنْ يَنْوِي، وَيَسْمِيَ، وَيَمَّ بِلَالِهِ بَدَنَهُ حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ
فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قَعُودِهَا لِحَاجَةٍ، وَبِاطْنِ شَعْرٍ. وَيُنْقَضُ لِحْيُ (١).

وَيَرْقَعُ حَدَثٌ قَبْلَ زَوَالِ حَكَمِ خَبَثٍ.

وَتُسْنُ مَوَالَهُ. فَإِنْ فَاتَتْ جَدًّا لِإِتِمَامِهِ نِيَّةً. وَسِدْرَتِي غُسْلُ
كَافِرٍ، وَحَائِضٌ طَهَّرَتْ. وَأَخَذَهَا مِسْكَاً، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِطْيَاً، فَإِنْ لَمْ
تَجِدْ فِطْيَاً، تَجَمَّلْهُ فِي فَرْجِهَا فِي قَطْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا — بِمَدِّ غُسْلِهَا.

وَتَوْضُؤُهُ مُدٌّ. وَزَيْتُهُ: مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ
دَرَمٍ. وَهِيَ: مِائَةٌ وَعِشْرُونَ مِثْقَالًا، وَرَطْلٌ وَثَلَاثُ عِرَاقٍ وَمَا وَاقِفُهُ،
وَرَطْلٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُ سَبْعٍ مِصْرِيٍّ وَمَا وَاقِفُهُ، وَثَلَاثُ أَوَاقٍ وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ
أَوْقِيَّةٌ بوزنِ دِمَشْقٍ وَمَا وَاقِفُهُ، وَأَوْقِيَّتَانِ وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ بِالْحَلَبِيِّ وَمَا وَاقِفُهُ،
وَأَوْقِيَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ بِالْقُدْسِيِّ وَمَا وَاقِفُهُ.

وَإِغْتِسَالُهُ بِصَاعٍ. وَزَيْتُهُ: سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةٌ
أَصْبَاعٍ دَرَمٍ. وَهِيَ: أَرْبَعُ مِائَةٍ وَثَمَانُونَ مِثْقَالًا وَخَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ

(١) كَلْبَائِي ز، ح. وَلِي ش: «وَيَجِبُ لِحْيُ لِحْيُ».

عِراقِيَّةٌ ، بِالْبُرِّ الرَّزِينِ . وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ وَثَلَاثُ سَبْعٍ رَطْلٌ مِصْرِيٌّ ، وَرَطْلٌ وَسِعَ دِمَشْقُ ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ حَلَبِيَّةٌ ، وَعَشْرُ أَوَاقٍ وَسِبْعَانُ قُدْسِيَّةٌ . الْمَنْتَقَعُ : « وَهَذَا يَنْفَعُكَ هُنَا ، وَفِي الْفِطْرَةِ وَالْفِدْيَةِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَغَيْرِهَا » .

وَكُرَّهُ مُرْيَانًا وَإِسْرَافَ . لَا لِإِسْبَاحٍ بِدُونِ مَا ذَكَرَ .

وَمَنْ نَوَى بِنَسْلِ رَفَعَ الْحَدِيثَيْنِ ، أَوِ الْحَدِيثِ وَأَطْلَقَ ، أَوْ أَمْرًا لَا يَبَاحُ إِلَّا بِوَضُوءٍ وَغَسَلَ — أَجْزَأُ عَنْهَا .

وَسُنُّ لِكُلِّ — مَنْ جَنَّبَ وَلَوْ أَتَى ، وَجَانِصٌ وَنَفْسَاءُ أَتَقَطَعَ دُمَهُمَا — غَسَلَ فُرْجَهُ ، وَوَضُوءٌ لِنَوْمٍ — وَكَرَّهُ تَرْكُهُ لَهْ فَقَطْ — وَلِمَعَاوِدَةٍ وَطَاءَ . وَالنَّسْلُ أَفْضَلُ . وَلَا أَكَلَ وَشَرَبَ . وَلَا يَضُرُّ تَقْضِيهِ بَعْدُ .

* * *

فصل

يَكْرَهُ بِنَاءُ الْحَمَّامِ وَيَبْعُهُ وَإِجَارَتُهُ ، وَالْقِرَاءَةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ . لَا الذِّكْرُ .

وَدُخُولُهُ بَسْتَرَةٍ — مَعَ امْنِ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ — مَبَاحٌ .
وَلِإِنْ خِيفَ كَرَهُ . وَإِنْ عُلِمَ ، أَوْ دَخَلَتْهُ أَتَى بِلا عَذْرِ — حَرَمٌ .

* * *

باب

التيمُّمُ: استعمالُ ترابٍ مخصوصٍ لوجهٍ ويدين، بدلاً طهارة ماء، لكل ما يُفعل به عند عجزه شرعاً. سوى نجاسةٍ على غير يده، ولبتِّ بمسجدٍ لحاجة.

وهو عزيمةٌ يجوزُ بسفرٍ للمصيبة.

وشروطه ثلاثة: دخولُ وقتٍ لصلاة^(١) ولو منقوضةً بمعيّن. فلا يصح لحاضرةٌ وعيدٌ ما لم يدخل وقتها، ولا لقائمةٍ إلا إذا ذكرها وأراد فعلها، ولا لكسوفٍ قبل وجوده، ولا لاستسقاء ما لم يحتموا، ولا لجنائزٍ إلا إذا غسل الميت أو يُمَّم لعنر، ولا لتفليسٍ وقتٍ نهى.

الثاني: تضرُّعُ الماءِ لقدمه ولو بجمعٍ أو قطعٍ عند ماءٍ بابه، أو عجزٍ عن تناوله — ولو بضم — لفقد آلة^(٢). أو لمرضٍ مع عدم موشى، أو خوفٍ^(٣) فوت الوقت بانتظاره، أو خوفه بسلامته بطله براء، أو بقاء شين، أو ضررٍ يذنه من جرح أو برد شديد، أو فوت رقة أو مال^(٤)، أو عطش نفسه أو غيره: من أدى أو بهيمة.

(١) كذا في ز. ولى ش: « الصلاة ». ولى ع: « صلاة ».

(٢) قوله: « لفقد آلة »، لم يرد في ح.

(٣) كذا في ز، ع. ولى ش: « أو خوفه ». وهو تحريف.

(٤) كذا في ز، ع. وهو الظاهر. ولى ش: « ماله ».

مختارين؛ أو احتياجه لجن أو طبع. أو لعدم بذله إلا بزيادة كثيرة
جارية على ثمن مظهره، في مكانه. ولا إعادة في الكل.

ويُلزم شراء ماء وحبل^(١) ودلو بثمان مثل، أو زائد يسيراً،
طافلي من حاجته. واشتارتهما، وقبولهما طارية، وماء قرصا وهدية،
ومعه قرصا. وله وفاة.

ويجب بذله لمطشان. ويؤتم رب ماء مات لمطش رفيقه، ويُغرم
ثمنه مكانه وقت إتلافه.

ومن أمكنه أن يتوصلاً به، ثم يجمع ويشر به — لم يلزمه.

ومن قدر على ماء بشر، بثوب^(٢) يبله ثم يصره، لزمه ما لم
تقص قيمته أكثر من ثمن الماء — ولو خاف فوت الوقت.

ومن بعض بدنه جريح أو نحوه^(٣)، ولم يتضرر بمسحه بالماء —

وجب وأجزأ. وإلا تيمم له، ولما يتضرر بصله: بما قرب.

وإن عجز عن ضبطه، وقدر أن يستنيب^(٤) — لزمه.

ويُلزم من جرحه يعض أعضاء وضوئه — إذا توصلاً — ترتيباً،

(١) كذا في ز، ع. ووش: «وأويل».

(٢) لوش زيادة: «يدليه فيها». وهي من كلام الفارح.

(٣) كذا في ز، ع. ووش: «ونحوه».

(٤) لوش زيادة: «من ضبطه». وهي من كلام الفارح.

يتيمم إليه عند غسله لو كان صحيحا . وموالاته ، فيميد غسل الصحيح
جند كل تيمم .

وإن وجد حتى المحدث ماء لا يكفي لطهارته ^(١) ، استعمله ثم
تيمم ^(٢) .

ومن عدم الماء لزمه — إذا غوطب بصلاة — طلبه في رحله
وما قرب عادة ، ومن رفيقه — ما لم يتحقق عدمه .

ومن تيمم ، ثم رأى ما يشك منه في الماء — لا في صلاة — بطل
تيممه .

فإن دله عليه ثقة ، أو علمه قريبا عرفا ، ولم ينف فوت وقت ولو
للأختيار ، أو رفقة أو عدوا أو مال ، أو على نفسه ولو فساقا غير
جبان ، أو ماله — لزمه قصده . وإلا تيمم .

ولا يتيمم لحوف فوت جنازة ، ولا وقت فرض — إلا هنا ، وفيها
إذا وصل مسافرا إلى ماء وقد ضاق الوقت ، أو علم أن التوبة لا تصل
إليه إلا بعده .

ومن ترك ما يلزمه قبوله أو تحصيله — من ماء وغيره . —
وتيمم وصلى ، أعاد .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لطهارة » . وهو تحريف .

(٢) في ع زيادة : « جبال » . وقد وردت في الشرح .

ومن خرج لحرق أو صيد ونحوه ، حله إن أمكنه . وتيمم^(١) إن فاتت حاجته برجوعه ، ولا يبد .

ومن في الوقت أراقه ، أو مر به وأمكته الوضوء ويعلم أنه لا يجد غيره ، أو باعه ، أو وهبه — حرم ، ولم يصح المقد . ثم إنّه تيمم وصلى لم يبد .

ومن ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه ، أو عن موضع بئر كانه يعرفها ، فتيمم — أجزاء ولو بان ببد بقربه بئر خفية لم يعرفها . لا إن نسيه أو جهله بموضع يمكنه استعماله ، وتيمم . كصلى بحريانا ومكفر بصوم ، ناسيا للسترة والرقبة .

وتيمم لكل حدث ، ولكل نجاسة يبدن — لعدم ماء ، أو ضرر^(٢) ولو من برد حضرا — ببد تخفيفها ما أمكن لزوما . ولا إعادة .

وإن تذر الماء والتراب لعدم ، أو قروح^(٣) لا يستطيع معها مسح البشرة ، ونحوها — صلى الفرض فقط على حساب حاله ، ولا يزيد على ما يجزى ، ولا يؤم متطهرا بأحدهما . ولا إعادة . وتبطل بحدث ونحوه فيها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تيمم » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو لغرض » . والظاهر أن زيادة اللام من الفاعل .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو قروح » . والظاهر أن الراءدة من الفاعل .

وإن وجد ثلجا، وتمذر تنويه — منيح به أعضاءه ^(١) وروما
وصلى، ولم يمد إن جرى بمس ^(٢).

الشرط ^(٣) الثالث : تراب طهور مباح، غير محترق، يسلق
غبارَه. فإن خالطه ذو غبار غيره، فكجاء خالطه طاهر.

فصل

وفرائضه : مسح وجه سوى ما تحت شعر ولو خفيفا، وداخِل
فم وأنف، ويكره ويديه إلى كوعيه.

ولو أمرَ المحل على تراب، أو صمده لريح فسه ومسحه به —
صح. لا إن سفته فسحه به.

وإن تيمم ييمض يديه أو: بحائل، أو يَكُمه غيره —
فكوضوه.

وترتيب، وموالاة لحلت أصغر. وهي ^(٤) بقدرها في وضوء،
وتمييز ^(٥) في أستباحة ما يقيم ^(٦) له : من حدث، أو نجاسة. فلا

(١) كذا في ز، ع. وفي ش زيادة : « الأعضاء ». وهي من كلام الفارح.
(٢) كذا في ز. والظاهر أن المؤلف قد ذكر ذلك هنا دون سابقه لبد الفصل. ولم
يرد في ع ولا في ش. وورد في الشرح.

(٣) في ش زيادة : « هنا ». وهي من كلام الفارح.

(٤) كذا في ز، ش. وفي ع : « تيمم ».

يكنى أحدهما ولا أحد^(١) المحدثين عن الآخر .

وإن نواها أو أحد أسباب أحدها ، أجزأ عن الجميع .

ومن نوى شيئاً استباحه ومثله ودونه . فأعلاه : فرض عين ،
فقدرك ، فكفاية ، فنافلة ، فطواف قل ، فمس مصحف ، فقراءة ،
فقلب .

وإن أطلقتها لصلاة أو طواف ، لم يفعل إلا قلها .
وتسمية فيه ، كوضوء .

ويطل حتى تيمم جنب لقرأة ولبت^(٢) ، وحائض لوطء —
بمخرج الوقت . كلطواف^(٣) وجنازة وناقلة ونحوها ، ونجاسة . ما لم
يكن في صلاة جمعة ، أو ينو الجمع في وقت ثانية — فلا يبطل بمخرج
وقت الأولى^(٤) .

وبوجود ماء ، وزوال مبيح ، وببطل ما تيمم له ، وخلع^(٥) ما يمسح
إن تيمم وهو عليه .

لا من حيض ونفس^(٦) ، بحدث غيرها .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « فلا يكن لأحدهما ولا أحد » .

(٢) في ش زيادة : « مسجد » . وهي من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وقد وردت اللام في ش على أنها من كلام الفارح ، وهو من عبث الظاهر .

(٤) قوله : « فلا يبطل » إلخ ، قد سقط من ش .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بخل » والزيادة من الفارح .

(٦) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر للناسب . وفي ش : « أو نفس » .

وإن وجد الماء، في صلاة أو طواف، بطلا . وإن انقضيا لم يجب إعادتهما . وفي قراءة ووطء ونحوهما ، يجب الترك . ونسئل^(١) ميت ولو صلى عليه ، وتعاد .

وسن لعالم وراجح وجود ماء ، أو مستوي عنده الأمران - تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار .

وصفته : أن ينوي ، ثم يسمي ، وضرب التراب بيديه مفرجتين الأصابع ضربة^(٢) : يمسح وجهه ياطن أصابعه ، وكفيه براحته .

وإن بذل ، أو نذر ، أو وثف ، أو وصى بماء لأولى جماعة - لقدم غسل طيب^(٣) مُحَرَّم ، فتجاسة ثوب ، فبقعة ، فبذل . ثم^(٤) ميت^(٥) لخائض ، فجنب ، فمحدث . إلا^(٦) إن كفاموحده ، فيقدم على جنب . ويُقرع مع التساوي .

وإن تطهر به غير الأولى أساء ، وصحت^(٥) .

والثوب يصلى فيه ، ثم يكفن به .

* * *

(١) كذا في زرع . وفي ش : « وبطل » . وموخطأ وتصحيح .
(٢) في ش زيادة : « واحدة ثم » . وهي من كلام الفارح .
(٣) كذا في ز ، ع . وهو الأولى . وفي ش : « ميت » .
(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وهو تحريف .
(٥) في ش زيادة : « عليها » . وهي من كلام الفارح .

باب إزالة النجاسة الحسية

يشترط لكل متنجس حتى أسفل خف وحذاء، وذيل امرأة — سبع غسلات إن أتت، وإلا غشى ينقى^(١)، بماء طهور، مع حَتٍّ وحرصٍ للحاجة إن لم يتضرر المحل، وعصرٍ مع إمكان — فيما تشرب — كل مرة خارج الماء. وإلا فغسله واحدة يُبقي عليها. أو دقه وتقليبه^(٢) أو تحمله.

وكون أحدها — في متنجس بكلب أو خنزير، أو متولدٍ من أحدهما — بتراب طهور يستوعب المحل، إلا فيما يضر^(٣) فيكفي مساه. ويُعتبر مائع يوصله إليه. والأولى أولى. ويقوم أشنان ونحوه مقامه.

ويضر بقاء طعم، لا لونٍ أو ريح أو هما^(٤) عجزاً.

وإن لم تزل النجاسة إلا بملح أو نحوه مع الماء، لم يجب. ويحرم استعمال مطبوع في إزالتها.

(١) كلنا في ز، أي المحل. وفي ح، ش: « تنقى » أي النجاسة.

(٢) كلنا في ز، ح. وفي ش: « أو تحمله ». ولله بحرف.

(٣) كلنا في ج، ح. وفي ش: « يضره ».

(٤) في ش: « لا بقاء لونه أو ريح أو بقاءهما ». والزيادة من الخارج.

وما نجس^(١) بنسلة يُسَلَّ عندما يقي بعدها ، تراب طهور حيث
أشترط ولم يُستعمل .

ويُسَلَّ بخروج منى ذكر^(٢) وأثنيان مرة ، وما أصابه سبعا ،
ويُحْزَى في بول غلام — لم يأكل طعاما للشهوة — فضحه ،
وهو : غمره بماء^(٣) . وفي صخر وأجرية^(٤) وأحواض ونحوها ،
وأرضٍ تنجست بمائع — ولو من كلب وخنزير — مكأثرتها بللاء
حتى ينهب لون نجاسة وريحها ، ما لم يسجز . ولو لم يزل فيها .

ولا يطهر دهن ، ولا أرضٌ أختلطت بنجاسة ذات أجزاء ؛
ولا باطن حب وإناء^(٥) وعجين ولحم تشرَّبها ، ولا سكينٌ سقيتهال
بنسل . ولا صقيلٌ بمسح . ولا أرضٌ بشمس وريح وبخاف .
ولا نجاسةٌ بنار ، فرماؤها نجس . ولا باستحالة ، فالتولد منها — :
كدود جرح ، وصراصير كُف . — نجسةٌ ، إلا علقمةٌ يُخلق منها
طاهر ، وخمرة ألقبت بنفسها^(٦) . أو بتقل^(٧) لا لقصد تخليل .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تنجس » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « بللاء » .

(٣) في ش زيادة : « سفلر » . وهي من الفارج .

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الأول . وفي ش : « ولا إناء » . ولله تحريف .

(٥) في ع ، ش زيادة : « خلا » . ولها من الفارج .

(٦) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ويقل » . وهو تحريف .

ودنّها بظلمها ، كحَقَر . لا ^(١) إناؤه طهر ماؤه . ويُمنع غير خَلَّالٍ من
إسّاكها . لتخلل ^(٢) . ثم إن تطللت ، أو أخذ عصيراً ليتخمر فتخلل
بنفسه — حل .

ومن بلغ لوزاً أو نحوّه في قشره ، ثم قامه أو نحوّه — لم ينجر .
باطنه ، كييض صُلُق في خمر ^(٣) .
وأى نجاسة خفيت ، غسل حتى يتيقن غسلها . لا في صحراء
ونحوها ، ويصل فيها بلا تحرّ .

* * *

فصل

للسكر ، وما لا يؤكل من الطير والبهائم فما فوق الهر ^(١) خلقه ،
وميتة غير آدمي وممك وجراد ، وغير ما لا تقس له ساعة : كالمقرب .
لا ^(٢) للوزغ والحية ، والعلقة يُخلق منها حيوان ولو آدمياً طاهراً .
والبيضة تصير دماً ، ولبنٌ ومنى غير آدمي وما كولي ، ويضعه ،
والقنّ والورجى والمنيّ والبول والناط بما لا يؤكل أو آدمي :
والنجسُ من ^(٣) طاهر منه صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء :

(١) كذا في ز . وفي ش : « ولا » . والزيادة من الشارح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « لتخلل » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كييض في خر صلق » . وهو من حبب التاهر

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الحمر » وهو تصحيف عجيب .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « دلا » وهو خطأ وعريب .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « هنا » . وهو تصحيف .

وماه قروح، ودمٌ غيرِ مَرَقٍ ما كُولَ ولو ظهرت حرته، وبمكٍ وريقٍ
وَقِلَ وبراغيثَ وذبابٍ ونحوها^(١)، وشهيد^(٢) عليه وقيحٌ، وصديدٌ.
نجسٌ.

وُسْقَى — في غير مائعٍ ومعلومٍ — عن يسيرٍ لم ينقص^(٣) : من
دمٍ ولو حيضاً وقلساً واستحاضةً، وقيحٍ وصديدٍ، ولو من غير
مصلٍ، لا من حيوانٍ نجسٍ، أو سبيلٍ.

وعن أثر استجمارٍ بمحله، ويسيرٍ^(٤) سلسٍ بولٍ، ودخانٍ نجاسةٍ
وغبارها وبخارها ما لم تظهر له صفة، ويسيرٍ ماهٍ نجسٍ بما عُقِيَ عن
يسيره. قال ابن حَمْدَانَ: وأطلقه المتقح عنه. ويضم متفرق بثوبٍ،
لا أكثر.

وعن^(٥) نجاسةٍ بينٍ، وحملٍ كثيرها في صلاةٍ خوفٍ.

وَعَرَقٌ وريقٌ من طاهرٍ، والبلغمُ ولو أُرِقَ، وسائلٌ من فمٍ.
وقتٌ نومٍ، ودودٌ قزٍ، ومِسْكٌ وقَارُثَةٌ، وطِينٌ^(٦) شارحٌ طُنْتُ
نَجاسته — طاهرٌ.

(١) كذا في ز، ع، و، ش: «ونحوه».

(٢) في ع: «ودشهيد». وقد وردت الزيادة في المصحح.

(٣) في ش زيادة: «الوضوء». وهي من كلام الفارح.

(٤) هنا إلى قوله: «بول»، ورد في ش على أنه من المصحح.

(٥) فقط «من» ورد في ش على أنه من المصحح. ٤

(٦) قوله: «وطين» إلى قوله: «هو ونحوه»، ورد في ش على أنه من المصحح.

ولا بكرة سُورُ ظاهر. ولو أكل هُرْ ونحوه أو ^(١) طفلٌ مُجَلْبَسٌ،
مُحْرَبٌ - ولو قبل أن يَنْسِبَ - من ماء يسير، أو وقع فيه هُرٌّ
ونحوه - : مما ينضم دبره إذا وقع في مائع - وخرج حياً، لم يؤثر.
وكذا في جامد: وهو: ما يمنع انتقالها فيه.
وإن مات، أو وقع ميتاً رطباً ^(٢) في دقيق ونحوه - ألقي وما حوله.
وإن اختلف ولم ينضبط حرم.



بَابُ

الْحَيْضُ: دُمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلُهُ تُرْخِيهِ الرَّحِمُ، يَعْتَادُ أَتَى إِذَا بَلَغَتْ،
فِي أَوْقَاتٍ ^(٣) مَعْلُومَةٍ.

وَيَمْنَعُ ^(٤) الْفَسَلَ لَهُ - لَا ^(٥) لُجْنَابَةَ، بَلْ يَسْنُ - وَالْوَضُوءَ، وَوَجُوبَ
صَلَاةٍ ^(٦)، وَفَعْلَهَا، وَفَعَلَ طَوَافَ وَصُومٍ ^(٨)، وَمَسَّ مَصْصَفٍ، وَقَرَأَةً
تَرَانٍ، وَاللَّبَثَ بِمَسْجِدٍ لَوْ بَوَضُوهُ - لَا لِلرَّوَرِ إِنْ أَمَنْتَ تَلَوَيْتَهُ ^(٩) -

(١) في ش زيادة: «أكل». وهو من كلام الفارح.

(٢) له سقط قوله: «رطباً»، من ش.

(٣) كنا في ز، ع. وفي ش: «أيام».

(٤) في ش زيادة: «الحين». وهو من كلام الفارح.

(٥) كنا في ز، ع. وفي ش: «ولا». والزيادة من الفارح.

(٦) كنا في ز، ع. وفي ش: «الصلوة».

(٧) في ش زيادة: «ولا وجوب». وهو من الفرح.

(٨) في ش زيادة: «نساء». وهو من الفرح.

ووطئاً في فرج ، إلا لمن به شبقٌ بشرطه ، وسنةٌ طلاق ، لم تسأله
 خلماً أو طلاقاً على عوض ، واعتداداً بأشهر إلا لوفاة .
 ويوجب الفسل ، والبلوغ ، والاعتداد به إلا لوفاة .
 ونفاسٌ مثله إلا في اعتداد ، وكونه لا يوجب باوعاً ، ولا يحسب .
 به في مدة إيلاء .

ولا يباح قبل غسل ، باقطع دم ^(١) ، غير صوم وطلاق .
 ويجوز أن يستمتع من حائض ، بدون فرج . ويسن ستره إذا .
 فإن أوج قبل أقطعاه من يجمع مثله ، فعليه كفارة : دينارٌ أو نصفه .
 على التخيير . ولو مكرها ، أو ناسياً أو جاهلاً ^(٢) الحيض والتحریم .
 وكذا هي إن طاووته . ونجزي إلى واحد ، كنذر مطلق . وتسقط بنجزة .
 وأقل سن الحيض : تمام تسع سنين . وأكثره : خمسون سنة .
 والحامل لا تحيض .
 وأقله : يوم وليلة . وأكثره : خمسة عشر يوماً . وغالبه : ست .
 أو سبع .

وأقل طهر بين حيضتين : ثلاثة عشر ^(٣) ؛ وز من حيض : خلوص
 النقاء ، بأن لا تنيرَ معه قطنةٌ أحششت بها . ولا يُكره .
 وطؤها زمنه .

(١) في ش زيادة : «الحيض» . وهي من الفرج .
 (٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : «أو جاهلاً» . وكلاهما صحيح .
 (٣) في ع ، ش زيادة : «يوماً» . والظاهر أنها من كلام الفارح .

وغيره : بقية الشهر . ولاحدٌ لأكثره .

* * *

فصل

والمبتدأة بهم أو سفرة أو كدرة ، تجلس — بمجرد ما تراه —
الله ، ثم تتسل وتصلى . فإن^(١) أقطع ولم يجاوز أكثره ، أغسلت
أيضا . فقله ثلاثا . فإن لم يختلف ما رعادة : تنقل إليه ، وتميد
سوم ومضان ونحوه فيه . لا إن أيسر قبل تكراره ، أو لم يعد .
ومحرم وطؤها قبل تكراره ، ولا يُكره إن طهرت يوما
ماكرا .

وإن جاوزه فستعاضة : فما بعضه ثخين أو أسود أو مبن ،
ووضع أيضا . تجلسه ولو لم يتوال أو يتكرر . وإلا فاقبل الحيض
من كل شهر حتى يتكرر ، فتجلس — من أول وقت ابتدائها ،
أو أول كل شهر هلالى إن جهلته — ستا أو سبعا بحر .
وإن استحيضت من لها عادة ، جلستها — لا ما قصته قبل —
إن علمتها . وإلا عملت بتمييز صالح ، ولو تنقل أو لم يتكرر .
ولا تبطل دلالته بزيادة العتق على شهر .

(١) كذا في ز . ورجح ، ش : « فثلاثا » .

ولا يُختفَ تمييزاً إلا مع استحاضة .

فلنْ عُمَ فتحيّةٌ : لا تَقترُ استِحاظُها إلى تكرار .

وتجلس ناسية المددِ فقط غالبَ الحيض ، في موضع حيضها .

فلنْ لم تعلم إلا شهرها — وهو : ما يجتمع فيه حيض وطهر
جميعان . — ففيه إن أَسَمَ له . وإلا جلستُ الفاضلَ بعد أقلِّ
الطهر .

وتجلس المدد به من ذكرته ونسبت الوقت ، وغالبَ الحيض
من نسيتهما — من أول كل مدة عُمَ الحيض فيها ، وضاع موضعه :
كنصف الشهر الثاني .

وإن^(١) جهلتُ فمن أول^(٢) كل هلالٍ ، كبتدأة .

ومنى ذكرتُ عادتها ، رجعت إليها ، وقضت الواجبَ منها وزمنَ
جلوسها في غيرها .

وما تجلسه ناسيةً : — من مشكوك فيه^(٣) — كحيض يقينا ، وما زاد
إلى أكثره كطهرٍ متيقن . وغيرهما استحاضة .

(١) كالباق ز ، ع . وفي ش : « فإن » .

(٢) « في ع » ش زيادة « شهر » . ولها من الفرج .

(٣) « في ش » زيادة : « فهو » . وهي من الفرج .

فإن تنيرت عادةً مطلقاً ، فكلم زائد على أقل حيض من مبتدأة
في إعادة صوم ونحوه .

ومن أقطع دمها ، ثم عاد في عاداتها — جلسته ، لا ما جاوزها ولو
لم يزد على أكثره ، حتى يتكرر .

وصفرة وكثرة في أيامها — حيض ، لا بعد ولو تكرر .

ومن ترى ^(١) دماً يبلغ مجموعته أقله ، وتقاء متخللاً — فطم
حيض . ومتى أقطع قبل بلوغ الأقل ، وجب النسل . فإن جاوز أكثره
فستحاضة .

* * *

فصل

يلزم كل من دام حدثه غسل المحل وتمصيبه ، لا إعادتهما لكل
صلاة إن لم يقرط . وبوضاً لوقت كل صلاة إن خرج شيء .

وإن اعتيد أقطاعه زمناً يتسع للفعل تعين . وإن عرض هذا
الاقطاع بطل وضوءه .

(١) ورد في ش بعد ذلك : « يوماً أو أقل » . وهو جورد هنا في ز ، مفروباً .
عليه ، بزيادة : « ... أو أكثر » . ولم يرد شيء من ذلك في ح . فيكون ما في ش من
كلام الفارح .

ومن تتع قراءة^(١)، أو يطه السلس قائماً — على قاعدا — ومن
لم يطه إلا راكعاً أو ساجداً، ركع وسجد -
وحرم وطء مستحانة، من غير خوف عنت منه أو منها -
ولرجل شرب^(٢) مباح جمع الجماع - ولا تبي شربه لإتقاء نفقة،
وحصول حيض — إلا^(٣) قرب ومضاً لثقله — وقطعه - لأقل
الأخير بها، بلا عليها -

فصل

النَّفَسُ لاَ حَدَّ لآلِه . وهو : دم تُرخيه الرحم مع ولادة وقبها
يومين أو ثلاثة بآماره ، وبعدّها إلى تمام أربعين من ابتداء خروج
بعض الولد -

وإن جاوزها ، وصادف عادةً حيضها ولم يزد ، أو زاد وتكرر
ولم يجاوز أكثره — فحيض^(٤) . وإلا ، أو لم يصادف عادةً —

(١) في ش زيادة : « قائماً » . وهي من السرح -

(٢) في ش زيادة : « هواء » . وهي من كلام السرح -

(٣) كما في ز . وفي ع ، ش : « لا » . وكلام صحيح . وفي ش زيادة : « حصول

حيض » . وهي من السرح -

(٤) في ش : « فهو حيض ... فهو استعانة » . والزيادة من السرح -

(م — الإجازات)

فَلَسْتَعَانَةُ . وَلَا تَدْخُلُ اسْتَعَانَةُ فِي مَدَّةِ قَنَاسٍ .

وَبَشَّرَتْ حَكْمَهُ بِوَضْعِ مَا يَتَّبِعِينَ^(١) فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ . وَالتَّقَاةُ زِمَّتَهُ
طَهَرَ ، وَيَكْرَهُ وَطَرَهَا فِيهِ .

وَإِنْ^(٢) عَادَ الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ ، أَوْ لَمْ تَرَهُ ثُمَّ رَأَتْهُ فِيهَا — فَشَكُوكُ^(٣)
فِيهِ : تَصُومُ وَتَعْبَلُ وَتَقْضِي الصُّومَ الْمَفْرُوضَ ، وَلَا تَوْطَأُ . وَإِنْ صَارَتْ
قَنَاسَةً جَمَدِيهَا لَمْ تَقْضِ .

وَفِي وَطءِ قَنَاسَةٍ ، مَا فِي وَطءِ حَائِضٍ .

وَمِنْ وَضَعَتْ تَوَآمِينَ فَأَكْثَرَ ، فَأَوَّلُ قَنَاسٍ ، وَآخِرُهُ مِنَ الْأَوَّلِ .
فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ^(٤) ، فَلَا قَنَاسَ لِلثَّانِي .

* * *

(١) كُنَّا فِي ز . ع . وَفِي ش : « يَتَّبِعِينَ » .

(٢) كُنَّا فِي ز . ع . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » . وَلَيْسَ تَصَحِيفٌ .

(٣) فِي ش : « فَهُوَ مَشْكُوكٌ » . فَتَصُومُ . . لِلْفَرْعِ وَنَحْوِهِ . وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَارَحِ .

(٤) لَوْ زِيَادَةٌ : « يَوْمًا » ، وَرَدَّ طَرَفُهَا عَلَامَةَ الْخَطِّ عَلَى مَا يَنْظُرُ . وَلِلدُّورِ دَخَلَتْ فِي الْعَرَبِ

كتاب

الصلاة : أقوال وأفعال ملومة^(١) ، مفتحة بالتكيز ، مختمة

بالتسليم .

وتجب الحس على كل مسلم مكلف - غير حائض وفساء - ولو لم يبلغه الشرع ، أو نائماً ، أو منطلي عقله بإغماء أو شرب^(٢) دواء أو عرمرم . فيقضى حتى زمن جنون طرأ متصلاً به . ويلزم لإحلام نائم بدخول وقتها مع ضيقه . ولا تصح من مجنون .

وإذا صلى ، أو أذن ولو في غير وقته - كفر يصح إسلامه ، حكم به . ولا تصح صلاته ظاهراً ، ولا يُعتد بأذانه .

ولا تجب على صغير . وتصح من يميز - وهو : من بلغ سبماً - . والثواب له . ويلزم الولي أمره بها لبيع ، وتعليمه إياها والطهارة - كإصلاح ماله ، وكفّه عن المفسد - وضربه على تركها لعشر .

وإن بلغ في مفروضة ، أو بدعاً في وقتها - لزمه إعادتها مع تيمم^(٣) لها ، لا وضوء .

ولا يجوز لمن لزمته تأخيرها أو بعضها عن وقت الجواز ، ذاكر

(١) كذا في ز ، ع . وقد رد في ش على أنه من الفرج .

(٢) في ش : « أو يصرب عرم » . والرائد قد ورد على أنه من الفرج .

(٣) في ش : « مع تيمم ووضوء » . والرائد قد ورد على أنه من كلام الفارج ، وهو

من عبث بالامر .

فأمر على فعلها — إلا لمن له الجمع ونوبه ، أو لمشتغل^(١) بشرطها الذي يحسنه قريباً .

وله تأخير فعلها في الوقت ، مع العزم عليه — ما لم يظن مانعاً : كقوت وقتل وجيئ ؛ أو يسر^(٢) ستره أو له فقط ، أو لا يبقى وضوء .

علم الماء سفر إلى آخره ولا يرجو وجوده .

ومن له أن يؤخر ، تسقط يموته ، ولم يأثم .
ومن تركها جسوداً ولو جهلاً ، وعرف وأمر — كفر . وكذا^(٣) تهلوتاً وكسلاً ، إذا دعاه لإمام لفعلها^(٤) وآبى حتى تضايق وقت التي بعدها . ويستتابان ثلاثة^(٥) أيلم ، فإن تابا^(٦) فعلها ، وإلا ضربت عتقها .

وكذا ترك ركن أو شرط يستقد وجوبه .

باب

الأذان : لإعلام بدخول وقت الصلاة ، أو قرينه لفجر^(٧) .

-
- (١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو مشتغل » . وهو — مع محته — تحريف .
(٢) هذا ورد في ش على أنه من الفرج ، بلفظ : (بعد) . وهو تصحيف .
(٣) في زيادة : « لو تركها » . وهي من كلام الفارح .
(٤) قد سقط هذا القول من ع .
(٥) في ش : « ويستتابان وإلّا به ثلاثة » . والزيادة من الفرج .
(٦) في ش : « تابا » . وهو تحريف .
(٧) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كفجر » وهو تصحيف خفي .

والإمامة : إعلام بالقيام إليها - بذكر مخصوص فيهما - وهو أفضل منها
ومن إمامة^(١) .

وسن أذان في عين أذني^(٢) مولود، وإقامة في اليسرى .

وهما فرض كفاية للخصس المؤداة والجمعة ، على الرجال الأحرار —

إذ فرض الكفاية لا يلزم رفيقاً — حضراً . ومُستأن للمفرد، وسفراً
ولمقضية . ويكرهان لثنائي ونساء ، ولو بلا رفع صوت .

ولا ينادى لجنازة وتراويح ، بل لميد وكسوف وأستسقاء : « الصلاة
جامعة » أو « الصلاة » . وكُرِه به « حي على الصلاة » .

ويقاتل أهل بلد تركوها . وتحرم الأجرة عليهما . فإن لم يوجد
متطوع ، رزق الإمام — من بيت المال — من يقوم بهما .

وشُرط . كونه مسلماً ، ذكراً ، عاقلاً . وبصير^(٣) أولى .

وسن : كونه صبيّاً ، أميناً ، عالماً^(٤) بالوقت . ويقدم — مع
التشاح — الأفضل في ذلك ، ثم^(٥) في دين وعقل ، ثم من يختاره
أكثر الجيران ، ثم يُقرَّع .

ويكنى مؤذن^(٦) بلا حاجة . ويزاد بقدرها . ويُقيم من يكتفى .

(١) كذا في ز ، ح . وفي ش : « الإمامة » .

(٢) وفي ش : « أذن » ، وهو — مع صحة — تحريف .

(٣) وفي ش : « عالماً » . والزيادة من المرح .

(٤) وفي ش زيادة : « إن استووا » . وهي عن المرح .

(٥) وفي ش زيادة : « واحد » .

وهو خمس عشرة كلمة بلا ترجيع ، وهي إحدى عشرة بلا تنية
وبإحارجة وتثنيها .

وَيُسْنِ (١) أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَتُرْسَلُ فِيهِ ، وَحَدَرُهَا ، وَالْوَقْفُ (٢)
عَلَى كُلِّ جَلَّةٍ ، وَقَوْلُهُ : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » مَرَّتَيْنِ ، بَعْدَ حَيْطَةٍ
أَذَانَ الْقَجْرِ — وَسُمِّيَ : التَّثْوِبَ . — وَكَوْنُهُ قَائِمًا فِيهَا — يُكْرَهُ أَنْ
قَاعِدًا ، لِمَنْ مَسَافِرٌ وَمَعْنُورٌ — مَتَطَهَّرَ — يُكْرَهُ أَذَانُ جَنْبٍ ،
وَالْإِطْمَاعُ مَعْنَى — عَلَى (٣) عُلُوٍّ ، رَافِعًا وَجْهَهُ ، جَاعِلًا مَسَابِقَتَهُ فِي أَذْنِهِ ،
مُسْتَجِلَّ الْقِبْلَةِ ، يَلْتَفِتُ (٤) يَمِينًا لـ « حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ » ، وَشِمَالًا لـ « حَيٌّ
عَلَى الْفَلَاحِ » ؛ وَلَا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ ؛ وَأَنْ يَتَوَلَّاهَا وَاحِدًا بِجِلٍّ وَاحِدٍ مَالِمٍ
يَشُقُّ ، وَأَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ أَذَانٍ مَا يُسْنِ تَجِيلُهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يُقِيمَ .
وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَرَّتَيْنِ ، مُتَوَالِيًا عُرْفًا — فَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَحْرَمٍ أَوْ سَكَتَ
طَوِيلًا ، بَطُلَ . وَكُرِّهَ يَسِيرُ غَيْرُهُ ، وَمُسْكُوتٌ بِلا حَاجَةٍ — مُنَوَّيَا ،
مِنْ وَاحِدٍ عَدَلَ ، فِي الْوَقْتِ .

وَصَحَّ لِقَجْرِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَيُكْرَهُ فِي رَمَضَانَ قَبْلَ قَجْرِ
مَنْ (٥) .

(١) كَذَا فِي «عَزْ وَشِ : «وَسْنِ» . وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي «عِ : «وَلَوْ لَوْ» . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي «عِ : «وَعَلَى» . وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَارِجِ .

(٤) كَذَا فِي «عِ . وَشِ : «يَلْتَفِتُ» .

(٥) فِي «عِ ، شِ زِيَادَةٌ : «لَنْ لَمْ يُؤْخَذْ لَهُ بَعْدَهُ» . وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ الْفَارِجِ .

ورفع الصوت ركن ليحمل السماع ، ما لم يؤذن لحاضر .
ومن جمع ، أو قضى فوائت — أذن للأولى ، وأقام للكل .
ويجزي أذانٌ ميمز ، لا قسري وخشي وأمرأة .
وبكره ملعنا ، وملحونا ، ومن ذى كثة فاحشة . ويطل إن
أجبل للمعز .

وسن مؤذن وساميه ولو ثانياً وثالثاً ، ولقيم وساميه — ولو في
طواف أو قراءة . أو امرأة — متابعه قوله سرّاً بثلثه — لا معطّل^(١)
ومتخلّ ، ويقضيه — إلا في الحيلة ، فيقولان : « لا حول ولا قوة
إلا بالله » : وفي الثوب : « صدقت وبررت » : وفي لفظ الإقامة :
« أقامها الله وأدامها ! » . ثم يصلي على النبي — صلى الله عليه وسلم —
إذا فرغ ، ويقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة !
آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابشه مقاماً محموداً ألتنى وعدته ! » .
ثم يدعو هنا ، وعند إقامة .

ويحرم خروجه من مسجد ، بلا عذر أو نية رجوع .

* * *

باب

شروط الصلاة : ما يتوقف ^(١) عليها صحتها . وليست منها ، بل يجب لها كلها . المنقحُ : « إلا النية » .

وهي : إسلام ، وعقل ، وتمييز ، وطهارة ، ودخول وقت . وهو لظهر — وهي الأولى — : من الزوال — وهو : أبتداء طول الظل بعد تنامي قصره . لكن لا يقصر ^(٢) في بعض بلاد خراسان ، لسير الشمس ناحية عنها . ويختلف بالشهر والبلد ؛ فأقله بإقليم الشام والعراق : قدمٌ وثلاث ، في نصف حيران . ويزايد إلى عشرة أقدام وسلس ، في نصف كاثون الأول . ويكون أقلٌ وأكثر في غير ذلك . وطول كل إنسان بقدمه : ستة وثلاثون تقريبا . — حتى يتساوى متصبا وفيئه سوى ظل الزوال .

والأفضل : تمجيلها ، إلا مع حر مطلقا حتى ينكسر ، ومع غيم لمصل جماعة ، لقرب وقت العصر — فيُسَن غير جمعة فيهما . وتأخيرها لمن لاطيه ^(٣) جمعة ، أو يرمي الجمرات — حتى يُفعل — أفضل .

(١) كذا لوز ، ح . ولى ش : « يتوقف » . وكل صحيح .

(٢) لى ش زيادة : « التل » . وهو من الفرح .

(٣) كذا لى ز ، ح . ولى ش : « جمعة عليه » .

وليه الخطر الحز - سوى الوسطى - حتى يصير ظل كل شيء مثليه، سوى ظل الزوال - ثم هو وقت ضرورة إلى التروب .
وتسليها مطلقاً أفضل .

وليه للغرب ^(١) - وهي الوتر ^(٢) - حتى يئيب الشفق الأحمر .
والأفضل : تسليها ، إلا لية « جمع » ، لمحرّم قصداً - إن لم يوافها وقت التروب ، وفي غيم لصل جماعة ^(٣) ، وجمع . إن كان أرق .
وليه الخطر للمشاء إلى ثلث الليل .

وصلاتها آخر التلث أفضل ، ما لم يؤخر ^(٤) للغرب . ويكره ^(٥) .
إن شق ولو على بعضهم ، والنوم قبلها ، والحديث بندها إلا يسيراً .
ولشغل ^(٦) وأهل .

ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر الثاني ، وهو : اليأس للمترض .
بالمشرق ولا ظلمة بعده . والأول : مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم .

(١) روع : « للغرب » . وهو تحريف .

(٢) كذا في ز وسابح . وقتش : « وتر النهار » . وورد نحوه بهلش ع مع تصحيحه .
ولا يبدأن يكون من كلام الشارح تفسيراً لكلمة المنن : « الوتر » ، وأن تكون هذه
الكلمة قد سقطت من ش .

(٣) في ش زيادة : « كما تقدم » . وهي من الصرح :

(٤) في ش : « يؤخر » .

(٥) في ش زيادة : « التأخير » . وهي من الصرح .

(٦) وش : « إلا يسيراً التخل » . والواو قد أخرجت مع الصرح .

وبه لنفجر إلى الشروق . وتحيلها مطلقاً أفضل .
وتأخير الكل مع أمن فوت^(١) ، لمصلحة كسوف ، وممفوز — :
كحافن ، وثائق . — أفضل .
ولو أمره به والله ليصل به ، آخر . فلا يُكره أن يؤم أباه .
ويجب لتحلم الفاتحة وذكر واجب .
وتحصل فضيلة التحجيل ، بالتأهب أول الوقت .
وقدّر للملاة أيام الفجال قدر المتاد .

• • •

فصل

أداه^(٢) حتى الجمعة يدرك بتكبيرة إحرام ولو آخر وقت ثانية
في جمع .

ومن أجل الوقت ، ولا يمكنه^(٣) مشاهدة — ولا غيره عن
يقين — على إنا ظن دخوله . ويُعيد إن أخطأ^(٤) .
ويُعيد أعمى عاجز عدم مقلداً ، مطلقاً .

(١) كذا في ز . ع . وفي : « فوت » .

(٢) في زيادة : « الملاة » . وفي من المرح .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « يترك » . ونهضت وع من فوق ومن تحت .

(٤) في ش : زيادة « ضل و قبله » . وفي من كلام الفلج .

ويسل بأذن ثقة عارف، وكذا إخلؤه بدخوله لاعتن عن .
وإذا دخل وقت صلاة بقدر تكبيرة، ثم طرأ مانع - كجنون
وحيف - قضيت .

وإن طرأ تكليف : كبلوغ، ونحوه - وقد بقي بقدرها -
قضيت مع مجموعة إليها قبلها .

ويجب قضاء فائتة فأكثر مرتباً ولو كثرت - إلا إذا خشي
فوات حاضرة، أو خروج وقت اختيار؛ ولا يصح تفله إذا؛ أو نسيه
بين فوات حال قضاها، أو حاضرة وفائتة حتى فرغ . لا إن جل
وجوبه - فوراً، ما لم ينضر^(١) في بدنه أو مبعثته محتاجاً، أو يحضر .
لصلاة عيد^(٢) . ولا يصح قل مطلق إذا .

ويجوز التأخير لنرض صبح : كاستظار رفته، أو جمعة لها .
وإن ذكر فائتة إمام أحرم بمحاضرة لم يثق وقتها - قطعا ،
كثيره إذا ضاق عنها وعن المسأفة . وإلا أتمها قلا .
ومن شك فيما عليه، وتيقن سبق الوجوب - أبرأ ذمته قينا .
وإلا فما^(٣) يتيقن وجوبه .

(١) كنا في ز، ع . وفي ش : « ينضر » . وهو تعجيب .

(٢) كنا في ز، ع . وفي ش : « العيد » .

(٣) في ش : « فيزبه مما » . والزيادة من كلام الفارح .

فَلَوْ تَرَكَ عَشْرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلَاةٍ شَهْرٍ، قَضَى ^(١) عَشْرَةَ أَلَمٍ.

وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ، وَجَهِلَهَا — قَضَى خَمْسًا. وَظَهَرَ أَوْ عَصَرَ
مِنْ يَوْمَيْنِ، وَجَهِلَ السَّاعَةَ — تَحَرَّمَ: بِلَيْسَمَا يَدَأُ؟ فَإِنْ أَسْتَوَا
فَبِمَا شَاءَ.

وَلَوْ شَكَّ مَأْمُومٌ: هَلْ عَلَى الْإِمَامِ ^(٢) الْقَطْرِ أَوْ الْحَصْرِ؟ — أُعْتَبِرَ
بِالْوَقْتُ، فَإِنْ أَشْكَلَ فَلْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْلَةِ.

* * *

بَابُ

سَوَاءُ الْعُرْفِ — وَهِيَ: سَوَاءُ الْإِنْسَانِ وَكُلِّ مَا يُسْتَحْيَى ^(٣) مِنْهُ. —
حَتَّى عَنْ قَسَمِهِ، مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ. وَيَجِبُ حَتَّى خَارِجَهَا وَخُلُوعُ ^(٤)
وَفِي ظِلَّةٍ — لَا مِنْ أَسْفَلَ — بَلَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَلَوْ بَنِيَتْ وَنَحْوُهُ،
وَمُتَّصِلٌ ^(٥) بِهِ: كَيْدُهُ وَلَحِيَّتُهُ، لَا بَارِيَّةٍ وَحَصِيرٍ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَضُرُّهُ،
وَلَا خُفْيَةٍ وَطِينٍ وَمَاءٍ كَدِرٍ لَعَدِمَ.

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ: « صَلَاةٌ ». وَهِيَ مِنَ الصَّرْحِ.

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ: « بِهِ ». وَهِيَ مِنَ الصَّرْحِ.

(٣) كَذَا فِي ز، ع. وَفِي شِ: « يُسْتَحْيَى ». وَكَلَامًا صَحِيحٌ.

(٤) فِي شِ: « وَحَتَّى فِي خُلُوعٍ وَحَتَّى فِي ظِلَّةٍ ». وَالزِّيَادَةُ مَدْرَجَةٌ مِنَ الصَّرْحِ:

(٥) فِي شِ: « يَحْتَصِلُ ». لَا بَارِيَّةٍ وَنَحْوَهَا. . وَغَفِيَّةٌ. . وَهُوَ مِنْ عَثَ النَّاسِرِ.

ويلبغ كشفها لتلاو وتَحَلَّ ونحوهما^(١)، ولباح ومباحة .
وعورة ذكر وخشى ثلثاً عشرأ، وأمة وأم ولد ومبغضة ، وحرمة
مبغضة ومراغة^(٢) — : ما بين سرّة وركبة . وابن سبع إلى عشر .
الترجل . والمرأة الباتنة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها .
وئسن^(٣) صلاة رجل في توين ، ويكنى ستر عورته في قتل .
وشُرط في فرض : ستر أحد عاتقه بلباس ولو وصف البشرة .
وئسن صلاة حرة في ذراع وخلو وملبغة ، وتكره في جلباب
وبرقع . ويُجزي ستر عورتها .
وإنما أنكشف لا عمداً في صلاة ، من عورة ، يسير لا يضحى
عرفاً في النظر ، ولو طويلاً ؛ أو كثيراً في نصير — لم يطل .
ومن ملّى في غضب ولو بغضه ثوباً أو بقعة ، أو ذهباً أو فضة
أو حرير أو غلبه حيث حرم ؛ أو حجّ بنصب — طلاً فأكرا —
لم يصح .
وإن غيّر هيئة مسجد فكأنصبه^(٤) ، لا إن منعه غيره .
ولا يطلها لبس عمامة وخاتم منى عنها ، ونحوهما .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو نحوهما . . ولباحة » . والزيادة من المصحف .

(٢) في ش : « وعرة مراغة » . والزيادة من المصحف .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وئسن » .

(٤) كذا في ز . وهو الظاهر . وفي ع ، ش : « فكصب » . وله تعريف .

وتصح من حبس بتعصب . وكذا بنجسة ، ويومي برطوبة
غاية ما يمكنه ، ويجلس على قدميه .

ووصلى عريانا مع غصب ، وفي حرير لمدى . ولا إعلقة . وفي
نجس لمدى ، ويعيد . ولا يصح قل آبق .

ومن لم يجد إلا ما يستر عورته أو ^(١) الفرجين أو أحدهما -
ستره ، والدبر أولى . إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط ، فيسترهما
ووصلى جالسا .

ويؤممه تحصيل ستره بشئ مثله : فإن زاد فكساء وضوء . وقبولها
عارية ، لا هبة . فإن علم صلى جالسا ندبا : يومي ولا يتربع ، بل
يتضام ^(٢) .

وإن وجدها مصل قرية عرفا ستروبي ، وإلا ابتدأ . وكذا
من عثقت فيها ، واحتاجت إليها .

وتسلى ^(٣) للمرأة جماعة وإلثمهم وسطا وجوبا فيها ، كل نوع
جانبا . فإن شق صلى الفاضل وأستدبر مفضول ، ثم عكس .

ومن أعاره ^(٤) سترته وصلّى عريانا ، لم تصح . وتسن إذا صلى .

(١) في ش زيادة : « ما يستر » . وهي مدحجة من الصرح .

(٢) كذا في ز ، ح . وفي ش : « ينضم » . وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ح . وفي ش : « وصل » . وكل صحيح .

(٤) كذا في ز . أي أعار عريانا وصلّى للبر عريانا . وفي ح ، ش : « أعار » .

وصلى بها واحد فأغتر. - وقدم لهم مع ضيق الوقت : والمرأة
أولى .

فصل

كره في صلاة : سَدَكُ - وهو : طرحُ ثوبٍ على كتفيه ، ولا
يرد برفقه على الأخرى . - وأَشْتَالُ العِثَاء - وهو : أن يضطجع بثوب
ليس عليه غيره . - وتَطِيءُ وجهه ، وتَلْمُ على فم أو أُنْف ، ولَفٌ ^(١)
كم بلا سبب .

ومطلقاً : تشبه بكفار ، واصلبُ في ثوب ونحوه ، وشدُّ وسَطِ
عِشِيهِ ^(٢) زُنْزَارٍ - وأنثى مطلقاً - ومشيُّ بَنَلٍ واحدة ، ولبسه مبصراً
في غير إحرام ، ومزَعَرًا ، وأحمر مُصَتَا ، ومَلِيسَانَا - وهو : المقوَّر -
وجلبها عتَلَفًا في مجلسه واقتراشه - لا إلباسه دابته - وكُونُ ثِيَابِهِ
فوق نصف ساقه . والمرأة زيادةٌ إلى ذراع .

وحرُمٌ : أن يسلبها بلا حاجة خِيَلَاء في غير حرب ، وحتى على

(١) كفلان ز ، ع . وفرش : « وكف » . وهو تصحيف طريف .

(٢) كفا ل ز ، ع . وفرش : « يشبه » . وورد في ز قبله مضرورياً عليه :

« حرأتى » .

أَنَّى لِبَسُ مَقْبِهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ، وَتَلْقِيهِ، وَسُتْرُ جُذْرِ بِهِ مَوْصُورُهُ.
لَا أَفَرَأَتْهُ، وَجْهَهُ خَدًّا.

وعلى غير أُنَى حَتَّى كَلْفَرٍ، لِبَسُ مَا كُلُّهُ أَوْ غَالِبُهُ ^(١) حَرِيرٍ
وَلَوْ بَطَانَةً، وَأَفَرَأَتْهُ — لَا تَحْتَ صَفِيقٍ، وَصَلَى عَلَيْهِ — وَأَسْتَلَذَ
إِلَيْهِ، وَتَلْقِيَهُ، وَكُتَابَةُ مَهْرٍ فِيهِ، وَسُتْرُ جُذْرِ بِهِ — غَيْرُ الْكَمْبَةِ
الْمُشْرِقَةِ — بِلَا ضُرُورَةٍ، وَمَنْسُوجٌ وَمَمُوتٌ بِفَهْبٍ أَوْ فُضَةٍ — لَا مَسْتَحِيلٌ
لَوْ تُوْنُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَحَرِيرٌ سَلَوَى مَا نَسَجَ مِنْهُ ظُهُورُ ^(٢)،
وَحَرِيَّةٌ — وَهُوَ: مِلْسُئِي يَأْتِي رَيْسَمٌ بَوَالِحِمَ بَوْبَرٍ ^(٣) أَوْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ —
أَوْ خَالِصٌ لِمَرْضٍ أَوْ حِكَّةٍ، أَوْ حَرَبٍ ^(٤) وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ. وَلَا لِكُلِّ
لِحَاجَةٍ.

وَحَرَمُ نَشْبَةِ رَجُلٍ بِأُنَى وَعَكْسُهُ، فِي لِبَاسٍ وَغَيْرِهِ. وَإِلِبَاسُ صَبِيٍّ
مَاحَرَمٌ عَلَى رَجُلٍ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِيهِ ^(٥).

وَبِخَالٍ مِنْ حَرِيرٍ: كِبْسٌ مُصَحَّفٌ، وَأَزْدِلَازٌ وَخِيَاظَةٌ بِهِ، وَحَشْوٌ
جَبَابٍ وَفَرَشٍ، وَعَلَمٌ ثَوْبٍ — وَهُوَ: طِرَازُهُ — وَلَبْنَةُ جَيْبٍ — وَهُوَ:

(١) فَي ش: «وَمَا غَالِبُهُ ظُهُورًا». وَالزِّيَادَةُ مَدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ.

(٢) وَرَدَ فِي زَيْدٍ ذَلِكَ: «وَوْبَرٍ»، ضَرُوبًا عَلَيْهِ.

(٣) كَذَا فِي ز، ح. وَفِي ش: «بُصُوفٍ أَوْ وَبَرٍ».

(٤) كَذَا فِي ز، ح. وَفِي ش: «لِحَرْبٍ». وَكَلَامٌ مَدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ.

(٥) قَوْلُهُ: «فَلَا تَصِحُّ» إلخ، لَمْ يَرِدْ فِي ش، وَأَخْرَجَ فِي الْمَرْحِ.

الريق . والجيب : ما يفتح على نحر أو طوق . - ورقاع ، وسبغ فراء ، لا فوق أربع أصابع مضومة .

* * *

باب

اجتناب النجاسة - وهي : عين أو صفة منع الشرع منها بلا ضرورة ، لا لأذى فيها طبيعياً ، ولا^(١) لحق الله تعالى أو غيره شرعاً . - حيث لم يُف عنها ، بدئاً مصل ؛ وعدم جملها - شرط للصلاة .

فتصح من حامل مستحيراً أو^(٢) حيواناً طاهراً ، ومن مس ثوبه ثوباً أو حائطاً نجساً لم يستند إليه ، أو قابلها راكماً أو ساجداً . ولم يلاصها ، أو صلى على^(٣) طاهر من متنجس طرفه ولو تحرك بحركته^(٤) من غير متعلق ينجر به ، أو سقطت عليه فزال أو أزالها سريعاً . لا إن عجز عن إزالتها عنه ، أو نسيها ، أو جهل عنها أو حكمها أو أنها كانت^(٥) في الصلاة ثم علم ، أو حمل قارورة أو آجرية باطنها نجس ، أو بيضة فيها فرخ ميت ، أو مِذْرَة ، أو عقوداً حباته مستحيلة خيراً .

-
- (١) كذا في ز ، ح . و في ش : « لا » . وأدرجت الواو في المرح .
 (٢) كذا في ح ، ش . ويبدو أن الألف قد ألحقت بها من ز وقد لم تظهر ظناً .
 (٣) في ش زيادة : « عمل » وهي مندوبة من المرح .
 (٤) كذا في ز ، ح ، ش . وفي ح : « لحركته » .
 (٥) ورد ح في ز ، ح . ولم يرد في ش ، بل أخرج في المرح .

وإن ملّين نجسة ، أو بسط عليها أو على حيوان نجس أو حرير
 طاهر أصفيقا ، أو غسل وجهه آجر^(١) وصلى عليه ، أو^(٢) على بساط باطنه
 قطع نجس ، أو علو^(٣) سفله غصب^(٤) ، أو سريره تحته نجس^(٥) — كرهت
 وصحت .

وإن غيط جرح أو جبر عظم يغيط^(٦) أو عظم نجس ، فصَحَّ —
 لم تجب إزالته مع ضرر . ولا ينسيم له إن غطاه اللحم .
 ومتى وجبت فمات ، أزيل إلا مع اللثة .
 ولا يلزم شارب خمر ق^(٧) .

وإن أعيدت سن^(٨) أو أذن^(٩) أو نحوهما ، فثبتت^(١٠) — فطاهرة .

* * *

فصل

ولا تصح^(١) تمبدا صلاة في مقبرة^(٢) — ولا يضر قبران ،
 ولا ما دفن بداره — وحمام^(٣) وما يتبعه في بيع ، وحش^(٤) ، وأعطان

(١) في ش زياده : « صل » . وهي مخرجة من الفرج .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بنجس » ، وأدرجت كلمة « خيط » في الفرج .
 والزيادة منه .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فلبت » وهو تصحيف .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يصح » . وكلاما صحيح .

(٥) ورد بها من ز : « سواء كانت المقبرة للسليمانية والكفر » . والظاهر أنها من
 بني الهراء .

(٦) في ش : « ولي علم ونها . . . ولا حن » . والزيادة مخرجة من الفرج .

إبل — وهي ما تقيم فيها ، وتأوى إليها — ونخزرة ، ومزبقة ، وقلمرة الطريق ، وأسطحتها ، وسطح نهر . سوى صلاة جنازة في مقبرة ^(١) وجمعة وعيد وجنازة ونحوها بطريق الضرورة ^(٢) ، وغصب ، وعن راحلة بطريق . وتصح في الكل لندر .

وتكره إليها بلا حائل ولو كؤخرة رحل ، لأفيا علاج ^(٣) جادة المسافر يئنة ونسرة .

ولو غيرت بإثرييل أسما ^(٤) : كجبل حمام دارا ، وصلى فيها — صحت . ومقبرة مسجد حدث بها .

ولا يصح فرض في الكعبة ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف على منتهائها — بحيث لم يبق وراءه شيء — أو خارجها ، وسجد فيها .

وتصح منورة فيها وطعيا ؛ ما لم يسجد على منتهائها ^(٥) .

ويُسَنُّ قفله فيها وفي الحجر . وهو منها ، وقدره : ستة أذرع وشيء . ويصح التوجه إليه مطلقا . والفرض فيه كداخلها .

وتكره بأرض الخسف ، بيعة وكنيسة .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بقبرة » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الضرورة » . وهو خطأ وتحريف .

(٣) قد أخرج هذا فاعشر في النسخ .

(٤) في ش : « أسما أو مسجدا وصل فيه » . وأخرج ما بعد في الفرج ، والزائدة

منه .

(٥) ورد في ز بعد ذلك : « فمروا عليه : « ليس بين يديه شئ يصل بها » .

باب

استقبال القبلة : شرط للصلاة مع القدرة ، إلا في قُل مسافرٍ -
ولو ماشياً - سفرًا مباحًا ولو قصيرًا . لا راكبٌ ^(١) تأسيف . لكن
إن لم يُعذر من عدلت به دابته ، أو عدل هو إلى غيرها عن جهة سيره
مع علمه ؛ أو عُذر ومال - بطلت .

وإن وقف لتب دابته ، أو متظرًا رُقعةً ، أو لم يسر لسيرهم ،
أو قوى النزول يلد دخله ، أو نزل في أثلاثها - أُستقبل وتُتَمَّا .
ويصح نذر الصلاة عليها .

وإن ركب ماشٍ في قُل آتته ، وتبطل بركوب غيره .
وعلى ماشٍ إحرامٌ ^(٢) وركوع وسجود إليها . ويستقبل راكبٌ ^(٣)
ويركع ويسجد إن أمكن ^(٤) بلا مشقة ، وإلا فإلى جهة سيره ، ويوىئُ .
ويلزم قلادًا جملُ سجوده أخفض ، والطمأنينة .

فصل

وفرض من قُرب منها أو من مسجد النبي ^(٥) - صلى الله عليه

(١) ق ش : « لا تأسيف ، لكن لم ينفذ » . وأخرج الزاوي في المرح .

(٢) ق ش زيادة : « إلى القبلة » . وهي مخرجة من المرح .

(٣) ورد في ع قولنا وما يند : « في كل صلاة » . وهو من كلام الفارح .

(٤) كذا في ز ، ح . وفي ش : « إنكته » .

(٥) كذا في ز ، ح . وفي ش : « مسجد » .

وسلم — إصابة العين يده^(١) . ولا يضر علوه ولا^(٢) نزوله . إلا إن
تعدو بماتل أصل^(٣) : كجبل ، فيجتهد إلى عينا .

ومن بُعد — وهو^(٤) : من لم يقدر على المأينة ، ولا على من يخبره
عن علم — : إصابة النجوة بالاجتهاد . ويبنى عن انحراف يسير .
فإن أسكنه ذلك بخبر مكلف عدل ظاهره وباطنه عن يقين ،
أو استدلال^(٥) بحاريب علم أنها للمسلمين — لزمه العمل به .

ومنى أشتبهت سفرا ، أجتهد في طلبها بالدلائل . ويستحب تعلمها
مع أدلة الوقت . فإن دخل وخفيت عليه لزمه ، وقلد لضيقه .
وأثبتها : القطب . وهو : نجم يكون وراء ظهر المصلى بالشام
وما حاذها ، وخلف^(٦) أذنه اليمنى بالشرق ، وعلى عاتقه الأيسر بمصر
وما والا .

والشمس والقمر ومنازلهما وما يقترن بهما^(٧) ومقاربهما ، كلها تطلع
من المشرق ، وتغرب من المغرب .

(١) ورد هنا في ز ، ش . وسقط من ح .

(٢) في ش : « ونزول إلا أن تنصرف » وأخرج الزائد في المرح .

(٣) في ش : « هو من لم يقدر على المأينة لا . . » . والثالث أخرج في المرح .

(٤) كذا في ز ، ح . وفي ش : « الاستدلال » .

(٥) في ش : « وعلى عاتقه . . . والاها » . والجملة الناقصة أخرجت في المرح .

وفي جن : « وخلف أذنيه اليمنى » . وفيه بعض التعريف .

(٦) في ش : « بهما وما يظهرها » وهو تحريف ، وزيادة « ما » بد الواو من المرح .

والرياح . وأما ثَمَا أَرِيع^(١) : «الجنوب» ، ومهبها قِبَلَةُ أَهْلِ الشَّامِ :
من مَطْلَعِ سُيْلٍ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ فِي الشِّتَاءِ . وبالعراق : إِلَى بَطْنِ
كَتَفِ المَصْلَى اليسرى مَارَةً إِلَى يَمِينِهِ .

وَهُ الشَّمَالُ : «مقابلتها» ، ومهبها : من القُطْبِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ
فِي الصَّيْفِ .

و «الصَّبَا» — وتسمى : القَبُول — من يَسْرَةِ المَصْلَى بِالشَّامِ :
لأنَّهُ من مَطْلَعِ الشَّمْسِ صَيْفًا إِلَى مَطْلَعِ العَيُوقِ . وبالعراق : إِلَى خَافِ
أُذُنِ المَصْلَى اليسرى مَارَةً إِلَى يَمِينِهِ .

و «الدَّجُورُ» : مقابلتها ، لأنها تَهْبُثُ بَيْنَ القِبْلَةِ والمَغْرِبِ . وبالعراق :
مُسْتَقْبَلَةُ شَطْرِ وَجْهِ المَصْلَى الأَيْمَنِ .

وَلَا يَتَّبِعُ مَجْتَهِدٌ مَجْتَهِدًا خَالَفَهُ ، وَلَا يَقْتَدِي بِهِ إِلَّا إِنْ أَتَفَقَا . فَإِنْ
بَانَ لِأَحَدِهِمَا الخَطَأُ انْحَرَفَ وَأَتَمَّ ، وَيَتَّبِعُهُ مِنْ قَلْبِهِ ، وَيَنْوِي المَوْثِقَ
مِنْهَا المَفَارِقَةَ .

وَيَتَّبِعُ وَجُوبًا جَاهِلٌ وَأَعْمَى^(٢) الأَوْثَقَ عِنْدَهُ^(٣) ، وَيُخَيَّرُ مَعَ تَسَاوٍ
كَمَايٌّ فِي القُتْيَا .

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : «أَرِيعَة» . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَأُخْرِجَ فِي ش فِي الصَّرْحِ بِالنُّظَرِ : «وَالْأَعْمَى» .

(٣) وَرَدَ فِي ش بَعْدَ ذَلِكَ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الصَّرْحِ ، وَهِيَ : «وَلَا مَشَقَّةٌ» .

وإن صلى بصير حضراً فأخطأ ، أو أعمى بلا دليل — أعاداً .
 فإن لم يظهر لمجتهد جهة ، أو لم يجد أعمى أو جاهل من يقلده
 فتحرّياً ، أو أخطأ بمجهّد^(١) — أو قلّد فأخطأ مقلّده ، سبغاً —
 فلا إعادة .
 ويجب تحرّماً لكل صلاة ، فإن تغيّر — ولو فيها — عمل بالثاني ،
 وبني^(٢) . وإن نكح الخطأ فقط بطلت . ومن أخبر فيها بالخطأ يقينا ،
 لزمه قبوله .

باب

النية : المزم على فعل الشيء . ويزاد في عبادة : « تقرباً إلى الله تعالى^(٣) » .

وهي شرط لا يسقط^(٤) بحال . ولا يمنع صحتها قصد تليّها^(٥) ،
 أو خلاص من خصم ، أو إيمان سهر .

(١) قوله : « أو أخطأ بمجهّد » ، وورد في ز ، ع . وسقط من ش ، ولم يرد له ذكر في الفرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وورد في ش مدرجاً في الفرح بلفظ : « وبني » .

(٣) في ش بعد ذلك : « يبين » . وهي مدرجة من الفرح .

(٤) كذا في ز ، و في ع : بالتاء . وفي ش كذلك مع زيادة واو قبل « لا » مدرجة من الفرح .

(٥) كذا في ز ، ع . وهو الأول . وفي ش : « تليها » .

والأفضل : أن تقارن التكبير . فإن تقدمته يسير ^(١) ، لا قبل وقت أداء ورائية ، ولم يرتد أو يفسخها ^(٢) — صحت .
ويجب استصحاب حكمها . فبطل ^(٣) بفسخ في الصلاة ، وترديد ^(٤) فيه ، وعزم عليه ، لا على عطور . ويشك : هل نوي أو ^(٥) عين ؟ فصل منه ملامح ذكر .

وشرط مع نية الصلاة : تمييز معينة ، لا ^(٦) قضاء في فائتة ، وأداء في حاضرة ، وفرصة في فرض .

وتصح نية فرض من قاعد ، وقضاء ^(٧) بنية أداء ، وعكسه إذا يأنه خلاف ظنه ، لا إن علم ^(٨) .

وإن أحرم بفرض في وقته المتسع ، ثم قلبه قلا — صح ^(٩) مطلقاً . وكره لغير غرض .

وإن انتقل إلى آخر بطل فرصته ، وصار قلا ، إن استمر ولم ^(١٠)

(١) في ش : « يسير » . ورأى أدب الباء في كلام الفارح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ولم يفسخها » . وفيه قص ، وزيادة من الفرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الظاهر . وفي ع : « وبطل » . ولعله تصحيف .

(٤) في ش : « يتردد فيه يزم » . والزيادة من الفرح ، والواو أدرجت فيه .

(٥) في ش زيادة : « هل » . وهي مدرجة من الفرح .

(٦) في ش : « ولا » . وأداء حاضرة لا فرضية . هو من عبث التأخر .

(٧) في ش : « وصح قضاء » والزيادة من الفرح .

(٨) في ش زيادة : « بقاء الوقت » . وهي مدرجة من الفرح .

(٩) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صحت .. وكره قلل » وزيادة « قلا » من الفرح .

(١٠) في ش : « إن لم » . وأدرجت الواو في الفرح ، والزيادة منه .

ينو الثاني من أوله بكبيرة لإحرام . فإن نواه صح .
ومن أنى بما يفسد الفرض فقط ، أقلب قلا .
ويقلب قلا ما بان منه — : كفاية^(١) ، فلم تكن . — أولم
يدخل وقتها . وإن علم^(٢) لم تنقذ .

* * *

فصل

وتشترط^(٣) لجماعة ية كل حاله وإن قلا^(٤) .
فإن اعتقد كل أنه إمام الآخر أو مأمومه ، أو قوى إمامة من :
لا يصح أن يؤمه : كأي قارئا ، أو شك في كونه إماما أو مأموما —
لم تصح .
فإن أتم مقيم بمثله^(٥) إذا سلم إمام مسافر ، أو من سبق بمثله في
قضاء ما فاتها في غير جمعة — صح .
ولا يصح أن يأت من لم ينوه أولا ، إلا إذا أحرم إماما لنية إمام
الحق ، ثم حضر وبني على صلاة الأول ، وصار الإمام مأموما .

(١) في ش : « كفاية لم » . وأخرج التاء في الفرح ، والباء منه .

(٢) قوله : « وإن علم » ، ورد في ش مخرجا في الفرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وروى : « ويشترط » .

(٤) في ش : « وقلا » وأخرج « إن » في الفرح .

(٥) في ش : « بعين مثله » . والزيادة من الفرح .

ولا^(١) أن يؤم بلا عذرٍ سبقٍ والتقصير ، إلا إذا استخلفه إمام
لحدوث مرض أو خوف أو حصرٍ عن قولٍ واجب^(٢) . وينبغي على
ترتيب الأول^(٣) ولو مسبوفاً ، ويستخلف من يسلم بهم . فإن لم
يقل ظلم السلام والانتظار . والأصح : يتدنى القاعة من لم يدخل
معه .

وتصح نية^(٤) الإمامية طائفاً بحضور مأموم — لا شاكاً —
وتبطل إن لم يحضر^(٥) ، أو حضر أو كان حاضراً ولم يدخل معه . لا إن
دخل ثم أنصرف .

وصح للمؤمّن يبيع ترك الجماعة ، أن يتفرد إمام ومأموم .
ويقرأ مأموم فارق في قيام أو يكمل ، وبعدها له الركوع في الحال .
فإن ظن في صلاة سرّ أن إمامه قرأ ، لم يقرأ . وفي ثانية جمعة ، يتم
جمعة .

وتبطل صلاة مأموم يبطلان صلاة إمامه مطلقاً — لا عكسه —
ويُسْمَاها منفرداً .

(١) كلما في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وأدرجت الواو في الفرح .

(٢) لم يرد هنا في ش ، بل أدرج في الفرح .

(٣) ورد بعد ذلك في ز مشروفاً عليه : « والأصح يتدنى القاعة ولو لم يدخل معه »

(٤) في ش : « نية فعل طائفاً » فأدرج ما في الفرح في المتن ، وبالعكس .

(٥) في ش : « إن لم يحضر أو كان معه حاضراً ، لا إن دخل معه » . وهو على

غرار سابقه .

ومن خرج من صلاة يظن أنه أحدث ، فلم ^(١) يكن . بطلت .

* * *

باب صفة الصلاة

سُنَّ خروجُ إليها بسكينة ووقار — وإذا دخل المسجد قال ^(٢) :
 « بسم الله ، والسلامُ على رسول الله ^(٣) ؛ أَللّهُمَّ ! اغفر لي ذنوبي . »
 وأُفتَحَ لي أبواب رحمتك . ويقولُه إذا خرج ، إلا أنه يقولُ :
 « ... أبواب فضلك » . — وقيامُ ^(٤) إمام فَنيرٍ مقيم إليها ، إذا قال المقيم :
 « قد قامت الصلاة » ، إن ^(٥) رأى الإمام ، وإلا فستد رؤيته .
 ثم يسوي إمام ^(٦) الصفوفَ بَتَكْبِيبٍ وكَسْبٍ . وسُنَّ تَكْمِيلُ :
 أولُ فأولُ ، والمرأسةُ . وعينه ^(٧) وأولُ لرجال أفضلُ . وهو
 ما يقطعه المنبر .

ثم يقولُ قائمًا مع قدرة لمكتوبة : « الله أكبر » ، مرتبًا
 متواليًا .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أحدث لم » . وهو من عبث التأخر .

(٢) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، وأُدرج في الفرح .

(٣) ورد في ش زيادة : « صل الله عليه وسلم » ، وهي من كلام الفارح .

(٤) في ش : « وسن قيام إمام غير مقيم » . وهو من خلط التأخر وجهه .

(٥) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « إذا » . وهو تصحيف .

(٦) كذا في ز ، ش . وهو الأولى . وفي ع : « الإمام » .

(٧) في ش : « وعينه ولرجال » ، وأُدرج التأخر في الفرح .

فَلَنْ آتَى بِهِ أَوْ أَجْدَاهُ أَوْ آتَاهُ غَيْرَ قَائِمٍ^(١) - صحت فلا ، إن
تأخر الوقت .

وتنمقد إن مَدَّ اللام ، لاجمزة « الله » أو « أكبر » ، أو قال :
« أكبار » أو « الأكبر » .

ويؤم جلعلا تسلمها . فإن صبر ، أو صاق الوقت^(٢) - كبر بلسنه .
وإن عزف لغات فيها أفضل كبر به ، وإلا فيغير . وكذا كل ذكر
واجب . وإن علم البعض آتى به . وإن ترجم عن مستحب بطلت .
ومحرم آخرس ونحوه بقلبه .

وسن^(٣) جهر^(٤) لإمام تكبير وتسميع^(٥) ، وتسليمة أولى ، وقراءة
في جهرية - بحيث يسمع من خلقه ، وأدناه : سماع غيره . - وإسراؤ
غيره بتكبير وسلام . وفي القراءة^(٦) تفصيل يأتي .

وكره جهر مأفوم ، إلا بتكبير وتحميد وسلام لحاجة : فيسن^(٧) .
وجهر كل مصل في ركن وواجب - بقدر ما يسمع نفسه^(٨) ،
ومع مانع : بحيث يحصل السماع مع عدمه . - فرض^(٩) .

(١) قوله : « أو آتاه غير قائم » ورد في ز ، ح . ولم يرد في ش ، بل أخرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « عنه » . وهي مخرجة من الشرح .

(٣) كذلك في ز ، ش . وفي ح : « وسن » .

(٤) في ش : « وتسميع .. » وقراءة في صلاة جهرية « والزيادة من كلام الفارح .

(٥) في ش : « وفي الجهر بالقراءة تفصيل يأتي » وهو كساقه .

(٦) في ش : « نفسه مع مانع » . وأخرج في الوو في الفرج .

وسن رفع يديه أو إحداهما عجزاً ، مع ابتداء التكبير - بممدودة
الأصابع مضمومتها ، مستقبلاً يطلونها القبلة - إلى حدّ وثني يديه ،
إن لم يكن عذر ، ويُنهي معه . ويسقط بفرغ التكبير .

ثم وضع كف يميني على كوع يسرى ، وجعلهما تحت سرتيه .
ونظره إلى موضع سجوده ، إلا في صلاة خوف ونحوه لحاجة^(١) .

ثم يستفتح ، فيقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ،
وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ! » . ثم يستمذ . ثم يقرأ البسمة ،
وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى « براءة » . فيكره ابتداؤها .
بها . ولا يُسن جهر بشيء من ذلك .

ثم الفاتحة ، وفيها إحدى عشرة^(٢) تشديداً .
فإن ترك واحدة أو ترتيبها ، أو قطعها غير مأموم بسكوتٍ طويل
أو ذِكْرٍ أو دعاء أو قرآن كثير - لزمه استئنافها ، إن تعدد وكان
غير مشروع .

فإذا فرغ ، قال : « آمين » . وحرّم وبطلت إن شدّد ميمها . ويحجر
بها إمام ومأموم معاً وغيرهما^(٣) ، فيما يُجهر فيه . فإن تركه إمام أو أمره
أتى به مأموم جهرآ .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لحاجة » . وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « إحدى عشر » . وهو تحريف .

(٣) في ش : « ويحجر بها غيرهما ، فإن تركه . . » . والزايدة من الفرج ، والنقص
ورده .

ويُزَمُّ جاعلاً تَمْلُهَا . فإن ضاق الوقت لزمه قراءة قدرها ^(١) في الحروف والآيات ، فإن لم يعرف إلا آية ، كرَّرها بقدرها .
فإن لم يُحسن قرأنا حرَّم ترجمته ، ولزم قولُ : « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » .

فإن عرف بمضه كرَّره بقدره ، وإلا وقف بقدر القراءة .

من صلى ، وتلقف القراءة من ^(٢) غيره — صحت .

ثم يقرأ سورة كاملة ندباً ، من طوَالِ الفصلِ في الفجر ، وقصاره في المغرب ؛ وفي الباقي من أوساطه . ولا يُكره لمذر — : كرض وسفر ونحوهما . — بأقصر من ذلك . وإلا كره بقصاره في فجر ، لا بطوالة في مغرب . وأوله : « ق » .

ولا يُستدُّ بالسورة قبل الفاتحة . وحرَّم تنكيس الكلمات — . وتبطل به — لا السور والآيات ، ويُكره : كبكل ^(٣) القرآن في فرض أو بالفاتحة فقط . لا تكرار سورة ، أو تفرُّقها في ركعتين . ولا ^(٤) جمع سور في ركعة ولو في فرض . ولا قراءة أو آخر السور وأوساطها ، أو ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها .

(١) كلما في ز ، ش . وفي ح : « بقدرها » . وله تحريف .

(٢) في ش زيادة : « لفظ » . وهي معوجة من الفرج .

(٣) ورد بـ « ي » مع خط آخر كـ « لا » . وعليها علامة التصحيح . والظاهر أنه أراد « كما » أي كما يكره بـ « ي » . ولفظ « ما » ذكره الفارح ، ولا وجود له في النسخ الثلاث .

(٤) في ش : « جمع » . وقراءة وأخرجت « لا » في الفرج .

ويجهر إمام بقراءة في الصبح وأولئك^(١) مغرب وعشاء. وكرة المأموم^(٢)، ونهار آفي قل، ويخبر منفرد، وقائم لقضاء ما فاتته. ويسر في قضاء صلاة جهنهارا، ويجهر بها ليلا في جماعة. وفي قل يراعي المصلحة.

ولا تصح قراءة تخرج عن مصحف عثمان.

ثم يركع مكبرا رافعا يديه مع ابتدائه، فيضع يديه مفرجتي الأصابع على ركبتيه، ويعد ظهره مستويا، ويجعل رأسه حيالاً، ويخافي مرقبيه عن جنبه.

والجيزى - بحيث يمكن وسطا - : مس ركبتيه يديه، وقدره من غيره. ومن قاعد : مقابلة وجهه ما وراء ركبتيه - من أرض^(٣) - أدنى مقابلة. وتتمها الكمال. وينويه أحذب لا يمكنه.

ويقول : « سبحان ربّي العظيم ! » ثلاثا ، وهو أدنى الكمال . وأعلامه لإمام عشر ، ولنفرده^(٤) الشرف . وكذا : « سبحان ربّي الأعلى » ، في سجود . والكمال في « رب أغفر لي » - بين السجدين - ثلاث . في غير صلاة كسوف في الكل .

(١) قل ش : « ولي مغرب » . والزائد من الشرح ، والخاص أدرج فيه .

(٢) كذا في ز ، ح . ولي ش : « المأموم » . وهو مخريف .

(٣) كذا في ز ، ش . ولي ع : « الأرض » .

(٤) كذا في ز ، ح . ولي ش : « المنفرد » . وهو مخريف .

ثم يرفع رأسه مع يديه^(١) قائلاً - إمام ومفرد - : « سمع الله لمن
 حمده » مرتباً وجوباً . ثم إن شاء وضع يمينه على شماله أو أرسلهما .
 فإذا قام ، قال : « ربنا ! ولك الحمد ، ملء السماء^(٢) ، وملء الأرض ،
 وملء ما شئت من شيء بعد » . ويحمد فقط مأموماً ، ويأتي به فريضة .
 ثم يخرجه مكبراً - ولا يرفع يديه - فيضع ركبتيه ثم يديه ثم
 جبهته وأذنيه ، ويكون على أطراف أصابعه .
 والسجود على هذه الأعضاء بالمصلي ركن مع القدرة ، لا مباشرتها
 بشيء منها . وكراه تركها بلا عذر . ويحزى بمض كل عضو .
 ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بنيرها ، ويومئ ما يمكنه .
 وسن أن يحاق عضديه عن جنبيه ، ويطئه عن فخذه ، وهما عن
 ساقيه ، مالم يؤذ جاره به . ويضع يديه حذو منكبيه
 مضومتي الأصابع - وله أن يستد يرفقيه على فخذه ، إن
 طال . - ويفرق ركبتيه وأصابع رجله ، ويوجهها إلى القبلة ،
 ويقول تسيحه .

ثم يرفع مكبراً^(٣) ، ويجلس مفترشاً على يسراه ، وينصب ينام

(١) سقط قوله : « مع يديه » ، من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « السموات » وهو تحريف ولأن كان هو المعروف
 في الأخبار كما قال القارح .

(٣) ورد هنا في ز ، ع . ول ش أخرج في المرح .

وَيُنِي أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، وَيَسُطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَضْمُومًا
الْأَصَابِعَ .

ثم يقول : « رب اغفر لي ! » ، وتقدم .

ثم يسجدُ كالأولى . ثم يرفعُ مكبراً . قائماً على صدور قدميه ، ممتدداً
على ركبتيه . فإن شقَّ قبالاً أرض .

ثم يأتي بمثلها ، إلا في تجديد نية ^(١) وتحريرة وأستفتاح ، وتعوذ
إن تعوذ في الأولى .

ثم يجلسُ مفترشاً ، ويضع يديه على فخذه : يقبض من عمامة
الخنصر والبصر ، ويخلق الإبهام مع الوسطى ، ويسط أصابع سراه
مضمومة إلى القبلة .

ثم يتشهدُ سرّاً ، فيقول : « التحياتُ لله والصلوات والطيبات ؛
السلام عليك - أيها النبي - ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ؛ وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله » . ويشير بسبابة اليمنى - من غير تحريك - في تشهد
ودعائه مطلقاً ^(٢) ، عند ذكر الله تعالى .

ثم ينهضُ في مغرب ورعاية مكبراً ، ولا يرفع يديه : ويصلي

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فكن » .

(٢) أخرجنا فخر ش في الشرح .

الباقى كذلك ، إلا أنه يُسرّ ولا يزيد على الفاتحة .

ثم مجلسٌ متورّكا : يفرش اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويخرجهما عن عينه ، ويجعل أليّنه^(١) على الأرض .

ثم يتشهدُ التشهدُ الأول ، ثم يقول^(٢) : « اللهم ! صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ! إنك حميدٌ مجيدٌ . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ! إنك حميدٌ مجيدٌ . أو : « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » . والأوّلُ أولى .

ثم يقولُ ندباً : « أعودُ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال ! » . وإن دعا بما ورد في الكتاب أو السنة ، أو عن^(٣) الصحابة أو السلف ، أو بأمر الآخرة ولو لم يشبه ما ورد ، أو لشخصٍ معيّنٍ بنير كاف الخطأ — وتبطل به — فلا بأس ، ما لم يشقّ على مأموم ، أو يخفّ سهواً . وكذا ركوعٌ وسجودٌ ونحوهما .

(١) كذلك بالأمول . وهو تنقية « آية » . وإبانت التاء في التثنية ورد في نسخة في القياس كما في الصباح ، وإن لم يحكمها صاحب المختار .
 (٢) في ش زيادة : « سرّاً » . وهي من كلام الفارح .
 (٣) كذلك في ز . وهو الأول . وفي ش : « أو ورد عن » . والزيادة من الفرح . ولم يرد قلت « عن » ح ، ولله سلطان التلخيص .

ثم يقول عن يمينه، ثم عن يساره — : « السلام عليكم ورحمة الله »، مرتباً مرتباً، وجوباً.

وسن ألقائنه عن يساره أكثر، وجفف السلام — وهو : أن لا يطول ولا يمد في الصلاة وعلى^(١) الناس . — وجزؤه : بأن يقف على آخر كل تسليمة؛ وينتبه به الخروج من الصلاة .

ولا يجوز أن لم يقل : « ورحمة الله » . والأولى : أن لا يزيد « وبركاته » .

وأثنى كرجل حتى في رفع اليدين . لكن : تجمع نفسها^(٢) ، ويجلس مُسَدِّدَةً رجليها عن يمينها — وهو أفضل — أو متربعة . ونُسِرُ بالقراءة إن سمعها أجنبي . واغتنى كَأَثَى .

فصل

ثم يُسَنُّ^(٣) أن يستغفر ثلاثاً، ويقول : « أَللّهُمَّ ! أَنْتَ السَّلامُ ، وَمِنْكَ السَّلامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْإِجْلَالِ وَالْإِكْرَامِ ! » . وثلاثاً وثلاثين : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ! » . ويفرغ من عدد الكل معاً ، ويعقده والاستغفار بيده .

(١) كذا في ج ، ح . وفي ش : « ولا على » ، وهو الأول . ولكن من كلام الفارح .

(٢) في ش زيادة : « في نحو سجود وركوع ، فلا يس لها التجال » . وهي مبرجة من العرج :

(٣) في ش : « ثم يسأله مكتوبة أن يستغفر الله » . والزيادة من كلام الفارح .

ويدعو الإمام بمد كل^(١) مكتوبة ، ولا يكره أن يخص نفسه .
وشُرط الإخلاصُ وأجتناب الحرام .

* * *

فصل

يُكره فيها الانكشاف^(٢) بلا حجة : كنخوة ونحوه^(٣) .

وإن أstoodار بحملته ، أو استدبرها - لا في الكعبة أو شدة خوف ، أو إذا تغير أجهاده^(٤) - بطلت .

ورفعُ بصره لا حال التجشئ ، وتضيئه ، وحملُ مُشغل عنها ،
وأقتراشُ ذراعيه ساجدا ، وإعماؤه : بأن يفرش^(٥) قدميه ، ويجلسَ
على عقبيه أو بينهما ناصبا قدميه .

وعبثٌ وتخصرٌ ، وخطأٌ ، وفتحٌ فمه ووضعه فيه شيئا ، لافي

يده .

وأستقبالُ صورةٍ ، ووجهِ آدمي ، وما يليه^(٦) ، ونارٍ مطلقا ،

(١) في ش زيادة مدرجة من الصلح ، هي « صلاة » .

(٢) كذا في ز . وفي ح ، ش : « انكشاف » .

(٣) في ش بعد ذلك : « أو استدبرها ولا في شدة خوف » . وقد سقط منها
« أثبت هنا عن ز ، ح . ولم يرد ذكر له في الصلح أيضا . وزيادة « لافي » مدرجة منه

(٤) كذا في ز ، ح . وهو الظاهر . وفي ش : « اجتهاد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ، ح . وفي ش : « يفرش » .

(٦) كذا في ز ، ح . وفي ش : « وما يليه » ، وهو تحريف عجيب .

ومتعبت ، ونائم ، وكافر . وتليقُ شئ في قبلته .

وحمل^(١) فص أو ثوب فيه صوزة ، ومس الحضا ، وتسوية التراب بلا عنز ، وتروخُ بمروحة ونحوها بلا حاجة ، وفرقة أصابعه وتشيكها ، ومس لحية ، وعقنُ شعره ، وصكفُ ثوبه ، ونحوه^(٢) .

وأن يضعَّ وجهه بما يسجد عليه ، ومسحُ أثر سجوده ، وتكرارُ الفاتحة .

وأستنادُ بلا حاجة ؛ فإن سقط لو أزيل سلم تصح .

وابتدؤها فيما يمنع كالماء : كمر وبرد وجوع وعطش مفرد — أو حاقنا ، أو حاقبا ، أو مع ريح محبسة أو نحوه^(٣) ، أو تائقا لطمام ونحوه ، ما لم يضق الوقت ، فتجب ويحرم اشتغاله بغيرها .
وسن تفرقة ومراوحتة بين قلمييه . وتكره كثرته . وحده إذا عطس أو وجد ما يسره ، أو استرجاعه^(٤) إذا وجد ما يئمه .

وسن ردَّ ما بين يديه ، ما لم يظله ، أو يكن محتاجاً أو بمكة .

(١) في ش : « حمل ثوب أو لمس ونحوه . . . ومس الحضا ونظيره » . والزيادة مدرجة من العرح .

(٢) قوله : « ونحوه » . ورد في زع ، وسقط من ش .

(٣) كذا في ز . وفي ع : « ونحوه » . وورد كذلك في ش مدرجاً في العرح .

(٤) في ش : « واسترجاعه » .

فإن أبي دفعه^(١)، فإن أصر قلبه قتاله . ولا يكرهه إن خاف فسادها،
ويضمنه ماله .

ويحرم مرور بينه وبين شترته ولو ببيدة . وإلا ففي ثلاثة أذرع
فأقل .

وله عند أبي ونسبيح بأصابه ، وقول : « سبحانك » في « جلي » ،
إذا قرأ : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْفِيَ الْمَوْتَى ۙ) . وقراءة في
المصحف ، ونظر فيه ، وسؤال عند آية رحمة ، وتعود^(٢) عند آية
عذاب ، ونحوهما .

ورد السلام إشارة ، وقتل حية وعقرب وقملة ، وليس ثوب^(٣)
وعمامة ما لم يطل .

وفتح على إمامه إذا أرتج عليه^(٤) أو غلط . ويجب في الفاتحة ،
كلسيان^(٥) سجدة .

وإذا نأب شئ — كاستئذان عليه ، أو سهو^(٦) إمامه . — سجع
زجل ، ولا تبطل إن كثرت ، وصفت امرأة يبطن كفها على ظهر الأخرى ،

(١) لم يرد هنا في ش . بل أخرج في الفرج .

(٢) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من الفرج .

(٣) كلما في ز ، ع . وفي ش : « عمامة وجوب » .

(٤) لم يرد هنا في ش ، وأمرجه الناشر في الفرج .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرج ، هي : « لئله » .

(٦) كلما في ز ، ع . وفي ش : « وسهو » .

وتبطل إن كثر . وكُره بنحنة وصغير^(١) ، وتصفيقه ، وتسبيحها .
لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه .

ومن غلبه تناوبُ كظم ندباً ، وإلا وضع يده على فيه .
وإن بدّره بُصاق أو مُحاط أو مُحامة ، أزاله في توبه ، ويباح —
بغير مسجد — عن يساره ، وتحت قدمه ، وفي ثوب أولى . ويُكره
يَمْنَةً وأماماً .

ولزم حتى غير باسق ، إزالته من مسجد .
وسُن : تخطيُّ عله . وفي نقل : صلاته^(٢) عليه — صلى الله عليه
وسلم — عند قراءته . ذكره . والصلاة إلى سُترة مرتفعة قريب^(٣)
ذراع فأقل — وعرضها أعجب إلى أحمد — وقربها منها نحو^(٤) ثلاثة
أذرع من قدميه ، وانحرافه عنها يسيراً .

وإن تمسك غرزُ عصاً ، وضماً . ويصح ولو بخيط أو ما اعتد به
سُترة . فإن لم يمد خطاً كالهلال . فإذا مر من ورائها شيء ، لم يُكره .
وإن لم تكن^(٥) ، فمر بين يديها كلب أسود بهيم — بطلت^(٦) .

(١) في ش : « وصغير » . والباء مدرجة من الفرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صلاة » .

(٣) في ش : « قدر » . وقد ورد فيها إلى « فأقل » مدرجة في الفرح .

(٤) كذا في ز . وفي ش : « قدر » .

(٥) في ع : « يكن » . وفي ش : « فإن لم تكن » .

(٦) في ش زيلة : « صلاته » . وقد وردت في ع فوق السطر بخط أكثر مع علامة

التصحيح . وهي من كلام الفارح .

لا امرأة^(١) وحرار وشیطان .

وسترُة الإمام سترُة لمن خلفه .

* * *

فصل

أركانها : ما كان فيها ، ولا يسقط^(٢) عمدا ولا سهوا .

وهي : قيامٌ قادر في فرض ، سوى خائفٍ به وعُريانٍ ، ولداواة ،
وَقَصْرِ سَقْفٍ لعاجزٍ من خروج ، وخلفَ إمام الحى العاجز^(٣) بشرطه .
وحده : ما لم يصر راکما .

وتكسيرة إحرار ، وقراءة الفاتحة ، وركوعٌ ، ورفع^(٤) منه
إلا بعد أولٍ في كبوف . واعتدالٌ ، ولا تبطل إن طال .
وسجودٌ ، ورفعٌ منه ، وجولسٌ بين السجدين ، وطأً نينةً في^(٥)
فعل . وهي : السكون وإن قلَّ .

وتشهدٌ أخير ، وجولسٌ له وللتسليتين^(٦) . والركن منه : « اللهم !

(١) في ع : « مرأة » .

(٢) في ع : « تسقط » . وفي ش : « تسقط عمدا وسهوا » ، وأدرجت « لا »

في الفرج .

(٣) في ش زيادة : « من القيام » . ومن كلام الفارح .

(٤) في ش : « رفع » وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « كل » ، وهي مخرجة من الفرج .

(٦) في ع : « وللتسليتين » وهو خطأ وصحيف .

جبل على محمد ، ، بعد ما يجزى من الأول . والتسليتان ، والترتيب .

فصل

وواجباتها : ما كان فيها ، وبطل بتركه عمداً ، وسجد له سهواً .
وهي : تكبير^(١) ، تغير إحرام ، وركوع مسبوق أدرك إمامه
راكماً . فركن^(٢) سنة . وتسميع^(٣) للإمام مفرد ، وتحميد ، وتسيحة أولى
في ركوع وسجود ، و « رب اغفر لي »^(٤) بين السجدين — للكل .
وعمل^(٥) ذلك : بين أتمال^(٦) وأنتهاء^(٧) . فلو شرع فيه قبل^(٨) ، أو كله
بعد^(٩) — لم يجزه ، كشكليه واجب قرائة راکماً ، أو شروعه^(١٠)
في تشهد قبل قعوده^(١١) .

ومنها : تشهد أول . وجلوس^(١٢) له على غير من قام إمامه سهواً .
والمجزي منه : « التحيات لله ، سلام عليك — أيها النبي — ورحمة
الله . سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ! أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأن محمداً رسول الله » .

(١) في ش : « تكبيرة » . وقوله : « وهي » ، أدرج في الفتح .

(٢) في ش زيادة : « إذا جلس » ، وهي مغربة من الفتح .

(٣) في ش : « وانتائه » ، وهو تحريف .

(٤) في ش زيادة : « انتهائه » ، وهي من كلام الفارح .

(٥) كذا في ز ، ع . وإن كان في ع أثر عطش في الألف . ونظ ش : « وكلفه »

(٦) كذا في ز . وفي ع ، ش : « قعود » .

ومن ترك شيئا من ذلك عمدا — لشك في وجوبه — لم يسقط .

فصل

وستنأى ما^(١) كان فيها ، ولا تبطل بركه ولو عمدا ، ويباح
السجود لهوه .

وهي : استفتاح ، وتسوّد ، وقراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » ،
وقراءة سورة في غير وجّهة وعيد وتطويع وأولئى منرب ورباعية ،
وقول : « آمين » ، وقول : « ملء الساعة^(٢) » بدلتحيد ، لثير
مأموم وما زاد على مرة في تسبيح وسؤال للنفرة ، ودعاء في تشهد
أخير ، وقتوت في وتر .

وسنن الأفعال مع الميآت خمس وأربعون . وصيحت « هيئة » :
لأنها صفة في غيرها . فدخل جهر وإخفات ، وترتيل وتخفيف ،
وإطالة^(٣) وقصير . وسنن خشوع .

باب

سجود السهو يُشرع لزيادة قس ، لا عمدا ، ولشك في الجلة —

(١) في ح : دعاء ! وفي ش : « وهي ما » ، والزيادة من السجود .

(٢) كذا في ز ، ح . وفي ش : « الساعات » .

(٣) في ش : زيادة : « الزكاة الأولى » وهي مدرجة من السجود .

لا إنا أكثر حتى صار كوسولس - بقل وفرض، سوى جنازة
وسجود تلاوة وشكر وسهر.

فتى زاد فعلا من جنبها قيلما أو عمودا ولو قدر جنة الاستراحة
أو ركوما أو سجودا؛ أو نوى القصر، فأتى^(١) سهوا - سجده، -
أو عمدا بطلت إلا في الإعلم.

وإن قام لثالثة^(٢) جلس متى ذكر، ولا يشهد إن تشهد، وسجد.
وسلم.

ومن نوى ركعتين، قام إلى ثالثة نهرا - فالأفضل: أن يُسَمَّ^(٣)
أربعا، ولا يسجد لسهر ويليلا فكقيامه إلى ثالثة جبر.

ومن نيه هتان فأكثر - ويلزمهم تنبيهه - لزمه الرجوع ولو
ظن خطأها، ما لم يتيقن صواب بقه، أو يختلف عليه من ينهيه.
لا إلى^(٤) قل مأمومين.

فإن أباه إمام قام لثالثة، بطلت صلاته كتبه عالما ذاكرا. ولا
يستدبها مسبوق، وسلم المفارق. ولا تبطل إن أبى أن يرجع
لجيران قصص.

(١) كذا في ز، ع. وفي ش: «قام»، وهو تصحيف.

(٢) في ش: «ركعة زائدة»، والزيادة من المرح.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: «يشها»، ولعل الزيادة من المرح.

(٤) ورد في ز، ع. ولم يرد في ش، بل أدرج في المرح.

وعمل متوال^(١) مستكثر طاعة، من غير جنسها — يُطلبها عمداً
وسهواً وجبلة، إن لم تكن ضرورة: كنوف وهرب من عدو
ونحوه. وإشارة أغرس كفله.

وكره يسير بلا حاجة، ولا يُشرع له سجود،

ولا تبطل بسمل قلب، وإطالة نظر إلى شيء. ولا بأكل وشرب
يسيرين عرفاً سهواً أو جهلاً. ولا يطلع ما بين أسنانه بلا مضغ، ولو
لم يمر به ريق. ولا قل يسير شرب عمداً. وبلغ ذؤب سكر
ونحوه جهم، كأكل.

وسُن سجود^(٢) لإتيانه بقول مشروع في غير موضعه سهواً،
كقراءته سورة في الأخيرتين أو قاعداً أو ساجداً، وتشهده^(٣) قائماً.
وإن سلم قبل إتمامها عمداً بطلت، وسهواً فإن ذكر قريباً^(٤) ولو
خرج من المسجد أو شرع في أخرى، وتقطع — أتمها وسجد^(٥).
والأ، وأحدث، أو تكلم مطلقاً، أو قهقه هنا أو في صلبها — بطلت.
لا إن نام فتسكلم، أو سبق على لسانه حال قراءته.

وكلام: إن تمنع بلا حاجة أو قطع، فإن حرفان، لا إن أتحب

(١) في ش: «ومتوال»، وهو تحريف.

(٢) في ش: «وسجود»، وهو تحريف.

(٣) كذا في ز، وفي ع: «وتشهد». وفي ش: «وكشده»، وزيادة الكاف من المصحح.

(٤) في ش: «عرفاً أو شرع في أخرى ويقطع»، وهو من عبث الناشر.

(٥) في ش: «وسجد سهواً ولا بطلت»، والزيادة مدروجة من الفرح.

خشية ، أو غلبه سُعال أو عِلّاس أو تَأْوِبٌ ونحوه .

* * *

فصل

ومن ترك ركنا غير تكبيرة الإحرام ، فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى — بطلت التي تركها منها - فوردج ملامحاً^(١) بطلت صلاته وقيله^(٢) إن لم يعد عمداً بطلت ، وسهواً بطلت الركعة وبعد السلام فكتوك ركعة ، عالم يكن تشهنا أخيراً أو سلاماً فيأتي به وسجد ويسلم .

وإن نسي من أربع ركعات أربع سجعات ، وذكر — وقد قرأ في خامسة — فهي أولاه . وقيله يسجد سجدة ، فصيح^(٣) ركعة ، وثاني ثلاث وبعد السلام بطلت .

وسجدتين أو ثلاثاً من ركعتين جهلها ، أتى بركعتين .

وثلاثاً أو أربعاً من ثلاث ، أتى بثلاث .

وخمساً من أربع أو ثلاث ، أتى بسجدتين ، ثم ثلاث ركعات أو بركعتين .

(١) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في المرح .

(٢) في ش زيادة : « ركني لا يخط سهو » ، وهي من المرح .

(٣) في ش زيادة : « ه ه » ، وهي من المرح .

ومن الأولى سجدة^(١) ، ومن الثانية سجدتين ، ومن الرابعة^(٢) بسجدة — أتى بسجدة ، ثم بركعتين .
ومن ذكر ترك ركن ، وجهله أو علمه — حمل بأسوأ^(٣) التقديرين .
وتشهد قبل سجدتي أخيرة ، زيادة فُليّة . وقيل : سجدة ثانية هويّة .

ومن نهض من ترك تشهد أول^(٤) مع جلوس له ، أو دونه ، ناسياً — لزم رجوعه . وكُره إن أُستَمَّ قائماً . وحرُم إن شرع في القراءة ، وبطلت . لا إن نسي أو جهل ؛ ويلزم المأموم متابته .
وكذا كل واجب فيرجع إلى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال ، لا بعده . وعليه السجود للكل .

فصل

يُبنى^(٥) على اليقين من شك في^(٦) ركن أو عدد ركعات .

(١) ر : « بسجدة . . . بسجدين » ، وهو تحريب .

(٢) كذا في ز ، ح . وهو اللام . وفي ش « ة » .

(٣) كذا في ز ، ح . وفي ش : « باستواء » وهو تصحيف خطير .

(٤) وفي ش : « أول ترك أو دونه » وهو من عبث الناشر .

(٥) كذا في ز . ولعل ش : « ويبنى » .

(٦) في ش زيادة : « ترك » ، وهي مدرجة من الفرح .

ولا يرجع واحد إلى قبل إمامه ؛ فلما سلم إمامه ^(١) أتى بما شك

فيه ، وسجد وسلم .

ولو شك من أدرك الإمام راكعاً ، بعد أن أحرم ^(٢) : هل رفع
الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً ، أم لا ؟ — لم يستد تلك الركعة ،
وسجد لقلبك ^(٣) .

وإن شك : هل دخل معني ^(٤) الأولى أو في الثانية ؟ — جله
في الثانية .

ولا سجود لشك في واجب أو زيادة ، إلا إذا شك وقت فعلها .
ومن سجد لشك ، ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود — سجد لقلبك .
ومن شك : هل سجد لسهو أو لا ؟ — سجد مرة .

وليس على مأوم سجود سهو ، إلا أن يسهو إمامه ، فيسجد
معه ولو لم يُتم ما عليه ^(٥) : من تشهد ، ثم يُتمه ؛ ولو مسبوقاً فيما لم
يدركه . فلو قام بعد سلام إمامه ، رجع فسجد معه . لا إن شرع في
القراءة .

(١) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أخرج في المرح .

(٢) وفي زيادة مدرجة من كلام الفارح ، هي : « معه » .

(٣) كما في ز ، ع . وفي ش : « لسهو » ، وهو تصحيف لقلبك المراد .

(٤) وفي زيادة : « الركعة » ، وهي مدرجة من المرح .

(٥) وفي : « عليه واحد يُتمه » ، وهو من عت التامير وجهه .

وإن أدركه في آخر سجدة السهو، سجد^(١) معه . فإذا سلم أتى
بالتانية، ثم قضى صلاته .

وإن أدركه بعدها وقبل السلام، لم يسجد .
وليسجد إن سلم معه سهواً، أو لسهوه^(٢) معه، وفيما اتقرب به .
فإن لم يسجد سجدة مسبوقاً إذا فرغ، وغيره بعد إيلائه من
سجوده .

* * *

فصل

وسجود السهو لما يُبطل محله^(٣)، وللعن يُحيل المعنى سهواً أو
جهلاً - واجبٌ . إلا إذا ترك منه ما محله قبل السلام، فتبطل بتعمد
تركه . ولا^(٤) سجود لسهوه .

ولا تبطل بتعمد ترك مشروع، ولا واجب محله بعد السلام .
وهو : ما إذا سلم قبل إتمامها . وكونه قبل السلام أو بعده نديبٌ .
وإن نسيه قبله قضاء . ولو شرع في أخرى فإذا سلم . وإن طال
فصل عرفاً، أو أحدث، أو خرج من المسجد - لم يقضه، وصحت .

(١) كذا في ز، ع . وفي ش : « سجداً » ، والزيادة من الصرح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ولسهوه » وهو الأولى .

(٣) في ش زيادة : « الصلاة واجب » ، وهي مدرجة من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « لا » وأدرجت الولوي في الصرح .

ويمكن لجميع السهو سجدة ثان ولو اختلف عملها . ومثب^(١) ما قبل السلام .

ومثي سجد بعده جلس ، فتشهد^(٢) وحيثما تشهد الأخير ، ثم سلم . ولا يترك في ثنائية .

وهو ، وما^(٣) يقال فيه وبعد رفع — كسجود صلب .

• • •

باب

صلاة التطوع — بعد جهاد ، فتابعه ، فليتم تمليه وتليبه : من حديث وقته ونحوها . — أفضل تطوع البدن . ونص : أن الطواف لغيره أفضل منها بالمسجد الحرام . المنتقى : « والوقوف بصفة أفضل منه ، خلافاً لبعضهم » .

ثم ما تمدى قع . وتفاوت : فصدقة على قريب محتاج أفضل من عتي ، وهو^(٤) منها على أجنبي إلا زمن غلاء وحاجة . ثم حج ، فصوم .

وأفضلها : ما سن جماعة ؛ وآكدّها : كسوف ، فاستسقاء ،

(١) كذا في ز ، ش . وقد سقطت الواو من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تشهد » ، وهو مخوف .

(٣) كذا في ز ، وهو الصواب . وقد سقطت الواو من ع ش ، ووردت في المرح .

(٤) في ع زيادة : « أفضل » ، وهي واردة في المرح .

تتواضع، فوتر^(١)، وليس بواجب إلا على النبي صلى الله عليه وسلم .
ومن رواه ابن عباس: سنة فجر — وسن تحقيقها^(٢) واضطجاع بعدها
على^(٣) الأيمن — فغرب، ثم سواها .

ووقت وتر ما بين صلاة العشاء — ولو مع جمع تقديم — وطلوع
الفجر . وآخر الليل لمن يثق بنفسه أفضل .

وأقله بركة، ولا يُكره بها . وأكثره إحدى عشرة، يسلم
من كل ثنتين، ويوتر بركة . وإن أوتر بنسح تشهد بعد ثمانية ثم
تاسعة، وسلم . وبسبع أو خمس^(٤) سردهن .

وأدنى الكمال ثلاث سلامين، ويجوز سلام واحد سرداً —
ومن أدرك مع إمام^(٥) ركعة، فإن كان يسلم من ثنتين^(٦) أجزأ، وإلا
ففى — : يقرأ فى الأولى بـ « سبع » ، والثانية : « قل يا أيها
الكافرون » ، والثالثة : « قل هو الله أحد » .

وتُحَنَّتُ بعد الركوع ندباً — فلو كبر ورفع يديه، ثم قنت قبله،
جاز — : فيرفع يديه إلى صدره، يسطهما ويطونهما نحو السماء ولو
مأموماً، ويقول جهرأ : « اللهم إنا نستعينك ونستهديك ،

(١) كذا فى ز . ح . وهو اللام لما بعد . وفى ش : « تخفيها »

(٢) فى ش زيادة : « الجاب » وهو من كلام الطراح .

(٣) فى ش بعد أو خمس ، « والباء مندرجة من الفرح .

(٤) كذا فى ز . ح . وفى ش . « إملاء » .

(٥) فى ش زيادة : « وسلم » ، وفى من كلام الطراح قلنا .

وَنَسْتَغْفِرُكَ وَتَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَتُؤْمِنُ بِكَ وَتَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ؛ وَتَقِي
عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَتَشْكُرُكَ وَلَا تَكْفُرُكَ اَللّٰهُمَّ اِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلك
نَعْبُدُ وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْمُو وَنَحْفِدُ ؛ نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ ،
إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ اَللّٰهُمَّ اِهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ ،
وَعَاظِنَا فِيمَنْ عَاظَيْتَ ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ ،
وَقِنَا شَرَّ مَا مَضَيْتَ ؛ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ؛ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ
وَالِيَّتَ ، وَلَا يَمِيزُ مِنْ عَادِيَّتَ ، تَبَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ اَللّٰهُمَّ اِنَّا
نَعُوْذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ ؛ وَبِكَ مِنْكَ ا
لَا نَحْمِي نَاوَعِي عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَتَيْتَ عَلَى قَسِكَ ا. ثم يسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم — ويؤمن بمأموم ، ويُفرد منفرد الضمير — ثم
يمسحُ وجهه بيديه هنا وخارج الصلاة ، ويرفعُ يديه إذا أراد
السجود .

وكرهُ مُتَنَوِّتٍ فِي غَيْرِ وَتَر ، إِلَّا أَنْ تَنْزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً ، فَيُسْنُ
لِلْإِمَامِ الْوَقْتُ خَاصَّةً فِيمَا عَدَا الْجُمُعَةَ . وَيَجْهَرُ بِهِ فِي جَهْرِيَّةٍ .

وَمِنْ أَتَمَّ بِقَانَتْ فِي فَجْرِ ، تَابِعَ وَأَمَّن .

وَالرَّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ عَشْرٌ^(١) : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ

(٣) لِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةِ مِنَ الْعَرَجِ ، هِيَ : « رَكْعَتَانِ » .

بمدها ، وركتان بعد المغرب ، وركتان بعد العشاء ، وركتان قبل
الفجر . فيخترُ فيما عندها ، وهذا وترٌ سفرًا .

وسُنُّ قضاء كل وترٍ إلا ما ظلت مع فرضه وكثُر ، فالأولى تركه
إلا سنة فبر . وسنة فبر وظهر الأولى بمدها قضاء .

والسننُ غير الرواتب عشرون : أربعٌ قبل الظهر ، وأربعٌ بعدها ،
وأربعٌ قبل العصر ، وأربعٌ بعد المغرب ، وأربعٌ بعد العشاء .
وبإحاثَتان^(١) بعد أذان المغرب ، وبعد الوتر جالسًا .

وفعلُ الكل يبيت أفضلٌ . وسُنُّ فصلُ بين فرض وسنته بقيام
أو كلام .

وتمجزي سنة عن تحية مسجد ، ولا عكس . وإن نوى بركتين
التحية والسنة أو الفرض^(٢) ، حصلًا .

والتراويحُ : عشرون ركعةً بمرضان جماعة ، يسلم من ثنتين^(٣) ،
بنية أول كل ركعتين . ويستراح بين كل أربع . ولا بأس بزيادة .
ووقتُها : بين سنة عشاء وتر ، وبمسجد وأول الليل أفضلٌ .
ويوترُ بمدها في الجماعة^(٤) . والأفضل لمن له تهجدٌ : أن يوترَ بمده .

(١) كذا في ز ، ع . وهو للوافق لما سبق . وفي ش : « اثنتان » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « أو والفرض » ، أي زيادة الواو من جهل الناشر .

(٣) في ش : « اثنتين » ، وهو — مع صحته — تحريف .

(٤) كذا في ز . وفي ش : « جماعة » .

وإن أوتر، ثم أراده — لم يقضه، وصل ولم يوتر.
 والتهجد : ما ^(١) يذنوم، والناشئة : ما بعد صلاة .
 وكره تطوع بينها ^(٢)، لا طواف، ولا ^(٣) تعقيب. وهو صلاة
 بعدها وبعد وتر جماعة .

فصل

وصلاة الليل أفضل، ونصفه الأخير أفضل من الأول ومن الثلث
 الأوسط، والثلث بعد النصف أفضل مطلقاً .
 وسن ^(٤) قيام الليل، وأفضله بركتين خفيفتين، وينتبه عند
 النوم. وكان واجبا على النبي صل الله عليه وسلم، ولم ينسخ .
 ووقته : من الغروب إلى طلوع الفجر .
 وثمرته مداومته . ولا يقومه ^(٥) كله إلا ليلة عيد .
 وصلاة ليل ونهار متى . وإن تطوع نهاراً بأربع فلا بأس ،

(١) ورد هنا في ز، ع . وسقط من ش ، ولم يرد في المرح . وفيه متين .
 (٢) كذا في ز، ش . أي التراويح . وفي ع : « بينها » . وهو تحريف ناشئ من
 ظن أن للرجح التهجد والتأفقه .
 (٣) كذا في ز، ع . وهو الأولى . وفي ش : « وتعليب » ، وأدرجت « لا »
 في المرح .
 (٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « وسن » ، ولعله تحريف كما بيده تحريف الفارح
 فيها بعد .
 (٥) كذا في ز، ش . وفي ع : « بنيه » ، ولعله تحريف .

ويتشهدين أولى، ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة سورة .
 وإن زاد على أربع نهاراً ، أو اثنتين ليلاً — ولو جاوز ثمانياً بسلام
 واحد — صح ، وكروه .

ويصح تطوع بركة ونحوها .
 ولا تصح صلاة مضطجع غير معنود . وأجر قاعد على نصف
 صلاة قائم ، إلا الممنور .
 وسن تربيته بعمل قيام ، وثني^(١) رجليه بركوع وسجود وكثرتهما
 أفضل من طول قيام .
 وتسن صلاة الضحى غيباً . وأقلها : ركعتان ؛ وأكثرها : ثمان .
 ووقتها : من خروج وقت النهي^(٢) إلى قبيل الزوال . وأفضلها : إذا
 اشتد الحر .

وصلاة الاستخارة ولو في خير . ويبادر به بعدها . وصلاة
 الحاجة إلى الله تعالى ، أو آدمي . وصلاة التوبة ، وعقب الوضوء
 لكل ركعتان . لا صلاة التيسيع .

(١) كذلك ز ، ش : ولي ع . « وثني » ؛ وهو — مع صحته — تحريف .

(٢) في ش زيادة مدفوعة من الفرج ، هي : « أي ارتفاع الشمس قدر رمع » .

فصل

وسجودُ تلاوةٍ وبشكرٍ ، كنافلةٍ فيما يُستبر :

وُسُنُّ التلاوةِ ، ويكرره بشكرارها^(١) ، حتى في طوافٍ مع قِصرٍ .
فصل — فيقيمُ محدث بشرطةٍ ، ويسجد مع قِصره — لقارى .
ومستبح . لا^(٢) سامعٍ ، ومصلٍّ إلا متابئةً لإمامه .

ويُستبر كونُ قارى يصلحُ إماماً له . فلا يسجد إن لم يسجد هو ، ولا
قدمه أو عن يساره مع خلوةٍ بينه . ولا رجلٌ لتلاوةِ امرأةٍ وخشٍ .
ويسجد لتلاوةِ أميٍّ وزَيْنٍ وصبيٍّ .

والسجدةُ : أربع عشرة^(٣) ، في « الحج » ثنتان . يكبر إذا
سجد وإذا رفع ، ويجلس ويسلم . ولا يتشهد . ويرفع يديه ولو
في صلاة .

وكره جمعُ آياته وحذفُها ، وقراءةُ إمام سجدةٍ بصلاةٍ سرٍّ وسجودُه
لها . ولزم المأمومُ متابئته في غيرها .

وسجودُ عن قيامٍ أفضلٌ . والتسليمَةُ الأولى ركنٌ ، ونُجزى .
وُسُنُّ لشكرٍ عند تجددٍ نهمٍ ، وأندفاعٍ قهمٍ مطلقاً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « شكرها » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ولا » ، وهو تحريفٌ وإن وردت الواو في المخرج .

(٣) في ش : « أربع عشرة سجدةٍ وفي » ، والزيادة مدرجة من المرح .

ولأن سجدة في صلاة بطلت ، لا من جعله ونفس^(١) .
وصفته وأحكامه ، كسجود^(٢) تلاوة .

فصل

تباح القراءة في الطريق ، ومع حدث أصغر ، وبجلسة ثوب
وبعد حتى فم .

وحفظ القرآن فرض كفاية ، ويصح ما يجب في صلاة .

وتسن القراءة في المصحف ، والحتم كل أسبوع^(٣) . ولا بأس به
كل ثلاث ، وكراهة قول أربعين . وتكبير لأخر كل^(٤) سورة من
« الضحى » ، ويجمع أهله .

وتسن تعلم التأويل . ويجوز التفسير بمقتضى اللغة ، لا بالرأى .
ويلزم الرجوع إلى تفسير صحيح ، لا تابعي . وإذا قال الصحابي
ما يخالف القليل ، فهو توقيف .

(١) كذا في ز . ح . ولش : « أو نفس » ، وكل صحيح .

(٢) لش : « كسجوده » ، وهو تحريف .

(٣) لش زيادة : « مرة » . وهي من كلام الفارح .

(٤) ورد هنا في ز . ح . وهو جين . ولم يرد في ش ، بل أخرج في الصحيح .

فصل

أَوَّلَاتُ النَّهْيِ ^(١) خَمْسَةٌ : مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

وَمِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ - وَلَوْ مَجْمُوعَةً وَقْتَ الظُّهْرِ - إِلَى ^(٢) الْغُرُوبِ .
وَتُقَامُ سُنَّةُ الظُّهْرِ ^(٣) بَعْدَهَا ، وَلَوْ فِي جَمْعٍ تَأْخِيرٍ .
وَعِنْدَ طُلُوعِهَا إِلَى أَرْتِفَاعِهَا قِيْدَ رُمْحٍ ، وَيَأْمُرُهَا حَتَّى تَزُولَ ،
وَيُغْرِيهَا حَتَّى يَتِمَّ .

وَيُحْزَرُ فَعْلٌ مَنْدُورَةٌ وَتَنْزُهَا فِيهَا ، وَقَضَاءُ فَرَائِضَ ، وَرُكُوعٌ
طَوَافٍ ، وَإِعَادَةُ جَاعَةٍ ^(٤) أُتِمَّتْ وَهُوَ بِالسَّجْدِ . لِاصْلَاحِ جَنَازَةٍ لَمْ
يُخَفَّفْ عَلَيْهَا ، إِلَّا بَعْدَ جُرْعَةٍ وَعَصْرِ .

وَيُحْرَمُ إِيْقَاعُ تَطْلُوعٍ أَوْ بَسْفِهِ - بِغَيْرِ سُنَّةِ فَجْرِ قَبْلُهَا - فِي وَقْتِ
مِنْ الْخَمْسَةِ ، حَتَّى صَلَاةٍ عَلَى قَبْرِ وَغَائِبٍ . وَلَا يَنْعَقِدُ ^(٥) إِنْ ابْتَدَأَ
فِيهَا - وَلَوْ جَاهِلًا - حَتَّى مَالَهُ سَبَبٌ : كَسُجُودِ ثَلَاثَةٍ ، وَصَلَاةٍ
كَسُوفٍ ، وَقَضَاءِ رَائِبَةٍ ؛ وَتَحْيَةِ مَسْجِدٍ إِلَّا حَالَ خُطْبَةِ جُمُعَةٍ مُطْلَقًا .

* * *

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « مِنْ الصَّلَاةِ » .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « وَقْتُ » .

(٣) كَذَا لِ ز ، ع . وَلِ ش : « ظَهْر » .

(٤) ضَبَطَ بِالْكَسْرِ لِ ز بِحُطِّ اللَّوْافِ ، وَجَعَلَ الْفَتْحَ مَعَ تَوِينِ « إِعَادَةٍ » .

(٥) كَذَا لِ ز ، ش . وَهُوَ الْفَلَاكُ لِلْأَمْنِ . وَلِ ز : « تَتَشَدَّدُ » ، وَلَهُ سَبَقُ فَلَمْ .

باب

صلاة الجماعة واجبة للخمس^(١) المؤداة ، على الرجال الأحرار
القادرين ، ولو سافروا في شدة خوف . لا شرط .

فمنع من منفرد ، ولا ينقص أجره مع عذر .
ويجوز بالنسبة في غير جمعة وعيد ، ولو بانى أو عبد . لا يصح
في فرض .

ويشترط بمسجد ، ونساء منفردات . ويكره لهن حضورهما مع
رجال ، ويباح لغيرها .

ويستل لأهل^(٢) تفر اجتماع بمسجد واحد . والأفضل لغيرهم :
المسجد الذي لا تمام^(٣) فيه إلا بحضوره ، فالأقدم ، فالأكثر جماعة .
وأبعد أولى من أقرب .

وحرم أن يؤم بمسجد له إمام راتب . فلا تصح إلا مع إذنه ،
أو تأخيره وضيق الوقت . ويُرأسل إن تأخر عن وقته المعتاد ، مع قرب
وعدم مشقة .

(١) في ش : « الصلوات الخمس » ، والظاهر المدحج من الفصح .

(٢) في ش زيادة : « كل » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) كذلك ز ، ش . وفي ع : « مقام » . وكلاهما صحيح .

وإن بعد^(١)، أو لم يُظن حضوره، أو ظن ولا يكره ذلك —
صلوا.

ومن صلى، ثم أقيمت — سن^(٢) أن يُعيد. وكذا إن جامع مسجدًا
غير وقت نهى، لغير فصلها، إلا المغرب. والأولى فرضه.
ولا تُكره إعادة جماعة في^(٣) غير مسجدى مكة والمدينة، ولا
فيهما المنز. وكره قصد مسجد لها.

ويمنع شروع في إقامة أنقاذ نافذة. ومن فيها — ولو خارج
المسجد — يُتم^٤ إن أمِن فوت الجماعة.

ومن كبر قبل تسليمة الإمام الأولى، أدرك الجماعة.
ومن أدرك الركوع دون الطمأنينة^(٥) اطمأن، ثم تابع، وقد أدرك
الركعة، وأجزأته تكبيرة الإحرام.
وسن دخوله معه كيف أدركه، وينحط^٦ بلا تكبير. ويقوم
مسبق به.

وإن قام قبل سلام الثانية، ولم يرجع — اقلبت قلا.

(١) في ع زيادة: « المحل ». وقد وردت في الفرح بالنظ: « عله ».

(٢) في ش زيادة: « له »، وهي مدرجة من الفرح.

(٣) في ش: « في مسجد غير... لا ». والزائد مدرج من الفرح، وانما
أدرج فيه.

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح، هي: « معه ».

وما أدرك آخرها . وما يَقْفِىْ أُولَها : يَسْتَفْتَحُ^(١) له ، وَيَتَوَعَّذُ ،
ويقرأ سورة .

لكن : لو أدرك ركعة من رابعة أو مغرب ، تشهد عقب
أخرى . ويتوَعَّذُ معه ، يَكْرُرُ^(٢) التَّشَهُّدَ الأوَّلَ حتى يَسْلَمَ .
ويَتَحَمَّلُ عن مأموم قراءة ، وسجود سهو وتلاوة^(٣) ، وسُتْرَةَ ،
ودعاء قنوت . وكذا تشهد أول ، إذا سبق بركعة .

وسُنُّ أن يَسْتَفْتَحَ وَيَتَوَعَّذَ في جهرية^(٤) ، ويقرأ الفاتحة وسورة
حيث شُرِعت ، في مكنتاته — وهى : قبل الفاتحة ، وبعدها ؛ وتُسَنُّ
هنا بقدرها ؛ وبعده فراغ القراءة . — وفيها لا يُجهر فيه ، أو لا يسمعه
لبعد أو طرش — إن لم يَشْغَلْ من يجنبه .

ومن ركع أو سجد ونحوه^(٥) قبل إمامه عمداً حُرِّمَ ، وعليه وعلى
جاهل وناسٍ ذَكَرَ — أن يرجع ليأتى به معه .

فإن أتى علماً عمداً حتى أدركه فيه ، بطلت . لا جاهلاً أو ناسياً ،
ويُتَنَبَّه به .

والأولى أن يشرع في أهلها بسمه ؛ فإن وافقه كره .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يَسْتَفْتَحُ » ، وإثناء من كلام الفارح .
(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ويكرر » . ولا يبعد أن تكون الواو من المصحح .
(٢) في ش : « وسجود تلاوة » ، وإثباته من المصحح .
(٤) ورد في ز بعد ذلك بضميرها عليه : « لأن لم يسمه » .
(٥) قوله : « ونحوه » ، ورد في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في المصحح .

وإن كبر لإحرام معه ، أو قبل إتمامه — لم تنقذ . وإن سجد قبله
عمداً بلا عذر ، أو سهواً ولم يُعده — بطلت . ومعه يُتذكره
ولا يضر سبقُ بقولٍ غيرها .

وإن سبق بركن : بأن ركع ورفع قبل ركوعه ؛ أو ^(١) بركنين
بأن ركع ورفع قبل ركوعه وهوى إلى السجود قبل رفعه ؛ طلاقاً
عمداً — بطلت . وجاهلاً أو ناسياً ، بطلت الركعة إن لم يأت بذلك
معه . لا بركن غير ركوع .

وإن تخلف بركن بلا عذر فكسبى ؛ ولمنر إن فعله ولحقه .
وإلا لنت الركعة . وبركنين بطلت ؛ ولمنر — : كنوم وسهون
وزحام — إن لم يأت بما تركه مع أمن فوت الآتية ، وإلا لنت الركعة .
والتي تليها عوضاً .

وإن زال عذر من أدرك ركوع الأولى ، وقد رفع إمامه من
ركوع الثانية — تابعه ، وتصح له ركعة ملفقةٌ تدرك ^(٢) بها الجمعة .
وإن ظن تحريم متابته ، فسجد جهلاً — اعتد به .
فلو ^(٣) أدركه في ركوع الثانية تبعه ، وتمت جهته . وبعد رفعه
منه تبعه ، وقضى .

(١) في زيادة : « سبقة » ، وهي واردة في المصحح .

(٢) كذا في ز . ش . وى أصل ع أيضاً ، وإن جعلت بعد أكثر : « يترك » ..

(٣) كذا في ز . وهو الظاهر . ولى ع ، ش : « ولو » .

وإن تَخَلَّفَ بِرُكْعَةٍ فَأَكْثَرَ لِمَعْرَتَا جِ، وَقَضَى كَسْبُوقِ .
 وَسُنَّ لِإِمَامٍ التَّخْفِيفُ مَعَ الْإِعَامِ — وَتُكْرَهُ سُرْعَةُ تَمْنَعِ مَأْمُومًا
 قَبْلَ مَا يُسْنَنُ، مَالِمُ يَوْزُرْ مَأْمُومَ التَّطْوِيلِ — وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَوَّلَى مِنْ
 الثَّانِيَةِ، إِلَّا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، أَوْ يَسِيرٍ : كَبَدِ « سُبْحِ »
 وَ « النَّاشِيَةِ » . وَاتِّظَارُ دَاخِلِ إِنْ لَمْ يَشَقَّ عَلَى مَأْمُومِ .
 وَمَنْ أَسْتَأْذَنَهُ أَمْرًا أَوْ أَمَّتْهُ إِلَى السَّجْدِ، كَرَّهَ مِنْهَا . وَيَنْتَهَى
 خَيْرُهَا .

وَلَا بَ تَمَّ وَلِيٌّ تَحْرِمُ، مَنَعُ مَوَلِيَّتِهِ إِنْ خَشِيَ قِتَّةً أَوْ ضَرَرًا، وَمَنْ
 الْإِقْرَادِ .

فصل

أَلْجُنُّ مَكْفُوفُونَ فِي الْجَلَّةِ : يَدْخُلُ كَافِرُهُمُ النَّارَ ، وَمُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةُ .
 وَهُمْ فِيهَا كَثِيرٌ . وَتَنْقَدُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ . وَلَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولٌ .
 وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ : أَنْ مَا يَدْعُمُ مَلَكُهُمْ ، مَعَ إِسْلَامِهِمْ . وَكَافَرُهُمْ
 كَالْحَرْبِيِّ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ ظَلْمُ الْأَدَمِيِّينَ ، وَظَلْمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا
 وَتَحْلُ ذِيئِهِمْ . وَبَوْلُهُمْ وَقِيُومُ ظَاهِرَانِ .

فصل

الأولى بالامامة : الأجود قراءة الأئمة ، ثم الأجود قراءة الفقيه ،
ثم الأقرأ ، ثم الأكثر قرأنا الأئمة ، ثم الأكثر قرأنا الفقيه ،
ثم قارىء أئمة ، ثم قارىء فقيه ، ثم قارىء عالم فقه صلته ^(١) ، ثم
أشرف — وهو : القرشي . فتقدم بنو هاشم ، ثم قرشي . — ثم
الأقدم هجرة بنفسه ^(٢) ، وسبق بإسلام كعبية ، ثم الأئمة والأورع .
ثم يُفرع .

وصاحب البيت ، وإمام السجدة — ولو عبداً — أحق ، إلا من
خفى سلطان فيها ، وسيد ^(٣) بيته .

وحرّ أولى من عبد ومبغض ، وهو أولى من عبد .
وحاضر وبصير وحضري ومتوضي ومميز ^(٤) ومستأجر ،
أولى من ضدم .

وتكره إمامة غير الأولى بلائذنه ؛ غير إمام مسجد وصاحب
بيت ، فتحرّم .

(١) ليش زيادة من كلام الشارع ، وحى : « من شربها وأزكها » .

(٢) لى ش : « بنفسه لأبائته . . . كعبية » ، والزيادة مدرجة من الفرح .

(٣) كذا لى ع ، ولى ز أيضاً وإن كانت الماء لم تظهر قلما . ولى ش : « وسيد
فى بيته » .

(٤) ورد هنا قبل ما بعده ، وش ع ، . وكذا لى ز ، إلا أن فوقها علامتين تعنيان
علامتى التأخير والتقديم . فربيب التنبية .

ولا تصح إمامة فاسق مطلقا ، إلا في جُمعة وعيد تَمْذَرًا خلف غيره . وإن خاف ^(١) أَدَّى صلى خلفه ، وأعاد . وإن ^(٢) واقعه في الأفعال منفردا ، أو في جماعة خلفه بإمام — لم يُبد .

وتصح خلفَ أُمى أصم ، وأُقلَف ، وأُقطعَ يدين أو رجلين أو إحداهما أو أُنْف ، وكثيرٍ لَحْنٍ لم يُحلِ المعنى ، والفأفأ : الذى يكرر الفاء ؛ والتمتّام ^(٣) : الذى يكرر التاء ؛ ومن لا يُفصِحُ بعض الحروف أو يُصرِّغ — مع الكراهة . لا خلفَ أُخرس وكافر .

وإن قال مجهول ^(٤) بعد سلامه : هو كافر وإنما صلى تهزيئا ؛ أعاد مأموماً .

وإن عُلِمَ له حالان أو إفاقة وجنون ، وأمّ فيهما ، ولم يدْرِ : فى أيّهما أثم ؟ فإن عُلِمَ قبلها ^(٥) إسلامه أو إفاقته ، وشكّ فى رده أو جنونه — لم يُبد .

ولا تصح إمامة من به حدثٌ مستمر ، أو عاجزٌ عن ركوع أو سجود أو قعود ونحوه أو شرط — إلا بمثله . وكذا عن قيام ،

(١) فى زيادة : « إن » ، وهى من الصريح .

(٢) لفظش : « فلان . . . منفرد » ، وفيه تحريف .

(٣) فى ش : « والتمتّام ومن لا يفصح » ، وأدرج الزائد هنا فى الصريح .

(٤) فى ش : « مجهول هو كافر . . . استهزاء » . وما زاد هنا أدرج فى الصريح .

(٥) كذا فى ز ، ش . أى قبل إمامته . ولع : « قبلها » ، وهو تحريف نقلاً عن

أن المرجع له المختلف .

إلا الراتبَ بمسجد الرجو زوالُ عنه . ويجلسون خلفه ،
وتصح قياماً .

وإن احتلَّ في أمتائها ، فجلس — أتموا قياماً

وإن ترك الإمام ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل أو تقليد ،
أو ركناً أو شرطاً عنده وحده ، عالماً — أعالداً . وعند مأوم وحده ،
لم يُعيدا .

وإن اعتقده مأوم مجتماً عليه ، فبان خلافه — أطلد .

وتصح خلف من خالف في فرع لم يفسق به . ولا إنكار
في مسائل الاجتهاد .

ولا تصح إمامة امرأة وخشي لرجال أو ثلثائى ، إلا عند أكثر
المتقدمين — إن كانا قارئين ، والرجال أميون — في تراويح فقط .
ويقفان خلفهم .

ولا يميز البالغ في فرض ^(١) . ويصح في قل ، وفي فرض بثله .

ولا إمامة محدث ولا نجس . يعلم ذلك .

فإن ^(٢) جهل مع مأوم حتى أُنقضت ، صحّت للمأوم وحده . إلا إن

(١) كذا في ز ، ع . وهو للملام لا بعد . وفي ش : « البرض وتصح » .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

كانوا يجمّعة - وم يمام أو بأموم كذلك أربموت - فيعيدُ الكلُّ.

ولأُمى - وهو: من لا يحسن الفاتحة ، أو يُدغمُ فيها ما لا يُدغمُ ، أو يُبدلُ حرفاً لإضاد « المنضوب » و « الضالين » بظاء ، أو يلحن فيها لحناً يُحيلُ المعنى ، عجزاً عن إصلاحه . - إلا بمثله .

فإن تعمّد ، أو قدّر على إصلاحه ، أو زاد على فرض القراءة عاجز عن إصلاحه صمداً - لم تصح .

وإن أحاله فيما زاد^(١) سهواً أو جهلاً ، أو لآفة - صحت . ومن التحيل : فتحُ همزة «أهدنا» .

وكره أن يؤمَّ أجنبية فأكثَرَ لرجلَ فيهن ، أو قوماً أكثرُهم يكرهه بحق .

ولا بأس بإمامة ولد زناً ، ولقيطٍ ، ومنقِيٍّ بِلِمان ، وخَصِيٍّ ، وجندىٍّ ، وأعرابيٍّ - إذا سلم دينهم ، وصلّحوا لها . ولا أن يأتهم متوضئٌ يتيماً .

ويصح أتمامُ مؤدّي صلاةٍ بقاضيتها ، وعكسه ، وقاضيتها من يوم^(٢) بقاضيتها من غيره^(٣) . لا يحصلُ غيرها ، ومفترضٌ بتنفّلٍ إلا

(١) في زائدة : « على فرض قراءة » ، ولقد وردت في الفرج .

(٢) كذا في زع . وهو الصحيح . وفي ش : « يؤم » ، وهو تصحيف خطير .

(٣) كذا في ز ، وفي أصل ع . إلا أنه ضرب عليه وأبدل باللفظ الوارد في ش .

وهو : « آخر » .

إذا صلى بهم في خوفٍ صلاتين. ويصح عكسها.

فصل

السنةُ وقوفُ إمامِ جماعةٍ متقدماً ، إلا الثَّراءَ فوسطاً وجوباً ،
وأمرأةً أمتٌ نساءً فوسطاً ندباً. وإن تقدمه مأمومٌ — ولو بإحرام —
لم تصح له. غيرَ قارئةٍ أمتٌ رجالاً أو خائئى أمينٍ في تراويحٍ. وفيما
إذا تقابلاً أو تدابراً داخل الكعبة — لا إن جعل ظهره إلى وجه
إمامه — وفيما إذا أstood الصفُّ حولها ، والإمامُ عنها أبعد من هو
في غير جهته . وفي شدة خوفٍ إذا^(١) أمكنت متابعةً . والاعتبارُ
بمؤخر قدم .

وإن وقف جماعة عن يمينه أو بجانبيه^(٢) صح .

ويقف واحد — رجلٌ أو ختئى — عن يمينه . ولا تصح^(٣)
خلفه ، ولا — مع خلوةٍ يمينه — عن يساره .

وإن وقف يساره — أحرَمَ أولاً^(٤) — أدارَه من ورائه . فإِنْ

(١) كذا في ز . وفي ش : « إن » . وفي ع : « إذا » . متاهته .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو بجانبه » ، ولله تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع ، أي الصلاة لِوقوف الواحد . وفي ش : « يصح » أي وقوف الواحد .

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « أو أداره » وهو خطأ ، ولم ترد
« لا » في الشرح .

جاء آخره فوقاً خلفه ، وإلا أدارهما خلفه . فإن شقّ تقدّم عنهما .

وإن بطلت صلاة أحد أثنين صفّاً ، تقدّم الآخر إلى يمينه أو صفّه
أو جاء آخره . وإلا نوى المفارقة .

وإن وقف أحدهما صفّاً ، لم تصح .

وإن أمّ رجل أو غشي امرأة ، فخطئه . وإن وقفت بجانبه فكم رجل ،
ويصحب رجال لم تبطل صلاة من يليها وخلفها .

وصف قائم من لسان ، لا يمنع اعتناء من خلفه من رجال^(١) .

ومن أن يقدم من أنواع أحرار بالنون فمبيد^(٢) الأفضل
فالأفضل ، فمبيان ففساد كذلك . ومن^(٣) جناز إلى ، وإلى قبله
في قبر حيث جاز — حرّ بالغ ، فمبيد ، فمبيد فغشي فأمرأة
كذلك .

ومن لم يقف منه إلا كافر ، أو امرأة أو غشي ، أو من يعلم
حدثه أو نجاسته ، أو مجنون ، أو في فرض إلا صبي^(٤) — فقد .

ومن وجد فرجة ، أو الصف غير مرصوص — وقف فيه ، وإلا
فمن عين الإمام . فإن لم يمكنه فله أن ينبّه بنجحة أو كلام أو إشارة .

(١) كذا في ر ع . ونحو اللطم . وفي ش : الرجال .

(٢) ورد لفظ « من » في ر ع . ولم يزد في ش ، بل أدرج في الشرح .

من يقوم معه . ويتبعه . وكُره مجذبه^(١) .

ومن صلى يسارَ إمام مع خُلويِّينه ، أو فذًا — ولو امرأة خلف امرأة — ركعةً ، لم تصح .

وإن ركع فذًا لعذر ثم دخل الصف ، أو وقف معه آخر قبل سجود الإمام — صحت .

فصل

يصح اقتداء من يمكنه — ولو لم يكن بالمسجد — إذا رأى الإمام أو من^(٢) وراه ، ولو في بعضها أو من شباك . أو كانا به — ولو لم يره ، ولا من وراه — إذا سمع التكبير . لا إن كان المأموم وحده خارجه ، .

وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن ، أو طريقٌ ولم تتصل فيه^(٣) الصفوف حيثُ صحت فيه ؛ أو كان في غير شدة خوف — بسفينة ، وإمامته في أخرى — لم تصح^(٤) .

وكره علو إمام عن مأموم ، ما لم يكن كدرجة منبر . وتصح

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جذبه » وأخرج إمام في الترح .

(٢) في ش : « أو رأى من » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٣) ورد هذا في ز ، ع . وسقط من ش .

(٤) كذا في ز ، ع . أي الصلاة . وفي ش : « يصح » أي الاقتداء .

ولو كان كثيراً ، وهو : ذراع فأكثر . ولا بأس به للمأموم ، ولا
يقطع ^(١) البصير إلا عن يساره : إذا بُدِّ بقدر مقام ثلاثة .
وتكره ملائته في طاق القبلة إن منع مشاهدته ، وتطوُّعُه بعد
بكتوبة موضعا ، ومكثه كثيراً مستجيب القبلة وليس ثمَّ نساء ،
ووقوف مأمومين بين سوارٍ تقطع الصفوف عرفاً — ولا جلجلة
في الكل .

ويحرف إمام إلى مأموم جهة قصده ، وإلا فمن يمينه .
وآخذ الحراب مباح . وحرُم بناء مسجد يُرادُّ به الضربُ لمسجد
يقربه ، فيُهدم .
وكره حضور مسجد وجماعة ، لا كل يصل أو قبل ونحوه ، حتى
يلعب رجمه .

فصل

يُغتفر بترك جمعة وجماعة ، مريضٌ وخائفٌ حدوث مرض ليسا

(١) كذا في ش . أي ولا بأس بقطع البصير خلف الإمام ومن يمينه ، إلا أن يكون
القطع من يساره . كما في الفارح . وهذا هو الظاهر للوالق لصح صاحب الإجماع ، القيد .
صرح البيهقي في شرحه عليه (٥٢/١) : أصار السنة (د) بأن صاحب انتهى بزم بتمام
ولفظ زح : « قطع » بالياء . فإن لم يكن مصحفاً مما أبتاه ، لستام : ولا يصح قطع .
فبطل فصله ، إلا إذا كان عن يسار الإمام بالعرض المذكور . لا يفي الفصلان
في اللق .

بالمسجد — وتلزم الجملة من لم يضرر بإتيانها راكباً أو محملاً ،
أو تبرع^(١) أحد به أو بقود أعمى — ومن يدافع أحد الأجنبيين ،
أو بحضرة طعام هو^(٢) محتاج إليه — وله الشبغ — أوله ضائع
يرجوه ، أو يخاف ضياع ماله ، أو فواته ، أو ضررافيه أو في مبيشة
يحتاجها ، أو مال استوجب لحفظه ولو نظارة بستان ؛ أو موت
قريبه^(٣) أو رفيقه ، أو تمرضهما^(٤) وليس من يقوم مقامه ؛ أو على
نفسه من ضرر^(٥) أو سلطان ، أو ملازمة غريم ولا شيء معه ؛
أو فوات^(٦) رُقعة بسفر مباح أنشاء أو استدائه ؛ أو غلبه نمل
يخاف به فوتها في الوقت أو مع إمام ، أو أذى بطيرٍ ووَحْلٍ وثليج
وجليد وريح باردٍ بلبلة مظلمة ، أو تطويل^(٧) إمام ؛ أو عليه قودٌ
يرجو العفو عنه .

لا من عليه حدٌ ، أو بطريقه أو المسجد^(٨) منكراً ؛ كدعاء لبناؤ .
وينكره بحسبه .

* * *

- (١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تبرع » ، وهو خطأ وعريف .
(٢) في ش : « وهو » . ولعل زيادة الواو من الشرح ، لأن لم تكن من التلخيص .
(٢) في ش : أو قريبه . والثالث ورد في الصرح بلفظ : « فوت »
(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو كان يتولى تمرضها » ، والزيادة من الصرح .
(٥) في ش زيادة مدحجة من الصرح ، هي : « ليس » .
(٦) كذا في ز ، ع . وهو لللاثم . وفي ش : « فوت » .
(٧) في ش : « يطويل » . أو كان عليه ، « واثريادة من الصرح .
(٨) في ش : « أو بالمسجد » ، والباء من كلام الصرح .

باب صلاة أهل الأعذار

تلم مكتوبة الرضى قائما ولو كراكم ، أو ممتدا أو مستندا^(١)
وأجرة يقدر عليها .

فإن عجز أو شق لضرر ، أو زيادة مرض ، أو بطء بر ، ومحوه .
فقامدا متربها ندبا . ويثنى رجله في ركوع وسجود ، كسفل :

فإن عجز أو شق — ولو بتمديه بضرب ساقه — فلي جنب^(٢)
والأيمن أفضل . وتكبره على ظهره ورجلاه إلى القبلة ، مع قدرته على
جنبه . وإلا فمتين .

ويؤم بركوع وسجود ، ويحمله أخفض . وإن^(٣) سجد —
ما أمكنه — على شيء رطب ، كره وأجزأ . ولا بأس به على وسائط ومحوها .
فإن عجز أو ما بظرفه فأوبا مستحضرا الفعل والقول — إن عجز
عنه — بقلبه . كاسير خائف . ولا تسقط .

فإن قدر على قيام أو عمود في أثنائها ، أتقل إليه . فيقوم أو يقعد .
ويركع بلا تراحم من قرأ ، وإلا قرأ .

(١) في ش زيادة : « للشيء ولو » ، وفي مبرجة من الفرج .
(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جنبه » ، ولعل الهاء من التبرخ .
(٣) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « وإلا » . وأجزأ » ، والهاء
من كلام الشارح .

وإن أبطأ متاثلاً من أطاق ألتيام ، فساد العجز — فإن كان يحمل
 قعود : كتحشيد ، صحت . وإلا بطلت صلاته وصلاة من خلفه
 ولو جهلوا^(١) .

ويبنى من عجز فيها^(٢) . وتجزى الفاتحة إن أتمها في أخطائه ،
 لا من صح فأتمها في ارتفاعه

ومن قدر على قيام وقعود ، دون ركوع وسجود — أو ما ركوع
 قاعاً ، وسجود^(٣) قاعداً .

ومن قدر أن يقوم منفرداً ، ويجلس في جماعة — خيراً .
 ولمريض يطيق قياماً ، الصلاة^(٤) مستقيماً للدأوة ، بقول طيب
 مسلم قه . ويضطر بقوله : إن الصوم مما يمكن الملة .

ولا تصح مكتوبة في سفينة قاعداً ، لقادر على قيام :

وتصح على راحلة لتأذ بجبل ومطر ونحوه^(٥) ، وانقطاع عن
 رُقعة أو خوف على نفسه من عدو ونحوه ؛ أو جبراً^(٦) عن ركوبه
 إن نزل . وعليه الاستقبال وما يقدر عليه . ولا تصح لمرض .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرج ، هي : « جله » .

(٢) في ش زيادة : « على ما قبله » ، ومن كلام الخارج .

(٣) في ش : « وسجود » ، والباء مدرجة من الفرج .

(٤) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الفرج :

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وغيره » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو عجزه » . وكل صحيح .

ومن أتى بكل فرضٍ وشرطٍ ، وصلى عليها أو بسفينة ونحوها
سائرة أو واقفة ، بلا^(١) عذر — صحت .

ومن جاء وطنين يوحى ، كصلوب ومربوط . ويسجد غريق على
مستن الماء .

ويُعتبر المقرُّ لأعضاء السجود . فلو وضع جبهته على قطن منفوش
ونحوه ، أو صلى معلقاً — ولا ضرورة — لم تصح .

وتصح إن حاذى صدره روضةً ونحوها ، وعلى حائلٍ صوفٍ وغيره
من حيوان ، وعلى ما منع^(٢) صلابة الأرض ، وما تثبت .

• • •

فصل

من نوى سفرًا مباحًا ولو زهه أو فرجة ، أو هو أكثر قصدٍ ،
يلغ ستة عشر فرسخًا تقريبًا ، برا أو بحرًا — وهي : يومان قاصدان ،
أربعة بُرد . و « البريد » : أربعة فراسخ . و « الفرسخ » : ثلاثة
أميال هاشمية ، وبأميل بني أمية : ميلان ونصف . و « الهاشمي »^(٣) :
اثنا عشر ألف قدم ، ستة آلاف ذراع . و « الذراع » : أربع

(١) في ش : « ولو بلا » ، والزيادة مدرجة من الفرح .

(٢) كذلك في ش . ولع : « يمن » ، وهو الأول .

(٣) في ش : « والليل الهاشمي . . . وهي ستة » ، والزيادة من كلام الشارح .

وعشرون إصباعاً معترضة متصلة ، كلُّ إصبع : ست حباتٍ شعيرة بطونٌ بعضها إلى بعض ، عرضُ كل شعيرة : ست شعراتٍ يرتفون بها — أوتاب فيه وقد بقيت ، أو أكره : كأسير ؛ أو غُرب ، أو شُرْب — لا هائمٌ وسائح وتائه — فله قصرٌ رباعية^(١) ، وفطرٌ — ولو قطعها في ساعة — : إذا فارق بيوتَ قريته العامرة ، أو خيامَ قومه ، أو ما نُسبت إليه عرفاً سكانُ قصور وساتين ونحوهم . إن لم يجر عوداً ، أو يمدَّ قريباً .

فإن نواه ، أو تجددت نيته لحاجة بدت — فلا^(٢) حتى يرجع ويفارق بشرطه ، أو تثنى نيته وسير .

ولا يُعبد من قصر ثم رجع قبل استكمال المسافة .

ويَقصرُ من أسلم أو بلغ أو طهرت بسفر مبيع^(٣) ، ولو بقي هون المسافة . وفنٌ وزوجةٌ وجنديٌّ ، تيمناً لسيد وزوج وأمير في سفر ونيته .

ولا يُكره إتمامُ ، والقصرُ أفضل .

ومن مرَّ بوطنه أو بلد^(٤) له به امرأةٌ أو زوج فيه ، أو دخل

(١) كذا هو جواب من . وورد بهامش ز : « حاشية : للركبتين »

(٢) في ش زيادة ملحجة من الفرح ، هي : « قصر » .

(٣) قوله : « بسفر مبيع » ، لم يرد في ش ، بل أدرج في الفرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو يبلد » ، وزيادة الباء من الفرح .

وقتُ صلاةٍ عليه حضراً، أو أوقع بعضها فيه، أو ذكر صلاةَ حضرٍ
يسفر أو عكسه، أو أتمَّ بغيره أو بمن يشكُّ فيه — ويكفي علمه
بغيره بعلامة — أو شكَّ إماماً في أئمتها أنه نواه^(١) عند إحرامها،
أو أعاد قلادة يلزمه إتمامها، أو لم ينو عند إحرام، أو نواه ثم رخصه،
أو جهل أن إمامه نواه؛ أو نوى إقامة مطلقاً أو أكثر من عشرين
صلاةً؛ أو حاجةً وظن أن لا يتقضى^(٢) قبلها؛ أو شكَّ في نية المدة،
أو عزم في صلاته على قطع الطريق ونحوه، أو تاب منه فيها، أو أخرها
بلا عذر حتى ضاق وقتها جنباً — لزمه أن يُتمَّ. لا إن سلك أبداً
طريقين، أو ذكر صلاةَ سفر في آخر، أو أقام لحاجة بلا نية إقامة
لا يدرى: متى تنقضى؛ أو حبس ظلماً أو بمرض أو مطرٍ ونحوه،
لا بأس به.

ومن نوى بلداً بينه يجهل مسافته، ثم علمها — قصر بمد علمه،
كجهل بمجاوز القصر ابتداءً. ويقصر من علمها ثم نوى إن وجد.
غريمه رجع، أو نوى إقامةً يبلد دون مقصده، بينه وبين بلد نيته
الأولى دون المسافة.

(١) كلما ع. ش. أى القصر. وهو الظاهر المقصود بالواقع لا غاية التفتي (١/١٩٧) وفيه كلام البيهقي في شرح قول الإجماع (١/٤٧٤) : «والمسلم بها عند الإحرام». ولز: «أو نواه»، وهو سبق قلم من المؤلف على ما ترجمه.
(٢) كذا في ز، أى من تحقيق الحاجة. وفي ش: «أنها لا تنقضى»، وفي ح: «أن لا تنقضى» فى الحاجة.

ولا يترخص^(١) مَلَّاحٌ معه أهله ، وليس له نية إقامة يلد . ومطه
مُكَّارٍ ، وراج ، وفيج^(٢) (بالجيم) — وهو : رسول السلطان . —
ونحوهم .

وإن نوى مسافر القصر حيث لم يُسَّح ، عالماً — لم تنعقد ، كالأرو
نواه مقيم .

* * *

فصل

يباح جمع بين ظهر وعصر وعشاءين بوقت إحداهما — وتركه
أفضل — غير جمعي عرفة ومُزْدَلِفَةَ ، بسفر قصر ، ولريض يلحقه
بتركه مشقة ، ومرضج^(٣) لمشقة كثرة نجاسة ، ومستحاضة^(٤) ونحوها ،
وعاجز عن طهارة أو تيمم لكل صلاة ، أو^(٥) معرفة وقت : كأهني
ونحوه ؛ ولعذر أو شذلي يُبيح ترك الجمعة وجماعة — ويختص بالمشايخ .
الرج وبرد وجليد ووحل^(٦) ، وريح شديدة باردة ، ومطر^(٧) يبلل
الثياب ويجرد^(٨) معه مشقة — ولو ضلّى بيته أو بمسجد طريقه تحت
سابل^(٩) ، ونحوه .

(١) كذا في ز ، سج : « ولا يترخص » ، وله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ولريض » ، ولعل اللام من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « والمستحاضة » ، وهو محرف عن « والمستحاضة » ،
وزيادة اللام من الفارح .

(٤) في ش زيادة بدرجته من العرج ، هي : « من » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ، ش : « وتوجد » ، وكذا في صحيح .

والأفضلُ قبلُ الأُردق^(١) : من تأخير أو تقديم ، سوى جَمْعٍ :
عرفةً ومزدلفةً إن عَسِم . فإن استويا فتأخيرُ أفضلُ ، سوى
جمع^(٢) عرفة .

ويشترط له : ترتيبٌ مطلقاً .

ولجمع بوقت أولى : نيته عند إحرامها ، وأن لا يفرقَ بينهما
إلا بقدر إقامة ووضوء خفيف . فيبطلُ برأية^(٣) بينهما . ووجودُ
المعز عند افتتاحهما وسلام الأولى ، واستمراره^(٤) — في غير جمعٍ مطر
ونحوه — إلى فراغ الثانية .

فلو أحرم بالأولى لمطر ، ثم أقطع ولم يَمُد — فإن حصل وحل ،
وإلا بطل .

وإن انقطع سفر بأولى بطل الجمع والتقصير ، فيُشْمَا وتصح . وبثانيةٍ
بطلًا ، ويُشْمَا قفلاً . ومرضٌ في جمعٍ كسفر .

ولجمع بوقت ثانية : نيته بوقت أولى — ما لم يَضِقْ من فعلها —
وبقاءه عنز إلى دخول وقت ثانية ، لا غير .

فلو صلاهما خلف إمامين أو من لم يجمع ، أو إحداهما منفرداً

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من العرع .

(٢) في ع : « جسي » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « برتبة » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « واستمرار » ، وهو تحريف .

والأخرى^(١) جماعة ، أو بأموم الأولى وبآخر الثانية ، أو بمن لم يجمع - صح .

فصل

تصح صلاة الخوف بقتال مباح - ولو حضراً مع خوف هجم العدو^(٢) - على ستة أوجه :

(الأول) : إذا كان العدو جهة القبلة يرى - ولم يُخَفَ كين - صفهم الإمام صفين فأكثر ، وأحرَمَ بالجميع . فإذا سجد^(٣) : سجد معه الصف المقدم ، وحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ، فيسجد^(٤) ويلحقه . ثم الأولى : تأخر^(٥) المقدم ، وتقدم المؤخر . ثم في الثانية : يحرس الساجد معه أولاً ، ثم يلحقه في التشهد ، فيسلم بجميعهم .

ويحوز جعلهم صفاً وحرس^(٦) بعضه ، لا حرس صف في الركبتين . (الثاني) : إذا كان العدو بنير جهتها ، أو بها ولم ير - قسمهم

(١) لى ش : « أو الأخرى » ، وهو تحريف .

(٢) لى ش زيادة مندرجة من الفرح ووردت بهاشع ، هي : « ول سفر » .

(٣) لى هاشع زيادة من الفرح ، هي : « الإمام » .

(٤) لى ش زيادة مندرجة من الفرح ، هي : « المأوس » .

(٥) كذا لى ز ، ع . ول ش : « وتأخر » ، وهو تحريف .

(٦) كذا لى ز ، ع . وهو الظاهر للملأ . لى ش : « وحرس » ، ولله عرف .

طائفتين تكفي كل طائفة المدوّ: طائفة تحرس^(١) وهي مؤتمّة به في كل
صلاته، تسجد^(٢) معه لسهوه. وطائفة يصلي بها ركعة وهي مؤتمّة
فيها فقط، تسجد^(٣) لسهوه فيها إذا فرغت. فإذا استتم^(٤) قائماً إلى
الثانية نوت المفارقة، وأتمت لنفسها وسلمت، ومضت تحرس. —
ويُبطّلها مفارقتها^(٥) قبل قيامه، بلا عذر. — ويُطيل قراءته حتى
تخضر الأخرى، فتصلي معه الثانية، ويكرر^(٦) التشهد حتى تأتي
بركعة وتشهد، فيسلم بها.

وإن أحبّ ذا الفلّ، مع رؤية المدوّ، جاز.

وإن اتطرها جالسا بلا عذر، وائتمت^(٧) به مع العلم — بطلت.
ويجوز أن تترك الحراسة الحراسة بلا إذن، وتصلّي معه — لمديد
تُحقق غنايه^(٨).

ولو خاطر أقلّ ممن شرطنا، وتعمّدوا الصلاة على هذه الصفة —

صحت.

(١) في ش: « وتحرس » ، وزيادة الواو من المرح.

(٢) في ش: « وتسجد » ، والزيادة من كلام الشارح.

(٣) في هامش زيادة ولادة في المرح، هي: « الإمام ».

(٤) كذا في ز، ش. وفي ع. « مفارقة » ، وكل صحيح.

(٥) كذا في ز، ش. وفي ع: « فيكرر » ، ولعله تصحيف.

(٦) في ش: « وإن ائتمت » ، والزيادة من كلام الشارح.

(٧) في ش زيادة مبنوّة من المرح، هي: « عنها ».

ويصلّي المغربَ بطائفة ركعتين ، وبأخرى ركعةً . ولا تشهد معه عقبها . ويصح عكسها .

والرابعةُ التامة بكل طائفة ركعتين . وتصح^(١) بطائفة ركعةً ، وبأخرى^(٢) ثلاثاً . وتفارقه الأولى عند فراغ التشهد ، وينتظر الثانية جالساً يكرره . فإذا أنت قام . وتُتمُّ الأولى بالطائفة فقط ، والأخرى بسورة معها .

وإن فرقهم أربعاً ، وصلى بكل طائفة ركعةً — صحت صلاة الأوليين ، لا الإمام والأخرين ، إلا إن^(٣) جهلوا البطлан .

(الثالث) : أن يصلى بطائفة ركعة ثم غصى ، وبالأخرى ركعة ثم غصى ، ويسلم وحده . ثم تأتى الأولى فتتمّ صلاتها بقراءة ، ثم الأخرى كذلك^(٤) .

وإن أتمتها الثانية عقب مفارقتها ومضت ، ثم أنت الأولى فأتمت — كان أولى .

(الرابع) : أن يصلى بكل طائفة صلاة ، ويسلم بها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويصح » . وكلاماً صحيح .

(٢) كذا في ز . وفي ح : « . وبأخرى » . وفي ش : « وأخرى » ، والباء

أدرك في الترحيح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الثأمر . وفي ع : « إذا » .

(٤) في ش : « ثم الأخرى فتكمل » . فأخرج للثنى في الترحيح وبالعكس .

(م ٩ — انتهى الإردادات)

(الخامس) : أن يصلى الرباعية - الجائز قصرها - تامة ، بكل طائفة ركعتين ، بلا قضاء . فتكون له تامة ، ولهم مقصورة .

(السادس) - ومنعه الأكثر - : أن يصلى بكل طائفة ركعة ، بلا قضاء .

وتصح الجمعة في الخوف حضراً ، بشرط كون كل طائفة أربعين فأكثر ، وأن يحرم بمن حضرت الخطبة . ويسران القراءة في القضاء .

ويصلى استسقاء^(١) ضرورة ، ككتوبة . وكسوف وعيد^(٢) أكد^(٣) .

وشن حمل ما يدفع به عن نفسه ولا يُثقله : كسيف وسكين^(٤) . وكُرِه ما منع^(٥) إكمالها : ككفر : أو ماضٍ غيره : كرمح متوسط : أو ما أثقله : كجوشن . وجاز لحاجة حمل نجس ، ولا يُعبد .



(١) كذا في ز . وهو انقطاع الإتيان (٢ / ١٤) . وله من أماً وإن صححنا من بلفظ : « الاستسقاء » . أى صلاته . ويصح له به أى الاستسقاء ، وهو « ١٤ / ١٠٤ »
 ووش : « للاستسقاء » ، ولعل الزيادة من تقدير الشرح .
 (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « من الاستسقاء » .
 (٣) في ش : « كسكين وسيف » .
 (٤) كذا في ز ش ، وهو اللاتم لما بعد . ووش : « عي » .

فصل

وإذا أشد خوف^(١)، صلوا رجالا ورُكباناً للقبلة وغيرها. ولا يترم
أفتاحها إليها. ولو أمكن يؤمّتون ملاقتهم.

وكذا حالة من^(٢) هرب من عدو هربا مباحا، أو سبل أو سبغ
أو نابز، أو غريم ظالم. أو خاف^(٣) فوت عدو يطلبه أو وقت
وقوف برفقة، أو على نفسه أو^(٤) أهله أو ماله. أو ذبة^(٥) عن ذلك
أو عن نفس غيره.

فإن كانت لسواد ظنه عدوًا، أو دونه مانع — أعاد. لأن بان^(٦)
يقصد غيرَه: كمن خاف عدوًا — إن تخلف عن رُفقه — فصلها،
ثم بان^(٧) أمن الطريق. أو خاف بتركها كمينًا أو مكيدة أو مكروها:
كهديم سود، أو طم خندق.

(١) وفي ش: «أخوف».

(٢) عاره: بها إصلاح وانقياس جعلها ماردة بين ما أبتناه وبين «وكذا كل من»
وأيّات «من» هو المنعهر لللائم: سيأتي، وللوائق لمباراة الإقناع (١٥/٢):
«وكن من هرب». «وم ترد» من «في ع ولا ش»، وهو اللوائق لا في القاية
(٢٥/٢) والسكبي (١٣١). «و» ورودها نشأ من الحط في قراءة لسطع للصنف
سبب. «ب» من تنقيس. «ش» من عدم تأمل ما سيأتي بعد.

(٣) كسر: ز والإقناع، وهو يؤيد لمسبق. وفي ع ش: «أو خوف»، وهو
محبب ش: «و» وفي وفي منى: «و» للنش، وكاف للبتى.

(٤) «في» زباد: بين «صور» من كلام الشارح، هي: «على».

(٥) «كسر» في الأصول، أي دفع التمرد الصائل. ولفظ الإقناع: «أو ذب».

(٦) «كسر» في ر ج. أي ظهر. وفي ش: «بان»، وهو تصغير خطب.

ومن خاف أو أمن في صلاة أتقل ، وبني . ولا يزول خوف
إلا بأهزام الكل .

وكفرض تنقل ولو منفرداً .
ولصل كرك وفر لمصلحة ، ولا تبطل بطوله .

باب

صلاة الجمعة أفضل من الظهر ، ومستقلة . فلا تتمقد بنية الظهر
من لا تجب عليه : كعبد ومسافر . ولا لمن قلها أن يؤم في الخس .
ولا يجتمع حيث أيسر الجمع .

وفرض الوقت . فلو صلى الظهر أهل بلد مع بقاء وقت الجمعة —
لم تصح . وترك فجر فائتة لخوف فوت الجمعة . والظهر بدل عنها
إذا فاتت .

وتجب على كل مسلم مكلف ذكر حر ، مستوطن بناء^(١) ولو من
نصب ، أو قرية خراباً عزموا على إصلاحها والإقامة بها ، أو قريامن
الصحراء — ولو تفرق وشمله أسم واحد — إن بلغوا أربعين ، أو لم
يكن^(٢) بينهم وبين موضعها أكثر من فرسخ تقريباً . فتلزمهم

(١) كذا في ز ش ، وهو اللأم . وفي ع : « بناء » .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : أو لم يكن ، مطوف على قوله : مستوطن . اهـ من » .

بنيرهم كمن بخيام ونحوها .

ولا تجب على مسافر فوق فرسخ ، إلا في سفر لا قصر معه ، أو يُقيم لشغل أو علم ونحوه ^(١) — فتلزمه بنيره . ولا ^(٢) عبد ، ولا مبعض . ولا امرأة ، ولا ختى .

ومن حضرها منهم أجزأته ، ولم تنقده به . ولم يجوز أن يؤم ^(٣) . ولا من لزمته بنيره ، فيها .

والريض ونحوه إذا حضرها وجبت عليه ، وانقضت به .

ولا تصح ^(٤) الظهر — ممن يلزمه حضور الجماعة — قبل تجميع الإمام ، ولا مع شك ^(٥) فيه . وتصح من معذور ولو زال عذره قبله ، إلا الصبي إذا بلغ ولو بعده .

وحضورها للمعذور ، وإن اختلف في وجوبها عليه — : كعبد . — أفضل ^(٦) . وتُذنب تصدقٌ بدينار أو نصفه ، لتاركها بلا عذر .

وخرم سفر من تلزمه الجماعة ، في يومها بعد الزوال . حتى

(١) في ش زيادة مدفوعة من الفرح ، هي : « فوق أربعة » .

(٢) في ش : « لا عبد ومبعض » ، وأخرج الناقص في الفرح .

(٣) ورد بهامش زيادة من الفرح ، هي : « فيها » .

(٤) كذلك في ز ش . وفي ح : « يصح » . وكل صحيح .

(٥) كذلك في زع . وفي ش : « شك » ، ولعله تحريف .

(٦) ورد بهامش ز : « وتقدم في باب شروط الصلاة ، حكم تأخير شهر لمن لا يلزمه

جمعة ، حتى يصلها الإمام . ١٠٠٠ من » .

يُصَلِّيَ — إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ رُقُوتِهِ — وَكَرِهَ قَبْلَهُ . إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ
فِي طَرِيقِهِ فِيهِمَا .

* * *

فصل

ولصحتها شروط — ليس منها إِذْنُ الْإِمَامِ — :
(أحدها) : الوقت . وهو : من أول وقت العيد إلى آخر وقت
الظهور . وتلزم بزوال ، وبعده أفضل .
ولا تسقط بشك في خروجه . فَإِنْ تَحَقَّقَ ^(١) قَبْلَ التَّحَرُّعِ صَلُّوا
ظَهْرًا ، وَإِلَّا أَعْمُوا جُمُعَةً .

(الثاني) أَسْتَيْطَانُ أَرْبَعِينَ — وَلَوْ بِالْإِمَامِ — مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا ،
بِقَرِيَةٍ . فَلَا تُكْتَمُ مِنْ مَكَانَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ . وَلَا يَصِحُّ تَجْمِيعُ ^(٢) أَهْلِ كَامِلٍ
فِي نَاقِصٍ . وَالْأَوَّلَى — مَعَ تَمَةِ الْمَدَدِ — : تَجْمِيعُ كُلِّ قَوْمٍ .
(الثالث) : حُضُورُهُمْ ^(٣) وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ خَرَسٌ أَوْ صَمٌّ ، لَا كَلَامَ .
فَإِنْ تَقَاعَوْا قَبْلَ إِتْمَامِهَا ، أَسْتَغْفَرُوا ظَهْرًا إِنْ لَمْ تُمْكِنْ ^(٤)
إِعَادَتِهَا .

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ نَيْتَ خُرُوجِهِ . وَقَدْ ش : « تَحَقَّقُوا » أَيْ تَبَيَّنُوا مِنْهُ .
(٢) عِبَارَةٌ ش : « بِجَمِيعِ أَهْلِ بَلَدٍ كَامِلٍ فِي بَلَدٍ نَاقِصٍ » ، وَفِيهَا تَصَحِيبٌ وَإِدْرَاجٌ مِنْ
الْفَرَحِ .

(٣) لِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْحُلَّةُ » .

(٤) كَذَا فِي ز ش . وَلِي ع : « يُمْكِنُ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

وإن بقي المدد — ولو بمن لم يسمع الخطبة — ولحقوا بهم قبل
تعبهم ، أمموا جمعة .

وإن رأى الإمام وحده المدد ، فنقص — لم يجز أن يؤمهم ،
ولزمه أن يستخلف أحدهم . وبالعكس : لا تلزم واحداً^(١) منهما .
ولو أمره السلطان أن لا يصل إلا بأربعين — لم تجز^(٢) بأقل ،
ولا أن يستخلف : بخلاف التكرير الزائد . وبالعكس :
أولوية باطله .

ولو لم يرها^(٣) قوم بوطن مسكون ، فلمحتسب أمرهم برأيها
ومن في وقتها أحرم ، وأدرك مع الإمام منها ركعة — أتم جمعة .
وإلا فظهر أن دخل وقتها ونواه ، وإلا ففلا .

ومن أحرم معاً ، ثم رُجم — لزمه السجود^(٤) على ظهر إنسان
أو رجليه . فإن لم يمكنه فإذا زال الإحرام ، إلا أن يخاف فوت الثانية ،
فيتأبئه فيها ، وتصير أولاه ، ويؤتمها جمعة .

فإن لم يتأبئه مالا تحريمه^(٥) بطلت . وإن جهله فسجد ، ثم أدركه
في التشهد^(٦) — أتى بركعة بعد سلامه . وصحت جمعته ، وكذا لو

(١) في ع : « أحدا » . وله تصحيح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « يجز » ، وكل صحيح .

(٣) كذا في ز ع ، أي يعتقد وجوبها . وفي ش : « بروما » ، وهو تحريف .

(٤) في ع زيادة بخط آخر بين السطور من الشرح ، هي : « ولو » .

(٥) في ش : « بصره » ، ولعل زيادة الباء من الطراح .

(٦) قوله : « في التشهد » ، ثم يرد في ش : « بل أدرج في الفرح » .

تخلف لمرض أم نوم أو سهو ونحوه .

(الراج) : تقدّم خطبتين — بدل ركعتين ، لا من الظهر — من شرطهما ^(١) : الوقت ، وأن يصح أن يؤمّ فيها ، وحمد الله تعالى ، والصلاة على رسول الله — عليه السلام ^(٢) — وقراءة آية ولو جنباً مع تحرّجها ، والوصية بتقوى الله تعالى في كل خطبة ، وموالاته جميعهما مع الصلاة ، والنية ، والجهر : بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع ؛ وسائر شروط الجمعة للقدر الواجب . لا ألتهازتان ، وستر العورة ، وإزالة النجاسة . ولا أن يتولّاهما واحد ولا ^(٣) من يتولّى الصلاة ، ولا حضور متولّي الصلاة الخطبة .

ويُطلها كلام محرّم ولو يسيراً . وهي بنير العربية كقراءة .

ويُسن أن يخطب على منبر أو موضع عالٍ عن عين مستقبلي القبلة ، وإن وقف بالأرض فعن يسارم . وسلامه إذا خرج ، وإذا أقبل عليهم . وجلسه حتى يؤذّن ، ويتنهما قليلاً . فإن آتى ، أو خطب جالساً — فصل بسكنة . وأن يخطب قائماً متمداً على سيف أو قوس أو عصا ، قاصداً تلقاءه . وقصرهما ، والثانية أقصر . ورفع صوته حسب

(١) كلما في زع . وفي ش : « شرطها » . ولا فرق بينها : لأن الفرد المضاف به .

(٢) في ش : « صلى الله عليه وسلم » .

(٣) ورددت « لا » في زع ، ولم ترد في ش ، بل أدرجت في الفرج .

حلقته . والنساء للمسلمين . ويباح للمؤمن ، وأن يخطف من صحيفة^(١)

* * *

فصل

والجمعة^(٢) : ركعتان ، يُسن أن يقرأ جهرا في الأولى بـ «الجمعة»
والثانية بـ «النافقين» بعد الفاتحة . وفي^(٣) فجرها : «الم» السجدة ،
وفي الثانية : «هل أتى» . وتكره^(٤) مداومته عليهما .

وتحرم إقامة عيدي في أكثر من موضع من البلد ، إلا الحاجة :
كضيق وبعد وخوف فتنة . فإن فعلوا^(٥) فالصحيحة : ما بشرها^(٦)
أو أذن فيها الإمام . فإن أستوتا^(٧) في إذنب أو عدمه ، فالسابقة
بالإحرام .

وإن وقتا معاً فإن أمكن صلوا الجمعة ، وإلا فظهراً . وإن جهل
كيف وقتا ، صلوا ظهراً .

وإذا وقع عيد^(٨) يومها سقطت من حضره مع الإمام سقوطاً

(١) ورد في زيد ذلك ، فعروبا عليه : «ونصل الحرس ظهراً» .

(٢) كذا في ز . ع . وفي ش : «الجمعة» ، ولعل الواو سقطت .

(٣) في ش : «وأن يقرأ في» ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٤) في ش : «وتكره» . . . ويحرم ، وهو صحيح أيضاً .

(٥) كذا في ز والإتباع (٢٣ / ٢) ، أي مع عدم الحاجة . وفي ع ش والمداية

(١ / ٢١٢) : «عدت» أي وتعددت الجمعة . فلما كان واحد .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : «الإمام منها» .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش والإتباع والفاية : «استوتا» .

(٨) في ش زيادة : «في» ، وهي من الشرح .

حضور، لا وجوب، كريض^(١). إلا الإمام. فإن أجمع معه الممد
المعتبر، وإلا صلوا ظهرا :

وكذا عيد بها، فيعتبر العزم عليها ولو فُلت قبل الزوال .
وأقل السنة بعدها : ركعتان ؛ وأكثرها : ست^(٢).

وسن^(٣) قراءة سورة الكهف في يومها، وكثرة دعاء — وأفضله
بعد العصر — صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وغسل لها فيه —
وأفضله عند مضيئه — وتنظف، وتغيب، وليس أحسن ثيابه ،
وهو : البياض .

وتبكير إليها بعد فجر . ولا بأس بركوبه لغير وعوذ . ويجب
سعي بالبناء الثاني ، إلا بعيد منزل : ففي وقت يدركها ، إذا علم
حضور الممد .

وأشتغال بذكر وصلاة إلى خروج الإمام ، فيحرم ابتداء^(٤) غير
تحية مسجد ، ويخفف ما ابتداء . ولو نوى أربعاً صلى اثنتين^(٥) .

وكره لغير الإمام تخطي الرقاب ، إلا إن رأى فرجة لا يصل إليها
إلا به . وإشارته بمكان أفضل ، لا قبوله . وليس لغيره سبقه إليه .

(١) في ش زيادة من المرح ، هي : « لا كافر » .

(٢) في ش زيادة : « وتصل ركعتين » ، وهي من كلام الفارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « وستين » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « صلاة » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « اثنتين » ، وهو تحريف .

والمائد من قيامه لعارض أحق بمكانه .

وحرّم أن يُقيم غيره ولو عبده أو ولده ^(١) ، إلا الصغير .
المنتج ^(٢) : « وقواعد المذهب تقتضى عدم الصحة » . وإلا من بموضع
يحفظه لغيره بإذنه أو دونه ^(٣) .

ورفع مصلي مفروش ، مالم تحضر الصلاة .

وكلام والإمام يخطب وهو منه بحيث يسمعه ، إلا له أول من
كلمه لمصلحة . ويجب لتحذير ضرر وغافل عن هلكة وبثر ونحوه .
ويباح إذا سكّت بينهما ، أو شرع في دعاء . وله الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ، إذا سمعها — ويُسَنُّ ^(٤) سرّاً ، كدعاء وتأمين
عليه — وحمدّه خفية إذا عطس ، وردّ سلام ، وتَشْمِيتُ عطس .
وإشارة أخرى — إذا ضُهِتْ — ككلام .

ومن دخل والإمام يخطب بمسجد ^(٥) ، لم يجلس حتى يركع
ركعتين خفيفتين . فُتْسِنَ تحية ^(٦) لمن دخله بشرطه — غير خطيب .
دخله لها ، ودخله لصلاة عيد ، أو والإمام في مكتوبة ، أو بعد شروع

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « وولده » .

(٢) في ش : « قال المنتج » ، والزيادة من كلام الخارج .

(٣) في ش : « أو بدونه » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتسَنُّ » .

(٥) ورد هنا في ز ، ولم يرد في ع ش ، وأدرج في المرح .

(٦) في سب ع : « تحية » . دخل . وفي ش وعاش ع : « تحيته » .

في إقامة ؛ وقِيَّه تكرار^(١) دخوله ؛ وداخل المسجد الحرام — ويُنْتَظَر فراغ مؤذن لتحية . وإن جلس قام فأُتِيَ بها ، ما لم يطل الفصل .

بَابُ

صلاة العيدين فرض . كفاية : إذا اتفق أهل بلد^(٢) على تركها ، قاتلهم الإمام . وكُرِّه أن ينصرف من حضر ويتركها .
ووقتُها : صلاة الضحى . فإن لم يُسَلِّم بالعيد إلا بعده ، صلُّوا من الند قضاء . وكذا لو مضى أيام .

وتُسَنُّ بصحراء قريبة عرفاً ، إلا بمكة المشرفة : فبالمسجد .
وتقديم الأضحية : بحيث يوافق من عِيٍّ^(٣) ذبَحهم . وتأخير الفطر ، وأكل فيه قبل الخروج تمراتٍ وترآ . وإمساك في الأضحية حتى يصلِّي ، ليأكل من أضحيته إن ضحَّى — والأولى من كبدها — وإلا خَيْرَ . وغسلُ لها في يومه ، وتبكيرُ مأموم بعد صلاة الصبح ماشياً ، على أحسن هيئة ، إلا المتكف : ففي ثياب اعتكافه . وتأخرُ إمام إلى الصلاة ، والتوسعة على الأهل ، والصدقة ، ورجوعه في غير طريق غدوّه . وكذا جمعة .

(١) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « إذا تكرر » . ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « البلد » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « في » .

ومن شرطها ^(١) : وقت ، وأستيطان ، وعدد الجمعة . لا إذن الإمام .

ويبدأ بركتين : يكبر في الأولى — بعد الاستفتاح ، وقبل التموذ — ستاً ، وفي الثانية — قبل القراءة — خمساً ؛ يرفع يديه مع كل تكبيرة ، ويقول : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً . وسبحان الله بكرة وأصيلاً » وصل الله على محمد النبي وآله ، وسلم تسليمًا . وإن أحب قال غير ذلك . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة . الأخيرة فيهما ، ثم يقرأ جهرًا « ألفاتحة » ، ثم « سبع » في الأولى ، ثم « ألفاتحة » في الثانية .

فإذا سلم خطب خطبتين . وأحكماهما كخطبتى الجمعة حتى في الكلام ، إلا التكبير مع الخطب .

وسن أن ^(٢) يستفتح الأولى بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع تسعًا ، قائمًا . يحثهم في خطبة الفطر على الصدقة ، ويحثهم ما يحرجون . ويرغبهم بالأضحية ، ويحثهم حكمها . والتكبيرات الزوائد ، والذكر ينها ^(٣) ، والخطبتان — سنة .

(١) كذا في زح . وفي ش : « شروطها » . وكل مراب .

(٢) كذا في زح . وفي ش : « وسن » ، ولعله تحريف .

(٣) كذا في ز والإفتاح (٧/ ٤٨) ، أي بين التكبيرات الزوائد كما قال شارح الإفتاح .

وفي ش : « ينها » ، وهو تحريف .

وكره تنفلت، وقضاء فائتة - قبل الصلاة - بموضعها، وبعدها قبل مفارقتها. وأن تصلي^(١) بالجامع - بنير مكة - إلا لمنذر. وسن^(٢) لمن فاتته قضاؤها في يومها على صفتها، كمدرك في التشهد.

وإن أدركه بعد التكبير الزائد أو بعضه، أو ذكره قبل الركوع - لم يأت به.

ويكبر مسبوق - ولو بنوم أو غفلة - في قضاء، بمذهبه. وسن التكبير المطلق، وإظهاره، وجهر^(٣) غير أني به في اليقين العبدن - وفطر أكذ - ومن خروج إليهما إلى فراغ الخطبة^(٤)، وفي كل عشرين الحجة، وفي الأضحي عقب كل فريضة جماعة - حتى الفاتية عامه - من صلاة فجر يوم عرفة إلى عصر أيام التشريق، إلا المحرم: فمن صلاة ظهر يوم النحر^(٥). ومسافر ومميز، كقيم وبالح. ويكبر الأمام مستقبل الناس.

ومن نسيه قضاء مكانه. فإن قام أو ذهب عاد فجلس، ما لم

(١) كذا في زش. ولى ع: «يسل». وكل صحيح.

(٢) كذا في زع، وهو اللام للشيأت. ولى ش: «وين».

(٣) لى ش: «وجهر به ليقى»، وأخرج الناقص في الصرح.

(٤) ورد بهامش ز: «سن التكبير ليلة الفطر وإلى فراغ الخطبة. انتهى. قاله ابن كهدوس في تذكرته».

(٥) لى ش زيادة مدرجة من الصرح، هي: «وأيام التشريق».

وهي : ركعتان ، يقرأ في الأولى جهراً — ولو في كسوفه الشمس — الفاتحة وسورة طه ، ثم يركع طويلاً ، ثم يرفع فيُسمع ويحمد ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة طه ، ثم يركع طويلاً — وهو دون الأول — ثم يركع طويلاً ، وهو دون الأول ، ثم يركع طويلاً ، وهو دون الأول ، ثم يركع طويلاً ، وهو دون الأول ، ثم يركع طويلاً ، وهو دون الأول .

ثم ينشأ ويسلم . ولا تُعاد إن فرغت قبل التجلي ، بل يذكر ويدعو . وإن تجلى فيها أُنحاً خفيفة ، وقبلها ^(١) لم يصل .

وإن غابت الشمس كاسفة ، أو طلع الفجر والقمر خاسف — لم يصل . وإن غاب خاسفاً ليلاً صلى .

ويسلم بالأصل : في وجوده ، وبقائه ، وذهابه . ويدعو ^(٢) ويذكر وقت نهيه . ويستحب حلق في كسوفها .

وإن أتى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع أو خمس ، فلا بأس وما بعد الأول سنة لا تُدرك به الركعة . ويصح فعلها كنافله .

ولا يصلي لأية غيره : كظلمة فهارأ ، وضياء ليل ، وريح شديدة وصواعق . إلا لزلة دأمة .

(١) في ش : « وتجل قبلها » ، وهو كسوفه .

(٢) كذا في زح ، وهو للوائق في الآية (١ / ٢٣١) . وفي ش : « ويذكر ويحده » ، ولعل زيادة الهاء من الشارح ، والتقديم من الناشر . وإن وافق ما في الإقناع .

ومتى أجمع كسوف وجنزة، قَدِّمْتُ . قَدِّمُ على ما يقدم عليه
ولو جُمَّةٌ آمِنٌ فَوْتَهَا ولم يُشرع في خطبتها، أو عيداً أو مكتوبةً وآمِنٌ
القوتُ، أو وترأ ولو خيف فوته .
وتقدم جنزة علي عيد وجُمَّةٌ آمِنٌ فَوْتُهُما، وتراوِجُ على كسوف
إن تمَدَّرَ فَعَلُهُما .

وإن وقع بعرفة صلي، ثم دَفَعُ^(١) .

بابُ صلاةِ الاستسقاء

وهو : الدعاء بطلبِ السَّيِّئَاتِ .

وتُسَنُّ — حتى يسفر — إذا ضرَّ لإجذابِ أرضٍ، وقحطُ مطرٍ،
أو غورُ ماءِ عيون أو أنهار . ووقْتُها، وصفَتُها في موضعها وأحكامها —
كصلاة عيد .

وإذا أراد إمام^(٢) الخروجَ لها : وعظ الناسَ، وأمرهم بالتوبة
والخروجَ من المظالم وتركِ التشاحن، وبالصدقة والصوم . ولا
يُزَمَّنُ بأمره . ويمدِّم يوماً يخرجون فيه، ويتنظَّفُ لها — ولا

(١) في ع : « ودفع » . وفي من زيادة مدفوعة من الفصح ، هي : « منها » .

(٢) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش : « الإمام » .

يُصَلِّبُ وَيُخْرِجُ متواضعا متخشعا ، متذللا متضرعا ؛ وسمه أهل الدين والصلاح والشيوخ .

وسن^(١) خروجُ صبيٍّ ميمز . وأُبيحَ خروجُ طفلٍ وعجوزٍ وجميمة ، والتوسلُ بالصلحين . ولا يُمنع^(٢) أهلُ القمة منفردين ، لا يوم . وكره إخراجنا لهم .

فيملى ، ثم يخطبُ^(٣) واحدةً : يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد ، ويُكثرُ فيها الاستغفارَ وقراءة آيات فيها الأمرُ به ، ويرفع يديه وظهورُهما نحو السماء . فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) : « اللَّهُمَّ أَسْقِنَا غِيَا مُغِيَا ، هَيْثَا مَرَرْنَا ، غَدَقًا مُجَلَّلًا ، سَحَابًا ، طَبَقًا دَائِمًا ! اللَّهُمَّ أَسْقِنَا أَنْثِيثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَاطِنِينَ ! اللَّهُمَّ اسْقِيَا رَحْمَةً لَا سَقِيَا عَذَابٍ ، وَلَا بَلَاءٍ ، وَلَا هَدِيمٍ ، وَلَا غَرَقٍ ! اللَّهُمَّ إِنِّ بِالْعِبَادِ — مِنَ اللَّأْوَاءِ وَالْجَبَدِ وَالضَّنَكِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ — اللَّهُمَّ أَنْثِيثَ لَنَا الزَّرْعَ ، وَأَدِرِّ لَنَا الصَّرْعَ ؛ وَأَسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ ! اللَّهُمَّ أَرْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعَرْنَى ، وَأَكْشِفْ عَنَّا — مِنَ الْبَلَاءِ — مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ ! اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعْفِرُكَ إِنْكَ كُنْتَ غَفَّارًا ، فَأَرْسَلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا ! » .

(١) كُنَّا فِي زَج . وفي ش : « وَفِي » .

(٢) فِي ش : « يُنْعَمُ أَهْلُ الْقِمَّةِ إِنْ أَرَادُوا مُنْفَرِدِينَ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « خُطْبَةٌ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « وَهْو » .

وَيُكْتَرَمُ الدِّعَاءُ، وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى ابْنَيْ صُلَيْبٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
وَيُؤْمَنُ بِأَمْرٍ — وَيُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ فِي (١) أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، يَقُولُ
سِرًّا: «أَللَّهُمَّ! إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدَعَائِكَ، وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ؛ وَقَدْ دَعَوْنَاكَ
كَأَمْرَتَنَا، فَاسْتَجِبْ لَنَا (٢) كَمَا وَعَدْتَنَا! » .

ثُمَّ يَحُولُ رِدَاءَهُ: «فَيَجْعَلُ الْإِيمَنَ عَلَى الْإِسْرِ، وَالْإِسْرَ عَلَى الْإِيمَنِ
هُوَ كَذَا النَّاسِ. وَيَتْرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ .
فَإِنْ سَقُوا، وَإِلَّا عَادُوا (٣) ثَانِيًا وَثَالِثًا .

وَلَنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ، فَإِنْ تَأَهَّبُوا خَرَجُوا وَصَلُّوا شُكْرًا
لِلَّهِ تَعَالَى . وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجُوا ، وَشَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى ، وَسَأَلُوهُ الْزَيْدَ
مِنْ فَضْلِهِ .

وَسُنَّ وَقُوفٌ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ ، وَتَوْمَنُوهُ (٤) وَاغْتَسَالُ مِنْهُ ، وَإِخْرَاجُ
رَحْلِهِ (٥) وَثِيَابِهِ لِيُصِيبَهَا .

وَإِنْ كَثُرَ حَتَّى خِيفَ ، سُنَّ قَوْلُ: «أَللَّهُمَّ! حَوِّالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا!

(١) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي الصَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الْآيَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَفِي ش : «مَنَا» ، وَلَهُ
تَصْغِيرٌ .

(٣) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : «أَعَادُوا» وَلَهُ تَحْرِيكٌ .

(٤) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَأُدْرَجَ فِي الصَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : «رَحَال» ، وَلَهُ مَعْرُوفٌ .

أَلْهِمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ^(١) ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ
رَبَّنَا الْإِلَهَ^(٢) تُعَمِّلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ « الْآيَةُ .
وَسُنُّ قَوْلُ : « مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ » ؛ وَيُحَرِّمُ : « بَنُوهُمْ .
كَذَا » ؛ وَيِيَّاحُ^(٣) : « فِي نَوْدِ كَذَا » .

* * *

(١) في ش : « وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ » .

(٢) كَذَا في زع ، والنسخ الاكثى من آية البقرة . وفي ش . « هَؤُلَاءِ » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة مدروجة من الصريح ، هي : « قَوْلِ مُطَرَّنَا » .

كتاب الجنائز

يُسْنُ الاستمداؤُ للهِمَّةِ ، والإِ كثارُ من ذكره ، وعيادةُ مسلمٍ -
غيرِ مبتدعٍ يجبُ هجره : كرافضٍ^(١) ، أو يُسْنُ^(٢) : كتجاهر
بمعية . - غُيَا ، من أولِ الرض : بُكَرَةٌ وَعَشِيَّةٌ ، وفي رمضانَ
ليلاً . وتذكيرُهُ التوبةَ والوصيةَ . ويدعو بالمافية والصَّلاحِ
ولا^(٣) يُطِيلُ الجلوسَ .

ولا بأسُ بوضعِ يده عليه ، وإخبارِ مريضٍ بما يجد - بلا شكوى .
وينبغي^(٤) أن يُحَسِّنَ ظَنَّهُ باللهِ تعالى . ويُكْرَهُ الأَنِينُ ، وعَثْنُ
الموتِ ، وقَطْعُ الباسورِ . ومع خوفِ تلفِ بقطعه^(٥) يَحْرُمُ ،
ويتركه يباح .

ولا يجبُ التداوى ولو ظُنَّ قَتْلُهُ . وتركُهُ أَفْضَلُ . ويَحْرُمُ بحرمِ .
ويباحُ كَتَبُ قرآنٍ وذكرِ يائِه - لحاملٍ لِمَسَرِّ الولادة ، ومريضٍ^(٦) -
وَيُسْقِيهِ .

وإذا نَزَلَ به : سُنَّ تَمَاهُدُ : بِلِ^(٧) حلقه عاء أو شراب ، وتنديةُ

(١) كذا في زع ، وهو اللعين . وفي ش : «وين» ، وأخرج الناقص في الفرح .

(٢) في ش : «وأن لا» ، والزائدة مبرجة من الفرح .

(٣) في ش زيادة من الفرح ، هي : «للمريض» .

(٤) أسقط هنا من ش ، وأخرج في الفرح .

(٥) في ش : «ولمريض» ، والزائدة من الفرح .

(٦) ورد هذا في ز ش والفتاة (٢٢٧/١) والإفخ (٧١/٢) ، وسقط منوع .

شفتيه بقطنة . وتلقينته : « لا إله إلا الله » مرة . ولم يزد على ثلاث ،
إلا أن يسكلم : فيميدُ برفق ^(١) . وقراءة « الفاتحة » و « يس » عنده ،
وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان ، وإلا فلي ظهره .
فدبني أن يشتغل بنفسه ، ويستمد على الله تعالى فيمن يحب ،
ويوصي للأرجح في نظره .

فلذا مات : سن تميمته — ويباح من محرم ذكرٍ أو أنثى ،
ويكره من حائض وجنب ، أو أن ^(٢) يقرباه — وقول : « بسم الله ،
وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وشده لحنه ، وتلين
مفاصله ، وخلق ثيابه ، وستره بثوب ، ووضع حديدة أو نحوها على
بطنه ، ووضعه على سريره متوجهاً منحديراً نحو رجله . وإسراع
تجهيزه إن مات غير فجأة ، وتفرق ^(٣) وصيته . ويجب في قضاء دينه .
ولا بأس أن ينتظر به من يحضره — من ولي أو غيره . — إن
قرب ، ولم يخص عليه أو يشق على الحاضرين .

ويُنتظر بمن مات فجأة ، أو شك في موته — حتى يعلم بانحساف
صدفته ، وميل ^(٤) أنه . ويُسلم موت غيرها بذلك ، وبغيره : كافتصال

(١) كلما في زش . ولى ع : « فيميد » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . ولى ش : « وأن ... » . ومن قوله .

(٣) في ش : « ومن » ، تحريف ، « والرائد من الفرح » .

(٤) كلما في زع والنهاية (٧٢٩ / ١) والإقناع (٧٤ / ٧) . ولى ش : « أو
ميل » ، وله تحريف .

كفيه ، وأسترخاه رجليه .

ولا بأس بتجنيبه والنظر إليه ، ولو بمد تكفيه .

فصل

وَعُسْلُهُ مَرَّةً ، أَوْ يَمْسَمُ^(١) لَمَنْزَرٍ ، فَرَضُ كُفَايَةٍ — وَيَنْتَقِلُ إِلَى
نَوَابِ فَرَضِ عَيْنٍ ، مَعَ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ . وَيَسْقُطَانِ بِهِ — سِوَى
شَيْدٍ مَرَكَةٍ وَمَقْتُولٍ ظَلَمًا — وَلَوْ أُنْتَيْنِ ، أَوْ غَيْرَ مَكْلَفَيْنِ —
فِي كَرِهٍ . وَيُسَلَّانِ مَعَ وَجُوبِ غُسْلِ عَلَيْهِمَا قَبْلَ مَوْتٍ — بِجَنَابَةٍ ،
أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ قَاسٍ ، أَوْ إِسْلَامٍ — كَغَيْرِهِمَا .

وَشَرْطُ طَهْرِيَّةٍ مَاءٍ وَإِبَاحَتِهِ ، وَإِسْلَامُ غَاسِلٍ غَيْرِ نَاقِبٍ عَنْ مُسْلِمٍ
نَوَاهٍ وَلَوْ جَنَابًا أَوْ حَائِضًا ، وَعَقْلُهُ وَلَوْ مُبْتِزًّا . وَالْأَفْضَلُ : تَقَّةٌ عَارِفٌ
بِأَحْكَامِ النَّسْلِ .

وَالْأَوَّلَى بِهِ : وَصِيَّةُ الْعَدْلِ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ
مِنْ عَصِيَّاتِهِ^(٢) نَسَبًا ثُمَّ نِسَةً ، ثُمَّ نَفْسًا أَوْ أَرْجَاهُ — كَمِيرَاثِ الْأَحْرَارِ فِي الْجَمِيعِ .
ثُمَّ الْأَجَانِبُ .

وَبِأَيِّ : وَصِيَّتُهَا ، فَأُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَبَيْتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ . ثُمَّ الْقُرْبَى

(١) كَذَا فِي زَوَالِيهِ . وَلَوْ : « أَوْ يَمْسَمُ » ، وَمَوْ أَوَّلَ . وَلَوْ : « وَ يَمْسَمُ »

وَمَوْ تَحْرِيدٌ

(٢) كَذَا فِي زَوَالِيهِ . وَلَوْ : « وَ يَمْسَمُ » ، وَ كَلَّ صَحِيحٌ .

فالقربى كبريات . وعمّة وخالة ، أو بنتاً^(١) أخ وأخت — سواء .
وحكمٌ تقديعين كرجال . وأجنبيٌّ وأجنبيةٌ أولى من زوجة وزوج^(٢) ،
وزوجٌ وزوجة أولى من سيد وأمّ ولد .

ولسيد غسلُ أمته ، وأمّ ولده ، ومكاتبته مطلقاً . ولها تنسيه إن
شرط وطئها .

وليس لآثمٍ بقتلٍ حقٍّ في غسلٍ مقتول ، ولا لرجلٍ غسلُ أبنة
سبع ، ولا امرأةٍ غسلُ ابن سبع . ولهما غسلُ من دون ذلك .
وإن مات رجل بين نساء لا يباح لمن غسله ، أو عكسه ، أو خشي
مشكلٌ لم تحضره أمةٌ له — يُمّم . وحرّم — بدون^(٣) حائل —
على غير محرّم . ورجلٌ أولى بنخني .

وتسنُّ بُناةٌ بمن يُخاف عليه ، ثم بآبٍ ، ثم بأقرب ، ثم أفضل ،
ثم أسنّ . ثم قرعةٌ .

ولا يغسلُ مسلمٌ كافراً ، ولا يكفنه ، ولا يصلّي عليه ، ولا يتبعُ
جنازته . بل يُؤاَرى لعدم^(٤) . وكذا كلُّ صاحب بدعةٍ مكفّرة .

(١) كذا في زع . والثابتة (٢٣١ / ١) . وفيه من الإجماع (٧٨ / ٢) . ولش : « وبنت » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع والثابتة . ولش : « من زوج وزوجة » .

(٣) كذا في زع والإجماع (٨٠ / ٢) . والثابتة (٢٣١ / ١) . ولش : « بنير »
ولله تحريف بالحي .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ : سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجُوبًا . وَسُنَّ ^(١) تَجْرِيدَهُ إِلَّا
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيُونِ تَحْتَ سِتْرِ . وَكَرِهَ
حُضُورُ غَيْرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ ، وَتَغْلِيَةُ وَجْهِهِ . ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَ غَيْرِ حَامِلٍ
إِلَى قَرَبِ جُلُوسِهِ ، وَيَمَصِّرُ بَطْنَهُ بِرَفْقٍ — وَيَكُونُ ثُمَّ يَغُورُ —
وَيُسَكِّتُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ . ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيه بِهَا
وَيَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ بِهِ ، وَأَنْ لَا يَمَسَّ عَوْرَةَ مِنْ بَلَّغِ سَبْعِ سَنِينَ .
وَسُنَّ ^(٢) أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ . ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيُسَمِّي .
وَسُنَّ أَنْ ^(٣) يُدْخِلَ إِبْهَامَهُ وَسَبَّابَتَهُ — عَلَيْهِمَا خِرْقَةٌ مُبْلَرَةٌ بِمَاءٍ — بَيْنَ
شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحَ أَسْنَانَهُ ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا . ثُمَّ يُوَضِّئُهُ ، وَلَا يُدْخِلُ
مَاءً فِي أَفْقِهِ ^(٤) وَلَا فِيهِ . ثُمَّ يَضْرِبُ سِذْرًا أَوْ نَحْوَهُ ^(٥) ، فَيُضِلُّ
بِرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ فَقَطْ ، ثُمَّ يَضِلُّ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ . ثُمَّ
يُحِضُّ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيَثَلْتُ ذَلِكَ — إِلَّا الْوُضُوءَ — يُبْرِئُ فِي
كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ . فَإِنْ لَمْ يَنْقُ ثَلَاثَ ، زَادَ حَتَّى يَنْقُ وَلَوْ جَاوَزَ
السَّبْعَ .

وَكُرِهَ اِقْتِصَارُ ^(٦) فِي غُسْلِ عَلَى مَرَّةٍ ، إِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الصَّرْحِ ، هـ : « ه » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ (٢٠٣) ، « وَلِي شِ : » وَسُنَّ ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي شِ : « وَأَنْ » ، وَأَدْرَجَ النَّحْلُ فِي الصَّرْحِ بِقَلْبِ : « يَسَن » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ ، وَالنَّائِيَةِ . وَفِي شِ : « لَهُ . . أَلْفَهُ » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي شِ : « وَنَحْوَهُ » .

(٦) كَذَا فِي زِشِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي عِ : « اِقْتِصَارُهُ » ، وَلَهُ الزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

ولا يجب الفعل . فلو ترك تحت ميزابٍ ونحوه ، وحضر من يصلح لنسله وقوى ، ومضى زمنٌ يمكن غسله فيه — كفى .

ومن قطع على وتر ، وجعل كافورٍ وسدً في النسلة الأخيرة ، وخضابٍ شعره ، وقصَّ شاربٍ غير مخربٍ وتقليمٍ أظفاره ^(١) إن طالاً ، وأخذُ شعرٍ إن طَئِه ، وجعلهُ معه كمضو ساقط .

وحرم حلق رأسٍ وأخذُ عانةٍ ، كختن . وكُرِه ماء حارٌّ ، وخِلالٌ ، وأشنانٌ إن لم يُحتجِ إليه ، وتسريحُ شعره .

ومن أن يضقرَّ ^(٢) شعرٌ أثني ثلاث قرون ، وسدله وراءها ، وتنشيفٌ .

ثم إن خرج شيء بعد سبع حُشَى بطن ، فإن لم يستمسك فبطين حُرٌّ . ثم يُفسلُ المحل ، ويوضأ ^(٣) . وإن خرج بعد تكفينه لم يُعد الفسل . ولا بأس بنسله في حمام ، ولا بمخاطبة غاسل له حال غسله : « بـ » « ألقبـ » .

يرحمك الله ، ونحوه .

ومحرم ميت كحى : يُفسلُ بماء وسدٍ ، ولا يقربُ طيباً ، ولا

(١) كذا في زع والناية (١ / ٢٢٤) . وفي ش : « أظافر » .

(٢) في زع : بالفاء . وله جار على لغة من ينطق الضاد ظاء .

(٣) كذا في ش والناية والكمال (١٣١) ، وهو موافق للفظ الإجماع : « ووضئ » ،

ولع : « ووضئ » وله رسم في اللهل ، وأقمت الهزة من التاسخ . وعبرة ز مطبوعة ،

ولا يبعد أن تكون مثل ما في ش . وقد زيد في ش : « وجوبا » ، وهو من كلام الشارع

ولان ورد في الناية والكمال .

يُلبسُ ذَكَرُ الْمَيْطِ ، ولا يَطْلَى رَأْسُهُ ولا وَجْهُ أُنثَى .
ولا تُنْعَمُ مَعْتَدَةٌ مِنْ طَلِبٍ . وَزَالِ الصَّوْقُ لِلْفَسْلِ الْوَاجِبِ ؛
وإن سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَتْ ، وَمُسَّحَ عَلَيْهَا . وَزَالِ خَاتَمٌ وَنَحْوُهُ وَلَوْ
يَرِدُهُ ، لَا أَنْفَ مِنْ ذَهَبٍ وَيُحِطُّ عَنْهُ — إِنْ لَمْ يُوْخَذَ — مِنْ تَرْكَةٍ .
فَإِنْ عَلِمْتَ أَخْذَ إِذَا عَلَى الْمَيْتِ .

وَيُحِبُّ بَقَاءَ دِمٍ شَيْءٍ عَلَيْهِ — إِلَّا أَنْ تُخَالَطَهُ ^(١) نَجَاسَةٌ ؛
فِيَسْلَا . وَدَفَنُهُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا ، بَعْدَ نَزْعِ لَأْمَةٍ حَرْبٍ وَنَحْوِ
فِرْوٍ وَخَفٍ .

وإن سَقَطَ مِنْ شَاهِقٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا يَفْعَلُ الْمَدْوُ ، أَوْ مَاتَ بِرَفْسَةٍ
أَوْ حَتَفَ أَنْفِهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيْتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ، أَوْ عَادَسَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ
تَحَلَّى فَأَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ نَامَ أَوْ بَالَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَطِسَ أَوْ طَالَ بِقَاوِمٍ
عُرْفًا — فَكُنْزِيهِ .

وَسَقَطَ لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَمَوْلُودٍ حَيًّا .

وَيَحْرُمُ سِوَهُ الظَّنِّ بِمَسْلَمٍ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ ^(٢) . وَيُحِبُّ عَلَى طَلِبِيٍّ
وَنَحْوِهِ أَنْ لَا يَحْدُثَ بَيْبٍ ، وَعَلَى غَاسِلٍ سَتْرٌ شَرٌّ ، لَا لِإِظْهَارِ خَيْرٍ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « يُخَالَطُهُ » ، وَكَلَامًا صَحِيحًا .

(٢) لِي فِي زِيَادَةِ مِنَ الْعَرَجِ ، هِيَ : وَيَسْتَعْبِ ظَنُّ الْحَيْرِ بِمَسْلَمٍ .

فصل

وتكفيته فرض كفاية . ويجب لحق الله تعالى وحقه — ثوب
لا يصف البشرة ، يستر جميعه ، من ملبوسٍ مثله مالم يوص بدونه .
ويُكره أعلى . ومؤنة تجهيز^(١) بعروف . ولا بأس بمسك فيه —
من رأس ماله ، مقدماً حتى^(٢) على دين برهن ، وأرش جناية
ونحوها .

فإن عُدِم فممن تلزمه^(٣) نفقته إلا الزوج ، ثم من يت المالك إن كان
مسلماً ، ثم على مسلم مالم به . وإن تبرع به بعض الورثة لم يلزم بقيتهم
قبوله ، لكن ليس لهم سلبه منه بعد دفعه .

ومن بُش وسُرِق كفته ، كفن من تركته ثانياً وثالثاً — ولو
قسمت — مالم يُصرف^(٤) في دين أو وصية .
وإن أكل ونحوه^(٥) ، وبقي كفته — فما من ماله تركه^(٦) ،
وما تبرع به فلم تبرع .

(١) في ش : « تجهيزه » ، ولعل الماء من كلام الشارع .

(٢) ورد هنا في ز ش ، وسقط من ع .

(٣) في ع : « يلزمه » . وفي ش : « فمن تلزمه » ، وفيه تحريف .

(٤) كذلك في ز ، أي ثمنه . وفي ع ش والثاية (٧٣٨) والإقناع (٩٧ / ٢) :
« تصرف » أي التركة .

(٥) في ع : « أو نحوه » . وفي ش : « أكله سبغ ونحوه » . والزيادة من الشارع
يما في الإقناع .

(٦) في ع : « تركه » . وفي ش : « تركه » . فالتبرع « وفيه تصحيح .

وما فضل مما جِيَّ ظَرْبُهُ . فَإِنْ جُنَّ فِي كَفْنٍ آخَرَ . فَإِنْ تَمَدَّنَ
تَصَدَّقَ بِهِ . وَلَا يُجْبَى كَفْنٌ لِمَدِّمٍ إِنْ سَتَرَ بِحَشِيشٍ .

وَسُنَّ^(١) تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَافَةٍ يَضِي مِنْ قَطَنِ —
وَكِرِهِ فِي أَكْثَرِ ، وَتَعْمِيمُهُ — : تُبْسَطُ عَلَى بَعْضِهَا^(٢) بَدَنُ
تَبْخِيرِهَا ، وَتُجَمَلُ^(٣) الظَّاهِرَةُ أَحْسَنَهَا ، وَالْخُتُوطُ — وَهِيَ : أَخْلَاطُ مِنْ
طَلِبٍ . — فَيَا يَدْنَاهَا .

ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَقِيمًا . وَيُحْطُّ مِنْ قَطَنِ مَحْطُورٍ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ،
وَتُشَدُّ فَوْقَهُ خُرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ^(٤) كَالثَّبَاتِ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ وَمِثْلَتَهُ .
وَيُجَمَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذٍ وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِعِ سَجُودِهِ . وَإِنْ طُبِسَ كُلُّهُ
فَحَسَنٌ . وَكَرِهِ دَاخِلُ عَيْنَيْهِ ، كَبُورُ^(٥) زَعْفَرَانٍ . **وَالْطَّرَفُ**
يَعْسَكُ — كَصَبِيرٍ — مَا لَمْ يَنْقَلِ . ثُمَّ يُرْدُّ طَرَفُ الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ
عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ طَرَفُهَا الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ . ثُمَّ الثَّانِيَةُ ، ثُمَّ الثَّلَاثَةُ

(١) كَبْنَاهُ زَح . وَلَمْ يَش : « وَسُنَّ » .

(٢) لَمْ يَش زِيَادَةُ مَرْجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « وَاحِدَةُ نَوَاقٍ أُخْرَى » .

(٣) لَمْ يَش : « وَجَمَل » ، وَلَمْ يَش : « وَجَمَل » .

(٤) لَمْ يَش : « الطَّرَفُونَ » .

(٥) لَمْ يَش : « كَبُورُ يَوْس » ، وَهُوَ مِنْ عِبْتِ الْبَاشِرِ بِإِدْمَاجِ جَنْبِ مَا فِيهِ

كذلك . ويُجمل أكثرُ الفاضل ما عند رأسه . ثم يَقدُّها . وتُحل
في القبر .

وكره تغريقها ، لا تكفينه في قبض وميتزر ولِغافة . والجديدُ
أفضل . وكره رقيق^(١) يحكي الهيئة ، ومن شعر وصوفٍ ، ومزعر^(٢)
ومصفر^(٣) . وحرم بجلد . وجاز في حرير ومذهب لضرورة .

ومتى لم يوجد ما يستر جميعه — ستر عورته ثم رأسه ، وجمل على
ياقيه حشيش^(٤) أو ورق .

وسن^(٥) تنطية^(٦) نَش ، وكره بنير أبيض . وسن^(٧) لأنثى وخشبي
خمسة أبواب يعض من قطن : إزار وخمار وقبض ولِغافتان . ولصبي
توب^(٨) — ويأح في ثلاثة ، ما لم يرثه غير مكلف — ولصغيرة قبض
ولِغافتان .

فصل

والصلاة على من قلنا : « ينسل »^(٩) فرض كفاية . وتسقط
بمكلف . وتسن جماعة^(١٠) — إلا على النبي صلى الله عليه وسلم — وأن
لا تنقص الصفوف عن ثلاثة .

(١) كذا في زح . وفي ش : « رقيق » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زح . وفي ش : « وسن » .

(٣) كذا في زح . وفي ش : « يشله » . وكل صحيح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

والأولى بها: وصيه العدل — وتصح الوصية بها لاثنتين — فيد
يرقيه، فالسلطان، فثانيه الأمير فالحاكم، فالأولى بئسل رجل،
فزوج بعد ذوى الأرحام. ثم مع تساوي^(١): الأولى بإمامة. ثم
يُقرع. ومن قدمه ولي^٢ — لا وصي^٣ — بمنزله.

وتباح في مسجد إن أمن تلويث^(٤). وسن^(٥) قيام إمام ومفرد
عند صدر رجل، ووسط امرأة، وبين ذلك من غنى. وأن يلي
إماماً^(٦) — من كل نوع — أفضل، فأسن، فأسبق. ثم يُقرع.
وجهم بصلاة أفضل. فيقدم — من أوليائهم — أولام بإمامة، ثم
يُقرع. ولولي كل أن يفرد بالصلاة عليه. ويجعل وسطاً أنى
جنازه صدر رجل، وغنى بينهما. ويسوي بين رؤوس كل نوع.

ثم يكبر أربعا: يُحرم بالأولى، ويتموّد ويسمى ويقرأ الفاتحة،
ولا يستفتح. وفي الثانية: يصلي على النبي — صلى الله عليه وسلم —
كفي تشهد. ويدعو في الثالثة بأحسن ما يحضره؛ وسن^(٧) بما ورد.

(١) كذا في ز ش. وفي ع: «التساوي».

(٢) ل ش: «تلوثة»، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الفارح بعد.

(٣) كذا في ز ع. وفي ش: «وسن».

(٤) كذا في ز مع ضبط «أفضل» وما بعده بالضم. وهو الظاهر؛ أي وأن
يغارب الإمام ويقدم إليه عندئذ للولي — الأفضل إلخ. ويؤيده عبارة الإقاع (١٠٠/٢):
«ويدعم إلى الإمام من كل نوع أفضلهم». وانظر للمصباح والمختار (مادة: ولي).
وفي ع ش والفاية (٢٤٠/١): «إمام»، وهو تحريف.

(٥) ل ش: «وسن الفداء...». والزيادة مدفوعة من الفرح.

ومنه : « أَللّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيَّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا ! إِنَّكَ تَعْلَمُ مَنَقَلَبَنَا وَمَقُتُونَا ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . أَللّهُمَّ ! مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنْخَوْفِهِ عَلَيْنَا أَللّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَأَعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرَمْ نَزْلَهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَأَغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالنَّالِجِ وَالْبَرْدِ ، وَتَقَّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْإِثْمِ كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ؛ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ^(١) ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي ^(٢) قَبْرِهِ ، وَنُورْ لَهُ فِيهِ ! » . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، أَوْ بَطَغَ عَجُونًا وَأَسْتَبْرَأَ — قَالَ : « أَللّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ وَفَرَسًا وَأَجْرًا ، وَشَفِيحًا مَجَابًا ! أَللّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظَمْ بِهِ أَجُورَهُمَا ؛ وَالْحَقِيقَةُ بِصَالِحٍ سَلَفٍ ^(٣) الْمُؤْمِنِينَ ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَفِي رَحْمَتِكَ عَذَابِ الْجَعِيمِ ! » . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ ، دَعَا لِمَوَالِيهِ . وَيُؤَنِّتُ الصَّغِيرَ عَلَى أَثَرٍ ، وَيُشِيرُ بِمَا يَصْلُحُ لَهَا عَلَى خَشْيٍ . وَيَقِفُ بِمَدْرَابَةٍ قَلِيلًا ، وَلَا يَدْعُو . وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ عَيْنِهِ ، وَيَجُوزُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، وَثَانِيَةً . وَسُؤْلَ وَقُوفِهِ حَتَّى تَرْفَعَ .

(١) في ش : « ومن عذاب » ، ولفظ « من » مخرج من الصرح .

(٢) ورد هذا في زع ، وسقط من ش ، ولم يرد في الصرح .

(٣) سقط هذا من ش ، ولم يرد كذا في الصرح .

وواجبها : قيامٌ في فرضها ، وتكبيراتٌ — فإن ترك غيرُ مسبوق تكبيرةً عمداً بطلت، وسهواً يكثرها ما لم يطل الفصل . فإن طال أو وجد مناف ، استأنف — وقراءة الفاتحة ؛ وسُنْ إسرارها ولو ^(١) ليلاً ؛ والصلاة على رسول الله ^(٢) صلى الله عليه وسلم ، وأدنى دعاء للميت ، والسلام .

وشرطها ^(٣) مع ما لمكتوبة — إلا الوقت — : حضور الميت بين يديه ، إلا على غائب عن ^(٤) البلد — ولو دون مسافة قصر ، أو في غير قباته — وعلى غريق ونحوه ، فيصلّى عليه — إلى شهر — بالية . وإسلامه ، وتطهيره — ولو بتراب — لمنز . فإن تعذر صلى ^(٥) عليه .

ويُتابعُ إمام — زاد على رابعة — إلى سبع فقط ^(٦) ، ما لم تُظن بدعته أو رفضه . وينبغي أن يسبّح به بعدها ، ولا يدعو في متابعة بعد الرابعة . ولا تبطل بمجاورة سبع . وحرّم سلام قبله ، ويخيرُ مسبوق في قضاء وسلام معه .

ولو كبر فجئى ، بأخرى ^(٧) ، ونواها لها وقد بقى من تكبيره

(١) وش زيادة مفرجة من الشرح ، هي : « صل » .

(٢) كذا وزع ، وهو السنة أو الأول . وفي ش : « الرسول » .

(٣) وش : « لها حضور » ، وأدرج الثاني في الشرح .

(٤) عبارة ش : « من البلد ولو أنه دون » ، وفيها تصحيف . والزيادة من الشرح .

(٥) أسقط هذا من ش ، ولم يدرج في الشرح .

(٦) وش : « أخرى » ، وأدرجت الباء في كلام الفارح .

أربع — جاز: فقرأ^(١) في خامسة، وصلى في سادسة، ويدعو في سابعة.

ويقضى مسبوق على صفحتها؛ فإن خشي رفعها تابع. وإن سلم ولم يقض صحت. ويجوز دخوله بعد الرابعة، ويقضى الثلاث.

وصلى على من قُبر من فاته قبله، إلى شهر من دفنه — ولا تضر زيادة يسيرة، وتحرم بعدها — ويكون الميت كإمام.

وإن وُجد بعض ميت تحقيقاً لم يصل عليه — غير شعر وظفر^(٢) وسن — فككّله، ويُنوى بها ذلك البمض قطع. وكذا إن وُجد الباقي. ويُدفن بحنبه.

وتُكره إعادة الصلاة إلا إذا وُجد بعض ميت بشرطه — سأل على جلسته —: فُتسن، كصلاة من فاته ولو جماعة. أو من سأل عليه بالنية إذا حضر، أو سأل عليه بلا إذن الأولي بها مع حضوره —: فتُعاد تباً.

ولا توضع لصلاة بعد حملها. ولا يصلى على ما كُولٍ يطئن آكل، ومستحيل بإحراق، ونحوهما. ولا على بعض حي: في

(١) في ش «خامسة وصل سابعة». وأدرج التالي في المرح.

(٢) كذا في زع. وفي ش: «وسن وظفر».

وقت لو وُجِدَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ لَمْ تَقْسَلْ ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهَا .
وَلَا يُسَنُّ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ، وَلِإِمَامٍ ^(١) كُلِّ قَرْيَةٍ - وَهُوَ : وَالْيَا
فِي الْقَضَاءِ . - الصَّلَاةُ عَلَى غَالٍ ، وَقَاتِلٍ قَسَمَهُ مَمْدَاً .
وَلِإِنْ ائْتَلَطَ أَوْ أَشْتَبَهَ مَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ :
يُنَوِّى ^(٢) مَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ . وَغُسِّلُوا وَكُفِّنُوا . وَإِنْ أُمِكنَ هَزْلُهُمْ ،
وَلَا دُفِنُوا مَعًا ^(٣) .

وَالصَّلَاةُ قِيْرَاطٌ ، وَهُوَ : أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ تَعَالَى . وَلَهُ -
بِتَامِ دَفْنِهَا - آخَرُ ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفَارِقَهَا مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى
تُدْفَنَ .

فصل

وَحُلُّهَا فَرَضُ كَفَايَةٍ . وَسُنُّ تَرْبِيعٍ فِيهِ : بَأَنْ يَضَعَ قَائِمُ
السَّرِيرِ الْبُسْرَى الْمَقْدَمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْمَوْخَرَةِ ،
ثُمَّ الْيُسْرَى الْمَقْدَمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْبُسْرَى ، ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْمَوْخَرَةِ . وَلَا
يُسَكِّرُهُ حُلُّ بَيْنِ الْعَمُودَيْنِ : كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاتِقٍ - وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَلَا لِإِمَامٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « بِالصَّلَاةِ » .

(٣) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي تَرْبِيعُهُ بِعِبَارَةِ الْإِتِّحَاعِ ١١٢/٢ : « وَلَا فَرَحٍ

فَالسَّلَامِينَ » ، وَالنَّهَايَةُ ١/٢٤٤ . « وَلَا فَرَحًا » . وَفِي ش : « مَعًا » ، وَهُوَ مُعْرِفٌ .

أولى — ولا بأعمدة الحاجة ، ولا على دابة لنرض صحيح . ولا حمل
طفل على يديه .

وسن — مع تعدد — تقديم الأفضل أمامها في السير ، والإسراع
بها دون الحجب مالم يُخف عليه منه ، وكون ماشي أمامها ،
وراكب — ولو سفينة — خلفها . وقرب منها أفضل .
وكره ركوب لغير حاجة وعود ، وتقديمها ^(١) إلى موضع
الصلاة ، لا إلى المقبرة . وجلس من يتبعها ^(٢) حتى توضع
بالأرض للدفن ، إلا لمن بُد . وقيام لها إن جاءت أومرت به
وهو جالس ، ورفع الصوت معها ولو بقرعة ، وأن تتبعها امرأة .
وحرّم أن يتبعها مع منكر ، عاجز عن إزالته . ويلزم القادر .

* * *

فصل

ودفعه فرض كفاية ^(٣) ، ويسقط وتكفين وحمل بكافر ^(٤) .
وقدّم بتكفين من يقدم بغسل ^(٥) — ونائبه كفو ، والأولى
توليّه بنفسه — ويدفن ^(٦) رجل من يقدم ^(٧) بنفسه ، ثم بعده .

(١) كذا في زش . وفي ع : « ويغيبها » . وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « تبعها » .

(٣) أسقط هذه الجمل كلها من ش ، وأدرجت في المرح .

(٤) في ش : « لكافر » ، وهو ناشئ عن إدراج المرح في اللين وبالعكس .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « بنسبه » . وزيادة الماء من الخارج .

(٦) كذا في زش . وفي ع : « ويدفن » ، وهو تصحيف .

(٧) في ش : « لهم » .

الأجانب عارثه من^(١) النساء ، فالأجنبيات . وبلغن امرأة عارثها الرجال ، فزوج^(٢) ، فأجانب^(٣) ، فعارثها^(٤) النساء . ويقدم من رجال^(٥) خصي^(٦) ، فشيخ^(٧) ، فأفضل ديناً ومعرفة . ومن بمد عهده بجماع أولي من قرب .

وكره عند طلوع الشمس وقيامها وغروبها . ولحد^(٨) وكونه^(٩) سما إلى القبلة ، ونصب^(١٠) لبن عليه — أفضل . وكره شق^(١١) بلا عذر ، وإدخاله خشباً — إلا لضرورة — وما مسته نار ، والدفن^(١٢) في تابوت ولو امرأة .

وسن أن يسق^(١٣) قبر^(١٤) ويوسع^(١٥) بلا حد^(١٦) ، ويسكني ما يمنع السباع والرائحة . وأن يسقى لأنى وخشى ، وكره لرجل إلا للمد . وأن يدخله ميت من عند رجله إن كان أسهل ، وإلا فن^(١٧) حيث سهل . ثم سواه . ومن مات بسفينة يلقى في البحر سلاً ؛ كإدخاله القبر . وقول^(١٨) مدخله . « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله^(١٩) » . وأن يلحد^(٢٠)

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٢) في ع زيادة لم ترد في المرح ولا في الإتياع والثابة . هي : « من » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « الرجال » .

(٤) في ش : « وكره » ونصب ، وأدرج الناس في المرح .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « وطن » . وكل صحيح .

(٦) في ع ش : « يسق ويوسع قبر » ولله تعالى عن تقدير الشارح .

(٧) في ش : « من » . والقاه أدرجت في كلام الشارح .

(٨) في ع زيادة من الشيخ ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

على شِقَةِ الأيمن ، وتحت رأسه كِنِةٌ . وتُكره غُدةٌ ومُضْرِبَةٌ
وطَظِيفَةٌ تحتَه ، أو أن يُجِلَّ فيه حديدٌ ولو أن الأرض رِخوةٌ .
ويجب أن يُستقبلَ به القَبْلَةُ .

وسُنُّ (١) حَتُّ الترابِ عليه ثلاثاً باليد ، ثم يُهَال . وتلقينُهُ ،
والدعاءُ له (٢) — بعد الدفن — عند القبر ، ورشُهُ (٣) بماء ، ورفُّهُ
لِدرشِير . وكرهُ فوقَه ، وزيادةُ ترابِه ، وتزويقُهُ وتخليقُهُ ونحوُه ،
وتجسيصُهُ ، وأتكاؤه عليه ، وميتٌ وحديثٌ في أمر الدنيا وتبسمٌ
عنده — وضحكٌ أَشدُّ — وكتابةٌ وجُلوسٌ ووطءٌ وبناءٌ ومشىٌ
عليه بقلٍ حتى بالثَّمَشِكِ : (بضم التاء والميم وسكون الشين) ؛ وسُنُّ خُلمِه
إلا خوفَ نجاسةٍ وشوكٍ ونحوه .

ولا بأسُ بتطينته (٤) ، وتطينته بِحجرٍ أو خشبةٍ ونحوهما ، وبلوحٍ
وتَسْنِيمٍ أَفْضَلُ ، إلا بدارِ حربٍ : إن تعذرَ نقله فتسويته وإخفاؤه .
ويحرَّمُ إسرَاجُها ، والتخلُّى ، وجعلُ مسجدٍ عليها وبينها (٥) .

ودفنُ بصعراءٍ أَفْضَلُ ، سوى النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وأختارَ
صاحباهُ الدفنَ عنده : تشرُّفاً وتبرُّكاً . ولم يُزَد : لأن الحرقَ يَقْسمُ ،

(١) كذا في زح ولى ش « وسن » .

(٢) أسقط هنا من ش وأدرج في الفرح .

(٣) في ع : « ورش القبر » ، وهو من عبث التاسخ .

(٤) في ش « بطينه وخطيه » ، وفيه تصحيف وزيادة من الفرح .

(٥) ورد هنا في ز ش ، وسقط من ع .

والمكان ضيق . وجاءت أخبار تدل على دفنهم كما وقع .

ومن وصي بدفته بنار أو أرض في ملكه ، دفن مع المسلمين . ولا بأس بشرائه موضع قبره ، ويوصى بدفته فيه . وصح بيع ما دفن فيه : — من ملكه . — ما لم يحمل مقبرة .

ويستحب جمع الأتارب ، والبقاغ الشريفة . ويدفن في مُسَبَّلَة ولو بقول بعض الورثة . ويقدم فيها سبق ، ثم قرعة . ويحرم الحفر فيها قبل الحاجة .

ويحرم^(١) دفن غيره عليه حتى يُظن أنه صار تراباً ؛ ومنه إلا لضرورة أو حاجة . وسُنَّ حُجْرُ بينهما بتراب ، وأن يقدم إلى القبلة من يقدم إلى الإمام .

والتمذُّرُ إخراجُه من بئر إلا متطعاً ونحوه . — وثمَّ حاجةٌ إليها — أخرج ، وإلا طُمَّتْ .

ويحرم دفن بمسجد ونحوه — ويُنبشُ — وفي ملك غيره^(٢) ما لم يأذن . وله قله ، والأولى تركه .

ويباح نبش قبر حربي لمصلحة أو مالٍ^(٣) فيه ، لا مسلم مع بقاء رِثَّتِه ، إلا لضرورة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « دفن » ، وأدرج الناس في الشرح .

(٢) في ش : « غيره وله قله » ، والثالث أدخل في المرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو مال » ، وزيادة اللام من الفلج .

وإن^(١) كفن بنصب، أو بَلَع مال غيره بلا إذنه وبيق، وطلبه ربه،
وتمدّر غرمه؛ أو وقع — ولو بفعل ربه — في القبر، ماله قيمة عرفاً —
نبش وأخذ. لا إن بَلَع مال نفسه ولم يَبَلِّ، إلا مع دين.

ويجب نبش من دُفن بلا غسل أمكن أو صلاته أو كفن،
أو إلى غير القبلة، ويجوز لفرض صحيح — كتحسين كفن^(٢)،
ونحوه. — وقبلة لبقعة شرفة، ومجاورة صالح. إلا شهيداً دُفن
بصره. ودفنه به سنة، فيرد إليه لو تقل.

وإن ماتت حامل حرم شق بطنها، وأخرج النساء من ترجى
حياتها. فإن تمدّر لم تدفن حتى يموت. وإن خرج بعضه حياً، شق
للباق. فلو مات قبله أخرج. فإن تمدّر غُسل ما خرج، ولا تيمم^(٣)
للباق. وصلى عليه معها بشرطه، وإلا فعلها دونه.

وإن^(٤) ماتت كافرة حامل بمسلم — لم يصل عليه، ودفنها مسلم
مفردة^(٥) إن أمكن — وإلا فمنا — على جنبها الأيسر، مستديرة القبلة.

• • •

(١) كذا في زع، وهو الظاهر للوائق لا في الإجماع ١٣٠/٢، والناية ٢٢٢/١.
وعقده صنيح الخارج. وفي ش: « بأن »، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه تصوير
الضرورة.

(٢) في ش: « كفته »، ولعل الزيادة من الفرج.

(٣) في ش: « يسم » ولم ينقط في ح الحرف الأول.

(٤) كذا في زع، وهو الظاهر. وفي ش: « فإن »، ولعله تصحيف.

(٥) في ش: « مفردة ». ولقد سقط منها قوله: « مسلم »، وأدرج فيها بذلك من
ح كلام الشارح عبارة: « بمسلم ».

فصل

ويسن^(١) لمصاب أن يسترجع — فيقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون» .
 اللهم آجِرْني^(٢) في مصيبتى، وأخلف لي خيراً منها! — ويصبر .
 ولا يلزم الرضا بمرض^(٣) وفقر وعلة؛ ويحرم بفعله المصيبة .
 وكره لمصاب تغيير حاله — : من خلع رداء ونحوه . — وتمطيل
 معاشه . لا بكائه، وجعل علامة عليه يُعرف فيُعزى، وهجره
 للزينة^(٤) وحسن الثياب ثلاثة أيام .
 وحرّم ندبٌ ونياحةٌ، وشق ثوب، ولطمُ خد، وصراخٌ،
 وتنفُّ شرٍّ ونشره، ونحوه .
 وتسُن^(٥) تعزيةً مسلم ولو صغيراً — وتكره لشابة أجنبية —
 إلى ثلاث . فيقال لمصاب بمسلم: «أعظمَ الله أجرك، وأحسنَ
 عزاك» — أو غير ذلك^(٦) — «وغفرَ لميتك!» . وبكافر:
 «أعظمَ الله أجرك، وأحسنَ عزاك!» . وكُره تكرارها،
 وجولسُ لها، لا بقُربِ دار الميت لينتفع الجنائز، أو ليخرجَ وليه

(١) ح: ش: «ويسن» .

(٢) ح: ش: «آجِرْني» بالضم . وما لتنان واردة في كافي الصباح المختار .

(٣) ح: ش: «بفقر وعلة ومرض» .

(٤) ح: ش: «الزينة» . وكل صحيح .

(٥) ح: ش: «ويسن» ، وهو صحيح أيضاً .

(٦) قد ورد قوله: «وأغبر ذلك» . ح: ش — بعد «عزاك» الآتي .

فِيْمَرْيَه . ويردُّ مَرْي : بـ « استجاب الله دعائك ، ورحمنا وإياك » .
 وَسُنْ أَنْ يُصَلِّحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ^(١) طَعَامٌ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ ثَلَاثًا ،
 لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ : فَيُكْرَهُ كَقَمَلِهِمْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ، وَكَذَبِجْ عِنْدَ
 قَبْرِ ، وَأَكْلِهِ مِنْهُ .

* * *

فصل

سُنْ لِرَجُلٍ زِيَارَةُ قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَأَنْ يَقِفَ زَائِرُ أُمَامِهِ قَرِيبًا مِنْهُ :
 وَتَبَاحُ لِقَبْرِ كَافِرٍ . وَتُكْرَهُ لِلنَّسَاءِ — وَإِنْ عَلِمْنَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُنَّ عَرْمٌ
 حَرُمَتْ — إِلَّا لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَاحِبِيهِ ^(٢) رَضَوَانِ اللَّهُ
 تَعَالَى عَلَيْهِمَا . وَلَا يُنْعَى كَافِرٌ مِنْ ^(٣) زِيَارَةِ قَبْرِ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ .

وَسُنْ لِمَنْ زَارَ قُبُورَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ مَرَّ بِهَا — أَنْ يَقُولَ : « أَلَسْلَامُ
 عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ » أَوْ أَهْلَ « الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ، وَإِنَّا — إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ — بِكُمْ لِلْآخِقُونَ ^(٤) ؛ وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ .
 وَالْمُسْتَأَخِرِينَ ! نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ ! اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ،
 وَلَا تَقْتِنَا بِعَدَمِهِ ، وَاعْفُ رَنَا وَلَهُمَّ ا . وَيُخَيَّرُ فِيهِ عَلَى حَيٍّ بَيْنَ تَعْرِيفِ

(١) لِي ش : « ميت طعاما » ، وفيه تحريف .

(٢) لِي ش : « ولغير صاحبيه .. عليها قفن » ، والزيادة من الفرح .

(٣) سقط هنا من ش ، وورد فيها بعد « المسلم » زيادة من الفرح : « كمكته » .

(٤) كذا في ز . و ل ش : « الآخقون » ، وهو تحريف .

وتسكير . وهو سنة ، ومن جمع سنة كفاية . وردّه فرضه
كفاية ، كتشميت عاقل حديد وإجابته . ويسمع الميت الكلام ،
ويعرف زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس . وتأذى بالنكر
عنده ، ويتفجع بالخير .

وسن ما يخفف عنه ولو يحمل جريدة رطبة في القبر ، وذكر^(١)
وقرأته عنده . وكل قرية فعلها مسلم ، وجعل ثوابها لمسلم حتى
أوميت — حصل له ولو جهل الجاعل . وإهداء القرب مستحب .

(١) في ش : « ويذكر » ، وزيادة الباء من المرح .

الزكاة : حق واجب في مال خاص ، لطائفة مخصوصة ، بوقت مخصوص . و « المالُ الخاص » : ساعةُ بهيمةِ الأنعام وبقرِ الوحش وبغنمه ، والمتولّدُ بين ذلك ، وغيره ^(١) ، والغارِجُ من الأرض والنحل ^(٢) ، والأمانُ ، وعُروضُ التجارة .

وشروطها — وليس منها بلوغ وعقل — :

٢، ١ — الإسلامُ ، والحريةُ ، لا كمالها . فتجب على مبّضٍ بقدر ملكه ، لا كافر ^(٣) ولو مرتدّاً ، ولا رقيقٍ ولو مكاتباً . ولا يملك رقيقٌ غيره ولو ملك .

٣ — ومِلْكُ نصابٍ ^(٤) تقريباً في أمان وعُروض ، وتحديداً في غيرهما — لنير عجور عليه لفلّس — ولو مضموباً ، ويرجع بزكاته على غاصب ^(٥) . أو ضالّاً ، لازم ملكٍ ملّقط . ويرجع بها على ملّقط أخرجها منها . أو غائباً ، لا إن شكّ في بقائه . أو مسروقاً ، أو

(١) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ح .

(٢) كذا في ز ش ، وهو للوافق لما في الاتّاع ١٥٠/٢ ، والناية ٢٦٤/١ . وفي ح : « والنخل » بالماء المجبة ، وهو تصحيف .

(٣) في ش : « لأعلى كافر ولو كان مرتدّاً » ، والزيادة من المرح .

(٤) كذا في ز ش . وفي ح : « النصاب » .

(٥) كذا في ز ح . وهو لللاثم . وفي ش : « غاصب » ، ولعل الزيادة من الشرح .

مدفوناً منسياً ، أو موروثاً جهله أو عند من هو؟ ونحوه . ويزكّيه
إذا قدر عليه .

أو مرهوناً ، ويخرجها رهن منه بلا إذنٍ إن تمذّر غيره^(١) .
ويأخذ مرتين عوضَ زكاةٍ إن أيسر .

أودينا — غيرَ بهيمةِ الأنعام ، أوديةٍ واجبة ، أودينِ سلمٌ :
ما لم يكن آماناً ، أو لتجارة . — ولو مجحوداً بلا يئنة .

وتسقط زكاته إن سقط — قبل قبضه — بلا عوض ولا إسقاطٍ ،
ولا فلا . فيزكّي إذا قبض ، أو أبرئ^(٢) منه — لما مضى . ويُجزى .
إخراجها قبل .

ولو قبض دون نصاب ، أو كان يده وباقيه دينٌ أو غصبٌ
أو منالٌ — زكاه .

وإن زكّت صداقها كله ، ثم تنصّف بطلاقه — رجع فيما بقى ،
بكل حقه . ولا يُجزئها زكاتها منه بعد .

ويزكّي مشترِ مبيعاً متعيناً^(٣) أو متميزاً ، ولو لم يقبضه حتى أتمسح
بعد الحول . وما علماها بائع .

(١) ورد في زبد ذلك مفعولاً عليه : « كناية رهن على ربه » .

(٢) كذا في زح ، أي الدين . وفي ش والتأبة ٢٦٦/١ والإقناع ١٠٤/٢ : « أو
أبرأ » أي الفلان . وللآل واحد .

(٣) كناية في زح . وفي ش : « مبيعاً » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الشارح بعد .

١- وعامُ الملك ولو في موقفٍ على معيّن : من ساعةٍ ، وغلةِ أرضٍ وشجرٍ ، ويُخرجُ ^(١) من غير الساعة ^(٢) .

فلا زكاة في دينٍ كتابةً ، وحصةٍ مضاربٍ قبل قسمة ولو مُلكت بالظهور . ويؤكّي رب المال حصته كالأصل . وإذا أداها من غيره : فرأسُ المالِ باقٍ ، ومنه : تحتسبُ ^(٣) من أصلِ المالِ وقدرِ حصته من الربح .

وليس لعاملٍ إخراجُ زكاةٍ تلزم ربَّ المالِ ، بلا إذنه . ويصح شرط كل منهما زكاة حصته من الربح على الآخر ، لا زكاة رأسِ المالِ ^(٤) أو بمضيه من الربح .

وتجب إذا نذر الصدقة بخصابٍ أو بهذا النصابِ ، إذا حال الحولُ — ويرأى من زكاة ونذرٍ ، بقدر ما يُخرج منه بيته عنهما — لا في معيّن نذر أن يتصدق به ، وموقوفٍ على غير معيّن أو بمنسجدٍ ، وعقبةٍ مملوكة ، إلا من جنس : إن بلغت حصة كل واحد نصاباً ؛ وإلا : أنبى ^(٥) على الخلطة .

(١) كذا في ش والإصحاح ١٥٣/٢ ، والفتاوى ٢٦٦/١ . أمّا الموقوف عليه الزكاة . وفي ع : « ويخرج » أي الزكاة . فكلاماً صحيحاً . ولم ينط ل ز .

(٢) كذا في زع والإصحاح والفتاوى . وفي ش : « من غيرها » ، ثم ورد في الفرج : « أي الساعة » . وهو تحريفٌ ومعت من الناصر لعلَّ من زيادة « أي » من التلخيص .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « تحسب » .

(٤) قوله : « رأسُ المال » ، أسقط من ش ، وأخرج في الفرج .

(٥) ل ش : « ولا إن بي » ، وهو خطأٌ وتحريف . وانظر الفتاوى ٢٦٦ .

ولا في فيه ، وخمس ، وتقدير موسى به ني وجوه بر ، أو أن
يشتري به وقت — ولو ربيع . والربح كاصل .

ولا في مال من عليه دين يتقص^(١) النصاب — ولو كفارة
ونحوها ، أو زكاة غنم عن إبل — إلا ما بسبب ضمان ، أو حصاد ،
أو جذاذ ، أو دياس^(٢) ونحوه . ومتى برى^(٣) أبتدا حولا .

ويمنع أرضي جناية عبد التجارة ، زكاة قيمته .
ومن له عرض قنية — يباع لو أفسد ، يني بدينه — جمل في
مقابلة ماله ، ولا يزكيه . وكذا من يده ألف موله على مليه^(٤)
ألف ، وعليه ألف .

ولا يمنع الدين خمس الركا^(٥) .
• — ولا ضمان^(٦) ، وماشية ، وعروض تجارة — : مضى حول .
ويبقى فيه من نصف يوم . لكن : يستقبل بصدائق وأجره وعروض خلع

(١) كذا في زع والثانية ، والإفتاح وشرحه ١٥٦/٢ — ١٥٧ . وى ش :
« بقصه » ، وهو تصحيف .

(٢) يكرر الحال مثل الدواس ، كما في المصباح . وضبطه للصف بالفتح .
(٣) كذا في ش والثانية . وى زع : « برأ » . ولاقى يؤخذ من المصباح والاختار
أن مفتوح الراء نخس بالراء من الرض ، بخلاف الكسور : فهو عام فيه وى الدين .

(٤) فى ش زيادة مدوجة من العرج ، هى : « دين » .
(٥) كذا في زع ، والإفتاح ١٥٨/٢ ، والثانية ٢٦٨/١ . وى ش : « زكاة » ،
وهو تحريف خليف عن « ركاز » .

(٦) لى ع : « وعرض لا ضمان » ، والزيادة من التامخ .

معيّن ، ولو قبل قبض^(١) ، من عقد . وبمهم من ذلك ، من تعيين -
ويُنْبِعُ رِئَاجُ السَّاعَةِ ، وَرِجْحُ التِّجَارَةِ - الْأَصْلُ فِي حَوْلِهِ : إِنْ كَانَ
نَصَابًا . وَإِلَّا فَحَوْلُ الْجَمِيعِ مِنْ حَيْثُ كَسُلَ . وَحَوْلُ صَغَارٍ مِنْ حَيْثُ
مَلِكٍ ، كَكِبَارٍ .

وَمَنْ تَقَصَّ ، أَوْ يَبِيعَ ، أَوْ أَبْدَلَ مَا تَجِبُ فِي عَيْنِهِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ
- لَا إِفْرَارًا مِنْهَا - أَقْطَعَ حَوْلَهُ ، إِلَّا فِي ذَهَبٍ بَفَضَةٍ ،
وَعَكْسِهِ^(٢) - وَيُخْرَجُ مِمَّا مَعَهُ - فِي أَمْوَالِ الصَّيَارِفِ . لَا يَجْنِسُهُ ،
فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِأَكْثَرِ زَكَاةٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ ، كَتَبَاجٍ .

وَأِنْ فَرَّ لَمْ تَسْقُطْ يَأْخِرَاجٌ عَنْ مِلْكِهِ ، وَيَزَكِّي مِنْ جِنْسِ
الْمَبِيعِ لِلذَّكَاءِ الْحَوْلِ . وَإِنْ أَدْفَى عَدَمَهُ - وَتَمَّ قَرِينَةٌ - مُهْلَ بِهَا ، وَإِلَّا
قَبْلَ قَوْلِهِ .

وَإِذَا مَضَى وَجِبَتْ^(٣) فِي عَيْنِ الْمَالِ . فَبِى نَصَابٍ - لَمْ يُزَكَّ حَوْلِينَ أَوْ
أَكْثَرَ - زَكَاةً وَاحِدَةً ، إِلَّا مَا زَكَاةُ النِّعَمِ مِنَ الْإِبِلِ : فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ
زَكَاةٌ . وَمَا زَادَ عَلَى نَصَابٍ ، يُقْصَرُ مِنْ زَكَاةِ كُلِّ حَوْلٍ ، بِقَدْرِ تَقْصِيرِهَا .
وَتَمْلُقُهَا كَأَرْشِ جُنَايَةٍ ، لَا كَدِينِ بَرَهْنٍ أَوْ بِعَالٍ مُضْجُورٍ عَلَيْهِ
لِفُلْسٍ ، وَلَا تَمْلُقُ شَرَكَةً . فَهِيَ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَالنَّمَاؤُ بِعَدِّ
وَجُوبِهَا لَهُ .

(١) لِي ش : « قَبْضُهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) لِي ش : « أَوْعَكِهِ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٣) لِي ع : « وَجِبَتْ » ، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ تَحْرِيفًا فَلَرَّادُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ .

وإن أتلفه لزمه ما وجب فيه ، لا قيمته . وله التصرفُ ببيع وغيره .
ولا يرجع بائع — بعد لزوم بيع^(١) — في قدرها ، إلا إن^(٢) تمذر
غيره . ولشتر الخيار .

ولا يُتبرأ إمكانُ أداء ، ولا بقاؤه مال — إلا إذا تلف زرع^(٣) أو
نمر بمجانحة قبل حصاد وجذاذ .

ومن مات وعليه زكاة أُخفت من تركته ، ومع دين — بلا
رهن وصيق مال — يتحصان ، وبه يقدم بعد نذر — بمعين — ثم
أضحية معينة . وكذا لو أفسح^١ .

بابُ زكاة الساعة

ولا تجب إلا فيما للدرّ ونسل وتسمين .
و « السَّوْمُ » : أن رعى المباح أكثر الحول . ولا تشترط نيته .
فتجب في ساعة بنفسها ، أو بفعل غاصبها . لا في مُتَعَلِّفَةٍ بنفسها ،
أو بفعل غاصب لها أو لَمُتَلَفِّها .

وعدمه مانع . فيصح أن تجلّ قبل الشروع فيه .
وينقطع السَّوْمُ شرعاً بقطعها عنه ، بقصد قطع الطريق بها
ونحوه ، كحول التجارة بنية قنية عبيدها لذلك ، أو ثيابها الحرير

(١) ق ش : « يبه » ، ولعل الهاء من كلام الشارح .

(٢) كذا في ز ش . وفي ح : « إذا » .

(٣) ق ش : « نمر أو زرع » .

للبسر محرم . لا بنيتها^(١) لعمل قبله .

ولا شيء في إبل حتى تبلغَ خمساً ، ففيها شاةٌ بصفةٍ غير مَمِيَّة .
وفي المَمِيَّةِ صحيحةٌ تَنْقُصُ قيمَتها بقدر نقصِ الإبل . ولا يُجْزَى^٢
يعير ، ولا بقرة ، ولا نصفاً شاتين .

ثم في كل خمس شاةٌ إلى خمس وعشرين ، فتجب بنتُ مخاضٍ ،
وهي : ماتم لها سنة . فإن كانت عنده — وهي أعلامن الواجب —
خَيْرٌ بين إخراجها وشراء ما بصفته .

وإن كانت مَمِيَّةً أو ليست في ماله ، فذكرٌ أو خنثى ولدِ لَبُونٍ
— وهو : ماتم له ستان . — ولو نقصت قيمته عنها . أو حِقٌّ : ماتم
له ثلاثُ سنين . أو جِذْعٌ : ما^(٣) له أربعُ سنين . أو ثَنِيٌّ : ماتم
له خمسُ سنين . وأولى بلا جُبران . أو بنتُ لَبُونٍ ، ويأخذه ولو
وُجِدَ أن لَبُونٍ .

وفي ست وثلاثين بنتُ لَبُونٍ ، وفي ست وأربعين حِقَّةٌ ، وفي
إحدى وستين جَذَعَةٌ . ويُجْزَى ثَنِيَّةٌ وفوقها بلا جُبران .

وفي ست وسبعين أبتا^(٤) لَبُونٍ ، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ ،
وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاثُ بناتِ لَبُونٍ .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « لبنيتها » ، ولله تصحيف .

(٢) هذا إلى آخر الجملة أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش : « بنتا » .

ويتعلق الوجوب حتى بالواحدة التي يتغير بها الفرض ، ولا شيء
هيا بين الفرضين .

ثم تستقر^(١) : في كل أربعين بنت كُيون ، وفي كل خمسين
حقة .

فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان — : كائنين ، أو أربع مائة — .
تخير بين الحتاق ، وبين بنات اللبون . وصح كون الشطر من أحد
النوعين ، والشطر من الآخر . وإن كان أحدهما ناقصا لا بد له من
جبران ، تعين الكامل .

ومع عدمهما أو عيبهما ، أو عدم أو عيب كل سن واجب — له
المعدل^(٢) إلى ما يليه من أسفل ويُخرجُ معه جبرانا ، أو إلى ما يليه
من فوق ويأخذُ جبرانا . فإن عديم ما يليه انتقل إلى ما بعده . فإن
عديمه أيضا انتقل إلى ثالث . بشرط كون ذلك في ملكه^(٣) ؛ وإلا
تعين الأصل .

و « الجبران » : شاتان ، أو عشرون درهما . ويُجزى في جبران
وثانٍ وثالثٍ ، النصف دراهم والنصف شياء .
ويتعين على ولي صغير ومجنون إخراج أو دون مجزى^١ . ولغيره
دفع سن^٢ أعلا ، إن كان النصاب ميبيا .

(١) كذا في ش ، أي الفريضة . وفي ع : « يستقر » أي الفرض . ولم ينط في ز .

(٢) كذا في ز ، وهو الأول . وفي ع ش : « فله أن يسل » .

(٣) قوله : « في ملكه » استبط من ش ، وأدرج في المرح .

وَلَا مَدْخَلَ الْجَبْرَانِ فِي غَيْرِ إِبْلِ .

* * *

فصل

وَأَقْلُ نَصَابٍ بَقَرٍ أَهْلِيَّةٍ أَوْ وَحْشِيَّةٍ . ثَلَاثُونَ . وَفِيهَا تَبِيعٌ
أَوْ تَبِيعَةٌ وَلِسْكَلٍ مِنْهُمَا سِنَّةٌ . وَيُجْزَى مُسِنَّةٌ .

وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ وَلَهَا سَفْتَانِ . وَيُجْزَى أَنْثَى أَعْلَامُهَا سَنًا ،
لَا مُسِنَّةً ، وَلَا تَبِيعَانِ . وَفِي سَتِينَ تَبِيعَانِ .

ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَفِي ^(١) كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ .

فَإِذَا بَلَغَتْ مَا يَتَّفَقُ فِيهِ الْفَرَصَانِ — : كَهَاتَةِ وَعَشْرِينَ . —
فَسَكَايِلَ .

وَلَا يُجْزَى ذَكَرٌ فِي زَكَاةِ إِلاَهُمَا ، وَأَبْنُ لَبُونٍ وَحِقٌّ وَجِدْعٌ .
عِنْدَ عَدَمِ بَنَاتِ تَخَاضَ ، وَإِذَا كَانَ النِّصَابُ مِنْ إِبْلِ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ ،
كُلُّهُ ذَكَورًا .

* * *

(١) لَفْظُ « فِ » وَرَدَ فِي زَيْشٍ ، وَسَقَطَ مِنْ ح .

فصل

وأقلُّ نصابِ غنمِ أهليةٍ أو وحشيةٍ : أربعون . وفيها شاة . وفي
إحدى وعشرين ومائة شاتان . وفي واحد ومائتين ثلاث ، إلى أربعائة .
ثم تستقر^(١) : واحدة عن كل مائة .
ويؤخذ من مِيز كَيْ^(٢) وله سنة ، ومن صَان جَذع^(٣) وله ستة
أشهر .

ولا يؤخذ تَبَسُّ حيث يُجْزَى ذكر ، إلا تبسَ ضرابٍ غلبه
برضاربه . ولا هَرْمَةٌ ، ولا مَعِيَّةٌ لا يضحى بها . إلا إن كان^(٤)
الكل كذلك . ولا إلبًا ، وهي : التي تربى ولعها . ولا حامل^(٥) ،
ولا طَرُوفَةُ الفحل ، ولا كَرِيمةٌ ، ولا أْكولةٌ — إلا أن يشاء ربها .
وتؤخذ مريضةٌ من مِرَاضٍ ، وصغيرةٌ من صغار غنم ، لا إبلٍ
وبقر . فلا يُجْزَى فُصْلَانٌ وعجاجيل^(٦) . فيقومُ النصابُ من
الكبار ، ويقومُ فرضه ، ثم تقومُ الصغارُ يؤخذ عنها كبيرةٌ بالقسط .
وإن أجمع صغار وكبار ، وصِحاح ومَعِيَّات ، وذكور وإناث —
لم يؤخذ^(٧) إلا أنني صحيحةٌ كبيرةٌ على قدر قيمة المالين ، إلا كبيرةٌ

(١) كذا في ز ش . و ل ع : « يستقر » . وهو على غرار ما تقدم .

(٢) كذا في ز وأصل ع . و ل ش ومنشع : « أن يكون » .

(٣) كذا في ع ش ، وهو الوارد في المختار واللسان والقاموس . و ل ز : « وعجاجيل » .

وهو سبق فلم .

(٤) كذا في ز ع ، وهو التامر اللام السابق واللاحق . و ل ش : « يأخذ » .

بوجه تصحيف .

مع مائة وعشرين سَخْلَةً : فيُخْرِجُهَا وَسَخْلَةً ؛ وصَحِيحَةٌ مع مائة وعشرين مَمِيَّةً : فيُخْرِجُهَا وَمَمِيَّةً .

فإن كان نوعين — : كَبَعَاتِيٍّ وَعِرَابٍ ، أو بَقَرٍ ^(١) وَجَوَامِيسَ ، أو سَمَانٍ وَمَعِزٍ ، أو أَهْلِيَّةٍ وَوَحْشِيَّةٍ — أَخَذْتَ الْفَرِيضَةَ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ :

وَفِي كَرَامٍ وَلِثَامٍ ، أو سَمَانٍ وَمَهَازِيلَ — أَلَوْسَطُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ .

وَمِنْ أَخْرَجَ عَنِ النَّصَابِ ، مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ ، مَا لَيْسَ فِي مَالِهِ — جَازٍ : إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ عَنِ الْوَاجِبِ .

وَيُجْزَى سَنٌ أَعْلَامٌ مِنْ فَرَسٍ ، مِنْ جَنْسِهِ . لَا الْقِيَمَةَ . فَيُجْزَى بِنْتُ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ تَخَاضٍ ، وَحِقَّةٌ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ ، وَجَدْعَةٌ عَنْ حِقَّةٍ — وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ الْوَاجِبُ .

* * *

فصل

وَلِذَا ^(١) أَخْطَطَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَهْلَاهُ فِي نَصَابٍ مَا شِئَ لَهُمْ ، جَمِيعَ الْحَوْلِ ، خُطْطَةً أَعْيَانٍ : بِكَوْنِهِ مُشَاهَاً ؛ أَوْ أَصَافٍ : بِأَنْ تَمِيزَ ^(٢)

(١) لِي ش : « أَوْ كَبِير » ، وَزِيَادَةُ الْكَلْفِ مِنَ الْفَارَحِ .

(٢) أَدْرَجَ لِي ش قَبْلَ هَذَا زِيَارَةً مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « لِي الْخُطْلَةُ » .

(٣) كَذَا فِي ز ش . وَلِي ح : « يُمِيز » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

مال الكل؛ وأشتركا في مُرَاحٍ : (بضم الميم) وهو: الميت والمأوى؛
ومسرح وهو: ما تجتمع^(١) فيه لتذهب إلى الرعى؛ وعَلَبٍ وهو:
موضع الحلب؛ وفعل^(٢): بأن لا يختص بطريق أحد المالئين؛ ومرغى—
وهو: موضع الرعى ووقته. — فلو اُحد.

ولا تُعتبر^(٣) نية الخلطة، ولا اتحاد مشربٍ وراعي.
وإن بطلت نفوات أهلية خليط، ضم من كان من أهل الزكاة
ماله، وزكاه^(٤) إن بلغ نصاباً.

ومق لم يثبت لتخليطين حكم الانفراد بمضى الحول — : بأن
ملكاً نصاباً مماً - زكياه زكاة خلطة.

وإن ثبت لهما — : بأن خلطاً في أثمانه ثمانين شاةً. — زكياه
كمفردَيْن، وفيما بعد الحول الأول زكاة خلطة. فإن اتفق
حولهما فطليهما بالسوية شاةً عند تمامها؛ وإن اختلفا فلي كل
نصف شاة عند تمام حوله. إلا إن أخرجهما الأول من المال: فيلزم
الثاني ثمانون جزءاً^(٥) من مائة وتسعة وخمسين جزءاً من شاة. ثم
كلما تم حول أحدهما، لزمه — من زكاة الجميع — بقدر
ماله^(٦) فيه.

(١) في ش زلفرة مدرجة بين الفرح، هي: « السائمة ».

(٢) في ش: « ول فعل »، والزيادة من الفرح.

(٣) كذا في ز ش. وفي ع: « يعتبر ». وكلاماً صحيح.

(٤) كذا في ز ع. وفي ش: « زكاة »، وهو تحريف.

(٥) في ش هنا وفيها بعد: « جزء ... من المائة »، وكذا تحريف على ملبأى.

(٦) كذا في ز ع. وفي ش: « ملك »، وهو ضمير في ملبأى.

وإن ثبت لأحدهما وحده — : بأن ملكا نصاين فخطأهما ، ثم باع أحدهما نصيبه أجنبياً . — فإذا تمّ حول من لم يبع ، لزمه زكاةُ أقرادٍ : شاةٌ . وإذا ^(١) تمّ حول المشتري ، لزمه زكاةُ خلطةٍ : نصفُ شاةٍ . إلا إن أخرج الأول الشاةَ من المال : فيلزمُ الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاةٍ . ثم كلما تمّ حول أحدهما ، لزمه — من زكاة الجميع ^(٢) — بقدر ملكه فيه .
ويثبت أيضاً حكمُ الاقتراد لأحدهما ، بخلط من له دون نصاب . بنصابٍ لآخر — بعض الحول :

ومن بينهما ثمانون شاةً خلطةً ، فباع أحدهما نصيبه أو ^(٣) دونه بنصيب الآخر أو دونه ، وأستداما الخلطة — لم ينقطع حولها ، وعليهما زكاةُ الخلطة ^(٤) .

ومن ملك نصاباً دون حول ، ثم باع نصفه مشاعاً ، أو أعلم على بعضه وباعه مختلطاً ، أو مفرداً ^(٥) ثم اختلطاً — أقطع الحول ^(٦) .
ومن ملك نصاين ، ثم باع أحدهما مشاعاً قبل الحول — ثبت

(١) كذا في ز . وفي ش : « وإذا » ، وهو صحيح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « كله » .

(٣) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الفرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه بثمّة وغير اللبغ يبقى الخلطة فيه إن كان نصاباً ، فيزكى بقية زكاة أقراد عليها . وإذا حال حول اللبغ وهو أربعون ، ففيه زكاة خلطة . فيزكيها نصف شاة » .

(٥) كذا في ز . وفي ش : « أو مفرداً » .

(٦) كل أصل السلام في ز : « استأنف الحول من اللبغ » . ثم ضرب على « استأنف » وأثبت بدل « اقطع » ، كما ضرب على الزائد .

له حكمُ الافراد، وعليه - إذا تمَّ حوله - زكاةٌ منفرد^(١). وعلى
مشتر - إذا تمَّ حوله - زكاةٌ خَلِيط .

ومن ملك نصاباً ، ثم آخرَ لا يتغير به الفرض - : كاربين
شاة^(٢) في الحرم ، ثم أربين في صفر . - فعليه زكاةُ الأول قطع
إذا تمَّ حوله .

وإن تغيرَ به - : ككائة . - زكاه إذا تمَّ حوله ، وقدرها : بأن
ينظر^(٣) إلى زكاة الجميع ، فيسقط منها ما وجب في الأول ؛ ويجبُ
الباقى فى الثانى ، وهو : شاة .

وإن تغيرَ به ، ولم يبلغ نصاباً - : كثلاثين بقرةً فى الحرم ،
وعشر فى صفر . - فى العشر ، إذا تمَّ حولها ، ربعٌ مُسِنَّةٌ .

وإن لم يغيره ، ولم^(٤) يبلغ نصاباً - : كخمس . - فلا شىء فيها .
ومن له ستون شاةً - كلُّ عشرين منها مع عشرين لآخرَ -
فلى الجميع شاةٌ : نصفها على صاحب الستين ، ونصفها على خُلَطَّائه .
وإن كانت كل عشر منها مع عشر لآخرَ - فعليه شاةٌ ، ولا شىء
على خُلَطَّائه .

* * *

(١) فى ش : « منفردا » ، وهو تحريف .

(٢) فى ش : « زيادةٌ مدرجة من الترحج ، هى : « ملكها » .

(٣) كذا فى ع ش ، وهو الظاهر أو الأول . وفى ز : « تنظر » ، ولم تقط فيها
الباء من « فيقط » .

(٤) فى ش : « وئذ لم » ، و« ظاهراً أن الزيادة من التاشير ، لا من الخارج .

فصل

ولا أثر لتفرق^(١) مال لواحد ، غير ساعة بمحلين بينها مسافة .
قصر : فكل ما في محل منها حكم بنفسه .

فعل من له^(٢) بمحال متباعدة أربعون شاة في كل محل ، شياه
بدمها . ولا شيء على من لم^(٣) يجتمع له نصاب في كل واحد منها ،
غير خليط .

فإذا^(٤) كان له ستون شاة ، في كل محل عشرون خلطة^(٥) بعشرين .
لآخر — ثم رب الستين شاة ونصف^(٥) ، وكل خلط نصف شاة .
ولا تؤثر الخلطة في غير ساعة :

ولساع أخذ من مال أي الخليطين شاء ، مع حاجة وعدمها ،
بعد قسمة في خلطة أعيان مع بقاء النصيبين ، وقد وجبت الزكاة .
ومن لازكاة عليه . — كذمي* . — لا أثر لخلطته في جواز
الأخذ .

ويرجع مأخوذ منه على خيلته ، بقيمة القسط — الذي قابل .
سأله من المخرج — يوم الأخذ . فيرجع رب خمسة عشر بعيراً من .

(١) كذا في ع . وفي ش : « تفرقة » . ورمز متروك بينها .

(٢) في ش زيادة مبرجة من الفرح ، هي : « سوائم » .

(٣) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « لا » ، ولعله تحريف .

(٤) كذا في زع . وفي ش فإن . . . خلطت » .

(٥) في ع زيادة وردت في الفرح ، هي : « شاة » .

خمسة وثلاثين ، على ربّ عشرين ، بقيمة أربعة أسابيع بنت مخاض .
وبالعكس بثلاثة أسابيع .

ومن بينهما ثمانون شاة نصفين ، وعلى أحدهما دين بقيمة عشرين منها — فعليهما شاة : على المدين ثلثها ، وعلى الآخر ثلثاها .
ويقبل قول مرجوع عليه في قيمة ، يمينه — إن عدمت يمينه ، واحتل صدقه .

ويرجع بقسط زائد أخذه ساع . يقول بعض العلماء ، لا خلافاً .

❖ ❖ ❖

بابُ زكاة الخراج من الأرض ^(١) والنخل

تجب في كل مكيل مدخّر من حبّ ولو للبقول : كالشاد والفجل ،
أو لا ^(٢) لا يؤكل : كأشنان وقطن ونحوهما ؛ أو من الأباريز :
كالكُسفرة ^(٣) والكمثون ويززال ^(٤) والياحين والقثاء ونحوهما ؛ أو غير ^(٥)
حب . كصنبر وأشنان ومثاق ؛ أو ورق شجر يُقصد : كسدر
وخطمي وس ؛ أو غير : كتمر وزبيب ولوز وفستق وبنق —
لأغتاب وزيتون وجوز وتين وتوت وبقية الفواكه . وطلع فُحال ،
وقصب وخضر وبقول ، وورمي ^(٦) ونيل وحناء ، وفوة وبقم ،
وزهر : كمصفر وزعفران ، ونحو ذلك . — بشرطين :

(١) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « من زرع وتمر ، وسدن وركاز » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولو لا » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « كالكبيرة » وكلاماً لهجة في « الكزبرة » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « وغير » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « وورث » ، وهو تصحيف عجيب .

١ — أن يبلغ نصاباً . وقد رُء — بعد تصفية حب ، وجفاف ثمر وورق — : خمسة أَوْسُق . وهي ثلاثُ مائة صاع . وبالرُّطل العراقي : ألف وست مائة ؛ وبالمصري : ألف وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلا وأربعة أسباع ؛ وبالدَّمشقي : ثلاث مائة وأثنان وأربعون رطلا وستة أسباع ؛ وبالطِّي : مائتان وخمسة وثمانون رطلا وخمسة أسباع ؛ وبالقُدسي : مائتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل .

والأَرزُّ والمكسُّ يدخران في قشرهما ، فنصائبهما معه — يلد خَبِراً فوُجداً يخرج منهما ^(١) مُصَفًى النصف — مثلاً ذلك .

و « الوَسْق » و « الصاع » و « المُد » مكاييلٌ نُقلت إلى الوزن تُحْفَظُ ^(٢) وتُنْقَل . والمكيلُ منه ثَقِيلٌ : كالأَرزُّ ، ومتوسطٌ : كَبُرٌ ، وخفيفٌ : كشعير . والاعتبارُ بمتوسط ؛ فيجب ^(٣) في خفيف قارَبَ هذا الوزن وإن لم يبلغه .

فمن أخذ ما يسع صاعاً من جيد البُرِّ ، عَرَفَ به ما يبلغ حدَّ الوجوب من غيره .

وتُضمُّ أنواعُ الجنس من زرع العام الواحد وتُمَرَّتِه — ولو مما يحمل في السنة حَمَلَيْن — إلى بعض ، لاجنسٍ إلى آخر .

(١) ل ش : « منها » ، ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) ل ش زيادة من الفصح ، هي : « من الزيادة » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « يجب » ، وكل صحيح .

٢ — الثاني : ملكه^(١) وقت وجوبها . فلا تجب في مكنتسب قاط ، وأجرة حصاد . ولا فيما لا يملك إلا بأخذ^(٢) : كبطم وزغبك بزير قطنونا ، ونحوه .
ولا يشترط فعل الزرع . فيزكى نصابا حصل من حب له سقط ملكه أو مباحة .

فصل

ويجب فيما يشرب بلا كلفة - : كبسروقه ، وغيث ، وسبخ .
لو ياجراء ماء حُقيرة شراه ، العشر . ولا يؤثر^(٣) مؤنة حفر نهر ، تحويل ماء .
وبها — كدوالي^(٤) ، وتواضع ، وترقية برف ونحوه . —
صفه .

وفما يشرب بهما نصفين ، ثلاثة^(٥) أرباعه .
فإن تفاوتتا فالحكم لأكثرهما قعاً ونحواً . فإن جهل فالمشتر .
يصدق مالك فيما سقى به^(٦) .

(١) أسقط هنا من ش ، وأخرج في المرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بأخذه » ، وزيادة الماء من الخارج .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « يؤثر » . وكلاما صحيح .

(٤) في ش : « كدوال » ، وهو تخفيف . كاس ومامي .

(٥) في ش : « ثلاثة » ، وهو خطأ وتعرف .

(٦) في زع زيادة مأخوذة مما سيأتي ، هي : « بلايين » ..

ووقت وجوب في حب : إذا أشتد ؛ وفي ثمرة : إذا بدا صلاحها .

فلو باع الحب أو الثمرة ، أو تلفا بعدد به بدء — : لم تسقط .
ويصح اشتراط الإخراج على مشتر . وقبل : فلا زكاة ، إلا إن قصد
الفرار منها . وتقبل دعوى عدمه والتلف بلا عين ، ولو أنهم . إلا
أن يدعيه بظاهر : فيكلف الدينه عليه ، ثم يصدق فيما تلف .

ولا يستقر إلا بعمل في جرين أو يندرا أو مسطاح^(١) ، ونحوها .
ويلزم إخراج حب مصني ، وغمر يابساً . وعند الأكثر :
ولو احتيج إلى قطع ما بنا صلاحه قبل كماله : لضمف أصل ، أو خوف
عطش ، أو تحسين بقية . أو وجب : لكون رطبه لا يثمر ،
أو عنه لا يزبب . ويعتبر نصابه يابساً .

ويحرم القطع — مع حضور ساج — بلا إذنه ، وشراء زكاته
أو صدقته . ولا يصح .

ومن بث خارص لثرة نخل وكرم بنا صلاحها . ويكفي
واحد . ويعتبر كونه مسلماً ، أميناً لا يئثم ، خيراً . وأجرته على
رب المال . وإلا فله ما يقبله خارص ، ليعرف ما يجب قبل تصرفه .

(١) كذا في سائر الأصول . وهو لغة في « المسطح » بفتح اللام وكسرهما ، كما في
الحاج ١٦٤/٢ . وإن كانت لم ترد في اللسان والمختار والمصباح .

وله الغرّاص كيف شاء^(١). ويجب خرصٌ متنوعٌ وزكيته ،
كلُّ نوعٍ على حدته ، ولو شقاً .

ويجب تركه لبالمال الثلث أو الربع ، فيجتهد بحسب المصلحة .
فإن أُنِيَ فربُّ المال أكلُ قدر ذلك من ثمر ، ومن حبِّ العادة
بوما يحتاجه . ولا يُحتسب عليه . ويكفل به النصاب إن لم يأكله ،
وتؤخذ زكاةٌ ما سواه بالتوسط . ولا يُهدى .

وزكيته ما تركه خالص من الواجب ، وما زاد على قوله عند
يضاف . لا^(٢) على قوله إن قص .

وما خلف — عبأ أو زُطبا — بفعل مالك أو^(٣) قريطه ، ضمن
زكاته بخرسه زيباً أو تمرآ . ولا يُخرص غير نخل وكرّم .

فصل

والزكاة على مستمير ومستأجر ، دون مالك .
ومنى حصده غاصب أرض زرعه زكاه ، وزكيته رباها أن
تملكه قبل .

ويجتمع عشر وخراج في خراجية . وهي : ما فتحت عبوة ولم

(١) بهامش زيادة مأخوذة من الفرح ، هي : « إن أعده الترح » .

(٢) في ش : « ولا » ، فإن لم يكن تصرفاً فالواو من كلام الفارح .

(٣) في ش : « أو ضمن » . فأدوج لفظ الفرح في اللز ، وبإلكنس .

تقسم ، وما جلا عنها أهلها خوفاً متاً ، وما صولجوا على أنها لنا
 وقرؤها معهم بالخراج . و « المشرية » : ما أسلم أهلها عليها :
 كالمدينة ونحوها ؛ وما اختطه المسلمون : كالبصرة ونحوها ؛ وما صولج
 أهلها على أنها لهم بخراج يضرب عليهم . كاليمين ؛ وما فُتح عنوة
 وقسم : كنصف خيبر ؛ وما أقطعه الخلفاء الراشدون — من
 السواد — إقطاع عليك .

ولأهل النمة شراؤها ؛ ولا تعير به المشرية خراجية ، ولا
 عشر طعيم .

* * *

فصل

وفي المسل المشر ، سواء أخذ من موات أو مملوكة
 ونصابه : مائة وستون رطلا عراقية .

ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر : كالمِنِّ والبرنجيل^(١)
 والشيرخشك ، ونحوها : كاللادن^(٢) وهو : طَلٌّ ونَدَى ينزل على
 نبت تأكله المِزَى ، فتطلق^(٣) تلك الرطوبة بها ، فتؤخذ .
 وتضمن أموال العُشر والجراج ، بقدر معلوم ، باطل .

* * *

(١) ورد في التاج ١٥٣/٩ و ٣٥٠ آخر هذا بالزمن ، وما بعده بالتاء .

واظن اللسان ٣٠٦/١٧ ، وللخضر : (من) .

(٢) كذا في ش ، وهو للموافق لما في اللسان ٢٢٩/١٧ ، والتاج ٣٣٣/٩ . وصنف
 في زع : بالالف للبهة . وليس النقطه لم تظهر في الكتابة .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فتلق » .

فصل

وفي المدين — وهو : كل متولد في الأرض ، لا من جنسها ولا نبات ، كذهب وفضة ، وجوهر وبلور ، وعقيق وصُفْر ، ورصاص وحديد ، وكل وزرنيخ ، ومنقرة وكبريت ، وزفت وملح ، وزيتون وقار ونُفْط ، ونحو ذلك . — إذا أُستخرج ، ربعُ العشر^(١) من مِيفٍ تقد ، وقيمة غيره . بشرط بلوغها نصاباً بعد سبك وتصفية — ولا يُحتسب بمؤنتها ، ولا مؤنة^(٢) أُستخرج — وكونُ مُخْرِجٍ من أهل الوجوب ، ولو في دَفَمَاتٍ لم يُهمل العملَ بينها^(٣) بلا عذر ، أو بعد زواله ثلاثة أيام .

ويستقرُّ الوجوب بإحرازه^(٤) . فما باعه تراباً زكاه كتراب صاغة . والجامدُ المُخْرِجُ من مملوكة ، لربها . لكن لا تلزمه زكاته حتى يصل إلى يده .

ولا تتكرر زكاةُ معشراتٍ ولا معدنٍ غيرِ تقد ، ولا يُضمُّ جنس إلى آخر في تكميل نصابٍ غيره . ويُضمُّ ما تعددت معادنه واتحد جنسه .

ولا زكاة في مسك وزَبَاد ، ولا^(٥) مُخْرِجٍ من بحر : كسكك ولؤلؤ ومرجان وعنبر ، ونحوه .

(١) في ش زيادة مدرجة من المُخْرِج ، هي : « إذا أُخرج من مدين وجبت زكاته » .

(٢) في ش : « ولا يؤنه » ، والباء مدرجة من المخرج .

(٣) في ش : « بينهما » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « غاليه » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من المخرج ، هي : « في » .

فصل

« أَلَّا كَاذُ » : الكاذب من دَفَن الجاهلية ، أو مَنْ تقدَّم من كفر في الجملة ، عليه أو على بعضه علامة كُفْرٍ فقط .
وفيه — ولو كان قليلاً أو عَرَضاً — الخُص : يُصَرَّف مُصَرِّف النَّيِّم المطلق للمصالح كلها .

وباقه لواجده — ولو أجبراً ، لا لطلبه ، أو مكاتباً أو مستأثماً —
بدارنا ، مدفوناً بمَوَاتٍ ، أو شارعٍ ، أو أرضٍ منتقلةٍ إليه أو لا يعلم مالِكها ، أو علم ولم يدَّعه — ومتى ادَّعاه أو من أتقلت عنه ، بلا يَنْتَ ولا وصفٍ ، حَلَف وأخذه — أو ظاهراً بطريق غير مسلوك ، أو خَربَية بدار إسلام أو عهدٍ أو حربٍ ، وقدَّر عليه وحده أو يجماعة لا منعة لهم .

وما خلا من ^(١) علامة ، أو كان على شيء منه علامة المسلمين —
ظُلُوعَةً .

وواجدها في مملوكة أحق من مالك ، ورثها أحق بِرِكَازٍ ولقطةٍ
من واجد متعديٍّ بدخوله .

وإذا تداعياً ^(٢) دَفِينَةٌ بدارٍ ، مؤجرها ومستأجرها ، فلو اصفها يمينته .

* * *

(١) كذا في ز ش . ولى ع : « من » . وكل صحيح .

(٢) كذا في ز . وهو صحيح على أن « مؤجر ومستأجر » بدل من التفسير الفاعل .

ولى ع ش والثابت ١/٢٩ : « تداعى » ، وهو ظاهر .

باب

زكاة الأمان — وهي : الذهب والفضة . — ربعُ عشرهما .

وأقلُّ نصابِ ذهب : عشرون مثقالاً ، وهي : ثمانيةُ وعشرون درهماً وأربعةُ أسباعِ درم^(١) إسلاميٍّ ؛ وخمسةُ وعشرون وسبعا دينار وتسعه ، بالذي زنته : درم وثن ، على التحديد . و « المثقال » : درمٌ وثلاثةُ أسباعِ درهم ، وبالذَّوائِق : ثمانيةُ وأربعةُ أسباع ، وبالشَّعير المتوسط : ثنتان وسبعون حبة . و « الدرهم » : نصف مثقال وخمسة ؛ وستةُ ذوائِق . وهي : خمسون وخمسا حبة . و « الدائق » : ثمان حبات وخمسان .

وأقلُّ نصابِ فضة : مائتا درهم . وُرْدُ الدراهمُ انْخِرَاسَانِيَّةٌ ؛ وهي : دائق أو نحوهُ ؛ واليمنيةُ وهي : دائقان ونصف ؛ والطبريةُ وهي : أربعة ؛ والبغليةُ ، وتسمَّى السوداء — وهي : ثمانية . — إلى الدرهم الإسلامي .

ويزكى مَفَشُوشٌ^٢ بلغ خالصُه نصاباً . فإن شك فيه سبكه ، أو استظهر فأخرج ما يُجزيه ييقين .

ويزكى غَشٌّ^٣ بلغ بضم نصاباً ، أو بدونه . كنخس مائة درهم : فيها ذهب^(٢) ثلاث مائة ، وفضة مائتان . وإن شك : من أيهما الثلاثمائة ؟ استظهر فجلها ذهباً .

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرج .

(٢) وش : « وذهب » ، وهو خطأ وتخريف .

وإن زادت قيمة منشوش بصنعة الفيش ، وفيه نصاب — أخرج ربع عُشره . كطلي الكراء : إذا^(١) زادت قيمته بصناعته .
ويُعرف غشه بوضع ذهب خالص وزنه ، بماء في إناء أسفله كأعلاه ، ثم فضة وزنه — وهي أضخم^(٢) — ثم منشوش ؛ ويُعلم عند كل^(٣) علو الماء . فإن تنصفت بينهما علامة منشوش — فنصفه ذهب ، ونصفه فضة . ومع زيادة أو نقص ، بحسابه .

* * *

فصل

ويُخرج^(١) عن جيد صحيح وردى من نوعه ، ومن كل نوع بحصته . والأفضل من الأعلى .
ويُجزئ ردى عن أعلا ، ومكسّر عن صحيح ، ومنشوش عن جيد ، وسود عن يفض مع الفضل ، وقليل القيمة عن كثيرها مع الوزن .
ويُضم أحد النقيدين إلى الآخر — بالأجزاء^(٥) — في تكميل النصاب ، ويُخرج عنه . وجيد كل جنس ومضروبه إلى رديته وتبره ، وقيمة عرض^(٦) تجارة إلى أحد ذلك وجميعه .

(١) كذا في زع . ولى ش : « لاذ » ، وهو تعريف .
(٢) لى ش زيادة مدوجة من المرح ، هى : « من القعب » .
(٣) أسقط هنا من ش ، وأخرج لى المرح .
(٤) لى ش : « ويخرج وردى » ، وأخرج الناقص لى المرح .
(٥) كذا في ز ش . وصفت لى ع : بالراء لليلة .
(٦) كذا في زع . ولى ش : مروض .

فصل

ولا زكاة في حُلْيَ مباح، مُعَدَّة لاستعمال أو إعاره، ولو لمن يحرُم عليه غيرَ فارٍ.

وتجب في حرْم، ومعدَّة لِكراه^(١) أو قفَّة — : إذا بلغ نصاباً وزناً. إلا المباح للتجارة ولو قدماً: قِيميَّة^(٢). ويقومُ بنقدٍ آخرٍ إن كان أحظَّ للفقراء، أو نقص عن نصابه.

ويُستَبَرَّ مباحٌ صناعية، بلغ نصاباً وزناً، في إخراج بقيمة. ويحرُم أن يُحِلَّ مسجدٌ أو عُراب، أو يُمَوَّه سَقَفٌ أو حائط — بنقد. وتجب إزالته وزكاته، إلا إذا أسهلَكَ فلم يجتمع منه شئ فيهما.

فصل

ويباح للذكر من فضة: خاتمٌ — وبخِصْرٍ ينار أفضل. ويحمل فضة مما يلي كَفَّهُ. وكُرَّه بَسْبَاةٌ ووسْطَى. ولا بأس بحمله أكثرَ من مثقال، ما لم يخرج عن العادة^(٣) — وقِيميَّةٌ سيف، وحليَّةٌ منطقةٌ وبجوشنٌ وخُوذَةٌ وخَفٌّ وِرانٍ^(٤)، وهي: شئٌ يلبس تحت الخلف، وحماثل. لا ركابٍ ولجامٍ ودَوَاةٍ، ونحو ذلك. ومن ذهب: قِيميَّةٌ

(١) كذا في ش، وهو في الأصل والفتح واللباس والواج. ول زع: « لكرى » وهو رسم قديم على العصر وإن أنكر.

(٢) كذا في زع. ول ش: « قبيته »، ول الراءد من المرح.

(٣) كذا في زع والإتباع ٢١٣/٢. ول ش والغاية ٢٩٤/١: « حادة »، ولله

تحريف.

(٤) كذا في زع والغاية والإتباع ٢١٤. ول ش: « وان »، وهو مصحف.

خفيف ، وما دمت إليه ضرورة : كَأَنْفٍ ، وشَدَّ سَبَن .
ولنساء منهما : ما جرت عادتُهن بلبسه ، ولو زاد على ألف مثقال .
ولرجل وأمرأة : تَحَلُّ بِجَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ .
وَكُرَّهُ ^(١) تَغْتَمُّهُمَا بِحَدِيدٍ وَصُفْرٍ وَنَحَاسٍ وَرَمَاصٍ ؛ ويستحب
بَيِّقِينَ :

* * *

بَابُ زَكَاةِ الرُّوْضِ

وَالرَّضُ : « مَا يُعَدُّ لِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ ، لِأَجْلِ رَيْحٍ .
وَأَمَّا تَجْبِئُ قِيَمَةً بَلُغَتْ نَصَابًا ، لِأَنَّكَ بَعَلْتَ وَلَوْ بِلاَ عَوْضٍ ، أَوْ
مَنْعَةً ، أَوْ اسْتَرَدَدْتَ بَنِيَّةَ التِّجَارَةِ ^(٢) ، أَوْ اسْتَصْحَابَ حَكْمِهَا فِيمَا
تَعَوَّضَ عَنْ مَرَضِهَا ، وَلَا تَجْزِي مِنَ الرُّوْضِ .
وَمَنْ عِنْدَهُ عَرْضٌ لِتِجَارَةٍ ، فَتَوَاهُ لَقْنِيَّةٌ ثُمَّ لِتِجَارَةٍ — لَمْ يَصِرْ لَهَا
غَيْرُ حَلٍّ لِبُسٍ .
وَقَوْمٌ ^(٣) بِالْأَحْطَى لِلْمَسَاكِينِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، لِأَنَّهُمَا أُشْرِيَتَا
بِهِ . وَقَوْمٌ ^(٤) الْمُنْيَةُ سَادَجَةً ، وَالْعَصَى بِصَفْتِهِ . وَلَا عِبْرَةَ بِقِيَمَةِ
آيَةِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ^(٥) .

(١) كُنْزٌ فِي رِزْقٍ وَتَأْيِيدٍ ، وَهُوَ اللَّاتِمُ . وَلَوْ شِ : « وَيَكْرَهُ » .

(٢) كُنْزٌ فِي رِزْقٍ . وَلَوْ شِ : « تِجَارَةٌ » .

(٣) كُنْزٌ فِي رِزْقٍ . وَلَوْ شِ : « وَقَوْمٌ » ، وَكَلَامًا مُصَحِّحٌ .

(٤) كُنْزٌ فِي رِزْقٍ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَلَوْ شِ : « وَقَوْمٌ » .

(٥) كُنْزٌ فِي رِزْقٍ . وَلَوْ شِ : « أَوْ فِضَّةٌ » .

وإن اشترى عرضاً بنصاب من آمان أو عروض ، أو نصاب سائمة لقيمة^(١) بمثلته لتجارة — بئى على حوله . لا إن اشترى عرضاً بنصاب سائمة ، أو باعه به .

ومن ملك نصاب سائمة لتجارة ، أو عرضاً فزعت ، أو غللاً فأمر — ف عليه زكاة تجارة فقط^(٢) ، إلا أن لا تبلغ قيمته نصاباً ؛ فيزكى لغيرها .

ومن ملك^(٣) ساعة لتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة — استأنفه للسوم .

وإن اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى أثره — كزعفران ونيلو وعصفر ، ونحوه . — فهو عرض تجارة يقوم عند حوله . لا ما يشتره قصار^(٤) من قلى ونورة وصابون ، ونحوه .
وأما آنية عرض التجارة ، وآلة دابتها — فإن أريد بيئها معبأة نال^(٥) تجارة ، وإلا فلا .

ومن اشترى شيئاً لتجارة بألف ، فصار عند^(٦) الحول بألفين — كماها ، وأخذته الشفيع بألف . ونعكس الحكم بعكسها .
وإذا أذن كل^(٧) — من شريكين أو غيرهما — لصاحبه ، فيإخراج

(١) كذا بالأصول كلها . وورد بهامش ح : « لقيمة » . .

(٢) قش : « فقط زكاة قيمة إلا أن لا تبلغ نصاباً » ؛ فأدرج الفرح لى للثن ، وبالعكس .

(٣) لى ش زيادة مفرجة من الفرح ، هى : « نصاب » .

(٤) ورد بين السطور لى زيادة واحدة لى الفرح . هى : « تمام » . وقوله : عند الحول ، أسقط من ش ، وأدرج لى الفرح .

زكاته ، صَنِينَ كل واحد نصيبَ صاحبه : إِنْ أَخْرَجَا مَعًا ، أَوْ جُمِلَ
سَابِقٌ . وَإِلَّا صَنِينَ الثَّانِي وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ . لَا إِنْ أَدَّى دَيْنًا بَعْدَ آدَاءِ مَوْكَلِهِ ،
وَلَمْ يَعْلَمْ .

وَلَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا قَبْلَ إِخْرَاجِهَا .

*** بَابُ

زَكَاةُ الْفِطْرِ : صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَتُسَمَّى : فَرَسًا .
وَمَصْرِفُهَا كَزَكَاةٍ . وَلَا يَتَنَعَّ وَجُوبُهَا دِينَ ، إِلَّا مَعَ طَلَبٍ .

وَيُحِبُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَلْزِمُهُ مِثْلَهُ نَفْسَهُ وَلَوْ مَكَاتِبًا ، فَضَّلَ عَنْ
قَوْتِهِ وَمَنْ تَلْزِمُهُ مِثْلُهُ يَوْمَ الْمَيْدِ وَلَيْلَتِهِ — بَعْدَ حَاجَتِهَا لِمَسْكِنٍ
وَخَادِمٍ وَدَابَّةٍ ، وَثِيَابٍ يَذَلُّهُ ، وَنَحْوِهِ ، وَكُتِبَ يَحْتَاجُهَا لِنَظَرٍ وَحِفْظٍ —
صَاعٌ . وَإِنْ فَضَّلَ جَوْنَهُ أَخْرَجَ ، وَكَمَلَهُ مِنْ تَلْزِمِهِ لَوْ عَدِمَ .

وَتَلْزِمُهُ مِمَّنْ يَمُوتُهُ : مَنْ مُسْلِمٌ ، حَتَّى زَوْجَةُ عَبْدِهِ الْحَرِّ ، وَمَالِكٌ
تَقَعَّ فَرَسٌ قَطْعًا ، وَمَرِيضٌ لَا يَحْتَاجُ تَقَقَّةً ، وَمَتَبَرِّعٌ بِمِثْلِهِ رَمَضَانَ ،
وَأَيِّنٌ ، وَنَحْوِهِ . لَا إِنْ شَكَّ فِي حَيَاتِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِحَيْمِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ، فَزَوْجَتِهِ ، فَرَفِيقَتِهِ ، فَأُمَّهُ ، فَأَبِيهِ ،
فَوَلَدِهِ ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ . وَتُفْرَعُ مَعَ اسْتِوَاءٍ ^(١) .

وَتُسْنَعُ عَنْ جَنَيْنٍ وَلَا يُحِبُّ لِمَنْ تَقَقَّتْهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ لَا مَالِكَ لَهُ

(١) كَذَا فِي زَع . وَلِي ش : « الْاسْتِوَاءُ » .

معين: كعبد النعمة. ولا على مستأجر أجير أو ظئر بطعامهما، ولا عن زوجة ناشز، أو لا تجب قفقتها الصغر ونحوه، أو أمة تسلمها ليلا فقط. وهي على سيدها، كما لو عجز هوج: تجب عليه عنها.

وفطرة مبعض، وفي مشترك، ومنه له أكثر من وارث، أو ملحق بأكثر من واحد — قسّط. ومن عجز منهم لم يلزم الآخر سوى قسطه، كتركه ذمي.

ولمن لُمت غيره فطرته، طلبه بإخراجها، وأن يخرجها عن نفسه. ويجزى بلا إذن من تلزمه: لأنه متصل.

ومن أخرج من لا تلزمه فطرته، يلزمه — أجزأ^(١).

ولا تجب إلا بدخول ليلة الفطر. فتى وجد قبل الفروبع موت ونحوه، أو أسلم، أو ملك رقيقاً أو زوجة، أو ولد له بدمه — فلا فطرة. والأفضل إخراجها يوم العيد: قبل صلاته أو قدرها. وبأثم مؤخرها عنه، وثَقَص^(٢). وتكره في باقيه، لا في اليومين قبله. ولا يجزى قبلهما.

ومن عليه فطرة غيره، أخرجها مع فطرته مكان نفسه.

* * *

(١) كذا في زع. وفي ش: «أجزاء»، والماء زيت من الصرح.

(٢) كذا في ز، أي التطرة. وفي ش: «ويضي» أي للآخر.

فصل

والواجب^(١) : صاع برّ، أو مثل مكيله : من تمر أو زبيب أو
أو أقط، أو مجموع من ذلك . ويحتاج في ثقل ، ليقسط الفرض .
يقين .

ويجزئ دقيق برّ وشعير ، وسوقها — وهو . ما يجمع ثم
يُطحن . — بوزن حبه ، ولو بلا نخل ، كبلا تنقية . لا خبز ،
ومعيب : كسوس ، ومبلول ، وقديم تنير طعمه ، ونحوه . —
ويعتدل بكثير مما لا يُجزئ . ويزاد — إن قل — بقدره .

ويجزئ — مع عدم ذلك — ما يقوم بمقامه : من حب وتمر^(٢)
مكيل يقتات . والأفضل : تمر فزيب فبر فآقع ، فدقيقها ، فسوقها
فأقط . وأن لا ينقص ممطى عن مذبّر ، أو نصف صاع من غيره .
ويحوز إعطاء واحد ما على جماعة ، وعكسه .

ولإمام ونائبه ردّ زكاة وفطرة إلى من أخذتا^(٣) منه ؛ وكذا
فقير لزمته . المنقح : « ما لم تكن^(٤) حيلة » .

باب

إخراج الزكاة واجب فوراً — كنذر مطلق ، وكفارة — إن .

(١) لى ش زيادة ملحقة من الصرح ، هى : « فى فطرة » .

(٢) لى ح : « أو تمر » . ولى ش : « وتمر » ، وهو صحيح .

(٣) كذا فى زع . ولى ش : « أخذ » ، وهو صحيح .

(٤) كذا فى زع والنهاية ٣٠١/١ ، وأنت نظرا للناظر . ولى ح : « يكن » ، وهو ظاهر .

أمكن ، ولم ينف زجوع ساع ، أو على نفسه أو ماله ونحوه ^(١) .
وله تأخيرها لأشد ^(٢) حاجة ، وقريب ^(٣) ، وجار ، ولحاجته
إليها إلى مبسترته . ولتعدّر إخراجها من المال — لنعية وغيرها —
إلى قدرته ، ولو قدر أن يخرجها من غيره .

ولإمام وساع تأخيرها عند ربها لمصلحة : كقطع ونحوه .
ومن جحد وجوبها عالماً أو جاهلاً ^(٤) ، وعرف فلم وأمر —
فقد أرتدّ ولو أخرجها ، وتؤخذ .

ومن منعها بخلاً ^(٥) أ — نهاؤنا أخذت . ومز من علم تحريم ذلك ،
إمام عادل أو عامل .

فإن غيب أو كتم ماله ، أو قاتل ^(٦) دونها ، وأمكن أخذها بقتاله —
وجب قتاله على الإمام ^(٧) ومنعها مواضعها ، وأخذت ^(٨) فقط .
ولا يكفر بقتاله للإمام . وإلا استتيب ثلاثة أيام ، فإن أخرج ^(٩) ،
ولا قتل حداً ، وأخذت من تركته .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من المرح .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « لشدة . . . وقريب » ، وفيه تحريف
وزيادة من المرح .

(٣) في ش زيادة مفرجة من المرح ، هي : « بيادية بيبة » .
(٤) في ش : « بخلاً بها . . . أخذت منه » ، والزيادة من كلام الفارح .
(٥) كذا في زع والناية ٣٠٧/١ . وفي ش : « فاته » ، وهو خطأ وتحريف .
(٦) كتب قوله في ع : « عادل » ، وهو من تصحيف بعض القراء .
(٧) كذا في ع ش والناية ، وهو الظاهر . وفي ز : « أخذت » ، وهو فقط الإقناع
٢٣٧/٢ ، إلا أن الإقناع لم ترد فيه الجملة السابقة . فإن لم يكن تحريفاً ، فلما أن يكون .
« وجب » محرراً من « ويجب » وتكون الجملة معترضة ، أو يكون قوله : « وجب إلخ » جلة
حالية وليست جواباً للمعترض .
(٨) في ش : « فإن وأخرج » ، والواو مدبوغة من المرح .

ومن أدعى أداها ، أو بقاء الحول ، أو نقص النصاب ، أو زوال ملكه ، أو تجدد قريبا ؛ أو أن ما يده لنيره ، أو أنه مفرد أو مختلط ونحوه . أو أقر بقدر زكاته ولم يذكر قدر ماله — صدق بلايين . وتلزم ^(١) — عن صغير ومجنون — وليهما .

وسن إظهارها ، وقرقة ربها بنفسه ، بشرط أمانته . وقوله عند دفعها : « اللهم أجعلها مغنكا ، ولا تجعلها مغرمًا » . وقول أخذ : « آجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ؛ وجعله لك طهورًا » وله دفعها إلى الساعي .

فصل

ويشترط لإخراجها نية ^(٢) من مكلف ، إلا أن تؤخذ هرا ، أو يضيبة ^(٣) ، أو يتمدّر وصول إلى مالك — بحبس ونحوه — فيأخذها الساعي . ويجزى ^(٤) باطنًا في الأخيرة فقط .

والأولى : قرنها بدفع . وله تقديمها يسير : كصلة .

فينوى الزكاة ، أو الصدقة الواجبة ، أو صدقة المال أو القطر

ولا يجزى إن نوى صدقة مطلقة ، ولو تصدق بجميع ماله .

(١) كذا في ز ، أي الزكاة . وفي ع ش والثاية : « ولزم » أي إخراج أو إخراج ج

(٢) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « أي الزكاة » .

(٣) في ش زيادة : « ماله » ، وهي من المرح وإن وردت في الثاية ٣٠٣ ،

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والثاية : « ويجزى » . وكل صحيح .

ولا تجب نية فرض، ولا تعيين مركزى عنه . فلو نوى عن ماله
الغائب ، وإن كان تالقاً فمن الحاضر — أجزأ عنه إن كان الغائب
تالقاً . وإن^(١) أدى قدر زكاة أحدهما جملها لأيهما شاء ، كتحسينه
أبتداء . وإن لم يمين أجزأ عن أحدهما .

ولو نوى عن الغائب ، فإن^(٢) تالقاً — لم يُصرف إلى غيره .
وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، أو نوى وإلا فنفل —
أجزأ .

وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، وإلا فأرجع^(٣) — فله الرجوع
إن بان تالقاً .

وإن وكل فيه مسلماً^(٤) ثقةً ، أجزأت نية موكل مع قرب
إخراج . وإلا نوى وكيل أيضاً .
ومن^(٥) علم أهلية أخذ كره أن يعلمه . ومع عدم عاداته بأخذها ،
لم يجزئه إلا أن يعلمه .

* * *

فصل

والأفضل . جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ، ما لم تتشقق

(١) كذا في زع والثانية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ع : « فإن الغائب لم يصرفه » ، والزيادة الأولى الواردة في المرح ، والثانية
في العاية .

(٣) في ع زيادة : « به » ، ولعلها من بصر الفقراء .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « ثقة مسلماً » .

(٥) كذا في زع والثانية ٣٠٥/١ . وأسقطت الراو من ش .

تركة ساعة: فيخرج في بلد واحد .

ويحرم مطلقاً قلها إلى بلد تقصر إليه الصلاة ، ومبجزي^(١) .
لادونه ، ولانذر ، وكفارة ، ووصية مطلقة .

ومن ييادية ، أو خلا بلده عن مستحق — فرقها بأقرب بلد
منه . ومؤنة قل ودفع عليه ، ككيل ووزن .
ومسافر بالمال يفرقها يبلد أكثر إقامته به فيه^(٢) .

ويجب على الإمام بث السعاة قرب الوجوب ، لقبض^(٣) زكاة
الظاهر . وسن^(٤) له وسم ما حصل — من إبل وبقر — في
أضغانها ، وغنم في آذانها . فلي زكاة : « لله » أو « زكاة » ، وعلى
جزية : « صغار » أو « جزية » .

فصل

ويجزى تمجيلها لحولين فقط إذا كمل النصاب . لا عما يستفده ،
أو عن معدن أو ركاز أو ثمرة^(٥) قبل حصوله ، أو طلوع طلوع
أو حصرم .

وإن تم الحول — والنصاب ناقص قدر ما عجله — صح .

(١) كذا في ز ش والناية / ٣٠٦ . وفي ع : « ويجزي » . وكل صحيح .

(٢) ورد في زع والناية ، ولم يرد في ش .

(٣) كذا في زع والناية / ٣٠٦ . وفي ش : « قبض » . وهو تصحيح بم صحه .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « وسن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أو زرع » . وانظر الإصاح : ٢٤٠/٢ .

فلو عَجِّلَ عن مائتي شاة^(١) فتجبت عند الحول سَخْلَةً — ثم ثالثة .
ولو عَجِّلَ عن ثلاثمائة درهم خمسة منها^(٢) ، ثم حال الحول —
لزمه أيضا درهمان ونصف .
ولو عَجِّلَ عن ألف خمسة وعشرين منها^(٣) ، ثم ربحت خمسة
وعشرين — لزمه زكاتها .
ويصح عن أربعين شاة^(٤) ، لامنها الحولين ، ولا للثاني^(٥) فقط .
ويقطع الحول .
وإن مات قابضُ مَجْلَةٍ أَلَسْتَحِقُّ ، أو أُرْتَدَّ ، أو أَسْتَفْزَى قبل
الحول — أَجْزَأَتْ . لا إن دفعها إلى من يعلم غناه ، فافترق .
وإن مات مسجِّلٌ ، أو أُرْتَدَّ ، أو تلف النصاب ، أو قص —
فقد بان المخرجُ غيرَ زكاة . ولا رجوع إلا فيما يبدى ساعٍ عند تلف .
ومن عَجِّلَ عن ألف يظنها له ، فبانَت خمس مائة — أَجْزَأُ عن عامين .
ومن عَجِّلَ عن أحد نصائيه — ولو من جنس — ف تلف ،
لم يصرفه إلى الآخر .
ولن أخذ الساعي منه زيادة^(٥) ، أن يعتدَّ من قابضة .

-
- (١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « شاجين » .
(٢) قوله : « خمسة منها » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .
(٣) ورد بهامش ع : « والحاصل أنه يصح التسجيل للحول الأول بشاة واحدة فقط » .
(٤) و ع : « للحول الثاني » ، والزيادة واردة في الفرح .
(٥) في ش : « زيادة عليه أن يعتد بها . . » ، والزيادة من الفرح .

باب

أهل الزكاة ثمانية :

٢، ١ - فقير : من لم يجد نصف كفايته . ومسكين : من يجد نصفها أو أكثرها .

وَيُعْطِيَانِ^(١) تَمَامَ كَفَايَتِهِمَا مَعَ عَائِلَتَيْهِمَا سَنَةً ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ أَحْتِيَاجُهُمَا بِإِتْلَافِ مَا لِيَهُمَا فِي الْمَاضِي .

وَمَنْ مَلَكَ - وَلَوْ مِنْ أَعْمَانٍ - مَا لَا يَقُومُ بِكَفَايَتِهِ ، فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ .
وَأِنْ تَقَرَّعَ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ لِلْعِلْمِ ، لِأَلِلْعِبَادَةِ ، وَتَمَذَّرَ الْجَمْعَ أُعْطِيَ .
٣ - وَعَامِلٌ عَلَيْهَا : كَجَابٍ ، وَحَافِظٍ ، وَكَاتِبٍ ، وَقَاسِمٍ .
وَشُرْطٍ^(٢) . كَوْنُهُ مَكْلُفًا مُسْلِمًا أَمِينًا كَافِيًا ، مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى ، وَلَوْ قَنًا أَوْ غِنًى .

وَيُعْطَى قَدْرَ أَجْرَتِهِ مِنْهَا ، إِلَّا إِنْ تَلَفَتْ يَدُهُ بِلا تَقْرِيطٍ : فَنِ
يَبْتَ الْمَالِ . وَإِنْ حَمَلَ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ ، لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا .
وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ مَالِكٍ عَلَى عَامِلٍ ، بِوَضْعِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا .
وَيُصَدِّقُ فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِلا عَيْنٍ ؛ وَيَحْلِفُ عَامِلٌ وَيَبْرَأُ . وَإِنْ ثَبَتَ - وَلَوْ بِشَهَادَةِ بَعْضِ لِبَعْضٍ ، بِلا تَخَاصُمٍ - غَرِمَ .
وَيُصَدِّقُ عَامِلٌ فِي دَفْعِ لَفَقِيرٍ ، وَفَقِيرٌ فِي عَدَمِهِ .
وَيَجُوزُ كَوْنُ حَامِلِهَا وَرَاعِيهَا مِنْ مَنُومٍ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَش : « يُعْطِيَانِ » ، وَأُدْرَجَتِ الرَّائِي فِي الصَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالتَّايَةِ ٣٠٩/١ . وَش : « وَشُرْطُهُ » .

٤ — ومؤلف^(١) : السيد المطام في عشرته : ممن يُرجى إسلامه ، أو يُحتسب شره ؛ أو يُرجى بطلته قوة إيمانه ، أو إسلام نظيره ، أو جبايتها ممن لا يعطيها ، أو دفع عن المسلمين .
ويُعطى ما يحصل به التأليف . ويُقبل^(٢) قوله في ضيف إسلامه ، لا إنه مطام ، إلا بيينة .

• — ومكاتب ولو قبل حلول نجم .

ويُجزى أن يشتري منها ربةً — لا تعتق عليه — فيمتتها ، وأن^(٣) يغنى بها أسيراً مسلماً . لا أن يعتق قنه أو مكاتبه عنها^(٤) .
وما أعتق سائر منها فولأوه للمسلمين .

٦ — وغارم تدبّ لإصلاح^(٥) ذاتيين ، أو تحمل إتلافاً أو نهباً^(٦) عن غيره — ولو غنياً — ولم يدفع من ماله ، أو لم يحل .
أو ضامناً وأعسراً . أو تدبّ لشراء نفسه من كفر ، أو لنفسه في^(٧) مباح ، أو محرّم وتاب — وأعسر .

(١) كذا في زح والنباة ٣١٠ ، وهو الظاهر . ولو ز : « ولؤف » ، وهو سبق فلم من الصف ، ومهاذه : « ولؤاف » . وفيه تبيير الإقناع ٢ / ٢٥١ : « المؤلفة قلوبهم » .

(٢) كذا في زح والنباة . ولو ش : « يبل » ، وهو تحريف .

(٣) لو ش : « ويجزى من عليه زكاة أن » ، والزيادة من المرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مشروياً عليه : « ومن أعتق من الزكاة رد مخرج من ولائه لو عتق مثله » .

(٥) لو ش : « لا إصلاح » ، وهو خطأ وتحريف .

(٦) كذا في زح والنباة ٣١٠ / ١ ، وهو موافق لما في الإقناع ٢ / ٢٥٣ . ولو ش :

« أونها » ، وهو تصحيف .

(٧) أسلف هذا من ش ، وأخرج في المرح .

وَيُعْطَى وَفَاءً دَيْنَهُ ككَاتِبٍ . وَلَا يَقْضَى مِنْهَا دَيْنٌ عَلَى مِيتٍ .

٧ — السَّاعِ : غَازٍ بِلَادِ رِوَانٍ ، أَوْ لَا^(١) يَكْفِيهِ .

فَيُعْطَى مَا يَحْتَاجُ لِنُزْوِهِ . وَيُجْزَى لِحِجِّ فَرْضٍ قَتِيرٍ وَمُحْمَرَةٍ ،
لَأَنَّهُ بَشْتَرَى مِنْهَا فَرَسًا يَحْبِسُهَا ، أَوْ عَقَارًا يَقِفُهُ عَلَى النِّزَاةِ . وَلَا^(٢)
غُزْوُهُ عَلَى فَرَسٍ مِنْهَا .

وَاللَّامُ شَرَاهُ فَرَسٍ بِزَكَاةِ رَجُلٍ ، وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ يَفْزُو عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ
يَنْزُرْ دَهَا .

٨ — الثَّامِنُ : ابْنُ السَّبِيلِ : أَلْتَقَطُ بَنِيْرَ بِلَدِهِ فِي سَفَرٍ مَبَاحٍ ، أَوْ
عَرِّمٍ وَتَابٍ^(٣) . لَا مَكْرُومٍ^(٤) وَنَزْهَةٍ .

وَيُعْطَى وَلَوْ وَجَدَ مُقَرَّنًا مَا يَلْتَقُهُ بِلَدَهُ ، أَوْ مَنَّتْهُ قَصْدُهُ وَعَوْدُهُ
إِلَيْهَا .

وَإِنْ سَقَطَ مَا عَلَى غَارِمٍ أَوْ مَكَاتِبٍ ، أَوْ فَضْلٍ مَعَهَا أَوْ مَعَ غَازٍ أَوْ
ابْنِ سَبِيلٍ شَيْءٌ بِمَعْدِ حَاجَتِهِ — رَدُّ الْكُلِّ أَوْ مَا فَضْلٌ . وَغَيْرُ
هَؤُلَاءِ^(٥) يَتَصَرَّفُ فِي فَاضِلٍ بِمَا شَاءَ .

وَلَوْ أَسْتَدَانَ مَكَاتِبَ مَا عَتَّقَ بِهِ ، وَيُيَدُّ مِنْهَا بِقَدْرِهِ — فَلَهُ صَرْفُهُ فِيهِ .

(١) كُنَّا فِي زَيْعٍ . وَفِي النَّايَةِ ٣١٢ : « أَوَّلُهُ وَلَا » . وَفِي شِ : « أَوَّلُهُ مَالًا » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٢) فِ شِ : « لَا » ، وَأَدْرَجْتَ الْوَاوَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِ شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « مَنَّةٌ » .

(٤) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ : « كَالسُّفْرِ لَزِيَادَةِ الْقُبُورِ » .

(٥) فِ شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْأَرْبَعَةُ » .

وَتَجْزِيَةٍ^(١) وَكَفَّارَةٌ وَنَحْوُهَا لِصَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الظَّلَامَ ، وَقَبْلَ
وَقَبْضٍ لَهُ وَلَيْتَهُ . وَلَنْ يَمُضَ حَرْفٌ ، بِنِسْبَتِهِ . وَيُشْقَطُ عَلَيْكَ الْمَطْعَى .
وَلِلْإِمَامِ قَضَاءُ دِينٍ عَنْ حَيٍّ . وَالْأَوَّلَى لَهُ وَالْمَالِكُ دَفْعُهَا إِلَى سَيِّدِ
مَكَاتِبَ ، لَرَدِّهِ مَا قَبِضَ ، إِنْ رَقَّ لِمَجْزٍ^(٢) . لَا مَا قَبِضَ مَكَاتِبَ .
وَالْمَالِكُ دَفْعُهَا إِلَى غَرِيمٍ مَدِينٍ بِتَوَكُّلِهِ — وَصَحَّ وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا —
وَيُدُونُهُ .

* * *

فصل

مَنْ أَيْبَحَ لَهُ أَخَذُ شَيْءٍ ، أَيْبَحَ لَهُ سَوَالُهُ . وَإِعْطَاءُ السُّؤَالِ — مَعَ
صَدَقَتِهِمْ — فَرَضٌ كُفَايَةٌ .

وَيَجِبُ قَبُولُ مَالٍ طَائِبٍ أُنَى بِلَا مَسْئَلَةٍ وَلَا اسْتِشْرَافٍ قَفْسٍ .
وَمَنْ سَأَلَ وَاجِبًا — مَدْعِيًا كِتَابَةً ، أَوْ غَرَمًا ، أَوْ أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ ،
أَوْ فَقْرًا وَعُرْفَ بَنِي^(٣) — لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَهِيَ فِي الْآخِرَةِ ثَلَاثَةٌ
رِجَالٍ . وَإِنْ صَدَّقَ مَكَاتِبًا سَيِّدُهُ^(٤) ، أَوْ غَرَمًا غَرِيمُهُ — قَبُلَ وَأَعْطِيَ .
وَيُقْلَدُ مَنْ أَدْعَى عِيَالًا أَوْ فَقْرًا ، وَلَمْ يُسَرِّفْ بَنِيَّ . وَكَذَا جُلْدُ أَدْعَى
عَدَمِ مَكْسَبٍ^(٥) ، بَعْدَ إِعْلَامِهِ أَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَوِيٍّ مَكْتَسِبٍ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « تَجْزِيَةٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « لِمَجْزٍ » ، وَزِيَادَةُ الْهَاءِ مِنَ الشَّارِحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مَعْرُوفَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَبْلُ » .

(٤) وَرَدَ فِي ش بِحَدِّ ذَلِكَ : « قَبْلُ » ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالثَّانِي ٣١٤/١ . وَفِي ع : « مَكْسَبٍ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

ويحرم أخذ بدوى غنى^(١) ، ولو من صدقة تطوع .
ومن تسمي الأصناف — بلا تفضيل — إن وجدت حيث
وجب الإخراج ، وتفرقتها في أقارب الدين لا تلزمه مؤتمهم ، على
قدر حاجتهم .

ومن فيه بيان أخذهما ، ولا يجوز أن يُعطى بأحدهما لا بعينه .
وإن أعطى بهما وعين لكل سبب قدر ، وإلا كان بينهما نصفين .
ويجزى إقتصار على إنسان ولو غريمه أو مكاتبه ، ما لم يكن^(٢)
حيلة .

ومن أعتق عبداً لتجارة ، قيمته نصاب بعد الحول ، قبل إخراج
ما فيه^(٣) — فله دفعه إليه ، ما لم يمت به مانع .

* * *

فصل

ولا تجزى إلى كافر^(٤) غير مؤلف ، ولا^(٥) كامل رق غير عامل
ومكاتب ، ولا زوجة وفقير ومسكين مستغنين^(٦) بنفقة واجبة ،
ولا مودى نسب إلا أن يكونا عمالاً ، أو مؤلفين ، أو غزاة ، أو غارمين

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « قراء » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ع ، أى الإقتصار . وفي ش والناية : « تكن » . ولم ينط لق ر .

(٣) ل ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من زكاة » .

(٤) كذا في ذ ش والإفتاح ٢/٢٦١ . وفي ع والناية : « لكافر » .

(٥) ل ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « لى » .

(٦) كذا في زع . وفي ش والناية ١/٣١٥ : « مستغنين » ، وهو تحريف .

ثلاثَ بَيْنٍ . ولا زوج ، ولا سائر من تلزمه نفقته ، ما لم يكن عاملاً ،
أو غنياً ، أو مؤلفاً . أو مكاناً ، أو ابنَ سبيل ، أو غارماً لإصلاح
ذاتِ بَيْنٍ . ولا بنى هاشم - وهم : سُلَالة ^(١) . فدخل آلُ عباسٍ ،
وعلى ^(٢) وجعفر وعقيل ، والحارث بن عبد المطلب ، وأبي لهب -
ما لم يكونوا غزاةً ، أو مؤلفاً ، أو غارمين لإصلاح ذاتِ بَيْنٍ .
وكذا ^(٣) مَوَالِيهم ، لا مَوَالِي مَوَالِيهم .

ولكلُّ أخذٍ صدقة تطوع - وسُنْ تَصِفُ غنى عنها ، وعلمُ
تَمَرُّه لها - ووصية لفقراء ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم . ومن
نذير ، لا كفارة .

وتَجْزِي ^(٤) إلى ذوى أرحامه ولو ورثوا ؛ وبني المطلب ، ومن
تَبَرَّعَ بنفقته بضمه إلى عياله : أو تَصَدَّرَتْ نفقته - : من زوج
زوج أو قريب . - بَنِيَّةٍ أو أمتناع ، أو غيرهما .
وإن دفعها ^(٥) لنفير مستحقها للجهل ، ثم علم - لم يُجْزَئْهُ ^(٦) ،
إلا النفي ^(٧) إذا غلته فقيراً .

* * *

(١) ورد بها من ز : « السُلالة : ما أسل من العمى والولد » .

(٢) في ش : « وآل علي . . . وآل الحارث » ، والزيادة مدروجة من العرح .

(٣) كذا في زح . وفي ش : « وكذلك » .

(٤) كذا في زح ، أي الزكاة . وفي ش : « ويجزى » أي دفعها .

(٥) كذا في زح . وفي ع : « دفع » . وفي الناية : « من دفع زكاة » .

(٦) كذا في زح ، أي العلم . وفي ش والناية : « مجزئته » أي الزكاة .

(٧) كذا في زح . وفي ش والناية : « نفى » . وكل صحيح .

فصل

وَتُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعِ فَاضِلٍ عَنْ كِفَايَةِ دَائِعَةٍ ^(١) بِتَجَرٍّ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ ضَمْعَةٍ، عَنْهُ وَمَنْ يَتَوَنَّهُ — كُلُّ وَقْتٍ . وَسَرًّا يَطِيبُ قَسِيٍّ فِي صَحَةٍ، وَرِمَاضَانَ، وَوَقْتِ حَاجَةٍ، وَكُلَّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ؛ كَالْعَشْرِ وَالْحَرَمَيْنِ؛ وَطَى ^(٢) جَارٍ، وَذَوِي رَحِمٍ لَاسِيًا مَعَ ^(٣) عِدَاوَةٍ — وَهِيَ عَلَيْهِمْ صَلَةٌ — أَفْضَلُ .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤَنَةً تَلْزِمُهُ، أَوْ أَضَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ غَرِيبِهِ ^(٤) أَوْ كَفِيلِهِ — أَيْمٌ .

وَمَنْ أَرَادَهَا بِعَالِهِ كُلِّهِ وَلَهُ عَائِلَةٌ لَهُمْ كِفَايَةٌ أَوْ يَكْفِيهِمْ بِكَسْبِهِ، أَوْ وَحْدَهُ وَيَعْلَمُ مِنْ قَسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَالْعَبْرَ عَنِ الْمُسْئَلَةِ — فَلَهُ فَكٌّ . وَإِلَّا حَرُمٌ .

وَكُرِّهَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ أَوْ عَادَةً ^(٥) عَلَى الضَّيِّقِ، أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ عَنِ السَّكَايَةِ التَّامَّةِ .

وَمَنْ مِيزَ شَيْئًا لِلصَّدَقَةِ، أَوْ وَكَّلَ فِيهِ، ثُمَّ بَدَّلَهُ — سُنُّ إِمْضَاؤِهِ لَا إِبْدَالَ مَا أُعْطِيَ سَائِلًا، فَسَطَطَهُ ^(٦) .

وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ كَبِيرَةٍ، وَيَسْطُلُ الثَّوَابُ بِهِ..

(١) لِي ش: « دَائِعَةٍ عَنْهُ »، وَأَخْرَجَ الْبَاقِي لِي الْعَرَجِ .

(٢) لِي ش: « وَجَبَرَوْهُ رَحِمَ »، وَأَخْرَجَ لَفْظَ « طَى » لِي الْعَرَجِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَسْوَلِ وَالتَّانِيَةِ . وَكَتَبَ لِي عَ فَوَلَمَّا : « لِي » .

(٤) لِي ش: « أَوْ يَفْرَعُهُ أَوْ يَكْفِيهِ »، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الْعَرَجِ .

(٥) لِي ش: « أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ »، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْعَرَجِ وَلِأَنَّ وَرَدَتْ فِي التَّانِيَةِ ٣١٨ .

(٦) كَذَا فِي زِي ش وَالتَّانِيَةِ . وَلِي ع: « فَسَطَطَ »، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

كتاب

الصيام : إيساك^(١) بنّية عن أشياء مخصوصة ، في زمن معين ،
من شخص مخصوص .

وصوم رمضان فرض^(٢) ، يجب^(١) برؤية هلاله . فإن لم ير مع
صحو ، ليلة الثلاثين من شعبان ، لم يصوموا .

وإن حال دون مطلقه غيم أو قتر أو غيرهما ، وجب صيامه
حكماً ظاهراً — احتياطاً — بنية رمضان . ويجزئ إن ظهر منه .
وتثبت أحكام صوم : من صلاة تراويح ، وجوب كفارة بوطء
فيه ، ونحوه . ما لم يتحقق أنه من شعبان . لابقية الأحكام .

وكذا حكم شهر نذر صومه أو اعتكفه ، في وجوب الشروع
إذا غمّ هلاله . والهلal للرّئي نهاراً ، ولو قبل الزوال ، للمقبلة .

وإذا ثبت رؤيته يلد ، لزم الصوم جميع الناس .

وإن ثبت نهاراً أمسكوا وقضوا ؛ كن أسلم أو عقل ، أو ظهرت
من حيض أو قلس ، أو تسدّ مقيم أو طاهر^(٣) الفطر فسافر
أو حاضت ، أو قدم مسافر أو برى مريض مفطرين ، أو بلغ صغير
صغير في أثنائه ، ما لم يبلغ صائماً بسين أو احتلام — وقد نوى من
الليل — فيمّ ويجزئ ، كنفر إتمام قل .

(١) في ع : « ويجب » ، إلا أن الراو كتبت بين الأسطر بعدد آخر ، وهي واردة

في المرح .

(٢) كلما في زع والناية ١/٣٢٠ . وفي ش : « أو طاهرة » ، وهو تحريف .

وإن علم مسافر أنه يقدم غذا ، لزمه الصوم . لاصغير علم أنه يبلغ غذا ، لعدم تكليفه .



فصل

وَيُقْبَلُ فِيهِ وَحْدَهُ خَيْرٌ مَكْلَفٌ عَدْلٍ ، وَلَوْ جِدَا أَوْ أُنْثَى ، أَوْ يَدُونَ
لَفُظَ الشَّهَادَةِ . وَلَا يَخْتَصُّ بِحَاكِمٍ . وَتَثَبَّتْ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ .
وَلَوْ (١) صَامُوا ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ ، ثُمَّ رَأَوْهُ — : قَضَوْا يَوْمًا فَقَطْ .
وَبِشَّهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ ، وَلَمْ يَرَوْهُ — : أَفْطَرُوا . لَا بِوَاحِدٍ ، وَلَا نَفْسٍ .
فَلَوْ غُفِّ لَشُعْبَانَ وَرَمَضَانَ (٢) ، وَجِبَ تَقْدِيرُ رَجَبٍ وَشُعْبَانَ
نَافِصِينَ . فَلَا يُفْطَرُوا قَبْلَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، وَلَا رُؤْيَا . وَكَذَا الزِّيَادَةُ .
لَوْ غُفِّ لِرَمَضَانَ وَشَوَّالٍ ، وَأَكَلْنَا شُعْبَانَ وَرَمَضَانَ ، وَكَانَا نَافِصِينَ .
وَمَنْ رَأَاهُ وَحْدَهُ لَشَوَّالٍ لَمْ يُفْطَرْ ، وَلِرَمَضَانَ — وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ —
لَزِمَهُ الصَّوْمُ . وَجَمِيعُ أَحْكَامِ الشَّهْرِ — : مِنْ طَلَاقٍ وَعَتَقٍ ، وَغَيْرِهَا —
مَطْلُوقٌ بِهِ .

وَأِنْ أَشْبَهَتْ الْأَشْهُرَ عَلَى مَنْ أَسِيرَ أَوْ طُبِّرَ أَوْ بَغَاذِيَّةٍ ، وَنَحْوِهِ (٣) —
تَحَرَّمَ وَصَامَ . وَيُحْزَنُ لَهُ إِنْ شَكَّ : هَلْ وَقَعَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؟ كَالْوَقْعِ وَاقِعُهُ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ . وَلِي ش : « قُلُ » ، وَلَهُ تَصْحِيفٌ .

(٢) لِي ش : « لِرَمَضَانَ » ، وَأَمْرَجَتِ الْوَاوُ فِي الْفَرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ ٣٢٢ ، أَيْ نَحْوِ مَنْ تَقَدَّمَ . وَلِي ش : « وَنَحْوَهَا » ، وَهُوَ

تَصْحِيفٌ لِنَاءٍ عَنْ شَنْ أَنْ لَرَجْعٍ لِلْعَازَةِ . وَكَلَامُ الْفَارَاحِ بِإِيَّاهُ .

أو ما بعده . لا إن وافق القابل فلا يُجزى عن واحد منهما . وقضى ما وافق عيداً أو أيام تشریق .

ولو صام شعبان ثلاث سنين متوالية ، ثم علم — قضى ما قلت : مرتباً شهراً على إثر شهر ^(١) .

ويجب على كل مسلم قادر مكلف . لكن : على ولي صغير مُطيع ، أمره به وضربه عليه ليعتاده .

ومن عجز عنه لكبر ، أو مرض ^(٢) لا يُرجى برؤه — أفطر ، وعليه — لا مع عذر معتاد : كسفر كل يوم لمكين ، ما يُجزى في كفارة .

ومن أبس ، ثم قدر على قضاء — فكمنصوب ^(٣) أحج عنه ، ثم عوف .

وسنّ فطر ، وكره صوم بسفر ^(٤) قصر ولو بلا مشقة — فلو سافر ليفطر حرماً — ولخوف مرض بمطش أو غيره ، وخوف مرض وحادث به في يومه ضرراً بزيادته أو طوله ، بقول ثقة وجاز وطأ لمن به مرض يُنتفع به فيه ، أو شبق ولم تنفع

(١) ورد بهامش ز : « قوله : على إثر شهر ! أن يكون مرتباً في التبة ولا تكون الأشهر متوالية » .

(٢) في ع : « أو لمرض » ، إلا أن اللام بعد آخر . وقد وردت في العرح .

(٣) كذا في ر ع . وفي ش : « فكمنصوب وأحج » ، وفيه نصيب وزيادة من العرح .

(٤) كذا في ز ع والنهاية ٣٢٣ . وفي ش : « سفر » ، وهو ملائم لتقدير الشارح .

شهوته بدونه ، ويَخاف تشقُّق أَثْيَيْهِ^(١) . ولا كفارة . ويقضي ما لم يَتَعَذَّرْ لِشَبَقٍ ، فَيُطْعِمُ كَكَبِيرٍ .

ومنى لم يُمكنه إلا بإفساد صومٍ موطوءةٍ ، جاز^(٢) ضرورة . فصاعقةً أولى من حائض . وتَمَيَّنَ من لم تَبْلُغ .

وإن نوى حاضر صوم يوم ، وسافر في أثنائه — فله الفطر : إذا خرج . والأفضل^(٣) عدمه .

وكره صومٌ حاملٍ ومرضعٍ خالفاً على أنفسهما أو الولد ، ويقضيان لفطر^(٤) . ويلزُم من يَمُونُ الولدَ — إن خِيفَ عليه . خط — إطعامُ مسكين : لكل^(٥) يوم ما يُجزى في كفارة . ويُجزى^(٦) إلى واحد جلة .

ومنى قبل رضيع ثدى غيرها ، وقدَر أن يستأجر له — لم تَفطر . وظلَّزَّ كَأَم . فلو^(٧) تغيَّرَ لبنها بصومها أو نقص ، فليستأجر^(٨) الفسخ . وتُجبر على فطر إن تأذى الرضيع .

ويجب الفطر على من أحتاجه لإتقازٍ معصومٍ من مَهْلَكَةٍ : كغرق ونحوه .

(١) في ش : « أَثْيَيْهِ » ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « له » .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « في الثانية » .

(٤) كذا في زع والناية ٢٢٤ . وفي ش : « الفطر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والناية ، وفي ش : « كل » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « ونجزي » . وكل صحيح .

(٧) في ش : « لو » ، وربطت الفاء بكلام للشارح آخر .

(٨) في ش : « فليستأجرها » ، والزائدة مدرجة من الشرح .

وليس لمن أبيع له فطر برمضان، صوم غيره فيه .

فصل

وشرط لكل يوم واجب نية معينة من الليل، ولو أتى بعدها ليلاً بخلاف^(١). لانية الفرضية .

ولو نوى : إن كان غداً من رمضان ففرضي^(٢)، وإلا ففقل أو عن واجب - عينه بنيته^(٣) - لم يُجزئه^(٤)، إلا إن قال ليلة الثلاثين من رمضان . وإلا فأنا مفطر .

وإذا نوى خارج رمضان قضاءً وفلاً، أو نثراً، أو كفارة^(٥) ظهراً - ففقل .

ومن قال : أنا صائم غداً إن شاء الله^(٦)؛ فإن قصد بالمشيئة الشك، أو التردد في العزم أو القصد - فسدت نيته، وإلا فلا .

ومن خطر بقلبه ليلاً أنه صائم غداً، فقد نوى . وكذا الأكل والشرب بنية الصوم .

ولا يصح من جن أو أغمى عليه جميع النهار . ويصح من أفاق

(١) و ش : « الصوم ولا » ، والزيادة من المرح ولأن ورد أولها في الناية ٣٣٥ .

(٢) كذا في زع والناية . و ش : « ففرض » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والناية . و ش : « عينه بنية » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في زع والناية . و ش : « تجزئه » ، ولم ينطق في ز .

(٥) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « نحو » .

(٦) في ش زيادة من المرح ، هي : « تعالى » .

جرء^(١) منه ، أو نام جميعه . وَيَقْضَى مِنْهُ عَلَيْهِ فَقَط .
ومن نَوَى الإفطار ، فمكن لم يَنْوِ . ويصح^(٢) أن ينوِيه قِلا
بغير رمضان .

ومن قطع نية نذرٍ أو كفارة أو قضاء ، ثم نوى قِلا — صح .
وإن قلب نية نذرٍ أو قضاء إلى قِلا ، صح . وكُرِهَ لغير غرض .
ويصح صوم قِلا بنية^(٣) من النهار ، ولو بعد الزوال .
ويحكم بالصوم الشرعي المُنَابِ عليه ، من وقتها . فيصح تطوُّع
من طهرت أو أسلم في يوم لم يأتِ فيه بفسد .

* * *

بَابُ مَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ ، وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ
من أكل أو شرب أو استعطأ أو احتقن أو دأوى الجائفة ،
تَقَوَّلَ إلى جوفه ، أو أكتحل بما علم وصوله إلى حلقه — : من كحل
أو صبر ، أو قطور ، أو ذرور^(١) ، أو إغيد كثير أو يسير مطيب^(٢)
أو أدخل إلى جوفه شيئاً مطلقاً^(٣) ، أو وجد طعم علك مضغه بحلقه :
أو وصل إلى فم نخامة مطلقاً^(٤) — ويحرّم بلعها — أو قى أو نحوه ،

(١) كذا في زع والناية ٣٢٦ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، وهو تصحيف . وانظر الناية ٣٢٦ .
(٣) في ش : « بنية أثناء ولو . . » ، وهو إدراج للثمن في المرح وبالعكس .
(٤) كذا في زع الناية ٣٢٧/١ . وفي ش : « أو ذرورة » ، وهو تحريف على ما في
المختار واللباح .

(٥) كذا في زش وفي ع : « طيب » . وكلاما صحيح .
(٦) ورد بهامش ز فوته علامة التحفية (ج) : « أي من أي موضع كان » .
(٧) ورد بهامش ز فوته علامة (ج) : « أي سواء كانت من جوف أو صدر أو ماغ » .

أو تنجس ريقه فابتلع شيئاً من ذلك ، أو داوى المأثومة^(١) أو قطر
في أذنه ما وصل إلى دماغه ، أو استقاء فقاء ، أو كرّر النظر فأمنى ،
أو استمنى أو قبّل أو لمس أو باشر دون فرج فأمنى أو مذى^(٢) ؛
أو حُجم أو احتجم وظهر دم - عمداً ، ذا كرا لصومه ، ولو جهل
التحریم - فسد ، كريدّة مطلقاً ، وموت . ويُطعم من تركته في نذر
وكفارة^(٣) .

لا ناسياً ومكرهاً^(٤) ولو بوجور^(٥) مغمى عليه معالجّة . ولا بقصدٍ
وشرط . ولا إن طار إلى حلقه ذباب أو غبار . أو دخل في قُبْل - ولو
لأثني - غيرُ ذكرٍ أصلي . أو فكر فأنزل ، أو احتلم ، أو ذرعه
التي . أو أصبح وفي فيه طعام فلقطه . أو لَطَخَ باطن قدمه بشيء
فوجد طعمه بحلقه . أو تغمض^(٦) أو استنشَقَ ولو فوق ثلاث ،
أو بالَّغ ، أو لتجاسة ونحوها . وكُرِهَ عبثاً أو سرفاً ، أو حر أو عطش .
كفوّسه في ماء - لالتسل مشرّع ، أو تبرؤ - فدخل حلقه .
أو أكل ونحوه شاكاً في طلوع فجر ، أو ظاناً غروب شمس -
لم يُفطر^(٧) .

- (١) في زيادة مرجعه من الفرج ، هي : « بدواء » .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « أومنى » . وما لفتان كما في الصباح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو كفارة » . ولا ما صحیح .
(٤) كذا في ز . وفي ش : « أو مكرها » . وكل صحيح .
(٥) كذا في زع والنايه . وفي ش : « بوجود » ، وهو تصحيف طريف .
(٦) في ش : « أو تغمض ولو بفتح » ، وأدرج الباقي في الفرج .
(٧) قوله : « لم يفطر » ، برد في ع . وأسقط من ثم ، وأدرج في الفرج باللفظ :
« لم يفطر » .

وإن بان أنه طلع أو ^(١) لم تغرب ، أو أكل ^(٢) ونحوه شاكاً
في غروب ودام ^(٣) شكه ، أو يستقده نهاراً ^(٤) فبان ليلاً ولم يُحدّد
نية لواجب ^(٥) ، أو ليلاً فبان نهاراً ، أو أكل ناسياً فظن أنه قد
أفطر فأكل ممدأ - قضى .

* * *

فصل

ومن جامع في نهار رمضان ولو في يوم ^(٦) : لزمه إمساكه ،
أو رأى الهلال ليته ورؤدت شهادته ؛ أو مكرهاً ، أو ناسياً -
بذكر أصلي ، في فرج أصلي ولو ليته أو بهيمة - أو أنزل محبوب
بمساخقة ، أو امرأة - فعليه القضاء والكفارة . لاسليم دون فرج
ولو ممدأ ، أو بنير أصلي في أصلي ، وعكسه . إلا القضاء : إن أمنى
أو مذى ^(٧) . والنزع جامع .

وامرأة طأعت غير جاهلة أو ناسية ، كرجل .
ومن جامع في يوم ، ثم ^(٨) في آخر - ولم يكفر - لزمته

(١) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « أنها » .

(٢) في ش : « أو أكل ودام » ، وأدرج الباقي في الصرح .

(٣) في ع : « وادوم » . وهو محرف عما هنا ، أو من « وادوم » .

(٤) في ع : « نهار » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والثانية ٣٢٩ . وفي ش : « واجب » ، وأدرجت الواو في الصرح

(٦) كذا في زع والثانية ٣٢٩/١ . وفي ش : « يومه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٧) كذا في ز والثانية ، وهو للواقع لا يلزم . وفي ع ش : « أو أمنى » .

(٨) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الصرح .

ثانية، كمن أعاده في يومه^(١) بعد أن كفر^(٢).
ولا تسقط إن حاضت المرأة^(٣) أو قست، أو مرضنا، أو جئنا،
أو سافر بعد في يومه.
ولا كفارة بنير^(٤) الجماع والآنزال والمساقة نهار رمضان، ولا
فيه سفر أو لو من صائم^(٥).
وهي: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين — فلو
قدر عليها^(٦)، لا بعد شروع فيه، لزمته — فإن لم يستطع فإطعام
ستين مسكيناً.
فإن لم يجد سقطت، بخلاف كفارة حج وظلار وعين ونحوها.
ويستقط الجميع بتفكير غيره عنه، بإذنه.
وله — إن ملكها — إخراجها عن نفسه، وأكلها^(٧) إن كان
أهلاً.

*** :

باب ما يكره ويستحب^(٨) في الصوم، وحكم القضاء
كره لصائم أن يجمع رقبته فيلقه. ويفطر بنهار قصداً،

- (١) كذا في زع والناية ٣٣٠. وفي ش: «يوم»، وهو تحريف عن بلقي.
- (١) في ش زيادة مدروجة من الفرح، هي: «لجاءه الأول».
- (٢) ورد هنا في زع والناية، وسقط من ش.
- (٣) كفارة في ز ش والناية ٣٣٠/١. وفي ع: «في غير».
- (٤) في ش زيادة مدروجة من الفرح، هي: «فيه».
- (٥) أسقط هنا من ش، وأدرج في الفرح.
- (٦) في ش: «وله أكلها»، وزيادة «له» من الفرح.
- (٧) في: «وما يستحب»، وزيادة «ما» من الفرح.

وريق^(١) أخرجه إلى بين شفتيه . لا ما قلَّ على^(٢) درهم أو حصة
أو خيط ونحوه ، إذا عاد إلى فيه . كما على لسانه إذا أخرجه .
وحرْمُ مضغْ عَلَيْكَ يتحللُ مطلقاً . وكُرْه ما لا يتحللُ ، وذوقُ
طعام ، وتركُ بقية^(٣) بين أسنانه ، وشْمُ ما لا يؤمن أن يجذبه
نَفْسُ الخلق^(٤) : — كسحق مسكٍ وكافورٍ ودُهْنٍ ، ونحوه . —
وقُبْلَةُ ودواعي وطولن تُحرِّكُ شهوته . ونحرْمُ إن ظن إزالاً .
ويجب اجتناب كذبٍ وغيبةٍ ونعمةٍ وشتمٍ ونحسٍ ونحوه ، في
كل وقت^(٥) . وفي رمضان ومكانٍ فاضلٍ آكدٌ .

فصلٌ

وسُنُّ له كثرةُ قراءةٍ وذكرٍ وصدقةٍ ، وكفُّ لسانه عما يُكره ،
وقوله جهرًا إن^(٦) شتم : « إني صائم » ، وتمجيلُ فطرٍ إذا تحقق
غروب^(٧) ، ويباح إن^(٨) غلب على ظنه .

(١) في ش : « وريق » ، وزيادة الباء من الفرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « من » ، وهو تصحيف نشأ عن الجهل بالمعنى المراد .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « طعام » .

(٤) في ع : « لخلق » ، ولله تحريف .

(٥) قوله : « في كل وقت » ، لم ير في ع ش والنافية . ورد بهامش ز فوفيه

(٦) . ولم نعتبره حاشية : لوجود علامة التصحيح بآخره ، وعلامة النقص بآخر قوله :
ونحوه . ولوروده في الإقناع ٢٩٧/٢ ، بلفظ : « كل وقت » .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش : « إذا » .

(٨) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « شمس » .

(٩) كذا في ز ش . وفي ع : « إذا » .

وكره جامع مع شك في طلوع فجر ثانٍ ، لا سُحُورٌ .
وَيْسَن ، كتأخيرهُ ^(١) إن لم يخشهُ . وتحصل فضيلته بشرب ، وكألها
بأكل . وفطرهُ على رطب ، فإن عُدِمَ قتمرُ ، فإن عُدِمَ فانه . وقوله
عنده : « أَللَّهُمَّ ! لَكَ صَمْتُ ، وعلى رزقك أَفطرتُ ؛ سُبْحَانَكَ وبِحَمْدِكَ !
أَللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ! إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

فصل

سُنُّ فُورًا ^(٢) تتابعُ قضاءَ رمضانَ ، إلا إذا بقيَ من شعبانَ قدرُ
ما عليه : فيجبُ .

ومن فاتهُ رمضانُ قضَى عددَ أيامه . ويقدمُ على نذرٍ لا يُخافُ قَوْتَهُ .
وحرُمُ تَطَوُّعُ قبله — ولا يصح — وتأخيرُهُ إلى آخرَ ، بلا عذرٍ .
فإن أُخِرَ قضَى ، وأطعمَ — ويُجزى قبله ^(٣) — مسكينًا : لكل يومٍ
ما يُجزى في كفارةٍ ؛ وجوبًا . ولمنزٍ ^(٤) قضَى فقط ، ولا شيءَ عليه
إن مات . ولمغيره — فإت قبلُ ، أو بعد أن أدركه رمضانُ فأكثرُ —
أطعمَ عنه : لكل يومٍ مسكينٍ ؛ فقط .

ومن مات وعليه نذرُ صومٍ في الزمة أو حجٍّ أو صلاةٍ أو طوافٍ
أو أعتكافٍ ، لم يفعل منه شيئًا — مع إمكانٍ غيرِ حجٍّ — سُنُّ

(١) في ش : « كَيْسَنَ تأخيرهُ » ، والزيادة من الفرج .

(٢) في ش زيادة من الفرج ، هي : « لَمَّا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ » .

(٣) أَسْتَحْضَ هَذَا مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْجِ .

(٤) في ش زيادة من الفرج ، هي : « مِنْ صَفَرٍ أَوْ مَرَسٍ » .

(م ١٠ — انتهى الإيرادات)

لوائيه فله . ويجوز لغيره بإذنه ودونه . ويجزى ^(١) صوم جماعة في يوم واحد .

وإن خلف مالا وجب ، فيقطعه وليه أو يدفع لمن يفعل عنه .
ويُدفع في صوم — عن كل يوم — طعام مسكين في كفارة .
ولا يُقضى معين مات قبله . وفي أثنائه ، يسقط ^(٢) الباقي .
وإن لم يصمه لعذر ، فكالأول .

ومن مات وعليه صوم من كفارة أو مُتعة ^(٣) ، أطعم عنه .

بابُ صوم ^(١) التطوُّع

وأفضله : يوم ويوم . وسُن ثلاثة من كل شهر — وأيامُ
البيض أفضل ، وهي : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة . —
والاثنين والخميس ، وستة ^(٢) من شوال ، والأولى : تتأبها ، وعقب
العید . وصامها مع رمضان كأنما صام الدهر . وصومُ المحرم ،
وأكده العاشر — وهو كفارة سنة — ثم التاسع . وعشر ذى

(١) كذا في زع . ولش : « ويجوز » ، ولله تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « سقط » .

(٣) ل ش زيادة مدرجة من الدرر ، هي : « أو قرآن ونحوه » .

(٤) بكسر آخره ، وهو ما يقتضيه كلام الشارح ، وصنيع الإقناع ٣٠٤/٢ ، وكتابه
وما بعده في ح بالمداد الأحمر . وورد في ز . وصوم الآخر ، وهو سبق فلم ولن كان يمكن
تصحيحه بتكلف . ولو حذف الواو من قوله : « وأفضله » — كما هو لفظ النهاية ٣٣٤/١ —
— لكان صحيحاً ظاهراً .

(٥) ل ع : « وست » ، وهو أول لموافقة لفظ الحديث المشهور .

الحجة، وآكذهُ يومَ عرفةَ — وهو كفارةُ سنتين. ولا يُسنَ لمن
بها، إلا التمتع^(١) وفارنِ عَدِمَا الهَدْيِ — ثم التَّروِيَةُ .
وكرهه إفرادُ رجبٍ والجمعة والسبتِ بصوم، وصومُ يوم
الشك — وهو : الثلاثون من شعبانَ . — إذا لم يكن حينَ التَّرائِي
علَّةٌ . إلا أن يوافقَ عادةً، أو يصله بصيام قبله، أو^(٢) أو قضاء أو
نذرًا . والتَّيَوزِ والمِهْرَجَانِ — ، وكلُّ عيدٍ لكفار^(٣) ، أو يوم
يُفردونه بتعظيم . وقد تُمُّ رَمَضَانُ يوم^(٤) أو يومين ، ووصالٌ —
إلا من^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم — لا إلى السَّحَرِ ، وتركه أولى .
ولا يصح صوم أيام التشريق ، إلا عن دم مُتَمَّةٍ أو قرانٍ ، ولا
يومُ عيد مطلقًا، ويحرمُ .

* * *

فصل

ومن دخل في تطوُّع — غير حجٍّ أو مُعَمَّرَةٍ — لم يجب إتمامه ،
ويُسَنُّ . وإن^(٦) فسد فلا^(٧) قضاء .

(١) كذا في ع ش والإتباع ٣٠٧ . وهو الصحيح الظاهر . وفي ز : « المتع » ،
وهو تحريف . ولو قال فيما بعد : « وطرا » أو « والفارن إذا » لكان صحيحا . ونظ
الثابة ٣٣٥ : « غير متع » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأخرجت في المرح .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش : « لكفار » .

(٤) في ش : « بصوم يومين » ، والزيادة من المرح .

(٥) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٦) كذا في ز ش والثابة ٣٣٦ . وفي ع : « فإن » ، وهو أولى .

(٧) كذا في ع ش ، وهو الصحيح الذي يورده عبارة الثابة والإتباع ٣٠٩ :
« وإن أسد فلا . . » . وفي ز : « بلا » ، وهو خطأ وتصحيف . فتأمل .

ويجب إعلم فرض مطلقاً ولو موسماً : كصلاة ، وقضاء رمضان ،
ونذر مطلق ، وكفارة . وإن بطل فلا مزيد ، ولا كفارة .
ويجب قطع رد مبصوم من مهلكة ، وإقاذ غريق ، ونحوه .
وإذا دعا النبي صلى الله عليه وسلم . وله قطعة لحرب غريم ، بوقلبه قلاً .

فصل

أفضل الأيام : الجمعة ، والليالي : ليلة القدر . ومطلب في الشهر
الأخير من رمضان ، وأوله آكد ، وأرجاها ^(١) سابعته .
ومن كون ^(٢) من دعائه فيها : « اللهم إني أعوذ بك عفوتك عفواً »
فأعف عني .

(١) كلما في زح والإفحاح ٣١٠ والثانية ٣٣٧ . وفي ش : « أرجاها » ، وهو تحريف .
(٢) كلما في ح س والثانية ، أي أن يكون . وهو ظعر . وفي ز : « كونه »
، وهو تحريف على الرابع . انظر الإفحاح ٣١١ ، والسكاني ١٦٨ .

كتاب

الأعتكاف : لزومُ مسلم لا تُحْسَلَ عليه ، عاقله ولو مميّزاً —
مسجداً ولو ساعة ، لطاعة على صفة مخصوصة . ولا يطل بإغماء .
وسُن كل وقت ، وفي رمضان أكده ، وأكده عشره
الأخير .

ويجب بندر . وإن عُلّق أو غيره بشرط ، قيد به . ويصح بلا
صوم ، لا بلانية . ويجب أن يتيّن نذرُها . ومن نوى خروجه منه
يطل .

ومن نذر أن يتكفَ صائماً أو بصوم ، أو يصومَ متكفّاً أو
باعتكاف ، أو يتكفَ مصلياً ، أو ^(١) يصليَ متكفّاً — لزمه الجمع ،
كنذر صلاة بسورة معينة .

ولا يجوز لزوجة وقين أعتكافٌ بلا إذنِ زوج وسيد . ولهما تحليهما
بما شرعاً فيه بلا إذن ، أو به وهو تطوع .
ولكاتب أعتكافٌ بلا إذن ، وحجٌّ ما لم يحل ^(٢) بحجٍّ .
ومبعض كفن ، إلا مع مُهاياة في نوبته : فكفر .

(٢) لى ش زيادة مخرجة من القنوح ، هى : « أن » .
(٤) لى ش بعد ذلك : « عليه » ، وهى زيادة مخرجة من المرح .

فصل

ولا يصح من تلزمه الجماعة، إلا بمسجد تقام فيه ولو من متكفين
إن أتى عليه فعل صلاة . وإلا صح بكل مسجد ، كمن أتى . ومنه
ظهره ، ورجبته المحوطة ، ومَنَارَتُهُ التي هي ^(١) أو بابها به ، ومازِيد ^(٢)
حتى في الثواب في المسجد الحرام ، وعند جمع : « ومسجد المدينة
أيضا » .

والأفضل لرجل تحلل ^(٣) اعتكافه جُمعة ^(٤) جامع ، ويتيمن إن عيّن
بنذر . وإن لا جمعة عليه أن يتكف بنيره . ويبتل بمخرجه إليها إن
لم يشترطه .

ومن عيّن مسجدا غير الثلاثة لم يتعين . وأفضلها : الحرام ، فمسجد
المدينة ، فالأقصى . فمن نذر اعتكافا أو صلاة في أحدها لم يُجزئه ^(٥)
غيره ، إلا أفضل منه .

ومن نذر زمنا معينًا ، شرع فيه قبل دخوله ، وتأخر حتى ينقضى .
وتابع ولو أطلق .

ومن ^(٦) نذر عددا ، فله تفرقه ما لم يتو تابعا .

(١) عبارة ش : « هي فيه أو بابها فيه » ، ولها زيادة من المرح .

(٢) في ع ش زيادة بد ذلك ، هي : « فيه » .

(٣) كذلك في ز ش . وفي ع : « وتحلل » ، وهو تحريف .

(٤) في ع ش زيادة ملحقة من المرح ، هي : « أن يتكف في » .

(٥) في ع ش زيادة : « في » ، وهي من كلام الخارج .

(٦) أسقط لفظ « من » من ع ، وأدرج في المرح .

ولا تدخل ليلة يوم نذر، كيوم ليلة .
ومن نذر يوماً لم يحز تفرقه بساعات من أيام . ومن نذر شهراً
مطلقاً تابع . ومن نذر يومين أو ليلتين فأكثر متتابعة ، لزمه ما بين
ذلك : من ليل أو نهار .

* * *

فصل

يحرم خروج من لزمه تنابع^(١) عتاراً ذكراً ، إلا لئلا بد منه^(٢) ؛
كإتيانه بما كل ومشرب لدم ، وقى بنته ، وغسل^(٣) فتنجس
باحتاجه . وكبول وغائط ، وطهارة واجبة .

وله المشى على عادته ، وقصد يته إن لم يجد مكاناً يليق به بلا
ضرر ومنه ، وغسل يده بمسجد — في إناء — من وسخ وزفر
ونحوهما . لا بول وفصد وحجامة^(٤) إناء فيه أو في هوائه .

وكعبئة وشهادة لزمته . وكريض وجنازة تعين خروجه إليهما .
وله شرط الخروج^(٥) إلى ما يلزمه : منهن ، ومن كل قرية لم
تعين ، أو ماله منه بذل وليس بقربة : كمشاء ومبيت بمنزله .
لا الخروج إلى التجارة ، أو التكسب بالصنعة في المسجد ، ونحوهما .

(١) قوله : « لزمه تنابع » أسقط من ش ، وأخرج في الفرح .

(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : لا بد : لافراق ، ولاعالة » .

(٣) لم ي : « أو غسل » . وفي ش : « وكفى .. أو غسل » ، والزيادة من الفرح .

(٤) في ش : « وإناء فيه وكعبئة » : وأخرج الباقي في الفرح .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « خروج إلى ما يلزمه » ، وفيه نفس من الناصر أو الناسخ .

وَمَنْ أَنْ لَا يُبَكِّرَ جِلْمَةً، وَلَا يُطِيلَ الْمَقَامَ بِمَدَامَا .
 وَكَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، تَعَيَّنُ تَغْيِيرُ، وَإِطْفَاءُ الْحَرِيقِ، وَإِنْقَاضُ غَرِيقٍ ،
 وَنَحْوُهُ . وَمرضٌ ^(١) شَدِيدٌ، وَخَوْفٌ مِنْ فِتْنَةٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ
 أَوْ مَالِهِ، وَنَحْوُهُ، وَحَاجَةٌ لِقَصْدٍ أَوْ حِجَابَةٍ، وَعِدَّةٌ وَفَاةٌ .
 وَتَحْيِيزٌ بِخَبَاءٍ فِي رَحْبَتِهِ : إِنْ كَانَتْ، وَأَمَكْنُ بِلَا ضَرَرٍ . وَإِلَّا
 يَبْتَهِمَا . وَكَيْحَضٍ تَفَاسٌ .

وَيَجِبُ فِي وَاجِبٍ رَجُوعُ بَزْوَالِ عَذْرِ . فَإِنْ أُخِّرَ عَنْ وَقْتِ إِمَّاكَانِهِ
 فَكَمَا لَوْ خَرَجَ لِمَالِهِ مِنْهُ بُدٌّ . وَلَا يَضُرُّ تَطَاوُلُ مَعْتَادٍ، وَهُوَ : حَاجَةُ
 الْإِنْسَانِ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ، وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، وَالْجِلْمَةُ . وَيَضُرُّ فِي
 غَيْرِ مَعْتَادٍ : كَتَغْيِيرِ وَنَحْوِهِ .

فِي نَذْرِ مَتَابِعٍ غَيْرِ مَعَيَّنٍ، يَخْتِيرُ بَيْنَ بِنَاءِ وَقَضَاءِ مَعَ كِفَارَةٍ
 يَمِينٍ، أَوْ أَسْتِثْنَاءٍ . وَفِي مَعَيَّنٍ، يَقْضِي وَيَكْفُرُ . وَفِي أَيَّامٍ مُطْلَقَةٍ،
 تُتِمُّ ^(٢) بِلَا كِفَارَةٍ . لَكِنَّهُ لَا يَبْنِي عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ الْيَوْمِ .

* * *

فصل

وَأِنْ خَرَجَ لَمْ ^(٣) لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ—فَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى، أَوْ سَأَلَ عَنْ مَرِيضٍ

(١) لِي ش : « مرض » ، وَأَدْرَجْتَ الْوَاوَ مَعَ كَلَامِ الْفَارَحِ .

(٢) وَرَدَ فِي زَيْتُحِ أَوَّلُهُ، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ . وَفِي ع : « يَتِمُّ » . وَهُوَ أَوَّلُ وَاسْتَنْدَ .

مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الْعَرَجِ بِلَفْظِ : « تَمُّ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا .

(٣) لِي ش : « لَمْ أَوْ سَأَلَ » ، وَأَدْرَجَ الْبَاقِي فِي الْعَرَجِ .

أو غيره ولم يُصرِّحْ أو يقفْ لذلك . أو دخل مسجداً يُبَيِّمُ اعتكافه فيه ، أقرب إلى محل حاجته من الأول — جاز .

وإن كان أبعد أو خرج إليه ابتداءً ، أو تلاصقا ومشى في انتقاله خارجا عنهما بلا عذر ؛ أو أخرج لاستيفاء حق عليه وأمكنه الخروج منه ؛ أو سكيراً ، أو ارتدّاً ، أو خرج كله للماله منه بُدٌّ^(١) ، ولو قلَّ — بطل . ويستأنف متتابعاً بشرط أو نية ، إن كان عامداً مختاراً أو مكرهاً بحق ، ولا كفارة . ويستأنف مميّناً قيد بتابع أولاً ، ويكفر . ويكون قضاء كل واستئنافه ، على صفة أدائه فيما يمكن .

ويفسد إن وطئ — ولو ناسياً — في فرج ، أو أنزل بمباشرة دونه . ويكفر لإفساد نذره ، لا لوطئه .

فصل

يُسَنُّ تشاغله بالقرب ، واجتنبُ مالا يمينه . لا إقراءُ قرآنٍ . وعلم . ومناظرة فيه . ويكره الصمت إلى الليل ، وإن نذره لم يَفِ به . ويحرمُ جعلُ القرآن بدلاً من^(٢) الكلام . وينبغي لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدةً ليَّته^(٣) .

(١) ورد في ح بعد ذلك — بآخره حرف (ح) — : « أي الله عنه غنى » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « عن » ، وكل صحيح .

(٣) في ش زيادة مدبرة من المرح ، هي : « فيه » .

كتاب

الحج فرض كفاية كل عام. وهو^(١): قصد مكة لعمل مخصوص، في زمن مخصوص، و «العمرة»: زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص.

ويجبان في العمر مرة، بشروط. وهي:

٢٠١، ٣، ٤ — إسلام وعقل، وبلوغ، وكمال حرية.

ويجزيان من أسلم أو أفاق ثم أحرم، أو بلغ أو عتق محرماً بحج قبل دفع من عرفة، أو بعده إن عاد فوقف في وقته، أو قبل طواف عمره. كمن أحرم إذن. وإنما يُتدَّ بإحرام ووقوف موجودين إذن: وإن^(٢) ما قبله تطوُّع لم ينقلب فرضاً. وقال جماعة: «ينعقد إحرامه موقوفاً، فإذا تغير حاله تبين فرضيته».

ولا يجزى مع سمي قن وصغير بعد طواف القدوم، قبل وقوفه ولو أعاده بعد.

فصل

ويصحان من صغير، ويحرم ولي في مال — ممن لم^(٣) يميز —

(١) في ش زيادة ملحقة من الشرح، هي: «لغة».

(٢) بكسر الهزة، وهو الفناهي. ويؤيده عبارة الإقناع ٢/٣٤١: «وما قبله...»
 وفي ش: «وأن»، وع: «وإنما». وكلاماً مؤم غير القصد.

(٣) كذا في زع والثابتة ١/٣٥١. وفي ش: «لا».

ولو محرماً أو لم يحجَّ ، ومميزٌ بإذنه عن نفسه . ويفعل وليُّ ما يُعجزُهما ، لكن : لا يبدأ في رمي إلا بنفسه . ولا يُعَدُّ برمي حلال .

ويُطاف به لعجز^(١) راكباً أو محمولاً . وتعتبر^(٢) نية طائف به ، وكونه يصح أن يتقدله الإحرام . لا كونه طاف^(٣) عن نفسه ، ولا محرماً .

وكفارة حجٍّ ، وما زاد على نفقة الحضر — في مال وليه ، إن أنشأ السفر به تمريناً على الطاعة . وإلا فلا .

وعمدٌ صغيرٌ ومجنون^(٤) خطأ : لا يجب فيه إلا ما يجب في خنثى مكلف أو^(٥) نسيانه .

وإن وجب في كفارة على وليٍّ صومٌ ، صام عنه . ووطؤه كبالغ ناسياً : يَحْضِي في فأسده ، ويقضيه إذا بلغ .

* * *

فصل

ويصحان من قنٍّ ، ويلزمانه بنفرو .

ولا^(٦) يُحْرِم ولا زوجةً بنفل ، إلا بإذن سيد وزوج .

(١) كذا في زوال الفاية ٣٥٢ . وفي ع ش : « لعجزه » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ويحجر » . وكل صحيح .

(٣) كذا في ز والفاية . وفي ع ش : « طائفاً » ، وهو أسب .

(٤) ك ش : « مجنون » ، وأدرجت الواو في المرح .

(٥) ل ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « ل » .

(٦) أسقط قوله : « ولا » من ش ، وأدرج في المرح .

فإن عقدها قلها تحليلها — ويكونان كمُحْصَر . ويأثم من لم
يحتل — لا مع إذن^(١) ، ويصح رجوع فيه قبل إحرام . ولا بنذر إذن
فيه لهما ، أولم يُأذن فيه لهما .

ولا ينمها من حج فرض كملت شروطه فلو لم تكمل ، وأحرمت
به بلا إذنه — لم يملك تحليلها .

ومن أحرمت بواجب ، فحلف زوجها ، ولو بالطلاق الثلاث :
لا تحج العام — لم يحز أن تحل .

وإن أفسد قن حجه بوطه ، مضى وقضى . ويصح القضاء في
رقه . وليس لسيدة منعه ، إن شرع فيما أفسده — بإذنه .

وإن عتق أو بلغ الحرف في الحجة الفاسدة ، في حال يميزه عن حجة
الفرض — لو كانت صحيحة — مضى ، وأجزأته حجة القضاء عن حجة
الإسلام ، والقضاء .

وقن في جنايته كهر مصير . وإن تحلل بمحصر ، أو حلله سيده —
لم يتحلل قبل الصوم . ولا يُنمعه منه . وإن مات ولم يصم ، فليسيده
أن يطعم عنه . وإن أفسد^(٢) حجه صام ، وكذا إن قنع أو قرن .
ومشتري المحرم كبائنه : في تحليله وعلمه . وله القسغ إن لم
يطعم ، ولم يملك تحليله .

(١) كذا في زع والناية ٣٥٣ ، أي من السيد والزوج . وفي ش : « إذنه » ، وهو
خطأ وتحريف .

(٢) ورد في ع بين الأسطر زيادة : « قن » ، وهي من المرح .

ولكل من أبوى^(١) ، منعه من إحرام بنفل ، كجهد .
ولا يحلّانه ، ولا غريم مدينتا .

وليس لولى سفيد^(٢) مبذر منعه من حجّ الفرض وعمرته ، ولا تحليله . وتُدفع^(٣) نفقته إلى ثقة ينفق عليه في الطريق . ويُحلّل^(٤) بصوم — إذا أحرم بنفل — إن زادت نفقته على نفقة الإقامة ، ولم يكتسبها .

* * *

فصل

٥ — الخامس : الاستطاعة^(٥) ، ولا تبطل بمجنون .

وهي : ملكٌ زاد يحتاجه ووعائه ، ولا يلزمه حمله إن وُجد^(٦) بالمنازل ، وملكٌ راحلة بالّة^(٧) — يصلحان مثله — في مسافة قصر^(٨) لا في دونها إلا لماجز . ولا يلزمه حَبْرًا ولو أمكنه . أو ما^(٩) يقدر

(١) قد أسقط هذا من ز ، ولم يذكر في المرح

(٢) لى ش : « سفيه بالغ وعمرته » ، وأدرج ما لى لى في المرح ، وبالمعكس .

(٣) كذا في ز ع والثانية ٣٥٥ . ولى ش : « ويدفع » ، ولعله تصحيف .

(٤) كذا في ز وأصل ع والثانية ، وهو المراد . ولى ش — وأصلع ما لى ع به — وحصل ، وهو تحريف .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٦) كذا في ز ع والثانية ٣٥٥/١ . ولى ش : « وجده » ، وزيادة الماء من المرح وإن وردت في الإقناع ٣٤٨/٢ .

(٧) كذا في ز ع والثانية . ولى ش : « بآتها » ، وهو موافق لما في الإقناع ٣٤٩ .

(٨) ورد هذا في ش والثانية ، ولم يرد في ز . والظاهر أنه سقط عنهما من اللؤاقة على ما يدل عليه إتيانه فيها سياقي .

(٩) كذا في ز ش ، وهو موافق لما في الثانية . ولى ع : « وما » ، وهو تحريف .

به على تحصيل ذلك — فاضلاً عما يحتاجه من كتب ومسكن وخادم وما لا بد منه — لكن : إن فضل عنه ، وأمكن بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل ما يبيع به ، لزمه . — وقضاء دين ، ومؤتته ومؤنة عياله على الدوام — من عقار أو بضاعة أو صناعة ، ونحوها . ولا يصير مستطيلاً يفتل له ^(١) .

ومنها : سعة وقت ، وأمن طريق يمكن سلوكه — ولو بحراً ، أو غير ممتد — بلا خفافة ، يوجد ^(٢) فيه الماء والمأوى على الممتد . ودليل الجاهل ، وقائد لأعمى ، ويلزمها أجره مثليهما .
فن كمل له ذلك ، وجب السعى عليه فوراً .

والعاجز — لكبير ، أو مرض لا يرجى برؤه ، أو ثقل ^(٣) لا يُقدر منه ركوب إلا بمشقة شديدة . أو لكونه نضواً مخلقة : لا يقدر ثبوته على راحة إلا بمشقة غير محتملة . — يلزمه ^(٤) أن يقيم من يبيع ويمتد عنه فوراً ، من بلده . وأجزأ عن عوفى ، لا قبل إحرام نائبه . ويسقطان عن لم ^(٥) يحد نائباً .

ومن لزمه ^(٦) ولو قبل التمكن — أخرج عنه من

(١) ورد بهامش ر بدون علامة التصحيح : « خوف المنة » . وورد نحوها في الفرح بلفظ : « لفنة » . وعبرة ش : « يفتل غيره له » ، والزيادة من الفرح . ولفظ الغاية ٣٥٦ : « يفتل ذلك له » .

(٢) ل ش : « ويوجد » ، والزيادة مدروجة من الفرح .

(٣) كذا في زع والفتاية ٣٥٧ . ول ش : « أو ثقل » ، والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع والفتاية . ول ش : « لزمه » .

(٥) ورد هنا في زع والفتاية ، وسقط من ش .

(٦) ل ش زيادة مدروجة من الفرح ، هي : « قبله » .

من جميع ماله حجةً وعمرَةً ، من حيثُ وجَبَا . ويجوزُ ^(١) من أقربِ وطنيه ، ومن خارج بلده إلى دون مسافة قصر ^(٢) .
ويسقط بحج أجنبي عنه ، لا عن حَيٍّ بلا إذنه . ويقع عن نفسه ولو قَلًا .

ومن ^(٣) ضاق ماله ، أو لزمه دين — أخذ لحجٍّ بمحضته ، وحُجَّ به من حيثُ بَلَغ . وإن مات أو نائبه بطريقه ، حُجَّ عنه من حيثُ مات فيما بَقِيَ : مسافةً وفضلًا ^(٤) وقولاً . وإن صَدَّ فعل ما بَقِيَ .
وإن وصَّى بنفل وأطلق ، جاز من ميقاته ما لم تمنع قرينةٌ .
ولا يصح بمن لم يحجَّ عن نفسه ، حجٌّ عن غيره ، ولا نذرُهُ ^(٥) ، ولا نافلته . فإن فعل أنصرف إلى حجة الإسلام .

ولو أحرَمَ بنذرٍ أو قَلٍ من عليه حجة الإسلام ، وقع عنها .
ويصح أن يحجَّ عن مَضُوب وميت ، واحدٌ في فرضه ، وآخرٌ في نذرهِ — في عام . وأيهما أحرَمَ أو لافمن حجة الإسلام ، ثم الأخرى عن نذرهِ ولو لم ينزِرهُ .

وأن يجعل قارنُ الحجِّ عن شخص ، والعمرَةَ عن آخر — بإذنهما .
وأن يَسْتَنْسِبَ قاصر وغيره في قَلٍ حجٍّ ، وبعضه ^(٦) .

(١) كذا في ز . ووع ش والثاية : « تميزي » .

(٢) كذا في زع والثاية . ووش : « العسر » ، ولعله تحريف .

(٣) أسقط لفظ « من » من ش ، وأخرج في الفرح .

(٤) كذا في زع والثاية ٣٠٨ . ووش : « وقولا وفضلا » .

(٥) في ش : « ولاعن نذرهِ ولا قَلان » ، فأدرج الفرح في اللن وبالسكى .

(٦) كذا في زع والثاية . ووش : « وفرضه » . وهو صحيح .

والنائب أمين فيها أعليه ليحج منه ؛ ويضمن ما زاد على نفقة المروف أو طريق أقرب بلا ضرر . ورد^(١) ما فضل . ويُحسب له نفقة رجوعه ، وخادمه إن لم يخدم نفسه مثله . ويرجع بما أستاذانه لعذر ، وبما أُنفق عن^(٢) نفسه بنية رجوع . وما لزم نائباً - بمخالفته - فمته^(٣) .

* * *

فصل

وشرط لوجوب على أنى ، تحرم - وفي أى موضع أُعبر^(١) ، فلن لورتها حكم ، وهى بنت سبع سنين فأكثر - وهو : زوجها^(٢) أو ذكر مسلم مكلف - ولو عبداً^(٣) - تحرم عليه أبداً لحرمها ، بسبب مباح - سوى نساء النبي صلى الله عليه وسلم - أو بنسب . ونفقته^(٤) عليها . فيشترط لها ملكٌ زادٍ وراحلةٌ لها . ولا يلزمه^(٥) - مع بنائها ذلك - سفر^(٦) معها ، وتكون كمن لا تحرم

(١) فى ش : « وأن يرد . . وله » ، فأدرج المتن فى المرح وبالكس .

(٢) كذا فى ز والفتاوى ٣٥٩ . وفى ش : « حل » . وفى ع : « من . . الرجوع » .

(٣) كذا فى ز ع والفتاوى . وفى ش : « ضمه » ، وهو مصحح . وورد بهامش ز : « طيلة . . أى من النائب » .

(٤) فى ع زيادة من المرح : « المهرم » ، وقوله : « وفى » أدرج فيه وأسط من ش .

(٥) كذا فى ز . وفى ع ش والفتاوى ٣٦٠ : « زوج » .

(٦) قوله : « ولو عبداً » ورد فى ز ع والفتاوى ، وسقط من ش .

(٧) فى ش : « نفقته عليها لأنه من سيها . . » ، فأدرج المرح فى المتن وبالكس .

(٨) كذا فى ز ش والفتاوى . وفى ع : « يزعم » ، وهو تحريف .

(٩) فى ش : « سفره » ، ولعل الزيادة من المرح .

لها . ومن أيسر منه أستتاب .
 وإن حجت^(١) بدونه حرّم ، وأجزأ . وإن مات بالطريق مضت .
 في حجها ، ولم تصر بمحصرة .

* * *

باب

المواقيت : مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة .
 فيقات أهل المدينة : ذو الحليفة . والشام^(٢) ومصر والغرب :
 الجحفة . واليمن : يلمم . ونجد^(٣) الحجاز واليمن ، والطائف :
 قرن . والمشرق : ذات عرق . وهذه^(٤) لأهلها ، ولمن مرّ عليها .
 ومن منزله دونه : فمه^(٥) لحج وعمره .
 ونجرم من بمكة لحج منها — ويصح من الحل ، ولادم عليه —
 ولعمرة من الحل ، ويصح من مكة ، وعليه دم ، ويحزّه^(٦) .
 ومن لم يمر بمقات ، أحرم : إذا علم أنه حاذى أقربها منه .

(١) وش : « . . حجت امرأة . . وأجزأها . . مات منه . . » ، والزيادة
 من المرح .
 (٢) في ش : « وأهل الشام » ، والزيادة من المرح .
 (٣) عبارة ش : « ونجد الحجاز وأهل الطائف » ، وفيها سقط لم يذكر في
 المرح ، وزيادة منه . وفي الناية : « ونجد الحجاز ونجد اليمن » . وراجع الإقناع ٣٦٠/٢
 وروبر يندى ١٧٥ .

(٤) في ش : « هذه » ، وهو تحريف . وانظر الناية .
 (٥) في ش : « فيقاته منه » ، والزيادة من المرح ولأن وردت في الناية ٣٦٣ .
 (٦) كذا في ز . وفي ش والناية : « ويحزّه » ، وهو أولى .
 (م ١٦ — الإبراهيمات)

وُسْنٍ^(١) أَنْ يَحْتَاطَ . فَإِنْ تَسَاوَا قُرْبًا ، فَمِنْ أَبْهَدِهِمَا مِنْ مَكَّةَ . فَإِنْ لَمْ يُحَازِدِ^(٢) مِيقَاتَنَا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بَمَرَحَتَيْنِ^(٣) .

✽ ✽ ✽

فصل

وَلَا يَحِلُّ لِمُكَلِّفٍ حُرٌّ مُسْلِمٌ — أَرَادَ مَكَّةَ^(٤) أَوْ الْحَرَمَ أَوْ نَسْكَاً — تَجَاوُزُ مِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ ، إِلَّا اقْتَالَ مَبَاحٍ ، أَوْ خَوْفٍ^(٥) أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ : كَحَطَّابٍ وَنَحْوِهِ ، وَمَكِّيٍّ^(٦) يَتَرَدَّدُ لِقَرْبَتِهِ بِالْحِلِّ . ثُمَّ إِنْ بَدَّلَهُ أَوْ^(٧) لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ أَنْ يُحْرِمَ ، أَوْ لَزِمَ مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ كَافِرًا أَوْ غَيْرَ مُكَلِّفٍ أَوْ رَقِيقًا ، أَوْ تَجَاوَزَهَا غَيْرَ قَاصِدٍ مَكَّةَ ثُمَّ بَدَّلَهَا قَصْدَهَا — فَمِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

وَأَيْضًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ ، دُخُولُ مَكَّةَ مُحِلِّينَ سَاعَةً — وَهِيَ : مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ . — لَا قَطْعُ شَجَرٍ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ^(٨) يُرِيدُ نَسْكَاً أَوْ كَانَ فَرْصَهُ — وَلَوْ جَاهِلًا أَوْ

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « لَه » .

(٢) فِي شِ : « مِنْ أَبْهَدِهِمَا فَإِنْ » ، فَإِذْجَرِ اللَّتَيْنِ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ .

(٣) فِي عِ : « يَحَازِدُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَجْرِيفٌ .

(٤) فِي شِ : « بِقَدَرِ مَرَحَتَيْنِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٥) فِي شِ : « مَكَّةَ نَسَا أَوْ أَرَادَ الْحَرَمَ أَوْ أَرَادَ نَسْكَاً » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ ٣٦٣ . وَفِي شِ : « أَوْ لَخَوْفٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٧) فِي شِ : « وَكَكَيْ » ، وَزِيَادَةُ الْكَافِ مِنَ الْفَارَحِ .

(٨) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ « بِدَا » .

(٩) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ ٣٦٤ . وَفِي شِ : « تَجَاوَزَهُ » .

تألياً — لرمه أن يرجع فيحرم منه ، إن لم يخفف فوت حج أو غيره . ولزمه — إن أحرَم من موضعه — دم . ولا يسقط إن أفسده ، أو رجع .

وكره إحرَام قبل ميقات ، وبحج قبل أشهر^(١) — وهي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر^(٢) من^(٣) ذي الحجة . — وينقد .

* * *

باب

الإحرَام : نية التَّسْكُ . وسن لمريده غُسل أو تيمم لعدم^(٢) — ولا يضر حدثه بين غُسل وإحرَام — وتَنْظِف ، وتطيب في بدنه — وكره في ثوبه — ولبس إزار ورداء أبيضين نظيفين ونملين ، بعد تجرد ذكر عن خيط . وإحرَامه عقب صلاة فرض ركعتين فلا — ولا يركعهما وقت نهي ، ولا من عدم الماء والتراب — وأن يمين نسكاً ، ويَلْفِظَ به . وأن يشترط فيقول : اللهم ! إني أريد التَّسْكُ الفلاني ، فيسره لي ، وتقبله مني ! وإن حبسني حابس ، فمحلى حيث حبستني ! » .

ولو شرط أن يحل متى شاء ، أو إن أفسده لم يقضه — لم يصح

(١) كذا في زش والناية . وفي ع : « أشهر » ، وهو تحريف .

(٢) ورد هنا في زش والناية ، ولم يرد في ع .

(٣) في زش زيادة مبرجة من الفرج ، هي : « ماء » .

وينقذ^(١) حالَ جامع . ويطل ويخرج منه بردة ، لا يجنون وإغماء
وسكر ، كموت . ولا ينقذ مع وجود أحدها .
ويخير^(٢) بين تمتع — وهو أفضلها — فأفراد ، فقران .
و « التمتع » : أن يحرم بعمرة في أشهر الحج ، ثم به^(٣) في عامه
مطلقاً بعد فراغه منها .

و « الأفراد » : أن يحرم^(٤) بحج ، ثم بعمرة بعد فراغه منه .
و « القران » : أن يحرم بهما^(٥) معاً ، أو بهما ثم يدخله عليها قبل
شروع^(٦) في طوافها . ويصح بمن معه هدى ولو بعد سعيها .
ومن أحرم به ، ثم أدخلها عليه — لم يصح إحرامه بها .

فصل

ويجب على متمتع^(٧) وقارن دمٌ نُسكٍ ، بشرط أن لا يكونا^(٨)
من حاضري المسجد الحرام ، وهم : أهل الحرم ومن^(٩) منه دون
بمسافة قصر .

-
- (١) لى ش : — هتا ولى الله الآن — زيادة من الفرح ، هى : « إحرام » .
(٢) لى ش : « ويخير مريد » ، والزيادة من الفرح وإن وردت فى الآية ٣٦٦ .
(٣) كذا فى زع والناية . ولى ش : « وبه » ، ولله تصحيح .
(٤) لى ش : « يحرم اجتهاد بمحرم ثم يحرم بعمرة » ، والزيادة من الفرح .
(٥) لى ش : « بهما أى الحج والعمرة أو يحرم بها » ، والزيادة من الفرح .
(٦) كذا فى زع والناية ٣٦٧ . ولى ش : « شروعه » ، والزيادة من الفرح .
(٧) لى ش : « متمتع دم وعلى قرن » ، والزيادة من الفرح .
(٨) كذا فى زع والناية . ولى ش : « يكون » ، وهو تعريف كما يفيد هدير التارح .
(٩) لى ش : « ومن هو منه مسافة » ، فأدرج الفرح فى المتن وبالعكس .

فلو أستوطن أقيى مكة ، فحاضر^(١) . ومن دخلها ولو نالوا
لإقامة ، أو مكياً أستوطن بلها بعيداً — متمتّعاً أو قارناً —
لزمه دم .

ويشترط في^(٢) دم متمتّع وحده : أن يحرم بالمرّة في أشهر الحج ،
وأن يحتاج من عامه ، وأن لا يسافر بينهما مسافة قصر — فإن فعل
فأحرّم ، فلا دم^(٣) — وأن يحلّ منها قبل إحرامه به — وإلا صار قارناً —
وأن يحرم بها من ميقات أو مسافة قصر فأكثر من مكة ، وأن ينوي
التمتع في ابتدائها أو أثنائها .
ولا يُعتبر وقوعهما عن واحد^(٤) ، ولا هذه الشروط —
في كونه متمتّعاً .

ويلزم الدم بطلوع فجر يوم النحر . ولا يسقط دم تمتّع وقران
بفساد نسكهما ، أو فواته^(٥) .

وإذا قضى القارن قارناً لزمه دمكأن ، ومفرداً لم يلزمه شيء . ويحرم

(١) ورد في ع فوله علامة الزيادة : « أى لادم عليه لدخوله في الصوم » . وهي
وارد على الفرح .

(٢) في ش زيادة مفرجة من الفرح ، هي : « وجوب » .

(٣) في ش زيادة من الفرح ، هي : « فلا يلزمه دم » .

(٤) في ش زيادة من كلام الشارع ، هي : « لزمه » .

(٥) في هي : « واحد . فلو اعتبر عن واحد وجع عن آخر وجب الدم بشرطه .

لا هذه » ، فأخرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٦) كذا في نزاع والناية ٣٦٨ . وفي ش : « أو فواته » ، والزيادة من الفرح .

من الأبعد بعمرة ، إذا فرغ . وإذا قضى^(١) متمتعاً أحرم به من الأبد ،
إذا فرغ منها .

وسن لمفرد وقارن فسخُ نيتهما بحج — وينويان بإحرامهما ذلك^(٢)
عمرة مفردة ، فإذا حلاً^(٣) أحرمَا به لبصيرا متمتعين — ما لم يسوقا
هدياً ، أو يقفا بعرفة .

وإن ساقط متمتع لم يكن له أن يُحلَّ ؛ فيُحرمُ بحج — إذا طاف وسمى
لممرته — قبلَ تحليل^(٤) بخلق . فإذا ذبحه يوم النحر ، حلَّ
منها ممّا .

والمتمتعُ إن حاضت^(٥) قبل طوافِ العمرة ، فخشيتُ أو
غيرُها فوات الحج — أحرمْتُ ، وصارت قارئةً . ولم تقض طواف
القلود .

ويجب على قارنٍ — وقف قبل طوافٍ وسمى — دمُ قرانٍ ،
وتسقط^(٦) العمرة .



(١) في ش زيادة ملحقة من الشرح ، هي : « القارن » .
(٢) كذلك في زع والناية . وفي ش : « بذلك » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام
العارف .

(٣) في ش : « خلا » بالخاء اللجبة ، وهو تصحيف .
(٤) كذلك في زع والناية . وفي ش : « تحلل » ، وكل صحيح .
(٥) في ش : « حاضت أو قست ... فخشيت فوات الحج أو خشي غيرها فوات .. »
وهي زيادة من الفرج .

(٦) ورد بهامش ز تحفة : « أي تتزوج » .

فصل

ومن أحرم مطلقاً صح ، وصرفه لما شاء . وما حمل قبل ظنوه^(١) .
وبما أو بطل ما أحرم به فلان ، وعلم — أنقذ بطله . فإن تبين
إطلاقه ، فالثاني صرفه إلى ما شاء . وإن جهل إحرامه ، فله جملته مرة .
ولو شك : هل أحرم الأول ؟ فكما لو لم يحرم : فينقذ
مطلقاً^(٢) .

ولو كان إحرام الأول فاسداً ، فكثرت عبادة فاسدة .
ويصح : « أحرمت يوما » أو « بنصف^(٣) نسك » ، ونحوهما .
لا : « إن أحرم زيد^(٤) فأنا محرم » .
ومن أحرم بمجتنب أو مرتين^(٥) ، أنقذ بإحداها .
ونُسك^(٦) أو نذر — ونسيه قبل طواف — صرفه إلى
ثمرة ، ويجوز إلى غيرها . فإلى^(٧) قرآن أو أفراد ، يصح حجاً
فقط ، ولا دم . وإلى^(٨) تمتع ، فكفحه حج إلى مرة : يلزمه دم
متمة ، ويجزئهما .

-
- (١) في ش : « فهو أو بطل » ، وفيه نص ، وزيادة من الشرح .
(٢) ورد في زيادة بين الأسطر — ووردت في الثانية ٢٦٩ — هي : « فيصرفه
لأشياء » . وقد وردت في الشرح مرة بلفظ : « صرفه . . . » .
(٣) كذا في ز والثانية . وفي ش : « أو أحرم بنصف » ، والزيادة من الشرح .
وفي ع : « نصف » ، ولله تحريف .
(٤) في ش زيادة معوجة من الفصح ، هي : « مثلاً » .
(٥) في ش : « أو أحرم بصريين » ، والزيادة من الفصح .
(٦) في ش : « ومن أحرم بنسك أو قرآن أو نذر » ، والزيادة من الشرح .
(٧) في ش : « إلى » ، وأورد في التاليف في كلام التارخ .
(٨) في ش : « وتمتع » ، وأدرجت « إلى » في الفصح .

وبعد^(١) — ولا هَدْيَ مِمْه — يَتَمَيَّنُ إِلَيْهَا . فَإِنْ حَلَقَ مَعَ بَقَاءِ
وَقْتِ الْوُقُوفِ ، يُحْرِمُ بِحِجِّهِ وَيُتِمُّهُ . وَعَلَيْهِ لِلْحَلْقِ دَمٌ إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ
كَانَ حَاجِبًا ، وَإِلَّا فِدْمٌ مُتَمَّةٌ .

وَمَعَ غَالَتِهِ إِلَى حِجِّ أَوْ^(٢) قِرَانٍ ، يَتَحَلَّلُ بِفَعْلِ حِجٍّ ، وَلَمْ
يُحْزِنْهُمَنْ وَاحِدًا مِنْهَا . وَلَادِمَ ، وَلَا قِضَاءَ .

وَمِنْ^(٣) مِمَّ هَدْيٍ صَرَفَهُ إِلَى الْحِجِّ ، وَأَجْزَأَ .

وَأِنْ أَحْرَمَ مِنْ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَحَدِهِمَا^(٤) لَا بَعِيْنَهُ — وَقَعَ مِنْ نَفْسِهِ .
وَمِنْ أَهْلٍ^(٥) لِعَامِلِينَ حِجٍّ مِنْ عَامِهِ ، وَأَعْتَمَرَ مِنْ قَابِلٍ .

وَمِنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ حِجَّتَيْنِ — لِيَحِجَّ عَنْهُمَا فِي عَامِهِ^(٦) — أَذْبَ .
وَمِنْ أَسْتَبَاهَ اثْنَانِ بِعَامٍ فِي نُسْكَ ، فَأَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ ،
وَلَمْ يَنْسَهُ — صَحَّ ، وَلَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ لِلْآخِرِ بَعْدَهُ .

وَأِنْ نَسِيَ ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ — فَإِنْ فَرَّطَ أَعَادَ الْحِجَّ عَنْهُمَا . وَإِنْ فَرَّطَ

(١) فِي ش : « وَ ، أَوْ بَعْدَهُ وَلَا يَتَمَيَّنُ » ، فَأُدْرَجَ الْمَرْحُ فِي اللَّتْنِ وَالْمَكْسُ .

(٢) فِي ش : « أَوَّلَى قِرَانٍ . . . يَجْزِيهِ فَعْلُ ذَلِكَ عَنْ . . . دَمٍ عَلَيْهِ » ، وَالزِّيَادَةُ
مِنْ الْمَرْحُ .

(٣) فِي ش : « وَمِنْ كَانَ مِمَّ . . . » وَأَجْزَأَهُ ، وَالزِّيَادَتَانِ مِنَ الْمَرْحُ وَلِأَنَّ
وَرَدَّتِ الْخَاتِمَةُ فِي الْغَايَةِ ٣٧١ .

(٤) فِي ش : « وَأَحَدُهُمَا مِنْ قَبْلِ دُونِهَا » ، فَأُدْرَجَ الْمَرْحُ فِي اللَّتْنِ وَالْمَكْسُ .

(٥) كَلَّمَا فِي زَوْعِ الْغَايَةِ ٣٧١ . وَفِي ش : « أَحْرَمَ » .

(٦) فِي ش زِيَادَةُ « مَرَّةً مِنَ الْمَرْحُ » ، هِيَ : « وَاحِدٌ » .

موصى إليه، غرم ذلك . وإلا فمن ^(١) تركه موصيه .

فصل

ومن ^(٢) من عقب إحرامه تلبيةً — حتى عن أخرس ومريض — كلبية رسول الله صلى عليه وسلم : « كَيْتُكَ أَلْهَمَ لِيكَ ، لِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لِيكَ ، إِنْ الْحَدَّ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمَلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ! » . وذكر ^(٣) نسكه فيها ، وبده قارن بذكر العمرة ، وكثارتلبية . وتأكد ^(٤) إذا علا نَشْرًا ، أو هبط وادياً ، أو صلى مكتوبة ، أو أقبل ليل أو نهار ^(٥) ، أو ألتقت الرفاق ، أو سمع مليكاً ، أو أتى محظوراً ناسياً ، أو ركب ^(٦) ، أو نزل ، أو رأى البيت .

وجهر ذكر في غير مساجد العِلِّ وأمصاره ، وطواف القدوم والسعي بعده . وتشرع بالمرية لقادر ، وإلا فبلغته ^(٧) .

-
- (١) في ش : « من تركه موصيه » ، وفيه تحريف . والقاء أدرجت في الفرح .
 (٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ومن » ، وهو — مع صحته — تحريف كما يدل عليه تقدير الشارح فيها به .
 (٣) في ش : « ومن ذكر .. ومن به .. » . ومن كثرة ، والزيادة من الفرح .
 (٤) في ش : « وتأكد التلبية لفرأ وادياً » ، فأدرج الفرح في اللن وبالعكس .
 (٥) كذا في زع والقاء ٣٧٢ . وفي ع : « ليل أو نهاراً » ، وهو خطأ وتحريف .
 وفي ش : « أو أقبل نهار » ، والزيادة من الفرح .
 (٦) في ش : « أو ركب حاجه » ، أو نزل عنها .. ومن جهر ذكر بها .. « .
 والزيادة من الفرح .
 (٧) كذا في زع . وفي الناية : « فبلغته » ، وهو تصحيف . وفي ش : « وتشرع تلبية .. ببلغته » ، فأدرج الفرح في اللن وبالعكس .

ودعاء^(١)، وصلاة على النبي — صلى الله عليه وسلم — بعدها .
لا تكرارها في حالة واحدة .
وكره لأثنى جهر^(٢) بأكثر ما تسمع رفيقتهما . لا لحلال تلبية .

باب

محظورات الإحرام تسع :

٢٤١ — إزالة شعر ولو من أنف^(٣)، وتقليم ظفر يد أو رجل بلا عذر . كما لو خرج بينه شعر، أو كسر^(٤) ظفره — فأزالهما، أو زال مع غيرها — فلا^(٥) يهدى لإزالتهما، إلا أن حصل الأذى^(٦) بشيرهما : كقرح ونحوه .

ومن طيب أو حلق رأسه يذنه، أو سكت ولم ينه، أو يديه^(٧) كرها — ف عليه الفدية . ومكرها^(٨) يد غيره أو نائما، فلي حلق .
ولا فدية بحلق محرم أو تطيبه^(٩) حلالاً . ويباح غسل شعره بسدر ونحوه .

(١) في ش : « وسن دعاء » ، والزيادة من الشرح .
(٢) في ش : « جهر بتلبية . . . تلبية كالأذكار » ، والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زع والناية ٣٧٣ . وفيه ش : « أحدهما الزلة . . . أنه » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز ش . وفيه ع : « وكسر » ، وله تحريف .
(٥) كذا في ز ش . وفيه ع : « ولا » ، وهو تصحيف .
(٦) كذا في زع ، وهو قسط النائية . وفي ش : « أن يحصل التأذى » .
(٧) في ش : « أو حلق رأس نفسه أو قلم ظفره بيده » ، والزيادة من الفرح .
(٨) في ش : « وإن حلق رأسه مكرها . . . فالفدية على حلق » ، والزيادة من الفرح .
(٩) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو تطيبه » ، وهو تحريف .

وتجب الفدية لما علم أنه بانَّ تَشَطُّرَ أو تَخْلِيلَ . وهي في كل^(١) فردٍ ، أو بعضه من دون ثلاث — من شعر أو ظفر^(٢) — : إطلعام مسكين . وتُسْتَحَبُّ مع شك .

٣ — الثالث : تنطية الرأس . فتى غطاءه ولو بقر طلس به دواء أولاً^(٣) ، أو بطين أو ثورَة أو حنّاء ؛ أو عصّبه ولو بسير^(٤) ، أو أَسْتَظَلَّ في حمل ونحوه ، أو بثوب ونحوه ، رأكباً أولاً — حرّم بلا علفٍ ، وفَدَى .

لا إن حلّ عليه أو نصب حياله^(٥) شيئاً ، أو أَسْتَظَلَّ بخيمة أو شجرة أو بيت ، أو غطّى وجهه .

٤ — الرابع : بُسُّ اللَّخِيطِ وَالْحَفْنِ ، إلا أن لا يحدَّ إِزَاراً^(٦) : فلبس^(٧) سراويل ، أو نملّين : فلبس خفين أو نحوهما : كرانٍ — ويحرّم قطعهما — حتى يحدَّ^(٨) إِزَاراً أو نملين . ولا فدية .

(١) في ش زيادة : « يوم » ، وهي من التماسخ أو التاخر ، لا من الفارح .

(٢) كذا في ز ش والنّاية . وفي ع : « أو بظفر » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والنّاية ٣٧٤ . وفي ش : « أولاً دواء به أو غطاء بطين » ،

والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي الإقناع ٣٨٢/٢ : « سير » ، وش والنّاية : « سيرا » . وكلاهما مصحّف نقاً عن عدم إعراف الزاد ، كما يدل عليه كلام الفارح .

(٥) كذا في زع والإقناع والنّاية . وفي ش : « بجياله » ، ولعل الزيادة من التماسخ أو التاخر . فراجع المباح : (جلد) .

(٦) كذا في ز وأصل ع — هنا وثباتان — وإن شطبت اللام فيها . وفي ش والنّاية : « بلبس » ، والظاهر أنه تحريف كما يفيد ضبط للصنف الدال من « يحد » بالكسرة . وراجع الإقناع ٢٨٣/٢ .

(٧) ورد هنا في زع والنّاية ، وسقط من ش .

ولا يسقذ^(١) عليه رداء ولا غيره ، إلا إزاره ومنطقة وهيمانا
فيهما نفقة — مع حاجة لمقد .

ويتقلد بسيف لحاجة ، ويحمل جرابه وقربة الماء في عنقه ، لا
صدره . وله أن يتزر^(٢) ويلتحف بقميص ، ويرتدى به وبرداء
موصل .

وإن طرح^(٣) على كتفيه قباء فدى . وإن غطى خنثى مشكلاً
وجهه ورأسه ، أو وجهه ولبس غيطاً^(٤) — فدى . لا إن لبسه ،
أو غطى وجهه وجسده بلا لبس .

• — الخامس: الطيب . ففى طيب محرم ثوبه أو بدنه ، أو استعمال
— فى أكل أو شرب ، أو أدهان أو أكتحال ، أو استعاط أو احتقان —
حليماً يظهر طعمه أو ريحه ، أو قصد شم دهن مطيب ، أو^(٥) مسك
أو كافور أو عنبر أو زعفران أو ورس^(٦) ، أو بغير عود ونحوه ،
أو ما ينبت آدمى لطيب ويتخذ منه — : كورد وبنفسج ومثور^(٧)

(١) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « محرم » .

(٢) كذا فى زع ، وهو الذى يصرح بخاصية فى المصباح : (وزر) . وفى ش وناه
٣٧٥ : « يأزر » ، وهو صحيح أيضاً .

(٣) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « محرم » .

(٤) كذا فى زع والناية . وسقط من ش قوله : « أو وجهه ولبس غيطاً » . و
يرد له ذكر فى الفرح .

(٥) فى ش : « أو قصد شم مسك أو شم كافور » . والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ز : « قال فى القاموس : الورد نبات كالسهم ليس إلا بالين ، يروح
فيبقى عشرين سنة » .

(٧) كذا فى ز ش والناية ٣٧٦ . وفى ع : « ومثور » ، وهو صحيح .

وَلْيَتَوَفَّرِ بِيَاثَمِينَ ، وَنَحْوِهِ . - وَشَمَهُ ، أَوْ مَسَّ مَا يَلْقَى بِهِ - : كَمَا
وَرَدَ . - حَرُمٌ ، وَفَدَى .

لَا إِنْ شَمَ بِلَا قَصْدٍ ، أَوْ مَسَّ مَا لَا يَلْقَى ، أَوْ شَمَ - وَلَوْ
قَصْدًا - فَوَاكِهِ ، أَوْ عَوْدًا ، أَوْ نَبَاتَ صَحْرَاءَ : كَشَيْخٍ وَنَحْوِهِ ^(١) .
أَوْ مَا يُنْبِتُهُ آدَمِيٌّ لَا بِقَصْدٍ طَيِّبٍ - : كَحِنَاءٍ وَغُسْفَرٍ وَقَرَقُلٍّ
وِدَارٍ صِينِيٍّ ، وَنَحْوِهَا . - أَوْ لِقَصْدِهِ وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ ^(٢) : كَرِيحَانٍ
فَارِسِيٍّ - وَهُوَ الْخَبَقُ . - وَنَعَامٌ ^(٣) ، وَبَرَمٌ - وَهُوَ ثَمَرُ الْعِصَاءِ ،
كَأَنَّ غَيْلَانَ وَنَحْوَهَا . - وَرَجَسٌ ، وَمَرَزَ جَوْشَ ^(٤) ، وَنَحْوَهَا .
أَوْ أَدَهْنٍ بَنِيرٍ مَطْيَبٍ ، وَلَوْ فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ^(٥) .

٦ - السَّادِسُ : قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَأَصْطِيادُهُ . وَهُوَ : الْوَحْشِيُّ
الْمَأْكُولُ ، وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . وَالْإِعْتِبَارُ بِأَصْلِهِ : نَحْمَامٌ
وَبَطْلٌ ^(٦) وَحَشِيٌّ .

فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ يَدَهُ أَوْ بَعْضَهُ بِمِثْلِهِ ^(٧) ، أَوْ سَبَبٍ وَلَوْ

(١) ق. ش. زيادة : مدرسه من الشرح ، هي : « كَفَرَى » . وانظر الآية .

(٢) ق. ش. زيادة من الشرح ، هي : « طَبَّ » .

(٣) ق. ش. : « وَنَعَامٌ » ، وزيادة : الكلف من العرج .

(٤) « كَتَبَ فِي زَيْعٍ » ، وَش. : « وَكَرَّجَسَ وَكَرَّزَ جَوْشَ » ، وزيادة : الكلف من
العرج . وَش. : « وَبَرَدَفَوْشَ » . وقد ورد بجماش ز : « قَالَ فِي الْقَامُوسِ :
بَرَدَفَوْشٌ : مَرْجَبٌ مَرْزَقُكُوشُ ، وَهِيَ : السِّقِّ » . كَبُفَرٍ ، كَأَنَّهُ
بِهِمْ فِي الْخَبَقِ ٣٤٩/٤ . وَش. : صحيح أيضاً صرح به ابن الكيكة ، كما في الْقَامُوسِ .
(٥) كَسَفَ فِي زَيْعٍ وَنَعَامَةٍ . وَش. : « أَوْ بَدَنَهُ » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٦) وَرَدَ فِي : زيادة فوقها علامة التصحية : « وَهُوَ الْأَوْزُ » . وقد وردت في العرج .

(٧) ق. ش. : « بِمِثْلِهِ إِيْلَاقَهُ » . دابة محرم . . أَوْ بِإِثَارَةِ محرم . . صيد . . أَوْ
بِإِثَارَةِ » ، وفيه تحريف . وزيادة من العرج .

بجناية دابة متصرف فيها، أو إشارة لمريد صيده، أو دلالة إن لم يره، أو إعانته ولو بتناوله آتته — ويحرم ذلك، لا^(١) دلالة على طيب ولباس — فطيه الجزاء . إلى أن يقتله محرم فيهما . ولو دلّ ونحوه حلال ضمنه محرم وحده ، كشركة غيره معه .

ولو دلّ حلال حلالاً على صيد بالحرم^(٢) ، فكالدلالة محرم محرماً .

وإن نصب شبكة ونحوها ثم أحرم ، أو أحرم ثم حفر بئرًا بحق — لم يضمن ما حصل بسببه ، إلا إن تحيل^(٣) .
وحرم أكله من ذلك كله ، وكذا ما ذبح أو صيد لأجله . ويلزمه بأكله الجزاء .

وما حرم عليه لدلالة^(٤) أو إعانة ، أو صيده — لا يحرم على محرم غيره ، كحلال .

وإن قتل يئض صيد^(٥) ففسد ، أو أتلف غير مَذِرٍ وما^(٦) فيه

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج في المرح .

(٢) في ش زيادة : « فقتله » ، وفي من المرح وإن وردت في كلام الأما ٢٧٧ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أن يحيل » . وكل صحيح .

(٤) في ش : « دلالة أو صيد أو ذبح له . . . كحل حلال » . وأدرج في ش في

المرح وبالكس .

(٥) في ش زيادة مفرجة من المرح ، هي : « سلبا » .

(٦) كذا في ز والثانية ٣٧٨ . وفي ع : « أو ما » . وفي ش : « مذور ما » . ومو

من عبث الناشر .

فرخٌ ميت — إلا من^(١) يرض النعام : لأن لقشره قيمة . — أو حلب صيداً ، ضمنه بقيته^(٢) مكانه .

ولا يملك^(٣) صيداً ابتداءً بفير إرث . فلو قبضه^(٤) هبةً أو رهناً أو بشراء ، لزمه ردّه . وعليه — إن تلف قبله — الجزاء مع قيمته في هبة وشراء .

وإن أسكه محرماً ، أو حلالاً بالحرم — فذبحه^(٥) ولو بمدحله أو إخراجهِ من الحرم — ضمنه ، وكان ما^(٦) لفير حاجةً أكله ميتةً . وإن ذبح مُحِلٌّ صيدَ حَرَمٍ ، فكالمحرّم . وإن كسر المحرّم يرض صيد ، حلّ لمُحلٍّ .

ومن أحرّم — ويملكه صيدٌ — لم يزل^(٧) ولا يدهُ الحُكْمَةُ ، ولا يضمّنه معها . ومن غصبه لزمه ردّه .

ومن أدخله الحرم ، أو أحرّم — وهو بيده المشاهدة — لزمه إزالتها بإرساله . وملكه باقي : فيردّه آخذه ، ويضمّنه قاتله . فإن لم يتمكن وتلف لم يضمّنه^(٨) . ولا ضمان على مرسله من يدمقهراً .

(١) أسقط عفان من ش ، وأدرج في الفرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « نعا » .

(٣) في ش زيادة : « محرم » ، وهي من الفرح وإن وردت في اللوح الأول في التاية .

(٤) في ش : « فذبحه المحرم . . . من المحرم إلى المحل » ، والزيادة من الفرح .

(٥) في ش زيادة من الفرح ، هي : « ذبح » . وقد وردت في ع لونها علامة التصحية .

(٦) في ش زيادة : « ملكه » ، وهي من الفرح وإن وردت في التاية ، كما وردت في ع بين الأسطر .

(٧) في ش : « لم يضمّنه . فإن تمكن ضمنه . وإن لم يرسله فلا ضمان » ، والزيادة من الفرح .

ومن قتل صيداً سائلاً دفناً عن نفسه ، أو بتخليصه من سبغ أو شبكة يُطلقه ؛ أو قطع منه عضواً متاً كلاً^(١) — لم يحل ، ولم يضمنه . ولو أخذه ليدأويه فوديته .

ولا تأخير لحرم وإحرام^(٢) في تحريم إنسي^٣ ، ولا في حرّم الأكل . إلا التولّد .

ويحرّم بإحرام قتل قلّ ومثبانه ، ولو برمي . ولا جزاء فيه . لا براغيث وقراد ونحوها . ويُسن مطلقاً قتل كل مؤذٍ غير آدمي^٤ .

ويباح — لا بالحرم — صيد ما يعيش في الماء^(٥) ، ولو عاش في برّ أيضاً : كسلحفاة وسرطان . وطير الماء برّ^٦ .

ويضمن جرادٌ بقيمته ، ولو بعشي^(٧) على مفترش^(٨) بطريق . وكذا يضمن طير أتلّف^(٩) لحاجة مشي .

ولحرم أحتاج إلى فعل محظور ، فله^(١٠) . ويفدى . وكذا لو

(١) كذا في زع والناية ٣٧٩ . وفي ش : « متأكلافان » ، وفيه تصحيف وزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو إحرام » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كسك » .

(٤) كذا في ز والناية . وفي ع : « الجراد » . وفي ش زيادة : « حرّم » وهي من الشرح .

(٥) في ع زيادة قولها علامة التحفية ، هي : « أي بالحرم » .

(٦) في ش : « ألقه بحرمة الحاجة » . وفيه تصحيف ، والزيادة من الشرح .

(٧) في ش : « وفه يعني » ، وهو هب من التاشر . وانظر الناية .

أُضْطُرَّ — كمن بالحرَم^(١) — إلى ذبح صيد . وهو ميتة في حق غيره ، فلا يباح إلا لمن يباح له أكلها .

٧ — السابغ : عقدُ النكاح ، إلا في حق النبي صلى الله عليه وسلم . ولا فدية فيه .

وَتُتَبَرَّ حائِثُهُ . فلو وكَّل^(٢) حلالاً صَحَّ عَقْدُهُ بَعْدَ حِلِّ مَوَكَّلِهِ . ولو وكله حلالاً ، فأحرَم^(٣) — ففقد حالَ إحرامه — لم يصحَّ ، ولم ينزل وكيله بإحرامه . فإذا حَلَّ عَقْدَهُ .

ولو قال : « عَقْدٌ قَبْلَ إِحْرَامِي » ، قُبِلَ . وكذا إن مُعَكِّسَ ، لكن يلزمه^(٤) نصف المهر . ويصح مع جهلها وقوعه .

و : « تَرَوِجْتُ^(٥) » وَقَدْ حَلَّتِ ، وقالت : « بِلَ عَمْرٍة^(٦) » — صَدَقَ . وَتَصَدَّقَ هِيَ فِي نَظِيرَتِهَا فِي الْمِدَّةِ .

وَمَتَى أَحْرَمَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ^(٧) أَوْ نَائِبُهُ ، أَمْتَمَتْ مِبَاشَرَتُهُ لَهُ . لَا نَوَابَهَ بِالْوَلَايَةِ الْمَائِتَةِ .

وَتُكْرَهُ خِطْبَةُ مُحْرِمٍ ، كَخِطْبَةِ عَقْدِهِ ، وَحُضُورِهِ وَشَهَادَتِهِ

(١) في ش : « بالحرَم اضطر قرح صيد ميتة » ، وفيه نقص ، وزيادة من الفرح . وانظر التاية .

(٢) في ش زيادة : « محرم » ، وهو من الشرح . وإن وردت في التاية ٣٨٠ .

(٣) في ش : « فأحرَم موكَل ففقد الوكيل .. » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والتاية . وفي ش : « يزم » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي التاية : « وتزوجتك » . وفي ش : « وإن قال الزوج تزوجتك .. بِلَ وَأَنَا عَمْرٍة » ، والزيادة من الشرح .

(٦) ورد هنا في زع والإقناع ٣٩٨/٢ . وسقط من ش والتاية ، ولم يرد له ذكر في الشرح .

(م ١٧ — الإردات)

فيه . لا رجعت ، وشراء^(١) أمة لوط .

٨ — الثامن : وطء . يوجب النسل . وهو يُفسد النسل قبل تحلل أول . وعليهما المضي في فاسده .

ويغني فوراً إن كان مكلفاً — وإلا فيعد^(٢) حجة الإسلام فوراً — من حيث أحرم أولاً ، إن كان قبل ميقات . وإلا فنه .
ومن أفسد القضاء قضى الواجب ، لا القضاء .

وثقة قضاء مطاوعة عليها ، ومكرهة على مكره .
وسن تفرقهما في قضاء ، من موضع وطء — فلا يركب معها في تحلل ، ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه^(٣) — إلى أن يُحِلَّ .
وبعد لا يُفسد . وعليه شاة^(٤) ، والمضي للحل . فيحرم ليطوف محرماً .

ومكرهة كج . فيفسدها قبل تمام سمي^(٥) لا بعده وقبل حلق .
وعليه شاة^(٦) . ولا فدية على مكرهة .

٩ — التاسع : المباشرة^(٧) دون الفرج لشهوة . ولا يُفسد^(٨) النسل .

• • •

(١) في ش : « ولا شراء » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع والناية ٣٨١ . وفي ش : « فيضي بعد » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « ولا نحوه . . يفسد لك » ، والزيادة من الفرج . وانظر الغاية .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فيها » .

(٥) في الناية ٣٨٢ : « لمباشرة » ، وهو تحريف . وفي ش : « لمباشرة فيها دون »

والزيادة من الشرح

(٦) كذا في زع . وفي ش والناية : « ضد » ؟ وكل صحيح .

فصل

والمرأة لإحرامها في وجهها . فتسُدُّ الحاجة ، ويحرِّم^(١) تطيُّبته . ولا يمكنها تطيُّب جميع رأسها إلا بجزء منه ، ولا كشف جميعه إلا بجزء من الرأس . فستر الرأس كله أولى ؛ لكونه عورة . ولا يختص ستره بإحرام .

ويحرِّم عليها ما يحرم على رجل ، غير لباسٍ وتظليلٍ عميل . ويباح لها خلخالٌ ونحوه من حُلٍّ . ويُسن لها خضابٌ عند إحرام^(٢) ، وكُرِه بملء فيه . فإن شددت يديها بخرقه ، فذت . ويحرِّم عليهما لبس قفازين — وهما : شيء يعمل لليدين ، كما يعمل للبراة — ويفديان بلبسهما .

وكُرِه لهما أكتحالٌ يأتمد ونحوه لزينة ، لا لنيرها . ولهما لبس ممصفرٍ وكحلٍّ ، وقطع راحتي كريمة^(٣) بنير طيب ، وانجاءٌ وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب ، ونظر في مرآة حاجة : كإزالة شعرٍ بعين . وكُرِه لزينة . وله لبس خاتم .

(١) كذا في ز . وفي ش : « وتحرم » . وفي التاية : « تحرم » . والكل صحيح .

(٢) كذا في ز ح . وفي ش : « الخضاب عند الإحرام » .

(٣) كذا في ز ش والتاية . وفي ح : « كريمة » ، ولله تحريف . انظر المختار في التصباح .

وَيَحْتَنِبَانِ الرَّفَثَ وَالْقُسُوقَ وَالْجِدَالَ . وَتُسْنُ^(١) قَلَّةُ كَلَامِهِمَا
إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ .

بَابُ

الْفِدْيَةِ : مَا يَجِبُ بِسَبَبِ نُسْكَ^١ أَوْ حَرَمٍ . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرُبُ :
١ — ضَرْبٌ عَلَى التَّحْيِيرِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

نَوْعٌ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ : لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ^٢ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ
أَوْ شَعِيرٍ . وَهِيَ فِدْيَةُ لُبْسٍ^(٢) ، وَطَلِيبٍ ، وَتَنْطِيقَةِ رَأْسٍ ، وَإِزَالَةِ
أَكْثَرِ مِنْ شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظَفَرَيْنِ .

الثَّانِي : جِزَاءُ الصَّيْدِ . يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ مِثْلِ^(٣) ، أَوْ تَقْوِيمِهِ بِحُلِّ
التَّلَفِ وَبِقَرْبِهِ بِدِرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ ، كَوَاجِبِ
فِي فِدْيَةِ أَذَى وَكَفَّارَةِ . فَيُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مُدٌّ^٢ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ
مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا . وَإِنْ بَقِيَ دُونَهُ
صَامُ يَوْمًا . وَيُخَيَّرُ — فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ — بَيْنَ إِطْعَامِ وَصِيَامِ .

٢ — الضَّرْبُ الثَّانِي مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَّةِ ٣٨٣ ، وَهُوَ أَسْبَغُ . وَفِي ش : « وَس » .

(٢) فِي ش : « لِبْسٌ غَلِيظٌ . . . شَعْرَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ . . » ، وَارْتِدَادُهُ مِنْ تَحْيِيرٍ .

وَانْظُرِ النَّائِيَّةَ ٣٨٤ .

(٣) فِي ش : « مِثْلُ تَقْوِيمِهِ . . التَّلَفُ لِلصَّيْدِ . . بِدِرَاهِمٍ مِثْلًا . . » ، فَأُدْرَجَ لِبْسٌ

فِي الشَّرْحِ وَبِالْمَكْسُ .

أحدها : دم التمتع والقران . فيجب هدي ، فإن عديمه أو غنّه —
ولو وجد من يقرضه — صام^(١) ثلاثة أيام — والأفضل : كون
آخرها يوم عرفة . وله تقديمها في إحرام الصّرة . ووقت وجوبها
كهدي — وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٢) . وإن صامها قبل — بمد
إحرام بحج — أجزأ . لكن لا تصح^(٣) أيام منى .
ومن لم يصم الثلاثة^(٤) أيام منى ، صام عشرة . وعليه دم مطلقاً .
وكذا إن أخر الهدى عن أيام النحر بلا عذر .
ولا يجب تتابع ولا تفريق في^(٥) الثلاثة ، ولا السبعة — إذا
قضى .

ولا يلزم من قدر على هدي^(٦) — بمد وجوب صوم — أبتئال^٧
عنه ، شرع فيه أولاً .
الثاني : المختصر . يلزمه هدي ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ،
ثم حلّ .

الثالث^(٧) : فدية الوطء . ويجب به في حج — قبل التحلل الأول —

(١) في ش : « صام عشر أيام : ثلاثة أيام في الحج » ، والزيادة من المرح ولما
ورد آخرها في الفاه ٣٨٠ .

(٢) في ش : « لأهله . . . أجزأه » ، والزيادة من المرح .

(٣) كذا في ر ، أي لا يصح صومها فيها . وفي ع ش : « يصح » ، وهو ظاهر .

(٤) في ش زيادة : « في » ، وهي من المرح وإن وردت في النافية .

(٥) في ش : « في صوم الثلاثة ولا السبعة » ، ولا بين الثلاثة والسبعة إذا فاضها .

والزيادة من المرح . وقد ورد قوله : « ولا بين الثلاثة والسبعة » ، في ج والنافية .

(٦) كذا في زع والذاية ٣٨٦ . وفي ش : « الهدى » .

(٧) في ش : « النوع الثالث » ، والزيادة من المرح .

بَدَنَةٌ . فإن لم يحدها صام عشرة أيام : ثلاثة فيه ، وسبعة إذا رجع . وفي ثَمَرَةٍ شاةٌ . والمرأة كالرجل .

٣ - الضرب الثالث : دمٌ وجب لقواتٍ ، أو تركٍ واجب ، أو مباشرة^(١) دون فرج .

فما أوجِبَ بَدَنَةٌ - : كما لو باشر دون فرج^(٢) ، أو كرَّر النظرَ ، أو قَبَّلَ ، أو لَمَسَ لشهوةٍ فَأَنْزَلَ ؛ أو أَسْتَمْنَى فَأَمْنَى . - فحكمها كَبَدَنَةٍ وطء .

وما أوجِبَ شاةٌ - : كما لو مَدَّى^(٣) بذلك ، أو باشر ولم يُنْزَلْ أو أَمْنَى بنظرة . - فكفدية أذى .

وخطأٌ في الكل كَمَدٍ ، وأثنى مع شهوةٍ كرجل .

وما وجب لقواتٍ أو تركٍ واجب ، فكُتْمَةٌ . ولا شيء على من فَكَرَ فَأَنْزَلَ .

* * *

فصل

ومن كرَّرَ محظوراً^(٤) من جنسٍ غيرِ قتلٍ صيدٍ - : بأن حلق أو قَلَمَ أو لبس أو تطيب أو وطئ ، وأعادَه قبل التفكير . -

(١) في ش : « أو مباشرة » ، وزيادة اللام من الفرج .

(٢) في ع : « الفرج » ، إلا أن « أَل » مضافة بنقل آخر .

(٣) كذا في زح . وفي ش : « أَمْدَى » .

(٤) في ش زيادة ملوكة من الفرج ، هي : « في إجماعه » .

فواحدة^(١)، وإلا لزمه أخرى . ومن أجناس ، فكل جنس فداء .

وفي الأثيود — ولو قُتلتَ ممّا — جزاء بعدها .
ويكفر من حلق أو قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسيا ، أو جاهلا أو مكرها . لا من لبس أو تطيب أو غطى رأسه في حال من ذلك .
ومتى زال عذرُه ، أزاله في الحال .

ومن لم يجد ماء لفسل طيب ، مسحَه أو حكَه بتراب أو نحوه حسب الإمكان . وله غسلُ يده وبمائع ، فإن أخره بلا عذرٍ فُدِّي .
ويُغْدَى^(٢) من رفض إحرامه ثم فعل محظورا .

ومن تطيب — قبل إحرامه — في بدنه ، فله استدأته فيه^(٣) .
لألبس مطيب بعده . فإن فعل^(٤) ، أو استدأ لبس غيظ أحرم فيه — ولو لحظة فوق المتأد من خلمه — فُدِّي ، ولا يشقه .

وإن لبس ، أو أقترش ما كان مطيبا واقطع ريحه ، وضوح برش ماء — ولو تحت حائلٍ ، غير ثيابه ، لا يمنع^(٥) ريحه ومباشرته — فُدِّي .

(١) في : « وبغدي » بالباء ، وهو تصحيف .
(٢) ورد هذا في روح وقفة ٣٨٧ ، وسقط من ش .
(٣) في : « من وفعل » ، وزيادة الـ « و » من حيث الناشر .
(٤) في : « غير حائل ريحه ولا . . . » ، وزيادة من المرح .

فصل

وكلُّ مَدْيٍ أو إطعامٍ يَتَمَلَقُ ^(١) بِحَرَمٍ أو إِحْرَامٍ — : كَجَزَاءٍ حَبِيدٍ ، وما وجب لترك واجب أو فوات ، أو بفعلٍ محظور في حريمٍ ومَدْيٍ تَتَمَلَقُ وقرآنٍ ومنذورٍ ^(٢) ، ونحوها . — يلزمه ^(٣) ذُبْحُهُ في الحرم ، وتفرقة لحمه أو إطلاقه لساكنيه . وم : المقيم به ، والمجتاز من حاجٍ وغيره : بمن له أخذُ زكاةٍ لحاجة .

والأفضل : نَحَرُ ما ^(٤) بِمَحَجٍّ مَنَى ، وبُسرَةٍ بِالْمَرْوَةِ .
وإن سلمه لهم فنَحَرُوهُ أَجْزَأُ ^(٥) ، وإلا أَسْرَدَهُ ونَحَرَهُ . فإن أبى أو عجز ضمنه .

والمأجِزُ عن إيصاله إلى الحرم ينحَرُهُ حيثُ قَدَر ، ويفرقُهُ بِمَنَحَرِهِ .

وَيَمْجِزِي فِدْيَةُ أَذْيٍ وَلُبْسٍ وَطِيبٍ وَنَحْوِهَا ، وما وجب بفعلٍ محظور ^(٦) خارج الحرم — به ، ولو لغير عذر ، وحيثُ وُجِدَ . ودمٌ إِحْصَارٍ حيثُ أَحْصِرَ . وصَوْمٌ وحَلَقٌ بِكُلِّ مَكَانٍ .

(١) كذا في زرع والإقناع ٤١٤/٢ والباية ٣٨٨ . وفي ش : « تعلق » .

(٢) هنا وما يليه قد أسقطنا من ش ، وأدرجنا في الفرج .

(٣) كذا في زرع والإقناع ، وهو اللائم لما سيأتى . وفي ش ولقاية : « بريم » .
ولله — مع صحته — محرف .

(٤) في ش : « ماوجب بمحج .. ونحر ماوجب بصره » ، وح : « ... وببصره » .
والزيادة من الشرح وإن ورد مطلقا في النباه .

(٥) في ش : « أَجْزَأُهُ » ، والزيادة من الشرح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فعله » .

والعلم المطلق كأصحية: جذعُ صنّان، أو ثنّى معز، أو سبعُ
بدنةٍ أو بقرّةٍ. فإن دَبِحَ إحداها فأفضل، وتجب كلها.
وتُجزى عن بدنةٍ وجبت - ولو في صيد - بقرّةٌ، كمكسبه.
وعن سبعٍ شيءٌ بدنةٍ أو بقرّةٍ مطلقاً.

* * *

بابُ

جزاء الصيد: ما يُستحقُّ بدلهُ: من مثله، ومُقاربه، وشبيهه.
ويجتمع صنّان وجزاء في مملوك. وهو ضربان:

١ - ماله مثلٌ من النّمْ، فيجب فيه ^(١). وهو نوعان:

أحدهما: قضت فيه الصحابة. ومنه: في النّعمة بدنةٌ، وفي حمار
الوحش وبقره وإبل ^(٢) وثيّل ^(٣) ووعل بقرّةٌ، وفي الضبع كبشٌ،
وفي غزال شاةٌ، وفي وبرٍ وضبٌ جدى ^(٤)، وفي يربوع جفرةٌ لها

(١) في ش: «نصا... أحدهما»، والزيادة من الصرح.

(٢) هذا ضبط الصنف. ويصح أيضاً ضم المزة مع فتح الياء، كما يصح الفتح مع الكسر وهو ضبط ع. وهو: ذكر الوعل. وقد حدث خلاف في أن الألفاظ الثلاثة دالة على الواحد، أم أن الدال عليه الأخير فقط، وكل من الأول والثاني جم. فراجع مادة: (أول) في اللسان ٣٧/١٣ والتاج ٢١٥/٧. وانظر للمصباح: (أيل).

(٣) كذا في ع، وهو الذي انصر عليه في اللسان ٨٦/١٣. وفي ش: «ثيّل» وهو لغة أخرى أو ثنية كما صرح به الزبيدي في التاج ٢٤٠/٧. وانظر ص ٢٤٣ حه. والمراد به: الوعل عامة، أو لمن منها، أو ذكر الأروى. وقيل غير ذلك. ولفظ ث: «ثيّل»، وهو سبق للم من الصنف.

(٤) في ع زيادة نونها علامة الزيادة: «من أولاد اللز».

أربعة أشهر ، وفي أربع عَنَاقٍ ، وفي حمام وهو : كل ما عِبَ (١) وهَدَرَ . — شاةٌ .

النوع الثاني : ما لم تقض فيه (٢) . ويُرجع فيه إلى قول عدلين فيبيريئ . ويجوز كون القاتل أحدهما أوهما . ابنُ عقيل : « . . خطأ أو لحاجة ، أو جاهلاً بتحريمه » ، المنقحُ : « وهو قوئٌ . ولعله مرادهم : لأن قتل العمد ينافي العدالة » .

ويضمن صغيرٌ وكبيرٌ ، وصحيحٌ ومعيّبٌ ، وما خُسِّنَ — بمثله . ويجوز فداء أعورٍ من عين ، وأعرجٍ من فاعة — بأعورٍ وأعرجٍ من أخرى : وذكرُ بَأَثَى ، وعكسه . لا أعورٌ بأعرجٍ ، ونحو ذلك . ٢ — الضرب الثاني : ما لا مثْلَ له ، وهو باقى الطير . وفيه — ولو أكبر من الحمام — قيمته مكانه .

فصلٌ

وإن أتلّف جزءاً من صيد ، فاندَقَل — وهو ممتنع ، وله مثْلٌ — صَمْنٌ بمثله ، من مثله ، لحما . وإلا فبنقصه من قيمته . وإن جنى على حامل ، فألقت ميتاً — صَمْنٌ تقصّبها فقط ، كما لو جرحها .

(١) في ش زيادة : « للاء » ، وهي من المرح وإن وردت في الناية ٣٩٠ .

(٢) في ش زيادة مخرجة من المرح ، هي : « الصحابة » .

وما أَمْسِكَ^(١) قَبْلَ فَرَحِهِ ، أو مُقَرَّرَ قَتْلِهِ أو تَقْصُ حَالِ
تَقْوَرِهِ — ضَمَنَ .

وإن جرحه غيرَ مُوَحٍ ، فغاب ولم يعلم خبره ، أو وجده ميتاً ولم
يعلم موته بجنايته — قَوْمٌ صحيحاً وجريحاً غيرَ مُنْذَمِلٍ ، ثم يُخْرِجُ
بقسطه من مثله .

وإن وقع في ماء ، أو تَرَدَّى فمات — ضمنه .

وفيا أُنْذِمَلْ غيرَ مَمْتَعٍ ، أو جُرْح^(٢) مُوَحِيَا — جزاء جميعه .

وإن نَفَسَ ريشه أو مَرَّه أَوْ بَرَّه ، فساد — فلا شيء عليه^(٣) .

وإن صار غيرَ مَمْتَعٍ ، فَهـ بَرَجَ .

وكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا ، حُكِمَ عَلَيْهِ .

وعلى جماعة أَسْتَرْكَوْا في قتل صيد^(٤) ، جزاء واحدٍ .

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمَيْنِ وَنَبَاتِهِمَا

وَحُكْمُ صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ ، حَكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ حَتَّى فِي تَلْكِهِ .

إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ صَيْدُ بَحْرِيَّةٍ ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ .

وإن قَتَلَ مُحِلٌّ مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ كُلَّهُ أَوْ جِزْوَهُ^(٥) —

(١) كَذَا فِي زَيْعِ وَالتَّابَةِ ٣٩١ . وَفِي ش : « أَمْسَكَ ... ضَمَنَهُ » ، وَالتَّابَةِ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) فِي ش : « أَوْ جَرَحًا مُوَحِيَا » ، فَأُدْرَجَ الْفَرْحُ فِي التَّنْزِيلِ وَبِالْعَكْسِ .

(٣) كَذَا فِي ز . وَفِي ع شِ وَالتَّابَةِ ٣٩٢ : « فِيهِ » . وَالْمُخْذَلُ مِنَ كُلِّ شَيْءٍ مَقْدَرٌ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « وَاحِدٌ » .

(٥) كَذَا فِي زَيْعِ وَالتَّابَةِ ٣٩٣ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « أَوْ جِزْوَهُ » ، وَهُوَ

خَطَا وَتَصَحُّبٌ نَفْثٌ عَنْ فِهْمِ أَنَّ « كُلَّهُ » بَدَلٌ مِنَ الْحَرَمِ ، لَا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا كَمَا هُوَ لِلرَّادِ .

لا غيرُ قوائمه قائما — بسهم أو كلب ، أو قتله على غصن في الحرم ^(١) ولو أن أصله بالحِل ، أو أمسكه بالحِل فهلك فرخه أو ولده بالحرم — حنثه .

وإن قتله في الحِل مُحِلٌ بالحرم — ولو على غصن أصله بالحرم — بسهم أو كلب ^(٢) ، أو أمسكه بالحرم فهلك فرخه أو ولده بالحِل ، أو أرسل كلبه من الحِل على صيد به فقتله أو غيره ^(٣) بالحرم ، أو فعل ذلك بسهمه ^(٤) — : بأن شطّح فقتل في الحرم . — أو دخل كلبه ^(٥) أو سهمه الحرم ثم خرج فقتل ^(٦) ، أو جرحه بالحِل فمات في الحرم — لم يضمن ، كما لو جرحه ثم أحرّم ثم مات . ولا يحل ما وجد سببُ موته بالحرم ^(٧) .

* * *

فصل

ويحرّم قلعُ شجره وحشيشه ، حتى الشوك ولو صرّ ، والسواك

- (١) في ع والثابة ٣٩٣ : « بالحرم » . وفي ش : « . . . أصله في الحِل » .
(٢) في ش زيادة مندرجة من الفرح ، هي : « أو غير عالم يضمن » .
(٣) في ش : « أو غيره في الحرم » ، وفيه تصحيف . وفي ع : « . . . في الحرم » إلا أن لفظ « في » قد ورد بالفتح بخط آخر .
(٤) في ش : « بسهمه فشطّح » ، فأدج التن في الفرح وبالعكس .
(٥) كذا في ز . وفي ع ش والثابة : « سهمه أو كلبه » .
(٦) في ش : « فقتل صيدا أو جرحه على » . فأت بالحرم ، والزيادة من الفرح .
(٧) هذه الجملة كلها لم ترد في ز . ووردت في ع ش . وقد أبتناها : لورودها بلفظها في الثابة ، وبمتناها في الإقناع ٤٧٧/٢ . ولأن صنيع اليهود يضر بأنها من التن . فالظاهر أن للصنف ألحها كتابته في نسخة ثانية ، أو إملاء بعض تلامذته .

ونحوه ، والورق . إلا اليابس ، والإذخير ، والكثانة والفقع ،
والثمرة ، وما زرعه آدمي^(١) حتى من الشجر .

ويباح رعي حشيشه ، وإتفاع بما زال أو أنكسر^(٢) بغير فعل
آدمي^٣ - ولو لم يكن .

ويضمن^(٤) شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، وما فوقها ببقرة - ويغير
بين ذلك وبين تقويه ، وفعل بقيته كجزاء الصيد - وحشيش
وورق بقيته ، وغصن بما تقص . فإن استخلف شيء منها سقط
ضمنه ، كردد شجرة فثبتت^(٥) ، ويضمن تقصها .

ولو^(٦) غرسها في الحبل ، وتعدّر رذها أو يئست - ضمنها .
فلو قطعها غيره ضمنها وحده .

ويضمن منقر صيداً قتل بالحبل ، وكذا أخرجه إن لم يرده . فلو
فداه ، ثم ولد - لم يضمن ولده .

ويضمن غصن في هواء الحل أصله أو بعض أصله بالحرم ،
لا ما بهواء الحرم وأصله بالحبل .

وكره إخراج تراب الحرم وحجارته^(٧) إلى الحل ، لا ما وزمزم ،

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مبدوجة من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والنائية ٣٩٤ : « ويضمن » ، وكل صحيح مناسب .

(٤) كذا في زع والإتفاع ٤٢٣ والنائية . وفي ش : « فثبت » ، وهو تصحيف -
وللرأى : كما لورد شجرة إلخ ، على ما في الإتفاع .

(٥) كذا في ز ش والنائية . وفي ع : « وإن » .

(٦) في ش : « وإخراج حجارته » ، والزيادة من الشرح .

ولا وضع العصا بالمسجد . ومحرم إخراج ترابها وطيبها .

فصل

وحد حرم مكة من طريق المدينة : ثلاثة أميال عند بيوت
السُّقيا . ومن اليمن : سبعة عند أمانة لَيْثٍ ^(١) . ومن العراق كذلك :
على ثنية رجل : جبل بالنقطة ^(٢) . ومن غطائف وبلن عمرة كذلك :
عند طرف عرفة . ومن الجمرانة : تسعة في شعب عبد الله بن خالد .
ومن جدة : عشرة عند منقطع الأعشاش ومن بطن عُرنة : أحد
عشر ^(٣) .

وحكم « وج » - : واد ^(٤) بالطائف . - كغيره من الجبل .
وتستحب المجاورة بمكة . وهي أفضل من المدينة ، وتضاعف
الحسنة ^(٥) والسيئة بمكان وزمان فاضل .

فصل

ويحرم صيد حرم المدينة ، وشجره ^(٦) وحشيشه . إلا لحاجة

-
- (١) ورد بهامش ز : « ابن الكسر . من حدود الحرم . قلله في القاموس » .
(٢) أسقط هذا من ش ، وأخرج في المرح .
(٣) في ش زيادة وردت في ع بخط آخر ، هي : « ميلا » . وهي من المرح .
(٤) في ش : « وهو واد » ، والزيادة من المرح .
(٥) كذلك في زع والفاية ٣٩٦ . وفي ش : « السيئة والحسنة » .
(٦) في ش : « وقلع شجره » ، والزيادة من المرح ولان وردت في ع والفاية
٣٩٧ بخط : « قلح » .

المساند والحِثِّ والرَّحْلِ وَالطَّفِّ، ونحوها .
ومن أدخلها صيداً فله إمساكُه وذبحُه . ولا جزاءَ فيما حرُم
من ذلك .

وحرَّمُها : بَرِيدٌ في بريد ، يَن (١) « ثَوْر » — : جبلٍ صغيرٍ إلى
الحرَّة بتدوير ، خلفَ « أُحُد » من جهة الشمال . — و« عَيْر » : جبلٍ
مشهور بها . وذلك ما يَن لَابَقَها .
وجعل النبي — صلى الله عليه وسلم — حولَ المدينة ، أُنًى عشرَ
ميلاً حى .

* * *

بابُ (٢) دخول مكة

يُسَنُّ نهاراً من أعلامها : من ثَنِيَّةِ كَدَاو . وخروج (٣) من أسفلها :
من ثَنِيَّةِ كَدَى . ودخولُ المسجد الحرام : من بابِ بَنِي شَيْبَةَ .
فإذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : « أَللَّهُمَّ ! أَنْتَ السَّلَامُ ، بَوْمُكَ
السَّلَامُ ؛ حِينَ رَأَيْنَا بِالسَّلَامِ ! أَللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَعْظِيماً وَتَشْرِيفاً
وَتَكْرِيماً وَمَهَابَةً وَبِرّاً ، وَزِدْ مَنْ عَظَّمَهُ وَشَرَّفَهُ — بِمَنْ حَبَّهَ وَأَعْتَمَرَهُ —
تَعْظِيماً وَتَشْرِيفاً وَتَكْرِيماً وَمَهَابَةً وَبِرّاً ! الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيراً
كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِهِ وَجْهِهِ ، وَعِزِّ جَلَالِهِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

(١) في ش : « ماين . . . صغير يضرب لونه إلى » . والزيادة كلها من المرح
ولان وردت أولها في الناية والإجماع ١٧٧ .

(٢) في ش زيادة مفرجة من المرح ، هي : « آداب » .

(٣) في ش : « وسن خروج من مكة . . . وسن دخول » ، والزيادة من المرح .

الذي يُلْبَنِي يَتَهُ ، ورَأَى لَدُنْكَ أَهْلًا . والْحُدُّ قَدْ عَلَى كُلِّ حَالٍ . أَلْهَمْ ؟
إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حِجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ لَدُنْكَ . أَلْهَمْ تَقَبَّلْ
مَنِي ، وَاعْفُ عَنِّي ؛ وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . . يَرْضَعُ
بِذَلِكَ صَوْتَهُ .

ثُمَّ يَطُوفُ مُتَتَبِعٌ لِلْمَرَّةِ ، وَمُفَرِّدٌ وَقَارِنٌ لِلْقُدُومِ . وَهُوَ : الْوُرُودُ .
وَيَسْتَطْبِعُ غَيْرُ حَامِلٍ مَمْذُورٍ ، فِي كُلِّ أُسْبُوعِهِ .

وَيَتَدَثَّنُهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيُحَاطِزِيهِ أَوْ بَعْضَهُ بِكُلِّ يَدَنِهِ ،
وَيَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَيَقْبَلُهُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ . فَإِنْ شَقَّ لَمْ يَزَاحِمِ ،
وَاسْتَلِمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا . فَإِنْ شَقَّ فَبَشِيءٌ ، وَقَبْلُهُ ^(١) . فَإِنْ شَقَّ أَشَارَ
إِلَيْهِ بِيَدِهِ ^(٢) أَوْ بَشِيءٌ ، وَلَا يَقْبَلُهُ . وَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ ، وَقَالَ : « بِسْمِ
اللَّهِ ، وَاقُّهُ أَكْبَرُ » . أَلْهَمْ ! إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً
بِعَهْدِكَ ، وَأَتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ثُمَّ يَحْمِلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ . وَيَرْمِلُ مَا شِ ^(٤) غَيْرُ حَامِلٍ مَمْذُورٍ
وَنِسَاءً ، وَحَرِيمٍ مِنْ مَكَّةَ أَوْ قَرَبِهَا . فَيُسْرِعُ ^(٥) اللَّشَى ، وَيُقَارِبُ الْخَطَى
فِي ثَلَاثَةِ أَشْوَاطٍ . ثُمَّ ^(٦) يَمْشِي أَرْبَعَةً . وَلَا يُقْضَى فِيهَا رَمَلٌ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ ٣٩٩ . وَفِي ش . « وَخِلَهُ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الْيَمْنَى » .

(٣) وَدُهُ حُنَافِي زِيَادَةٌ وَالْإِتِّتَاعُ ٣٤٦ ، وَسَطٌّ مِنْ شِ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَانْظُرِ الْإِتِّتَاعُ وَالتَّائِيَةِ ٤٠٠ . وَفِي شِ « وَرَمَلٌ مَالِصًا » ،

وَفِيهِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، وَتَصَحَّفَ عَلَ مَا يَنْظُرُ .

(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي ع : « فَيُسْرِعُ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ فَتَأَمَّلْ .

(٦) فِي شِ : « ثُمَّ يَمْشِي » . رَمَلٌ قَاتٌ ، وَالتَّائِيَةُ ٤٠٠ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ وَرَدَتْ التَّائِيَةُ هـ

ع وَالتَّائِيَةُ .

والرملُ أولى^(١) من الدُّنُو من البيت ، والتأخيرُ له أو للدُّنُو أولى .
وكَلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرَّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، أَسْتَلَمَهَا أَوْ أَشَارَ
إِلَيْهَا ، لَا الشَّامِيَّ — وهو : أول ركن يمرُّ به . — ولا التَّوْبِيَّ
وهو : ما يليه .

ويقول^(٢) كَلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » ، وبين الركن
اليمانيَّ وبينه : « رَبَّنَا آتِنَا فِي آخِرَتِنَا حَسَنَةً » ، وفي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً : وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ! » ، وفي^(٣) بقية طوافه : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ
جَاحِدًا مَبْرُورًا ، وَسَمِيحًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ؛ رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ،
وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ؛ وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ » .
ويذكر^(٤) ويدعو بما أحب . وتُسَنُّ القِرَاءَةُ فِيهِ .

وَلَا يُسَنُّ رَمْلٌ ، وَلَا أَصْطِبَاعٌ — في غير هذ الطوافِ .
ومن طاف راكِبًا أَوْ عَمُولًا ، لَمْ يُحْزَنَ^(٥) إِلَّا لَعْنَرًا . وَلَا يُحْزَنُ
عَنْ حَامِلِهِ إِلَّا إِنْ نَوَى وَحْدَهُ ، أَوْ نَوَى جَمِيعًا عَنْهُ . وَسَمِعَ^(٦) رَاكِبًا
كَطَوَافٍ .

وإن طاف على سطح المسجد ، أو قصد في طوافه غريمًا ،

-
- (١) في ش زياده مفعولة من الشرح ، هي : « له » .
(٢) في ش : « ويقول الله أكبر » ، وأدرج الباقي في الشرح .
(٣) في ش : « ويقول في » ، والزيادة من الشرح .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويدعو ويذكر » .
(٥) كذا في زح . وفي ش والغاية : « يجوز » . وكلاما صحيح .
(٦) في ش : « وراكبا » ، وأدرج الناقص في الشرح .

وقصد منه طوافاً بنية حقيقة ، لا حُكْمِيَّة — توجّه الاجزاء .
قَالَ فِي « الْفُرُوع » .

وَيُجْزَى^(١) فِي الْمَسْجِدِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ ، لَا خَارِجَهُ ، أَوْ مِنْكُمْ
وَمَحْوَةٍ ، أَوْ عَلَى جِدَارِ الْحَجَرِ ، أَوْ شَاذِرْوَانِ الْكُمْبَةِ ، أَوْ
نَاقِصًا وَلَوْ يَسِيرًا ، أَوْ بِلَانِيَّةٍ ، أَوْ عُريَانًا ، أَوْ مُحْدَثًا ،
أَوْ نَحِيسًا .

وَمَا لَا يَحِلُّ لِحَرَمٍ لُبُّهُ يَصِحُّ^(٢) ، وَيَغْدَى .
وَيَتَدَّى^(٣) لَحْدٌ فِيهِ ، وَقَطْعٌ طَوِيلٌ — وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ،
أَوْ أَقِيتْ صَلَاةٌ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ : صَلَّى وَبَقِيَ . — مِنْ
الْحَجَرِ . فَلَا يُتَدَّى بِعَمَضٍ شَوْطُ قُطْعٍ فِيهِ .
فَإِذَا تَمَّ تَنْفُلُ بَرَكَتَيْنِ . وَالْأَفْضَلُ : كَوْنُهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ ،
وَبِـ « الْكَافِرُونَ »^(٤) وَ « الْإِخْلَاصِ » بَعْدَ « الْفَاتِحَةِ » . وَتُجْزَى
مَكْتُوبَةً عَنْهُمَا .

وَيُسَنُّ عَوْدُهُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ ، وَالْإِكْتَارُ مِنَ الطَّوَافِ
كُلُّ وَقْتٍ .

(١) كَذَا فِي عَشْرٍ وَالثَّانِيَّةِ ٤٠١ ، أَيِ الطَّوَافِ . وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَلَامُ لِلْمِشْيَانِ إِنْ
يَكُنُ السَّوَابِ . وَانْظُرِ الْإِتِّحَاعَ ٤٣٥/٢ . وَفِي ز : « وَتُجْزَى » أَيِ نَحْوِهِ ، وَلَهُ تَصْحِيفٌ .
وَفِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الْمَرْحِ : « طَوَافٌ » .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « طَوَافُهُ » .

(٣) فِي شِ : « وَيَتَدَّى الطَّوَافُ . . . وَيَتَدَّثُّهُ لِقَطْعٍ . . . كَانَ قَطْعُهُ . . . جِنَازَةٌ
وَهُوَ فِيهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَّةِ ٤٠٢ . وَفِي شِ : « وَيَقْرَأُ فِيهَا بِهَلْ يَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

وله جمعُ أسابيعَ : بركتين لكل أسبوع منها ^(١) . وتأخيرُ
سعيه عن طوافه بطواف ^(٢) وغيره .

وإن فرغ متمتع ، ثم علم أحدَ طوافيه بلاطهارة ، وجهله —
لزمه الأشد — وهو : جملةُ للعمرة . — فلا يُحلُّ ^(٣) بحلق ، وعليه به
دم ، ويصير قارناً . ويُحْزَنُه الطواف للحج عن النسيك ، ويُسد السمي .
وإن جُل من الحج ، فيلزمه طوافه وسميه ودم .

وإن كان وُلَّى بعد حِلّه من عمرته ، لم يصح . وتحلُّ بطوافه الذي
نواه لحجه ^(٤) من عمرته الفاسدة . ولزمه دمُ حلقه ، ودم لوطئه في عمرته .

* * *

فصل

ثم يخرج للسمي من باب الصفا ، فيرقى « الصفا » ليرى
البيت ^(٥) ، ويكبرُ ثلاثاً ، ويقول ثلاثاً : « ألحمِدُ الله على ما هدانا .
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ له الملكُ وله الحمدُ ، يُحيي
وَيُميتُ ، وهو حي لا يموت ، بيده الخيرُ ، وهو على كل شيء قديرٌ .

(١) ورد هذا في ز ، و قد برد في ع ش والثابتة .

(٢) كذا في ز ع والثابتة . وفي ش : « بطواف غيره » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « حل منها بحلق لغرض » ، والزيادة من السرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي الناية ٤٠٣ : « الحج » . وكلاماً صحيح . وفي ش :

« ينجيه » . وهو تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « فيستقبله » ، والظاهر أنها من السرح وإن وردت في الإتياع

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، صَدَقَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ،
وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ^(١) . « وَيَدْعُو بِمَا أَحَبُّ ، وَلَا يَلْبِي .

ثُمَّ يَنْزِلُ ^(٢) فَيَمْشِي حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلَمِ نَحْوُ سِتَّةِ أَذْرَعٍ ،
فَيَسْمِي مَا شِئَ سَعِيًّا شَدِيدًا إِلَى الْعَلَمِ الْآخِرِ . ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَرُقَّ
« الْمَرْوَةَ » ، فَيَقُولُ كَمَا قَالَ عَلَى الصَّفَا .

وَيَجِبُ اسْتِيْعَابُ مَا يَنْهَمَا ، فَيُلَصِّقُ عَقِيَّةً بِأَصْلِهِمَا .

ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي ^(٣) مَوْضِعٍ مَشِيهِ ، وَيَسْمِي فِي ^(٤) مَوْضِعٍ سَمِيهِ
إِلَى الصَّفَا . يَفْعَلُهُ سَبْعًا ^(٥) : ذَهَابُهُ سَعِيَّةً ، وَرَجُوعُهُ سَعِيَّةً . فَإِنْ بَدَأَ
بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُحْتَسَبْ بِذَلِكَ الشُّوْطُ .

وَيُشْتَرَطُ : نَيْتُهُ ^(٦) ، وَمُؤَالَاتُهُ ، وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافٍ وَلَوْ مُسْنُونًا .

وَتُسَنُّ مُؤَالَاتُهُ بَيْنَهُمَا ، وَطَهَارَةٌ ، وَسِتْرَةٌ . لَا أُضْطَبَاعٌ .

وَالْمَرْأَةُ لَا تَرُقِّي ، وَلَا تَسْمِي سَعِيًّا شَدِيدًا .

(١) ورد بهامش ز : « للصف تيم في هذا المصحح . قال الموضح رحمه الله : ولا يعتمد قول للفتح هنا ؛ والذهب أن يزيد — بعد قوله : وهزم الأحزاب وحده — : لا إله إلا الله ولا عبد إلا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » ١٠ هـ . وهي الواردة مع زيادة أخرى في الإقناع والثانية .

(٢) وردت زيادة بهامش ز مع علامة التحشية ، هي : « من الصفا » . وهي واردة في الفرح والإقناع ٤٣٨ والثانية ٤٠٥ .

(٣) ورد هذا في ز ش والثانية ، وسقط من ع . ولفظ الثانية : « . . . سمي » . ولعله تحريف .

(٤) كذا في ز ع والثانية . وفي ش : « سعي » ، وهو تصحيف .

(٥) في ش : « نية وموالات » ، ولعله — مع صحته — تحريف .

وَتُسَنُّ مِبَادَرَةُ مُتَمَتِّعٍ بِذَلِكَ ، وَتَقْصِيرُهُ لِيَحْلِقَ الْحَجَّ ^(١) .
وَيَتَطَلَّلُ مُتَمَتِّعٌ لَمْ يَسْقُ هَذَا ، وَلَوْ لَبَّدَ رَأْسَهُ .
وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مُتَمَتِّعٌ وَمُتَمَتِّعٌ إِذَا تَرَعَّ فِي الطَّوَافِ . وَلَا بَأْسَ
بِهَا — فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ^(٢) — سِرًّا .

* * *

بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ ^(٣)

يُسَنُّ لِحْلُلِ بِمَكَّةَ وَفَرِيقِهَا ^(١) ، وَمُتَمَتِّعٌ حَلًّا — إِحْرَامٌ مُبْحَجٌّ فِي ثَمَانٍ
ذِي الْحِجَّةِ — وَهُوَ : يَوْمُ التَّرْوِيَةِ . — إِلَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا وَصَامَ : —
غَفَى ^(٢) سَابِعَهُ ؛ بَعْدَ فَعْلٍ مَا يَفْعَلُهُ فِي إِحْرَامِهِ مِنْ الْمِقَاتِ ، وَطَوَافٍ ،
وَصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ . وَلَا يَطُوفُ بَعْدَهُ لَوَاعَاهُ . وَالْأَفْضَلُ : مَنْ تَحْتَ
الْمِيزَابِ ، وَجَازَ وَصَحَّ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ ^(٣) .

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَقَى قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَيَصِلُ بِهَا الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ . ثُمَّ
إِلَى الْفَجْرِ ، فَإِذَا طَلَمَتِ الشَّمْسُ سَارَ ^(٤) ، فَأَقَامَ بَنَرَةً إِلَى الزَّوَالِ .

(١) ورد هذا في زرع والناية ، وسقط من ش .

(٢) في ش زيادة مطروحة من الفرح ، هي : « نسا » .

(٣) في ش زيادة : « والسرعة » ، وهي من الفرح .

(٤) كذلك في زرع والناية ٤٠٧ . وفي ش : « وقرئها ولتنتع » ، والزيادة من الفرح .

(٥) لنظ ش : « في » ، وأخرج الفاء في الفرح .

(٦) ورد في ز بعد ذلك ضروباً عليه : « ولا دم » . وهي واردة في الفرح والناية ،
ولم يرد في زيادة الزيادة .

(٧) في ش زيادة مطروحة من الفرح ، هي : « من منى » .

فيخطبُ بها الإمام أو نائبه خطبةً قصيرة ، مفتحةً بالتكبير . يلهم
فيها الوقوف ووقته ، والدفع منه ^(١) ، والمبيت بمزدلفة . ثم يجمع من
يحوزله ^(٢) — حتى المنفرد — بين الظهر والمصر ، ويهَجُل ^(٣) .

ثم يأتي عرفة — وكلها موقف إلا بطن عُرنة — وهي : من
الجليل المُشْرِف على « عُرنة » ، إلى الجبال المقابلة له ، إلى ما يلي حوائط
بني عامر .

وسُنَّ وقوفه راكبا ، بخلافه سائر المناسك ، مستقبل القبلة
عند الصغرات وجبل الرحة — ولا يُشرع صعوده — ويرفع يديه ،
ويكثر الدعاء ومن قول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له
المُلْكُ وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو ^(٤) حي لا يموت ، يسلط
الخير ، وهو على كل شيء قدير » . اللهم أجمل في قلبي نورا ، وفي
بصري نورا ، وفي سمعي نورا ؛ ويسر لي أمري ! » .

ووقته : من فجر يوم عرفة ، إلى فجر يوم النحر .

فمن حصل ، لا مع سكر ^(٥) أو إغماء ، فيه بمرفة ولو لحظة ،

(١) كذا في زع والثابتة أي من الوقوف . وفي ش : « منها » ، وهو تصحيف
تأني . عن فهم أن الضمير راجع إلى نمرة .

(٢) في ش زيادة مخرجة من الفرح ، هي : « الجمع » .

(٣) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ح ش .

(٤) من هنا إلى « الخير » ورد في زع والإتقان ٣٤٣/٧ والثابتة ٤٠٨ ، وسقط
من ش . ولم يذكر في الفرح .

(٥) في ش زيادة من الفرح : « أو جنون » . وفي ح : « . . . وإ » .

وهو أهل^(١) ولو ماراً ، أو نائماً ، أو جاهلاً أنها عرفة — صبح حجه .
وعكسه إحرام وطواف وسمى .

ومن وقف بها نهاراً ، ودفع قبل الغروب ولم يذ ، أو عاد^(٢)
قبله ولم يقع وهو بها — فله دم . بخلاف واقف ليلاً فقط .

* * *

فصل

ثم يدفع بعد الغروب إلى « مُزْدَلِفَةَ » — وهي : ما بين المأزمين
ووادي مجسر . — بسكينة مستغفراً ، يُسرع في الرجعة . فإذا بلغها
جمع المشايد بها قبل حط رحله ؛ وإن صلى المغرب بالطريق ترك
السنة وأجزأه . ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة ،
جمع وحده .

ثم يبيت بها . وله الفصح قبل الإمام وبعد^(٣) نصف الليل . وفيه
قبله — على^(٤) غير رُعَاةٍ وسُقَاةٍ — دم ، ما لم يذ إليها قبل الفجر .
كمن لم يأتها إلا في النصف الثاني .

ومن أصبح بها صلى الصبح بطل^(٥) ، ثم أتى المشعر الحرام ،

(١) لى ش زيادة مدرجة من الفرح ، قى : « الحج » .

(٢) لى ش زيادة : « إليها » ، وهي من الفرح .

(٣) كذا فى ز ، وهو تهيد لما قبله . وفى ح ش : « بد » ، وهو صحيح أيضاً .
وانظر الإقناع ٤٤٧ ، والناية ٤٠٩ .

(٤) قد أسقط هنا من ش ، وأخرج لى الفرح .

(٥) ورد بهامش ز : « قال لى القاموس : النفس عركة : الظلمة آخر الليل » .

فَرَقَى عَلَيْهِ أَوْ وَقَفَ عِنْدَهُ ، وَحَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ ، وَدُعِيَ الْقَالَ :
« اللَّهُمَّ ! كَمَا وَقَفْنَا ^(١) فِيهِ ، وَأَرَيْنَا إِيَّاهُ — فَوْقَنَا لَكَ كَرَكٌ كَمَا هَدَيْتَنَا ،
وَاعْفُرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ — وَقَوْلُكَ الْحَقُّ — : (فَلِذَا
أَقَضْتُمْ مِّنْ عَرَافَاتٍ ^(٢)) إِلَى (غَفُورٍ رَّحِيمٍ) ! » .

فَلِذَا أَسْفَرَ جَدًّا سَارَ بِسَكِينَةٍ : فَلِذَا بَلَغَ « مُحَسَّرًا » أُسْرِعَ ^(٣) رَمِيَّةَ
حَجَرٍ ، وَيَأْخُذُ حَصَى الْجَمَارِ سَبْعِينَ — أَكْبَرَ مِنَ الْحِطِّ وَثُونَ
الْبِنْدِيِّ ^(٤) ، كَحَصَى الْخَذْفِ — مِنْ حَيْثُ شَاءَ . وَكُرِهَ مِنَ الْحَرَمِ وَمِنْ
الْحَشِّ ، وَتَكْسِيرُهُ . وَلَا يُسْنُ غَسْلُهُ . وَتُجْزَى حَصَاةُ نَجْصَةٍ وَفِي خَاتَمِ
إِنْ قَصَدَهَا ، وَغَيْرُ مَعْبُودَةٍ : كَمِنْ مِسنٍّ وَبِرَامٍ وَنَحْوِهَا . لَا صَغِيرَةٌ
جَدًّا أَوْ كَبِيرَةٌ ، أَوْ مَا رُمِيَ بِهَا ، أَوْ غَيْرُ ^(٥) الْحَصَى : كَجَوْهَرٍ وَذَهَبٍ
وَنَحْوِهَا .

فَلِذَا وَصَلَ « مَيْنَ » — وَهِيَ ^(٦) : مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَجَمْرَةِ
الْعَقَبَةِ . — بِدَأْبِهَا ، فَرَمَاهَا بِسَبْعٍ .

(١) كَذَا فِي ز. ش. وَالْبَابَةُ ٤١٠ ، وَهِيَ الْفَتْحُ الْمُنْفَقُ عَلَى سَحْتِهَا وَصَحْتِهَا . وَصَحَفَ
فِي الْإِتْنَاءِ ٤٧٧ بِقَطْعٍ : « وَقَفْنَا » . وَلَوْ : « أَوْقَفْنَا » ، وَهِيَ لَفَةٌ رَدِيئَةٌ .

(٢) فِي ش. زِيَادَةٌ مِنَ الْفَرَحِ : « فَادْكُرُوا اللَّهَ الْآتِينَ » .

(٣) فِي ش. زِيَادَةٌ : « قَلَر » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمْ يَوْرَدَتْ فِي الْإِتْنَاءِ ٤٤٨ . وَقَدْ
زَادَهَا تَأْوِيلُ النَّبَاةِ بَيْنَ مَرِيحَيْنِ لِقَوْلِكَ .

(٤) كَذَا فِي ز. ش. وَالْبَابَةُ وَالْإِتْنَاءِ ٤٤٩ . وَلَوْ : « الْمِنْفَق » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي ش. : « أَوْ بَيْر » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي ز. ع. وَلِ الْبَابَةُ : « وَحَدَا » . وَلَوْ : « وَهَو » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

وَيُشْتَرَطُ الرَّمْيُ — فَلَا يُجْزَى الوَصْعُ — وَكَوْنُهُ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ — فَلَوْ رَمَى دَفْعَةً فَوَاحِدَةً^(١)، وَيُؤَدَّبُ — وَعِلْمُ الْحَصُولِ بِالرَّمْيِ . فَلَوْ قَسَمْتَ خَارِجَهُ^(٢) ثُمَّ تَلَحَّرَجْتَ فِيهِ ، أَوْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ ثُمَّ صَارَتْ فِيهِ وَلَوْ بِنَقْضٍ غَيْرِهِ — أَجْزَأَتْهُ .

وَوَقْتُهِ : مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَنَدَبَ بَعْدَ الشَّرُوقِ^(٣) — فَإِنْ غَرَبَتْ فَنَ غَدٍ^(٤) بَعْدَ الزَّوَالِ . — وَأَنْ يَكْبُرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقُولَ : « اللَّهُمَّ أَجْمِلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ! » وَتَسْتَبْطِنُ الْوَادِيَّ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ ، وَيَرْمِي عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَرْفَعَ يَمَانَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ . وَلَا يَقِفُ . وَلَهُ رَمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا .

وَيَقْطَعُ التَّلِيَّةَ بِأَوَّلِ الرَّمْيِ ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيًا مَعَهُ ، ثُمَّ يَخْلُقُ — وَسُنَّ^(٥) اسْتِقْبَالَهُ ، وَبِدَاءَهُ بِشَقِّهِ الْأَيْمَنِ — أَوْ يُقْصَرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَيْنَهُمَا . وَالْمَرْأَةُ تَقْصُرُ^(٦) كَذَلِكَ أَنْثَلَةً فَأَقْلَّ ، كَعَبْدٍ . وَلَا يَخْلُقُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَسُنَّ اخْتِذُ ظَفَرٍ وَشَارِبٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُشَارَطُ الْخَلَّاقُ عَلَى أَجْرَةٍ . وَسُنَّ إِمْرَأُ الْمَوْسَى عَلَى مَنْ عَدِمَهُ .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي النَّهَاةِ ٤١١ . وَلِي ش : « وَاحِدَةً » ، وَهُوَ خَطَأٌ

وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ش . وَلِي ع وَالنَّهَاةُ : « خَارِجَةً » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) لِي ش : « الشَّرْقُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالنَّهَاةِ . وَلِي ش : « غَدَهُ » ، وَزِيَادَةُ الْهَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالنَّهَاةِ . وَلِي ش : « وَسُنَّ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٦) لِي ش زِيَادَةُ الْمَرْجَةِ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ شَعْرِهَا » .

ثم قد حلَّ له كل شيء ، إلا النساء .

والخلق والتقصير نسكٌ : بنى تركهما دمٌ : لا إن أخرهما عن أيام منى ، أو قدَّم الخلق على الرمي أو ^(١) على النحر ، أو غرَّ أو ضاف قبل رميه ولو عالماً .

ويحصل التحلل الأول باثنين : من ^(٢) رمى وحلق وضواف ، والثاني بما بقي مع سمي ^(٣) .

ثم يخطب الإمام بنى — يوم النحر — خطبةً يفتتحها بالتكبير . يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي

ثم يفيض إلى مكة ، فيطوف مفردًا وفارنًا — لم يدحلاها قبل —
للقدم برمل ، ومنتعًا بلارمل .

ثم للزيارة — وهى : الإفاضة . — ويمتئنه بالنية . وهو ركن لا يتم حج ^(٤) إلا به .

ووقته : من نصف ليلة النحر ، لمن وقف وإلا : فبعد الوقوف .
ويوم النحر أفضل . وإن أخره عن أيام منى جاز ، ولا شئ فيه كالسمى .

(١) فى ش زيادة : « قدم الحلق » ، وهى من الشرح .

(٢) ورد بهامش ع . معجزة زيادة : « ثلاثة » ، وهى الواردة فى الإجماع ٥٧ : .

ومذكورة فى الشرح بلفظ : « ثلاث » .

(٣) كذا فى زع والثانية ٤١٢ . وفى ش : « لسمى » .

(٤) كذا فى ز والثانية ٤١٣ . وفى ع ش : « انعم » .

ثم يسمي متنتع ، ومن لم يسع مع طواف القدوم .
 ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب^(١) ، ويتصلع^(٢) ، ويرش^(٣) على
 بدنه وثوبه ، ويقول : « بسم الله ! اللهم أجعله لنا علماً نافعا ، ورزقا
 واسعا ، ورزقا وشيئا ، وشفاء من كل داء ! واغسل به قلبي ، واملاهُ
 من خشيتك ! » .

فصل

ثم يرجع ، فيصلّي ظهر يوم النحر عتيّ ، ويبيت بها ثلاث
 ليالٍ .
 ويرمي الجمرات بها أيام التشريق : كلّ جمرّة بسبع حصياتٍ —
 ولا يُجزي رميةً غير سقاة ورعاة إلا نهارا بعد الزوال ،
 وسن قبل الصلاة — يبدأ بالأولي : أبعدهن من مكة وتلى مسجد
 الخيف ؛ فيجعلها عن يساره ، ثم يتقدّم قليلا ، فيقف يدعو ويطلب .
 ثم الوسطى ، فيجعلها عن يمينه . ويقف عندها فيدعو^(٢) . ثم جمرّة
 العقبة ، ويجعلها عن يمينه ، ويستبطن الوادي ، ولا يقف عندها .
 ويستقبل القبلة في الكل .

وترتيبها شرط ، كالمدد . فإنّ أخل^(٣) بحصاة من الأولى ، لم

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « منه » .

(٢) كذا في ز ش والناية ٤١٤ . ولى ع والإقناع ٤٥٧ : « يدعو » . و ن :

« . ثم يأتي » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الرأى » .

فإن ودّع، ثم اشتغل بغير شدّ. رحل ونحوه، أو أقام —
أعاده

فإن خرج قبل الوداع رجع، ويحرم بمرة إن بعد.
فإن شقّ، أو بعد مسافة قصر — فمليه دم (١).

ولا وداع على حائض ونفساء، إلا أن تطهر قبل مفارقة البنيان.
ثم يقف في «المُلتزم»: بين الركن والباب، ملصقاً به جميعه،
ويقول: «اللهم! هذا يتك، وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمّتك،
هللتني على ما سخرت لي: من خلقك، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني
بمنمك إلى يتك: وأعنتني على أداء نسكي. فإن كنت رخصت
عني فازدّدني رضا، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن يتك داري!
وهذا أو أن أنصرافي — إن أذنت لي — غير مستبدل بك ولا ببيتك
ولا راغب عنك ولا عن يتك! اللهم فأصحبني العافية في بدني،
والصحة في جسدي، والعصاة في ديني، وأحسن منقلبي، وارزقني
طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة! إنك على
كل شيء قدير». ويدعو بما أحب، ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم.

ويأتي «الخطيم» أيضاً، وهو: تحت الميزاب. ثم يشرب

(١) لي ش زيادة مدرجة من الفرح، هي: «بلا رجوع».

من^(١) زمزم ، ويستلم الحجرَ وقبَّله .

وتدعو حائض ونفساء من باب المسجد^(٢) .

وسن دخولُه^(٣) البيتَ بلاخُفٍّ ونعلٍ وسلاحٍ : وزيارةُ قبرِ النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — وقبرِ صاحِبَيْهِ رضى الله تعالى عنهما ! فيسلمُ عليه مستقبلاً له ، ثم يستقبلُ القبلةَ ، ويجعلُ الحِجْرَةَ عن يساره ، ويدعو . ويحرمُ الطوافَ بها ، ويكرهُ التمسُّحَ ورفعُ الصوتِ عندها .

وإذا توجهَ هَلَلٌ ، ثم قال : « آيُّونَ تائبونَ ، عابدونَ لربنا حامنونَ ، صدقَ اللهُ وعده ، ونصرَ عبده ، وهزمَ الأَحْزَابَ وحده ! » .

* * *

فصل

من أراد العمرة — وهو بالحرم — خرج فأحرمَ من الحِلِّ والأَفْعَلِ^(١) : من « التَّئِيمِ » ، فـ « الحِجْرَانَةِ » ، فـ « الحُدَيْبِيَّةِ » . وحرُمَ من « الحَرَمِ » وينعقد ، وعليه دم .

(١) في ش زيادة : « ماء » ، وهي من المرح .

(٢) في ش زيادة من المرح : « ندبا » ، وانظر شرح الإفتاح ٤٦٢ .

(٣) في ش : « دخول . . بلاخف وبلا سلاح » ، وفيه سقط لم يرد في المرح .
وزيادة ٤٠ .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « لإحرامه » .

ثم يطوف ويسعى^(١) . ولا يحلُّ حتى يحلِّقَ أو يقصرَ .
ولا بأس بها في السنة مراراً ، وفي غير أشهر الحج أفضلُ . وكره
إكثارُ منها ، وهو بـرمضانَ أفضلُ . ولا يُكره إحرامُ بها يومَ
عرفة^(٢) والنحر ، وأيامَ التشريق .
وتجزئُ عمرَةُ القارن ، ومن التَّكْمِيم — عن مرة الإسلام .

*** فصلُ

أركانُ الحج : الوقوفُ بعرفة ، وطوافُ الزيارة — فلو تركه
رجع معتمراً — والإحرامُ ، والسعى^(٣) .
وواجباتُ : الإحرامُ من الميقات ، ووقوفُ مَنْ وقف^(٤) نهاراً
إلى التروب ، والمبيتُ بمزدلفةَ إلى بَدْءِ نصف الليل : إن وافاها
قبله : والمبيتُ بِنَبْيٍ ، والرَّمْيُ ، وترتيبه ، والحَلَّاقُ أو التقصيرُ ،
وطوافُ الوداع وهو : الصَّدَرُ .
وأركانُ العمرة : إحرامُ ، وطوافُ ، وسعى . وواجباتُ^(٥) :
حلقُ أو تقصيرُ .

(١) ق.ش : « وسعى لسببه . . . يحل منها » ، والزيادة من الفرج . وانظر
الإمام : ٤٦٧ ، والنهاية : ٤٢٠ .

(٢) ق.ش : « عرفة ولا يوم . . . ولا أيام » ، والزيادة من الفرج .

(٣) ق.ش : زيادة من الفرج : « بين الصفا والمروة » .

(٤) ق.ش : زيادة : « بعرفة » ، وهي من الفرج .

(٥) ق.ش : « وواجباتها إحرام من الميقات وحلق . . . » ، والزيادة من الفرج وإن
بردت في الإمام : ٤٦٨ والنهاية : ٤٢١ بلفظ : « الإحرام (أو إحرام) من الحل » .

فمن ترك الإحرام لم ينقذ نسكه . ومن ترك ركنا غيره ، أو
أو نيته — لم يتم نسكه إلا به .

ومن ترك واجبا فله دم : فإن عذمه فكصوم متعة .
والمسنون — : كالبيت بمعنى ليلة عرفة ، وضواف القدوم ،
والرمل ، والاضطباع ، ونحو ذلك . — لا شيء في تركه .

* * *

باب الفوات والإحصار

« أَلْفَوَاتُ » : سبق لا يدرك . و « الإحصار » : الحبس .

من طلع عليه فجر يوم النحر ، ولم يتف بمرفة لمنبر : حصر أو
غيره ، أولا — فاته الحج ، وانقلب إحرامه — إن لم يختَر البقاء
عليه ، ليُحجَّ من ^(١) قابل — حُرمة . ولا تُجزى عن حُرمة الإسلام ،
كمنفورة . ويلزمه ^(٢) قضاء حتى التفل .

وعلى من لم يشترط أولا — قضاء حتى التفل ، وهدي من
الفوات يؤخر إلى القضاء ^(٣) . فإن عذمه زمن الوجوب ، صار
كمتنع .

(١) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « عام » .

(٢) هذا إلى آخر الجملة ورد في ز ، كما ورد نحوه في الإقناع ٤٧٠ . ولم يرد في ش
والهابة ٤٢٤ .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والناية : « قضاء » .

وإن وقف الكلُّ ، أو إلا يسيرٌ ، الثامنَ أو العاشرَ خطأً —
أجزأهم .

ومن مُنِعَ البيتَ — ولو بعدَ الوقوف ، أو في مرة — ذبيح
هَذَا بِنِيَةِ التَّحَلُّلِ وجوباً . فإن لم يجد صام عشرة أيام بالنية ، وحلَّ .
ولا إلعامَ فيه .

ولو تَوَيَّ التَّحَلُّلَ قبل أحدهما ، لم يَحِلَّ . ولو مَهَّمْ دمَ تحلُّله ،
ولكلِّ عَطُورٍ بعده .

ويباح تحلُّلٌ لحاجةٍ : قتالٍ أو بذلٍ مالٍ ، لا يسيرٍ لمسلم .
ولا قضاءً على من تحلَّ قبل قوتِ الحجِّ ^(١) . ومثله : من جُنَّ
أو أُنْمِيَ عليه .

ومن حُصِرَ عن طوافِ الإفاضة فقط ، لم يتحلَّ حتى يطوفَ .
ومن حُصِرَ عن واجبٍ لم يتحلَّ ، وعليه دمٌ ، وحجُّه صحيح .
ومن صُدَّ من عرفةٍ في حجٍّ ، تحلَّ بعمرَةٍ مجَّاناً .

ومن أَخْصَرَ بِمَرَضٍ أو ذَهَابٍ ^(٢) قِصَّةً ، أو ضَلَّ الطريقَ — بقى
عمرته حتى يقدِرَ على البيتِ . فإن فاتته الحجَّ تحلَّ بعمرَةٍ ، ولا ينحر
هَذَا بِمَمِّهِ إِلَّا بِالْحَرَمِ .

(١) ورد في زبد ذلك مشروياً عليه : « في قل » .

(٢) كذا في زع والثانية ٤٢٥ . « ق. ش. » : « أو بخلية » ، والزيادة من الفصح .
(١٩٥ — منتهى الإرادات)

ومن شرط في ابتداء إحرامه : « أن تهيئ حيث حبستني » . فله .
التحلل مجانا في الجميع .

بابُ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي

« الْهَدْيُ » : ما يهدي للحرَمِ : من نَمَةٍ وغيرِها . و « الْأَضَاحِيَّةُ » :
ما يُذْبَحُ : من إبلٍ وبقرةٍ ^(١) ، وغنمٍ أهليةٍ ، أمهٍ النَّحْرِ ، بسببِ العيدِ ،
تقرُّبا إلى الله تعالى . ولا يُجْزَى من غيرهن .
والأفضلُ : إبلٌ فبقرةٌ فغنمٌ ، إن أُخْرِجَ كمالا .

ومن كل جنسٍ : أَسَمْنُ ، فأغلى ثَمنا ، فأشهبُ — وهو : الأبيض .
وهو : الأبيض أو ما يبيضه أكثرُ من سواده . . فأصفرُ .
فأسودُ .

ومن ثَمَنِيٍّ مَعِزٍ : جَذْعُ ضَانٍ . ومن سَبْعِ بَدَنَةٍ أو بقرَةٍ ^(٢) : شاةٌ .
ومن إحداها : سَبْعُ شِيَاهٍ . ومن الْمُغَالَاةِ : تعدُّدٌ في جنسٍ . وذكرُ
كأَنَّى .

ولا يُجْزَى دونَ جَذْعِ ضَانٍ : ماله ستة أشهرٍ : وَثِيٌّ مَعِزٍ :
ماله سنةٌ ؛ وَثِيٌّ بقرٍ : ماله سنتان ؛ وَثِيٌّ إبلٍ : ماله خمسُ سنين .

(١) في ش زيادة : « والحقبة » ، وهي من الفرج وإن وردت في الإبل : ١٧٥
والغاية ١٧٧ .

(٢) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « أو بقر أو غنم » ، والزيادة من الترخ .

(٣) في ش : « أو سبع بقر » ، والزيادة من يانم الشارح .

وتَجْزَى شاةً^(١) عن واحدٍ وأهل بيته وعياله ، وبَدَنَةٌ أو بقرَةٌ
عن سبعة . ويُعتبر ذُبْحُهَا عنهم . وسواء أَرَادُوا^(٢) قُرْبَةً ، أو بعضهم
قُرْبَةً وبعضهم لحماً ، أو كان بعضهم ذِمِّيًّا .

ويَجْزَى فِيهِمَا جَمَاءٌ ، وبَتْرَاءُ^(٣) وَخَصِيٌّ ، ومرضوضُ الخَصِيَّتَيْنِ ،
وهما خلفي بلا^(٤) أذن ، أو ذهب نصف أَلِيَّتِهِ^(٥) .

لَا يَبْنَةُ الْعَوْرَ : بأنْ أَخْصَفَتْ عَيْنَهَا . وَلَا قَاعَةُ الْعَيْنَيْنِ مع ذَهَابِ
إِبْصَارِهِمَا وَلَا تَجْفَاءُ لَا تَنْقَى ، وهى : الهزيلة التى لا مَخَّ فيها .
وَلَا عَرَجَاءُ : لَا تُطِيقُ شَيْئًا مع صحبة . وَلَا يَبْنَةُ الْمَرْضِ . وَلَا جِدَاءُ^(٦) ،
وهى : الْجُنْدَاءُ ، وهى : ما شاب وَتَشَفَّ صَرْعُهَا . وَلَا هَتَاءُ ، وهى :
التي ذهبت ثَنَائِهَا من أصلها . وَلَا عَصْمَاءُ : ما^(٧) أَنْكَسَرَ غِلَافُ
قَرْنِهَا . وَلَا خَصِيٌّ مَحْيُوبٌ . وَلَا عَضْبَاءُ : ما^(٨) ذهب أَكْثَرُ أُذُنِهَا أو
قَرْنِهَا

(١) كَذَا فِي زَيْغِ وَالتَّائِيَةِ ٤٧٨ . وَفِي شِ وَالْإِفْتِاحِ ٤٧٧ : « الشاة » .

(٢) قُشِ : « أَرَادُوا كَلَامَهُ . » أَوْ أَرَادَ بَعْضُهُمْ . . وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ « ، وَالزِّيَادَةُ
مِنْ تَرْجُحِ . وَانْظُرِ التَّائِيَةِ وَالْإِفْتِاحِ ٤٧٨ .

(٣) قُشِ زِيَادَةً : « وَسَمَاءٌ » ، وَلَهَا مِنَ التَّرْجُحِ . وَهِيَ وَرَدَتْ فِي التَّائِيَةِ ٤٢٨ ،
وَالْإِفْتِاحِ ٤٣/٣ .

(٤) كَذَا فِي زَيْغِ وَالْإِفْتِاحِ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي شِ : « بَنِي » .

(٥) وَرَدَتْ فِي زَيْغِ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَنْبِهِ » . وَانْظُرِ التَّائِيَةَ .

(٦) لَمْ يَرَدْ فِي التَّائِيَةِ ١٨/١٤٦ وَالتَّاجِ ١٠/١٦٩ إِلَّا جَمًّا لِلْجَدَى ، فَهُوَ تَهْيِيبُهُ .

(٧) كَذَا فِي زَيْغِ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي شِ وَالْإِفْتِاحِ : « وَهِيَ الَّتِي » .

(٨) قُشِ : « وَهِيَ . . . » أَوْ ذَهَبَ قَرْنُهَا « ، وَالزِّيَادَةُ كَلَامُهَا مِنَ التَّرْجُحِ وَإِنْ

وَرَدَتْ أَوْفًا فِي زَيْغِ وَالْإِفْتِاحِ ٣/٣ .

وَتُكْرَهُ مَمَيِّئُهُمَا بِمُخْرِقٍ أَوْ شَقٍّ ، أَوْ طَعْرِ نَصْفٍ ^(١) فَأَقْلٌ مِنَ
الثَلَاثِ ^(٢) .

وَسُنُّ نَحْرٍ الْإِبِلِ قَاعَةٌ مَمْقُولَةٌ ^(٣) يَدُهَا الْبَسْرَى — : بَأَن يَطْمُنْهَا
فِي الْوَحْدَةِ ، يَبْنِ أَصْلَ الْعَنْقِ وَالصَّدْرِ — وَذَيْجٌ ^(٤) بَقَرٌ وَغَنَمٌ عَلَى
جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ، مُوجَّهَةٌ إِلَى التَّبَلَةِ .

وَيُسَمَّى حِينَ يَحْرُكُ يَدَهُ بِالْفَعْلِ ، وَيَكْبُرُ وَيَقُولُ : « أَلْهَمْ هَذَا
مِنْكَ وَلَكَ » . وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ : « أَلْهَمْ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ ! » — وَيَذْيِجُ
وَاجِبًا قَبْلَ قَتْلِ .

وَسُنُّ إِسْلَامٌ ذَابِجٌ . وَتَوَلَّيْهِ ^(٥) بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ، وَيَحْضُرُ إِنْ وَكَلُ .
وَتَتَبَّرُ نَيْتُهُ إِذْنٌ — إِلَّا مَعَ التَّمْيِينِ — لَا تَسْمِيَةُ الْمَضْعَى عَنْهُ .

وَوَقْتُ ذَيْجٍ ^(٦) أَضْحِيَّةٌ ، وَهَذْيٌ ^(٧) نَذْرٌ أَوْ تَطَوُّعٌ ، وَمَتْمَةٌ
وَعِرَانٌ . مِنْ بَعْدِ أَسْبَقِي صَلَاحٍ الْعِيدِ بِالْبَلَدِ ، أَوْ قَدَرِهَا لِمَنْ لَمْ يَصِلْ —

(١) ق ش : « نصف منها » ، والزيادة من الفرح وإن وردت اللام في ع والفتحة .
واظن الإقناع .

(٢) قوله : من الثلث ، ورد في ز ، ولم يرد في ع ش والفتحة . وورد في الإقناع بلفظ :
« من النصف » .

(٣) ق ش : « مقولة بأن » . الوحدة وهي بين « ، فأدرج لأن في الفرح وبالعكس .
واظن الباقية ٤٢٩ ، والإقناع ٤ .

(٤) ق ش : « ذويج » ، وأدرج الباق في الفرح .

(٥) كذا في ز ش والفتحة . وفي ع : « وتولية » ، وله تصحيح .

(٦) ورد بهامش ز : « مستق وقت الفرح » .

(٧) ق ش : « وقت ذبح حدي » ، والزيادة من الفرح .

وإن^(١) فت بازوال ذبح . . إلى آخر ثانی التشریق . وفي أولها
فما يليه ففصل . ويجزى في لیتهما^(٢) .

فإن فت أوفت ففصل واجب كذا . وسقط التعويع .

ووقت ذبح واجب بفعل محذور من حینه . وإن^(٣) فعله لمذر
فله ذبحه قبله . وكذا ، وجب لترك واجب .

* * *

فصل

ويتعين هدي : بـ « هذا هدي » ، أو تقليده^(٤) أو إشعاره
نیت . و ضحية : بـ « هذه أضحية » . أو : « لله » ونحوه ، فيهما .
لا يثبت حان الشراء . ولا بسوقه مع نيته ، كإخراجه مالا
للمسقة به .

وما تعين جاز نقل الملك فيه وشراء خير منه ، لا يبعه في دين
ولو بعد موت .

وإن عین معلوم عیبه تعین ، وكذا عما في ذمته ، ولا يجزئه .

(١) كذا في زع والناية ٤٣٠ . وفي ش : « إن قامت الصلاة » ، وفيه سقط لم
يرد في الفرح ، وزيادة منه وإن ورد نحوها في الناية .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بليهما » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « وإن أراد فعله لطريقه . . » ، والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « أو يظلمه » ، وزيادة الباء من الفرح وإن وروى
في الإقاع ٧ والناية ٤٣٤ .

وَيَمْلِكُ رَدَّ مَا عَلِمَ عَيْبَهُ بِدَ تَمِينِهِ ، وَإِنْ أَخَذَ الْأَرْضَ فَكَفَاضِلٌ ^(١)
 مِنْ قِيَمِهِ .

وَلَوْ بَانَتْ مَعِينَةٌ ^(٢) مُسْتَحَقَّةٌ ، لَزِمَهُ بِدَلُّهَا .

وَيَرْكَبُ ^(٣) حَاجَةً فَقَطْ بِلا ضَرَرٍ ، وَبِضْمَنِ النِّقْصِ .

وَإِنْ وَلَّتْ ذُبُحٌ ^(٤) مَعَهَا إِنْ أَمَكُنَ حَمْلُهُ أَوْ سَوَّقُهُ ؛ وَإِلَّا فَكَهْدِي
 عُطْبٍ . وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبْنِهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْهُ .

وَيَجُزُّ صَوْفُهَا وَنَحْوُهَا لِمَصْلَحَةٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .

وَلَهُ إِعْطَاءُ الْجَازِرِ مِنْهَا هَدِيَّةً وَصَدَقَةً ، لَا بِأَجْرَتِهِ . وَيَتَصَدَّقُ
 أَوْ يَتَنَفَّعُ ^(٥) بِحِلْيَتِهَا وَجُطْلَاهَا . وَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ مِنْهَا .

وَإِنْ شَرِقَ مَذْبُوحٌ مِنْ أَضْحِيَّةٍ ^(٦) أَوْ هَدْيٍ مَعِينٍ ^(٧) أَبْتَدَأَ ، أَوْ عَنْ
 وَاجِبٍ فِي ذِمَّةٍ — وَلَوْ بَنَفَرَ — فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَمَيِّنْ مُنَّمَنْ .
 وَإِنْ ذُبِحَها ذَابَحٌ فِي وَقْتِهَا بِلا إِذْنٍ ، فَلَيْزَ نَوَاحَا عَنْ نَفْسِهِ مَعَ

(١) فِي ش : « فَبِهِ كَفَاضِلٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٢) كَذَا فِي زَج ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِلْوَاقِعِ لَا فِي الْإِقْعَاقِ وَشَرَحَهُ ٨ . وَلَيْزَ وَالنَّايَةُ :
 « مَعِينَةٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَصَحِيفٌ .

(٣) فِي ش : « وَأَنْ يَرْكَبَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ زِيَادَةٍ : « وَلَهَا » ، وَهِيَ مِنَ الْفَرَحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْعَاقِ .

(٥) كَذَا فِي ز وَالنَّايَةُ ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لَا فِي الْإِقْعَاقِ ٩ . وَفِي ع ش : « وَيَتَنَفَّعُ » ،
 وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي ش : « أَضْحِيَّةٌ مَعِينَةٌ . . . فَتَمَّ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا بَنَفَرَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ
 وَانْظُرِ الْإِقْعَاقَ ، وَالنَّايَةَ ٤٣٧ .

(٧) وَرَدَّ بِهَا مَشْعُوعٌ : « خ (لِسْفَةِ أُخْرَى) : مَعِينٌ » ، وَكَلَامًا مَبْجُوعٌ .

عليه^(١) أنها أضحية الغير، أو فرق لحما — لم تُجزى^(٢). وضمن ما بين التمتين : إن لم يفرق لحما ، وهيئتها : إن فرقته . ولا أجزاء ، ولا ضمان .

وإن^(٣) ضحى أثنان ، كل بأضحية الآخر غلطاً — كفتها ، ولا ضمان . وإن بقى اللحم راداه .

وإن ألتفها أجنبي أو صاحبها ، ضمنها بقيمتها يوم تلف^(٤) ، تصرف في مثلها . بخلاف من تعين لعتق .

ولو مرضت ، فخاف عليها فذبحها — فعليه بدلها . ولو تركها فانت ، فلا^(٥) .

وإن فضل من شراء المثل شيء ، اشترى به شاء أو سُبِعَ بدنة أو بقرة . فإن لم يبلغ تصدق به أو يلحم يشتري به ، كالأش جناية عليه .

وإن عطب بطريق هذى واجب ، أو تطوع بنية دامت — ذبحه موضعه^(٦) . وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بها — لياخذه^(٧) الفقراء . وحرّم أكله وخاصته منه .

-
- (١) كذا في زح والإقناع ١٠ . وفي ش : « حله » ، وهو صحيح .
 (٢) كذا في زح . وفي الإقناع : « تجز » . وكل صحيح .
 (٣) في ش : « أو إن » ، وهو تحريف وعبت من التاخر .
 (٤) كذا في زح والناية ٤٣٥ . وفي ش : « التلف ... مثلها لصنها » ، والزيادة من المرح . وانظر الإقناع .
 (٥) في ش زيادة مدرجة من المرح : « شيء عليه نصا » .
 (٦) ورد بياض ز : « أي في مكانه الذي عطب فيه » .
 (٧) كذا في ز والناية ، وهو الموافق للإقناع ١١ . وفي ش : « لتأخذه » ، وكل صواب .

وإن تلفَ أو عابَ بفعله أو تفريطه ، لزمه بدله كاذنية .
وإلا أجزأ ذبحُ ما تمَّيب من واجب بآله ، كتمينه^(١) فمعيها
فبَرى^(٢) .

وإن وجب قبل تمين^(٣) — : كفدية ، ومنذور في الذمة . —
فلا ، وعليه نظيره ولو زاد عما في الذمة^(٤) . وكذا لو سرق أو ضلَّ
ونحوه .

وليس له استرجاعُ عاطبٍ ومعيبٍ وضالٍّ^(٥) وُجد ، ونحوه .

فصل

ويجب هَدْيُ بئر^(٦) ، ومنه : « إن لبستُ ثوبا من غزلك فهو
هَدْيٌ » فلبسه ، ونحوه .

وسن سوق حيوان من الحل ، وأن يَقفه برفقة ، وإشعارُ بدنٍ
وبقرٍ : بشقَّ صفحة^(٧) اليمنى من سنام أو محله ، حتى يسيل الدم .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح للوافي لما في شرح الإقناع ١٢ . وفي ش :
« كتمينه » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع . وفي ش : « تمين » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع : « ذمته » . والناية : « بذمته » .

(٤) في ش : « وضال وسروق . » ونحوه . وفيه تصحيف خطير ، وزيادة

من المصحح . فانظر الإقناع والناية .

(٥) كان أصل عبارة ز : « ولا يجب هدي إلا ببئر » ، ثم ضرب على « لا » و « إلا » .

(٦) كذا في زع ، أي صفحة الناحية اليمنى . وفي ش : « صفحة » ، والظاهر

أنه تحريف . وفي الإقناع ١٣ : « صفحة سنامها اليمنى » . وفي الناية ٤٣٦ : « صفحة يمين
من سنام » . وكلاما ظاهرا .

وتقليدُهما مع غنمِ النملِ وأذانِ القربِ والمرى .

وإن نذرَ هذياناً وأطلقَ ، فأقلُّ مُحْزِيٍّ : شاءُ ، أو سُبِعَ من بدنةٍ أو بقرةٍ . وإن ذبحَ إحداهما عنه ، كانت كلها واجبةً .

وإن نذرَ بدنةً أجزأته بقرةٌ : إن أطلقَ ؛ وإلا لزمه ما نواه .

ومعينا أجزأه ، ولو ^(١) صغيراً ومعيماً أو غيرَ حيوان

وعليه إيصاله ومَن ^(٢) غير منقول ، لفقراء الحرم . وكذا إن نذرَ سوقاً أضحيةً إلى مكة ، أو قال : « لله على أن أذبحَ بها » .

وإن عيَّن شيئاً لنذرِ الحرم ^(٣) — ولا ممصيةً فيه — تمينَ ذبحاً وتقريراً لفقرائه .

ومن أكله وتفرقته من هذى تطوُّع ، كأضحية . ولا يأكل من ^(٤) واجب — ولو بنذرٍ ^(٥) أو تمينٍ — غير دم متعةٍ وقرانٍ .

* * *

(١) في ش : « ولو كان . . أو معيماً » ، وع : « ولو . . أو معيماً » . والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زح والثانية . وفي ش : « أو مَن . . كفقار » ، وفيه نسخ وزائد . من المرح وإن ورد نحوها في الإكراه ١٤ .

(٣) ورد بهامش ز : « مثلاً تمين موضع الصلوة » .

(٤) في ش زيادة : « هدى » ، وهي من المرح كما يؤيده ما في الإجماع .

(٥) كذا في ز ش . وفي خ : « نذر » ، وهو تحريف .

فصل

التَّضَحُّيَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ : عَنْ مُسْلِمٍ قَامَ الْمَلِكُ ، أَوْ مَكَاتِبٌ ^(١) يَأْذَنُ . وَعَنْ مَيْتِ أَفْضَلُ ، وَيُعْمَلُ بِهَا كَعَمَلِ حَيٍّ .

وَتَجِبُ بِنَذْرٍ . وَكَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَذَمُّهَا وَعَقِيقَةُ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةٍ بَشْنِهَا ^(٢) .

وَسُنُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَيُهْدَى وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَانِ ، حَتَّى مِنْ
وَاجِبِهِ ، وَلِكَاثَرٍ مِنْ تَطَوُّعٍ . لَا مَالِيَتِيمَ ^(٣) وَمَكَاتِبٍ : فِي إِهْدَائِهِ
وَصَدَقَةٍ .

وَيَجُوزُ قَوْلُ مُضْعٍ : « مِنْ شَاءَ أَقْطَعَ » ، وَأَكْلُ ^(٤) أَكْثَرَ .
لَا كُلَّهَا ، وَيُضْمَنُ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ ، بِثَلَاثَةِ لُحْمٍ ^(٥) .
وَمَا مَلَكَ أَكَلَهُ فَلَهُ هَدِيَّتُهُ ، وَإِلَّا ضَمَنَهُ بِثَلَاثَةِ كَيْمَةٍ وَإِتْلَافِهِ .
وَيُضْمَنُ أَجْنَبِيٌّ بِقِيَمَتِهِ .

وَإِنْ مَنَعَ الْفُقَرَاءَ مِنْهُ حَتَّى أَتَتْهُ ضَمَنَ تَقْصِهِ : إِنْ أَتَفَعَ بِهِ ، وَإِلَّا
فَقِيَمَتِهِ . وَنُسْخُ تَحْرِيمِ الْأَذْخَارِ .

(١) فِي ع : « وَمَكَاتِب » . وَفِي ش : « أَوْ مَكَاتِبُ يَأْذَنُ سَيِّدُهُ » . وَالزِّيَادَةُ مِنَ
الْشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّهَاةِ ٤٣١ ، وَالْإِتْلَافُ ١٥ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَصِحُّ . وَفِي ش وَالنَّهَاةِ : « بِشْنِهَا » ، وَهُوَ
خُضًا وَتَحْرِيفٌ وَإِنْ وَاقَعَ مَالِي الْإِتْلَافُ ١٦ : مِمَّا يَكُونُ تَصْحِيحَهُ .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالنَّهَاةِ . وَفِي ش : « مِنْ مَالِ يَتِيمٍ » ، وَهُوَ خَطَأٌ . فَتَأْمَلْ .

(٤) فِي ع : « أَكَلَهُ » . عَلَيْهِ اسْمٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي الْفَتْلَيْنِ عَلَى مَا يَظْهَرُ .

(٥) قَوْلُهُ : « بِثَلَاثَةِ لُحْمٍ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٦) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرُجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لُحْمًا » .

ومن فرق نذراً بلا إذن ، لم يضمن .
و يُستبر عليك فقير ، فلا يكفي إطعامه .

ومن مات بعد ذبحها^(١) قام وارثه مقامه^(٢) . ويفعل ما شاء بما
ذبح قبل وقته .

وإذا دخل العشرُ حرُم على من يضحي أو يضحي عنه ، أخذ
شيء من شعره أو ظفره أو بشرته ، إلى الذبيح . المنقح : « ولو^(٣)
بواحدة لمن يضحي بأكثر^(٤) » . وسُن حلق بعده .

* * *

فصل

والحقيقة سنة : في حق أب ولو معسراً ، ويقترض .
فمن^(٥) الفلام شاتان متقاربتان سناً وشبهاً ، فإن عَدِم^(٦) فواحدة .
وعز الجارية شاة — ولا تُجْزَى بَدَنَةٌ أو بقرة إلا كاملة — تُذْبَح
في سابعه .

(١) ورد في زهد ذلك مضروباً عليه : « أو تئيبها » .

(٢) ورد في زهد ذلك مضروباً عليه : « ولم يتم [في] دينه » ، وقد ورد بمعناه

في الشرح .

(٣) في ش زيادة ملحقة من العشر ، هي : « ضحي » .

(٤) أي لا يحل له أخذ شيء من ذلك . فها ورد في الشرح بن قوله : « فيحل له

ذلك » ، خطأ وتحريف ناسخ أو ناشر .

(٥) كذا في زع والثابة ٤٣٧ ، وهو الظاهر . ش : « وعن » ، ولعله تصح .

ولفظ الإفتاح ١٨ : « من » .

(٦) في ش زيادة : « العاين » ، وهي من الشرح .

وَيُخْلَقُ فِيهِ رَأْسُ ذَكَرٍ ، وَيُتَصَدَّقُ بِوزْنِهِ وَرِقًا . وَكَرُهُ لَطْفُهُ
مِنْ دَمِهَا .

وَيُسَمَّى ^(١) فِيهِ . وَحَرُمٌ يُعْبَدُ لِقَبْرِ اللَّهِ : كـ « حَبْدِ الْكُمْبَةِ » ،
وَمَا يُؤَاوِزِي أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا ^(٢) لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِهِ . وَكَرُهُ : بِـ « حَرْبٍ »
وـ « يَسَارٍ » وَنَحْوِهَا ، لَا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ . وَأَحْبَبُهَا : « عَبْدُ اللَّهِ »
وـ « عَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

فَإِنْ فَاتَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ فِي أَحَدٍ وَعَشْرِينَ . وَلَا
تُعْتَبَرُ ^(٣) الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَيَنْزَعُهَا أَعْضَاءُ ، وَلَا يَكْسِرُ عَظْمَهَا . وَطَبِخُهَا أَفْضَلُ ، وَيَكُونُ
مِنْهُ بَحْلُولٌ .

وَحَكْمُهَا كَأَضْعِيَّةٍ ، لَكِنْ : يُبَاعُ جِلْدُ رَأْسِ وَسَوَاقِطُ .
وَيُتَصَدَّقُ بِشَمْنِهِ .

وَإِنْ أَتَّفَقَ وَقْتُ عَقِيقَةٍ وَأَضْعِيَّةٍ : فَتَقْ أَوْضَعِي — أَجْزَأُ عَنْ
الْأُخْرَى .

(١) فَرَشَ : « وَأَنْ يَسَى . . وَحَرُمٌ أَنْ يَسَى بِبَيْدٍ » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ ، وَزِيَادَةٌ
مِنَ الشَّرْحِ . فَرَاغَ الْإِتْمَاعُ ٢٠ .

(٢) فَرَشَ : « وَمَا . . . بِهِ تَعَالَى » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) كَرَامٌ زَعُ وَالْقَائِيَّةُ . وَلِي شَ : « يَحْتَبِرُ » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

ولا تسن فرعة : نحر أول ولد الناقة ؛ ولا المتيرة : ذبيحة^(١)
وجب . ولا يُكرهان .

* * *

(١) في ش : « وهي ذبيحة » ، والإضافة من الشرح . وفي ع زيادة : « أول »
ولها من أحد الثارئين . فراجع الإقناع ٧٤ ، والنهاية ٤٣٨ .

كتاب

« الجهاد » : قتال الكفار . وهو فرض كفاية . وسُنَّ بتأكُّد مع قيام من يكفي به .

ولا يجب إلا على ذكرٍ ، مسلمٍ ، حرٍّ ، مكلفٍ ، صحيحٍ — ولو أغشى أو أعورَ . ولا يُمنع الأعمى ^(١) — واجدٍ ^(٢) ، بملكٍ أو بذلٍ ^(٣) إمامٍ ، ما يكتفيه وأهله في غيَّته . ومع مسافة قصرٍ ، ما يحمله .
وسُنَّ ^(٤) تشييعُ غازٍ ، لا تلقَّيه .

وأقلُّ ما يُفعل ، مع قدرة ^(٥) ، كلَّ عام مرةً . إلا أن تدعوا حاجةً إلى تأخيرِهِ .

ومن حضره ، أو حُصِرَ أو بلدُه . أو احتجَّ إليه ، أو استنفرَه من له استنفارُه — تعيَّن على من لا عذرَ له ولو عبدًا .
ولا يَنفِرُ في خطبة الجمعة ، ولا بعدَ الإقامة .

ولو نودى بالصلاة والنَّفير — والعدوُّ بعيدٌ — : صلى ثم قرَّع ومع قربه : يَنفِرُ ويصلي راكبًا ، أفضلُ .

(١) كذا في زع . وفي ش والنَّاية ٤٤٢ : « أعمى » .

(٢) ورد بهامش ع : « نمت للصحيح » .

(٣) في ش : « أو يَبدل » ، وزيادة الباء من المرح .

(٤) كذا في زع والنَّاية . وفي ش : « ويسن » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « عليه » .

ولا يُنْفَرُ لآبِقٍ . ولو نودي : « الصلاة جامعة » ، لحادثة يُشاورُ فيها : لم يتأخر أحدٌ بلا عذر .

ومُنِعَ النبيُّ — صلى الله عليه وسلم — من نزع لأمةٍ الحرب^(١) ، إذا لبسها ، حتى يلقى العدوَّ . ومن الرمز بالعين والإشارة بها ، والشعر والخط وتعلمها .

وأفضلُ مطوَّعٍ به^(٢) : الجهادُ . وغزو البحر أفضلُ . وتكفر الشهادةُ غيرَ الدين .

ويُنزَى مع كلِّ بارٍّ وفاجرٍ يحفظان المسلمين ، لا مع مُخْذَلٍ ونحوه . ويُقدِّمُ أقواها .

وجهادُ المجاورِ متميِّنٌ إلا الحاجة ؛ ومع تساوي جهادِ أهل الكتاب أفضلُ .

وسُنُّ رِبَاطٍ — وهو : لزوم ثمر لجهاد ولو ساعة ؛ وتأمُّه : أربعون يوماً . — وأفضلهُ بأشدَّ خوف . وهو أفضلُ من مُقامِ بركة ، والصلاة بها أفضلُ .

وكرهه قتلُ أهله إلى مخَوف . وإلا فلا ، كأهل التَّغَرُّ . وعلى عاجزٍ عن إظهار دينه بمحلٍ يَنْغَلِبُ فيه حكمُ الكُفْرِ^(٣) ،

(١) في ش : « حرب » . وذكر بهامش ز : « أي دعوته » .

(٢) في ش زيادة من الصريح ، هي : « من المبادات » .

(٣) كذا في ج . والظاهر أنه في ز كذا . ولذا كان بها آثار كسطة . وفي ش والثابتة

« كفر » .

أَوْ يَدْعُ مُضِلَّةً - المَجْرَةُ إِنْ قَدَرَ ، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ يَلَا رَاحِلَةً وَتَحْرِمُ .
وَسُئِلَ (١) لِقَادِرٍ .

وَلَا يَطْلُوعُ بِهِ مَدِينٌ أَدْمَى لَا وِفَاءَ لَهُ ، إِلَّا مَعَ إِذْنٍ ، أَوْ (٢)
رَهْنٍ يُحَرِّزُ ، أَوْ كَفِيلٍ مَلَى . وَلَا مَنَ أَحَدُ آبُوهُ حَرٌّ مُسْلِمٌ ، إِلَّا
بِإِذْنِهِ . لَا جَدُّ وَجَدَةٍ (٣) ، وَلَا فِي سَفَرٍ وَاجِبٍ (٤) .

وَلَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ فِرَارٌ مِنْ مِثْلِهِمْ - وَلَوْ وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ ،
أَوْ مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ - إِلَّا مُتَحَرِّقِينَ لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلَى قِتْلَةٍ وَإِنْ
بَمُدَّتْ .

وَإِنْ زَادُوا فَلَهُمُ الْفِرَارُ ، وَهُوَ - مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ - أَوَّلَى . وَسُئِلَ
الْثَّبَاتُ مَعَ عَدَمِ ظَنٍّ التَّلَفَ . وَالْقِتَالُ (٥) - مَعَ ظَنٍّ فِيهِمَا - أَوَّلَى
مِنَ الْفِرَارِ وَالْأَسْرِ .

وَإِنْ وَقَعَ فِي مَرْكَبِهِمْ نَارٌ ، فَضَلُّوا مَا يَرَوْنَ السَّلَامَةَ فِيهِ : مِنْ
مُقَامٍ ، وَوُقُوعٍ فِي الْمَاءِ . فَإِنْ شَكُّوا ، أَوْ تَقَيَّنُوا التَّلَفَ فِيهِمَا ، أَوْ ظَنُّوا
السَّلَامَةَ فِيهِمَا ظَنًّا مُتَسَاوِيًّا - خُيِّرُوا .

(١) كُنَّا فِي زَعِ وَالْقَابَةِ . وَلِي ش : « وَسَنَ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .
(٢) لِي ش : « أَوْ مَعَ رَهْنٍ مُحَرِّزٍ » ، وَفِيهِ تَصْغِيرٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .
(٣) كُنَّا فِي زَرْشٍ وَالنَّائِيَةِ ٤٤٦ . وَلِهَا فِي ع : « أَوْ جِدَّة » .
(٤) كُنَّا فِي زَرْشٍ وَالنَّائِيَةِ . وَلِي ع ش : « لَوَاجِبُ » ، وَلِئْلِ الزِّيَادَةِ مِنَ الطَّلُوحِ .
(٥) كُنَّا فِي زَعِ وَالْقَابَةِ ٤٤٧ . وَسُئِلَتْ الرَّاوُ مِنْ ش .

فصل

يُحْزَرُ تَبَيُّتُ كُفَّارٍ وَلَوْ قُتِلَ بِلا قَصْدٍ مِنْ يَحْرُمُ قَتْلَهُ ، وَرَمِيمٌ
بِمُتَجَنِّيقٍ وَنَارٌ^(١) ، وَقَطْعُ سَائِلَةٍ وَمَاءٍ ، وَفَتْحُهُ لِيُفَرِّقَهُمْ ، وَهَلَمٌ
حَامِرٌ ، وَأَخْذُ شَهْدٍ : بِمَيْتٍ لَا يُتْرَكُ لِلنَّحْلِ^(٢) شَيْءٌ . لَا حَرْقُهُ أَوْ
تَفْرِيقُهُ ، أَوْ عَقْرُ دَابَّةٍ — وَلَوْ^(٣) لِنَفِيرٍ قِتَالٍ — إِلَّا لِحَاجَةِ أَكْلِ .
وَلَا إِتْلَافٍ شَجَرٍ أَوْ زَرْعٍ يُفْصِرُ بَنًا . وَلَا قَتْلُ سَبِيٍّ وَأَتَى^(٤) وَخَشَى
وَرَاهِبٍ وَشَيْخٍ فَإِنَّ وَزَمِينَ وَأَمَى : لَا رَأْيَ لَهُمْ ، وَلَمْ يَقَاتِلُوا
أَوْ يَحْرُضُوا .

وَإِنْ تُتَرَسَّ بِهَمْ رُمُوا بِقَصْدِ الْمَقَاتِلَةِ . وَبِجَسْمٍ لَا^(٥) ، إِلَّا إِنْ خِيفَ
عَلَيْنَا ، وَتَقْصِدُ^(٦) الْكُفَّارُ .

وَيَجِبُ إِتْلَافُ كِتَابِهِمُ الْمُبْدَلَةِ . وَكَرِهَ^(٧) نَقْلُ رَأْسٍ وَرَمِيمٍ
بِمُتَجَنِّيقٍ بِلا مَصْلَحَةٍ . وَحَرْمُ أَخْذِ مَالٍ لِنُدْفَعِهِ^(٨) إِلَيْهِمْ .

(١) لُ ش : « وِنَار » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) لُ ش زِيَادَةُ مَدْرُجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هَمْ : « مِنْهُ » .

(٣) قَوْلُهُ : « وَلَوْ لِنَفِيرٍ قِتَالٍ » وَرَدَّ فِي ز ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي عِشِ وَالنَّائِيَةِ . وَوَرَدَ فِي شِ
بِهِدْ ، زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « كَبِيرٌ وَهَمٌ » .

(٤) وَرَدَّ فِي شِ زِيَادَةُ « لَا » بَعْدَ الرَّوَا حَتَّى وَلَّى سَائِرَ الْمَطْلُوفَاتِ التَّالِيَةِ .
وَوَرَدَتْ فِي عِ قَبْلَ « وَرَاهِبٍ » فَطُ . وَهَمْ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) وَرَدَّ هَذَا فِي زِعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٤٨ ، وَسَقَطَ مِنْ شِ .

(٦) كَدَا فِي زِ . وَفِي عِ : بِالنُّونِ . وَفِي شِ وَالنَّائِيَةِ : بِالْيَاءِ . وَشِ : « . . الْكُفَّارُ » .

(٧) فُ ش : « وَكَرِهَ لَنَاءِ . . . مَالٍ مِنْهُمْ » ، وَالزَّيَادَتَانِ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ
التَّالِيَةُ فِي عِ بَيْنَ الْأَسْطُرِ .

(٨) لُ عِ : « لِنُدْفَعِهِ » ، وَلَهُ تَمْصِيفٌ . وَذَكَرَ فِيهَا بَيْنَ الْأَسْطُرِ : « أَيْ الرَّأْسِ »

وَلَوْ وَرَدَتْ فِي الشَّرْحِ وَبِهَاشِ النَّائِيَةِ عَنْ مَصْنُوعِهَا .

ومن أسر^(١) أسيرا ، وقد ر أن يأتي به الإمام بضرب أو غيره — وليس عريض — خرم قتله قبله ، وأسير غيره . ولا شيء عليه إلا أن يكون مملوكا .

ويختار إمام في أسير حر مقاتل : بين قتل ، ورق ، ومن . وفداء مسلم^(٢) وبغال . ويجب اختيار الأصلح^(٣) : فإن تردد نظره فقتل أولى .

ومن فيه نفع . ولا يقتل — : كأمي وأمرأة وصبي ومجنون . ونحوهم^(٤) . — رقيق بسبي . وعلى قاتلهم غرم الثمن غنيمته والمقبولة .

والثمن غنيمته . ويقتل لمصلحة . ويجوز استرقاق من لا تقبل^(٥) منه جزية . أو عليه ولائ مسلم . ولا يُبطل استرقاق حقا لمسلم ، ويتمين رقيق بإسلام . عند الأكثر . وعنه : « يخير بين رقيق^(٦) . ومن^(٧) . وفداء^(٨) . المنقح^(٩) : « وهو المذهب » . فيجوز الفداء : ليتخلص من الرق . ويحرم رده إلى الكفار .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « منهم » .

(٢) في ش : « مسلم فداء بالغال » ، فأخرج المتن في الفرح وبالعكس .

(٣) في ش زيادة : « للسليين » ، وهي مدرجة من الفرح .

(٤) في ش زيادة : « كخشي » ، وهي من الفرح وإن وردت بهامش ح .

(٥) كذا في زع والفاية ٤٤٩ . وفي ش بالياء . وع : « . . الجزية » .

(٦) في ش : « رقه » ، واطه تحريف أو زيادة الماء من الفرح .

وإن بذلوا الجزية قبلت جوازاً، ولم تُسَرَّق^(١) زوجةٌ وولدٌ بالغٌ .
ومن أسلم قبل أسره - ولو لخوف - فكأصلٌ .

* * *

فصل

والمُسْبِيُّ غيرُ بالغٍ - منفرداً، أو مع أحد أبويه - مسلمٌ، ومعهما
على دينهما . ومُسْبِيٌّ ذِمِّيٌّ يتبعه .

وإن أسلم أو مات^(٢) أو عُدِمَ أحدُ أبويٍّ غيرِ بالغٍ بدارنا ، أو
أشْتَبَهَ ولدٌ مسلمٌ بولدٍ كافرٍ ، أو بلغَ مجنوناً - فسلمٌ .

وإن بلغَ عاقلاً ، ممسكاً عن إسلامٍ وكفر^(٣) - قُتِلَ قاتلهُ .

وينفسخ نكاح زوجة حربٍ بسبيٍّ - لامعه ولو أُسْتُرِقًا - ومحلُّ
لسايبها .

ولا يصح بيع مُسْتَرَقٍّ منهم لكافر^(٤) ، ولا مُفَادَاتُهُ بِمالٍ .
ويجوز^(٥) بمسلمٍ .

ولا يُفَرَّقُ بين ذوى رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، إلا بعتيٍّ أو أَقْدَاءٍ أَسِيرٍ
أو بيع^(٦) : فيما إذا ملك أختين ونحوهما .

(١) في ش : « تسرق منهم » . ولا ولد » ، وازيادة من كلام الشارح .

(٢) ورد بهامش ز : « مائة » . لو مِتَّ أحد أبوي الكافر » .

(٣) في ش : « وعن كفر » ، وازيادة « عن » من الشرح .

(٤) كذا في زع والنايه ٤٥٠ . وفي ش : « الكافر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش ونايه : بالثناء . وكلاماً صواب .

(٦) ورد بهامش ز : « مائة » . لتفريق بين ذوى الرحم المحرم » .

ومن اشترى منهم عددًا في عقد^(١)، يُظن أن بينهم أخوة أو نحوها، فبين عدتها — رُدَّ إلى المقسم الفضل الذي فيه بالتفرق^(٢) .
وإذا حضر إمام حصنًا ، لزمه^(٣) الأصلح : من مُصَابِرته ومُؤَادَعَتِهِ بِمَالٍ، ومُهدنة بشرطها. ويُجِبَانِ إِنْ سَأَلُوهُمَا وَتَمَّ مَصْلَحَتُهُ .
وإن قالوا : « أرحلوا عنا ، وإلا قتلنا أسراكم » — فليرحلوا .
ويُحرز من أسلم منهم دمه وماله حيث كان — ولو منفعة إجارة وأولاده الصغار ، وحملَ أمراته . لا هي ، ولا ينفسخ نكاحه برقتها .

وإن نزلوا على حكم مسلم حرٍّ ، مكلف عدل : مجتهد في الجهاد — ولو أُمِّي أو متعمدًا — جاز . ويلزمه الحكم بالأخطأ لنا ، ويلزم حتى يَمُنَّ .

وليس للإمام قتل من حكم^(٤) برقه ، ولا رِقُّ من حكم بقتله ، ولا رِقُّ ولا^(٥) قتل من حكم بفدائه . ولَه المُن^(٦) مطلقًا ، وقبوله فداء ممن حكم بقتله أو رقه .

(١) أي عقد واحد ، لا عقود عدة . وفي الناية : « قتل » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بالتفريق » .

(٣) ورد بهامش ع زيادة مصححة : « قتل » ، وهي واردة في الصرح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأخرج في الصرح .

(٥) وردت « لا » في ز ش والناية ٥١ ، وسقطت من ع .

(٦) ورد في ز مع علامة الصحبة زيادة : « على الثلاثة » .

وإن أسلم من حكم بقتله أو سبيّه ، عصم دمه قطع ، ولا يُسْتَرْقُ .

وإن سألوا أن يُنزّلهم على حكم الله تعالى ، لزمه أن يُنزّلهم .
ويُخَيَّرُ^(١) كما مرّ .

ولو كان به من لا جزية عليه ، فبذلها لمقد النمة — عُقِدَتْ
مجاناً ، وحرّم رقه .

ولو خرج عبد إلينا بأمان ، أو نزل من حصن — فهو حرّ .
ولو جاءنا مُسْلِماً ، وأسر سيده أو غيره — فهو حرّ ، والكل
له . وإن أقام بدار حرب ، ففريق^(٢) .

ولو جاء مولا مسلماً بعه ، لم يُردّ إليه .
ولو جاء^(٣) قبله مسلماً ، ثم جاء هو مسلماً — فهو له .
وليس لقن غنيمة . فلو هرب^(٤) إلى العدو : ثم جاء بمال — فهو
لسيده ، والمال لنا .

* * *

(١) في ش زيادة مدروجة من المرح ، هي : « فيهم » .

(٢) في ش : « فهو فريق » ، والزيادة من المرح .

(٣) في ش زيادة : « مولا » ، وهي من المرح وإن وردت بهامش مع التصحيح .

(٤) في ش زيادة من المرح ، هي : « القن » .

باب ما يلزم الإمام والجيش

يلزم كل أحد إخلاصُ النية لله تعالى في الطاعات ، وأن يجتهدَ في ذلك .

وعلى الإمام ^(١) — عند المسير — : تعاهدُ الرجالَ والخيْلَ ، ومنعُ من ^(٢) لا يصلحُ لحرب ، وتُخَذَلُ ، ومُرَجِفٌ ، ومكاتبٌ بأخبارنا ، وممرُوفٌ بنفاق أو زندقة ^(٣) ، ورايمٌ يبتنا بفتن ، وصبيٌّ ، ونساءٌ إلا عبوزا السقي ونحوه .

وتحرّمُ أستمانة بكافر ^(٤) إلا لضرورة ، وبأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين . وإعائتهم إلا خوفاً .

ويسير ^(٥) برفق إلا لأمر يحدث ، ويُبدّلُ لهم الزاد ، ويحدثهم بأسباب النصر ، ويُعرفُ عليهم المرفاء ، ويعقدُ لهم الألويةَ — وهي : المصابةُ تُمَدُّ على قنّاة ونحوها . — والراياتِ ، وهي : أعلامُ مربّية . ويحملُ لكل طائفةٍ شعاراً يتداعون به عند الحرب . وتخيّرُ المنازلَ ، ويحفظُ مكانها . ويُعرفُ حالَ العدوِّ ، ويبعثُ العيونَ .

(١) كذا في زح والناية ٤٠٣ . وفي ش : « إمام » .

(٢) كذا في زح . وفي ش والإصطاح ٤٨/٣ : « ما » . والناية : « خير » .

(٣) كذا في ز . وفي ش والإصطاح : « وزندقة » . وسقطت الكلمة من ع والناية .

(٤) في ش زيادة من العرج : « في غزو » . وورد هامش ز : « مسئلة » : تحرّم الاستمارة بالكفار .

(٥) في ش زيادة : « بالجيش » ، وهي مخرجة من العرج .

ويمنع جيشه من محرم ، وتشاغل بتجارة . ويمد الصابر^(١) بأجر وقل ، وشاور ذا رأى . ويصفهم ، ويحمل في كل جنة كفتاً . ولا يميل مع قريبه ، وذى مذهبه .

ويجوز أن يجعل معلوماً — ويجوز من مال الكفار مجهولاً — لمن يعمل ما فيه غناء ، أو يدل على طريق أو^(٢) قلمة أو ماء ونحوه — بشرط أن لا يجاوز ثلث الفينة بعد الخمس — وأن يُعطى ذلك بلا شرط .

ولو جعل^(٣) له جارية منهم ، فانت — فلا شيء له . وإن أسلمت وهى أمة أخذها ، كحرة أسلمت بعد فتح . إلا أن يكون كافراً : فله قيمتها ، كحرة أسلمت قبل فتح . وإن فُتحت صلحا : ولم يشترطوها ، وأبوها وأبى^(٤) القيمة — فُسخ .

ولأمير في بداية أن ينفل الربح فأقل بعد الخمس ، وفى^(٥) لاجمة الثلث فأقل بعده . وذلك : إذا دخل بعث سرية تُغير ، وإذا رجع بعث أخرى ؛ فما أتت به أخرج خمسة ، وأعطى السرية ما وجب لها يحمله . وقسم الباقي في الكل .

(١) لى ش زيادة معروفة من المرح ، هى : « فى القتال » .

(٢) لى ش : « أو على لغة » ، وزيادة « على » من المرح .

(٣) لى ش زيادة من المرح ، هى : « الأمير » .

(٤) لى ش زيادة : « أخذ » ، وهى من كلام الفارح .

(٥) لى ش : « وينفل لى . . . وذلك أنه إذا » ، والزيادة من المرح .

فصل

ويلزم الجيش الصبر، والنصح، والطاعة. فلو أمرم^(١) بالصلاة جماعة، وقت لقاء العدو، فأبوا — عصوا.

وحرم بلا إذنه حدث^(٢): كتلف واحتطاب ونحوهما وتسجيل ولا يلبنى أن يأذن^(٣) بموضع علمه مخوفاً. وكذا براز.

فلو طلبه كافر، سن لمن يعلم أنه كفؤه^(٤) برازه يأذن الأمير: فإن شرط، أو كانت العادة أن لا يقاتله غير خصمه — لزم.

فإن أهبزم المسلم، أو أئحق^(٥) — فلكل مسلم الدفع والرمي. وإن قتله أو أئحقه، فله سلبه. وكذا من غرر بنفسه — ولو عبداً يأذن سيده، أو امرأة أو كافراً أو صبيّاً يأذن. لا تحذلاً، ومُرجفاً^(٦)، وكلّ عاص — حال حرب، فقتل أو أئحق كافراً ممتناً — لا مشتغلاً بأكل ونحوه، ومنهزماً^(٧) — ولو شرط لغيره. وكذا لو قطع أرمته.

وإن قطع^(٨) يده ورجله وقتله آخر، أو أسره فقتله الإمام،

(١) في ش زيادة: «الأمير»، وهي من كلام الفارح.

(٢) ورد في ح بين الأسطر زيادة: «في ذلك»، وهي مذكورة في المرح.

(٣) كذا في ز والفاية ٤٥٦. وفي ح: «كفو»، وش: «كف له».

(٤) كذا في: «أو أئحق». الدفع عنه، وفيه تحريف وزيادة من المرح.

(٥) كذا في ز ش والفاية ٤٥٧. وفي ح: «أو مرجفا»، ولعله تحريف.

(٦) في الفاية: «أو منهزماً». وش: «ولا منهزماً»، وزيادة «لا» من المرح.

(٧) في ش: «قطع مسلم.. أو أسره إنسان.. فأو اتان»، فأدرج المرح في

الثن والمكس بصورة شاذة غلط.

أو قتله أثنان فأكثر — ففنيمة .

و « السِّلْبُ » : ما عليه : من ثياب وحُلٍّ وسلاح ، ودَابَّتِهِ التي
قاتل عليها ، وما عليها

فأما نَفَقَتُهُ ، ورحلُهُ ، وخَيْمَتُهُ ، وجَنْبِيهِ — ففنيمة .

ويُكره التَّائِمُ في القتال ، وعلى ^(١) أقره . لا بُسُ علامة :
كرش نسام .

* * *

فصل

ويمحرُ غزوُ بلا إذنِ الأمير ، إلا أن يَفْجَأَ عدُوٌّ يغافون كَلْبَهُ .
فإن دخل قوم أو واحد ولو عبدًا ، دارَ حرب ، بلا إذن ^(٢) —
ففنيمتهم في .

ومن أخذ من دار حرب ^(٣) رَكَاظًا ، أو مباحًا له قيمة — ففنيمة .
وطعامًا ولو سكرًا ونحوه ، أو علفًا — ولو بلا إذنٍ وحاجة — :
غله أكله ، واطعام ^(٤) سبيٍ أشتراه ونحوه ، وعلفُ دابته ولو لتجارة :
لا لصيد . ويردُ فاضلاً — ولو يسيراً — وثمان ما باع .

(١) في ع ش : « على » ، والناية : « مل أتب » . ولعل فيها تحريفاً .

(٢) في ع زيادة : « الإمام » ، وذكرنا بلفظ : « إمام » في الفرح .

(٣) كذلك في زح والناية ٤٥٩ . وفي ش : « الحرب » . قيمة في مكانه فهو فنيمة .
والزيادة من الفرح .

(٤) في ش : « وله إطعام . . . ونحوه والتجارة » ، فأخرج الفرح عن اللز وفيه كسر .

ويجوز القتالُ بسلاح من الغنيمة — ويرده — لا على فرس ،
ولا بُسُّ ثوب منها ، ولا أخذُ شيء مطلقاً ما أُحرِز ، ولا التضحية
بشيء فيه الخمس .

وله — حاجة — دهنٌ بدنه ودابته ^(١) ، وشربُ شراب .
ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة : فالفاضل له ؛ وإلا :
ففى ^(٢) الغزو .

وإن أخذ دابةً ، غيرَ عاريةٍ وحَبِيسٍ ، لنزوه عليها — ملكها
به . ومثلها سلاح وغيره .



بابُ قصةِ الغنيمةِ

وهي : ما أخذ من مالٍ حربىً قهراً بقتال ، وما ألحق به .
وَيَمْلِكُ أهلُ حربٍ ما لنا بقهر — ولو اعتقدوا تحريره — حتى
ما شرد أو أبق أو ألقته ریح إليهم ^(٣) ، وأمٌ ولد . لا وتناً — ويُسَمَّى
بوسمٍ على حَبِيسٍ ، كقول مأسور : هو ملك فلان . — ولا حرّاً
ولو ذمياً . ويلزم فداؤه . ولا ^(٤) فداءً بخَيْلٍ وسلاحٍ ، ومكاتبٍ
وأمٌ ولد .

(١) ق ش : « ودهن دابته » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ق ش : « فالنزو . . . ولا حبس » ، فأدرج اللحن في الشرح وبالعكس .

(٣) ق ش : « إليهم من سفننا وحتى أم » ، والزيادة من الشرح . وقى الناية ٦٤ :

« . . أو أم » .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « لا » ، وأدرجت الواو في الشرح .

وينسخ به نكاح أمة، لا حرة. وإن أخذناها أو أم ولد، ردت^(١) لزوج وسيد. ويلزم سيداً أخذها، وبعد قسمة بثمنها. وولدُهما منهم كولد زناً^(٢)، وإن أبى الإسلام منرب وجُبس حتى يُسلم.

ولمشترا أسيراً رجوعُ بثمنه، بنيته^(٣).

وإن أخذ منهم مالٌ مسلم أو معاهدٍ مجاناً، فله به أخذُه مجاناً. وبشراء أو بعد قسمة، بثمنه.

ولو باعه أو وهبه أو وقفه^(٤) أخذُه، أو من أتقّل إليه — ثم، ولربّه أخذُه — كما سبق — من آخرٍ مشترٍ ومتَّهِبٍ^(٥).

وتملك غنيمةً باستيلاء^(٦) بدار حرب، كمتقى عبد حربيٍّ، وإبانة زوجةٍ: أسلاً وحقاً بنا. ويجوز^(٧) قسمتها فيها، ويُمها. فلو غلب عليها المدوّ بمكانها، من^(٨) مشتر — فمّن ماله.

(١) في ش: « وقت حرة . . . وليد »، والزيادة من كلام الشارح.

(٢) كذا في زش والثابتة ٤٦١. وفي ع: « الزنا ».

(٣) كذا في زع والثابتة. وفي ش: « بنية »، والظاهر أن الماء أدرجت في كلام الشارح.

(٤) في ع ش والثابتة زيادة: « أو أعتقه »، ولعلها من المرح. فراجع الإقناع ٦٢/٣.

(٥) في ش: « وآخر متَّهِب »، والزيادة من المرح.

(٦) في ش: « باستيلاء ولو . . . زوجة حربي »، والزيادة من المرح وإن ورد أولها في الثابتة ٤٦٢.

(٧) كذا في ع والثابتة. وم يُنفع في ز. وفي ش: بالفاء. وكل صحيح.

(٨) في ش: « فأخذنا من . . . فهي من »، والزيادة من كلام الشارح.

وشراء الأمير لنفسه منها : إن وكلَّ مَنْ جُهل أنه وكيله صح ،
والأحرَمُ .

• • •

فصل

وتُضم غنيمةُ مَرَايا الجيوش إلى غنيمة .
ويبدأ في قَسْم : بفتح سَكَب ، ثم بأجرة جمع ومحل وحفظ ،
وجعل من ذلك على مصلحة .

ثم يُقَسِّم الباقي ، ثم خُمُسَه على خمسة أسهم :
١ - سهم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، مَصْرُفُهُ كالنبي .
وكان قد خُص من المنمَّ بالعقبي ، وهو : ما يختاره ^(١) قبل قسمة ،
كجارية وثوب وسيف .

٢ - وسهم لذوي القربى - وهم : بنو هاشم ، وبنو المطلب -
حيث كانوا : للذكر مثل حظ الأنثيين ، غنيهم وفقيرهم فيه
سواء .

٣ ، ٤ ، ٥ - وسهم لفقراء اليتامى ، وهم : من لا أب له ولم
يلُغ . وسهم للمساكين . وسهم لآباء السبيل .
فيُعطون كزكاة ، بشرط إسلام الكل .

(١) في شي زيادة من الفرح ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

ويعمُّ من بجميع البلاد ، حسب الطاقة . فإن لم تأخذ بنو هاشم
وبنو المطلب ، رُدْفى كُرَاع^(١) وسلاح . ومن فيه سبيان فأكثر
أخذ بهما^(٢) .

ثم بَنَفَل ، وهو الزائد على السهم لمصلحة .
ورَضَخ^(٣) لمميز وقين وخنثى^(٤) وامرأة ، على ما يراه . إلا أنه
لا يُلَغَّ به لرجل سهم الرجل ، ولا لفارس سهم الفارس . ولبعض .
بالحساب : من رَضَخ وإسهام .

وإن غزاقين على فرس سيده ، رَضَخ له . وقَسَم لها إن لم يكن مع
سيده فرسان .

ثم يقسم الباقي بين من شهد الواقعة لقصد قتال ، أو بُعث في
سرية أو لمصلحة : كرَسُول ودليل وجاسوس ، ومن^(٥) خلفه الأمير
ببلاد العدو وغزا ، ولم يمرَّ به ، فرجع ولو مع منع غريم أو أب —
لا من^(٦) لا يمكنه قتال ، ولا دابة لا يمكن عليها المرض ، ولا غنْذِل .

(١) ورد في بن الأسر : « خيل » ، وهو تخصيص ذكر في المرح .

(٢) كذا في زع ، أى بالسجين . وفي ش والناية ٤٦٣ : « بها » أى بالأسباب .
وله — مع ذلك — تحريف . وانظر الإقناع ٦٧/٣ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « ورَضَخ » ، وهو موافق لما في الناية .

(٤) ورد في ز ش والناية ، وسقط من ع . وانظر الإقناع ٦٨ .

(٥) في ش : « ولن .. يمر الأمير .. غريم له أو منع أب » ، وفيه تحريف وزيادة .

من المرح لم يرد منها شيء في الناية ٤٦٤ .

(٦) في ش : « لن .. لاية لا يمكنه .. لا غنْذِل » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس .

ومرجف ونحوهما ولو ترك ذلك وقاتل . ولا^(١) يُرَضَّخ له ، ولا^(٢) لمن نهاه الأمير أن يحضر ، وكافر لم يستأذنه ، وعبد لم يأذن سيده ، وطفل ؛ ومجنون ، ومن فر من اثنين - :

للراجل - ولو كافراً - سهم ؛ ولل فارس على فرس^(٣) عربي - وسنّى : العتيق . - ثلاثة ، وعلى فرس هجين - وهو : ما أبوه فقط عربي . - أو مُقَرَّف : عكس الهجين ، أو بِرْدُون - وهو : ما أبواه بُطَيَّان . - سهمان .

وإن غزا أثنان على فرسهما فلا بأس^(٤) ، وسهمهما .
وسهم منصوب للملكه ، ومطار ومستاجر وخيس لراكبه .
ويُعطى فقة الخيس .
ولا يُسهم لأكثر من فرسين ، ولا شيء لغير الخيل .

فصل

ومن أسقط حقّه - ولو مفلساً ، لاسفياً - فلباقى . وإن أسقط الكل ففى .

(١) كذا في زع والفاية . وسقطت الواو من ش .

(٢) في ش : لا . . ولا كافر . . ولا عبد لم يأذن له . . ولا طفل ولا مجنون ولا من . . للراجل ، والزيادة كلها من الشرح وإن وردت « له » في الفاية . وأدرجت الواو الشرح .

(٣) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفرس للذكر والأنثى » .

(٤) في ش زيادة مخرجة من الشرح ، هي : « به » .

وإذا لحق مدد أو أسير، أو صار الفارس راجلاً، أو عكسه،
أو أسلم أو بلغ أو قُتِلَ (١) قبل تقضى الحرب — جُلوأ كمن كان
فيها كلها كذلك. ولا قسم لمن مات أو أنصرف أو أسير قبل
ذلك.

ويحرم قول الإمام: من أخذ شيئاً فله (٢). ولا يستحقه إلا فيما
تعدّ رحله، وترك فلم يشتر. وللإمام أخذه لنفسه وإحراقه، وإلا
حرّم.

ويصح تفضيل بعض النافعين لمعنى فيه، ويخضع الإمام بكلّ
من شاء.

ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويصبّ الخمر ولا يكسر الإناه.
ولا تصح الإجارة للجهاد، فيقسم له كأجير الخدمة.

ومن مات بعد تقضى الحرب، فسهّم لوارثه.

ومن وطئ جارية منها — وله فيها حق، أو لولده — أدب،
ولم يبلغ به الحد. وعليه مهرها، إلا أن تلد منه (٣) : فقيمتها،
وتصير (٤) أم ولده. وولده حر.

(١) ورد في زيد ذلك مشروفاً عليه: «أو مات أو أنصرف أو أسير».

(٢) كذا في زع والناية ٤٦٥. وفي ش: «فهو له»، والزيادة من الفرح.

(٣) ورد في زش والناية، وسقط من ع.

(٤) كذا في زش والناية. وفي أصل ع: «تصير»، ثم وضعت واو تحتها.

وإن أعتق قنًا ، أو كان يعتق عليه — عتق قدر حقه ، والباقى كعتقه شقيقًا .

و « النال » — وهو : من كتم ما غنم أو بمضه . — لا يحرم سهمه ، ويجب حرق رجله كله وقت غلوله — ما لم يخرج من ملكه — : إذا كان حيًّا^(١) حرًّا مكلفًا ملتزمًا ، ولو أثنى وذمًّا . إلا سلاحًا ، ومصحفًا ، وحيوانًا بآلته ونفقته ، وكتب علم ، وثيابه التى عليه ، وما لا تأكله النار : فله^(٢) ، ويُعزَّر^(٣) ولا يُنقى .

ويؤخذ ما غل للمنتم ؛ فإن تاب بمقسم : أعطى الإمام خمسَه ، وتصدق بقيته .

وما أُخذ من فدية ، أو أُهدى للأمير أو بعض^(٤) قواده أو الناعين بدار حرب — : ففنيمة^٥ ، وبنارنا : فلهدى^(٥) له .

* * *

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج فى الفرج .

(٢) ورد هنا لى ز وعناه فى الناية ، وسقط من ع . ولى ش : « وموله » ، فأدرج اللز فى الفرج وبالعكس .

(٣) كذا فى ز ش . ولى ع : « أو يزر » ، وهو تعريف . والناية : « وينزر » وهو تصحيف .

(٤) فى ش : « أو لىض . . وما يدارنا » ، والزيادة من الفرج .

(٥) كذا فى ز . ولى ع ش : « فلهدى » .

باب

الْأَرْضُونَ لِلنُّومَةِ ثَلَاثٌ ^(١) :

١ - عَنُوةٌ ، وهى ما أجلسوا عنها . ويُختار إمام بين قسميها كذا نقول ، ووقتها ^(٢) للمسلمين بلفظ يحصل به . ويضرب عليها خراجاً يؤخذ ممن هى يده : من مسلم وذى .

٢ - الثانية : ما جَلَوْ عنها خوفاً منا ، وحكمها كالأولى .

٣ - الثالثة : المصالحَ عليها ^(٣) . فما صولحوا على أنها لنا

فكالعنوة .

وعلى أنها لهم ، ولنا الخراجُ عنها - فهو كجزية : إن أسلموا أو أتتلت إلى مسلم سقط ، ويُقرون فيها بلا جزية . بخلاف ما قيل .
وعلى إمام فعلُ الأصلح ، ويُربّع فى خراج وجزية إلى تقديره .
ووضع عمرُ - رضى الله تعالى عنه ^(٤) - على كل جرّيبٍ ، درهماً وقرشاً . وهو : ثمانية أرمال ، قيل : بالمكى ، وقيل : بالمرأى ، وهو نصف المكى . و« الجرّيبُ » : عشرة قصبات فى .

(١) فى ش : « ثلاث إحصاءا . . . عنها بالسيف » ، والزيادة أن من الفرح وإن وردت الأولى بمناها والثانية بلفظها فى الإفتاح ٧٣/٣ - ٧٤ ، والثابة ٤٦٧ .

(٢) فى ع : « وبين وقتها » ، والزيادة مذكورة فى الفرح والإفتاح والثابة .

(٣) فى ش : « عليها ومى نوبان . . لنا ، وقرها سهم بالخراج ، فهى كالعنوة فى التخيير » ، والزيادة مدرسة من الفرح .

(٤) أسقط جلة الدعاء من ش ، وأخرجت فى الفرح .

(٢١٠ - الإزاعات)

مثلها^(١). و « الْقَصَبَةُ » ستة أذرع — بفراج وسط — وقبضة وإيهام قاعة .

وأخرج على أرض لها ماء تُسقى به ولو لم تُزرع ، لا^(٢) على مال يناله ماء ولو أمكن زرعها وإحياءه ولم يفعل . وما لم ينبت ، أو يتل^(٣) إلا علماً — فنصف خراجه في كل عام .

وهو على المالك ، وكالدين : يُجْبَس به المُوسِرُ ، ويُنظر المُسِيرُ . ومن عجز عن حمارة أرضه أُجبر على إيجارها ، أو رفع يدها عنها . ويجوز أن يُرثى العامل ويُهدى له^(٤) لرفع ظلم ، لا ليدع خراجاً . و « الهدية » :^(٥) الفع أبتداء ، و « الرشوة » : بعد الطلب^(٦) . وأخذها حرام .

ولا خراج على مسأكن مطلقاً ، ولا مزارع^(٧) مكة . والحرم كهي . وليس لأحد البناء والاقتراض به فيهما ، ولا تفرقه خراج عليه بنفسه خراج عليه بنفسه . ومصرفه كفى .

(١) ورد في زيادة مع علامة النسخة ، هي : « أي مائة » .

(٢) أسقط هنا من ش ، وأدرج في كلام الفارح .

(٣) في ش : « أول ينه . . خراجه يؤخذ . . وينظر به » ، والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع والثانية ٤٧٠ . وفي ش : « وأن يهدى إليه » ، وفيه زيادة من

الفرح .

(٥) ورد بهاش ز : « الفرق بين الهدية والرشوة » .

(٦) كذا في زع والثانية . وفي ش : « طلب » ، وكلاما صحيح .

(٧) في ش : « لا » ، وأدرجت الواو في الفرح . وفي الثانية ٤٦٨ : « ولا خراج

على مزارع » ، والزيادة وأردت في الفرح .

وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاطه ممن له وضئفه فيه ، جاز . ولا
يُحتسب بما ظلم في خراجه ، من عشر .

• • •

باب

« ألقى »^(١) : ما أخذ من مال كافر بحق ، بلا قتال : — كجزية ،
وخراج ، وعشر تجارة ، ونصفه . — وما ترك فرعاً ، أو عن ميت
ولا وارث .

ومصرفه ومخس خمس الغنيمة : المصالح . ويبدأ بالأم فالأم : من
سد ثمر ، وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . ثم الأم^(٢)
فالأم : من سد بثق ، وكري^(٣) نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاء ،
وغير ذلك .

ولا يمسس^(٤) . ويُقسم فاصل بين أحرار المسلمين : غنيهم وفقيرهم .
وتسن^(٥) يدانة بأولاد المهاجرين : الأقرب فالأقرب من
رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم — و « قریش » قيل : بنو النضر

(١) في ش زيادة : « وهو » ، ومن من الفرح وإن وردت في الإقاع ٧٩/٣ .
والنابة ٤٧١ .

(٢) في ش : « بالأم » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) كذا في زش والإقاع والنابة ، أي : حفرها على مائي الخنار والمصباح : (كرى)
وفي ح : « كرا » ، وهو تصحيف ناشئ من فهم أن المقصود به الكراء والأجرة .

(٤) في ش : « يمسس المني » . . ما فضل « . وفيه زيادة من الشرح .

(٥) كذا في زع والنابة . وفي ش : « وسن » .

(٦) كذا في زش والنابة ٤٧٢ والإقاع ٨٠/٣ . وفي ح : « برسول الله » ، وبله تصحيفه .

ابن كنانة ، وقيل : بنو فهر بن مالك بن النضر . - ثم بأولاد أنصار .
 فإن استوى أثنان : فأسبقُ إسلام^(١) ، فأسنُّ ، فأقدمُ هجرةً
 وسابقةً . وفضلُ بينهم^(٢) بسابقة ونحوها .
 ولا يجب عطاء إلا لبالغ عاقل حرٌ بصير صحيح ، يُطبق القتال .
 ويُخرج من المقاتلة بمرض لا يرجى زواله : كزمانة ونحوها .
 ويدُّ للمال ملك للمسلمين : يضمنه متلفه ، ويحرم أخذ منه بلا
 إذن إمام .

ومن مات^(٣) بعد حلول العطاء ، دفع لورثته حقه .
 ولا امرأة جندی يموت ، وصغار أولاده - كفائتهم : فإذا بلغ
 ذكرهم أهلاً لقتال^(٤) فمضى له : إن طلب . وإلا ترك كالمرأة والبنات :
 إذا تزوجن .

باب

« الأمان » : ضد الخوف . ويحرم به قتل ورق وأسر .
 وشروط : كونه من مسلم عاقل مختار ، غير سكران . ولو كان

(١) كذا في ز ، أي في إسلام . وفي الاقتاع ٨١ : « إسلاما » وهو أول ، أي
 من جهة . وفي ع ش : « إسلام » وهو موافق لفظ الناية ، والباء بمعنى « نى » لاسببية .
 (٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرج .
 (٣) ورد بهاش ز كالشوان : « من مات عن وطنه أو غزا بعد حلول العطاء ،
 دفع لورثته ما كان له » .
 (٤) كذا في زع والناية : « وفي ش : « لقتال » .

قَتَا أَوْ أَتَى أَوْ مَمَرًا ، أَوْ أَسِيرًا وَلَوْ لَأَسِيرٍ . وَعَدِمُ الضَّرَرُ ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ ^(١) عَلَى عَشْرٍ سَنِينَ .

وَيَصِحُّ مَنْجَزًا ^(٢) وَمُطْلَقًا مِنْ إِمَامٍ لَجَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ ، وَمِنْ أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ جُمْلَ بِلَادِهِمْ ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَائِهِ وَحَصْنِهِ صَغِيرِينَ عُرْفًا .
بِقَوْلِ ^(٣) كَسْلَامٍ ، وَأَنْتَ أَوْ بِضَيْكَ أَوْ يَدُكَ وَنَحْوَهَا آمِنٌ . وَكَدَلَا بِأَسٍ عَلَيْكَ ، وَأَجْرُكَ ، وَقَفٌّ ، وَأَلْقِ سِلَاحَكَ ، وَتَقُمْ ، وَلَا تَنْهَلْ ، وَمَتَرَسٌ . وَكَثْرَانِهِ . وَيِإِشَارَةٌ تَذَلُّ : كَأَمْرَارٍ ^(٤) يَدُهُ أَوْ بَعْضُهَا عَلَيْهِ ، وَيِإِشَارَةٌ بِسَبَابَتِهِ إِلَى السَّجَاءِ .

وَيَسْرَى إِلَى مَنْ مَعَهُ : مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ ، إِلَّا أَنْ يُخَصِّصَ .
وَيَحِبُّ رَدَّ مَعْتَدٍ غَيْرِ الْأَمَانِ أَمَانًا ، إِلَى مَأْمَنِهِ .

وَيُقْبَلُ مِنْ عَدْلٍ : « إِنْ أَمَّتْهُ » . وَإِنْ أَدَّعَاهُ أُسِيرٌ ، فَقَوْلُ مَنْكِرٍ ^(٥) .

وَمِنْ أَسْلَمَ ، أَوْ أُعْطِيَ أَمَانًا لِيَفْتَحَ حَصْنًا فَفَتَحَهُ ، وَأَشْتَبَهُ ^(٦) —
حَرُمَ قَتْلُهُمْ وَرَقْمُهُمْ . وَيَتَوَجَّهُ مُطْلَقٌ أَوْ أُشْتَبَهُ مِنْ لُزْمِهِ قَوْلُهُ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ النَّايَةِ ٤٧٣ ، وَلِي أَسْلَحَ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِالْهَاءِ . وَهِيَ لَفْظٌ مِنْ مَعِ زِيَادَةٍ مَدْرُجَةٍ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « مَدَّتْ » .

(٢) قِيَسَ : « مَنْجَزًا : كَأَمْنٍ ، وَمُطْلَقًا نَحْوُ : مِنْ فُلٍ كَذَا فَهُوَ آمِنٌ . وَمِنْ إِمَامٍ » وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الصَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ الْوَاوُ فَرَعَ تَحْتَ الْبَطْرِ .

(٣) قِيَسَ : « وَيَقُولُ . . وَأَنْتَ آمِنٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٤) قِيَسَ : « كَأَمْرَارِهِ . . أَوْ بِإِشَارَةٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الْفَارَسِ .

(٥) كَذَا فِي زَوَالِ النَّايَةِ . وَفِي الْأَمَانِ . وَفِي النَّايَةِ : « مَنَكْرَهُ » . وَقَدْ سَطَّ هَذَا وَمِثْلُهُ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَمْ يَدْجُ فِي الصَّرْحِ .

(٦) قِيَسَ زِيَادَةً مَدْرُجَةً مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « وَادَعَوْهُ » .

وإن اشتبَه ما أخذ من كافر^(١) ، بما أخذ من مسلم - فيبني الكف .

ولا جزية مدة أمانٍ . ويُعَدُّ لرسول ، ومستأمنٍ .
ومن جاءنا بلا أمانٍ ، وادَّعى أنه رسول أو تاجر ، وصدَّقته عادةً - قبل . وإلا ، أو كان جاسوساً - فكأسير .
ومن جاءت به ربح ، أو ضلَّ الطريق ، أو أبق أو شرد إلينا - فلا غنم .

ويطل أمانُ بردٍ^(٢) ، وبخيانة .
وإن أودع أو أقرض مستأمنٌ مسلماً مالاً ، أو تركه ، ثم عاد لدار حرب ؛ أو انتقض عهدُ ذي - بقى أمانُ ماله ، ويُسَمَّى^(٣) إن طلبه .
وإن مات غلوارته ، فإن عُدِمَ فتي . وإن استرقَّ^(٤) وفَّ : فإن عتق أخذه ، وإن مات قتلاً فتي .
وإن أسر مسلمٌ ، فأطلق بشرط أن يُقيمَ عندهم مدةً^(٥) أو أبداً ،

(١) في ش : « كفار يحق . . مسلم يلاحق . . الكف عنها » ، والزيادات من العرح وإن وردت الأولى والثانية في ع تحت السطر .

(٢) في ع زيادة تحت السطر : « الأمان » ، وهي واردة في العرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « برده » ، ولعل الماء من كلام الفارح .

(٤) في ش : « ويبت ماله إليه . . فله لوارته » . والزيادات من العرح وإن الثانية في النهاية ٤٧٥ بلفظ : « له » .

(٥) في ع زيادة تحت السطر : « رب المال » ، وهي مذكورة في العرح .

(٦) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « في » ، وأخرج الماء في العرح .

في ع زيادة تحت السطر ، واردة في العرح ، هي : « مينة » .

أو أن يأتي ويرجع^(١) ، أو يبعث مალًا وإن عجز عاد إليهم - ثم^(٢) الوفاء ، إلا المرأة : فلا ترجع . وبلا شرط ، أو كونه رقيقًا - فإن آمنوه فله الحرب فقط ، وإلا فيقتل ويسرق أيضًا .
ولو جاء عِلْجٌ بأسير على أن يُفادى بنفسه ، فلم يجده - لم يُردَّ ، ويُفديه المسلمون : إن لم يُفد من بيت المال .
ولو جاءنا حربٌ بأمانٍ ، ومعه مسلحةٌ - لم تُردَّ ويرضى ، ويُردُّ الرجلُ .

. * * *

باب

« البُذنة » : عقدُ إمامٍ أو نائبه على ترك القتال مدةً معلومةً ، لازمة^(٣) . وتسمى : « مُهادنة » و « مُوادة » و « مُعاهدة » و « مُسالمة » . ومتى زال من عقدها ، لم يثنى الوفاء .
ولا تصح إلا حيثُ جاز تأخير الجهاد . فتنى رآها^(٤) مصلحةٌ - ولو بحالٍ منا - ضرورةً مدةً معلومةً ، جاز وإن طالَّت . فإن زاد على الحاجة بطلت الزيادة .

(١) في ش : « ويرجع إليهم أو أن . . عجز عنه » ، والزيادات من الفرج وإن وردت الأخيرة في ع تحت البطر ، والثانية في الناية ٤٧٦ .
(٢) كذلك في زح والناية . وفي ش : « لزمه » ، وزيادة الحامش من الفرج .
(٣) أُلغى هذا من ش ، وأُدج في الفرج . وقدر الفارج قبله كلمة : « وهي » .
(٤) في الناية ٤٧٧ : « جهاد . . رأى فيها » . وفي ش زيادة من الفرج : « الإمام » .

وإن أطلقت، أو عُلقت بمشيئة - لم تصح .

ومتى جاؤا في فلسدة ، معتقدين الأمان - ردُّ واآمين .

وإن شرط فيها أوفى عقد ذمة شرطاً فاسداً - : كرد امرأة
أو صداقها أو صبي أو سلاح ، أو إدخالهم الحرم - بطل دون عقد .
وجاز شرط رد رجل جاء مسلماً للحاجة ، وأمره^(١) سرّاً بقتالهم
والفرار . ولا ينتمهم أخذه ، ولا يجبره عليه .

ولو هرب منهم قرن ، فأسلم - لم يُرد^(٢) ، وهو حر .

ويؤخذون^(٣) بجنائتهم على مسلم : من مال ، وقود ، وحد .
ويحوز قتل رهاتهم : إن قتلوا رهائنا .

وعلى^(٤) الإمام حمايتهم إلا من أهل الحرب . وإن سبهم كافر -
ولو منهم - لم يصح لنا شراؤهم . وإن سبى بعضهم ولد بعض ، وباعه
أو ولد نفسه أو أهليه - صح كهربي ، لا ذمي .

وإن خيف تقض عهديهم ، بُذِل إليهم بخلاف ذمة . ويجب
إعلامهم قبل الإغارة . وينتقض عهد نساء وذرية تبعاً .
وإن تقضها بعضهم ، فأنكر الباقون - بقول أو فعل - ظاهراً ،

(١) في ش : « وجاز أمره . . . وبالفرار فلا » ، والزيادة من الشرح . وانظر الفاية .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح . نهي : « إليهم » .

(٣) كذا في ذع والفاية ٧٨ وفي ش : « ويؤخذون » ، ولله تحريف .

(٤) في ش : « وإلا » ، وأدرج الباقي في الشرح . وفي الفاية : « . . . لا » ،

ولله تحريف .

أو كاتبونا — أقرؤا بنسليم من قرض ، أو تميزه^(١) منهم . فإن
أبوهما قادرين ، انتقض عبد الكل .

باب عقد القمعة

ويجب إذا اجتمعت شروطه ، ما لم تُخَفْ غايتهم . ولا يصح
إلا من إمام أو نائبه . وصفته : « أقررتكم^(٢) بجزية واستسلام » ،
أو يبذلون ذلك فيقول : « أقررتكم عليه » ، أو نحوها^(٣) .

و« الجزية »^(٤) : مال يؤخذ منهم — على وجه الصغار — كل عام ،
بدلاً عن قتلهم ، وإقامتهم بدارنا .

ولا تُعَدُّ إلا لأهل الكتاب^(٥) اليهود والنصارى ، ومن يدّين
بالتوراة : كالمسيحية ، أو الإنجيل : كالفرنج والمسيحيين . أو من له
شبهة كتاب : كالمجوس .

وإذا اختار كافر — لا تُعَدُّ له — ديناً من هؤلاء ، فأقر
وعُقِدَ له .

(١) في ش : « أو تميزه » ، وزيادة الباء من الفرح .

(٢) كذا في زع والنهاية ٤٧٩ . وفي ش : « أقررتكم » ، فإن لم يكن مضموم الأول

نحريف .

(٣) كذا في ز والنهاية ، أي نحو الصبيان للذكورين . وفي ع أثر لكشط اللب . وهو

لفظ ش . وهو تحريف .

(٤) ورد بهامش ز كالتوان : « حكم الجزية ومقدارها ، ومن قبل أي يؤخذ » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « كتاب .. أو بالإنجيل » ، وزيادة الباء من الفرح .

وفي النهاية : « كتاب .. تدن » أي بفتح الياء للخدمة ، وهو لفظ ع .

ونصارى العرب ويهودهم ومجوسهم — من بنى ثَقْلِبَ، وغيرهم —
لا جزية عليهم ولو بذلواها . ويؤخذ عوضها زكاتان من أموالهم :
مما فيه زكاة ، حتى مما لا تلزمه جزية . ومصرفها كجزية ^(١) .

ولا جزية على صبي ، وأمرأة ولو بذلتها لدخول دارنا — وعنك
مأثراً — ومجنون ، وقن ، وزمير ، وأعمى ، وشيخ فاني ، وراهب
بصومعة — ويؤخذ ما زاد على بُلغته — وخش ^(٢) . فإن بان رجلاً ،
أخذ للمستقبل فقط . ولا على فقير ، غير مُتَمَلِّ ، يسجن عنها . والنفي
منهم : من عدّه الناس غنياً .

وتجب على معتق — ولو أسلم — ومبعض بحسابه .
ومن صار أهلاً بأثناء حَوْلٍ ، أخذ منه بقسطه بالمقد الأول .
ويطلق من إفاقة مجنون حَوْلٌ ، ثم يؤخذ ^(٣) .

ومتى بذلوا ما عليهم ، لزم قبوله ، ودفع من قصدهم بأذى : إن
لم يكونوا بدار حرب . وحرم قتلهم وأخذ ما لهم .

ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه ، لا إن مات أو جُنَّ ونحوه :
فتؤخذ ^(٤) من تركته ميت ، ومال حي . وفي أثنائه تسقط .

(١) ورد في زبد ذلك « ضروريا عليه » والإلزام مسألة مثلهم : ممن يخشى ضرره
بشوكته من الرب ، وأباهما إلا باسم المصلحة مضخة . وفي الناية ٤٨٠ :
« لا تركاة » .

(٢) في الناية ٤٨١ : « ولا على خشي » ، وش : « خشي مشكل » . والزيادة
من الصرح .

(٣) كذا في ز . وفي ح ش والناية : تؤخذ ، وكل صحيح .

(٤) في الناية : « وتؤخذ » : ولعله تصحيف . وفي زيادة من الصرح : « الجزية » .

وتؤخذ عند انقضاء كل سنة ، فإن^(١) أنقضت سنون أستوفيت كلها .

ويُمتحنون عند أخذها ، ويُطال قيامهم ، وتُجرأ أيديهم . ولا يُقبل إرسالها ، ولا يتداخل الصغار .

ولا يصح شرط تمجيلها ، ولا يقتضيه الإطلاق .

ويصح أن يشرط عليهم^(٢) ضيافة من يمر بهم : من المسلمين ودوابهم ، وأن يكتفى بها عن الجزية . ويُعتبر بيان قدرها وأيامها ، وعدد من يُضاف . ولا تجب بلا شرط .

وإذا تولى إمام ، فعرف قدر ما عليهم ، أو قامت به بيعة ، أو ظهر -- أقرهم عليه . والإرجع إلى قولهم ، إن ساع . وله تخليفهم مع تهمة . فإن بان نقص أخذ .

وإذا عقدوا كتب أسماءهم وأسماء آبائهم وحُلامهم ودينهم وجعل^(٣) لكل طائفة عريفا يكشف حال من تغير حاله^(٤) ، أو نقض العهد . أو خرَق شيئاً من الأحكام .

(١) كذا في زش والناية ٤٨٢ . وفيه : « فإذا » .

(٢) ورد هذا في زش والناية ، وسقط من ع .

(٣) كذا في زش والناية ٤٨٣ ، وهو للناسب . وفيه : « ويطلب » .

(٤) كذا في زع والناية . وفيه : « حال » ، وهو تحريف .

باب (١)

على الإمام أخذهم بحكم الإسلام : في نفس ومال وعرض ، وإقامة حدٍّ فيما يحرمونه : كزنا ، لا ما^(١) يُلْطَوْنَهُ : كخمر .

ويلزمهم التَّيْزُ^(٢) هنا بقبورهم ، وبجُلام — : بحذفِ مقدَّمِ رؤوسهم ، لا كمادة الأشراف ، وأن لا يفرِّقوا شُمرهم . وبكناهم وألقابهم^(٣) — فيمنون نحو « أبي القاسم » و « عز الدين » — ويركوبهم عَرْضًا يَأْكُافُ على غير خيل ، ولباس^(٤) « صلى » ليهود ، وأذْكَنَ — وهو : الفَاخِخُ^(٥) — لنصارى . وشُدُّ خرقٍ بَقْلَانِسْهم ومُصَانِمُهم ، وزُنَّارُ^(٦) فوق ثياب نصرانيٍّ وتحت ثياب نصرايَّة . ويُفَايرُ نساء كلِّ بَيْنٍ لَوْ نَى خُفٌ^(٧) .

ولدخلوا حَمَانًا : جُلُجُلٌ أَوْ خَاتَمٌ رَصَاصٌ ونحوه برقابهم .

ويحرمُ قِيَامُهم ولِبْتَدِعَ يحب هجره^(٨) ، وتصديرُهم ، وبِإِدَاءِهم

(١) في ش : « باب أحكام أهل القدة ، يجب على » ، والزيادة من المرح وإن وردت فيها في الناية ٤٨٤ ، والإقناع ٩٩/٣ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « فيها » والزيادة من المرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع ١٠٠ : « التَّيْزُ » ، والناية ٤٨٥ : « تميز »

(٤) في ش : « وبألقابهم » ، وزيادة الباء من المرح .

(٥) في ش زيادة : « ثوب » ، وفي من المرح وإن وردت في ع تحت السطر .

(٦) في ش : « وشد زفار » ، والزيادة مدرجة من المرح .

(٧) في ش : « هجرة كرنفسي » ، وتصديرهم في المجالس . والزيادة من المرح وإن وردت آخرها في الناية ٤٨٦ بلفظ : « يجالس » .

بسلام، وبـ « كيف أصبحت، أو أمسيت، أو أنت، أو حالك »^(١) .
وتهنئهم، وتزيتهم، وعيادتهم، وشهادة أعيادهم . لا^(٢) يمتثلهم
فيها .

ومن سلم على ذي، ثم علمه — سن قوله^(٣) : « ردُّ على سلامي » .
وإن سلم ذي لزم ردُّه، فيقال « وعليكم »^(٤) .
وإن شئته كافر أجابه : وتكره مصافحته .

• • •

فصل

ويتمون من حمل سلاح وثقافٍ ورمي . ونحوها^(٥) .
وتماية بناء^(٦) فقط على مسلم ولو رضى . ويجب تقضه —
ويضمن ماتلف به قبله لا إن ملكوه من مسلم — ولا يُعاد غالباً
لو أنهدم — ولا إن بني دار أعدهم دون بنائهم .
ومن إحداث كنائس، وبيع، ومجتمعات لصلاة، وصومعة لراهب .

(١) كنه في زرع ونحوه . ومضى : « ولا » ، وزيادة الواو من الترح .

(٢) كثر في زرع ونحوه . ومضى : « قول » ، والله تعريف .

(٣) أسماه « عيادهم » من ش ، وأدخ في شرح .

(٤) كذا في ش ، أي نحو : أمور ثلاثة نفي منها : حمل للقاتلة بالثقاف ؛ كما صرح به
في إجماع ١٠١/٣ . ومضى : « ونحوهم » ، والله تعريف تشأ من فهم أن للراد حل الثقاف
أبعد . ونحوه وردت سنه .

(٥) الخ في زرع ونحوه ٤٨٧ . ومضى : « البناء » . نقلت « ، وفيه تعريف .

إلا إن شرط فيما فتح صلحا على أنه لنا . ومن بناء ما أسهدهم
أو هدم ظلمنا منها ولو كلها ، كزادتها . لا رمَّ شتمها .

ومن إظهار منكر ، وعيد وصليب ، وأكل وشرب برمضان^(١)
وغمر وغزير — فإن فعلوا ألقناهما — ورفع صوت على ميت ، وقراءة
قرآن ، وضرب ناقوس^(٢) ، وجهر بكتابهم .

وإن صولحوا في بلادهم على جزية أو خراج ، لم يُمنوا شيئا من ذلك .
وَيُمنون دخولَ حرم مكة ولو بذلوا مالا ، وما أُستوفى من
الدخول ملك ما يُقايله من المال — لا المدينة — حتى غير مكلف ،
ورسولهم ويُخرج إليه^(٣) ويُعزَّر من دخل لاجهلا ، ويُخرج ولو ميتا ،
ويُنبش إن دُفن به ما لم يُيَلَّ .

ومن إقامة بالحجاز : كالمدينة ، واليمامة ، وخيبر ، والينبع ، وفلكنة
وتخالفها . ولا يدخلونها إلا بإذن الإمام . ولا يُقيمون لتجارة^(٤) ،
بموضع واحد ، أكثر من ثلاثة أيام . ويوكلون في مؤجل ، ويُجبر
من لهم عليه حال على وفائه ، فإن تعذر جازت إقامتهم له . ومن
مرض لم يُخرج^(٥) حتى يبرأ ، وإن مات دُفن به .

(١) في ش : « بنهار رمضان » ، والزيادة من الفرح .

(٢) ورد بهاش ز : « قال في الناقوس : الناقوس التي تضرب به التصاري لأوقات
صلواتهم : خفة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة » .

(٣) في الناية قبل زيادة : « إمام » ، وفي ش بعده زيادة : « إن أبي أداء الرسالة
إلا له » ، وفي من الفرح .

(٤) في ع : « حاجة تجارة » ، ولم ترد الزيادة في الفرح .

(٥) في ش : « يخرج منه . . . دفن فيه » ، والزيادة من الفرح . وانظر الناية ٤٨٩ .

وليس لكافر دخول مسجد ولو أذن^(١) مسلم . ويجوز استجاره لبنائه .

والذي — ولو أنى صغيرة ، أو ثقلياً^(٢) — إن أئجر إلى غير بلده ، ثم عاد ، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا — فليته نصف العشر مما معه . ويعتبه دين كركاة : إن ثبت بينة . ويصدق : أن جارية معه أهله أو بنته ونحوهما . ويؤخذ مما مع حربى^(٣) أئجر إلينا العشر . لا من من أقل من عشرة دنانير معهما ، ولا أكثر من مرة كل عام . ولا يشتر عن خمر وخنزير^(٤) .

وعلى الإمام حفظهم ، ومنع من يؤذيهم ، وفك أسرام بد فك أسراننا .

وإن تحاكموا إلينا أو مستأمنان بأثاقهما ، أو استعدي ذى^(٥) على آخر — فلنا الحكم والترك . ويحرم إحضار يهودى في سبته ، وتحريمه باق : فيستثنى من حمل في إجارة .

ويجب^(٦) بين مسلم وذى ، ويلزمهم حكمنا . ولا يفسخ بيع فاسد تقابضاه ، ولو أساموا أو لم يحكم به حاكمهم .

(١) في ش زيادة مدروجة من الشرح ، هي : « د » .

(٢) في ش : « أو كان ثقلياً » ، وزيادة « كان » من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « إن » ، ولم تذكر في الشرح ولا الناية .

(٤) في ش : « ومن خنزير » ، والزيادة مدروجة من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « ذى » ، وهي من الشرح . ولم ترد في الناية ٤٨٤ .

(٦) في ش زيادة : « الحكم » ، وهي من الشرح وإن وردت في .

وَيُعْتَمَدُونَ مِنْ شِرَاءِ مَصْحَفٍ ، وَحَدِيثٍ ^(١) . وَفَقَهُ .

* * *

فصل

وَإِنْ يَهُودٌ نَصْرَانِيٌّ ، أَوْ تَنْصَرِيهَوْدِيٌّ — لَمْ يَقَرَّ . فَإِنْ أُنِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامَ ^(٢) ، هُدِّدَ وَحُبِسَ وَضُرِبَ .
وَإِنْ أُتْقِلَ أَوْ مَجُوسِيٌّ إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، لَمْ ^(٣) يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ . فَإِنْ أَبَاهُ قُتِلَ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهِ .
وَإِنْ أُتْقِلَ غَيْرُ كِتَابِيٍّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ تَخَجَّسَ وَتَمَنَّى أَمْرًا ^(٤) .

وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ لَمْ يَقْتُلْ . وَإِنْ كَذَبَ نَصْرَانِيٌّ بِمُوسَى خَرَجَ مِنْ دِينِهِ ، وَلَمْ يَقَرَّ . لَا يَهُودِيٌّ بِعِيسَى .

وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ مَنْ أُنِيَ ^(٥) بِذَلِكَ جُزْيَةٍ أَوْ الصَّغَارَ أَوْ التَّزَامَ حَكَمْنَا ^(٦) ، أَوْ قَاتَلْنَا ، أَوْ يُلْقَى بِدَارِ حَرْبٍ مُقِيمًا . أَوْ زُنِيَ بِمُسْلِمَةٍ ، أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ النِّكَاحِ ، أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا ، أَوْ تَجَسَّسَ أَوْ آوَى جَاسُوسًا ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ كِتَابَهُ أَوْ دِينَهُ أَوْ رَسُولَهُ

(١) في ش : « وَكُتِبَ حَدِيثٌ » ، وَازِيَادَةُ مِنْ بِلَامٍ لِرَج . وَ « ٤٨٠ » : وَحَدِيثٌ وَفَقَهُ وَتَفْسِيرٌ .

(٢) كَذَا فِي زَوَالِ الْيَاةِ ٤٩٠ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَسْلَحَتْ بِمَا فِي شِ وَهِيَ : « أَوْ الْإِسْلَامَ » .

(٣) في ش : « لَمْ يَقَرَّ وَلَمْ يُقْبَلْ » ، وَازِيَادَةُ مَدْرُجَةٍ مِنْ تَفْسِيرٍ .

(٤) وَرَدَّ فِي زَ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَمَنْ أَمْرًا عَلَى يَهُودٍ أَوْ تَنْصَرٍ مُتَجَدِّدٍ . أَمِنَّا ذِيحَيْتَهُ وَمَنَّا كَتَبَهُ » .

(٥) في ع : « أُنِيَ جُزْيَةٍ أَوْ بِذَلِكَ الصَّغَارَ » ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْيَاةِ ٤٩١ . وَفِي ش : « أَحْكَمْنَا » .

بسوء ونحوه ، أو تمدى على مسلم بقتل أو فتنه^(١) عن دينه . لا بقذفه وإيذائه بسحر في تمرثفه . ولا إن أظهر منكرًا أو رفع صوته بكتابه . ولا^(٢) عهد نسائه وأولاده .

ويخير الإمام فيه — ولو قال : ثبت — كأسير ، وماله في؟ ويحرّم قتله إن أسلم ، ولو كان سبّ النبي صلى الله عليه وسلم وكذره ، لا إن رُقّ قبل^(٣) .

ومن جاءنا بأمان ، فحصل له ذرية^٤ ، ثم نقض العهد — فكذبي .

* * *

(١) كذا في ز ش . وفيه ولما : « أو فتنه » بالتحريك . وكل صحيح .

(٢) وفي زيادة : درجة من الشرح ، هي : « يقتض » .

(٣) وفي زيادة : « إسلامه » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) م — ٢٢ منتهى الإرادات

كتاب

« أبيعُ » : مبادلة عين مائئة ، أو منفعة مباحة مطلقاً —
 بإحداها^(١) أو بحال للذمة — للملك على التأيد ، غير رباً وقرض .
 ومنقذ — لا هزلاً ، ولا تليخنة وأمانة^(٢) ؛ وهو : إظهاره
 لرفع ظالم ولا يراد باطناً . — بإيجاب : كـ « بعتك أو ملكتك
 أو وليتَكَ أو أشركتك^(٣) أو وهبتك » ونحوه ؛ وقبول :
 كـ « أبتعتُ أو قبلتُ أو تملكته أو اشتريته أو أخذته » ونحوه .
 وصح تقدم قبول^(٤) بلفظ أمر أو ماضٍ مجرد عن استفهام ،
 ونحوه . وتراخى أحدهما : والبيمان بالجلس لم يتشاغلا بما يقطعهُ عرفاً .
 وبمطاعة : كـ « أعطى بهذا خبزاً » فيعطيه ما يُرضيه .
 أو يسأومه سلمة^(٥) بضمن ، فيقول : « خذها » أو « هي لك »
 أو « أعطيتُكها » أو : « خذ هذه بدرم » ، فيأخذها^(٦) . أو : « كيف
 تبليع الخبز ؟ » فيقول : « كذا بدرم » ، فيقول : « خذ » أو « آتِني » .

(١) كذا في زع ، وهو الأول . وفي ش والثانية ٣/٢ : « بأحدهما » ، وهو موافق
 لما في الإقناع ١١٥/٣ . وفي ش : « . . . لملك » .

(٢) كذا في زع والثانية . وفي ش : « أو أمانة » ، ولعله تحريف .

(٣) في ش زيادة من المصح : « فيه » . وفيها وفي الثانية : « أو وهبتك » ،

وأدرجت الماء في المصح . وزيد في ع تحت الطر : « بكذا » ، وهو في المصح .

(٤) ورهبان من زحافية : « أي على إيجاب » .

(٥) ورد هنا في زع والثانية : « وسقط من ش » .

(٦) في ش زيادة من المصح : « أو هي لك » .

او وضع نته عاده ، وأخذته عقبه . ومحوه : مما يدل على بيع
نوشراء .

فصل

وشروطه سبعة :

١ — الرضا ، إلا من مُكره بحق .

٢ — الثاني : الرشد ، إلا في يسير ، وإذا أذن لميز وسفيه ولى ثم
يحرّم بلا مصلحة — أو لقن سيد^(١)

٣ — الثالث : كون مبيع^(٢) مالا ، وهو : ما يباح نقمه مطلقا ،
وأقتناؤه بلا حاجة . كبخل وحمار ، وطير لقصد صوته ، وودود قز
وبزرة ، ونخل منفرد أو مع كورات^(٣) وفيها : إذا شوهد داخل
إليها . لا ككورة بما فيها : من عسل ونخل .

وكبر^(٤) وفيل ، وما يصاد عليه : كبومة شباشا^(٥) . — أو به : كديدان ،

(١) . ورذ في زهد ذلك مضروبا عليه : « ويصح منه قبول مية وبيع ، وبلا إذن
سيد » . وورد نحوه في التفتيح ، على ما في الصرح .

(٢) كذا في زع والناية ٦ . وفي سن والإقناع ١٢٠ : « للبيع » .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « كورته » . . داخلها . لا كورات » .

(٤) كذا في الأصول ، والناية ، والإقناع ١٢١ . وزعم مصحح الناية : أن لفظ
الإقناع : « شباشا » ، والله في الطبعة الأولى . وهو محريف عما هنا الذي إذا لم يكن
مصفا عن « شباشا » — كما ترجمه — فهو لهجة فيه ، وإن لم ترد في اللسان والتاج
وما إليها . وقوله اليهودي : « هو : طائر تحيط عيناه ويربط ليزله عليه الطير فيصاد » ،
تفسير لليومه الذي ينفذ شبا كالنكاح . فلا يجوز أن هناك يومه تسمى شباشا . وراجع الحيوان
لإباض ٥٠/٢ ، وحياة الحيوان للمصنف ١٢٠/١ (يولاق) : لتصل ما في التفسير للذكور .

وسباع بهائم وطير يصلح^(١) لصيد ولدها وفرخها ويضها -
إلا الكلب .

وكقرد لحفظ ، وعلق^(٢) لمص دم ، ولبن آدمية - ويكره -
وقن مرتد ومريض ، وجان^(٣) وقاتل في عاربة .

لا منور عتقه نذر تبرر ، ولا ميتة ولو طاهرة - إلا سما
وجراداً ونحوهما - . ولا سرجين نجس ، ولا دهن نجس أو
متنجس . ويجوز أن يستصبح بمتنجس في مسجد .

وحرّم بيع مصحف . ولا يصح لكافر ، وإن ملكه يارث
أو غيره ألزم بإزالة يده عنه . ولا يكره شراؤه استنفاذاً ،
وإبداله لمسلم . ويجوز نسخه بأجرة .

ويصح شراء كتب الزندقة ونحوها ليقلها ، لا خمر ليريقها .

٤ - الرابع : أن يكون مملوكاً له حتى الأسير ، أو مأذوناً^(٤)
فيه وقت عقد - ولو ظننا عدمهما .

فلا يصح تصرف فضولي ولو أجزى بعد ؛ إلا إن اشترى في
ذمته ونوى لشخص لم يسه . ثم إن أجزاه من اشترى له : من
حين اشترى ، ، وإلا : وقع لمشتري ولزمه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « يصلح » . وكلاهما صحيح .

(٢) في ش : « وعلق » ، وزيادة الكاف من الشرح وإن وردت في الناية ٧ .

(٣) في ش : « و » ، وقن قاتل » ، فأخرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٤) في ش ع زيادة : « ه » . وفي من الشرح وإن ذكرت في الناية ٨ .

ولا^(١) يَبِّعُ مَا لَا يَمْلِكُهُ ، إِلَّا مَوْصُوفًا لَمْ يُبَيِّنْ : إِنْ قَبِضَ
أَوْ ثَمَنُهُ بِمَجْلَسٍ عَقْدٍ ، لَا بِالْفِظِ سَلَفٍ أَوْ سَلَمٍ . وَالْمَوْصُوفُ لِلْعَيْنِ
— : كَ « بَيْتِكَ عَبْدِي فَلَانًا » وَيَسْتَقْصِي صِفَتَهُ . — بِحُزْزٍ^(٢) التَّفَرُّقِ
قَبْلَ قَبْضٍ ، كَحَاضِرٍ . وَيَنْسَخُ عَقْدُهُ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ لِفَقْدِ صِفَةٍ ، وَتَلَفٍ^(٣)
قَبْلَ قَبْضٍ .

وَلَا أَرْضٌ مَوْقُوفَةٌ : بِمَا تُنْفَعُ عَنْهُ وَلَمْ يُقَسِّمْ — : كَيْسَرَ وَالشَّامَ ،
وَكُنَا الْمَرَاقِ غَيْرَ « الْحَيْرَةِ » وَالْأَنْسِ^(١) « وَ » « بَاقِيَا » وَأَرْضُ بَنِي
صَلُوبًا . — إِلَّا الْمَسَاكِينَ ، وَإِذَا بَاعَهَا الْإِمَامُ لِمَصْلَحَةٍ ، أَوْ غَيْرِهِ وَحَكَمَ
بِهِ مِنْ بَرِي صِفَتِهِ .

وَتَصَحَّ إِجَارَتُهَا ، لَا يَبِّعُ وَلَا إِجَارَةُ رِبَاعٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ — وَهِيَ :
الْمَنَازِلُ . — لِفَتْحِهَا عَنْوَةً .

وَلَا مَاءٌ عِدَّةٌ : كَمَيْنٍ وَتَقَعٍ يَرَى . وَلَا مَا فِي مَعْدِنٍ جَارٍ : كَقَارٍ
وَمِلْحٍ وَنِفْطٍ .

وَلَا نَابِتٍ مِنْ كَلَالٍ وَشَوْكٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَحْزَمْ . فَلَا يَدْخُلُ
فِي بَيْعِ أَرْضٍ ، وَمَشْتَرِيهَا أَحَقُّ بِهِ . وَمَنْ أَخَذَهُ مِلْكُهُ . وَيَجْهَرُ دُخُولُ

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « يَصْح » .

(٢) فِي ع : « وَبِحُزْزٍ » ، لَكِنْ الرَّوْاضَةُ بِحُزْزٍ آخِرٍ ، وَهِيَ مِنَ الْمَرْحِ . وَآخِرُ
الْثَّانِيَةِ : « بِحُزْزٍ تَفَرُّقٍ » . وَش : « . . . النَّصْرَفِ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

(٣) فِي ع : « يَنْتَفِ » ، لِأَنَّ الْبَاءَ بِحُزْزٍ آخِرٍ ، وَلَمْ تَرُدَّ فِي الْمَرْحِ .

(٤) وَرَدَ بِهَذَا الرِّسْمُ فِي شِ وَالثَّانِيَةِ ٩ وَالْإِفْتَاحِ ١٧٨ وَبِسْمِ الْبَهَائِ لِيَاكُوتِ ١/٣٢٨ .
وَلَوْ زَع : « الْأَنْسِ » ، وَهُوَ رِسْمٌ قَدِيمٌ صَحِيحٌ أَيْضًا .

لأجل ذلك ، بنير إذن وب الأرض ، إن حُوِّلت . وإلا جاز بلا ضرر
وحرْم منع مستأذن : إن لم يحصل منه ضرر .
وطُلُولُ مُنْجَى مِنْهَا^(١) النحلُ ككَلِّ وأولى ، ونحلُ رب الأرض
أحقُّ به .

• — الخِلاص : القدرة على تسليمه . فلا يصح بيع آبي وشارد ،
ولو تقادر على تحصيلهما .

ولا سمكٍ جاء ، إلا مرثياً بِمَحْوَرٍ يسبل أخذه منه .
ولا طائرٍ يصعبُ أخذه ، إلا بِخَلْقٍ ولو طال زمنه .
ولا منصوبٍ ، إلا لتأصبه أو قادر على أخذه . وله الفسخُ إن
عجز .

٦ — البادس : معرفة مبيع ، برؤية متعاقدين مقارنةً بجميعة أو
بعض يدل على بقيته . كأحد وجهي ثوب غير منقوش .
فلا يصح إن سبقت المقدّر زمن يتغير فيه ولو شكاً ، وإن قال :
« بتلك هذا البتل » فإن فرساً ، ونحوه .

وكروته معرفته بلسي أو يشم أو ذوق ، أو وصف ما يصح
سَلَمٌ^(٢) فيه ، بما يكفي فيه . فيصح بيع أعمى وشرائه ، كتوكيله .

(١) كذا في زح والنهاية ١٠ والإتباع ١٢٨ . وفي ش : « منه » ، وهو صحيح ..

(٢) كذا في زح . وفي ش : « السلم » . والنهاية : « سلف » .

نمإن وُجد ما وُصف أو تقدمت رؤيته متغيراً، فليشتري^(١) الفسخ—
ويحلف إن اختلفا—ولا يسقط إلا بما يدل على الرضا: من سؤم ونحوه.
لا يركوب دابة بطريق رد^(٢). وإن أسقط حقه من الرد فلا أُرش.

ولا يصح بيع حمل يعطن، ولبن بضرع، ونوى بتمر، وصوف
على ظهر—إلا تماً. ولا صبي فحل، ولا مسك في قار^(٣)، ولا
لفت ونحوه قبل قلع، ولا ثوب مطوي أو تُسج بعضه على أن يُسج
بقية، ولا عطاء قبل قبضه، ولا رقعة به، ولا معدن وحجارته،
وسلف فيه.

ولا ملامسة: كـ «بتك ثوبي هنا على أنك متى لمسته، أو إن
لمسته، أو أي ثوب لمسته—فعليك بكنا».
ولا منابذة: كـ «متى أو إن نبذت هذا، أو أي ثوب نبذته—
فلك بكنا».

ولا بيع الحصة: كـ «أرمها، فلي أي ثوب وقست فلك بكنا»،
أو «بتك من هذه الأرض، قدر ما تبلغ هذه الحصة—إذا رميتها—
بكنا».

ولا بيع مالم يمين: كبدر من عييد، وشاة من قطيع، وشجرة من

(١) لى ع: «للشتر»، وهو تحريف.

(٢) كذا لى زع وللنابة ١١. ولى ش: «ردما»، والزيادة من المرح.

(٣) لى ش: «ولا لبن»، وزيادة «لا» من كلام التارح.

(٤) كذا لى زع. ولى ش والثانية: «فأرته». وهذا مفرد، والأول جمع.

ستان ؛ ولو تساوت قيمتهم . ولا الجميع إلا غير معين ، ولا شيء
بشرة دِراهم ونحوها إلا ما يساوى درهما . ويصح : إلا بقدر درهم .
ويصح بيع ماشوهد : من حيوان وثياب^(١) ، وإن جهلا عدده .
وحامل بحر^٢ ، وما مأكول في جوفه ، وباقلا وجوز ولوز ونحوه في
قشرية ، وحب^٣ مشتد في سنبله . ويدخل السائر تبعا .

وقبيز من الصبرة : إن تساوت أجزاؤها ، وزادت عليه . ورطل
من دَن^٤ ، أو من زُبُرَة حديد ونحوه . ويطلق ما عدا قدر مبيع يعين .
ولو فرق قفزانها ، وباع واحدا مبهما — مع تساوى أجزائها — صح .
وصبرة جزافا مع جهلها أو علمها . ومع علم بائع وحده — بحر^٥ ،
ويصح . ولشتر الرذ^٦ . وكذا مع علم مشتر وحده ، وبائع الفسخ .
وصبرة علم قفزانها إلا قبيزا .

لا ثمرة شجرة إلا صاعا ، ولا نصف داره الذى يليه .
ولا جريب من أرض أو ذراع من ثوب مبهما ، إلا أن علميا ذرعها ،
ويكون مشاعا . ويصح معيننا بابتداء^(٧) وانتهاء معا . ثم إن نقص ثوب
يقطع ونشاعا — كائنا شريكين . وكذا خشبة بسقف ، وفص^٨ بخاتم .
ولا يصح استثناء حمل مبيع أو شحمه ، أو رطل لحم أو شحم —
إلا وأس مأكول ، وجلد ، وأطرافه — ولا يصح استثناء مالا
يصح يمه مفردا ، إلا في هذه — ولو أبى مشتر ذبحه ولم يشترط

(١) لى ش : « ومن ثياب » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا لى زح والفاية ١٣ . وفى ش : « اجزاء » ، ولعله تحريف .

لم يجبر، ويلزمه قيمة ذلك تقريباً^(١)، وله الفسخ بميب يختص^(٢) المستثنى.

٧ - السابع : معرفتهما لثمن حال عقد ، ولو بمشاهدة . وكذا أجرة .

فيصحان بوزن صنجة ، وملء^(٣) كيل مجهولين . وبشيرة ، وبنفقة عبده شهرًا . ويرجع^(٤) مع تعذر^(٥) معرفة ثمن ، في فسخ ، بقيمة مبيع . ولو أصرًا ثمنًا بلا عقد ، ثم عقداً بآخر - فالثمن الأول .

ولو عُقد^(٦) سرًا بثمن ، ثم علانية بأكثر - فكساح . والأصح قول المنقح : « الأظهر : أن الثمن هو الثاني إن كان في مدة خيار ، وإلا فالأول » انتهى .

ولا يصح برقم^(٧) ، ولا بما باع به زيد - إلا إن علماهما - ولا بألف درهم ذهبًا وفضة ، ولا بثمن معلوم ورطلٍ خمر ، ولا بما يبيع الناس .

ولا بد ينار أو درهم مطلق وكتم^(٨) تقود متساوية رواجًا ، فإن لم يكن إلا واحد^(٩) ، أو غلب أحدها - صح ، وصرف إليه .

(١) ورد هنا في زع والناية ، وسقط من ش .

(٢) كذا في زع . وفي ش والناية : « ينس » ، وكلاما صحيح .

(٣) في ش : « ويل » ، وزيادة الباء من المرح .

(٤) ورد في زيه السطور زيادة : « مشتر » ، وهي مذكورة في المرح .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « صخرة » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زيه أوله . وفي ش والناية : « عقدا » ، ولله تحريف نفا عن التأثير بالصيغة السابقة .

(٧) كذا في زع والناية ١٤ . وفي ش : « برقه » ، والزيادة من المرح .

(٨) في ش : « وتم باليد متساوية » ، فأدوج الشرح في الثمن وبالعكس .

(٩) كذا في زه . وفي ش والناية ١٤ : « واحدنا » ، وهو تحريف .

ولا بعشرة صِحاخاً أو إحدى عشرة مكسرة، ولا بعشرة قدراً
أو عشرين نسيئةً — إلا إن تفرقا فهما على أحدهما .
ولا بدینار إلا درهماً ، ولا بمائة درهم إلا^(١) ديناراً ، أو إلا قفيزاً
براً ، أو نحوَه . ولا بمائة على أن أرهن بها^(٢) وبالمائة التي لك ، هذا .
ولا من صبرة أو ثوب أو قطيع : كل قفيز أو ذراع أو شاة
بدرهم .

ويصح بيع الصبرة أو الثوب أو القطيع : كل قفيز أو^(٣) ذراع
أو شاة بدرهم . وما بوعاء مع وعائه موازنة : كل رطل بكذا ،
مطلقاً . ودونه مع الاحتساب بزنته على مشتر ، إن علما مبلغ كل منهما .
وجزافاً مع ظرفه أو دونه ، أو كل رطل بكذا ، على أن يسقط منه
وزن الظرف .

ومن اشترى زيتاً أو نحوَه في ظرف ، فوجد فيه رباً — صح في
الباقى يقسطه ، وله الخيار . ولم يلزمه بدل الرب .

* * *

فصل في تفريق الصفقة

وهي : أن يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح .

(١) كذا في زع والفاية . وق ش : « لا » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « رها » ، وهو من عبث الناشر .

(٣) أسقط « أو » من ش ، وأدرجت في الدرر .

من باع معلوماً ومجهولاً - لم يتعدّر عليه - صح في المعلوم بقسطه . لا إن تعذر ، ولم يدين عن المعلوم .

ومن باع جميع ما يملك بمضنه ، صح في ملكه بقسطه .
ولشتر الخيار إن لم يعلم ، والأرض إن^(١) أمسك فيما ينقصه تفريق .

وإن باع قنّه مع قنّ غيره بلا إذنه ، أو مع حرّ ، أو خلاً مع خرّ صح في قنّه . وفي خلّ بقسطه . ويقدر خرّ خلاً . ولشتر الخيار .
وإن باع عبده وعبده غيره بإذنه : أو عبده لائنين : أو أشرك عبدين من اثنين أو وكيلهما^(٢) بشتن واحد - صح ، وقسط على قيمتهما . وكبيع إجارة .

وإن جمع بين بيع وإجارة أو صرف أو خلع أو نكاح بموض واحد - صحاً . وقسط عليهما . وبين بيع وكتابة : بطل ، وصحت .

ومتى اعتبر قبض لأحدهما ، لم يبطل الآخر بتأخره .

* * *

فصل

ولا يصح بيع ولا شراء ، ممن تلزمه جمعة ، بعد نداءها الذي عند

(١) كذا في ر ش والناية ١٦ . وفي ع : « إذا » . وش : « . . . الضيق » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أو وكيلهما » . والله تعريف .

النَّبَر . الْمُنْتَحُ : « أَوْ قَبْلَهُ لِمَنْ مَنَزَلُهُ بَعِيدٌ : بِحَيْثُ إِنَّهُ يُدْرِكُهَا » أَنْتَهَى .
إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ : كَقَضَرٍ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يُبَاعُ ، وَعُزْيَانٍ وَجَدَ سِتْرَةً ،
وَكَفَنٍ وَمَوْنَةٍ تَجْهِيهِ لِمَيْتٍ خِيفَ فُسَادُهُ بِتَأَخُّرٍ ، وَوُجُودِ أَيْهِ
وَنَحْوِهِ ^(١) يُبَاعُ مَعَ مَنْ لَوْ تَرَكَهُ لَنَهَبَ ، وَمَرْكُوبٍ لِمَاجِزٍ ، أَوْ ضَرِيرٍ
عَدِيمٍ قَائِدًا ، وَنَحْوِهِ . وَكَذَا لَوْ تَضَايَقَ وَقْتُ مَكْنُوبَةٍ .

وَيَصِحُّ إِمضَاءُ بَيْعِ خِيَارٍ وَبَقِيَةِ الْعَقُودِ . وَتَحْرُمُ مَسَاوِمَةٌ وَمَنَادَاةٌ .
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عُنْبٍ أَوْ عَصِيرٍ لَتَتَّخِذَهُ خَمْرًا ، وَلَا سِلَاحٍ وَنَحْوَهُ فِي
فِتْنَةٍ ، أَوْ لِأَهْلِ حَرْبٍ ، أَوْ قَطَاعِ طَرِيقٍ — مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَلَوْ بِقَرَأَتَيْنِ ،
وَلَا مَا كُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَمَشْمُومٍ وَقَدَحٍ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِ أَوْ بِهِ مَسْكِرًا ،
وَجَوْزٍ وَبَيْضٍ وَنَحْوَهُمَا لِقَمَارٍ ، وَغَلَامٍ وَأُمَةٍ لِمَنْ عُرِفَ بِوَطْءِ ذُبَيْرٍ
أَوْ غِنَاءٍ ^(٢) .

وَلَوْ أَتَاهُمْ بِغَلَامِهِ ، فَدَبَّرَهُ أَوَّلًا — وَهُوَ فَاجِرٌ مُعْلَنٌ — أَحِيلَ بَيْنَهُمَا ،
كَجَبَّوْسَى تَسْلُمُ أُخْتَهُ وَيُخَافُ أَنْ يَأْتِيَهَا .

وَلَا قَنْ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ لَا يَتَّقِي عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ
مِلْكَةٍ ^(٣) وَلَا تَكُنِّي كِتَابَتَهُ ، وَلَا يَمُوهُ بِخِيَارٍ .

وَيَبِيعُ عَلَى بَيْعِ مُسْلِمٍ كَقَوْلِهِ لِمُشْتَرِي شَيْئًا بِعَشْرَةٍ : « أُعْطِيكَ مِثْلَهُ »

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٧ . وَفِي شِ : « أَوْ نَحْوِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٨ . وَفِي شِ : « أَوْ بَنَاءٍ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الْفَرْحِ .

وَقَدْ وَرَدَ بِهِمَا شِ زِ : « قَامُوسٌ : التَّنَاءُ بِكُسرِ الْفَينِ مَمْدُودًا : الصَّوْتُ الْمَطْرَبُ . وَمَقْصُورًا
كَلِيلٌ : ضِدُّ الْقَفْرِ » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « عَنْهُ » ، وَهِيَ مِنَ الْفَرْحِ وَلِإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ١٨ .

بتسعة، وشراء عليه كقوله لبائع شيئاً بتسعة: «عندي فيه عشرة».
 زمن الخيارين، وسوم على سومه مع الرضا صريحاً—محرمٌ. لا يمدرد،
 ولا بذلٌ بأكثر^(١) مما أشتري. ويصح العقد على السوم فقط .
 وكذا إجارة.

وإن حضر باءٍ لبيع سلمته بسعر يومها وجهه، وقصده حاضر عارف
 به — وبالناس إليها حاجة — حرمت مباشرة البيع له، وبطل: رضوا
 أولاً. فإن قُدش شيءٌ مما ذُكر صبح، بكشرائه له. ويُخير مستخيراً عن
 سعر جهله.

ومن خاف منيعة ماله، أو أخذَه ظلماً—صح بيعه له .
 ومن استولى على ملك غيره بلا حق، أو جحدَه أو منعه حتى
 يبيعه إياه، ففعل — لم يصح .
 ومن أودع شهادة^(٢)، فقال: «أشهدوا أني أبيعهُ أو أتبرع به خوفاً
 ونقيّة^(٣)» — مُل به .

ومن قال لآخر: «أشتري من زيد فلان عبده»، ففعل، فبان
 حر. — فإن أخذ شيئاً غرمه، وإلا لم تلزمه العهدة حاضر البائع أو غاب—

(١) كذا في زع والناية ١٩ . وفي ش: «أكثر» ، ولعله تحريف .

(٢) ورد بهامز ز: «مسئلة إيداع الشهادة» .

(٣) كذا في زش والناية . وفي ع: «أوقية» ، ولعله تحريف .

كـ «أشتر منه عبده هذا» — وأدب هو وبائع. ونُحَدِّد مَقَرَّةً
حُطِّلَتْ ، ولا مهر ، ويُلحق الولد .

ومن باع شيئاً بشئ نسيئة ، أو لم يقبض — حرّم . وبطل شراؤه
له من مشتريه ، بنقد من جدس الأول أقلّ منه ولو نسيئة . وكذا المقدُّ
الأول : حيث كان وسيلة إلى الثاني . إلا^(١) إن تغيّرت صفته وتسمّى :
« مسألة العينة » ، لأن مشترى السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً ، أى
نقدًا حاضرًا . وعكسها مثلها .

وإن اشتراه أبوه أو ابنه أو غلامه ونحوه ، صح : ما لم يكن
حيلة .

وإن باع ما يجري فيه الرّبا نسيئةً ، ثم اشترى منه بشئ — قبل
تقبضه — من جنسه ، أو ما لا يجوز بيعه به نسيئةً — لم يصح : حسباً
لمادة ربا النسيئة .

فصل

يحرم التسمير ، ويكره الشراؤه . وإن هُذِّد من خالفه حرّم
وبطل .

وحرّم : « بيع كالناس » ، واحتكار في قوت آدمي . وصح

(١) كذا في زع . وفي ش : « إلى أن » ، وهو تصحيف . وراجع الناية ٢٠ .

شراء محتكر ، ويُجبر على بيعه كما يبيع الناس . فإن أبي ، وخيف
الثلث - فرفقه الإمام ، ويردّون بدله . وكذا سلاح حاجة . ولا يكره
أدخار قوت أهله ودوايه .

ومن ضمن مكاناً - لبيع فيه ، وبشترى فيه وحده - كره الشراء
منه بلا حاجة ، كمن مضطّر ونحوه ، وجالس على طريق . ويحرم
عليه أخذ زيادة بلا حق .

بابُ الشروطِ في البيع

و « الشرط » فيه وشبهه : إلزام أحد المتعاقدين الآخر ، بسبب
المقد ، ماله فيه منفعة .

وتعتبر مقارنته للمقد . وصححه أنواع :

١ ما يقتضيه بيع : كتقاضي ، وحلول ثمن ، وتصرف كل فيما
يصير إليه ، وردّه بسبب قديم . ولا أثر له .

٢ - الثاني : من مصاحته . كتأجيل ثمن أو بعضه ، أو رهن أو
ضمين به ^(١) مميّنين ، أو صفة في مبيع : كالعبد كاتباً أو فحلاً أو
خصياً أو مانساً أو مسلماً ، والأمة بكرًا أو تحيض أو حائلاً ^(٢) ،
والدابة هملجة أو لبوناً أو حاملاً ، والفهد أو البازي سيّوداً ،

(١) ورد هذا في زش والنهاية ٢٣ ، ولم يرد في ع . وذكر فيها بدله مع علامة
الصحة : « أو كفيل » .

(٢) ورد « أو حائلاً » في ز ، ولم يرد في ع ش والنهاية .

والأرض خراجها كذا ، والطائر مصوئاً أو يبيض أو يحى من مسافة معلومة . لا أن يوقظه للصلاة .

ويلزم : فإن وُفِّي به ، وإلا فله الفسخ أو أرضٌ فقدّر الصفة . وإن تمذّر ردّه ، تعيّن أرضٌ .

وإن أخبر بائع بصفة ، فصدقه بلا شرط ؛ أو شرط الأمانة ثيباً أو كافرةً أو هماً أو سبطةً أو حاملاً ، فبانت أعلأ أو جمدةً أو حائلاً — فلا خيار .

٣ — الثالث : شرط بائع نفعاً ، غير وطير ودواحيه ، معلوماً في مبيع . كسكنى الدار شهراً ، ومُهلان البعير إلى معين .

ولبائع إجارة وإعارة ما استثنى . وله على مشترٍ — إن تمذّر — أتفاعة بسببه — أجره مثله .

وكذا شرط مشترٍ فقع بائع في مبيع — : كحملٍ حطبٍ أو تكسيره ، وخياطة ثوبٍ أو تفصيله ، أو جز^(١) رطبٍ ، ونحوه . — بشرط علمه .

وهو كالجبر ؛ فإن مات^(٢) أو تلف أو استحق : فلمشتري عوضٌ ذلك . وإن تراضيا على أخذه ، بلا عذرٍ ، جاز .

(١) كذا في زع والناية ٢٤ . وصح في ش : بالقال .

(٢) في الناية زيادة وردت بمضامها في المرح ، هي : « بائع » . وفي ش : « مات أو استحق نفسه » ، وفيه زيادة من المرح وإن وردت بمضامها في الناية ، ونحوه لم يدرج فيه .

ويُبطله جمع بين شرطين — ولو صحيحين — ما لم يكونا من مقتضاه أو ^(١) مصلحته .

ويصح تعليقُ فسخٍ ، غيرِ خلع ، بشرط . كـ «بتك على أن تتصدق الثمن إلى كذا ، أو على أن ترهننيه ^(٢) بتمنه ؛ وإلا فلا بيع يتنا .»
وينفسخ إن لم يفعل .

فصل

وفاسدُه أنواعٌ :

١ — مبطلٌ : كشرط بيع آخر ، أو سلف ، أو فرض ، أو إجارة . أو شركة ، أو صرف الثمن أو غيره .
وهو : يمتنان في بيعه ، ألمهى عنه .

٢ — الثاني : ما يصح معه البيع . كشرطٍ ينافي مقتضاه : كأن لا يَحْصِرَ ^(٣) أو متى تفق ، وإلا ردّه . أو لا يقفه أو يبيعه أو يهبه أو يُعتقه ، أو إن أعتقه فلبائع ولاؤه ، أو أن يفعل ذلك . إلا شرط ^(٤) المتق ، ويُجَبَرُ إن أباه . فإن أصرَّ أعتقه ^(٥) حاكم .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من » .

(٢) كذا في ز ش والناية ٧٥ . وفي ع : « ترهنه » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « يحصر أو يقي » ، وفيه تصحيف ، وليس لم يدرج في الفرح .

(٤) ورد هنا في ز ش والناية ، ولم يرد في ع . وفي الناية : « . . . علق » .

(٥) كذا في ع ش والناية ٧٦ ، وهو الصحيح . وفي ز : « علقه » ، وهو سبق

علم من المصنف : لأن المسمى منه لم يرد إلا ربايعيا ، كما صرح به في الصباح والختار .

(٢٣ م — انتهى الإرادات)

وكذا شرطُ رهنٍ فاسدٍ ، ونحوه : كخيار أو أجلٍ مجهولين ،
أو تأخير تسليمه بلا أتنافعٍ ، أو إن باعه فهو أحق به بالثمن ، أو أن
الآمة لا تحمِل .

ولن قلت غرضه ، أفسخ . أو أرتشُ قصِ ثمن ، أو أسترجاعُ
زيادة بسبب إلغاء .

ومن قال لزمه : « بنى هذا على أن أفضيك منه » ، فباعه —
صح البيع ، لا الشرط .

وإن قال ربُّ الحق : « أفضيه على أن أبيعك كذا بكذا » ،
فغناه — صح دون البيع .

وإن قال : « أفضي أجودَ مالى ^(١) على أن أبيعك كذا » ، ففعلًا —
فباطلان .

٣ — الثالث : مالا ينمقد معه بيع . كـ « بعتك أو أشرتُ —
إن جئتني ، أو رضى زيد — بكذا » .

ويصح : « بعتُ وقبلتُ إن شاء الله » ، وبيع الرُّبُون وإجارته —
وهو : دفعُ بعضِ ثمنٍ أو أجرَةٍ . ويقول : « إن أخذته أو
جئت ^(٢) ، بالباقي ، وإلا فهو لك » . — لا : « إن ^(٣) جاء لمرتني بحقه في

(١) كذا في زش . وفي ع : « من مالى » ، ولعله تحريفُ فبأمل . وى : « ٤ » : « ٥ »
عليك » ، والزيادة مذكورة الشرح .

(٢) كذا في زع والثانية . وى ش : « جئتكَ » ، وزيادة السكاف من الشرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

عله ، وإلا فالهن له . وما دُفع في عُربون فلبائع ولمؤجر^(١) : إن لم يَمِّ .

ومن قال : « إن بعثك فأنت حر^٢ » فباعه — عتق ، ولم ينتقل ملك^(٣) .

وإلا ، وقال آخر^(٤) : « إن أشتريته فهو حر » ، فاشترأه — عتق^(٥) .

ومن شرط البرائة من كل عيب ، أو من عيب كذا إن كان — لم

- (١) كذا في زع . وفي ش والناية : « ومؤجر » ، ووردت اللام في المرح .
 (٢) ورد بهامش ز حاشية جلية : « فإن قيل : لما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق ، فإنه لو قال : « إن تزوجت فلانة فهي طالق » ، وتزوج بها — لم تطلق . وكذا لو قال لأجنبية : « إن دخلت الدار فأنت طالق » ، فدخلت وهي زوجته — لم تطلق بغير خلاف . ولو قال : « إن ملكت فلانا فهو حر » ، صح التعليق وعتق بالملك ؟ »
 « قيل : الفرق بينهما : أن العتق له قوة وسراية ، ولا يمتد نفوذه للملك . فإنه ينفذ في ملك الغير ، ويصح أن يكون الملك سببا لزواله بالعتق عقلا وشرعا ، كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه المحرم بغيراته . فكما لو اشترى عبد اليتيم في كفارة أو نذر ، أو اشترأه بغيره بالعتق . فكل هذا يصرح فيه بجل الملك سببا للعتق . فإن قوته محبوبة لله ، فصرح الله سبحانه بالتوصل إليها بكل وسيلة مفضية إلى محبوه . وليس كذلك الطلاق : فإنه يفيض إلى الله ، وهو أبغض الحلال إليه ، ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لإزائه البتة . »
 « وقرئ فان : أن تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والمعاملات والتبر . كقوله : « ثلث آتاني الله من فضله لأصدقين بكذا وكذا » . فإذا وجد العتق لزومه ما علق به : من الطاعة للصودة . فهذا لون ، وتعليق الطلاق على الملك لون آخر . قاله ابن القيم في الهدى » .

٥١ (٣) قد أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مشرويا عليه : « وإن خلعتك (؟) فأنت طالق » ، لم يمتنع

يرأ^(١) . وإن سماه أو أبرأه بعد العقد ، برأ^(٢) .



فصل

ومن باع ما يذرع على أنه عشرة ، فبان أكثر — صح . ولكل
الفسخ : ما لم يعط الزائد مجافاً .
وإن بان أقل صح ، والتقص على بائع . ويخير إن أخذه مشتر
بقسطه ، لا إن أخذه بجمعه . ولم يفسخ^(٣) .
ويصح في صبرة ونحوها ، ولا خيار لمشتري .



باب

« أَلِخْيَارُ » : أسم مصدر « أختار » ، وهو : طلب خير الأمرين .
وأقسامه ثمانية :

١ — خيار المجلس . ويثبت في بيع غير كتابة ، وتولي طرفي^(١)
عقد . وشراء من يثق عليه ، المنتفع : « أو يعترف بحريته قبل الشراء » .

(١) ورد بهامش مع تصحيح زيدته « موجودة بالشرح » : « بائع بذلك » .
(٢) لرح : « برأ » ، وهو تصحيح : لأن هذا خامس بالمرض ، على ما في المصباح
والمنتقى .

(٣) ورد في زحمته بنسخ آخر : « المشتري » ، وهو في المرح بمناه .

(٤) كمناف زح والنهاية ٢٩ . ووش : « طرق » ، وهو تصحيح .

وكبير صلح وقسمة وهبة بمناء، وإجارة، وما قبضه شرط لصحته : كصرف ، وسلم ، وربوى بمنه .

لا في مسافة ، ومزارعة ، وحوالة ، وسبق : ونحوها .

ويبقى ^(١) إلى أن يفرقا عرفاً بأبدانها . ومع إكراه ، أو فزع من مخوف ، أو إلقاء بسيل ، أو تعلق — إلى أن يفرقا من مجلس زال فيه ^(٢) . إلا أن ^(٣) يتبايا على أن لا خيار ، أو يستطاه بده .

وإن استطاه أحدهما ، أو قال لصاحبه : « اختر » — بقي خيار صاحبه . وتحرم الفرقة ^(٤) خشية الاستقالة .

ويقطع خيار بموت أحدهما ، لا جنونه ^(٥) . وهو على خياره إذا أفاق . ولا يثبت لوليّه .

٢ — الثاني : أن يشترطاه في العقد ، أو زمن الخيارين — إلى أجل معلوم . فيصبح ولو فيما يفسد قبله ، ويبيع ويحفظ عنه إليه . لا في عقد حيلة : ليرجع في قرض . فيحرم ، ولا خيار ، ولا يجلّ تصرّفهما . المنتفع : « فلا يصح البيع » .

ويثبت في بيع ، وصلح وقسمة بمناء ، وإجارة في ذمة أو مدثر لأجل العقد . لا فيما قبضه شرط لصحته .

(١) بهامش مع التصحيح زيادة مذكورة في المرح والنابة ٢٩ : « خيار » .
(٢) بهامش ز — بدون علامة التصحيح ، ونقط آخر — زيادة : « الإكراه » .
وورود في المرح بالنقط : « إكراه » .
(٣) كذلك زع ، وهو الناسب . وفي ش : « إن تبايا » ، وله تعريف .
(٤) كذلك ز ش . وفي ع : « الفرقة » ، والنابة ٣٠ : « فرقه » .
(٥) في ع : « بهنوته » ، إلا أن الباء — وهي من المرح — زمت بنقط آخر .

وابتداءً أمد^(١) من عقد . ويستقط بأول الناية : فإلى صلاة ، بدخول وقتها ، كائند .

وإن شرطاه يوما ويوما ، صح في اليوم الأول فقط .
ويصح شرطه لهما ولو وكيّلين كلمو كليهما^(٢) ، وإن لم يأمرهما به . وفي معين من مبينين بمقد — ومتى فُسخ فيه رجع بقسطه من الثمن — ومتفاوتا ، ولأحدهما ، ولغيرهما ولو المبيع — ويكون توكيلا له فيه — لا له دونهما .

ولا يفترق فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ، ولا رضاه . وإن مضى زمنه ولم يُفسخ ، لزم .
ويقتل ملك بمقد ، ولو فسّخاه بعد .

فيتق ما يتق على مشتر ، وتلزمه^(٣) فطرة مبيع . وكسبه وغاؤه المنفصل له . وما أولد فأُم ولد ، وولده حر .

وعلى بائع بوطء المهر ، — مع علم تحريره ، وبزوال ملكه ، وأن البيع لا يفسخ بوطئه — ألحد . وولده قن . والحل وقت عقد مبيع ، لا غلبه . فترد الأمات بسبب ، بقسطها .

ويحرم تصرّفهما — مع خيارهما — في ثمن معين ومثمن .
وبفد عتق مشتر ، لا غير عتق مع خيار الآخر ، إلا معه أو ياذنه .

(١) كذا في ز والناية ٣١ . وق ع : « أمد » ، وش : « مدة » .

(٢) كذا في ز . وق ع : « كوكليها » . وش : « كوكليها » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والناية ٣٧ : « وبزمه » . وكلاما صحيح .

ولا يتصرف بائع مطلقاً إلا بتوكيل مشترٍ ، وليس فسخاً .
 وتصرفُ مشترٍ^(١) بوقفٍ وبيعٍ وهبةٍ ، وليس لشهوةٍ ونحوه ،
 وسَوِّمَهُ — إمضاءً وإسقاطاً لخياره . لا لتجربةٍ كالاستخدام ،
 ولا إن قبّله الميعة ولم ينعها .
 ويطلُّ خيارُها مطلقاً ، بتلفٍ مبيعٍ بعد قبضٍ ، وإتلافٍ مشترٍ
 إياه مطلقاً .

وإن باع عبداً بأمة^(٢) ، فالت العبد ، ووجدَ بها عيباً — فله
 ردُّها ، ويرجع بقيمة العبد .

ويورث خيارُ الشرط : إن طالب به قبل موته . ولا يُشترط ذلك
 في إرثٍ خيارٍ غيره .

٣ — الثالث : خيارُ غُبنٍ يخرج من محالة .

ويثبت لِرُكبانٍ تَقَوُّوا — ولو بِلَا قصدٍ — : إذا باعوا أو
 اشْتَرَوْا ، وَغُنِنُوا .

والمُسْتَرْهِلُ^(٣) غُبنٌ ، وهو : من جهل القيمة ، ولا يحسن
 تَعَاكُسُ : من بائعٍ ومشتري .

(١) في ش زيادة من الناشر أو التامخ ، هي : « بيع » . وفيها وقع : . . . أو
 بيع أَوْجِبَ أو لمس » ، والزيادة من المصحح .

(٢) كُنَّا في ز ش وأصل ح . ثم أُلْحِقَ فيها بالباء ، وهو لفظ النجاة ٣٣ .

(٣) في ع بين الأسطر زيادة ورد نحوها في المصحح ، هي : « يفرط خيار » .

(٤) في ش : « وللمسئل » ، وهو تحريف ظاهر .

وفي تجشٍّ^(١) : بأن يُزايده من لا يريد شراءه، ولو بلا مواطاة.
ومنه : « أُعْطِيتُ كَذَا » ، وهو كاذب . ولا أَرُشَّ مع إمساك .
ومن قال عند المقد : « لا خِلاَبَةَ » ، فله الخِيَارُ إذا مُخِلَبَ .
والثَبْنُ مُحَرَّمٌ ، وخيارُه كَيْبٌ : في عدم قُوْرِيَّة . ولا يَجْعُ الفسخُ
تعيُّه — وعلى مشترِ الأَرْضِ — ولا تَلْفُه ، وعليه قيمته .
وللإمام جعل علامة تنفى الثَبْنِ ، ومن يُعَبِّن كثيرًا .
وكَيْبٌ إِبْجَارَةٌ — لا نِكَاحٌ — فإن فسخَ في أثنائها ، رجع بالقسط
من أَجْرَةِ المثل ، لا من المسمى .

٤ - الرابع : خِيَارُ التَّلْيِيسِ^(٢) بما يَزِيدُ به الثَمَنُ : كَتَضْرِيَّةِ
اللبن في الضَّرْعِ ، وتَحْمِيرِ وجهه ، وتَسْوِيدِ شعره وتَحْمِيدِهِ ، وجمع ماوَ
الرَّحَى وإرساله عند عرض . ومحرمٌ كَكْتَمِ عَيْبٍ
وَبُثِّتَ لمشتري خيارُ الرَّدِّ ، ولو حصل بلا قصد .

ومضى علم التَّضَرِّيَّةِ ، مُخَيَّرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ — منذُ علم — : بين إمساكٍ
بلا أَرْضِ ، ورَدٍّ مع صاع تمرٍ سليم : إن حَلَبَهَا . ولو زاد عليها قِيَمَةً . وكَذَا
لَوُرِدَتْ بغيرها . فإن عُدِمَ قِيَمَتُهُ موضع عقدٍ . ويُقْبَلُ رَدُّ اللبَنِ بحاله ،
بدلَ التمر . وغيرُها على التَّراخِي ، كَمُعِيْبٍ .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : التجش : أن يواطىء رجلا — إذا أراد
مطاعاً أن يمسح ، وأن يريد الإنسان بيعاً ، فساومه بها بمن كثير لينظر إليك ناظر ،
فهم فيها » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال الجوهري (يعني : في الصحاح) : هو كيان العيب في
السلعة من الغش » .

وإن مار لبثها حادة ، سقط الرد : كسب زال ، ومزوجة
بانت .

وإن كان بنير مُصرّاة لبث كثير ، غلبه ، ثم ردها بميب -
رده ، أو مثله إن قدم .

وله ردُّ مُصرّاة من غير بهيمة الأنعام مجازاً ؛ المنقح : « بل
بقيمة^(١) ما تلف : من اللبن » .

- - الغامس^(٢) : خيار العيب وما بمناه . وهو : نقص مُبِيع أو
قيمته حادة . كمرض وبخر وحول وخرس وكلف وطرش وقرع ،
وتحريم عام كجوسية ؛ وقيل وقرن وفتق ورتق ، واستحاضة
وجنون وسعال وبحة ، وسحل أمة ، وذهاب جارحة أوسن من كبير ،
وزيادتها ، وزنا من بلغ عشرًا ، وشربه مسكرًا ، وسرقته^(٣) وإياقه ،
وبوله في فراشه ، وحق كبير - وهو : أرتكابه الخطأ على بصيرة ،
وفزعه^(٤) شديدًا . سوكونه أعسر لا يعمل يمينه عملها المعتاد ، وعدم
خِتان ذكره^(٥) وعثرة مراكوب وكندمه ورفسه وحره^(٦) ، وكونه

(١) كذا في زع والناية ٣٥ . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « الغاس » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع . وفي الناية ٣٦ : « .. وإياقه » ، وهو تحريف . وفي ش تأخير وتهديم .

(٤) كذا في زع والناية . وضبط في ز بالهمز : فيفيد أنه نوع من الحق ، وإن كان
يخالفه منيع الفارح وغيره . وفي ش : « وكلفه » ، والزيادة من الفرح . وراجع
الإقناع ١٧٥/٣ .

(٥) في ز مع علامة الزيادة ، زيادة من الفرح : « لاسنير ولائش » .

(٦) كذا في الأصول كلها والإقناع ١٧٦ بدون ضبط . والوارد في معاجم اللغة -

ثَمَوْسًا أو بَيْنَهُ ظَفَرَةٌ ، وطول مدة قتل ماني دار^(١) عُرفًا—ولا أجرة
لمدة قتل أنصل عادةً ، وثبُتَ اليد ، ونُسِيَ الحُفْرُ — ويَقْ ونحوه
غير معتاد بها ، وكونها تنزلها^(٢) الجند ، وثوب غير جديد : مالم يَنْ
أثرُ أَسْتَمَالِهِ : وماه أَسْتَمَل^(٣) في رفع حدث ولو أَشْتَرَى لشرب .

لامعرفة غناء ، وثيوبة^(٤) ، وعدم حيض ، وكفر ، وفسق باعتقاد
أو فعل ، وتغليل ، وعُجْمَة ، وقرابة ، وصداع ومُحَى يسيرين ،
وسقوط^(٥) آيات يسيرة بمصحف ونحوه .

ويختار مشتر في مَعِيب^(٦) : قبل عقد أو قبض ما يضمنه بائع قبله :
كشعر على شجر ، ونحوه ، وما أَيْسَعَ^(٧) بكيل أو وزن أو وعد أو
ذرع — إذا جهله ثم بان ، يَنْ رَدُّ سَوْمُوْته عليه ، ويأخذ ما دفع أو أبرأ
أو وهب^(٨) من غنمه — وبين إمسالك مع أرض — وهو : قسط ما

كالختار والمصباح ، واللسان ١٦/٢٦٤ ، والناج ٩/١٧٢ — : الحران (بالكسر والضم) .
فعله مصدر قياس : لأن فعله وإن كان من باب دخل ، إلا أن فيه لغة أخرى بزنة قرب
وكرم . أو حذفت الألف للبيان . وفي النهاية ٣٧ : « وكسمة ورسلة وحرقة » ، وهو
تصنيف .

(١) في مع علامة التصحيح ، زيادة مذكورة في المرح : « مبيعة » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والنهاية . بالتاء . وكل صواب .
(٣) كذا في ز ع والنهاية . وفي ش : « مستملا ... اشترى الماء » ، وفيه زيادة من
الشرح .

(٤) في ش : « ولاثيوبة » ، وزيادة « لا » من الشرح .
(٥) في ش : « لاسقوط » ، فأخرج اللز في الشرح وبالعكس .
(٦) ورد بهامش ز : « مثله ما إذا اشترى معيا لم يعلم عيه » .
(٧) كذا في ز ع . وفي ش والنهاية ٣٨ : « بيم » . وحكى ابن الظنار — على
و المصباح — أن « أباعه » لغة . وإن كان صاحب المختار قد ذكر أنها بمعنى : عرض للبيع .
(٨) بهامش ع مع علامة التصحيح ، زيادة : « له » ، وهي في الشرح والنهاية .

بين قيمته صحيحاً ومعيماً من ثمنه . — ما لم يفض إلى رباً : كشرائه
حتى فسخه بزنه دوام ، أو فقيز ما يجري فيه رباً بثله ، ويجده
معيماً ؛ فيرد أو يحسك بجائنا .

وإن تعيب أيضاً عنده فسخته حاكم ، ورد بائع الثمن ، وطالب
بقيمة المبيع . لأن الميب لا يهمل بلارصاً ، ولا أخذ أرش .
وإن لم يعلم عيبه حتى تلف عنده ، ولم يرض بعيبه ^(١) . فسوخ العقد :
ورد ^(٢) بدله ، واسترجع الثمن .

وكسب مبيع ^(٣) لشتر ، ولا يرد غاءً منفصلاً إلا لندر : كولو
أمة ، وله قيمته . وله رد ثيب وطئها بجائنا .
وإن وطئ بكرًا ، أو تعيب ، أو نسي صنعة عنده — فله الأرض
أو يرد ^(٤) مع أرش تقصيه . ولا يرجع به إن زال .

وإن دلّس بائع فلا أرش ^(٥) ، وذهب عليه : إن تلف أو أبق .
وإلا ، فتلّف أو عتق ، أو لم يعلم ^(٦) عيبه حتى صبح أو نسج أو
وهب أو باعه أو بضمه — تعين أرش ^(٧) ، ويُقبل قوله في قيمته .

(١) في ش زيادة — لعلها من التاشير أو التاسخ — هي : « جد » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « للوجود » ، وبقي قيمة للميب في ذمته .

(٣) في ش : « مبيع محبب . . . يرد إليه » ، والزيادة من المرح وإن ورد أولها
في الناية ٣٩ .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أورد » .

(٥) في ش زيادة من المرح : « على مشتر » . وانظر الناية .

(٦) في ش زيادة : « مشتر » ، وهي من المرح وإن ذكرت في الناية ٤٠ .

(٧) كذا في زع والناية . وفي ش : « الأرض » .

لكن : لو رُدَّ^(١) عليه فله أرشُهُ أو رُدَّهُ .

وإن باعه لبائمه فله رُدَّهُ^(٢) ، ثم للبائع الثاني رُدَّهُ عليه . وفائدته :
أختلاف الثمتين .

وإن كسر ما مأكوله في جوفه فخرج فاسداً ، وليس لمكسوره
قيمة — : كبيع الدجاج — . رجع بثمنه وإن كان له قيمة — : كبيع
الثام ، وجوز الهند . — خبيرين أرشيه ، وبين رده مع أرش كسره
وأخذ ثمنه . ويتمين أرض مع كسر لا تبقى معه قيمة .

وخيارُ حبيب متراخ : لا^(٣) يسقط إلا إن وُجد^(٤) دليل رضاه :
كتمرثفه واستمالة لغير تجربة ، فيسقط أرش كرده .
ولا يفتقر ردُّه إلى حضور بائع ولا رضاه ، ولا قضاء .

ولشتر مع غيره معيياً ، أو بشرط^(٥) خيار — إذا رضى الآخر —
الفسخ في نصيبه ، كسراء واحد من اثنين^(٦) . لا إذا ورث .

وللحاضر من مشترين قدَّ نصف ثمنه ، وقبضُ نصفه . وإن تقدَّه
كلُّه لم يقبض إلا نصفه ، ورجع على الغائب .

ولو قال^(٧) : « بمتكما » ، فقال أحدهما : « قبلت » — جاز .

(١) في ش : « لو ورد » ، والواو والماء من كلام الدارج .

(٢) في ش زيادة مدروجة من الشرع ، هي : « على » .

(٣) قد أسقط هذا وما يليه من ش ، وأدرج في الشرع .

(٤) كذا في ز ش والثانية ٤١ وأصل ع . ثم أصلح فيها هكذا : « يوجد » .

(٥) في ش : « شرط » ، وأدرجت الباء في الشرع .

(٦) في ش زيادة من الشرع : « بغير خيار » .

(٧) في ش زيادة من الشرع : « لاتين » . وانظر الناية .

ومن أشتري مَيِّبِينَ أو مَيِّبًا في وَعَادَةٍ صَفَقَةً — : لم يملك ردُّ أحدهما بقسطه ، إلا إن تلف الآخر ، وقَبِلَ قوله يمينه في يمينته .
ومع عَيْبٍ أحدهما قطعاً : له رده بقسطه ، لا إن قصَّ بتفريق — :
كِمَصْرَاقِي بَابٍ ، وزَوْجِي خَفٌّ . — أو حَرُمٌ : كَأَخَوَيْنِ ونحوهما .
ومثله : بَابٌ لَهُ وَلَدٌ ؛ يَاعَانُ وَبِمَا لَمْ يُولَدَ .
وَالْمَيْبِعُ — بعد فسخ — أمانةٌ يَدْمَشْتَرٍ .

* * *

فصل

وإن اختلفا . عند مَنْ حدث العيبُ ؟ مع الاحتمال — ولا يَنْتَه —
قولُ مُشْتَرٍ يمينه على أَلْبَتِّ ، إن لم يخرج عن يده .
وإن لم يحتل إلا قولُ أحدهما ، قُبِلَ بلا يمين .
وقَبِلَ قولُ بَاتِعٍ : « إن المبيع ليس المرود » — إلا في خيارِ
شرطٍ : فقولُ مُشْتَرٍ — وقولُ مُشْتَرٍ في حينِ ثَمَنِ مَعْتَقٍ وقابضٍ
في ثابِتٍ في ذمَّة — : من ثَمَنِ مَيْبِعٍ ، وقرضٍ وسلَمٍ ونحوه . — إن
لم يخرج عن يده .

ومن باع قِئًا — تلزمه عقوبةٌ : من قصابٍ أو غيره . — ممن
يسلم ذلك : فلا شيء له . وإن علم بعد البيع : خَيْرٌ بين ردِّ وأرشٍ ؛ وبعد
قتل : يَمَتِّينِ أَرَشٍ ؛ وبعد قطعٍ : فكما لو عاب عنده .

وإن لزمه مال - والبائع ميسرٌ - : قُدِّمَ حقُّ مجيءٍ عليه ، ولشترٍ
الخيارُ . وإن كان ميسراً : تعلقَ أرضٌ بِنِعْمته ، ولا خيارٌ ^(١) .
٦ - السادس : خيارٌ في البيعِ بَتَخْيِيرٍ ^(٢) الثمن . ويثبت في
صُورٍ :

- ١ - في تولية : كد و لَيْتَكَهُ ، أو بَعْتُكَ برأس ماله ، أو بما
أشترَيْتَهُ ^(٣) ، أو بَرَقِيهِ ، وهما يملكانه .
- ٢ - وشركة ^(٤) ، وهي : يُع بَعْضُهُ بَعْضُهُ . كد و أشركتكَ
في ثلثه أو ^(٥) ربه ونحوهما .
- و « أشركتكَ » ينصرف إلى نصفه . فإن قاله ^(٦) لآخرَ عالمٍ ^(٧)
بشركة الأول : فله نصف نصيبه ؛ وإلا : أخذ نصيبه كله .
وإن قال : « أشركاني » فأشركاه معاً - أخذ ثلثه .
ومن أشرك آخرَ في قَفِيزٍ أو نحوه - قُبِضَ بَعْضُهُ - أخذ

(١) في ع زيادة : « للشترى » . ووردت في المرح والثاية ٤٣ بلفظ : « لشتر » .

(٢) كذا في زع والثاية ، وهو الصواب للوافق لما في الإقناع ١٨٦/٣ . وفي ش :
« بغير » ، وهو تحريف خلع .

(٣) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « به » .

(٤) في الثاية : « ولى شركة » ، والزيادة في المشرح . و « أو شركة » ،
والزيادة من الناسخ .

(٥) في ش : « أو ربه » . وأشركت ، وفيه تحريف وزيادة من المرح .

(٦) كذا في زع والثاية . وفي ش : « قال » ، وهذا من كلام الخارج ، وأدرج
اللفظ لأن فيه .

(٧) كذا في ز مع الضبط ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « عالم » ، وهو انفذ
ش والثاية . ولا يبعد أن يكون تحريفاً مقصوداً بسبب ما اشتهر : من أن صاحب الحال لابد
وأن يكون معرفة . مع أنه يجوز أن يكون نكرة كما صرح به سيويه وغيره ، على ما
شرح الألفية للاثموني (٤١٩/١ : ط عيسى الحلبي) . وراجع الإقناع ١٨٧/٣ .

نصف المقبوض . وإن باعه من كله جزوا يساوى ما قبض ، أنصرف إلى المقبوض .

٣ — ومُراجحة ، وهى : بيعه بشئ وربيع معلوم . وإن قال : «... على أن أربح فى كل عشرة درهماً» ، كره .

٤ — ومواضعة ، وهى : بيع بخسران . وكره فيها ما كره فى مُراجحة .

فأثنائه مائة ، وباعه به وموضعة درهم من كل عشرة — : وقع بتسعين . ولكل أو من كل عشرة : يقع بتسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزوا من درهم . ولا تصرف الجاهل حينئذ : لزوالها بالحساب .

ويُعتبر للأربعة : عظمها برأس المال . والمذهب : أنه متى بان أقل أو مؤجلاً ، حط الزائد — ويُحط بقسطه فى مُراجحة ، وينقصه فى مواضعة — وأجل فى مؤجل . ولا خيار .

ولا تقبل دعوى بائع غلطاً ، بلا يئنه . فلو ادعى علم مشتر لم يخلف . وإن باع سلعة بدون ثمنها عالماً ، لزمه .

وإن اشتراه ممن رُدَّ شهادته له ، أو ممن حاباه ، أو لرغبة شخصه ، أو موسم^(١) : ذهب : أو باع بمضه بقسطه ، وليس من الشكائلات

(١) كذا فى زع والثابة ٤٤ . وروى : « موسم » : واثرادة من المرح .

التساوية - : كزيت ونحوه . - لومه أن يبين . فإن كنتم خير
مشتريين رد وإمساك .

وما يزداد في ثمن أو مُشْتَرٍ أو أجل أو خيار ، أو يُحْطَظ من
الخيارين - يلحق به . لا بد لومه ، ولا إن جئ قدي .

وهبة مشتر لو كيل باعه كزيادة ، ومثله عكسه .
وإن أخذ^(١) أرضاً لميب أو جنابة ، أخبر به لا بأخذ غناء ،
واستخدام ، ووطء : ما^(٢) لم ينقصه .

وإن اشتري ثوباً بشرة ، وعمل فيه أو غيره - ولو^(٣) بأجرة -
ما يساوي عشرة ، أخبر به . ولا يجوز : « تحصيل بشرين » . ومثله
أجرة مكانه وكيله ووزنه^(٤) .

وإن باعه بخمسة عشر ، ثم اشتراه بشرة - أخبر به ؛ أو حط
الريح من الثمن الثاني ، وأخبر بما بقي . فلو لم يبق شيء . أخبر بالحال .
ولو اشتراه بخمسة عشر ، ثم باعه بشرة^(٥) ، ثم اشتراه بأى ثمن
كان - بينه .

وما باعه أنثان مراً بجمعة ، فثمنه بحسب ملكيتهما ، لا على رأس
مالهما .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « مشر » .

(٢) وزد هذا في زوج والناية ٤٥ ، وسط من ش .

(٣) قوله : « ولو بأجرة » سقط من ح قطع .

(٤) في ش : « وزه » ، وهو تحريف شخ أو ثامر .

(٥) في ش : « بشرة اشتراها » ، وفيه تصحيف وسقط لم يدرج في الفرح .

٧— السابع : خيار لاختلاف التبايعين .

إذا اختلفا أو ورثتهما في قدر ثمن ، ولا يئنه ، أو لهما — حلف بائع : « ما بثته بكذا ، وإنما بثته بكذا » ؛ ثم مشتر : « ما اشتريته بكذا ، وإنما اشتريته بكذا » ؛ ثم إن رضى أحدهما بقول الآخر ، أو نكل وحلف الآخر — أقر . وإلا : فلكل أنفسخ ويتفسخ ظاهرًا وباطنًا ^(١) .

المنقح : « فإن نكلا صرهما ^(٢) كما لو نكل من رد عليه المين » . وكذا إجارة . فإذا تحالفا ، وفسخت بعد فراغ مدة — فأجرة مثل ؛ وفي أمثاتها : بالقسط .

ويحلف بائع فقط : بعد قبض ثمن ، وفسخ عقد . وإن تلف مبيع : تحالفا ، وغرم مشتر قيمته . ويقبل قوله فيها ، وفي قدره ، وفي ^(٣) صفته — وإن تعيب : ضمن أرشعه إليه . — وكذا كل غارم . لا وصفه بسبب ^(٤) . وإن ثبت : قبل قوله في تقديمه .

٨ — الثامن : خيار يثبت للحلف في الصفة ، ولتغير ما تقدمت رايته . وتقدم ^(٥) .

(١) في ش زيادة من الفرح ، هي : « لأحدهما » .

(٢) في ع تحت الطر ، زيادة ورد نحوها في الفرح ، هي : « حاكم » .

(٣) ورد لفظ « ن » في ز ، ولم يرد في ع ش والفاية ٤٧ .

(٤) في ع زيادة ، مع علامة التثنية ، هي : « إلا يئنه » .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح . وورد بهامش ز : « في العرط السادس من كتاب البيع » ، ولفظ الفارح : « من شروط » .

فصل

وإن اختلفا في صفة ثمن : أخذ تعدد البلد ، ثم غالبه رواجاً . فإن
أستوت فالوسط .

وفي شرط صحيح أو فاسد ، أو أجل أو رهن ، أو قدرهما ،
أو ضمير — : فقول منكره ، كفسد .

وفي قدر مبيع أو عينه : فقول بائع .

وإن تشاحا في أيهما يسلم قيل — والثمن عين — : يُصِبُّ عدلٌ
يقبض منهما ، ويسلم المبيع ثم الثمن .

وإن كان ديناً^(١) أجبر بائعٌ ثم مشترٍ : إن كان الثمن حالاً
بالمجلس .

وإن كان دون مسافة قصر : حُجِرَ على مشترٍ في ماله كآه ،
حتى يسلمه .

وإن غييه يبيد ، أو كان به ، أو ظهر عسره — : فلبائع الفسخ ،
كفلس . وكذا مؤجرٌ بنقد حال .

وإن أحضر بعض الثمن ، لم عليك أخذ ما يقابله : إن نقص
بتشقيص .

(١) في زيادة لم ترد في ع والناية ٤٨ ، هي : ثم ٤ . وهي من بحث الشنفر
أو الناسخ .

ولا يملك بائعٌ مطالبةً بشئٍ بنعمة، ولا أحدهما قبضَ معينٍ - زمنٍ
خيار شرط - بغير إذن صريحٍ من الخيار له .

فصل

وما اشترى بكيل، أو وزني، أو وعد، أو ذرع - مُلك، ولزم
بعقد . ولم يصح بيعه ولو لبائسه ، ولا الاحتياض عنه ، ولا إجارتته ،
ولا هبته ولو بلا عوضٍ ، ولا رهنه ولو قبض ثمنه ، ولا حوالة
عليه قبل قبضه .

وصح جزافاً إن علما قدره ، وعقده ، وجملته ^(١) مهراً ، وخلع
عليه ، ووصيةً به .

وينسخ ^(٢) العقد فيما تلف بأفةٍ ، ويخبر مشتري إن بقي شيء ،
كما لو تعيب بلا فعلٍ ، ولا أرشٍ . ويأتلف مشتري ^(٣) أو تبيده ،
لا خيار . وبفعلٍ بائعٍ أو أجنبي ، يخبر مشتري بين فسخ ، وإمضاء ،
وطلبٍ بمثلٍ ^(٤) مثلي أو قيمةً متقومٍ - مع تلفٍ - وينقص مع تعيبٍ .
والتالف من مال بائعٍ . فلو أبيع ^(٥) أو أخذ بشفعةٍ ما اشترى
بكيل ونحوه ، ثم تلف الثمن قبل قبضه - : أنسخ العقد الأول فقط ،

(١) لى ش : « ومهرا » ، وأدرج الساطع في الفرج .

(٢) كذا في ز ش والناية ٤٩ . ولى ح : « وفسخ » ، وله تحريف فاعل .

(٣) لى ش : « . . . ومشتريه » ، وهو تحريف وبعث من التاجر .

(٤) كذا في زع والناية ٥٠ . ولى ش : « بمثله » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . ولى ش والناية : « بيع » . وتقدم مثله قريباً .

وَعَرِمَ الْمُشْتَرَى الْأَوَّلُ لِلْبَائِعِ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ ، وَأَخَذَ مِنَ الشَّيْءِ مِثْلَ
الطَّعَامِ .

وَلَوْ خُلِطَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ : لَمْ يَنْفَسَخْ ^(١) ، وَهِيَ شَرِيكَانِ ، وَلِشْتَرِي
الْخِيَارِ .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَصَحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ — إِلَّا الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ ،
أَوْ رُؤْيَا ^(٢) مُتَقَدِّمَةً — وَمِنْ ضَمَانِ مُشْتَرٍ . إِلَّا إِنْ مَنَعَهُ بَائِعٌ ، أَوْ كَانَ
تَمَرًّا عَلَى شَجَرٍ ، أَوْ بِصِفَةٍ ، أَوْ بِرُؤْيَا ^(٣) مُتَقَدِّمَةٍ — : فَنِ ^(٤) بَائِعٍ .

وَمَا لَا يَصَحُّ تَصَرُّفُ مُشْتَرِيهِ ، يَنْفَسَخُ الْقَدْرُ بَتَلْفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ .
وَمَنْ لَيْسَ فِي ذِمَّةِ ^(٥) كَسُفْتَنَ . وَمَا فِي النِّعَةِ لَهُ أَخْذُ بَدَلِهِ : لَا اسْتِقْرَارَهُ .
وَحُكْمُ كُلِّ عَوْضٍ مُثْلِكَ بِمَقْدَرِ يَنْفَسَخُ بِهِ لَا كَقَبْلِ قَبْضِهِ — : كَأَجْرِ
مَعِينَةٍ ، وَعَوْضٍ فِي صَلَاحٍ بِمَعْنَى يَبِيعُ ، وَنَحْوِهِمَا . — حُكْمُ عَوْضٍ فِي
يَبِيعُ : فِي جَوَازِ التَّصَرُّفِ ، وَمِنْهُ .

وَكَذَا مَا لَا يَنْفَسَخُ بِهِ لَا كَقَبْلِ قَبْضِهِ : كَمَوْضٍ هَتَقَ ^(٦) وَخَلَعَ ،
وَمَهْرٍ ، وَمَصَالِحٍ بِهِ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ ، وَأَرْشٍ جَنَائِيَةٍ ، وَقِيَمَةِ مَتَلَفٍ ، وَنَحْوِهِ .
لَكِنْ يَجِبُ بَتَلْفُهُ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ .

(١) كَذَا فِي ز. ش. وَفِي ع. : « يَنْفَسَخُ » . وَفِي سَبْقِ نَحْوِهِ .

(٢) كَذَا فِي ر. ش. وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ع. : « أَوْ بِرُؤْيَا » ، وَهُوَ اللَّامُ لَا بَدَلُ .

(٣) كَذَا فِي ز. ع. ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي ش. وَالنَّائِيَةِ بِدُونِ الْبَاءِ .

(٤) وَرَدَ فِي ز. بَدَلُ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « خِيَارٌ » . وَهُوَ فِي الْفَرْحِ وَالنَّائِيَةِ .

(٥) كَذَا فِي ز. ع. وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش. : « ذِمَّةٌ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا فِي ز. ع. وَفِي ش. تَأْخِيرٌ وَتَقْدِيمٌ . وَانْظُرِ النَّائِيَةَ ٥١ .

ولو تعين ملكه في موروث أو وصية أو غنيمة، فله التصرف فيه قبل قبضه. وكلنا وديعة، ومال شركة، وعارية.
وما قبضه شرط لصحة عقده — : كصرف وسلم. — لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه.
ولا يصح تصرف في مقبوض بعقد فاسد، وتضمن هو وزادته، كمقصوب.

فصل

ويحصل قبض ما يبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع، بذلك، بشرط حضور مستحق أو نائبه. ووعاؤه كيد. وتكره زلزلة الكيل.
ويصح قبض متعين بنير ضائب، وكيل من نفسه لنفسه — إلا ما كان من غير ^(١) جنس ماله — وأستابة من عليه الحق للمستحق.
ومعنى وجده قابض زائداً ^(٢) مالا يتباين به، أعلمه ^(٣).
وإن قبضه ثقة بقول بأذلي: «إله قدر حقه»، ولم يحضر كيله أو وزنه — قبل قوله في نفسه.
وإن صدقه في قدره، برى من عهده. ولا يتصرف فيه: لفساد القبض.

(١) ورد هنا في زح والناية، وسط من ش.

(٢) في ش: «زائد»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) في ش زيادة من المرح: «به». ولفظ الناية: «أعلم به وجوبا».

ولو أذن لغيره في الصدقة بدينه عنه ، أو صرفه — لم يصح^(١) ولم يبرأ .

ومن قال ولو لغيره : « تصدق عني بكذا » ، ولم يقل : « من ديني » — صح ، وكان أقترانا . لكن يسقط من دين غريم ، بقدره ، بالتقاسة .

وإتلافُ مشترٍ ومُتَّهَبٍ بإذنٍ واجب — قبض ، لا غصب^(٢) .
وغصبُ بائعٍ ثَمًا ، أو أخذُه بلا إذن — ليس قبضًا ، إلا مع التقاسة .
وأجرةُ كيِّالٍ ووزَّانٍ وعدَّادٍ وذرَّاعٍ وقَّادٍ ونحوهم على باذلٍ ، وهَلِيٍّ على مشترٍ . ولا يضمن ناقدهُ حاذقٌ أمينٌ خطأ .

وفي مُسْبِرَةٍ وما يُتَّقَلُ : بنقله^(٣) ؛ وما يُتَنَاولُ : بتناوله^(٤) ؛ وغيره : بتخليته .

لكن يُستبر في قبضٍ مُشاعٍ يُثْقَلُ ، إذنٌ شريكه . فلو آباه : وكَّل فيه : فإن أبي : نصَّب حاكم من قبض .
ولو سلَّمه بلا إذنٍ : فالبايعُ فاسب . وقرَّارُ الضمان على مشترٍ : إن علم ، وإلا : فلي بائع .

• • •

(١) قع تحت الطبر ، زيادة وردت في الفرح ، هي : « الإذن » .

(٢) قع زيادة مدروجة من الفرح ، هي : « ويأت » .

(٣) كذا في ز ، وهو للآثم . وقع ش والثاية ٥٧ : « بقل » .

(٤) كذا في زع والثاية . وقع ش : « بتناول » ، وله تحريف .

فصل

والإقالة فسخ^(١) : تصح قبل قبض ، وبعد نداء مُجمعة ، ومن مُضارب وشريك ولو بلا إذن ، ومفلس بعد حَجْرٍ - لمصلحة ، وبلا شروط بيع ، وبلفظ صلح وبيع ، وما^(٢) يدلُّ على معاوضة . ولا خيارَ فيها ، ولا شفعة . ولا يحثُّ بها من حلف : لا يبيع ومؤونة ردُّه على بائع .

ولا تصح مع تلفٍ مُتمين ، وموت عاقد . ولا زيادة على ثمن ، أو قصه ، أو بغير جنسه .

و « الفسخ » : رفع عقد من حينٍ فسخ .

• • •

بابُ الرِّبَا والصَّرْفِ

« الرِّبَا^(٣) » : تفاضلٌ في أشياء ، وتفاوتٌ في أشياء ، يختصُّ بأشياء وردَّ الشرع بتحريمها .

فيحرم ربا فضلٍ : في كلِّ مكيِّلٍ أو موزونٍ بحسنه ، وإن قلَّ : كتمرة بتمر . لافي ماء ، ولا فيما لا يُوزن عرفاً لصناعته^(٤) من

(١) ق ش : « فسخ لا يبيع . . . ومن مفلس » ، والزيادة من الفسخ .

(٢) كذا في ز والناية وأصلع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « وعا » ، وزيادة الباء

من الصرخ .

(٣) أسقط هنا من ش ، وأخرج في الفسخ .

(٤) كذا في زع والناية ٤ . . . وفي ش : « لصناعة » ، وهو تحريف .

غير ذهب أو فضة : كممول من نحاس وحديد وحرير وقطن ، ونحو ذلك . ولا في فلولي عدداً ولو ناقةً .

ويصح بيعُ صبرةٍ بجنسها : إن^(١) علما كيلهما وتساويهما . أولاً وتباينهما مثلاً بثلث ، فكيلتا فساوئاً سواء . وحَبٌّ جَيِّدٌ بخفيف . لا بعسوس ، ولا مكيلٍ بجنسه وزناً ، ولا موزونٍ بجنسه كيلاً — إلا إذا علم مساواته^(٢) في مِثْيَارِهِ الشرعي .

ويصح إذا اختلف الجنسُ : كيلاً ، ووزناً ، وجزأفاً . ويصح لحْمٌ يمثله من جنسه : إذا نُزِعَ عَظْمُهُ . وبحيوان من غير جنسه ، كخبير ما كَوَّلَ . وعسل يمثله : إذا صُفِّيَ . وفرعٌ معه غيره لمصلحته^(٣) أو منفرداً بنوعه : كخبين بخبين ، ومن بسمن مثلاً . وبغيره : كزُبْدٍ بخبيض ، ولو مُتَفَاضِلاً . إلا مثل زُبْدٍ بسمن : لا استخراجاً منه .

لا^(٤) ماله ما ليس لمصلحته : ككشك بنوعه ، ولا فرعٍ غيره . ولا فرعٍ بأصله : كأقطٍ بلبن . ولا نوعٍ مثله النار بنوعه الذي لم يَحْمَسْ .

و « الجنس » : ما شَمِلَ أنواعاً كالذهب والفضة ، والبرِّ والشمير ،

(١) ل ش : « ولان » ، والزيادة من النسخ أو الناشر .

(٢) ل ش زيادة : « له » ، وهي من المرح ولان وردت في الناية .

(٣) ق ح : « لمصلحة » ، ولله تحريف .

(٤) ل ش زيادة : « ما » ، وهي من المرح ولان ذكرت بهامض بخط آخر .

والتَّمْرُ والملح . وفروعها أجناس : كالأَدِقَّة ، والأخجاز ، والأدهان .
واللحمُ واللبنُ أجناسٌ : باختلاف أصولهما . والشَّخْمُ والمخُ
والأُيَّةُ ، والقلبُ والطَّحالُ والرَّئَةُ ، والكُلْيَةُ والكَبِدُ والكِرَاعُ^(١)
أجناسٌ .

ويصحُّ بيعُ دقيقِ ربَوِيٍّ بدقيقه : إذا أَسْتَوِيَاً نُمُوَّةً . ومطبوخه
بمطبوخه ، وحُبْزُه بحُبْزِه : إذا أَسْتَوِيَاً نَشَافاً أو رطوبَةً . ومَصِيرِه
بمَصِيرِه ، ورَطْبِه برَطْبِه ، ويَابِسِه يِيَابِسِه ، ومنزوعِ نَوَاهُ بِثَلْثِه .
لامع نَوَاهُ بلامع نَوَاهُ ، ولا منزوعِ نَوَاهُ بمانَوَاهُ فيه . ولا حَبٌّ بدقيقه
أو سَوِيْقِه ، ولا دقيقِ حَبٍّ بِسَوِيْقِه ، ولا خَبْزٍ بِحَبِّه أو دقيقه أو
سَوِيْقِه . ولا يَنْثِيَه بمطبوخه ، ولا أَصْلِه بمَصِيرِه ، ولا خَالِصَه أو مُشْوَبَه
بمُشْوَبِه ، ولا رَطْبِه يِيَابِسِه^(٢) .

ولا الْمُحَاقَلَةُ ، وهى : بيعُ الحَبِّ المُشْتَدِّ في سُنْبُلِه بِجَنَسِه . ويصح
بغير جنسه .

ولا المَزَابَنَةُ ، وهى : بيعُ الرُّطْبِ على النخل بالتمر . إلا فى العَرَايَا ،
وهى : يَمُّهُ خَرْمًا بِثَلْثِ مَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ — إِذَا جَفَّ — كَيْلًا ، فيما

(١) كذا بالأصول ، ولم يرد إلا بمعنى : اتقى رى فيه لى لاء . وليس سهادا هنا ،
بل المراد به : مستند الساق العارى من اللحم . والذي ورد بهذا المعنى هو : « الكِرَاع »
كفراب . ووجهه : « أكرع » . ثم « أكرع » . وهو لفظ الثابتة . . وشرح الإقناع
٢٠٨/٣ . قلل ما الأصل بحرف عنه . وراجع المختار للصباح ، واللسان ١٠/١٨١
— ١٨٣ ، والتاج ٥/٤٩٢ — ٤٩٣ .

(٢) فى ش زينة . لشرح ، هى : « كرتب » .

دون خمسة أوسق، لاحتاج لطلب ولا ثمن منه . بشرط الحلول .
وتقايضهما بمجلس المقد . ففي نخل : بتخلية ، وفي (١) تمر : بكيل .
فلو سلم أحدهما ، ثم مشيا فسلم الآخر — صح . ولا تصح في بقية
الثمار ، ولا زيادة مشتر ولو من عدد في صفقات .

ويصح بيع نوعي جنس أو نوع ، بنوعيه أو نوعه . كدينار
قراضية — وهي : قطع ذهب أو فضة . — وصحيح بصحيتين أو
قراضتين ، أو صحيح بصحيح ، وحيلة حراء وسمراء بيضاء ،
بتمر مغلي وبرقي إبراهيمي ، ونوى بتمر فيه نوى ، ولبن بذات
بن ، وصوف بما عليه صوف (٢) ، ودرهم فيه نحاس بنحاس أو مساويه
، غش ، وذات لبن أو صوف بثملها ، وتراب معدن وصاغية بغير
نفسه ، وما مؤه بنقد — من دار ونحوها . — بجنسه ، ونخل عليه
تمر (٣) بثمله وتمر (٤) .

لأربوي بجنسه ومعهما أو أحدهما من غير جنسهما : كمد
بنوة ودرهم بثملها ، أو بمدتين ، أو بدرهمين . إلا أن يكون سيرا
يقصد : كخبز فيه ملح بثمله ويبلغ . ويصح : « أعطني بنصف
الدرهم نصفاً ، والآخر فلوساً أو حاجة » ، أو : « أعطني به .

(١) كذا في زع والناية ٥٦ . وسقطت الواو من ش ، ولم تدرج في التمرح .

(٢) ورد بهامش زيادة هل أنها من الأصل : « من جنسه » ، وهي في التمرح .

(٣) كذا في ز والناية ٥٧ ، أي الأعم من التمر والرب . وفي ح ش : « تمر » ،
تصحيح .

(٤) في ش : « أو تمر » ، والزيادة من التمرح .

نصفًا وظلوسًا ، ونحوه . وقوله ^(١) لصائح : « صيغ لي خاتما وزنه
درم ، أعطيك ^(٢) مثل زنته ، وأجرتك درهما » ؛ وللصائح أخذ
الدرهمين : أحدهما في مقابلة الخاتم ، والثاني أجرة له .

ومرجع كيل : محرف المدينة ، ووزن : عرف مكة على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم . وما لا عرف له هناك يُعتبر في موضعه ؛
فإن اختلف اعتبر الغالب . فإن لم يكن ردُّ إلى أقرب ما يُشبهه
بالحجاز . وكل ما عكس .

فصل

ويحرم ربا النسبة بين ما اتفقا في علّة ربا الفضل : كمد برّ مثله
أو شعير ، وكقرّ بنخيز . فيشترط حلول وقبض بالجلس ، لا إن
كان أحدهما نقداً ، إلا في صرفه بفلوس ناقصة .

ويحل ^(٣) نساء في مكيل بموزون ، وفيما لا يدخله ربا فضلي :
كشباب وحيوان وربّين .

ولا يصح بيع « كالي بكالي » — وهو دين بدين — ولا بموَجَل

(١) قدر التارخ فيه كلمة : « صح » ، فيكون مرفوعا . وهو الظاهر . إلا أنه
ورد في زعموطا بكسر اللام والهاء ، فتأمل .
(٢) كذا في زعم والفاية . وفي ش : « أعطيك » بدون الواو . فلما أن تكون
سقطت من الناسخ أو التأخير . أو أن الأصل : « أعطك » .
(٣) في ش : « وعمل » ، وهو تحريف ظاهر .

لمن هو عليه، أو جعله رأس مال سلم. ولا تصارف المدينين بمنسبتين في ذمتيهما، ونحوه^(١). ويصح أن أحضر أحدهما، [أو كان أمانة]^(٢).

ومن وكل غريمه في بيع سيلمته^(٣) وأخذ دينه من ثمنها، فباع^(٤) بغير جنس ما عليه — لم يصح أخذه.

ومن عليه دينار، فبعت إلى غريمه ديناراً وتيمته دراهم؛ أو أرسل إلى من له عليه دراهم، فقال للرسول: «خذ»^(٥) حقتك منه دنائير، فقال الذي أرسل إليه: «خذ صحيحاً بالدناير» — لم يجز.

* * *

فصل

و «الصرف» : بيعٌ قديً بتقد. ويطل كسَمَ بتفرقٍ يُطل خيار المجلس، قبل تقابض. وإن تأخر في بعض، بطلافيه فقط. ويصح التوكيل في قبض، في صرف ونحوه، ما دام موكله بالمجلس^(٦).

(١) في ش: «ولا نحوه»، والزيادة من الصرح.

(٢) وردت هذه الزيادة في ح ش والثانية ٥٨ والإتباع ٢١٧/٣، ولم ترد في ز. طرأنا إثباتها للاحتياط والقاعدة.

(٣) كذا في ز ع. وفي ش والثانية ٥٩: «ساعة»

(٤) في ش زيادة مدروجة من الصرح، هي: «الوكيل».

(٥) في ش زيادة: «قدر»، وهي من الصرح.

(٦) كذا في ز ش والثانية. وفي ع: «في المجلس».

ولا يبطل بتخاير فيه . وإن تصارفا على عيَّتين^(١) من جنسين ، ولو بوزنٍ متقدم أو بخير صاحبه ، وظهر غصب أو عيب في جميعه — ولو يسيراً من غير جنسه — : بطل المقد . وإن ظهر في بمصه : بطل فيه فقط .

وإن كان من جنسه : فلا خذله اختيار . فإن ردّه بطل ، وإن أمسك : قلّه أرش^(٢) . بالمجلس ، لا من جنس السليم . وكذا بدمه : إن جعل من غير جنسهما^(٣) . وكذا سائر أموال الربا : إذا بيعت بغير جنسها ، مما القبض شرط فيه .

فبر بشمير ويجد بأحدهما عيب ، فأرثن بدهم أو نحوه — : مما لا يشاركه في الملة . — جاز .

وإن تصارفا على جنسين في النمة ، إذا^(٤) هابضاً قبل الافتراق^(٥) — والميب من جنسه — : فالمقد صحيح . فقَبِلَ تفرق : له إبداءه أو أرش^(٦) ؛ وبدمه : له إمساكه مع أرش ، وأخذ بدله بمجلس رد . فإن تفرقا قبله : بطل .

(١) ورد بهامش ز : « الجن : الغصب » .

(٢) أبسط هذا من ش ، وأدوج و الصرح .

(٣) و ش زيادة من الصرح : « كبر وشعر » .

(٤) كذا في زح . وفي ش : « لأن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والفاية ٦٠ : « تفرق » .

وإن لم يكن من جنسه ، وتقرّقا^(١) قبل ردِّ وأخذ بدل^(٢) — :
يطل .

وإن عُنَّ أحدهما دون الآخر ، فلكلُّ حُكْمٍ قسِه .
والعقدُ على عَيْنَيْنِ رَيَّوَيْنِ من جنس ، كمن جنسَيْنِ . إلا^(٣) أنه
لا يصح أخذ^(٤) أرضٍ مطلقاً .

وإن تلف عوض قبض في صرف ، ثم علم عيه وقد تقرّقا — :
فُسخ ، وردَّ الموجود . وتبقى قيمة الميب في ذمة من تلف يده ،
فبدلٌ مثلها أو عوضها إن اتفقا عليه . ويصح أخذُ أرضه — مالم
يتفرّقا — : إن كان الموصان من جنسَيْنِ .

* * *

فصل

ولكل^(١) الشراء من الآخر من جنس ما صرف ، بلا مواطاة .
وصارفُ قضةٍ بدينار ، أعطى أكثرَ ليأخذ^(٢) قدر حقه منه ،
فمقل — : جاز ولو بعد تفرّق ، والزائدُ أمانة . وخسةٍ دراهمَ بنصف
دينار ، فأعطى ديناراً — : صح ، وله مصارفه بعدُ بالباقي .

(١) كذا في ز . وفي ش والفاية : « فخر » .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بدله » ، والزيادة من الصرف .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « إذ » ، وهو تحريف . وسقطت كلمة :
« أخذ » منها .

(٤) أسقط قوله : « ولكل » من ش ، وأدرج في الصرف .

(٥) ورد في ع تحت السطر زيادة مذكورة في الصرف ، هي : « وب الدينار » .

ولو اقترض الحصة ، وصارقه بها عن الباقي ؛ أو ديناراً بمشرة .
فأعطاه خمسة ، ثم اقترضها ودفعها^(١) عن الباقي — : صح بلا حيلة ،
وهي : التوصل إلى محرم بما ظاهره الإباحة . والحيل كلها غير جائزة
في شيء من الدين^(٢) .

ومن عليه دينار — فقصاه دراهم متفرقة — كلُّ تقدم بحسابها منه :
صح ، وإلا فلا .

ومن له على آخر عشرة وزناً ، فوفلها عدداً ، فوجدت وزناً
أحد عشر — : فالزائد مُشاعٌ مضمون ، ولما لِكِه التصرف فيه .

ومن باع ديناراً بدينار ، بإخبار صاحبه بوزنه ، وتقابضاً^(٣)
وافترقا ، فوجده ناقصاً — : بطل العقد وزائداً — والمقدُّ على
عينهما^(٤) — : بطل أيضاً ، وفي النمة — وقد تقابضا وافترقا — فالزائد
يبدقابض مُشاعٌ مضمون ، ولذا دفع عوضه من جنسه وغيره .
ولكل فسخُ المقد .

ويجوز الصرف والمعاملة^(٥) بمشوش — ولو بغير جنسه —
لمن يعرفه .

(١) أسقط قوله : « ودفعها » من ش ، وأدرج في الصرف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الصرف ، هي : « أمور » .

(٣) كذا في زع والفاية ٦٢ . وفي ش : « وتقابض » ، والزيادة من الصرف .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « عينها » ، ولطع مع صحته عرف .

(٥) في ش : « ومشوش » ، وأدرج الساقط في الصرف . والفاية : « ومعاملة » .

ويحرم كسر الشكّة الجائزة بين المسلمين . إلا أن يختلف في
شيء منها : هل هو رديء أو جيد ؟ والكيبية غشٌّ فحرم .

* * *

فصل

ويستبذ من عن مَثَمَن بياء البدلية ، ولو أن أحدهما قدس .
ويصح اقتضاه قدس من آخر ، إن حضر ^(١) أحدهما ، أو كان
أمانة والآخر مستقر في النعمة بسم يومه . ولا يشترط حلوله .
ومن اشترى شيئاً بنصف دينار لزمه شقٌّ ، ثم إن اشترى آخر
بنصف آخر لزمه شقٌّ أيضاً . ويجوز إعطاؤه عنهما صحيحاً . لكن :
إن شرط ذلك في المقد الثاني بطله ، وقبل لزوم الأول يُعطاهما .
وتتمين دراهم ودنانير بتمين في جميع عقود الماوضات ، وتملك
به . فلا يصح إبدالها . ويصح تصرفه فيها ، المنقح : « إن لم يحتاج ^(٢) »
إلى وزن أو عدد . فإن تلفت فمن ضمانه .

ويبطل ^(٣) غير نكاح وخلع وعق ، وصلاح عن دم عمد —
بكونها منصوبة ، أو معية من غير جنسها ؛ وفي بعض هو
كذلك فقط

(١) في ز : « مصر » . وهو مصف عما أبقاه . وفي ع ش والثابة ٦٤ :
« أخضر » . ومؤداهما واحد .

(٢) كذا في زع . وفي ش والثابة : « يحتاج » . ولا فرق من حيث اللى المراد .

(٣) ورد بهامش ح زيادة : « عقد » ، ولم ترد في الشرح .

ومن جنسها : يَخْرِينُ فسخ أو إمساك^(١) بلا أرض، إن تماثلنا على مثلثين . وإلا فله أخذه ، لا بعد المجلس . إلا إن كان من غير الجنس .

ويحرم الربا بدار حرب ولولين مسلم وحري^(٢) ، لا بين سيد ورفيقه ولو مُدْبِرًا ، أو أم ولد ، أو مكاتبًا في مال كتابة .

بابُ بيعِ الأصولِ والثمار

«الأصول» : أرض ودور وبساتين ونحوها . و «الثمار» : أهمُّ ما يؤكل .

ومن باع أو وهب أو رهن أو وقف أو أقر أو وصى^(٣) بدار ، تناول أرضها بعمدتها الجامد وبنائها ، وفنائها إن كان ، ومتصلاتها لمصلحتها : — كسلاكم^(٤) ورفوف مسرة ، وأبواب ورخى منصوبة ، وخواري مدفونة . — وما فيها : من شجر وعريش . لا كزوحجر مدفونين ، ولا منفصل : كحبل ودلو وبكرة وقفل وفرش ، ومفتاح ، وحجر رخی فوقاني . ولا معدن جارٍ ، وما ينبع .

(١) كذا في ز . ولى ع ش والثانية : « وإمساك » .

(٢) كذا في زع . وفي ش والثانية ٦٥ : « أو أوصى » .

(٣) كذا في زع والإكتاع ٢٢٤/٣ ، وهو الوارد في المختار والنجاح ، وذكره صاحب القاموس . وفي ش والثانية : « كلام » ، وورد في القاموس أيضاً . وأنكر ابن سيده في المحكم الأول ، على نقله السان ١٩١/١٥ . ووافقه الزبيدي في التاج ٣٤٠/٨ .
(م) — ٢٥ منتهى الإرادات

وبأرض أوبستان ، دخل غراس وبناء ولو لم يقل : بحقوقها .
 لا^(١) ما فيها : من زرع لا يُحصَد إلا مرة : كبر وشمير وقطنيات
 ونحوها : كجَزَر وفُجَل وثوم ونحوه . ويبقى لبائع إلى أول وقت
 أخذه ، بلا أجرة ، ما لم يشترطه مشتر .

وإن كان يُمزُ مرة بعد أخرى : كرطية وقول ، أو تتكرر
 عمرته -- : كقثاء وباذنجان . — فأصولُ مشتر ، وجزءُ ظاهرة
 ولقطةُ أولى لبائع . وعليه قطعُها في الحال ، ما لم يشترطه^(٢) مشتر .

وقصبُ سكر كزرع ، وفارسي كشمرة ، وعروقه لمشتري .
 وبذر بقي أصله كشجر ، وإلا فكزرع . ولشتر جهله الخيارُ
 بين فسخ وإمضاء عجائبا . ويسقط إن حوَّله بائع مبادراً بمن يسير ،
 أو وَّهبه ما هو من حقّه . وكذا مشتر تخلّظن طلعمها لم يُؤبّر ، فبان
 مؤبّراً . لكن : لا يسقط بقطع .

ويثبت لمشتري تخلّظن دخول زرع أو ثمرة لبائع ، كما لو جهل
 وجودهما ، والقولُ قوله في جهل ذلك ، إن جهله مثله .

ولا تدخل^(٣) مزارعُ قرية ، بلانص أو قرينة . وشجر بين
 بنيانها ، وأصولُ بقولها — كما تقدم .

(١) كذا في زرع . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من المرح وإن وردت في الناية .

(٢) كذا في زرع ، وهو الظاهر . وفي ش : « يشترط » .

(٣) في ش : « يدخل » والشجر » ، وانظر الناية ٦٧ .

فصل

ومن باع أو رهن^(١) أو وهب نخلاً تشقق طلمه — ولو لم يؤبّر — أو^(٢) طلم فُخَالٍ [يُرَادُ لَتَلْقِيحٌ]^(٣)، أو صالح به، أو جملة أجرة أو صداقاً أو عوض خُلِعَ — : فتمرّ، لم يشترطه أو بمضه المعلوم أخذ^(٤)، لمعط، متروكاً إلى جذاذ^(٥)، ما لم تبحر عادةً بأخذه بُسراً أو يكن خيراً من رطبهِ — إن لم يشترط^(٦) قطمهِ — وما لم يتضرّر النخل ببقائه. فإن تضررت^(٧) قُطِعَ.

بخلاف وقف ووصية : فإن الثمرة تدخل فيهما، كفسخ لميب، ومقايلة^(٨) في بيع، ورجوع أب في هبة. وكذا ما بدأ : من^(٩) عنب وتين وتوت ورمان وجوز ؛

(١) لى ع : « أو وهب أو رهن » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الفرح .

(٣) وردت هذه الزيادة لى ع والثاية ، ووردت في ز مضروباً عليها . وذكرت في ش والإقناع ٢٢٨/٣ باللفظ : « . . . لتلقيح » . وقد أثبتناها للاحتياط وصحة معناها .

(٤) كذا في ز ، وهو الصواب . وفي ع ش والثاية : « أخذ » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد بهامش ز : « عني : هو يكسر الجيم — ويجوز تحبها — وبالتالي المجدة ويجوز إهمالها . أى زمن قطع ثمر النخل ، وهو : الصرام » .

(٦) في ش زيادة مدروجة من الفرح ، هي : « مشتر » .

(٧) كذا في ز ع ، أى الأصول كما في شرح الإقناع ٢٢٩ . وفي ش : « تضرر »

أى الأصل كما هي الثاية .

(٨) كذا في ز ع ، وهو موافق للفظ الثاية : « وإزالة » . وفي ش والإقناع

« ومقايلة » ، وهو تصحيف خطير .

(٩) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

أو ظهر من ثورته : كمشيش وفتح وسفرجل ولوز ؛ أو خرج من أكمامه : كوريد وقطن .

وما قبل^(١) لآخذ ، كورق . وكزرج قطن يُحصد كل عام .
ويقبل قول معطر في بُدُو . ويصح شرطُ بائع ما لمشتري ،
أو جزءاً منه معلوماً .

وإن ظهر أو تشقق بعض ثمرة^(٢) أو طلع - ولو من نوع - فبائع ،
وغيره لمشتري . إلا في شجرة : فالكل بائع^(٣) .
ولكل السقي لمصلحة ، ولو تضرر الآخر .

ومن اشترى شجرة ، ولم يشترط قطعها - أبقاها في أرض
بائع ، ولا يغير من مكانها لو بادت . وله الدخول لمصلحتها^(٤) .

، ، ،

فصل

ولا يصح بيع ثمرة قبل بُدُو صلاحها ، ولا زرع قبل اشتداد
حبّه - لغير مالك الأصل أو الأرض ، ولا يلزمهما قطع شرط - إلا معهما ،
أو بشرط القطع في الحال : إن أنفع بهما ، وليسأمشأعين . وكذا
رطوبة وقول .

(١) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « قبله » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، وهو الظاهر اللازم لا بعده . وفي ع ش والناية : « ثمرة » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ونحوه » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : لمصلحتها ، والناية ٦٨ : « لمصلحة » .

ولا قنار ونحوه ، إلا لقطة لقطة ، أو مع أصله .
وحصاد ولقاط وجنأذ على مشتر . وإن ترك ما شرط قطعه ،
جطل البيع بزيادته — ويُعنى عن يسيرها عرفاً — وكذا لو اشترى
رطباً عربياً ، فأعمرت .

وإن حدث مع عمرة — أتقتل ملك أصلها — عمرة أخرى ،
أو أخططت مشتراً بنيرها ، ولم تميز — : فإن علم قدرها فالأخذ
شريك به ، وإلا أصطلحا . ولا يطل البيع ، كتأخير قطع خشب مع
مع شرطه ؛ ويشتركان في زيادته .

ومنى ^(١) بَدَا صلاح عمر ، أو أشتد حب — : جاز يمه مطلقاً ،
وبشرط التبقية . ولشتر يمه قبل جذه ، وقطعه ، وتبقيته . وعلى
بائع سقيته . ولو تضرر أصل . ويُجبر إن أتى .

وما تلف ، سوى يسير لا ينضبط ، بجائحة — وهى : ما
لا صنّع لآدمى فيها . — ولو بعد قبض ، فلى بائع : ما لم يُبَّع مع
أصلها ، أو يؤخر ^(٢) أخذها عن مادته . وإن تميَّنت بها : خَيْر بين إضاء
وأرشي ، أو ردِّ وأخذٍ عن كمالها .

وبصنّع آدمى ، مُخَيَّر بين فسخِّ أو إضاء ومطالبة متلف .

(١) كذا في زع والناية ٦٩ . وفى ش : « من » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، أى الجائحة . وفى ح ش : « أو يؤخر » ، أى مشتر ، كالفرد الخارج
مولى الناية : « أو يؤخر أخذه » ، ولله تصحيح .

وأصل ما يتكرر حملة - من قشاه ونحوه . - كشجر ، وثمرته
كشر : في جائحة وغيرها .

وصلاحُ بعض ثمرة شجرة ، صلاحُ الجميع^(١) : نوعها الذي
بالبستان .

والصلاحُ فيما يظهر فمًا واحدًا - : كبلح وعنب - : طيبُ أكله ،
وظهورُ نضجه . وفيما يظهر فمًا بعد فمٍ - : كقشاه - : أن يؤكل^(٢)
عادةً . وفي حبٍّ : أن يشتدَّ أو يبيض .

ويشمل^(٣) بيعُ دابة عذاراً ومقوداً ونملًا ، وِقَنٌ لباساً معتاداً .
ولا يأخذ مشتر ما للجمل ، وما لأمعه ، أو بعض ذلك - إلا بشرط .
ثم إن قصد اشتراط له شروط البيع ، وإلا فلا .

باب

« السِّلْمُ » : عقدٌ على موصوفٍ في ذمة ، مؤجلٌ بثمر مقبوضٍ
بمجلس العقد .

ويصح بلفظه ولفظ^(١) « سَلَفٍ » و « بَيْعٍ » - وهو نوع منه -
بشروط :

-
- (١) كذا في ز ، فأبعمه بدل منه . وانظر الإقناع ٢٣٥/٣ . وفي ش والناية .
٧٠ : « ببيع نوعها » ، وهو أظهر .
 - (٢) كذا في زع والناية ، أي الذي يظهر . وفي ش : « يؤكل » أي القناه .
 - (٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « وشمل » .
 - (٤) كذا في زع والناية ٧١ . وفي ش : « ولفظ » ، والزيادة من الصرح .

١—أحدُها : أنضباطُ صفاته . كموزون ولو شعماً ولحماً
نَيْثاً ، ولو مع عظمه : إن عَيْنَ محلِّ يُقطع منه . ومَكِيلٍ ، ومنذوعٍ
ومعدودٍ^(١) من حيوان ولو آدمياً .

لا في أمةٍ وولعها أو حاملٍ^(٢) ، ولا في فواكه^(٣) وبقولٍ وجلود
ورؤوس وأكارعٍ ويضٍ ونحوها ، وأواني^(٤) مختلفة رؤوساً وأوساطاً
كقَبَائِمَ . ولا فيها لا ينضبط — : كجوهري ، ومنغشوش أثمان . —
أو يجمع أخلاقاً غير متميزة : كما جينَ وَندٍ وغاليةٍ وقبيى ونحوها .
ويصح فيها^(٥) فيه لمصلحته شيء غير مقصود : كجبنٍ وخبزٍ ،
وخلٍّ تمرٍ ، وسكنجيين^(٦) ، ونحوها . وفيها يجمع أخلاقاً متيرةً :
كثوبٍ من نوعين ، ونُشَابٍ وَنَبَلٍ مريئين ، وخِفَافٍ ورماحٍ ،
ونحوها .

وفي أثمانٍ ويكون رأسُ المال غيرَها ، وفي فلوسٍ ويكون رأسُ
مالها غرضاً ، وفي عرضٍ بمرض^(٧) — لا إن جرى بينهما رباً فيهما —
وإن جامه بسينه عند محله لزم قبولُهُ .

(١) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « ولو غنلقاً » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وحامل » . وانظر الناية ٧٢ .

(٣) في ح ش زيادة : « معدودة » ، ولعلها من المرح وإن وردت في
الإقناع ٢٣٧/٣ . وانظر الناية .

(٤) كذا في زع والناية والإقناع ٢٣٨ . وفي ش : « أوان » . وكلاماً صحيح .

(٥) كذا في زش والناية . وانظر الإقناع . وفي ح : « مما » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في الأصول وشرح الإقناع ٢٣٨ . وفي الناية : « سكنجيل » باللام .

(٧) كذا في زع والناية : وفي ش : « بوش » ، وهو تصحيف .

٢ - الثاني : ذكر ما يختلف به عنه غالباً : كنوع^(١) وما يمتز
 غلظته ، وقدر حب^٢ ، ولون^٣ - إن اختلف - وبلده وحدائمه وجودته
 أو ضدتهما^(٤) ، وسن حيوان ، وذكر أوسميناً وملوفاً وكبيراً^(٥)
 أو ضدّها ، وصيداً أحبولة أو كلب أو سقر . وطول رقيق بشبر ،
 وكعلاء أو دسجاء^(٦) ، وبكارة أو كميوبة ، ونحوها . ونوع طير
 ولونه وكبره .

ولا يصح شرطه أجوداً أو أردأً . وله أخذ دون ما وصف وغير
 نوعه من جنسه . ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه .
 ويجوز ردّ ميب ، وأخذ أرشه ، وعوض زيادة قدر ، لاجودة ،
 ولا قص رداً .

٣ - الثالث : قدر كيل في مكيل ، ووزن في موزون ،
 وخرج في مذروع - متعارف فيهن . :

فلا يصح في مكيل وزناً ، ولا^(٧) موزون كيلاً ، ولا شرط
 مستحبة^(٨) أو مكيال أو ذراع لا عرف له . وإن^(٩) عيّن فرداً ساه

(١) كذا في زح والناية ٧٣ . وفي ش : « كونه » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زح والناية . وفي ش : « وضعا » ، وهو تحريف .

(٣) ورد « وكبيراً » في ز ش ، دون ع . وانظر الناية .

(٤) كذا في ز ش والناية ٨٥ . وفي ع : « ودسجاء » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « في » .

(٦) كذا في زح ، وهو موافق لما في شرح الإكعام ٧٤٤ . وفي ش : « صفة » ،

وهو تصحيف عجيب .

(٧) كذا في زح والناية ٧٨ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فلن » .

حرف ، صبح المقدّ دون التّمين^(١) .

« — الرابع : ذكرُ أجَلٍ معلوم له وقع في الثمن عادة ،
كشهر ونحوه .

ويصح في جنّتين إلى أجل : إن يُبيّن عن كل جنس ؛ وفي جنس
إلى أجليّن : إن يُبين قسط كل أجل وعُتته . وأن يُسلم في شيء يأخذه
كلّ يوم جزءاً^(٢) معلوماً ، مطلقاً .

ومن أسلم أو باع أو أجر ، أو شرط الخيار مطلقاً ، أو لجهول :
كمصايد وجناذ ونحوهما . أو^(٣) عيدٍ أو ربيعٍ أو جمادى ، أو النّفر :
لم يصبغ غير البيع .

وإن قال : « محله رجب ، أو إليه ، أو فيه » ، ونحوه — :
صح . وحلّ بأوله . و : « ... إلى أوله ، أو آخره » : يحلّ بأول
جزء منهما .

ولا يصح : « يؤذيه فيه » . ويصح لشهرٍ وعيدرومين : إن عرفا .
ويقبل قولُ مدينٍ في قدره ، ومضيه ، ومكانٍ تسليم .
ومن أتى بآله : من سلم وغيره ، قبل عمله — ولا ضرر في
قبضه — لزمه . فإن أبى قال له حاكم : إما أن تقبض أو تُبرئ . فإن
أباهما قبضه له .

(١) ورد في زبد ذلك ، مضرراً عليه : « وسلم في حدود يتأرب غير حيوان
ممدوداً ، وفي غيره وزناً » .

(٢) كلنا في زش والثانية . وفي ع : « جزء » ، وهو تصحيف .

(٣) في زش زيادة مخرجة من الشرح ، هي : « جعلها إلى » .

ومن أراد قضاء دين عن غيره ، فأبى ربه ؛ أو أعسر بنفقة زوجته ، فبذلها أجنبي ، فأبى — لم يُجبر ، وملك الفسخ .

٥ — الخامس : غلبة مُسلم فيه في محله .

ويصح إن عين ناحية تبعد فيها آفة ، لا قرية صغيرة أو بستاناً . ولا من غنم زيد ، أو ^(١) تاج فحله ، أو في مثل هذا الثوب ونحوه . وإن أسلم إلى محل يوجد فيه عا ، فاقطع ، وتحقق بقاؤه — ثمه تحصيله . وإن تمذر أو بعثه : خي بين صبر أو فسخ فيما تمذر ؛ ويرجع برأس ماله أو عوضه .

٦ — السادس : قبض رأس ماله قبل تفرق . وكقبض ما يده ؛ أمانة أو غصب . لا ما في ذمته .

وتشترط ^(٢) معرفة قدره وصفته ، فلا تكفى مشاهدته . ولا يصح بما ^(٣) لا ينضبط : كجوهر ونحوه . ويرد إن وجد ، وإلا فقيمه . فإن اختلف فيها : فقول مُسلم إليه . فإن تمذر : فقيمه مُسلم فيه مؤجلة .

٧ — السابع : أن يُسلم في ذمة : فلا يصح في عين : كشجرة نابتة ، ونحوها .

(١) في ش زيادة من المرح : « أسلم » . وفي الناية ٧٩ : « أو لتاج » ، وهو تحريف على ما في المختار للصباح : (تاج) .

(٢) كذا في ز ش . وفي ح : « ويشترط » . وفي الناية ٧٩ : « وشروط » . والكل صحيح . وانظر الإقناع ٢٤٩ .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « نيا » ، وهو تصحيف .

فصل

ولا يُشترط ذكر مكان الوفاء : إن لم يُقصد ببراءة أو سفينة^(١) ونحوهما .

ويجب مكان عقد ، وشرطه فيه مؤكّد . وإن دُفع^(٢) في غيره — لا مع أجرة حمله إليه — صح ، كشرطه فيه .
ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه ، ولا احتياض عنه ،
ولا يعمه أو رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض — ولو لمن^(٣) عليه —
ولا حوالة به ولا طيه .

وتصح هبة^(٤) كل دين لدين فقط^(٥) ، ويصح مستقر : من مَن
وقرض ، ومهر بعد دخول ؛ وأجرة أستوفى قضاها ، وأرض جناية ،
وقيمة متلف ونحوه — لمدّين ، بشرط قبض عوضه قبل تفرّق :
إن بيع بما لا يباع به نسيئة ، أو بموصوف في ذمة . لا لغيره ،
ولا غير مستقر : كدين كتابة ، ونحوه .

وتصح إقالة في سلم وبعضه ، بدون قبض رأس ماله أو عوضه^(٦) —
إن تعذر — في مجلسها .

(١) كذا في زع . وفي ش والناية : ٨٠ : « وسفينة » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « سلم » .

(٣) في ع ش زيادة : « هو » ، ولعلها من الصرح وإن وردت في الناية .

وانظر الإقناع ٣ / ٢٥١ .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية : « هبة » . وراجع الإقناع .

(٥) ورد هنا في زع والناية ، وسقط من ش . .

(٦) كذا في زع والناية ٨١ . وفي ش : « وعوضه » ، وهو تحريف .

ويُفسخ يجب ردُّ ما أخذ، وإلا فبطلت قيمته .
فلنأخذ بدله ثناً — وهو عن — قسرف . وفي غيره ، يجوز
تقريُّ قبل قبض .

ومن له سلمٌ وعليه سلمٌ من جنسه ، فقال لغيره : « أقبض سلمى
لنفسك » — لم يصح لنفسه ولا للآخر^(١) . وصح : « ... لي ، ثم لك »^(٢) .
و : « أنا أقبضه لنفسى ، وخذه بالكيل الذى تُشاهد » ، أو :
« أحضر أكتبالي^(٣) منه ، لأقبضه لك » — صح قبضه لنفسه .
وإن تركه بكياله ، وأقبضه لغيره — صح لهما .

ويقبل قولُ قابضٍ جزافاً فى قدره — لكن : لا يتصرف^(٤)
فى قدر حقه ، قبل اعتباره . — لا قابضٌ بكيل أو وزنٍ دعوى
غلطٍ ونحوه .

وما قبضه من دينٍ مشترك — يارث ، أو تلافٍ ، أو عقدٍ ،
أو ضريبةٍ سببٌ أستحقاقها واحدٌ — فشريكةٌ غير بين أخذٍ من
غيره أو قابضٍ ، ولو بعد تأجيل الطالب لحقه ، ما لم يستأذنه
أو يتلف : فيتمتع غيرهم .

ومن أستحق على غيره مثل ماله عليه قدرأ وصفةً — حالين ،

(١) كذا فى ز ، وهو الصواب . وفى ش والثاية : « للأمر » ، وهو تصحيح .

(٢) ورد فى ز بعد هذا ضرورياً عليه : « فيصح قبض وكيل من نفسه لنفسه ، إلا
ما كان من غير جنس ماله ، وعكسه » .

(٣) كذا فى زع والثاية . وفى ش : « كتيبالي » ، وهو تحريف .

(٤) كذا فى زع والثاية ٨٢ . وفى ش : « يتصرف » ، وهو تصحيح .

أَوْ مُؤَجَّلَيْنِ أَجَلًا وَاحِدًا — تَسَاقَطَا أَوْ يَتَدَرَّ الْأَقْلُ ، لَا إِذَا كَانَا
أَوْ أَحَدُهُمَا دِينَ سَلَمَ ، أَوْ تَمَلَّقَ بِهِ حَقٌّ .
وَمَتَى نَوَى مَدْيُونٌ وِفَاءً بِدَفْعِ : بَرَى ؛ وَإِلَّا : فَتَبْرُعُ ^(١) . وَتَكْفَى
نِيَّةَ حَاكِمٍ وَفَاءُ مَدْيُونٍ .

بَاب

« الْقَرْضُ » : دَفْعُ مَالٍ إِرْفَاقًا لِمَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ ، وَيُرَدُّ بِدَلِهِ ^(٢)
[وَهُوَ] ^(٣) مِنَ الْمَرَافِقِ لِلنَّدُوبِ إِلَيْهَا ، وَنَوْعٌ مِنَ السَّلَفِ .
فَإِنْ قَالَ مَعْطٍ : « مَلَكْتُكَ » ، وَلَا قَرِينَةَ عَلَى رَدِّ بَدَلٍ ^(٤) —
فَقَوْلُ آخِذٍ يَمِينُهُ : « إِنَّهُ هِبَةٌ » .
وَشَرْطُ عِلْمٍ قَدَرِهِ ، وَوَصْفُهُ ، وَكَوْنُ مُقْرِضٍ يَصِحُّ تَبْرُعُهُ . وَمَنْ
شَأْنُهُ أَنْ يَصَادَفَ ذِمَّةً .

وَيَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ يِعْمُهَا ، إِلَّا بَنَى آدَمَ .
وَيُتِمُّ بِقَبُولٍ ، وَيُمْلِكُ وَيَلْزِمُ بِقَبْضٍ . فَلَا يَمْلِكُ مُقْرِضٌ أُسْتَرْجَاعَهُ
إِلَّا إِنْ شَجَرَ عَلَى مُقْتَرِصٍ لِفَلَسٍ . وَلَهُ طَلَبُ بَدَلِهِ ^(٥) .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ . وَلِي ش : « شَرَعَ » ، هُوَ مَعَ صَحِّحَةِ تَحْرِيفِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرُجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَه » .

(٣) لَمْ تَرُدْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي ز ، وَوَرَدَتْ فِي ع ش وَالتَّائِيَةِ ٨٣ . وَمَنْعُ الْمَارِجِ يَنْبَغِي
أَنَّهُمَا مِنَ اللَّغَنِ ، فَأَتَيْنَاهَا احْتِيَاطًا .

(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَلِي ش : « بَدَلُهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) فِي ع زِيَادَةُ يَنْظُرُ أَنَّهُ مَضْرُوبٌ عَلَيْهَا : « فَوْرًا » وَمِي فِي التَّائِيَةِ ٨٤ .

وإن شرط رده بعينه^(١) لم يصح . ويجب قبول مثل رُد : ما لم يتعيب ، أو يكن فلوساً ، أو مكسرة . — فيحرمها السلطان — : فله قيمته وقت قرض من غير جنسه ، إن جرى فيه ربافضل . وكذا عن^(٢) لم يقبض ، أو طلب عن برد مبيع .

ويجب رد مثل فلوس غلت أو رخصت أو كسدت ، ومثل مكيل أو موزون . فإن أعوز^(٣) بقيمته يوم إعوازه ، وقيمة غيرها . فجوهر ونحوه يوم قبض ، وغيره يوم قرض . ويرد مثل كيل مكيل دفع وزناً .

ويجوز قرض ماء كيلاً ، ولستقي مقدراً بأثبوتية أو نحوها ، وزمن^(٤) من توبة غيره ، ليرد عليه مثله من توبته^(٥) ، وخبر وخير عدد^(٦) ، ورده عدداً^(٧) بلا قصد زيادة .

ويثبت البدل حالاً ولو مع تأجيله . وكذا كل^(٨) حال أو حل . ويجوز شرط رهن فيه وضمين ، لا تأجيل ، أو تقص في وفاة ، أو جرفق : كأن يسكنه داره ، أو يقضيه خيراً منه أو يبلد آخر .

(١) في زيادة يظهر أنه مشروط عليها : « فوراً » ، وهي في الناية ٨٤ .

(٢) ورد في زيادة ذلك مشروطاً عليه : « أو باع حراماً بدينه هو دله إليه » .

(٣) في زيادة بين الأسطر مذكورة في الناية : « من » . وقد وردت في ز مشروطاً عليها .

(٤) في زيادة مدعوجة من المشرح ، هي : « للتل » .

(٥) كذا في زع والناية ٨٥ . وفي ش : « بز من » ، والزيادة من المشرح .

(٦) قوله : « من توبته » ورد في ز في الناية ، وسقط من ع .

(٧) سقط هذا من ش ، وأخرج قوله : « ورده » في المشرح .

(٨) في ع : « كل دين حال أو مؤجل حل » ، إلا أن الزيادة وردت تحت السطر ، وهي مذكورة في المشرح .

وإن قلَّه بلا شرط ، أو أهدى له بعد الوفاء ، أو قضى^(١) خيراً منه بلا مواطأة ؛ أو علمت زيادته لشهرته سخطه — جاز : لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف^(٢) بكراً ، فردَّ خيراً منه ، وقال : « خيركم أحسنكم قضاء » .

وإن قلَّ قبل الوفاء : ولو لم ينو أحساً به من دينه أو مكافأته لم يُجز ، إلا إن جرت عادة بينهما به قبل قرض . وكذا كلُّ غريم . فإن استضافه حسب له ما أكل .

ومن^(٣) طويلٌ يبدل قرضٍ أو غصبٍ ، يلد آخر . لزمه ، إلا حالله مئونة^(٤) ، وقيمتُه يلد القرض أقص ، فلا يلزمه إلا قيمته بها .

ولو بذله المقرض أو الناصب — ولا مئونة لحله لزم^(٥) قبوله . مع أمن البلد والطريق .

* * *

بَابُ

« الرَّهْنُ » : تَوَثُّقُ دَيْنٍ بِشَيْءٍ يُمْكِنُ اخْذُهُ أَوْ بَعْضُهُ^(١) مِنْهَا

(١) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « مقرض » .

(٢) كذا في زش والنفاية ، أي استقرض كما في النهاية ١٧٥/٢ (ط النفاية) ، والسان ٦٠/١١ . وقرع : « استلف » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زش والنفاية ٨٦ . وفي ع : « من » ، وهو تحريف .

(٤) ضبطها المصنف غير مرة بفتح اللام وضم الهزة . ويجوز أيضاً : ضم اللام مع تكبيل الهزة أو تسهيلها . فراجع الصباح : (مون) .

(٥) كذا في زش والنفاية ، وفي ع : « لزمه » .

(٦) كذا في زع والإتعا ٢٦٣/٣ ، والنفاية ٨٧ . وفي ش : « وبضه » ، وهو تحريف .

أَوْعَمْنَاهَا. وَ «الْزَهْوَى» : عَيْنٌ مَلُومَةٌ جُعِلَتْ وَرِيقَةٌ بِحَقٍّ يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ أَوْ بَنْفِضِهِ مِنْهَا أَوْ ^(١)عَمْنَاهَا.

وَتَصَحُّ زِيَادَةُ رَهْنٍ — لَا دَيْنَهُ — وَرَهْنٌ ^(٢) مَا يَصْحَحُ بِهِ ، وَلَوْ قَدَّأً ، أَوْ مُؤَجَّرًا ، أَوْ مَعَارًا . وَيَسْقُطُ ضِمَانُ الْعَارِيَةِ .

أَوْ مَبِيعًا غَيْرَ مَكِيلٍ وَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَمَذْرُوعٍ ، قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَوْ عَلَى ثَمَنِهِ .

أَوْ مُشَاعًا . وَإِنْ لَمْ يَرْضَ شَرِيكُ وَرَثَتَيْنِ بِكَوْنِهِ يَدُ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا — جَعَلَهُ حَاكِمُ يَدِ أَمِينٍ أَمَانَةً أَوْ بِأَجْرَةٍ ، أَوْ أَجْرَةٍ ^(٣) . أَوْ مَكَاتِبًا ، وَيُمْكِنُ مِنْ كَسْبٍ . فَإِنْ حُجِرَ فَهُوَ وَكَسْبُهُ رَهْنٌ . وَإِنْ حَقَّقَ ^(٤) فَا أَدَّى بِمَدِّ عَقْدِ الرِّهْنِ رَهْنٌ .

أَوْ يُسْرَعُ فَسَادُهُ بِمُؤَجَّلٍ . وَيَبَاعُ ، وَيُجْعَلُ ثَمَنُهُ رَهْنًا . أَوْ قَتْلًا مُسَلِّمًا لِكُفْرٍ : إِذَا شَرَطَ كَوْنُهُ يَدَ مُسْلِمٍ عَدْلًا . وَكُتِبَ ^(٥) خَدِيعٌ وَتَقْسِيرٌ ، لَا مَصْحَفًا ^(٦) .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ مُعْجَرَةٍ مِنَ الْعَرَبِ ، هِيَ : « مِنْ » .

(٢) فِي ح : « وَصَحَّ رَهْنٌ كُلُّ مَا » ، وَالزِّيَادَةُ الْأُولَى وَرَدَتْ بِالْمَدِّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ لُغَتِنِ ، وَالثَّانِيَةِ وَرَدَتْ فَوْقَ السُّطْرِ . وَكَتَبْنَا فِي الْفَرْحِ .
(٣) كَذَا فِي زِ وَالثَّانِيَةِ . وَلِي ح ش : « أَوْ أَجْرَةٍ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ كَمَا فِي السَّبَاحِ وَالْمَخْطَرِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْعَرَبِ : « بِأَدَاءٍ أَوْ إِحْتِلَالٍ » .

(٥) كَذَا فِي زِ ، وَهِيَ صُلْفٌ عَلَى « قَتْلًا » . وَلِي ح ش : « كُتِبَ » ، وَالثَّانِيَةُ ٨٨ : « وَكُنْ كُتِبَ » ، وَالْإِتْقَانُ ٢٧٢ : « وَنُكْتُ كُتِبَ » . وَالْكُلُّ صَحِيحٌ .

(٦) وَرَدَ بِمَدِّ هَكَذَا فِي حِ مَعَ عَلَامَةِ الزِّيَادَةِ : « أَيْ لَا يَصْحَحُ رَهْنُهُ وَلَوْ لِمُسْلِمٍ » . وَمِمَّنْ مِنَ الْعَرَبِ .

وما يصح بيعه ، لا يصح رهنته . سوى عمرة قبل بدو صلاحها ،
 وزرع أخضر بلا شرط قطع ، وقن دون ولده ونحوه . ويأمن ^(١) ،
 ويختص المرتهن بما يخص الرهون : من غنهما .
 ولا يصح بدون إيجاب وقبول ، أو ما يدل عليهما .

فصل

ومُشرط ^(٢) : ٣ ، ٢ ، ١ — تنجيؤه ، وكونه مع حق أو بطله ،
 ومن يصح بيعه .

٤ — وملكه ولو لثانفه ، بإجارة أو إجارة ^(٣) ، يأخذ مؤجر
 ومُجير . ويملك الرجوع قبل إقباضه ، لا في إجارة لهن قبل مدتها .
 ولمير طلب رهن بفكّه مطلقاً .

وإن بيع : رجع بثل مثلي ، وبالأكثر من قيمة متقوم أو ما
 يبع به . والنصوص : « ... بقيته » .

وإن تلف : ضمن المارء ، لا المؤجر .

٥ ، ٦ — وكونه معلوماً جلسه وقدره وصفته ، وبدين واجب
 أو ماله إليه .

(١) كذا في زع والفاية ٨٨ . وفي ش : « يأمن » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « لهن » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو إجارة » ، والزيادة من الفرح .

(م) — ٧٦ منتهى الإرادات

فيصح بعين مضنونة ، ومقبوض بمقد فاسد ، ونقع^(١) إجارة في ذمة . لا بدية على عاقلة : وجُمل^(٢) قبل حول وعمل — ويصح بعدهما — ولا بد من كتابة ، وعهدة مبيع ، وعوض غير ثابت في ذمة : كضمن وأجرة معينين ، وإجارة منافع معينة : كدار ونحوها ، أو دابة لحمل معين إلى مكان معلوم .

ويحرّم — ولا يصح — رهن مال يقيم لفاسق . ومثله مكاتب^٣ وماذون له .

وإن رهن ذمي عند مسلم خراً بيد ذمي^٤ ، لم يصح . فإن باعها الوكيل : حل^٥ ، فيقبضه^(٢) أو يُرى^(١) .

فصل

ولا يلزم — إلا في حق رهن — بقبض ، كقبض مبيع ، ولو من اتفاقا عليه .

ويُعتبر فيه إذن ولي أمر لمن جُن ونحوه ، وليس لورثة إقباضه وتم غريم لم يأذن .

ولرهن الرجوع قبله ، ولو أذن فيه . ويُسَلَّ إذنه بنحو إغماء وخرس .

(١) كذا في زع والناية ٨٩ ، وى ش : « وبغف » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٢) لى ش : « وبجمل » ، وزيادة الباء من الصرح .

(٣) كذا في زى والناية ٩٠ . ولى ع : « وبغشه » .

(٤) فى ش زيادة مترجمة من الصرح ، هى : « منه » .

وإن رهنه ما يبد — ولو غصباً — لزِم، وصار أمانة .
وأستدامة قبض شرط لزوم، فيُرْطَأُ أَخْذُ رَاهِنٍ يَأْذَنُ مَرْتَهِنٍ
— ولو نيابة عنه — وتَحْرُصُ حَصِيرٌ . ويَسُوْدُ بَرْدَةٌ وتَحْلُلُ ، بحكم
المقد السابق .

وإن آجره^(١) أو أماره لمرتهن أو غيره^(٢) يأذنه، فلزومه باقٍ .
وإن وهبه ونحوه يأذنه : صح ، وبطل الرهن .
وإن باعه يأذنه — والدينُ حالٌ — أخِذَ مِنْ عِنْدِهِ .
وإن شرط في مؤجل رهنٌ عنه مكآته : مُبَل ، وإلا : بطل وشرطُ
تسجيله لاخر .

وله الرجوع فيما أذن فيه ، قبل وقوعه .
وينفذ حقه بلا إذنٍ ، ويحرُم . فإن نَجَزَه ، أو أَقْرَبَه فكَذْبُهُ ،
أو أَجْبَلَ الأَمَةَ بلا إذنٍ مرتَهِنٍ في وطءٍ ، أو ضَرْبَةٍ بلا إِذْنِهِ قُتِلَ
— ويصدق يمينه ، ووارثه في علمه — : فلي مَوْسِر ومَعْسِرٍ أَيْسَرَ
تَحِيْمَتُهُ رَهْنًا .

وإن أَدْعَى رَاهِنٌ أَنْ الولدَ مِنْهُ ، وأمكن ، وأقرَّ مرتَهِنٌ
يأذنه^(٣) . وبوطئه وأنها ولدته — : قَبْلُ ؛ وإلا : فلا .

(١) كذا في ز . وفي ح ش والنباة ٩١ : « آجره » . وفتح مثله .

(٢) ح ش : « أو لغيره » ، وزيادة اللام من المرح .

(٣) كذا في ز ح والنباة ٩٢ . وفي ح ش : « بوطئه ويأذنه وأنها » ، والزيادة

وإن لم تجل: فأرثُ بكرٍ فقط.

والرهن غرسٌ ما^(١) على مؤجل، وأتفاحٌ ياذن مرتين، ووطءٌ بشرطٍ أو إذنٍ، وسقى شجر، وتلقيحٌ، وإزاء فعلٌ على مرهونة، ومداواة، وفصدٌ، ونحوه — والرهنُ بحاله.

لا خِتانٌ غير ما على مؤجل يبرأ قبل أجله، وقطعٌ سِلعةٍ خطيرة. وغاؤه ولو صوفاً وليناً، وكسبه، ومهره، وأرثُ جناية عليه رهنٌ. وإن أسقط مرتين أرشاً، أو أبرأ^(٢) منه — سقط حقه منه دون حق رهن.

ومثوئته وأجرةٌ مخزنه ورده من إياقه، على مالكة، ككفنه. فإن تمذر: بيعٌ بقدر حاجة^(٣)، أو كله إن خيف استرقاؤه.

* * *

فصل

والرهنُ أمانةٌ ولو قبل عقدٍ، كبعد وفاء.

ويدخل في ضمانه بعداً أو تفريطاً، ولا يطل.

ولا يسقط بتلفه شيء من حقه؛ كدفع عين لبيعتها ويستوفى حقه من ثمنها، وكحبس عين مؤجرة بعد فسخ، على الأجرة — فيتلفان.

(١) في ش زيادة مخرجة من الفرح، هي: « وهي ».

(٢) كذا في زع والثانية ٩٣. وفي ش: « أو أبرأه »، والزيادة من الفرح.

(٣) كذا في زع والثانية. وفي ش: « حاجته ».

وإن تلف بعضه : فباقيه رهن بجميع الحق .
وإن أدمى تلفه بمحادث ، وقلمت يئنة بظاهر^(١) ، أو لم يعين
سبباً — : حلف :

وإن أدمى رهنه تلفه بعد قبض في بيع شرط فيه ، قبل قول
المرتهن^(٢) : « إنه قبلة » .

ولا ينفك بعضه حتى يقضى الدين كله .

ومن قضى أو أسقط بعض دين — ويبيعه رهن أو كفيل —
وقع فيما نواه . فإن أطلق : صرعه إلى أيهما شاء .

وإن رهنه عند اثنين فوقى أحدهما ، أو رهنه شيئاً فوقاً ما أحدهما
أهلك في نصيبه .

ومن أتى وفاء حال — وقد أخذ في بيع رهن ، ولم يرجع — :
بيع^(٣) ووفى ؛ وإلا : أجبر^(٤) على بيع أو وفاء . فإن أبى : حبس
أو جزر . فإن أصر : باعه الحاكم ووفى .



(١) كذا في زح والناظية . وفي ش : « ظاهر » ، وأخرجت الياء في المصحح .

(٢) كذا في زح والناظية . وفي ش : « المرتهن » .

(٣) في ش زيادة من المصحح : « مأذون له في بيعه : من مرتهن » .

(٤) كذا في زح والناظية ٩٤ . وفي ش : « فأجبر » ، ولزيادة من المصحح .

فصل

ويصح جعل رهن يده عدل. وإن شرط يده أكثر: لم^(١) ينفرد واحد بحفظه، ولا يُنقل عن يده من شرط — مع بقاء حاله — إلا باتفاق رهن ومرتهن. ولا يملك رده إلى أحدهما؛ فإن قُبل وفات: ضمن حق الآخر.

ويضمن مرتهن بنصبه، ويزول برده، لا من سفر من يده، ولا بزوال تملكه.

وإن حدث له فسق أو نحوهُ، أو تَمَادَى مع أحدهما، أو مات أو مرتهن — ولم يرض رهن بكونه يده ورثة أو وصي — جَلَّه حاكم يده أمين.

وإن أذَنَ له أو رهن لمرتهن في بيع، وعَيَّنَ قَدْرًا — تَمَيَّنَ، وإلا: بيعَ بنقد البلد. فإن تَمَدَّدَ: فبِأَغْلَبَ. فإن لم يكن: فبِجَنَسِ الدِّينِ. فإن لم يكن: فبِأَبْرَاهِ أَصْلَحَ. فإن تَرَدَّدَ: حَيَّنَ حَاكِمٌ. وتألفه يده عدل، من ضمان رهن.

وإن أَسْتَحَقَّ رهنُ بيع: رَجَعَ مُشْتَرِ أَعْلَمَ عَلَى رَاهِنٍ؛ وإلا: فَعَلَى بَايَعٍ.

وإن قَضَى مَرْتَهِنًا فِي غَيْبَةِ رَاهِنٍ، فَأَنْكَرَ — وَلَا يَنْتَهَ — : ضَمِنَ، وَلَا يُصَدَّقُ عَلَيْهِمَا، فَيُحْلِفُ مَرْتَهِنٌ وَيَرْجِعُ. فإن رَجَعَ عَلَى

(١) قرئ: «ولم»، والزيادة من العرح وإن وردت في النسخة ٩٥.

المدل : لم يرجع على أحد ؛ وإن رجع على رهن : رجع على المدل .
وكذا وكيل .

ويصح شرط كل ما يقتضيه العقد : كبيع مرتين وعدل لمرتين .
ونحو ذلك — وينزلان ^(١) بزمه — لا مالا يقتضيه ، أو ينال به :
ككون منافع له ، أو أن لا يقبضه ، أو لا يبيعه عند حلول ،
أو من ^(٢) ضمان مرتين . ولا يفسد العقد .

• • •

فصل

وإن اختلفا في أنه عصير أو خر ، في عقد شرط فيه ، أو رد رهن
أو في عينه أو قدره ، أو دين به ، أو قبضه — وليس يد مرتين — :
قول رهن .

و : « أرسلت زيدا ليرهنه بشئ ، وقبضها » ، وصدقه — :
قبل قول الرهن : « . . . بشرة » .

وإن أقر — بدلوومه — بوجوه ، أو أن الرهن ^(٣) جنى أو باعه
أو غصبه — : قبل على نفسه ، لا على مرتين أنكره .
ولمرتين ركوب مرهون وحلبه وأستزاع أمه ، بقدر نفقته ،

(١) كذا في زع والناية ٩٧ . وفي ش : « وينزلان » ، وهو تحريف .

(٢) وردت « من » في ز ش والناية ، دون ح .

(٣) كذا في ز ح . وفي ش : « الرهن » ، وهو تحريف .

متعرباً للمدل. ولا يُنهيكه بلا إذنِ رهن، ولو حاضراً ولم يتنع.
ويبيع فضلُ لبنِ ياذن، وإلا: غاكم. ويرجع بفضلِ ففقه^(١) على
رهن.

وأن يتنع ياذنِ رهن عياناً — ولو بمحاباة — ما لم يكن الدين
قرضاً، وصيرُ مضموناً بالا تنفاع.

وإن أئق عليه — ليرجع — بلا إذنِ رهن، وأمكن: — فمتبرع.
وإن تعذر: رجع: بالأقل مما أئق أو ففقه مثله، ولو لم يستأذن
حاكماً أو يشهد.

وممار، ومؤجر، ومودع — كرهن.

وإن عمرَّ الرهن رجع بآلته، لا بما يحفظ به مائة الدار،
إلا ياذن.

فصل

وإن جنى رهن: تعلق الأرض برقبته؛ فإن أسترقه خير سيده بين
فدائه بالأقل منه ومن قيمته — والرهى بحاله — أو يبعه في الجناية،
أو تسليمه لو ليها: فيملكه، ويبطل فيهما.

(١) كذا في زع والثابة ٩٩. وفي ش: « ففقه »، ولعله تحريف.

والا : بيع منه بقدره ، وباقيه رهن . فإن تضر : فكله .
 وإن فداء مرتين : لم يرجع ، إلا إن نوى وأذن رهن .
 ولم يجز^(١) شرط كونه رهنا بفدائه مع دينه الأول .
 وإن جنى عليه : فاعلمم سيده ، فإن أخر الطلب - لتية
 أو غيرها - : فالمرتين .
 وليسد أن يقتص : إن أذن مرتين ، أو أعطاه ما يكون رهنا .
 فإن اقتص بدونهما في نفس أو دونها ، أو عفا على مال - : ف عليه
 قيمة أقلهما . فبجمل مكانه . والنصوص : « أن عليه قيمة الرهن
 أو أرشته » . وكذا لو جنى على سيده ، فاقص هو أو وارثه .
 وإن عفا عن المال : صح ، لا في حق مرتين . فإذا^(٢) أهلك بأداء
 أو إبراء : رد ما أخذ من جانر ، وإن استوفى من الأرض : رجع
 جانر على رهن
 وإن وطئ مرتين رهونة - ولا شبهة - : حد ، ورق وقمه
 وقرمه المهر . وإن أذن رهن : فلا مهر - وكذا لحد : إن أدعى
 جهل تحريره ، ومثله يجهل - وولده حر^(٣) ، ولا فداء^(٤) .

• • •

(١) كذا في ز . وفي ع ش والثانية ١٠٠ : « يصح » .
 (٢) كذا في زع والثانية ١٠١ . وفي ش : « فإن . أداه » ، وأدبرت الباء في

الصرح .

(٣) في ع ش زيادة : « عليه » ، وهي من الصرح .

باب

« أَلْضَّامُ » أَلْزَامٌ مِنْ يَصْحُ تَبَرُّعُهُ ، أَوْ مُفْلِسٍ ، أَوْ قِنْ
أَوْ مَكَاتِبٍ يَأْذَنُ سَيِّدُهُمَا — وَيُؤْخَذُ مِمَّا يَدُ مَكَاتِبٍ ، وَمَا ضَمَّنَهُ
قِنْ مِنْ سَيِّدِهِ — مَا وَجِبَ عَلَى آخَرٍ ، مَعَ بَقَائِهِ ، أَوْ يَجِبُ
غَيْرَ جَزِيَةٍ فِيهِمَا — بَلْفَظٍ . « . . . صَنِينٌ » ، وَكَفِيلٌ وَقَبِيلٌ ، وَحَمِيلٌ ،
وَصَيْبٌ ، وَزَعِيمٌ ، « وَضَمَّنْتُ دِينَكَ أَوْ تَحَمَّلْتُهُ » وَنَحْوُهُ وَإِشَارَةٌ
مَفْهُومَةٌ مِنْ آخَرٍ .

وَلَرُبُّ الْحَقِّ مَطَالِبَةٌ أَيْتَمَّا شَاءَ ، وَمِمَّا — فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ .
فَإِنْ أَحَالَ أَوْ أَحِيلَ . أَوْ زَالَ عَقْدُ — بَرَى ضَامِنٌ وَكَفِيلٌ ، وَيُطْلَقُ
رَهْنٌ . لَا إِنْ وُزِّتَ .

لَكِنْ لَوْ أَحَالَ رَبُّ دِينَ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَكُلُّ ضَامِنٍ الْآخَرَ ، ثَلَاثًا
— لِيَقْبَضَ مِنْ أَيْتَمَّا شَاءَ — : صَحَّ .

وَإِنْ أَبْرَى^(١) أَحَدُهُمَا مِنَ الْكُلِّ . بَقِيَ مَا عَلَى الْآخَرِ أَمَالَةً .
وَإِنْ بَرَى مُدْيُونٌ : بَرَى ضَامِنَهُ ، وَلَا عَكْسَ .

وَلَوْ لَحِقَ ضَامِنٌ بِدَارِ حَرْبٍ — مُرْتَدًّا ، أَوْ أَصْلِيًّا — : لَمْ يَبْرَأْ .

(١) كَذَا وَزَع . وَفِي ش : « بَرَى » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَوَالنَّايَةُ : ١٠٤ :
« أَبْرَأَ » .

وإن قال ربُّ دين لضانن : « برئت إلى من الدين » ، فقد آقرَّ بقبضه . لا : « أبرأتك » أو « برئت منه » .

و : « وهبُك » ، عليك له . فيرجع على مضمون .

ولو ضمن ذمى لدمى من ذمى آخر ، فأسلم مضمون له أو عنه : — برى ، كضامنه . وإن أسلم ضامن : برى وحده .

ويُعتبر رضا ضامن ؛ لا من ضمن أو ^(١) ضمن له : ولا أن يرعهما ضامن ، ولا العلم بالحق ولا وجوبه : إن آل إليهما . فيصح : « ضمنتُ لزيد ما على بكر » أو « ... ما يدايته » . وله

إبطاله قبل وجوبه .

ومنه : « ضمانُ السوق » ؛ وهو : أن يضمن ما يلزم التاجر . من دين ، وما ^(٢) يقبضه : من عين مضمونة .

ويصح ضمانُ ما صح أخذُ رهن به ، ودين ضامن وميت — ولا تبرأ ذمته قبل قضاء ^(٣) — ومُفلس مجنون ^(٤) ، وقصص صنجة أو كيل — ويرجع بقوله مع عينه — وعهدة مبيع عن بائع لمشتري : بأن يضمن عنه الثمن إن استحقَّ البيعُ أو ردُّه بميب : أو أرشاه .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح . هي : « من » .

(٢) كذا في زع والغاية ١٠٦ . و في ش : « أو ما » ، والزيادة من الفرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح . هي : « دينه » .

(٤) كذا في ز ش ، وهو صفة للفلس على ما يظهر . و في ع والغاية : « وعنون » .

وعن مشتر لِبائع : بَأَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنَ الْوَاجِبَ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ : أَوْ إِنْ^(١)
ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ ، أَوْ اسْتَحَقَّ .

وَلَوْ بَنَى مُشْتَرٍ ، فَهَدَمَهُ مُسْتَحَقٌّ — فَالْأَقْضَى لِمُشْتَرٍ . وَرَجَعَ
بِقِيَمَةِ تَالِفٍ^(٢) عَلَى بَائِعٍ . وَيَدْخُلُ فِي ضِمَانِ الْمَهْدَةِ .

وَعَيْنٌ مَضْمُونَةٌ : كَنَصَبٍ وَعَارِيَةٍ ، وَمَقْبُوضٍ عَلَى وَجْهِ سَوِّمٍ
وَوَلَدِهِ — فِي بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ — : إِنْ سَاوَمَهُ وَقَطَعَ ثَمَنَهُ ، أَوْ سَاوَمَهُ
فَقَطَعَ : لِيُرِيَهُ أَهْلَهُ إِنْ رَضُوهُ ، وَإِلَّا رَدَّهُ . لَا : إِنْ أَخَذَهُ لَذَلِكَ ، بِلَا
سَاوَمَةٍ وَلَا قَطْعٍ عَنْ . وَلَا بَعْضٍ^(٣) لَمْ يَقْدَرْ مِنْ دِينٍ ، وَلَا دِينَ
كِتَابَةٍ ، وَلَا أَمَانَةٍ : كَوَدِيَةٍ وَنَحْوِهَا . إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ التَّمَدُّيَّ
فِيهَا .

وَمَنْ بَاعَ بِشَرَطِ ضِمَانٍ ذَكَرَكَ إِلَّا مِنْ زَيْدٍ ، ثُمَّ^(٤) ضَمِنَ ذَكَرَكَ مِنْهُ
أَيْضًا — لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا .

وَإِنْ شَرَطَ خِيَارًا فِي صِلَانٍ أَوْ كِفَالَةٍ ، فَسَدَ^(٥) .

وَصَحَّحَ : « أَلَّتِي مَتَاخَكَ فِي الْبَحْرِ ، وَعَلَى ضِمَانِهِ » .

* * *

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ - وَلَوْ شِ : « وَلَوْ » . أَوْ اسْتَحَقَّ الثَّمَنَ ،
وَفِي تَحْرِيفٍ ، وَزَيْلَةٍ مِنَ الْقَرَحِ . وَانْتَظِرِ النِّهَايَةَ ١٠٧ .

(٢) كَذَا فِي شِ وَالنِّهَايَةَ ١٠٦ ، وَهُوَ الْوَالِدُ مَا فِي شِرْحِ الْإِتْقَانِ ٣/٣٠٦ . وَلَوْ ز
وَأَصْلُحَ : « تَالِفٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . ثُمَّ أَصْلَحَتْ فِي عِ بِنَاءِ أَتْبَتَاءِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « مَا » ، وَهِيَ مِنَ الْقَرَحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ : « لَازِ » ، وَهِيَ مِنَ التَّلْخِصِ أَوْ التَّلْخِصِ . وَلِ النِّهَايَةَ ١٠٧ :

« ثُمَّ ذَكَرَكَ » ، وَفِي هَسِ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالنِّهَايَةَ . وَلَوْ شِ : « فَسَدَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فصل

وإن قضاء^(١) ضامن أو أحوال به — ولم ينرجعوا — : لم يرجع . وإن نواه : رجع على مضمون عنه — ولو لم يأذن في ضمان ولا قضاء — بالأقل مما قضى ، ولو قيمة عرض عوضه به ، أو قدر الدين . وكذا كفيل : وكل مؤد عن غيره ديناً واجباً ، لا زكاة ونحوها . لكن : يرجع ضامن الضامن عليه ، وهو على الأصل . وإن أنكر سقضى القضاء ، وحلف — : لم يرجع على مدين ولو صدقه ، إلا إن ثبت^(٢) : أو حضره ، أو أشهد ومات أو غاب شهوده وصدقه .

وإن أعترف ، وأنكر مضمون عنه — لم يسمع إنكاره . ومن أرسل آخر إلى من له عنده مال ، لأخذ دينار : فأخذ^(٣) أكثر — : ضمنه مرسل ، ورجع به على رسوله .

ويصح ضمان الحال مؤجلاً . وإن ضمن المؤجل حالاً ، لم يلزمه

(١) في الثانية ١٠٨ : « قضى الدين » . وفي : « قضاء أحوال » ، وأدرج الناس

في السرح .

(٢) في ش زيادة معجزة من السرح ، هي : « بينة » .

(٣) بهامش ز : « سأل أخذ الرسول أكثر مما أذن له فيه » .

قبل أجله . وإن عجله لم يرجع حتى يحل^(١) ؛ ولا يحل بموت مضمون عنه ، ولا ضمان^(٢) .
ومن ضامن أو كفل ، ثم قال : « لم يكن عليه حق » — صدق خصمه يمينه .

فصل في الكفالة

وهي : ألزام رشيد إحضار من عليه حق مالي إلى ربه . وتنقذ بما يشق به ضمان . وإن ضمن مرفقه : أخذ به .
وتصح يدين من عنده عين مضمونة ، أو عليه دين . لا^(٣) حد أو قصاص ، ولا بزوجة وشاهد ، ولا إلى أجل أو بشخص^(٤) مجهولين ولو في ضمان .

وإن كفل يجزئه شائع أو عضو ، أو بشخص على أنه إن جاء به وإلا فهو كفيل بأخر أو ضامن ما عليه ، أو : « إذا قدم الحاج فأنا كفيل بزيد شهرآ » — صح ، ويبرأ : إن لم يطالبه فيه .
وإن قال : « أبرئ الكفيل وأنا كفيل » ، فسد الشرط .
فيفسد المقد .

(١) في ش : « يحل الدين ولا يحل » ، وأدرج اللز في المرح وبالعكس . وانظر
الناية ١٠٩ .

(٢) ورد في زيد ذلك مضروباً عليه : « وأبها حل عليه لم يحل على الآخر » .

(٣) كفلاً في زح والناية ١١٠ . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من المرح .

(٤) كفلاً في زح . وفي ش والناية : « أو شخص » ، وهو تحريف .

وَيُسْتَبَرِّضُ كَفِيلًا ، لَا مَكْفُولَ بِهِ ^(١) .

ومنى سلمه بجعل عقد — وقد حل الأجل ، أولا — ولا ضرر
فى قبضه ، وليس ثم يد حائلة ظالمة ، أو سلم نفسه ، أو مات ،
أو تلفت العين بفعل الله تعالى قبل طلب — : بَرَى كَفِيلًا . لا :
إن مات هو أو مكفول له .

وإن تذر إحضاره مع بقائه ، أو غاب — ومضى زمن يمكن
ردّه فيه ، أو عينه لإحضاره — : صَنِينَ مَا عَلَيْهِ . لا : إذا شرط
البراءة منه . وإن ثبت موثته قبل غرمه : أَسْتَرَدَّه . وَالسَّجَانُ
كَالْكَفِيلِ .

وإذا طالب كفيل مكفولا به أن يحضر معه ، أو ضامن مضمونا
بتخليصه — لزمه : إِنْ كَفَّلَ أَوْ صَنِينَ بِإِذْنِهِ ؛ وَطَوْلَبَ . وَيَكْفَى فِى
الْأَوَّلَى أَحَدُهُمَا .

وَمَنْ كَفَّلَهُ أَثْنَانِ ، فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا — : لَمْ يَبْرَأِ الْآخَرَ ؛ وَإِنْ
سَلَّمَهُ نَفْسَهُ : بَرَّئَا .

وإن كَفَّلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٢) آخَرَ ، فَأَحْضَرَ الْمَكْفُولَ بِهِ — :
بَرَى هُوَ ^(٣) وَمَنْ تَكَفَّلَ بِهِ فَقَطْ .

(١) ورد فى ع بعد ذلك مع علامة التثنية ، زيادة : « وَلَا مَكْفُولَ لَهُ » ، ومضى فى
الشرح .

(٢) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « خَصَّ » .

(٣) كَذَا فى زع والناية ١١٢ . وفى ش : « وَمِنْ » ، وهو عبث فاشتر .

ومن كَفَّلَ لاثنتين، فأبرأه أحدهما — : لم يبرأ من الآخر .
وإن كَفَّلَ الكفيلَ آخرُ ، والآخرَ آخرُ — : برى كلُّ يراو
من قبله ، ولا عكس ، كضمان .

ولو ضمن أثنان واحدا ، وقال كلُّ : « ضمنت لك الدين » —
فضمانُ اشتراك في أقراد : فله طلب كل بالدين كله .
وإن قالَا : « ضمنَّا لك الدين » ، فينبهما بالحصص .

بابُ

« أَلْحَوَالَةُ » عقدُ إرفاقٍ ، وهي ^(١) : انتقالُ مالي من ذمةٍ إلى ذمةٍ ،
بلفظها أو معناها الخاص .

وشروطُ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ — رضاُ مُجِئٍ ، والمَقَامَةُ ، وعلمُ المالِ ،
وأستقرارُهُ .

فلا تصح على مالي سَلَمٌ أو رَأْيٌ بمد فسخ ، أو صدقٍ قبل
دخول ، أو مالٍ كتابة . ويصح ^(٢) : إن أحال سيده ، أو زوج
أمرأته . لا يجوزُ ، ولا أن يُجِئَ ولدٌ على أبيه .

— وكونُهُ يصح السَلَمُ فيه من مثلي ، وغيره : كملود
ومذروع .

(١) في ش : « هي انتقال مال من ذمة بلفظها أو بمعناها » ، فأدرج للذي في المصحح
وبالعكس . وفي ع : « . . . إلى ذمته » ، وهو تحريف . وانظر الثانية ١١٤ .
(٢) كذا في زح . وفي ش والثانية ١١٥ : « وتصح » . وكلاما صحيح .

لا أَسْتَقَرُّ مُحَالٍ بِهِ ، وَلَا رِضًا مُحَالٍ عَلَيْهِ ، وَلَا مُحْتَالٍ : إِنْ أُحِيلَ عَلَى مَبْلَىٍّ ، وَيُجَبَّرُ عَلَى أَتْبَاعِهِ وَلَوْ مِيتًا .

وَيَبْزَأُ مُحِيلٌ بِمَجْرِدِهَا ، وَلَوْ أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ أَوْ مَاتَ .

و « الْمَبْلَىُّ » : الْقَادِرُ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبِدْنِهِ فَقَط . فَمَنْدَ الزَّرِّ كَشَى : مَالُهُ : الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ ؛ وَقَوْلُهُ : أَنْ لَا يَكُونَ مُمَاطِلًا ؛ وَبِدْنُهُ : إِمْكَانٌ ^(١) حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحَكَمِ . فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَحْتَالَ عَلَى وَالِدِهِ ^(٢) .

وإِنْ ظَنَّهُ مَبْلِيًّا أَوْ جَبِلَهُ ، فَبِإِنْ مَفْلَسًا — رَجَعَ ؛ لَا : إِنْ رَضِيَ وَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّلَامَةَ .

وَمَتَى صَحَّتْ ، فَرَضِيًّا بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ دُونِهِ ، أَوْ تَعَجِيلِهِ ^(٣) أَوْ تَأْجِيلِهِ أَوْ عَوْرَتِهِ — : جَازَ .

وَإِذَا بَطَلَ بَيْعٌ — وَقَدْ أُحِيلَ بِائِعٌ أَوْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ — : بَطَلَتْ . لَا : إِنْ مُسَخَّ عَلَى أَيٍّْ وَجْهِهِ كَانَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ . وَكَذَا نِكَاحٌ مُسَخَّ ، وَنَحْوُهُ .

وَلِبَائِغٍ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرَى عَلَى مَنْ أَحَالَ عَلَيْهِ ؛ فِي الْأَوَّلَى . وَلِمُشْتَرٍ أَنْ يُحِيلَ مُحَالًا عَلَيْهِ عَلَى بَائِعٍ ؛ فِي الثَّانِيَةِ .

(١) وَرَدَ هَذَا فِي زُشِ وَالثَّانِيَةِ ، دُونَ ع .

(٢) وَرَدَ فِي زُجَدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَفِي شَرْحِ الْفَرَرِ : مَالُهُ : الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ ، وَقَوْلُهُ : الْإِزَارَةُ بِالْمَدِّ ، وَبِدْنُهُ : الْحَيَاةُ » . وَذَكَرَ فِي الْعَرِجِ .

(٣) كُنَّا فِي زُشِ . وَفِي ع : « أَوْ تَأْجِيلِهِ أَوْ تَعَجِيلِهِ » .

وإن أفتقا على : « أَحَلَّتْكَ » أو « أَطَلَّتْكَ بِدَيْنِي » ، وأدعى أحدهما إرادة الوكالة — مُدَقِّق^(١) .

وعلى : « أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِكَ » ، فقول مُدْعِي الحوالة .
وإن قال زيد لمعرو : « أَحَلَّتَنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ » ، وأختلفا : هل تجرئ بينهما لفظُ الحوالة أو غيرُه ؟ — مُدَقِّقٌ عمرؤ : فلا يقبض زيد من بكر ، وما قبضه — وهو قائم — لمعرو وأخذهُ ، والتالفُ من عمرو . [ويزيدُ طلبُهُ بدينه]^(٢) .
ولو قال عمرؤ : « أَحَلَّتْكَ » ، وقال زيد : « وَكَّلْتَنِي » — مُدَقِّق^(٣) .

والحوالة على ماله في الديوان : إذن في^(٤) الاستيفاء .
وإحالة من لا دينَ عليه ، على من دينُهُ عليه — : وكالةٌ . ومن لا دينَ عليه على مثله : وكالةٌ في اقتراض . وكذا مدينٌ على برئ : فلا يُصارِ قه .

* * *

(١) ورد في ع بعد ذلك ، مع علامة التحسية ، زيادة من الفرج : « يمينه » .
(٢) لم ترد هذه الزيادة في ز . ووردت في ع وش . وورد نحوها في الناية ١١٧ .
وصحیح الفارح يعبر بأنها من اللز . فأثبتناها احتياطاً . وانظر شرح الإقناع ٣/٣٢٣ .
(٣) ورد في ع بعد ذلك ، مع علامة التحسية ، زيادة : « زيد » . وهو في الفرج والناية .
(٤) كلفا في ز ش والناية . وفي ع : « على » ، وهو تصحيف .

باب

« الصلح » : التوفيقُ والسَّلم . ويكون بين مسلمين وأهل حرب ، وبين أهل عدلٍ وبغي ، وبين زوجين خيف شقاقٌ بينهما أو خافت إعراضه ، وبين متخاصمين في غير مال .

وهو فيه : مُعاقلةٌ يُتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين . وهو قسمان :

١ - على إقرار . وهو نومان :

١ - نوعٌ على جنس الحق ، مثلُ أن يُقرَّ له بدين أو عين^(١) ، فيمنع أو يهب البعض ، ويأخذ الباقي ، فيصحُّ لا بلفظ الصلح ، أو بشرط أن يُعطيه الباقي ، أو يمنه حقه بدونه . ولا يمن لا يصح تبرؤه - : كمكاتب ، ومأخوذ له ووليٌّ - إلا إن أنكر^(٢) ولا يئنه . ويصح عما ادَّعى^(٣) على موليه وبه يئنه .

ولا يصح عن موجبٍ يمينه حالاً ، إلا في كتابة . وإن وَّضع بعض حالاً ، وأجل باقيه - : صح الوضع ، لا التأجيل . ولا يصح^(٤) عن حق - : كدية خطأ ، أو قيمة متآفٍ غير

(١) كذا في زع والناية ١١٨ . وفي ش : « أو عين » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في زش والناية ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ينكر » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « به » .

(٤) كذا في الأصول ، وهو الصواب . وفي الناية : « ويصح » ، وهو تحريف .

مِثْلِيَّ — بأكثرَ من حقّه ، من جنسه ^(١) . ويصح عن متلفٍ مِثْلِيَّ .
بأكثرَ من قيمته ، وبعرض قيمته أكثرُ — فيها .

ولو صالحه عن يث — أَقْرَبَ به — على بعضه ، أو سُكْنَاهُ مَدَّةً ،
أو بناءَ غرفةٍ له فوقه ؛ أو ادَّعَى رِقَّ مَكْلَفٍ أو زوجِيَّةً مَكْلَفَةٍ ،
فَأَقْرَأَ له بعوضٍ منه — لم يصحَّ وإنْ بَدَلَا مَالًا مُصْلَحًا عن دعواه ،
أو لَمِيذِنَاهَا لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا — صح .

و : « أَقْرَأَ لِي بَدِينِي وَأَعْطَيْكَ أَوْ خُذْ ^(٢) مِنْهُ مِائَةً » ، ففعل — :
لزمه ، ولم يصحَّ الصلحُ .

٢ — النِّوَمُ الثَّانِي : على غير جنسه ، ويصح بلفظ الصلح .

فبِقَدَرٍ من قَدَرٍ : صَرَفٌ . وبَرَضٍ أو عنه بنقدٍ أو عرضٍ :
بيعٌ . وبِعْتَمَةٍ — كُسْكَيٍّ وخدمةٍ مَعِيَّتَيْنِ — : لِبَارَةٍ .

وعن دين يصح بغير جنسه مطلقاً — لا بجنسه ، بأقل ^(٣)
أو أكثرَ ، على سبيل المفاوضة — وبشيءٍ في النِّمَةِ ، يحرمُ التفرُّقُ
قبل التقبض .

ولو صالح الورثة من وُصِيَ له بخدمةٍ أو سَكْنَى أو حَلٍّ أمةٍ ،
بإبراهيمَ مَسْمَاةٍ — : جاز ، لا ييماً .

(١) ورد في زع بعد ذلك مضروباً عليه : « كئل »

(٢) كئنا لزع والناية ١١٩ . وفش : « أو وخذ » ، والزيادة من المرح .

(٣) كئنا في زع والناية . ووش : « أقل » ، وأهزجت الباء في المرح .

ومن صالح عن حيب في مبيعه ، بشيء — رجع به : إن بان علمه
أوزال سريعا . وترجع امرأة — صالحت عنه بتزوجها — بأرشه .

ويصح الصلح مما تذر علمه — : من دين أو عين . — معلوم :
قدّر ونسيته . فإن لم يتعدّر : فكبراة من مجهول ^(١) .

٢ — القسم الثاني : على إنكار . بأن يدعى عينا أو ديناً ،
فيُنكر أو يسكت — وهو محمله — ثم يُصالحه على قدر أونسيته .
فيصح ، ويكون إتراء في ^(٢) حقه : لا شفعة فيه ، ولا يستحق
لميب شيئا . ويمّا في حق مدّع : له ^(٣) ردّه ببيع ، وفسخ الصلح .
ويثبت في مشفوع الشفعة . إلا إذا صالح يعض عين مدعى بها :
خوفيه كالنكير .

ومن علم بكنب نفسه : فالصلح باطل في حقه ، وما أخذه ^(٤)
فحرام .

ومن قال : « صالحني عن البيع الذي تدّعيه » ، لم يكن
مقرا به .

وإن صالح أجنبي عن منكر لدين أو عين ، ياذنه أو دونه — :
صح ولو لم يقل : إنه وكّله ؛ ولا يرجع بدون إذنه .

(١) ورد بهامش ز : « ملة البراءة من المجهول » .

(٢) ورد في زوج والناية ١٢١ ، وسقط من ش .

(٣) كذا في زوج والناية . وفي ش : « لله » ، والزيادة من المرح .

(٤) كذا في ز ، وهو أظهر . وفي زوج والناية : « أخذ » . وفي ش : « أخذ فهو حرام » .

وزيادة « هو » من المرح .

وإن صالح لنفسه ، ليكونَ الطالبُ له ، وقد أنكر المدعى .
أو أقرَّ — والمدعى دين ، أو هو عين وعلم عجزه عن استنقاذها — :
لم يصحَّ . وإن ظن القدرة أو عدمها ، ثم تبين^(١) — : صح . ثم إن
عجز : مُخَيَّر بين فسخ وانضائ .

* * *

فصل

ويصح صلح — مع إقرار ، وإنكار — عن قودٍ وسكنى وعيب ،
بفوق^(٢) دية ، وبما يُثبت مهرًا حالًا ومؤجلًا . لا بموضٍ عن خيار
أو شفعةٍ أو حدةٍ قنف ، وتسقط^(٣) جميعها . ولا سارقًا أو شاربًا
يُطلقه ، أو شاهداً ليكنَّ شهادته .

ومن صالح عن دارٍ أو نحوها^(٤) ، فبأنَّ الموضَّ مستحقًا — رجع
بها مع إقرار ، وبالدعوى — وفي الرقاية : « أو قيمة المستحق » —
مع إنكار . وعن قودٍ بقيمةٍ عوض . وإن علمه : فبالدية .

ويحرَّم أن يُجرى في أرضٍ غيره أو سطحه ماء ، بلا إذنه .
ويصح صلحه على ذلك بموض ؛ فمع بقاء ملكه : إجارة ، وإلا :

(١) كذا في ز ش والناية ، أى القدرة . وفى ع : « بين » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ع والناية ١٧٧ . وفى ش : « فوق » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز ع والناية . وفى ش : « يسقط » . وكلاهما صحيح .

(٤) كذا في ز ع ، وهو أول . وفى ش : « ونحوها » .

فبيع^(١). ويُعتبر علمُ قدرِ الماء : بساقيته ؛ وماء مطر : برؤية ما يزلزل عنه ، أو مساحته وتقدير ما يجري فيه الماء . لا تُحمّقه ، ولا مَدَّتِه ، للحاجة كالكساح .

ولمستأجر ومستعير الصلحُ على ساقية عفورة^(٢) ، لا على إجراء ماء مطر على سطح أو أرض . وموقوفة^(٣) ككؤجرة . وإن صالحه على سقي أرضه من نهره أو عينه ، مدة ولو معينة^(٤) : حرم^(٥) .

ويصح شراء تمرٍّ في دار ، وموضع بحائط يُفتح باباً ، وبُقعة^(٦) تُحفر بَرّاً ، وعلو بيتٍ ولو لم يُبنَ — إذا وُصف — : لِيَبْنَى أو يضع عليه بنياناً أو خشباً موصوفين . ومع زواله : له^(٧) الرجوع بمَدَّتِه ، وإعادته مطلقاً ، والصلحُ على عديمها ، كملَى زواله . وفعله صلحاً أبداً ، أو لإجارة مدة معينة . وإذا مضت : بقي ، وله أجره المثل .

* * *

فصل في حكم الجوار

إذا حصل في هوائه أو أرضه غصن شجرٍ غيره أو عِرْقُه ، لزمه إزالته ، وصنّ ما تلف به بمدّ طلب . فإن آبى : فله قطعه ،

(١) كذا في ز . وفي ح ش والناية ١٧٣ : « لم يصب » . وهذا لازم لكان .

(٢) كذا في ز ش والناية . وفي ح : « أو بقعة » .

(٣) كذا في ز ع ، وهو موافق للمالئ الناية . وفي ش : « وله » ، والزيادة : من

التاسخ أو التاسر .

لا صلحُه ، ولا من مال حائله أو زلقَ خشبه إلى ملك غيره — من ذلك — بموض .

وإن^(١) أفتقا أن الثمرة له أو بينهما : جاز ، ولم يلزم .
وحرّم إخراج دُكانٍ ودَكةٍ^(٢) بنافذ ؛ فيضمن ما تلف به .
وكذا جناحٌ وساباطٌ وميزابٌ ؛ إلا يأذن إمام أو نائبه ، بلا ضرر ؛
بأن يمكن عبورٌ بحمل .

وحرّم ذلك في ملك غيره أو هوائه ، أو درَبٍ غير نافذ ؛ أو
فتح^(٣) باب في ظهر دار فيه لا ستطراق — إلا يأذن مالِكه أو أهله .
ويجوز لنير أستطراقٍ وفي نافذ ، وصلح من ذلك بموض ، ونقل
باب في غير نافذ إلى أوله بلا ضرر — كمقابلة باب غيره ، ونحوه —
لا إلى داخل ؛ إن لم يأذن من فوقه . ويكون إعاره .
ومن غرق بين دارين له متلاصقتين^(٤) باباهما في درَين مشتركتين ،
وأستطرق إلى كل من الأخرى — : جاز^(٥) .

وحرّم أن يحدث بملكه ما يُضرُّ بجاره : كحمامٍ وكَنيفٍ ورَحَى
وتَنُورٍ . وله منعه إن فعل ، كابتداء إحيائه ، وكدفٍ وسقي يمتدّى .
بخلاف طيخٍ وخَبزٍ فيه .

(١) كذا في زع والناية ١٢٤ . وفي ش : « فإن » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال القاموس : والدكة بالفتح ، والدكان بالغم : بناء
يصلح أعلاه للقد » اهـ فيها سواء . وقد نقله في المرح مع زيادة منه فرقت بينهما : أن
الدكان : المائوت .

(٣) كذا في زع والناية ١٢٥ . وفي ش : « وفتح » ، وأدرج التامس في المرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية : « متلاصقتين » ، ولعله تحريف .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فوجهان » .

ومن له حق ماء يجري على سطح جاره ، لم يجز لجاره تلبية
سطحه : لينع الماء ، أو ليكثر ضرره .

ويجزي تصرف في جدار جار أو مشترك ، بفتح رَوْزَنَةٍ أو طاق
أو ضربٍ وتيد ونحوه — إلا بإذن . وكذا وضع خشب ، إلا أن
لا يمكن تسقيف إلا به : بلا ضرر . ويُجبر إن أبي . وجدار مسجد
كدار .

وله أن يستند ويُسند قماشه ، وجلوسته في ظله ، ونظره في ضوء
سراج غيره .

وإن طلب شريك في حائط أو سقف أنهدم شريكه ^(١) ، يبناء
معه — : أجبر ، كقفض عند خوف سقوط . فإن أبي : أخذ حاكم
من ماله ، أو باع عرضه وأتقى . فإن تعذر : أقرض عليه .

وإن بناء بإذن شريك ^(٢) أو حاكم ، أو ليرجع شركة — : رجع .
ولنفسه بآلته : فشركة . وبنيها : فله . وله تقضه ، لا إن دفع
شريكه نصف قيمته .

وكذا إن احتاج لعمارة نهر أو بئر أو دولاب أو ناعورة أو
قناة مشتركة .

(١) في ش : « شريك أجبر كتقضه » ، فأخرج المتن في المرح وبالعكس . وانظر
الغاية ١٢٨ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شريك » والزيادة من المرح .

ولا يمنع شريك من عمارة ، فإن فعل فلانة على الشركة .

وإن بنيا^(١) ما بينهما نصفين — والنفقة كذلك — على أن
لأحدهما أكثر ، وأن^(٢) كلاهما يُحمّله ما أحتاج — : لم يصح .
ولو وصفا الجمل .

وإن عجز قوم عن عمارة قناتهم أو نحوها ، فأعطوها لمن يَعمُرُها ،
ويكون له منها جزء معلوم — : صح .

ومن له علو ، أو طبقة ثالثة — : لم يُشارك في بناء^(٣) أنهم
تحتة ، وأجبر عليه مالكة . ويلزم الأعلى سترة تمنع مُشاركة الأسفل .
فإن^(٤) استويا : اشتركا .

ومن هَدَم بناء له فيه جزء : إن خيف سقوطه فلا شيء عليه ،
وإلا لزمته^(٥) إعادته .

(١) كذا في زش والناية . وفي ع : « بنيا » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز وأصل ع ، ثم أسلحت فيها بلفظ ش : « أو أن » . والزيادة من
الشرح . وفي الناية : « وإن » بالكسر . وهو خطأ .

(٣) في ش زيادة مبرجة من المرح ، هي : « ما » .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « وإن » .

(٥) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش والناية : « لزمه » .

كتاب

« أَنْعَجِرُ » : منعُ مالكٍ من تصرُّفه في ماله .

وَلَفَّسٍ ^(١) : منعُ حاكمٍ من عليه دينٌ حالٌ يَمُجِرُ منه ، من تصرُّفه في ماله الموجود مدةَ الحجر .

و « الْفَلَسُ » : مَنْ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَا مَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ . وعند الفقهاء : مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ .

وَالْحَجَرُ عَلَى ضَرَّتَيْنِ :

١ - : لَحَقَ الْفَيْرُ كُلِّي ^(٢) مَفْلَسٍ وَرَاهِنٍ وَمَرِيضٍ وَفَنٍّ وَمَكَاتِبٍ وَمَرْتَدٍّ ، وَمَشْتَرٍ بَعْدَ طَلَبِ شَفِيعٍ أَوْ تَسْلِيمِهِ الْمَبِيعِ - وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ .

٢ - : الثَّانِي : لَحَظَ نَفْسَهُ . كُلِّي صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ ^(٣) وَسَفِيهِ .

وَلَا يَطَّالِبُ ، وَلَا يُنْجَبَرُ بِدَيْنٍ لَمْ يَحِلَّ .

وَلِنَفْسِهِ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا ، سِوَى جِهَادٍ مُتَعَيَّنٍ ، وَلَوْ غَيْرَ تَخَوُّفٍ .
أَوْ لَا يَحِلُّ قَبْلَ مَدَنِهِ - وَلَيْسَ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ مُحَرَّرٌ ، أَوْ كَفِيلٌ مُبْلَى .
- مِنْهُ حَتَّى يُوَثِّقَهُ بِأَحَدِهِمَا . لَا تَحْلِيلُهُ إِنْ أَحْرَمَ .

(١) ورد بهامش ز : « قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْفَلَسُ بِالْتَحْرِيكِ : عَدَمُ النَّيْلِ . مِنْ « أَفْلَسَ » : إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ مَالٌ ، كَمَا سَارَتْ دِرَاهِمُهُ فَلَوْسًا ، أَوْ سَارَ بِحَيْثُ يَقَالُ : لَيْسَ مَعَهُ فُلُسٌ . وَ « فَلَسَ الْفَاضِي تَقْلِيصًا » : حَكَمَ بِإِفْلَاسِهِ » ١٠٨ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ ١٢٩ . وَلِي ش : « عَلَى » ، وَأُدرِجَتِ الْكَافُ فِي الْمَرْحِ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ . وَلِي ش : « وَسَفِيهِ وَمَجْنُونٍ » .

ويجب وفاء حال فوراً على قادر، بطلب ربه. فلا يترخص من
سافر قبله، ويُمكن بقدر ذلك. ويحتاط - إن خيف هروبه -
علازمته، أو كفيل^(١)، أو ترسيم. وكذا لو طلب تمكينه منه
محبوس، أو يوكل^(٢) فيه.

وإن تقيب مضمون^(٣)، فمرم ضامن بسببه، أو شخص لكذب
عليه عند ولي الأمر - رجع به على مضمون وكاذب.

وإن أهمل شريك بناء. انطى بستان اتفاقاً عليه، فما تلف -
من ثمرته. - بسبب ذلك، تميم حصّة شريكه منه.

ولو أحضر مدعى به، ولم تثبت^(٤) المدعى - : لزمه مئونة
إحضاره وردّه.

فإن أبى : حبسه وليس له إخراجه حتى يبين أمره - ونجب
تخليته إن بانّ معسراً - أو يبرئه أو يوفيه. فإن أبى : عزّره.
ويكرّر، ولا يزداد كل يوم على أكثر التحزير. فإن أصرّ : باع
ماله، وقضاه.

وتحرّم مطالبة ذى عسرة بما عجز عنه، وملازمته، والحجر عليه.
فإن أدهاها ودينه عن عوض : كسمن وقرض؛ أو عُرف له

(١) ق ش : « أو بكفيل » ، وزيادة الباء من الصريح .

(٢) كذا في ز ، أى إنساناً . وفى ع ش : « أو يوكل » أى إنسان .

(٣) قع زيادة مع علامة التصحية ، هى : « عنه » .

(٤) كذا في ز ، أى المعوى . وفى ع ش والنهاية ١٣٠ : « يثبت » أى للمدعى به .

مالٌ سابقٌ والنائبُ بقاءه؛ أو عن غير عوض^(١) وأقرَّ أنه مَلِيٌّ :-
 حُبْسٌ . إلا أن يُقيمَ يَنَّتَهُ به ، ويُعتبرَ فيها أنْ تَحْبَرَ باطنَ جالهِ ،
 ولا يَحْلَفُ ممَّا ؛ أو يدعى تلفاً ونحوه ، ويُقيمَ يَنَّتَهُ به ؛ ويَحْلَفُ ممَّا
 — ويكفى في الحالين أنْ تشهدَ بالتلفِ أو الأضرار ؛ وتُسَمَّعُ قبلَ حبسِ
 كبعده — أو يسألَ سؤالَ مدَّعٍ ، ويصدقَه — فلا .

وإنْ أنكرَ وأقامَ يَنَّتَهُ بقدرته ، أو حلفَ بحسبِ جوابه :-
 حُبْسٌ . وإلا : حلفَ مَدِينٌ ، وُخِّلَ .

وليسَ على محبوسٍ قبولُ^(٢) ما يبدُّله غريمُه ؛ ممَّا عليه مِنَّةٌ فيه .
 وحرْمُ إنكارِ مَسْرٍ ، وحَلْفُه ولو تأوَّلَ .
 وإنْ سألَ^(٣) غَرَمًا منْ له مالٌ لا يَفِي بدينه أو بمضْمَنِ الحاكمِ .
 الحَجْرَ عليه — : لزمه إجابَتُهُمْ .

وُسْنٌ^(٤) إظهارُ حجرٍ سفِهٍ وفَلَسٍ ، والإشهادُ عليه .

فصل

وَيَتَمَلَّقُ بِمَجْرِهِ أَحْكَامُ :

١ — أَحَدُهَا : تَمَلَّقُ حَقَّ غَرَمَائِهِ بِمَالِهِ .

(١) في النِّبَاةِ زِيَادَةُ مَذْكُورَةٍ في الفَرْحِ : « مَالٍ » . ووردَ بِهَامِشِ ز حَامِيَةٍ :
 « كَأَرْشِ جَنَائَةٍ ، وَحَقِيقَةِ مَلْفٍ ، وَهَرِ وَهَانٍ وَكَفَالَةٍ ، وَعَوَضِ خَلْعٍ » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي
 النِّبَاةِ ، وَبَعْضُهُ فِي الفَرْحِ .

(٢) كَلَّمَ فِي زَعٍ . وَفِي شِ : « قَبُولُهُ » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِ أَوْ التَّاسِخِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الفَرْحِ : « الْحَاكِمُ » . وَفِي النِّبَاةِ ١٣١ حَتَّى تَحْرِيفٍ وَخَطَأٍ

(٤) كَلَّمَ فِي زَعٍ وَالنِّبَاةِ . وَفِي شِ : « وَسْنٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فلا يصح أن يُقرَّ به عليهم ، أو يتصرف فيه بنير تدبير .
 حولا أن يبيعه لزماته أو لبعضهم بكل الدين .
 ويُكفَّر هو وسفيه بصوم ، إلا أن فُك حجره وقدر قبل
 تكفيره .

وإن تصرف في ذمته — بشراء أو إقرار ، ونحوهما — صح ،
 وتُبع^(١) به بعد فكه .

وإن جنى : شارك مجنى عليه النماء ، وقدم من جنى عليه
 فقه به .

٢ — الثاني^(٢) : أن من وجد عين ما باعه أو أقرضه أو أعطاه
 رأس مال سلم ، أو أجره ولو نفسه ولم يحض من مدتها شيء ،
 ونحو^(٣) ذلك — ولو بعد حجره جاهلا به — : فهو أحقُّ بها ،
 ولو قال الفليس : « أنا أبيعها وأعطيك ثمنها » ، أو بذله غريم ، أو
 خرجت وعادت للملكه . وقرع — إن باعها ، ثم اشتراها — بين
 البائعين .

وشرط : ١ ، ٢ — كونُ الفليس حيًّا إلى أخذها ، وبقاء كل
 عوضها في ذمته .

(١) كذا في ز والناية ١٣٢ وأصله . ثم صحح فيها بلفظ : « ويقب » .

(٢) لوع : « المستم الثاني » ، وإضافة مذكورة في الفرح .

(٣) كذا في ز وأصله ، ثم أصلح فيها بلفظ : « أو نحو » . وانظر الناية .

٦٠٥، ٤١٣ — وكونُ كُلِّها في ملكه، إلا إذا جمع المقدُّ
عدداً: فَيَأْخُذُ، مع تَعَذُّرِ بَعْضِهِ، ما بَقِيَ. والسَّلْمَةُ بِحَالِها: لَمْ تَوْتَأْ
بَكَرٍ، ولم يُجْرَحْ قَيْنٌ، ولم يُخْلَطْ^(١) بغير متميِّز، ولم تَنْفَسِرْ
صَفْها^(٢) بما يُزِيلُ أَسْمَها: كَنَسَجَ غَزَلَ، وَخَبَرَ دَقِيقَ، وَجَمَلَ دُهْنَ
صَابُونًا. ولم يَتَمَلَّقْ بِها حَقٌّ: كَشَفَعَةَ وَجَنَايَةَ وَرَهْنٍ. وإنْ أَسْقَطَهُ
رَبُّهُ: فَكَيْلًا لَوْ لَمْ يَتَمَلَّقْ. ولم تَزِدْ زِيادَةً مُتَصِلَةً: كَسِمْنِ، وتَعَلَّمْ
صِنْعَةً، وَتَجَدَّدَ حُلٌّ. لا إِنْ وَلَدَتْ.

وَصَحَّ رَجُوعُهُ بِقَوْلٍ — وَلَوْ مَتَرَاخِيًا — بِلا حَاكِمٍ، وَهُوَ
فَسَخٌ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَلَا قُدْرَةٍ عَلَى تَسْلِيمٍ.
فَلَوْ رَجَعَ فَمِنْ أَمَّا: صَحَّ وَصَارَ لَهُ؛ فَإِنْ قَدَّرَ: أَخَذَهُ، وَإِنْ
تَلَفَ: فَمِنْ مَالِهِ. وَإِنْ بَانَ تَلَفُهُ حِينَ رَجَعَ: بَطُلَ اسْتِرْجَاعُهُ.
وَإِنْ رَجَعَ فِي شَيْءٍ أَشْتَبَهَ بغيرِهِ: قُدِّمَ تَمْيِينُ مَفْلَسٍ.
وَمِنْ رَجَعَ فَمَا ثَمَنُهُ مُؤَجَّلٌ، أَوْ فِي صَيْدٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ —: لَمْ يَأْخُذْهُ
قَبْلَ حُلُولِهِ، وَلَا حَالَ إِحْرَامِهِ.

وَلَا يَنْتَهِي تَقْصُّ: كَهَزَالٍ، وَنَسِيَانٍ صِنْعَةٍ. وَلَا^(٣) صَبْغُ ثَوْبٍ
أَوْ قَصْرُهُ: مَا لَمْ يَنْقُصْ بِهَا. وَلَا زِيادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ — وَهِيَ لِبَائِعٍ،
وَوَظَّهَرُ فِي التَّنْقِيعِ رَوَايَةٌ كَوْنِهَا لِمَفْلَسٍ — وَلَا غَرَسُ أَرْضٍ، أَوْ بِنَاءٌ فِيهَا.

(١) كَذَا فِي زِ وَالنَّاسِ ١٣٣ وَأَصْلُهُ، ثُمَّ أَصْلَحَتْ فِيهَا بِلَفْظِ ش: «تَخْلَطُ».

(٢) كَذَا فِي زِ وَالنَّاسِ. وَفِي ش: «مَقَاتِهَا».

(٣) هَذَا أَسْقَطَ «لَا» مِنْ ش، وَأُدْرِجَتْ فِي الدَّرَجِ.

فإن رجع قبل قلع ، وأختاره [غريم] — : صَنِينَ تَقْصَا حَصَلَ بِهِ ^(١) [ويسووي حُفْرًا .

ولفلس مع القرماء القلع ، ومشاركة ^(٢) آخِذٍ بالتقص . فإن أبوه : فَلَاحِذٍ القلع وضائِ قَصِه ، أو آخِذُ غرس ، أو بناء بقيمته . فإن أباهما أيضاً : سقط .

وإن مات بائع مديناً : فاشترى أحقُ بيمينه ولو قبل قبضه .
٣ — الثالث : أن يلزم الحاكم قَسَمُ مَالِهِ الذي من جنس الدين ، وبيعُ مَالِهِ من جنسه — في سوقه أو غيره — بَشَمْنٍ مثله المستقر في وقته أو أكثر ، وقسمة فوراً .

وَسُنَ إحضاره مع غرمائه ، وبيعُ كل شيء في سوقه ، وأَنْدَ يُبدأ بأقله بقاء ، وأكثره كلفة .

ويجب تركُ ما يحتاجه : من مسكين وخادم لثله ، ما لم يكونا عينَ مال غريم — ويُشترى أو يُتركُ له بدلُهما ، ويُبدل ^(٣) أعلى بصلح — وما يُتجر به ، وآلَةُ مُحْتَرِفٍ ^(٤) .

ويجب له ولإياله أدنى نفقة مثلهم : من مأكل ومشرب وكسوة . وتجهيزُ ميت من ماله حتى يُقسم .

(١) وردت هذه الزيادة في زعم ، وسقطت من ش . وذكر نحوها في الناية ١٣٤ .

(٢) كذا في ز . ولوحش والناية : « ويشاركهم » ، وهو أظهر .

(٣) كذا في زعم والناية ١٣٥ . ولوحش : « ويبدل » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في زعم والناية . ولوحش : « تحرف » ، وهو تصحيف . انظر الصباح والمختار .

وأجرةُ منادٍ ونحوه — لم يتبرّع — من المال .

وإن عينا منادياً غير ثقة ، ردّه حاكم . بخلاف بيع مرهون .
فإن اختلف تميئنها : صَنِهَما إن تبرّعا ؛ وإلا : قدّم من شاء .

وبدأ^(١) بمن جنى عليه قنّ الفلّس ، فيعطى الأقلّ من ثمنه
أو الأرض .

ثم^(٢) بمن عنده رهنٌ ، فيُخصّ بثمنه . فإن بقي دينٌ : حاصصَ
الغرماء ؛ وإن فضل عنه : ردّ على المال .

ثم بمن له عينُ مال ، أو أستأجر عينا من مفلس ، فيأخذها^(٣) . وإن
بطلت في أثناء المدة : ضُرب له بما بقي .

ثم يَقسِمُ الباقي على قدر ديون من بقي ؛ ولا يلزمهم بيانُ أن
لا غريمَ سواهم .

ثم إن ظهر ربُّ^(٤) حالٌّ : رَجَعَ على كل غريم بقسطه ، ولم
تُنقَض .

ومن دينه مؤجّل : لا يحلُّ ، ولا يُوقَف له ، ولا يرجع على
الغرماء : إذا حلّ .

(١) كذا في ز ، أى المالك في القسم . ولع ش والثاية ١٣٦ : « ويبدأ » ، بهم
أوله . وكلاما مناسبا .

(٢) في ش : « ثم يبدأ » . . . فيخص « ، وفيه تحريف وزيادة من العرح .

(٣) كذا في زع والثاية . ولع ش : « فيأخذها » ، وهو تحريف .

(٤) في ز زيادة : « دين » ، وهى مذكورة في العرح .

(٢٨٢ منتهى الإردات)

وَيُشَارِكُ مِنْ حَلِّ دَيْنِهِ قَبْلَ قِسْمَةِ : فِي السَّكْلِ . وَفِي أَثْنَائِهَا : فِيمَا بَقِيَ : وَيُضْرَبُ لَهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ ، وَلِفَرِيهِ بَيَقِيَّتِهِ .

وَيُشَارِكُ بِحَقِّ عَلَيْهِ : قَبْلَ حَجَرِهِ ^(١) ، وَبَعْدَهُ .

وَلَا يَحِلُّ مُؤَجَّلٌ ^(٢) بِمَجْنُونٍ ، وَلَا مَوْتٍ : إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ الْأَقْلَ مِنَ الدِّينِ أَوْ التَّرَكَةِ . وَيَحْتَصِّنُ بِهَا رَبُّ حَالٍ . فَإِنْ تَعَذَّرَ تَوْثِيقُهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ — : حَلٌّ .

وَلَيْسَ لِمُضَامِنٍ مَطَالِبَةُ رَبٍّ حَقَّ بَقْبُضِهِ مِنْ تَرْكِهٍ مَضْمُونٍ عَنْهُ ، أَوْ يُبَرِّئَتْهُ . وَلَا يَمْنَعُ دِينَ أَتَقَالَمَا إِلَى وَرَثَتِهِ .

وَيُكْرَهُ إِجْبَارُ مُفْلِسٍ مُعْتَرِفٍ ، عَلَى إِجْحَارِ نَفْسِهِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ ، لِبَقِيَّةِ دَيْنِهِ — كَوَقْفٍ وَأُمَّ وَلَدٍ يَسْتَفْنِي عَنْهُمَا — مَعَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ تَقْضَائِهَا . لَا أَمْرَأَةً عَلَى نِكَاحٍ ، وَلَا مِنْ لُزْمِهِ حَبْجٌ أَوْ كِفَارَةٌ .

وَيُحْرَمُ عَلَى قَبُولِ هَبِيَّةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ ، وَتَرْوِيجِ أُمِّ وَلَدٍ ، وَخُلْعٍ وَرَدِّ بَيْعٍ وَإِمْضَائِهِ ، وَأَخْذِ دِيَّةٍ عَنْ قَوْدٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَيَنْفَكُ حَجَرُهُ بِوَفَاءٍ . وَيَصِحُّ الْحُكْمُ بِفُسْكَهَ ، مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ . فَالَّذِينَ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ إِلَّا بَقِيَ : لَمْ يُجِبْهُمْ .

وَإِنْ أَدَّانَ ، فَحُجِرَ عَلَيْهِ — : تَشَارَكَ غَرَمَاهُ الْحَجَرِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي .

وَمَنْ قُلِّسَ ، ثُمَّ أَدَّانَ — : لَمْ يُجْبَسْ .

(١) كَذَا ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَسْلَحَ فِيهَا بِالْفَتْحِ وَالنَّاتِيَةِ : « حَجَرٌ » .

(٢) كَذَا ز وَالنَّاتِيَةِ . وَفِي : « بِمَجْنُونٍ » ، وَأُدْرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظُ : « مُؤَجَّلٌ » .

فِي الْقَرَحِ . وَهُوَ مَنْ عَبَتِ النَّاسُ . وَوَرَدَ بِهَامِزٍ ز : « مَسْئَلَةٌ : لِلْمُؤَجَّلِ لَا يَحِلُّ » .

وإن أبي مفلس أو وارثُ الحلف مع شاهد له بحق ، فليس
الفرماة الحلف .

٤ — الرابع : أقطعُ الطلبِ عنه .

فمن أقرضه أو باعه شيئاً ، لم يملك طلبه حتى ينقلَّ حبره .

فصل

ومن دفع ماله — بمقدّر ، أولاً — إلى محجور عليه ، لحظّ نفسه :
رَجِّعْ في باقي . وما تلف : فلي^(١) مالِكِه ، عَلمَ بمجرّ أولاً .
وتضمن^(٢) جناية^(٣) ، وإتلاف^(٤) ما لم يُدفع إليه .
ومن أعطاه مالا : ضمّنه حتى يأخذه وليّه . لا إن أخذه ليحفظه ،
كأخذ^(٥) منصوباً ليحفظه لربه ، ولم يفرط .

ومن بلغ رشيداً أو مجنوناً ، ثم عقل ورشد — أنفك الحجر
عنه بلا حكم ، وأعطى ماله : لا قبل ذلك بحال .
وبلوغ ذكر : يامناه . أو تمام خمس عشرة سنة ، أو نبات^(٥)

(١) كذا في زع والناية ١٣٨ . وفي ش : « على » ، وأدرجت الفاء في المرح .

(٢) كذا في ز والناية ، وهو الأولى . وفي ع ش : « ويضمن » .

(٣) ضبط في ز بضمين ، على أن ما بعده معمول . والأظهر بضمة واحدة على الإنشائية .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « كأخذه » ، والظاهر أنه تحريف . وفي الناية :

« كأخذ منصوب » ، وهو صحيح .

(٥) كذا في ز ش والناية ، وهو المناسب . وفي ع — هنا وفيها سياتي — :

« أو نبات » ، ولله تحريف .

شعر خَشِينٍ حَوْلَ قُبُلِهِ . وَأَتَى : بذلك ، وبحيض — وَحَمَلَهَا دَلِيلٌ
لِإِزَالِهَا . وَقَدَرَهُ أَقْلُ مَدَةِ الْحَمْلِ . وَإِنْ طُلِقَتْ زَمَنَ إِمْكَانِ بُلُوغِ ،
وَوَلَّيْتُ لِأَرْبَعِ سَنِينَ — : الْحَقُّ ^(١) بِطُلُقٍ ، وَحُكْمُ بُلُوغِهَا ^(٢) مِنْ
قَبْلِ الطَّلَاقِ . — وَخَشَى : بَسَنٌ ، أَوْ نَبَاتٌ حَوْلَ قُبُلَيْهِ ، أَوْ إِشْنَانٌ
مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبُلٍ ، أَوْهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ .

و « الرُّشْدُ » : إِصْلَاحُ الْمَالِ . وَلَا يُعْطَى مَالُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ —
وَعَمَلُهُ : قَبْلَ بُلُوغِ . — بِلَاتِقٍ بِهِ ، وَيُؤَنَسُ رَشْدُهُ — فَوَلَدُ تَاجِرٍ :
بَأَن يَتَكَرَّرَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، فَلَا يُغْنِي غَالِبًا غَنِيًّا فَاحِشًا . وَوَلَدُ رَئِيسٍ
وَكَاتِبٍ : بِاسْتِيفَاءِ عَلَى وَكِيلِهِ . وَأَتَى : بِاشْتِرَائِهِ ^(٣) قَطْنٍ ، وَاسْتِجَادَتِهِ ،
وَدَفْعِهِ وَأَجْرَتِهِ لِلْمُزَالَاتِ ، وَاسْتِيفَاءِ عَلَيْهِنَ . — وَأَنْ يَحْفَظَ كُلُّ
مَا فِي يَدِهِ عَنْ صَرْفِهِ فِيهَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، أَوْ حَرَامٍ : كَقِيَامِهِ وَغِنَائِهِ ؛
وَشِرَاءِ مُحَرَّمٍ .

وَمَنْ نُوزِعَ فِي رَشْدِهِ ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ — ثَبِتَ . وَإِلَّا ، فَادَّعَى
عَلَمَ وَلِيِّهِ — : حَلْفٌ .

وَمَنْ تَبَرَّعَ فِي حَجَرِهِ ، فَثَبِتَ كَوْنُهُ مَكْلُفًا رَشِيدًا — : نَقَذٌ .

* * *

(١) في ش زيادة مدروجة من المصحح ، هي : « الولد » .

(٢) كذا في ز ش والثانية . وفي ع : « بلوغها » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ش والثانية ١٣٩ . وفي ع : « بشراء » . وكلاما صحيح .

فصل

وولاية مملوك : لسيده ^(١) ولو غير عدل . وصغير بالغ مجنون :
لأب بالغ رشيد ، ثم لوصيه — ولو يجمل وتم متبرع ، أو كافرا
على كافر — ثم حاكم . وتكفى العدالة ظاهرا . فإن عديم : فأمين
يقوم مقامه .

وحرّم تصرف ولي صغير ومجنون ، إلا بما فيه حفظ .
فإن تبرّع ، أو حاق ، أو زاد على فقهما أو من تلزمهما مكوثه
بالعروف — : ضمين . وتُدفع — إن أفسدها — يوماً بيوم . فإن
أفسدها : أعلمه بمأينة .

وإن أفسد كسوته : ستر عورته قط في بيت ، إن لم يمكن
تحيل ولو ^(٢) تهديد .

ولا يصح أن يبيع أو يشتري أو يرهن من مالهما لنفسه ،
غير أب .

وله ولنيره مكاتبتهما ، وعتقه على مال ، وتزويجه ^(٣) لمصلحة ،
وإذنه في تجارة . وسفرهما مع أمن ، ومضاربه به — ولحقور
ربحه كله — ودفعه مضاربة بجزء من ربحه ، وبيع نساء ، وقرضه

(١) كفا في زش والناية ١٤٠ ، وهو الأول . ولى ح : « ليد » .

(٢) لى ش : « لو » ، وأدرجت الواو في المرح . ولى الناية : « ولو تهديد » .
وهو تصحيف .

(٣) لى غ زيادة مع علامة التصحية : « أى الفلن » . وذكر نحوها في المرح .

ولو بلا رهن، لمصلحة — وإن أمكنه : فالأولى أخذه . وإن تركه
فضاع المال : لم يضمه . — وهبته بموض ، ورهنه بثقة لحاجة ، وإيداعه
وشراء عقار ، وبنائه — بما جرت عادة أهل بلده — لمصلحة .
وشراء أضيحة لموسر . ومداواته ، وتركه صبي بمكتب بأجرة ، وشراء
لُصْبٍ — غير مصورة — لصنيرة من مالها ، وبيع عقارهما ^(١) لمصلحة
ولو بلا ضرورة ، أو زيادة على ثمن مثله .

ويجب قبول وصية لهما بمن يستحق عليهما : إن لم تلزم ^(٢) ففقدته
لإصرار أو غيره . وإلا : حرّم .

وإن لم يمكنه تخلص حقهما إلا برفع مدين لوال يظلمه ، رفعه :
كألو لم يمكن ^(٣) ردّه منصوب إلا بكافة عظيمة .

فصل

ومن فُكَّ حبره ، فسَّقه — : أعيد ، ولا ينظر في ماله إلا حاكم .
كن جن . ولا ينفك إلا بحكمه .

ويصح تزوجه بلا إذن وليه لحاجة — لا عتقه — وتزويجه بلا
إذنه لحاجة ، وإيجاره لمصلحة ، كسفيه ^(٤) .

(١) ورد بهامش ز : « مستلزم مقلد الليم والجنون » .

(٢) كذا في زع والناية ١٤٤ مع تصحيح فيها . وفي ش : « تلزمها أو غيره » .
فأخرج المصحح في المتن وبالعكس .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « يمكنه » ، والناية : « يمكن » . وكلاهما تحريف .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية ١٤٣ : « كسفيه » ، وهو تصحيح .

وإن أُذِنَ : لم يلزم تعيينُ المرأة ، وَيَتَقَيَّدُ^(١) بِمَهْرِ الْمَثَلِ . وتلزم^(٢)
 ولياً زيادةً زَوْجِهَا ، لازِمَةً أُذِنَ^(٣) فِيهَا .
 وإن عَضَلَهُ : اسْتَقْلَ . فلو عَلِمَهُ يَطْلُقُ : اشترى له أمة .
 وَيَسْتَقِلُّ بما لا يَتَطَلَّقُ بِالمالِ مَقْصُودُهُ .
 وإن أَقْرَبَ بِمَحْدٍّ أو نَسَبٍ^(٤) أو طَلَاقٍ أو قِصَاصٍ ، أَخَذَ بِهِ : فِي
 الْحَالِ — ولا يَجِبُ مَالٌ عُنَى عَلَيْهِ — وَيَمَالٍ : فِيمَدَّ فَكَّهُ .
 وَتَصَرَّفَ وَلِيَّهُ ، كَوَلَّى صَغِيرَ وَمَجْنُونٍ .

• • •

فصل

ولو لى — غيرِ حاكمٍ وأمينه — الأكلُ لحاجةٍ ، من مالِ مَوْلِيهِهِ
 الأقلُّ من أَجْرَةِ مِثْلِهِ وكَفَايَتِهِ^(٥) . ولا يلزمه عَوْنُهُ يَسَارُهُ : ومع
 عَدَمِهَا ، ما فَرَضَهُ لَهُ حاكمٌ .

ولناظِرٌ وَقَفٍ — ولو لم يَحْتَجْ — أَكَلَ بِمَعْرُوفٍ .
 ومن فَكَّ حَجْرَهُ ، فادَّعى على وَلِيهِ تَمْدِيًّا أو مُوجِبَ ضَمَانٍ
 وَغُيُوءٍ ؛ أو الوَلَّى وجودَ ضَرُورَةٍ أو غِيْظَةٍ ، أو تَلَفٍ ، أو قَدْرَ تَقَقُّعٍ .

(١) لى زيادة تحت الطهر : « الإذن » ، وهى فى المهرج .

(٢) كذا فى زع والناية ، وهو الأنسب . ولى ش : « ويلزم » .

(٣) فى ش والناية : « إذن » ، وهو خطأ .

(٤) كذا فى زع والناية . ولى ش : « أو بنسب » ، والزيادة من المهرج .

(٥) كذا فى زع والناية . ولى ش : « أو كفايته » ، ولله تحريف .

أو كسوة —: قول ولي، مالم تخالفه^(١) عادة وعرف — ويحلف
غير حاكم — لا في دفع مال^(٢) بمدرشد أو عقلر، إلا أن يكون
متبرعا. ولا في قدر زمن إفاق.

وليس لزوج رشيدة حجر عليها في تبرع زائد على ثلث مالها.
ولا لحاكم حجر على مقتر على نفسه وعياله.

فصل

لولى^(٣) يميز وسيده أن يأذن له أن يتجر، وكذا أن يدعى
ويقيم بينة، وتحليف^(٤) ونحوه^(٥).

ويقتيد فك بقدر ونوع عينا، كوكيل ووصى في نوع وتزويج
بعين^(٦)، ويبيع عين ماله، والمقد الأول.

وهو في بيع نسيئة وغيره، كمضارب.
ولا يصح أن يؤجر نفسه، ولا يتوكل — ولو لم يقتد عليه.

(١) كذا في زع والثابة ١٤٤، وهو الأسب. ولى ش: « يخالفه ».

(٢) ق: « ماله »، إلا أن الماء ألقت بخط آخر، ولم ترد في الصرح.

(٣) كذا في زع. ولى ش: « ولولى »، ولعل الراو من الصرح وإن ذكرت في
الثابة.

(٤) كذا في ز، وهو للناسب لا يسمو لقوله: وكذا. ولى ش والثابة: « ويحلف »،
ولله تحريف.

(٥) ورد في ع تحت السطر زيادة مذكورة في الصرح، هي: « كخالفه ».

(٦) ق: ش: « عين »، وأخرج الباء في الصرح. وانظر الثابة.

وإن وُكِّلَ: فكوكيل. ومتى عزل سيد قته: أنزل وكيله،
كوكيل ومضارب، لا كصبي ومكاتب، ومرتهن^(١) أذن لراهن
في بيع.

ويصح أن يشتري^(٢) من يمتق على مالكة لرجيم أو قول^(٣)،
أو زوجها له. لا من مالكة، ولا أن يبيعه.
ومن رآه سيده أو وليه يتجر، فلم يئمه -: لم يصر
مأذونا له.

ويتملق دين مأذون له بذمة سيد^(٤)، ودين غيره^(٥) برقبته^(٦)—
وإن أعتق: لزم سيده. — وعمله: إن تلف^(٧): وإلا: أخذ حيث
أمكن.

ومتى اشتراه رب دين تعلق برقبته: تحوّل^(٨) إلى عنه. وبذمته،
فلكه مطلقا، أو من تعلق برقبته بلا عوض -: سقط.
ويصح إقرار مأذون — ولو صغيرا — في قدر ما أُذِن^(٩) فيه:

(١) كذا في زع والناية ١٤٥. وفي ش: «وكرتهن»، والزيادة من الشرح.

(٢) ع تحت السطر زيادة: «أي القن»، وذكر نحوها في الشرح.

(٣) كذا في ز ش والناية أصل ع، ثم أصلحت هكذا: «أو لقول».

(٤) كذا في زع والناية. وفي ش: «سيده»، والزيادة من الشرح.

(٥) في ز بعد ذلك: مع علامة التحشية، مضروبا عليه: «وأرض جنابة من وبم
مظفاته».

(٦) في ز بعد ذلك: مع علامة التحشية، مضروبا عليه. «يفدى أو سلم».
وانظر الناية.

(٧) ع زيادة: «الدين». وذكر في الشرح والناية بألف: «ما استدانه».

(٨) بهامش ز حشية: «أي دينه»، وذكر نحوها في الشرح.

(٩) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: «له».

وإن حَجَرَ عليه ويده مالٌ ، ثم أذن له فأقرَّ به — :صح .
ويطُلُ إذنٌ : بحجرٍ على سيده ، وموته ، وجنونه المطبق .
لا ياباقٍ ، وأسرٍ . وتدييرٍ ، وإيلادٍ ، وكتابةٍ ، وحريةٍ ، وحبسٍ
بدينٍ وغصبٍ .

وتصح معاملَةٌ قنٌ لم يثبت كونه مأذونا له ؛ لا تبرعٌ مأذونٍ له
بدرهمٍ وكسوةٍ ونحوهما .
وله هديةٌ مأكولٌ ، وإعارةٌ ذابةٌ ، وعملٌ دعوةٌ ، ونحوه بلا
إسرافٍ .

ولنيرٍ مأذونٌ^(١) أن يتصدق من قوته بما لا يضرُّ به : كغيفٍ
ونحوه .

ولزوجةٍ وكلٍّ متصرفٍ في بيتٍ ، الصدقةُ منه — بلا إذنٍ
صاحبه — بنحو ذلك ؛ إلا أن يمنعَ ، أو يضطربَ عَرَفٌ ، أو يكونَ
بخيلاً . ويُشكُّ في رضاهُ فيهما — : فيحرُمُ ، كزوجةٍ أطمعتُ بفرضٍ
ولم أعلم رضاهُ .

ومن وجد بما اشترى من قنٍّ عيباً ، فقال : « أنا غيرُ مأذونٍ لي »
— لم يُقبل ، ولو صدقه سيدهُ^(٢) .

(١) قش زيادة : « له » ، وهي من الفرج .

(٢) كذا زح والباية ١٤٦ . وفي ث : « سيده » . والزيادة من الفرج .

باب

« أَلَوْ كَالَهُ » : أَسْتِنَابَةٌ جَائِزُ التَّصَرُّفِ مِثْلَهُ ، فَيَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ .
وَتَصَحُّ مَوْقُوتَةً ، وَمَمْلُوقَةً ، وَبِكُلِّ قَوْلٍ دَلَّ عَلَى إِذْنٍ ^(١) . وَقَبُولِ
بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ، وَلَوْ مَتَرَاخِيًا ^(٢) . وَكَذَا كُلُّ عَقْدٍ
جَائِزٍ .

وَمُشْرَطُ تَمِينٍ وَكَيْلٍ ، لَا عِلْمُهُ بِهَا . وَلَهُ التَّصَرُّفُ بِخَبَرٍ مِنْ ظَنِّ
صَدَقَهُ ، وَيَضْمَنِ .

وَلَوْ شَهِدَ بِهَا اثْنَانِ ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : « عَزَّ لَهُ » ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا — :
لَمْ يَثْبُتْ ^(٣) . وَإِنْ حُكِمَ ، أَوْ قَالَ ^(٤) غَيْرَهَا — : لَمْ يَقْدَحْ .
وَإِنْ أَبَى قَبُولَهَا ^(٥) : فَكَمَزَلَهُ قَسَمَهُ .

وَلَا يَصَحُّ تَوْكِيلُ فِى شَيْءٍ إِلَّا مَنْ يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، سِوَى أَعْمَى
وَنَحْوِهِ عَالِمًا فِيمَا يَحْتَاجُ لِرُؤْيَةٍ .

وَمِثْلُهُ ^(٦) تَوَكَّلْ : فَلَا يَصَحُّ أَنْ يُوجِبَ نِكَاحًا مَنْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ
كَوْنُ لَيْتِهِ ، وَلَا يَقْبَلَهُ مَنْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ لِنَفْسِهِ ؛ سِوَى نِكَاحِ أُخْتِهِ

(١) كَذَا فِى زُعِ وَالنَّيَابَةِ ١٤٧ . وَلِىْ شِ : « الْإِذْنُ » .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ : « بَأَنَّ يَوْكُلُهُ فِى بَيْعِ شَيْءٍ فِيمَا بِهِ بَدَنَةٌ ، أَوْ بَيْتُهُ أَنَّهُ وَكَلَهُ
مِنْذُ شَهْرِ » ، فَيَقُولُ : قَبِلْتُ . تَوْضِيحٌ . وَرَاجِعُ الصَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِى زِ . وَلِىْ عِشِ وَالنَّيَابَةِ : « ثَبَتَ » ، وَكَلَامُهُمَا صَحِيحٌ .

(٤) بِهَامِشِ زِ : ح « وَاحِدٌ » . وَذَكَرَ فِى النَّيَابَةِ .

(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِى الصَّرْحِ .

(٦) بِهَامِشِ زِ : « أَى التَّوَكُّلِ » ، وَوَرَدَ فِى الصَّرْحِ .

ونحوها لأجنبي، وحر^١ واجد الطول نكاح أمة لمن تباح له، وغنى
في قبض زكاة لفقير، وطلاق امرأة نفسها وغيرها بوكالة .
ولا تصح في بيع ما سيملكه : أو طلاق من يتزوجها .
ومن قال لو كيل غائب : «أحلف أن لك مطالبتي، أو أنه ما عزالك» -
لم يُسمع ، إلا أن يدعى علمه بذلك : فيحلف .
ولو قال عن ثابت : «موكلك أخذ حقه» ، لم يُقبل . ولا يؤخر
يعطف موكل .

* * *

فصل

وتصح في كل حق آدمي : من عقد ، وفسخ ، وطلاق ،
ورجعة ، وتملك مباح^(١) ، وصلاح ، وإقرار - وليس توكيله فيه
ياقرار - وعقب وإبراء ، ولو لأتقهما ، إن عينا .
لا في ظهار ، ولعان ، ويمين ، ونذر ، وإيلاء ، وقسامة ، وقسم
لزوجات^(٢) ، وشهادة ، وألقاط ، واعتنام ، وجزية ، ومعمية ،
ورضاع .
وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه . والمطالبة بنحوه ،
والإبراء منها كلها أو ما شاء منها .

(١) كذا في زع والناية ١٤٨ . وفي ش : « الماح » .

(٢) قوله : « لم زوجات . . . ومعمية » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

لا في فاسد، أو^(١) كل قليل وكثير. ولا: «أشتر ما شئت»
أو عبداً بما شئت؛ حتى يبين نوع وقدر ثمن.

ووكيله في خلع محرّم، كهو. فلو خالغ بمباح: صح بقيمته.
وتصح في كل حق^(٢) لله تعالى تدخله نيابة: من إثبات حد
واسنيافته، وعبادة: كترقية صدقة ونذر وزكاة - وتصح بقوله:
«أخرج زكاة مالي من مالك». - وكفارة. وفصل^(٣) حجّ وعمره
وتدخل ركعتا طواف تيمماً. لا بدئية تحضة: كصلاة وصوم وطهارة
من حدث، ونحوه.

ويصح استيفاء بحضرة موكل وغيبته، حتى في قود
وحدّ قذف.

ولو كيل توكيل فيما يُجزء - لكثرة - ولو في جميعه، وما^(٤)
لا يتولى مثله بنفسه. لا فيما يتولى مثله بنفسه، إلا بإذن. ويتمين
أمين، إلا مع تعيين موكل.

وكنا وصى يوكل، وحاكم^(٥) يستنيب.

و: «وكّل عنك»، وكيل وكيله: فله عزله. و: «... عنى» أو

(١) في ش زيادة: «و»، وهي من المرح. وانظر الناية ١٥١.

(٢) في ش زيادة مدرجة من المرح، هي: «حتى».

(٣) في ش: «وتصح فعل»، والزيادة من المرح.

(٤) كنّا في زع والناية ١٥٢. وفي ش: «وفيا»، والزيادة من المرح.

(٥) كنّا في زع والناية. وفي ش: «أو حاكم»، ولعل الزيادة من الناصر لا الخارج.

يُطْلِقُ، وَكَيْلٌ^(١) مَوَكَّلُهُ. ك: «أَوْصِ^(٢) إِلَى مَنْ يَكُونُ وَصِيًّا لِي». —
وَلَا يَوْصِي وَكَيْلًا مُطْلَقًا، وَلَا يَقْدُمُ مَعَ فَقِيرٍ أَوْ قَاطِعِ طَرِيقٍ،
أَوْ مُتَفَرِّدٍ مِنْ عَدَدٍ، أَوْ يَبِيعُ نِسَاءً^(٣) أَوْ بِنْتًا أَوْ عَرَضًا — إِلَّا بِإِذْنٍ —
أَوْ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ، أَوْ غَالِبِهِ^(٤): إِنْ جَمَعَ تَقْوَدًا: أَوْ الْأَمْلَحَ: إِنْ
تَسَاوَتْ.

وَلَنْ وَكَلَّ عَبْدٌ غَيْرَهُ — وَلَوْ فِي شَرَاءِ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ — صَح: —
إِنْ أَذِنَ. وَإِلَّا: فَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ.

* * *

فصل

وَالْوَكَالَةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْمُسَافَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ وَالْوَدِيعةُ
وَالْجَمَالَةُ — عَقُودٌ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ: لِكُلِّ فُسْخِهَا، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ
وَجُنُونِ^(٥)، وَحُجْرِ لِسْفِهِ: حَيْثُ أُعْتُبِرَ رَشْدُ.
وَتَبْطُلُ وَكَالَةُ^(٦) بِسَكْرٍ — يُفْسَقُ بِهِ — فِيمَا يَنَافِقُهُ: كَالِإِجَابِ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّاهِيَةِ ١٥٣، وَهُوَ صَحِيحٌ. وَفِي ش: «لَوْ كَيْلٌ»، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ.

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّاهِيَةِ. وَفِي ش: «أَوْصِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) كَذَا فِي زَعِ. وَفِي ش: «نِسَاءً أَوْ مُنْفَعَةً»، وَأَدْرَجْتَ الْبَاءَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. وَفِي النَّاهِيَةِ: «نِسَاءً أَوْ مُنْفَعَةً».

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّاهِيَةِ. وَفِي ش: «أَوْ غَيْرِ غَالِبِهِ... أَوْ الْأَمْلَحَ»، وَفِيهِ تَحْجِيزٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الْمَرْحِ.

(٥) كَذَا فِي زَعِ. وَفِي ش: «أَوْ جُنُونٍ»، وَلَيْسَ الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَاضِي. وَانْتَهَى النَّاهِيَةِ ١٥٤.

(٦) قَوْلُهُ: «تَبْطُلُ وَكَالَةُ» أَسْفَطُ مِنْ شِ، وَأَدْرَجْتُ فِي الْمَرْحِ.

نكاح ، ونحوه . وبَقَلَسَ موكل فيما حُجِرَ عليه فيه ، وبرَدَّتْه ،
وبتدبيره أو كتابته قَنَّا وكَلَّ في عتقه — لا بَسْكَناه أو يَمِعه فاسداً
ما وكَلَّ في يَمِعه — وبوطئه ، لا قَبْلْتِه ، زوجة وكَلَّ في طلائها وكذا
وكَلَّ فيما ينافيها .

وبدلالة رجوع أحدهما ، وإقراره على موكله بقبض ما وكَلَّ
فيه ، وبتلف العين ، ودفع عوض لم يؤمر به ، وإتفاق ما أمر به
ولو نَوَى أَقْتَرَاخَه ^(١) ، وعَزَلَ عوضه .

لا بَعْدَ ، وَيَضْمَنُ ^(٢) . ثم إن تصرف كما أمر ، بَرِءَ بقبضه
الموض . ولا يَأْمُرُ ، وعَتَقَ وكيل ويَمِعه ^(٣) وإيافه ، وطلاق وكيلة ^(٤)
وجعود وكالة ^(٥) .

وينزل بموت موكل وعزله ، ولو لم يلفه ، كشريك ومُضَارِب .
لا مودَع . ولا يُقْبَلُ بلا يَمْنَةٍ .

ويُقْبَلُ : « أنه أخرج زكاته قبل دفع وكيله للساعي » ، وتؤخذ ^(٦)
إن بقيت يده . و ^(٧) إقرار وكيل بميب فيما باعه : وإن رُدَّ بُسْكَولَه
رُدَّ على موكل .

(١) في ع ش : « اقترأه كعتقه ولوعزل » ، والزيادة من الفصح ، ولم ترد في النجاشي .

(٢) في ش : « يضمن ... ويرى » ، فأدرج الخ في الفصح وبالعكس .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو يَمِعه أو إيافه » ، ولعل الزيادة من الفصح .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « وكيله » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفصح . وانظر النجاشي ١٥٠ .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الفصح . هي : « الزكاة » . وانظر النجاشي .

(٧) ورد بهامش ز — مع التصحيح ، وبدون علامة التنصيص — زيادة : « يقبل » .
وذكرت في النجاشي والفصح .

وعُزِّلَ فِي دَوْرِيَّةٍ — وَهِيَ : « وَكَلْتُكَ ، وَكَلَّمَا عَزَلْتُكَ فَقَدْ
وَكَلْتُكَ » — ب : « عَزَلْتُكَ ، وَكَلَّمَا وَكَلْتُكَ فَقَدْ عَزَلْتُكَ » . وَهُوَ
فَسْخٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ .

وَمِنْ قِيلَ لَهُ : « أَشْتَرِ كَذَا بَيْنَنَا » ، فَقَالَ : « نَعَمْ » ، ثُمَّ قَالَهَا
لَاخِرَ — : فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَتَكُونُ لَهُ وَلِلثَانِي . وَمَا يَدِيهِ ، بِمَدِّ
أَعْزَلَهُ ، أَمَانَةً

* * *

فصل

وَقَوْفُ الْعَقْدِ مَتَمِّلَةٌ بِمَوْكِلٍ : فَلَا يَتَّقِي مَنْ يَتَّقِي عَلَى وَكِيلٍ ،
وَيَنْتَقِلُ مَلِكٌ لِمَوْكِلٍ ، وَيَطَالِبُ بَشَنٍ ، وَيَبْرَأُ مِنْهُ بِإِبْرَاءِ بَائِعٍ وَكَيْلًا
لَمْ يَعْلَمْ بَائِعٌ ^(١) أَنَّهُ وَكِيلٌ . وَيُرْذُ بِسَبَبٍ ، وَيَضْمَنُ ^(٢) الْهَدَّةَ وَنَحْوَهُ .
وَيَخْتَصُّ بِخِيَارٍ مَجْلِسٌ لَمْ يَحْضُرْهُ مَوْكِلٌ .

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ وَكِيلٍ لِنَفْسِهِ ، وَلَا شِرَاؤُهُ مِنْهَا لِمَوْكِلِهِ — إِلَّا إِذَا أَدْنَى :
فَيَصِحُّ تَوَلُّي طَرَفِي عَقْدٍ ^(٣) فِيهَا ، كَأَبِ الصَّغِيرِ ، وَتَوَكُّلِهِ فِي بَيْعِهِ
وَأَخْرَافِ شِرَائِهِ . وَمِثْلُهُ نِكَاحٌ وَدَعْوَى .

وَوَلَدُهُ وَوَالِدُهُ وَمَكَاتِبُهُ وَنَحْوُهُمْ ، كَنَفْسِهِ . وَكَذَا حَاكِمٌ وَأَمِينُهُ ،
وَرُوصِيٌّ وَنَظَرٌ وَهَفٌّ ^(٤) ، وَمُضَارِبٌ . أَلْتَقَعُ : « وَشَرِيكَ عَيْنَانِ وَوُجُوهٍ » .

(١) ورد هنا في زح ، لا الناية ١٥٦ . وأسط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ح تحت الطر زيادة : « موكل » . وذكر نحوها في الشرح .

(٣) كذا في ز والناية ١٥٧ وأصل ح . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « العقد » .

(٤) جهاش ز : « سكة » : ليس لناظر أن يؤجر لوكه ، وكذا الروصي والمضارب » .

وإن باع وكيل أو مضاربٌ بزائد على مقدّرٍ أو عن مثله
— ولومن غير جنس ما أمرا به — : صح . وكذا إن باعا بأقص^(١)
أو اشتريا بأزيد . ويضمنان في شراء^(٢) الزائد ، وفي بيع كل القص
عن مقدّر ، وما لا يتباين بمثله عادة ، عن ثمن مثله .
ولا يضمن قنٌ لسيدته ، ولا صغيرٌ لنفسه .

وإن زيد على ثمن مثل قبل بيع : لم يحز به ؛ وفي مدة خيار^(٣) :
لم يلزم فسخ .

و : « بعه بدرم » ، فباع به وبعرض أو بدينار — : صح .
وكذا : « ... بألف نساء » ، فباع به حالا — ولومع ضرر —
ما لم ينه .

و : « بعه بدرم » ، فباع بمضه بدون ثمن كله — : لم يصح .
ما لم يبع بأقيه ، أو يكن عبيداً أو صبرةً ونحوها — : فيصح ، ما لم
يقل : « ... صفقة » ، كشراء .

و : « بعه بألف في سوق كذا » ، فباعه به في آخر — : صح .
ما لم ينه ، أو يكن^(٤) له فيه غرض^(٥) .

و : « اشتريه بكذا » ، فاشتراه به مؤجلاً ، أو : « ... شاةً بدينار » .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « مثل » .

(٢) كذا في زش والثاية . وفي ح : « الشراء » . والأول أول .

(٣) في ش زيادة : « مجلس » ، وهي من الفرح .

(٤) كذا في زش والثاية ١٥٨ . وفي ح : « يكون » ، وهو تعريب .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « صحيح » .

(م ٢٩ — منتهى الإرادات)

فاشترى^(١) شاتين تساويه لحداهما ، أو شاة تساويه بأقل — :
صبح ؛ وإلا : فلا .

و : « أشتري عبدا » ، لم يصح شراء اثنين معا .

ويصح شراء واحد من أمر بهما^(٢) .

وليس له شراء معيب ؛ فإن عيـلم : لزمه ، ما لم يرضه موكله .

وإن جهل : فله ردّه . فإن ادّعى بائع رضا موكله — وهو غائب — :
حلف أنه لا يعلم ، وردّه . ثم إن حضر ، فصدّق بائعا — : لم يصح
الردّ ، وهو باقٍ لو كُـل .

وإن أسقط وكيل خياره ، ولم يرض موكله — : فله ردّه .

وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لو كُـل : حلف ، ولزم الوكيل .

ولا يرُد ما عينه له موكل ، بعيب وجده ، قبل إعلـامه^(٣) .

و : « أشتري بين هذا » ، فاشترى في ذمته — : لم يلزم موكله .

وعكسه يصح ، ويلزمه . وإن أطلق : جازا .

و : « بئمة لزيد » ، فباعه لغيره — : لم يصح .

ومن وكّل في بيع شيء : ملك تسليمه ، لا قبض منه مطلقا .

فإن تمذّر : لم يلزمه ، كعـاكم وأمينه . المنقح : « ما لم يفض إلى ربا ؛

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بهما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لو كُـل ،

حلف ولزم الوكيل » .

فإن أفضى^(١) ولم يحضر موكله : ملك قبضه .

وكذا الشراء . وإن أخر نسائم ثمنه بلا عذر : ضمنه .

وليس لو كيل في بيع تقليب^(٢) على مشتر ، إلا بحضرة موكل .

وإلا : ضمن . ولا يئمه ببلد آخر ، فيضمن ، ويصح . ومع مثونة تقل لا^(٣) .

ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليصنعه^(٤) ، فدفع ونسيه — : لم

يضمن^(٥) . وإن أطلق مالك ، فدفعه إلى من لا يعرف عينه ، ولا اسمه ، ولا مكانه — : ضمن .

ومن وكل في قبض درهم أو دينار : لم يُصارف . وإن أخذ^(٦)

رهنا : أساء ، ولم يضمنه .

ومن وكل — ولو مودعا — في قضاء دين ، فقضاء ولم يشهد ،

وأنكر غريم — : ضمن ما ليس بحضرة موكل ، بخلاف إيداع .

وإن قال : « أشهدت وماتوا^(٧) » ، أو : « أذنت^(٨) فيه بلا يئنه » ،

أو : « قضيت بحصرتك » — : حلف موكل .

(١) نفع بين الأسطر زيادة وردت في المرح : « إلى ربا » . وانظر الناية . ١٦ .

(٢) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « تقليب » .

(٣) أسقط هنا من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « ليصنعه » . وفي الناية : « ليضمه » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ع ش : « يضمنه » ، وانزادة من المرح .

(٦) نفع بين الأسطر مع التصحيح ، زيادة : « وكيل » . وقد ورد في المرح ، وفي الناية مع زيادة أخرى ذكوب فيه أيضاً .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش والناية ١٦١ : « فأتوا » ، وهو أول .

(٨) في ش زيادة مدرجة من المرح . هي : « لي » .

ومن وُكِّل في قبض : كان وكيلاً في خصومة ؛ لا عكسه ..
ويَحْتَمِلُ في : « أَجِبْ خَصْمِي عَنِ » ، كخصومة ، وبطلانها .
و : « أَقْبِضْ حَتَّى الْيَوْمِ » ، لم يملكه غداً . و : « ... من فلان »
مَلَكه من وكيله ، لا من وارثه . وإن قال : « ... الَّذِي قَبْلَهُ » ، مَلَكه
من وارثه .

* * *

فصل

والوكيلُ أمينٌ : لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ، ويصدق
يمينه في تلفٍ وتلفٍ تفريط .
ويُقبل إقراره في كل ما وُكِّل فيه ، ولو نكاحاً .
وإن اختلفا في ردِّ عين أو ثمنها : فقولُ وكيل ، لا يُجْمَل ، ولا إلى
ورثة موكل ، أو إلى غير من أئمنه ، ولو بإذنه .
ولا ورثة وكيل في دفع لو كُتِل ، ولا أجير مشترك ، ومستأجر .
ودعوى الكل تلقاً بحادث ظاهر ، لا يُقبل إلا بيئته تشهد
بالحادث . ويُقبل قوله فيه .

و : « أَذِنْتُ لِي فِي الْبَيْعِ نِسَاءً » أو : « ... بنير تقد البله » ،
أو اختلفا في صفة الإذن — : فقولُ وكيل ، كضارب .
و : « وَكَلَّتْنِي أَنْ أَتَزَوَّجَ لَكَ فُلَانَةً » ، ففعلتُ ، وصدقته

الوكيل، وأنكر^(١) موكل — فقوله بلايين . ثم إن تزوجها ،
ولا : لزمه تطليقها ، ولا يلزم وكيلاني .

ويصح التوكيل بلا جعل ، وبمعلوم أيا ما معلومة ، أو يُعطيه من
الألف شيئا معلوما . لا من كل ثوب كذا ، لم يَصِفْهُ ، ولم يقدِّر
ثمنه .

وإن عيّن الثياب الميئة في بيع أو شراء من معين : صح ، ك :
« بع ثوبي بكذا ، فما زاد فلك » . ويستحقه قبل تسليم ثمنه ، إلا إن
أشترطه .

ومن عليه حق ، فادّعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه ، أو وصيه ،
أو أحيّل به ، فصدّقه — : لم يلزمه دفعُ إليه . وإن كذّبه : لم
يُستَحلف .

وإن دفعه ، وأنكر صاحبه ذلك — : حلف ، ورَجَعَ على دافع :
إن كان دينًا ، ودافع على مُدَّعٍ مع بقائه أو تَمَدُّيه في تلف ، ومع
حوالة^(٢) مطلقًا .

وإن كان عينًا — : كوديعة ونحوها . — ووجدتها : أخذها ؛
ولا : ضمن أيّهما شاء ، ولا يرجع بها على غير متلف أو مفترط .
ومع عدم تصديقه ، يرجع^(٣) مطلقًا .

(١) كذا في زع والناية ١٦١ . وفي ش : « وأنكره » ، والزيادة من المرح .

(٢) في ش زيادة مدفوعة من المرح ، هي : « فيرجع » .

(٣) كذا في ز والناية ١٦٣ وأصل ح . ثم أسلح لها بلفظ ش : « فيرجع » .
والزيادة من المرح .

وإن أَدعى موته وأنه وارثه: لزمه دفعه مع تصديق^(١)، وحلفه مع إنكاره:

ومن قبل قوله في ردِّ، وطلب منه: — لزمه، ولا يؤخره ليُشهدَ.
وكذا مستميرٌ ونحوه لا حجةَ عليه؛ وإلا: آخر، كدين حجة^(٢)..
ولا يلزمه دفعها، بل الإشهادُ بأخذه، كحجةٍ ما باعه.

* * *

(١) في ش: «تصديقه»... إنكاره «، وزيادة الماء من الصريح.

(٢) بهامش ز: «مسئلة: من كتب على إنسان حجة ثم وفاه حقه، لا يلزمه دفعها له»..

كتاب

« الشَّرْكَة » : فسمان : ١ — : أجتاعُ في استحقاق .
 ٢ — الثاني : في تصرف . وتكره مع كافر ، لا كتابي لا يلي
 التصرف . وهو أضربُ :
 ١ — : شَرَكَةُ عِنانٍ ، وهي : أن يُحضرَ كلُّ — من عددٍ
 جائزِ التصرف — من ماله ، تقدماً مضروباً معلوماً — ولو^(١) منشوشاً
 قليلاً ، أو من جنسين ، أو متفاوتاً ، أو شائعاً بين الشركاء : إن علم
 كلُّ قدرَ ماله . — ليعملَ فيه كلُّ : على أن له من الربحِ بِنسبةِ
 ماله ، أو جزءاً مُشاعاً معلوماً ؛ أو يقالُ : « ... بَيْنَنَا » ، فيستون فيه .
 أو البعضُ : على أن يكون له أكثرُ من ربحِ ماله ؛ وتكونُ هِناكاً
 ومضاربةً .

ولا تصح بقدره لأنه إِبضاع ؛ ولا بدونه .
 وتعتقد بما يدل على الرضا . ويُنفى لفظُ : « الشَّرْكَة » عن إذنٍ
 صريحٍ بالتصرف^(٢) . وينفذُ من كلِّ — بحكم الملك — : في نصيبه ؛
 والوكالة : في نصيب شريكه .
 ولا يُشترطُ خلطُ : لأن مَوْرَدَ المقدِ العملُ ، وإعلام الربحِ
 يُعلمُ^(٣) ، والربحُ نتيجته ، والمالُ تبعٌ .

(١) في زيادة نون السطر ، وإرادة في العرح ، هي : « كان » .

(٢) كذلك في زش والناية ١٦٦ وأصلح ثم أصلحت فيها : « في التصرف » .

(٣) كذلك في زع . وفي ش : « يعلم » ، وهو تصحيف .

فما تلف قبل خلطٍ ، فمن^(١) الجميع : لصحة قسمٍ بلفظ ،
كخَرَصَ عمر^(٢) .

ولا^(٣) تصح إن لم يُذكر الريحُ ، أو شرط لبعضهم جزء^(٤) مجهول ،
أو دراهمُ معلومة ، أو ربيعٌ عينٌ معينة أو مجهولة . وكذا مسافةٌ
ومزارعةٌ .

وما يشترطه البعض ، بعد عقدها ، فالجميع .

وما أبرأ^(٥) : من مالها ، أو أقرَّ به قبل الفرقة — : من دين أو
عين . — فمن نصيبه . وإن أقرَّ بتملُّقٍ بها : فمن الجميع . والوَصِيَّةُ
بقدرِ مال كل .

ومن قال : « عزلتُ شريكى » ، صح تصرف المَزُول
في قدر نصيبه . ولو قال : « فسخْتُ الشركة » ، أنزَلَا .

ويقبل قولُ ربِّ اليد : « إن ما يده له » ، وقولُ منكِرٍ
للقسمة .

ولا تصح — ولا مضاربةٌ — بِنُقْرَةٍ : ألَّى لم تُضْرَبْ ؛ ولا
بمَشْوَشَةٍ كثيرًا وفلوسٍ ، ولو ناقَتَيْنِ .

(١) في ش زيادة معرجة من الصرح ، مؤ : « شأن » .

(٢) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الصرح .

(٣) من هنا إلى « الربيع » كرر في ش مع شرحه ، من إعمال الناشر .

(٤) كذا في زع والثابتة ، وهو الظاهر . وفي ش : « جزء مجهول » ، ولعله تحريف .

(٥) كذا في زع والثابتة . وفي ش : « أبرأ » ، والزيادة من الصرح .

فصل

ولكل أن يبيع ويشترى ، يأخذ ويعطى ، ويطلب ويخاصم
ويُحِيلَ ويُحْتَالُ ، ويردّ بسبب الحفظ — ولو رضى شريكه —
ويقر^(١) به ، ويُقَابِلُ ، ويؤجر ويستأجر ، ويبيع نساءً ، وفعل
كل ما فيه حفظ — : كحبس غريم ، ولو أبى الآخر — ويودع
الحاجة ، ويرهن ويرهن عندها ، ويسافر مع أمن .
ومتى لم يعلم أو وليّ يقيم خوفه ، أو^(٢) فلس مشتر — : لم^(٣)
يضمن . بخلاف شرائه خيراً جاهلاً .
وإن علم عقوبة سلطان يبلد ، بأخذ مال ، فسافر فأخذه — :
ضمن .

لأن يكتب قناً أو يزوج أو يُتَقَّه بحال .
ولأن يهب أو يُقرض أو يحابي ، أو يضارب أو يشارك
بالمال ، أو يخلطه بنيره ، أو يأخذ به سُفْتَجَةً — : بأن يدفع من
مالها إلى إنسان ، ويأخذ منه كتاباً إلى وكيله^(٤) يبلد آخر ، ليستوفى
منه — أو يُعطىها : بأن يشتري^(٥) عرضاً ، ويعطى بئنه كتاباً
إلى وكيله يبلد آخر ، ليستوفى منه .

(١) ضبط في ز بالضم . والأولى النسخ كما أورد إلى الفارح .

(٢) في ش زياده مدرجة من المرح ، هي : « يبلد » .

(٣) ورد هنا في زع والناية ١٦٧ : وسلط من ش .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر المناسب . وفي ش : « وكيل ... يستوفى » .

(٥) في ش زياده : « الشريك » ، وهي من المرح .

ولأن يُبْذَر ، وهو : أن يَنْفَع من مالها إلى من يَتَجَر فيه ،
ويكونُ الرِّيح كُلهُ للدافع وشريكه .

ولا أن يستدينَ عليها : بأن يشتريَ بأكثرَ من المال ، أو بشئ
ليس معه من جنسه . إلا في النقديّين .

إلا يَأْذَنُ في الكل . ولو قيل : « أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ » ، ورأى
مصلحةً — : جاز الكل .

وما أَسْتَدَانَ بدونَ إِذْنٍ فعليه ، وربُّه له .

وإنْ أَخْرَقَهُ من دين : جاز . وله مشاركةُ شريكه فيما
يَقْبِضُهُ ^(١) : مما لم يُؤَخَّر . وإنْ تَقَالَمَا دينًا في ذِمَّةٍ أو أُكْثِرَتْ :
لم يَصِحَّ .

وعلى كلٍّ تَوَلَّى ^(٢) ما جَرَتْ عَادَةُ بِتَوَلَّيْهِ : من نَشَرِ ثَوْبٍ وَطِيَهُ ،
وَحَتَمَ ، وإِحْرَازٍ . فَإِنْ فَعَلَهُ بِأَجْرَةٍ : فعليه .

وما جَرَتْ بِأَنْ يَسْتَنْبِئَ فِيهِ ، فله أن يَسْتَأْجَرَ — حتى شَرِيكُهُ —
لِفَعْلِهِ ، إذا كَانَ مما لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَتَهُ إِلَّا بِعَمَلٍ : كَقَتْلِ طَعَامٍ ،
وَنَحْوِهِ . وليس له فَعْلُهُ لِيَأْخُذَ أَجْرَتَهُ .

وبِذْلِ خِفَارَةٍ وَعُشْرِ ، على المال . وكذا لِجَارِبٍ وَنَحْوِهِ .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من الدين » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأخرج في الفرح .

فصل

والاشتراطُ فيها نوعان :

- ١ - صحيحٌ : كأن لا يَتَجَرَّ إلا في نوعٍ كذا أو بلدٍ بعينه ،
أو لا يبيع إلا بنقدٍ كذا أو من فلان ، أو لا يسافرَ بالمال .
- ٢ - وفاسدٌ . وهو قسبان :

- ١ - مفسدٌ لها . وهو : ما يمود بمجهالة الربح .
 - ٢ - وغيرُ مفسدٍ : كضمان المال ، أو أن عليه — : من الوضعية — أكثرَ من قدر ماله ، أو أن يؤليه ما يختار من السلع ، أو يرتفق بها
أو لا يفسخ الشركة مدةً كذا .
- وإذا فسلت : قسم ربيعُ شركة عنان ووجوه^(١) على قدر المالكين ،
وأجرُ ما تقبله في شركة أبدان بالسوية ؛ ووُزعتْ وَضِيعَةٌ على
قدر مال كل^(٢) ، ورجع كل^(٣) — : من شريكين في عنان ووجوه
وأبدان . — بأجرة نصف عمله ، ومن ثلاثة بأجرة ثلثي عمله .

ومن تعدى : ضمن . وربحُ مال^(٤) لربِّه .

وعقدُ فاسد في كل أمانة وتبرُّع — : كمضاربة وشركة ووكالة
ودَّيعة ورهن وهبة وصدقة ، ونحوها . — كصحيح : في ضمان
وعليه .

(١) قد حدث في شراذم لفظي في الشرح ، وبالعكس .

(٢) كذا في زغ والنفاية ١٧٠ ، وهو المراد . وفي ش : « مال كل » .

(٣) ورد في تحت السطر ، مع علامة التحشية ، زيادة في الشرح : « تعدى فيه » ..

وكل لازم - يجب الضمان في صحيحه - يجب في فاسده :
كبيع وإجارة ونكاح ، ونحوها .

فصل

٢ - الثاني : المضاربة ، وهي : دفع مال - أو ما^(١) في معناه -
معيّن معلوم قدره ، لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له ، أو لقائه ،
أو لأجنبي مع صل منه . وتسمى : « قِرَاصًا »^(٢) و « معاملة » .
وهي أمانة ، ووَكالة . فإن ربح : فشركة ؛ وإن فسدت :
فإجارة . وإن تعدى : فغصب .

ولا يستبر قبض رأس المال ، ولا القول . فتكفي مباشرته^(٣) .
وتصبح من مريض ولو سمي لعماله أكثر من أجر مثله ؛ ويُقدّم
به على الغرماء .

و : « أُنَجِّزُ به وكل ربحه لي » ، إِبضاع : لاحق للعامل فيه .
و : « ... وكله »^(٤) لك ، قَرْض : لاحق لربه فيه . و : « ... يثَنَّا »
يستويان فيه .

و : « تُخَذُّه مضاربةً ولك - أو ولي - ربحه » ، لم يصح .

(١) كذا في زع والناية ١٧١ . وفي ش : « وما » ، وله تحريف .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « قرضا » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « للعامل » .

(٤) في ش : « وانجره وكله » ، والزيادة من الصرح .

« ... ولى — أو ولك — ثلثه » ، يصح ، وباقيه للآخر . وإن أتى معه بربع عشر الباقي ونحوه : صح .
وإن اختلفا فيها ، أو فى مساقاة أو مزارعة — : لئن المشروط ؟ —
فلعامل .

ومضاربة فيما لعامل أن يفعلهُ أو لا ، وما يلزمه ؛ وفى شروط — كشركة عنان .

وإن قيل : « أعمل برأيك » ، وهو مضارب بالنصف ، فدفعه لآخر الربيع — : عمل به ، ومالك الزراعة ، لا التبرع ونحوه إلا بإذن .

وإن فسدت : فلعامل أجر^(١) مثله ، ولو خسر . وإن ربح : فلمالك^(٢) .

وتصح مؤقتة . و : « ... إذا مضى كذا فلا تشتري ، أو فهو قرض » ، فإذا مضى — وهو متاع — فلا بأس : إذا باعه كان قرصاً . ومعلقة : ك « إذا قدم^(٣) زيد فضارب بهذا ، أو أقبض ديني وضارب به » . لا : « ضارب بديني عليك ، أو على زيد فاقبضه » .
وتصح^(٤) : « ... بوديعة وغصب عند زيد أو عندك » ، ويحول الضمان . كبشمن عرض .

(١) كذا فى زع والناية ١٧٢ . وفى ش : « أجرة » .

(٢) كذا فى ز والناية . وفى ش : « فلمالك » ، ولعل الزائد من الفرح ؛

(٣) كذا فى ز والناية ١٧٣ وأصل ح . وفى ش وهامش ح : « جاء » .

(٤) كذا فى زع . وفى ش : « ويصح » . وكل صحيح . وانظر الناية .

ومن عمل مع مالك^(١) — والربح بينهما — : صح^(٢) مضاربة ،
ومساقاة ، ومزارعة . وإن شرط فيهن عمل مالك أو غلامه معه :
صح ، كبيعته .

فصل

وليس لعامل شراء من يعتق على رب المال^(٣) . فإن فعل : صح
وعتق ، وتضمن ثمنه ، وإن لم يعلم .
وإن اشترى — ولو بعض زوج أو زوجة لمن له في المال ملك — :
صح ، وأتسخ نكاحه .
وإن اشترى من يعتق على عامل^(٤) ، وظهر ربح — : عتق .
ولا : فلا .

وليس له الشراء من مالها^(٥) إن ظهر ربح : ويحرم أن يضارب
لآخر إن ضر^(٦) الأول . فإن فعل : رد ما خصه في^(٧) شركة الأول .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « آخر » .

(٢) في ش زيادة مفرجة من الفرج ، هي : « كان » .

(٣) في ش زيادة : « بغير إذنه » ، وهي من الفرج .

(٤) كذا في ز ، والإظهار لفعل العاقل . وفي ش والفتاة ١٧٤ : « عليه » .

(٥) في ع تحت الطر ، زيادة : « ثمنه » ، وهي في الشرح .

(٦) كذا في زع والفتاة ١٧٥ ، وهو الصواب . وفي ش : « أضر » ، وهو خطأ
وتحريف من التاسخ أو التاضر . لأن الذي يضمن بنفسه من هذه المادة هو الثلاث ، وأما
الرابع فلا يضمن إلا بأبناء كما صرح به في الصباح وسأى مزيد من تحقيق ذلك .

(٧) هذا في « الأول » أسقط من ش ، وأخرج في الفرج . وقوله : « خصه » ،
ورد في الفتاة مصحفاً بالنظ : « خصم » .

ولا يصح لرب المال الشراء منه لنفسه وإن اشترى شريكه نصيبَ شريكه : صح ؛ وإن اشترى الجميع : صح في نصيب من باعه فقط .

ولا نفقة لعامل إلا بشرط ؛ فإن شُرطت^(١) مطلقاً ، وأختلفا — فله نفقة مثله عرفاً : من طعام وكسوة .

ولو لقيته يبلد أذن^(٢) في سفره إليه ، وقد نفى^(٣) ، فأخذه — : فلا نفقة لرجوعه .

وإن تمدد رب المال : فهي على قدر مال كل ، إلا أن يشترطها^(٤) بعض من ماله عالماً بالحال^(٥) .

وله التَّسَرُّي^(٥) : يأذن : فإن اشترى أمة : ملكها ، وصار ثمنها قرصاً . ولا يبطأ ربه أمة ، ولو عدم الربح .

ولا ربح لعامل حتى يستوفى رأس المال .

فإن ربح في إحدى سلمتين أو سفرتين ، وغير في الأخرى ، أو تعييت^(٦) ، أو نزل السمر ، أو تلف بمض^(٧) بمد حمل — : فالوَصِيعة من ربح باقيه ، قبل قسمه ناصاً ، أو تَنْضِيضِهِ مع محاسبته .

(١) كذا في زع والناية . ووش : « اشترطت » .

(٢) كذا في زع والناية . ووش : « وأذن » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، وهو للناسب . وفي ع ش والناية : « يشرطها » .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الصواب . ووش : « بالمال » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في زع والناية ١٧٤ . ووش : « الشراء » ، وهو تصحيف ظاهر .

وتنفسخ^(١) فيما تلف قبل عمل ؛ فإن تلف الكل ، ثم اشترى للمضاربة شيئاً — فكفُّعُولَى .

وإن تلف بعد شرائه في ذمته وقبل تقدير ثمنه ، أو مع ما شراه^(٢) — :
فالمضاربة بمجالها ، ويطالبان بالثمن ، ويرجع به عاملٌ .
وإن أتلّفه ، ثم تقدّم الثمن من مال نفسه بلا إذنٍ — : لم يرجع ربُّ
المال عليه بشيء .

وإن قُتل فيها : فربّ المال المفقود على مال ، ويكون كبدل المبيع . والزيادة على قيمته ربحٌ ؛ ومع ربح القود إليهما^(٣) .

ويعلك عامل حصته من ربح ، بظهوره قبل قسمة ، كمالك .
لا الأخذ منه ، إلا بإذنٍ . وتحرم قسمة والمقدّم باق ، إلا باتفاقهما .

وإن أبى مالك البيع : أجبر إن كان فيه ربحٌ . ومنه : مهرٌ ،
وعمرةٌ ، وأجرةٌ ، وأرضٌ ، وتاجٌ .

وإتلاف مالك كقسمة : فينرمُ حصة عامل ، كأجنبيٍّ .
وحيث قُسمت المال عَرَضٌ أو دراهمٌ وكان دنائيرٌ ،
أو عكسه ، فرضى ربُّه بأخذه — : قومه ودفع حصته ، وملكه

(١) كذا فزع والناية ١٧٧ ، وهو الأولى . ووش « وينفسخ » .

(٢) كذا في زع . ووش والناية : « ابتراه » . وكل صحيح وإن كان الخامس أول هنا . انظر : المختار والمصباح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح . وورد في الناية بلفظ : « لها » .

إن لم يكن حيلة على قطع ربيع عامل — كشرائه خزاناً في الصيف ليربح في الشتاء، ونحوه — : فيبقى حقه في ربحه .
وإن لم يرض : فعلى عامل يئمه وقبض ثمنه ، ككتفائه لو كان ديناً^(١) .

ولا يخلط رأس مال قبضه في وقتين .
وإن أذن له قبل تصرفه في الأول أو بعده وقد نض ؛ أو قضى برأس المال دينه ، ثم أتجر بوجه ، وأعطى ربه حصته من الربح متبرعاً بها — : جاز .
وإن مات عامل أو مودع أو وصى ، وجعل بقاء ما يديهم -- : فدين في التركة .

وإن^(٢) أراد المالك تقرير وارث : فمضاربة مبتدأة : ولا يبيع^(٣) عرضاً بلا إذن . فيدعيه حاكم ، ويقسم الربح .
ووارث المالك كهو^(٤) : فيتقرر ما للمضارب^(٥) ، ولا يشتري .
وهو — في بيع ، واقتضاء دين — كفسخ والمالك حي .
وإن أراد المضاربة — والمال عرض — : فمضاربة مبتدأة .

* * *

(١) في زيادة بتوره ، مخرجة من الفرح . هي : « بمن » .
(٢) كذا في زرع والثأفة ١٧٨ . وفي : « وإذا » ، وهو تصحيح .
(٣) في تحت المطر ، زيادة وردت في الفرح ، هي : « وارث عامل » . كما وردت في العاية بلفظ : « وارثه » .
(٤) في تحت المطر ، زيادة : « بعد البيع » . وذكر تحتها في الفرح .
(٥) في تحت المطر ، زيادة : « من ربح وبيع » . وورد لها في الثأفة والفرح .
(م ٣٠ — انتهى الإزاعات)

فصل

والعامل أمين^(١) : يصدّق في يمينه في قدر رأس مال ، وبيع وعديمه ، وهلاك وخسران ، وما^(٢) يذكر أنه اشتراه لنفسه أولها ولو في عنان ووجوه ؛ وما يدعى عليه من خيانة^(٣) ولو أقر ببيع ، ثم ادّعى تلفاً أو خسارة - : قبل ؛ لا غلطاً أو كذباً أو نسياناً . أو اقتراضاً : ثمّ به رأس المال بعد إقراره به لربه .

ويقبل قول مالك في ردّه^(٤) ، وصفة خروجه عن يده - فلو أقاماً يمينتين : قدمت ينة عامل - وبعد^(٥) ربيع في قدر ما شرط للعامل .

ويصح دفع عبد أو دابة لمن يعمل به ، بجزء من أجرته .
وخياطة ثوب ، ونسج غزل ، وحصاد زرع ، ورصاع قرن ، وأستيفاء مال ، ونحوه^(٦) — بجزء مشاع منه .
وبيع ونحوه لمتاع ، وغزو بداية — بجزء من ربحه أو سهمها^(٧) .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « ويصدق » ، والرائد من « الم خارج » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وفيها » ، وانزاده من الفرج .

(٣) في الناية زيادة : « وتقرض » . ولقد ذكرت في الفرج بالفتح : « أو . . . » .

ولأن لم يقوس قبلها في ش .

(٤) بهاش ز : « أي في عدم رده » ، وهو لفظ الناية ١٢٨ - ١٧٩ .

(٥) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش : « ويقر » ، وهو جمع .

(٦) في تحت السطر ، زيادة مذكورة في الفرج ، هي : « كماء دابة » .

وهو لفظ الناية .

(٧) كذا في ز ش والناية ، أي الناية . وفي ع : « سهمها » ، وهو نرجس .

ودفع دابة أو نخل ونحوهما ، لمن يقوم بهما مدة معلومة ، بجزءٍ منها — والنماء ملكٌ لهما — لا بجزءٍ من ثَماء : كدَرٍّ ونسلٍ وصوفٍ وعسلٍ ، ونحوه .

* * *

فصل

٣ — أَلثَالِثُ : شركةُ الوجوه ، وهى : أن يشتركا فى ربح ما يشتريان فى ذِمَمَهما ، بجاهِهما .

ولا يُشترط ذكرُ جنسٍ^(١) ، ولا قدرٍ ، ولا وقتٍ . فلو قال : « كلُّ ما أشتريت — من شئ — فبَيْنَنَا » ، صح . وكلُّ وكيلٍ الآخر ، وكفيلُهُ بالثمن .

وملكٌ وربحٌ كما شرطاً ، والوَصِيعةُ على قدر الملك . وتصرُّفُهما كشرى يَكْنَى عِنانٌ .

* * *

فصل

٤ — أَلرَّابِعُ : شركةُ الأبدان ، وهى : أن يشتركا فيما يَتِمُّ أَسْكَانُ بأبدانِهما — : من مباحٍ : كاحتِشاشٍ واصطِيادٍ ، وتلصُّصٍ على دار الحرب ، ونحوه . — وَيَقْبَلَانِ^(٢) فى ذِمَمَهما^(٣) : من عمل . ويطلبان بما يتقبله أحدهما ، ويلزمهما عمله . ولكلُّ طلبٍ أَجْرَةٌ .

(١) فى ش زيادةً مدرجةً من العرح ، هى : « ما يشترىانه » .

(٢) كذا فى زع . وفى الناية ١٨٠ : « وبقبا يتقبلان » . و ش : « يتقبلان » ، وهو تصرف .

(٣) كذا فى ز ش والناية وأصل ع . ثم أصلحت فيها بقعة : « ذِمَمَها » .

وتلقها — بلا تقييد — بيد أحدهما، وإقراره بما في يده — عليهما -
والحاصل كما شرطاً^(١).

ولا يشترط اتفاق صنعة، ولا معرفتها. فيلزم^(٢) غير عارف إقامة
عارف مقامه.

وإن مرض أحدهما، أو ترك^(٣) العمل — لعذر، أولاً — :
فالكسب بينهما. ويلزم من عذر — بطلب شريكه — أن يُقيم
مقامه.

ويصح أن يحمل على دابتيهما ما يتقبلانه في ذمتيهما، لا أن يشتركا
في أجره عين الدابتين أو أنفسهما^(٤) إجارة خاصة. ولكل أجره
دايته وقفيه.

وتصح شركة اثنين : لأحدهما آلة قصارة، وللآخر بيت
يسلان فيه بها. لا ثلاثة : لواحد دابة، وللآخر^(٥) راوية، وثالث
يسل. أو أربعة : لواحد دابة. وللآخر رَحَى، وثالث دكان،
ورابع يعمل.

وللعامل أجره ما تقبله، وعليه أجره آلة رُقَقْتِهِ.

(١) كذا في زع والناية. وفي ش : « شرطاه »، والزيادة من المرح.

(٢) كذا في زع والناية ١٨١، وهو الظاهر. وفي ش : « ويلزم »، ولله تصحيح.

(٣) ورد بهامش ع، مع التصحيح، زيادة : « أحدهما ». وفي من المرح ولف
ذكرت في الناية بعد كلمة : « العدل ».

(٤) كذا في ز ش والناية. وفي ع : « أو نفسها ».

(٥) كذا في زع هنا وفيما سياتي. وفي ش : « وللآخر » والزيادة من المرح -
وفي الناية : « وللآخر »، ولله تحريف.

ومن أستأجر منهم ما ذكر للطحن : صح ، والأجرة بقدر القيمة .
 وإن تقبلوه في ذمتهم : صح ، والأجرة أرباعاً . ويرجع كلُّ على
 رُفقته — لتفاوتِ العمل — بثلاثة أرباع أجر المثل .
 و : « أجرة عبدى أو دابتي والأجرة بيننا » ، فله أجرة مثله .
 ولا^(١) تصح شركة دلائن^(٢) .
 وموجب العقد المطلق : التساوى في عمل وأجر . ولنى زيادة
 عمل — لم يتبرع — طلبها .
 ويصح جمع بين شركة عنان ، وأبدان ، ووجوه ،
 ومضاربة .

فصل

٥ — أخماس : شركة^(٣) المفاوضة ، وهى قيمان :

١ — صحيح ، وهو : تفويض كلِّ إلى صاحبه شراءً وبيعاً فى النعمة ،
 ومضاربة ، وتوكيلاً ، ومسافرةً بالمال ، وأرتهاكة ، وضمان^(٤)
 ما يرى : من الأعمال .

(١) قى ش : « لا دلائن » ، وأدرج الناقص فى المرح . والناية : « لا » .

(٢) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « قيل يجوز الأخذ على الشهادة لادلائن ،
 ولناحد أن يقيم مقامه إن كان على عمل فى النعمة ، وكذا لو كان الجبل على شهادته بينه »
 ٥١ . وراجع شرح اليهودى عليه ، وعلى الإقناع : ٣ / ٤٤٣ ، والناية .

(٣) سقط هذا من ع . وقى ش : « والخمس . . . » والزيادة من المرح .

(٤) كذا فى زع . وقى ش والناية ١٨٢ : « وضماناً » ، وهو تحريف . كما يتيهه

تفسير الشارح له بقوله : « أى تجمل » .

أو يشتركان في كل ما ثبت ^(١) لهما وعليهما ، إن لم يُدْخِلَا
كسباً نادراً ، أو غرامةً .

٢ — وفاسدٌ ، وهو : أن يُدْخِلَا كسباً نادراً : كوجدان لقطة
أو ركاز ؛ أو ما يحصل من ميراث ؛ أو ما يلزم أحدهما : من ضمان
غصبٍ ، أو أُرْشٍ جنائيةٍ ، ونحو ^(٢) ذلك .

ولكلٌ ما يستقيده ، وربحُ ماله ، وأجرةُ عمله . ويختص
بضمانٍ ما غصبه أو جناه أو صَمِنَه عن الغير .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية : « بقت » .

(٢) كذا في زع . وفي ش « أو نحو » . والفاية : « وعارية ودهر » .

باب

« الْمُسَافَاةُ » : دفعُ شَجَرٍ مغروسٍ معلومٍ ، له ثَمَرٌ مَأْكُولٌ ، لمن يعمل عليه بِجَزْءٍ مُشَاعٍ معلومٍ من ثَمَرِهِ .

و « النَّاصِبَةُ » و « الْمُنَاسَبَةُ » : دفعُهُ بِلا غَرْسٍ مع أرضٍ ، لمن يَغْرِسُهُ ويعمل عليه حتى يُثْمَرَ ، بِجَزْءٍ مُشَاعٍ معلومٍ منه أو من ثَمَرِهِ أو منهما .

و « الْمَزَارَعَةُ » : دفعُ أرضٍ وَحِبٌّ لمن يزرعه ويقوم عليه ، أو يَمْزِرِعُ ليعملَ عليه ، بِجَزْءٍ مُشَاعٍ معلومٍ من التَّحْصِيلِ ^(١) .
و يُسْتَبَرُّ كَوْنُ عَالِدٍ كُلِّ نَافِذٍ التَّصَرُّفِ .

وتصح مسافاةٌ بلفظها و « مِمَامَلَةٍ » و « مُفَالَحَةٍ » ، و : « أَعْمَلٌ بِسِتَانِي هَذَا » ، ونحوه . ومع مزارعة بلفظ : « إِبَارَةٌ » ، وعلى ثَمَرَةٍ وزرع موجودَيْنِ يَنْتَمِيَانِ بعملٍ .

وتصح إِبَارَةُ أرضٍ بِجَزْءٍ مُشَاعٍ معلومٍ بِمَا يَخْرُجُ منها — فَإِنْ لَمْ تُزْرَعْ ^(٢) يُنْظَرُ إِلَى مَعْدَلِ الْمَنْعَلِ ^(٣) ، فيجب القسط المسمى . — وبطعامٍ معلومٍ

(١) كَذَا فِي زُش . وَقَعَ : « التَّحْصِيلُ » . وَالنَّايَةُ : « التَّحْصِيلُ » ، وَلَمْ يَصْغِفْ .

(٢) وَرَدَ فِي زُش بِهَذَلِكَ مَشْرُوعاً عَلَيْهِ : « فِي مِزَارَعَةٍ أَوْ إِبَارَةٍ » .

(٣) كَذَا فِي زُش وَالنَّايَةُ ١٨٤ وَالْإِتْنَاعُ ٤٤٦/٣ ، أَيْ الْمَنْعَلُ الْمَصْدَرُ : الْمَوْزَنُ لِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا لَوْ زُرِعَتْ ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْوُصُوفِ كَمَا قَالَ الْبُهْرِيُّ . لِيَكُونَ بِفَتْحِ اللَّيْنِ . وَالَّذِي فِي الْأَمَانِ ١٤ / ١٧ : « وَأَخْلَتِ الشَّيْءَ : أَعْطَتِ النَّعْلَ ، فَهُوَ مَعْلَةٌ (بِكسر اللين) : إِذَا أَنْتَ بَقِيَ وَأَسْلَمَا بَقِيَ » . وَوَرَدَ فِي التَّاجِ ٨٤ / ٧ . وَلَقَطْعُ : « الْمَنْعَلُ » بِدُونِ قَطْعِ الْهَاءِ . وَفِي الْأَمَانِ : « وَاسْتَدْلَالُ الْمَنْعَلَاتِ (بفتح اللين) : أَخَذَ غَلَّتَهَا » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي التَّاجِ . . . ، وَالْمَخْتَارُ . لَمْ يَفِ عَ تَحْرِيفُ .

من جنس الخارج^(١) أو غيره .

ولو عملاً في شجر بينهما نصفين ، وشرطاً التفاضل في ثمره — :
صح . بخلاف مساقاة أحدهما الآخر بنصفه ، أو كله . وله أجرته إن
شُرط الكل له .

ويصح توقيت مساقاة ، ولا يُشترط^(٢) .

ومضى أنفسخت — وقد ظهر ثمر — : فبينهما على ما شرطا^(٣) ،
وعلى عامل تمام العمل . المنقح : « فيؤخذ منه : دوام العمل على
العامل في المناصبه — ولو فسخت — إلى أن يبيد . والواقع
كذلك » .

ولا شيء لعامل فسخ أو هرب قبل ظهور : وله — إن مات ، أو
فسخ رب المال — أجر^(٤) عمله .

وإن بان الشجر مستحقاً : فله أجره مثله .

فصل

وعلى عامل ما فيه نمو أو صلاح لثمر وزرع : من سقي ،
وطريقه ، وثشميس ، وإصلاح عمله ، وحرق ، وآتته ، وبقره .

(١) فرع فوق السمر ، زيادة في المرح ، هي : « منها » .

(٢) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « ويصح إلى جذاء ، وإدراك ، ومدة تحمله » .

وورد بهامش ع ، مع التصحيح ، بانف : « . . . تحمله » . وورد أكثره في ش ، وباقه
« مدة تحمله » في المرح . ولم يرد في العاية .

(٣) كذا في زع والفتاوى . وفي ش : « شرمناه » ، وإزيادة من المرح .

(٤) كذا في زع والفتاوى ١٨٥ . وفي ش : « أجره » .

وزبار^(١)، وتلقيح، وقطع حشيش مضر، وتفریق زبل وسباخ،
وقل ثمر ونحوه لجرین، وحساد، ودياس، ولقاط، وتصفيه،
وتخفيف، وحفظ إلى قسمة.

وعلى رب أصل حفظه — كسد حائط، وإجراء نهر، وحفر^(٢)
بئر. — ودولاب وما يُديره^(٣)، وشراه ماء وما يُلَقَّح به،
وتحصيل زبل وسباخ.

وعليهما — بقدر حصتيهما — جذاذ. ويصح شرطه على عامل،
لا على أحدهما ما على الآخر أو بعضه. ويفسد المقدم به. ويُتَّبَعُ فِي
الْكُلْفِ السُّلْطَانِيَّةِ الْعَرَفُ، ما لم يكن شرط. وكَرِهَ حَصَادُ
وَجُذَاذُ لَيْلًا^(٤)

وعامل كمضارب: فيما يُقْبَلُ^(٥) أو يُرَدُّ^(٦) قوله فيه،
وُتُبِطِلَ، وجزء مشروط.
فإن خان: فُشْرِفَ يَمْنَمُه. فإن تمذَّر: فعامل مكانه. وأجرُهما
منه. وإن أتهم: حلف.

ولمالك قبل فراغ^(٧)، ضم أمين بأجرة من نفسه.

-
- (١) بهامش زحلية: «التقليم». وانتظر المرح والنهاية ١٨٦.
(٢) كذا في زح والنهاية. وفي ع: «أوفر»، والزيادة من النسخ.
(٣) كذا في زح والنهاية، وهو الصواب. وفي ش: «يديره»، وهو تصحيف.
(٤) ورد بهامش ز: «مسلة»: يكره الحصاد والجذاذ ليلاً.
(٥) في ع تحت الطر، زيادة وردت في المرح، هي: قوله فيه.
(٦) كذا في زح والنهاية ١٨٧. وفي ش: «أورد»، وهو تصحيف.
(٧) في ع تحت الطر، زيادة: «عمل». وهي مذكورة في المرح. وفي النهاية:
«ولمالك ضم».

وإن لم يقع به نفع — لمسدم بطشه — أقيم مقامه ، أو
ضم إليه .

فصل

وشرط^(١) علم بذير وقديره ، وكونه من رب الأرض . ولو
عاملاً وبقر العمل من الآخر .

ولا يصح كون بذير من مال أو منها ، ولا من أحدهما والأرض
لهما . أو الأرض والعمل من واحد والبذر من الآخر ، أو البذر^(٢)
من ثالث ، أو البقر من رابع . أو الأرض والبذر والبقر من واحد
والماء من آخر^(٣) .

وإن شرط لعامل نصف هذا النوع ورب الآخر^(٤) ، ومجهل
قدرهما ؛ أو إن سقى سقياً أو زرع شعيراً فالربيع ، وبكلفة أو
حنطة^(٥) النصف ؛ أو : « لك الخمسان إن لزمك خسارة » ،
ولا فالربيع^(٦) ؛ أو أن يأخذ رب الأرض مثل بذره ، ويقتسم^(٧)

(١) أسقط قوله : « وشرط علم بلر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الناية ١٨٧ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو والبذر » ، وزيادة الواو من الشرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « الآخر » .

(٤) في ش : « لآخر » ، وأدرج الناقص في كلام الشارح .

(٥) كذا في زع والناية ١٨٨ . وفي ع : « حنط » ، وهو تحريف ولو كان جملاً

الحنطة ، الذي هو على وزن غنط ، كما في المختار .

(٦) كذا في زع والناية ، وهو صحيح . وفي ش : « ويقتسمان » ، وهو تحريف .

الباق : أو : سَأَيْتِكَ هذا البستانَ بالنصف ، على أن أسأيتك
الآخرَ بالربع ، — : فسَدَتَا ، كما لو شرطَا لأحدهما قَفْزَانًا ، أو
دراهم مملومة ، أو زرعَ ناحيةٍ معينة . والزرع^(١) أو الثمر لربّه ،
وعليه الأجرة .

ومن زارعَ شريكه في نصيبه ، بفضلٍ عن حصته — : صنع .
ومن زارعَ أو أجر أرضًا ، وساقاهُ على شجر بها — : صح ،
ما لم تكن^(٢) حيلة . ومعها : إن جَمَعَهُمَا في عقدٍ ففريقُ صَفَقَةٍ —
ولستأجر فسخُ الإجارة — وإلا فسدت المساقاة . أَلْمَتْعُ : « قياسُ
المذهب : بطلانُ عقدِ الحيلة مطلقًا » .

(١) كذا في زع ، وهو مريبٌ بقوله : « فسدتا » . ولش والثابة : « فالزرع » .
ولله مصيغ ناشئ عن فهم أنه جواب « لو » .
(٢) كذا في زع ، أى المزارعة والإجارة والمساواة . ولش والثابة : « يكن » .
أى ذلك كما قدر التارح .

باب

«الإجارة» : عقدٌ على منفعةٍ مباحة معلومة ، مدةً معلومة ، من عينٍ معينةٍ أو موصوفةٍ في النمة أو عملٍ معلوم — بموضٍ معلوم . والاتفاقُ تابعٌ .
ويُستثنى من شرط المدّة صورةٌ تقدّمت في الصلح ، وما فعله عمرٌ — رضى الله تعالى عنه — فيما فتح غنوةً ولم يُقسم^(١) .
وهي والمساقاة والمزارعة والمرايا والشفعة والكتابة ، ونحوها — من الرخص المستقرّ حكمها على خلاف القياس^(٢) والأصح : لا .
وتعتقد بلفظ : «إجارة» و «كرّاءة»^(٣) وما بمعناها ، ولفظ : «بيع» إن لم يُضف إلى العين .



فصل

وشروطها ثلاثة :

١ — معرفة منفعة ، إما بمرفٍ : كسكنى دارٍ شهرًا ، وخدمة آدمى سنة . أو وصفٍ^(٤) : كحمل زُبُرَةٍ حديدٍ : وزنها كذا

(١) كذا في ش والنّاية ١٩٠ . وفي ع : «تقسم» ، ولعله صحيح .

(٢) ورد في ز بعد ذلك ، ضربوا عليه : « وفي القروح » . والذى فيها عبارة عن التعليل للأصح الآتى ، على ما في المصريح .

(٣) كذا في ع ش والنّاية ، وهو المصريح به في كتب اللغة . وفي ز : « كرى » ، وهو رسم قديم على أنه مقصور . وتقدم نحوه .

(٤) كذا في زع والنّاية ١٩١ . وفي ش : « أو بوصف » ، وهو صحيح عن « أو بوصف » ، وانزادة من المصريح .

إلى محلّ كذا ؛ أو بناءً حائط : يَذْكُرُ طَوْلَهُ وَعَرَضَهُ وَسَمَكَه
وَأَلْتَهُ ؛ وأَرْضٍ مَعِيَّة : لزرع أو غرس أو بناءً معلوم ، أو لزرع
أو غرس ما شاء ، أو لزرع وغرس ما شاء ، أو « لزرع » أو
« لغرس »^(١) ، وَيَسْكُتُ أو يُطْلِقُ وتصلح للجميع .

ولرُكوبٍ^(٢) : معرفة رَاكِبٍ برؤية أو صفة ، وذكر جنس
مركوب كجميع ؛ وما يُرَكَّبُ به : من سَرَجٍ وغيره ؛ وكيفيّة سيره ؛
من هِلاَجٍ^(٣) وغيره . لا^(٤) ذُكُورِيَّةٌ ، أو أنوَيْتِيَّةٌ ، أو نوعه .
ولجلٍ مَا يَتَضَرَّرُ — كخَزَفٍ ونحوه — : معرفة حَامِلِهِ ، ومعرفة
لحمولٍ برؤية أو صفة ، وذكر جنسه وقدره .

ولعَرَشٍ : معرفة أَرْضٍ .

* * *

فصل

٢ — أَلْتَانِي^(٥) : معرفة أَجْرَةٍ^(٦) . فَمَا بِذِمَّةٍ كَسَنَ ، وَمَا
عُيِّنَ كَمَّيْعٍ .

ويصح أَسْتَجَارُ دَارٍ بِسُكْنَى أُخْرَى وَخَدِمَةٍ وَتَزْوِيجٍ^(٧) مِنْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي ش : « أَوْ غَرَسَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) لِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الْعَرَجِ : « اشْتَرَطَ مَعَ ذِكْرِ الْمَوْضِعِ » .

(٣) يَهَامِشُ ز : قَالَ قِيَامُوسُ : الْمِلَاجَةُ : أَنْ يَتَارَبَ بَيْنَ خَطَايَا مَعَ الْإِسْرَاقِ .

(٤) لِي ش زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الْعَرَجِ ، هِيَ : « ذَكَرَ » .

(٥) لِي ش : « الْعَرَطُ الثَّانِي » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْعَرَجِ .

(٦) وَرَدَ فِي ز ، تَحْتَ الْمَطَرِ ، زِيَادَةٌ : « مَتَّه » .

(٧) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٩٢ . وَلِي ش : « بَتَوَجَّ » ، وَهُوَ مُصَحَّفٌ .

معتق، وحلى بأجرة من جنسه، وأجير ومرضعة بطعامها وكسوتيهما.
وهما في تنازع كروجة.

وشن — عند فطام — لموسر أسترضع أمة إعتاقها، وحررة
إعطاؤها عبداً أو أمة.

والمقدُّ : على الضانة، واللبن تبع . والأصح : اللبن .

وإن أطلقت ، أو خصص رضاع : — لم يشمل الآخر .

وإن وقع المقدُّ على رضاع ، أو مع حضنة — : أنفسخ
بإقطاع اللبن .

وشروط : ١ ، ٢ ، ٣ — معرفة مرتضع^(١) ، وأمد رضاع
بمكانه^(٢) .

لا أستجار دابة بملفها، أو من يسلخها بجلدها، أو يرعاها بجزء
من ناعها . ولا طعن كرك بقيق منه .

ومن أعطى صانماً ما يصنعه^(٣) ، أو أستمحل حملاً^(٤) أو نحوه^(٥) :
فله أجر مثله ، ولو لم يجر عادته بأخذ . وكذا ركوب سفينة ،
ودخول حمام . وما يأخذ حمأ فأجرة محل وسطل ومئزر ،
والماء تبع .

(١) ورد في جدد ذلك — مع علامة الزيادة — : « برؤية » . وذكرنا في
المرح بلفظ : « معاهدة » .

(٢) في ش : « ومعرفة مكانه » ، والزيادة من الفرح .

(٣) كذا في زع والناية ١٩٤ . وفي ش : « صنه » ، وهو تحريف .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو شاهد [١] » .

(٥) كذا في ز ش وأصل ج . ثم عطبت فيها على الألف ، وهو لفظ النائية .

و: «إِنْ خَطَّتْهُ الْيَوْمَ أَوْ رُومِيًّا فَبَدْرَهُمْ، وَغَدًا^(١) أَوْ فَارِسِيًّا فَبَنْصِفَهُ»؛
أو: «إِنْ زَرَعَتْهَا بُرًّا فَبخْصَةٍ، وَذُرَّةً فَبمِشْرَةٍ»؛ وَنَحْوُهُ — :
لَمْ يَصِحَّ.

و: «إِنْ رَدَدْتَ^(٢) الْعَابَةَ الْيَوْمَ فَبخْصَةٍ، وَغَدًا فَبمِشْرَةٍ»؛
أَوْ عَيْنًا زَمَنًا وَأَجْرَةً، و: «مَا زَادَ فَلَكَ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا» — : صَح. لَا
لَمُدَّةَ غَزَاتِهِ.

فَلَوْ عَيْنَ لِكُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ شَيْءٌ، أَوْ أَكْثَرَهُ كُلَّ دَلْوٍ بِشْرَةٍ،
أَوْ عَلَى حِمْلٍ^(٣) زُبْرَةً إِلَى حِمْلٍ كَذَا — : عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَرْطَالٍ، وَإِنْ
زَادَتْ فَلِكُلِّ رِطْلٍ دَرَاهِمٌ — : صَح.

وَلِكُلِّ الْفَسَخِ أَوَّلَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ، فِي الْحَالِ.

فصل

٣ — أَلْتَالِثُ^(١) : كَوْنُ قَعْمٍ مُبَاحًا بِلا ضَرْورَةٍ، مَقْصُودًا
مُتَقَوِّمًا، يُسْتَوْفَى دُونَ الْأَجْزَاءِ، مَقْدُورًا عَلَيْهِ لِمُسْتَأْجِرٍ.
كَكِتَابٍ لِنَظَرٍ وَقِرَاءَةٍ^(٥) وَتَقْلٍ، لَا مَصْحَفٍ.

(١) كَذَا فِي ز، وَهِيَ النَّاهِي. وَش: «وَرُومِيًّا...». وَع وَالنَّاهِي: «أَوْغَدًا».

(٢) كَذَا فِي زَع وَالنَّاهِي. وَش: «رَدَدْتُهَا»، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ.

(٣) ثُمَّ يَرُدُّ هَذَا إِلَى النَّاهِي. وَوَرَدَ فِي ش بِفِظ: «حَلْه»، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ.

(٤) فِي ش: «الْمَرْطُ الثَّلَاثُ»، وَالزِّيَادَةُ مِنَ كَلَا الصَّرْحِ.

(٥) كَذَا فِي زَع وَالنَّاهِي ١٩٦. وَش: «أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ تَقْلٍ»، وَلِلزِّيَادَةِ

وكندارٍ بمجملٍ مسجدًا أو كسكن ، وحائطٍ لجلٍ خشب ،
وحيوان^(١) لصيد وحراسة ، سوى كلبٍ وخنزير .

وكشجرٍ للنشرٍ أو جلوسٍ بظله ، وبقرٍ لجلٍ وركوبٍ ، وغنمٍ
لدياسٍ زرعٍ ، وبيتٍ في دارٍ ولو أهلٍ أسترافه ، وآدىً لقودٍ ،
مغيرٍ لشم — لا ما يسرع فساده : كراحين . — وقديٍ لتحلٍ
ووزنٍ قط ، وكذا مكيلٍ وموزونٍ وظلوسٍ لثمارٍ^(٢) عليه . فلا
تصح إن أطلقت .

ولا على زنا أو زمرٍ أو غنايٍ ، أو تزوٍ فعلٍ ، أو دارٍ لتجمل^(٣)
كنيسةً أو بيتَ نارٍ ، أو لينجٍ الحمر^(٤) ، أو حملٍ^(٥) ميتةٍ ونحوها —
لأكلها لنيرٍ مضطرٍ — أو خمرٍ لشربها ، ولا أجرةٍ له . ويصح^(٦)
لإقارٍ ولإقاةٍ .

ولا^(٧) على طيرٍ لسماحه ، وتصح^(٨) ليعيد .

(١) في ش : « وحيوان » ، وزيادة الكاف من الشارح .

(٢) كذا في ع ش والثانية . وفي ز : « ليار » ، وهو سبق فلم من المصنف .
فراجع المختار والمباح : « ح » .

(٣) كذا في ز ع وفي والثانية ١٩٧ . وفي ش : « لتصل » .

(٤) كذا في ز وأصل ع . ثم أصلح فيها بحذف « ال » ، وهو لفظ ش والثانية .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « أو لجل » ، والزيادة من الفرح وإن وردت في
الثانية .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش : « وتصح » . وكل صحيح . والثانية : « . . إلقاء » .
وهو محريف .

(٧) ورد في ع تحت السطر ، هنا وفي مثله الآتي ، زيادة مذكورة في الفرح
هي : « تصح لإقاة » .

(٨) ورد في ز بعد ذلك بشرويا عليه : « لجل كتب » .

ولا على قفاحة لشم، أو شمعة تجمل أو شغل، أو علمام لا كل،
أو حيوان — لأخذ لبنه^(١) — غير ظنير .

ويدخل قمع^(٢) بئر، وجبر ناسخ، وخيوط^(٣) خياط، وكحل
كحال، ومرم طيب، وصنغ صباغ، ونحوه — تبعاً^(٤) . فلو فار
ماء بئر دار مؤجرة : فلا فسخ .

ولا^(٥) في مشاع مفرداً لغير شريكه، ولا^(٦) في عين لمدد وهي
لواحد، إلا في قول : ألتقم : « وهو^(٧) أظهر، وعليه العمل » .

ولا في امرأة ذات زوج بلا إذنه — ولا يقبل قولها : « إنها
متزوجة »، أو مؤجرة قبل نكاح . — ولا على دابة ليركبها مؤجر .

* * *

فصل

والإجارة ضربان :

١ — على عين . وشرط : استقصاء صفات سلم، في موصوفة
بذمة . وإن جرت بلفظ : « سلم^(١) »، اعتبر قبض أجرة بمجلس،
وتأجيل قمع .

(١) كذا في ز ش والتأية . ولع : « لبنة » ، وهو تصحيف وإن ورد هذا اللفظ
وصفا لشاة والإيل غزيرة اللبن ، كما في المختار .

(٢) كذا في زع والتأية . وفي ش : « قمع . . . وخيط » ، وفيه تصحيف .

(٣) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٤) ورد لع ، لوق الطر ، زيادة مذكورة في الفرح : « تصح إجارة » . وورد
أولها أيضا في مثله الأول الآتي . وفي التأية تصحيف لا يثر به .

(٥) ورد بهامش ز : « إجارة الملاح » .

(٦) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرح .

(م ٣١ — منتهى الإرادات)

وفي معنيته: ١ - صحة بيع سوى وقف، وأم ولد، وحر
وخرقة، ويصرف بصره. ويكره^(١) أصله غلخته.

ويصح استئجار زوجته لرضاع ولده - ولو منها - وحفائته،
وذى مسلماً. لا غلخته.

٢، ٣، ٤ - ومعرفتها، وقدرة على تسليمها كبيع،
وأشتمالها على النفع. فلا تصح في زمينة الحبل، ولا سبيغة لزرع.
٥ - وكون مؤجر يملكه، أو مأذونا له فيه^(٢).

فتصح من مستأجر لنير حر، لمن يقوم مقامه - ولو لم
يقبضها - حتى لمؤجرها، ولو بزيادة^(٣) - ما لم تكن حيلة،
كعينة.

ومن مستمر - بإذن مُعبر - في مدة يمينها: وتصير أمانة.
والأجرة لربها.

وفي وقف، من ناظره^(٤). فإن مات مستحق - آجر^(٥) وهو

(١) في زيادة: «استئجار»، وهي من الفرج وإن وردت في الطائفة ١٩٩.

(٢) ورد هذا في زرع والناية ٢٠٠، وسقط من ش.

(٣) في زرع زيادة: «لنفع»، والناية أنه صرب عليها.

(٤) في الناية زيادة: «أو مستحقة»، ولفظ المتن يشهد كما أشار إليه الفارح.

ورد بهامش ذ: «مسألة مالو آجر الناظر بصره: الدام».

(٥) كذا في ز. وفي زيادة: «آجر». وفي صحيح. وش: «أجر».

والزيادة من الفرج.

ناظر بشرط — : لم تنفسخ. ولكون^(١) الوقف عليه : لم تنفسخ^(٢)
في وجهه. المُنْفَع : « وهو أشهر » ، وعليه العمل « وكنا مؤجرًا لإقطاعه^(٣) »
ثم يقطعه غيره .

فعلی هذا يأخذ المتقيل إليه حصته من أجرة — قبضها مؤجرًا —
من تركته ، أو منه . وإن لم تُقبض : فمن مستأجر .

وعلى مقابلته : يرجع^(٤) مستأجر على ورثة قابض ، أو عليه .
وإن آجر^(٥) الناظر العام لمدم الخصاص ، أو الخاص وهو أجنبي^(٦) :

لم تنفسخ بموته ولا عزله ، قولاً واحداً .
وإن آجرَ سيد رقيقه ، أو ولي يتيماً أو ماله ، ثم عتق المأجور ،
أو بلغ ورشد ، أو مات المؤجر ، أو عزل — : لم تنفسخ ، إلا إن
علم بلوغه أو عتقه في المدة .

فصل

ولإجارة العين ، صورتان :

١ — : إلى أمد^(٧) . وشرط : علمه ، وأن لا يُظنَّ عدمها فيه ،

(١) في ش وأصل زج : « أو لكون » . ثم كسفت فيها الألف .

(٢) كذا وزش ، وهو الظاهر اللام. وفي ح : « تنفسخ » .

(٣) ورد بهامش ز : « إجارة الإقطاع » .

(٤) كذا في ح ، وهو الظاهر . وفي ز ش : « ويرجع » . ولعل الواو مقعقة ، إلا
إن كان النرس الإشارة إلى عذوف مقدر ، كما أشار إليه الشارح . وهو بعيد .

(٥) كذا في ز هنا وفيها سيأتى . وفي ح ش : « آجر » . وكلاهما صحيح كما ذكرنا
غير مرة .

(٦) ورد في ز بيد ذلك مقروبا عليه : « مملوم » . وأشار إليه الشارح .

وإن طال . لأن تَلَى^(١) المقدَّ . فتصح لسنة خمس ، في سنة أربع ، ولو مؤجرة أو مرهونة أو مشغولة وقت عقد — : إن قدر على تسليم عند وجوبه .

فلا تصح — في مشغولة بفرس أو بناء ونحوهما — للغير ، ولا شهراً أو سنة ويُطلق^(٢) ، ولا من وكيل مطلق — مدة طويلة ، بل العرف : كسنتين ونحوهما .

وتصح في آدمى رعي ونحوه مدة^(٣) معلومة ، ويسمى : « الأجير الخاص » ، لتقدير زمن يستحق المستأجر نفعه في جميعه ، سوى فعل الخمس بسننها^(٤) في أوقاتها ، وصلاة جُمعة وعيد . ولا يستنيب .

ومن أستأجر سنة في أثناء شهر : أستوفاهما بالأهلة ، وكُشِلَ على ما بقى ثلاثين يوماً . وكذا كل ما يُعتبر بالأشهر : كمدّة ، وصيام كفارة ، ونحوهما .

٢ — أَلثَانِيَّةٌ : لعمل معلوم . كدابة لركوب لحل معين — وله ركوبٌ لثله في جاذة ممائلة — أو بقرٍ لحَثٍ أو دِيَّاسٍ لمعين ، أو آدمى ليدلُّ على طريق ، أو رَحَى لطحن شيء معلوم .

(١) في ش زيادة ملوكة من الفرح ، هي : « مدة » .

(٢) ورد بهامش ز : « سنة ما أجرة سنة أو شهراً وأطلق » .

(٣) ورد هذا في زع والناية ٢٠٢ ، وسقط من ش .

(٤) كذا في زع والناية ش : « بسننها » ، وهو — مع تصحيح .

وشرط : علم حمل ، وضبطه بما لا يختلف .

فصل

٢ — الضرب الثاني : على منفعة بمنة . وشرط : ١ — ضبطها بما لا يختلف : كضبط ثوب ، وبناء دار : وحمل [الحمل ممتين] ^(١) .

٢ — وكون أجبر فيها جائز التصرف . ويسمى : « المشترك » ، لتقدير نفعه ^(٢) بالسل .

٣ — وأن لا يجمع بين تقدير مدة وحمل : كخيطه ^(٣) في يوم . ويلزمه الشروع عقب المقد .

٤ — وكون حمل لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية — لكونه مسلماً — : كآذان وإقامة وإمامة ^(٤) وتعليم قرآن وقته ، وحديث ، ونياحة في حج وقضاء .

ولا يقع إلا قرينة لفاعله ، ومحرم أخذ أجره عليه ، لا جمالة على

(١) وردت هذه الزيادة في زح ، وفي النهاية ٢٠٤ يلفظ : « لين » . وسقطت من ش . ومن الغريب أن كلام الفارح مرتبط بها ، ومفسر لها . ولم يدرك ذلك تأخرها إلى كان أكثر منه أن يفكر في تهمة يغفل . فيها اللؤف فيها أجمع الفقهاء على صحته .

(٢) كذا في زح والنهاية ٢٠٥ . وفي ش : « نفعه » ، وهو تصحيح طريق .

(٣) كذا في ز والنهاية وأصل ح . ثم أصلح فيها بالتاء . وفي ش : « كلمته » ، وزيادة اللام من المصحح .

(٤) قوله : « وإمامة » أسقط من ش ، وأدرج في المصحح .

ذلك أو على رمية ، كبل شرط^(١) : ولا رزق^(٢) على متعد قفمه :
كقضاء ؛ لا قاصر : كصوم وصلاة خلفه ، ونحوهما .
وصح استنجاز الحجم ، كفصد ، وكره لحر أكل أجرته
وماخوذ — بلا شرط عليه — ويطعمه رقيقاً وبها تم .

فصل

ولستأجر استيفاء قعر بثله ، ولو اشترطاً بنفسه . فتشتر بمائة
راكب : في طول وقصر وغيره ، لا : في معرفة ركوب . ومثله
شرط زرع بر قطع .
... ولا يضمنها مستجير بثلف^(٣) .

وجاز استيفاء بثل ضرره ، لا أكثر أو غائب .
فلزوع^(٤) بر : له زرع شعير ونحوه ، لا دخن ونحوه ، ولا
غرس أو بناء . ولأحدهما : لا يملك الآخر . ولغرس : له الزرع .
ودار لسكنى : لا يسئل فيها حداة ولا قصارة ، ولا يسكنها
حابة ، ولا يحملها غزناً لطعام .

(١) قوله : بلا شرط ، أسقط من ش ، وأصح في كلام الفارح .
(٢) هذا عطف على قوله : « جلاء » ، وقوله لفظ التالية : « كما يجوز الأخذ
في الكل بلا شرط ، وأخذ وزن . . . » . وسقطت « لا » من ش . ومن الغريب أن
يقدر الفارح بعد الواو كلمة : « يجر » . فهو تصحيف ومبت من التأخر .
(٣) أخرج في ش بعد ذلك وبعد كلمة : « استيفاء » كلام من المرح ، فلا تأثيره .
(٤) ورد بهامش ع — بدون علامة التصحيح — : « فمن أكثرى أرضاً لزوع » .
والزيادة في المرح .

ودابة لركوب أو حمل : لا يملك الآخر ؛ ولحل حديد أو قطن : لا يملك حمل الآخر .

فإن قل ، أو سلك طريقاً أشق — : فالسعى مع تفاوتها في أجره المثل .

ولعمولة قدر فزاد ، أو إلى موضع فجاوزه — : فالسعى ، وزائد أجره مثله .

وإن تلفت : فقيمها كلها ، ولو أنها بيد صاحبها . لا إن تلفت بيد صاحبها — وليس للمستأجر^(١) عليها شيء — بسبب غير حاصل من الزيادة .

وإن اختلفا في صفة الارتفاع : فقول مؤجر .

* * *

فصل

وعلى^(٢) مؤجر : كل ما جرت به عادة أو عرف : من آلة^(٣) — : كزمام وشدة^(٤) مركوب ، ورجله ، وحزامه . — أو فعل^(٥) : كقود وسوق ، ورفع وحط .

(١) كذا في زش . وفيه والناية : « مستأجر » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٠٨ . وأسقط الواو من ش ، وأمرجت في الفصح .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كفتاح » .

(٤) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كترسطة مركوب عادة » . وانظر الناية .

(٥) كذا في ز والناية وأصل ح . ثم أشير فيها إلى أن هذا مقدم من تأخير ، وهو ما يشـ .

ولزوم دابة لنزول : لحاجة وواجب ، وتبريكُ بغيرِ لشيخ^(١)
وأمرأة ومريض^(٢) .

وما يُمكن به من قعر : كترميم دارٍ بإصلاح منكسر ، وإقامة
ماثل ، وعمل باب ، وتطينِ سطح ، وتنظيفه من طلع ، ونحوه .
ولا يُجبرُ على تجديد .

ولو شرط^(٣) عليه مدة تعطيلها ، أو أن يأخذَ بقدرها بمدة ،
أو العماره ؛ أو جعلها أجرة — : لم يصح . لكن : لو عُمر بهذا الشرطِ
أو بإذنه ، رجع بما قال مُكرراً .

وعلى مُكرّر : تحمّل ، ومِظلة ، ووطاء فوق الرجل ، وحمل^(٤)
عران بين الحملين ، ودليل . وبكرة ، وحبل ، ودلو .

وتفريقُ بالوعة وكثيف ودار ، من قمامة وزبل ونحوه ، إن
حصل بفعله .

وعلى مُكرّر : تسليمها فارغة ، وتسليمُ مفتاح . وهو أمانةٌ بيد
مستأجر .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « لاسماء وشيخ » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « طاري » .

(٣) زع زيادة : « مؤجر » ، وفيه مذكورة في الفرح . وردت في الناية
بلفظ : « مكر » ، مع غيرها .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « وحبل » . والقرآن : المبل القى يندبه
الأسير ، والذي يلقه به البحر ويغاده به . راجع : المصباح (قرن) ، واللسان ٢١٤/١٧ — ٢١٥ ،
والناج ٣١٠/٩ . فاف في ز من إضافة المصدر إلى مفعوله . وما في غيرها — إن لم يكن
مصحفاً — إضافة فيه يائية .

فصل

والإجارة عقد لازم. فإن لم يسكن مستأجر، أو تحول في أثناء المدة — فله الأجرة .

وإن حوّل مالك، أو امتنع من تسليم العاية في أثناء المدة أو المسافة، أو الأجير من تكيل العمل^(١) — فلا أجرة .

وإن شردت مؤجرة، أو تذر باقي^(٢) استيفاء النفع بغير فعل أحدهما — فالأجرة بقدر ما استوفى .

وإن هرب أجير أو مؤجر عينا، أو شردت قبل استيفاء بعض النفع، حتى أقتضت — أقتضت . فلو كانت على عمل : استؤجر من ماله من يملكه ؛ فإن تذر : خير بين فسخ وصبر .

وإن هرب أو مات جمال أو نحوه، وترك بهائمه — وله مال — : أفتق عليها منه حاكم . وإلا، فأفتق عليها أكثر ياذن حاكم، أو نية^(٣) رجوع — رجوع ؛ فلما أقتضت المدة^(٤) : باعها حاكم ووفاه، وحفظ باقي ثمنها المالكها .

وتنسخ الإجارة بتلف مقود عليه، وفي المدة — وقد مضى ماله أجرة^(٥) — فيما بقي، واقتلاع ضرر أكثرى لقلعه، أو مدة مطلومة لبرئه ونحوه .

(١) ورد بهامش ز : « مثله ما إذا امتنع الأجير من تكيل العمل » .

(٢) كذا في زح ، وهو الظاهر . وفي ش والثانية : « استيفاء بال » .

(٣) كذا في ز والثانية ٢١٠ . وفي ع ش : « بية » ، ولعل الباء من الفرح .

(٤) كذا في ز ، أي مدة الإمارة . وفي ع ش : « الإجارة » .

(٥) كذا في زح والثانية . وفي ش « أجرة » .

وموت مرتضع ، لا راكب أكثرى له ، ولا مُكرٍ أو
مُكترٍ ؛ أو غنر لأحدهما : بأن يكثرى فتَضِيعَ قِطْعَتُهُ ، أو
يَحْتَرِقَ مَتَاعُهُ .

وإن أكثرى أرضاً أو داراً ، فاقطع ماؤها أو أهملت — :
أنفسخت فيها بقى ؛ ويُضَيَّرُ مُكترٍ فيما أهمل بعضه ^(١) . فإن أمسك :
فبالقسطن من الأجرة .

ومن ^(٢) أستاذجراً أرضاً بلاماء ، أو أطلق مع علمه بحالها — : صَحَّ -
لا إن ظن إمكان تحصيله .

وإن علم أو ظن وجوده بأمطار أو زيادة : صَحَّ .
ولو زرع — ففُتِرَ أو تلف ، أو لم يثبت — : فلا خيار ،
وعليه الأجرة .

وإن تعذر زرعٌ لفرق ، أو قلَّ الماء قبل زرعها ^(٣) أو بعده ،
أو عابت بفرقٍ يَمِيبُ به الزرعُ — : فله الخيارُ .

وإن أستاذجراً سنة فزرعها ، فلم تُثَبِتْ ^(٤) إلا في السنة الثانية — :
فعليه الأجرة مدة احتباسها ، وليس لربها قلمه قبل إدراكه .

(١) ورد بهامش ز : « مسكة الخيار بأنهم البنى » .

(٢) كذا في ز و النواة ٢١١ . وقول : « وإن » .

(٣) ورد بهامش ز : حاشية من الفروع : « قال الشيخ هي البرن : وما لم يرو من
الأرض فلا أجرة له انقضاء ، وإن ظن في الإيجارة : حثيلاً وسهلاً ، أو أطلق . لأنه لا يرد
عليه عقد ، كالأرض البرية » .

(٤) كذا في ز و النواة وأصلح ، أى الأرض . ثم أُلْحِقَ بلفظ : « يثبت »
أى الزرع .

وإن غُصِبَتْ مَوْجِرَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِعَمَلٍ : خَيْرٌ بَيْنَ فُسْخٍ وَجَبْرِ إِلَى أَنْ
يُقَدَّرَ عَلَيْهَا . وَلَمَّةٌ : خَيْرٌ بَيْنَ فُسْخٍ وَإِمْضَاءٍ وَمَطَالِبَةٍ غَاصِبٍ بِأَجْرَةٍ ^(١) .
مثل ، متراخياً ولو بعد فراغها .

فإن فُسِخَ : فعليه أَجْرَةٌ مَا مَضَى ؛ وَإِنْ رُدَّتْ فِي أَثَرِهَا قَبْلَ
فُسْخٍ : أَسْتَوْفَى مَا بَقِيَ ، وَخَيْرٌ فِيمَا مَضَى .

وله بدلٌ موصوفٌ بنِمة ؛ فإن تَذَدَّرَ : فله الفُسْخُ .

وإن كَانَ النَّاصِبُ الْمُؤَجَّرَ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ مطلقاً .

وحدوثُ خَوْفٍ عَامٍّ ، كغَصَبٍ .

وَمَنْ أَسْتَوْجَرَ لِعَمَلٍ فِي النِّمَةِ ، وَلَمْ تُشْطَرَطْ ^(٢) مُبَاشَرَتُهُ ، فمُرَضٌّ — :

أَقِيمَ عَوَضُهُ ، وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ .

وإن اختلفَ فِيهِ الْقَصْدُ : كفسخٍ ونحوه ؛ أَوْ وَقَعَتْ عَلَى

عَيْنِهِ ، أَوْ شَرَطْتَ مُبَاشَرَتُهُ — : فَلَا ، وَلِاسْتَأْجَرِ الْفُسْخُ .

وإن ظَهَرَ أَوْ حَدَثَ بِمَوْجِرَةٍ ^(٣) عَيْبٌ — وهو : مَا يَظْهَرُ بِهِ .

تَقَاوُتُ الْأَجْرَةِ . — فَلِاسْتَأْجَرِ الْفُسْخُ : إِنْ لَمْ يَزُلْ بِلا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ ؛

وَالِإِمْضَاءِ مَجَانِئاً .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢١٠ . وَلِي ش : « بِأَجْرٍ » .

(٢) كَذَا فِي زَشِ وَالنَّايَةِ وَأَصْلُ ع . ثُمَّ أَسْلَحَ فِيهَا بِالْيَاءِ . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَلِي ش أَحْرَجَ هَذَا وَمَا بِهِ فِي الشَّرْحِ عَرَفًا بِمُخْتَلَفِ النَّاسِ ، مَعَ
أَنَّ الشَّرْحَ قَدَّرَهُ عَلَى الصَّوَابِ بِمَدِّ قَوْلِهِ : « ظَهَرَ » . وَوَرَدَ فِي النَّايَةِ ٢١١ بِدُونِ النَّاسِ تَصْغِيرُ
أَخْرَ . فَرَأَيْتُهَا بِتَأْمِلٍ .

ويصح بيع مؤجرة^(١). ولشتر لم يعلم ، فسخ وإمضاء^(٢) بجائنا .
والأجرة له .

ولا تنسخ بيع ولا هبة — ولو استأجر — ولا بوقف ، ولا
بانتقال : يارث أو وصية ، أو نكاح أو خلع ، أو طلاق أو
صلح ، ونحوه .

* * *

فصل

ولا ضمان على أجير خاص — وهو : من استؤجر^(٣) مدة ،
سَلَّم نفسه أو لا^(٤) . — فيما يَلَف يده ، إلا أن يَتَمَدَّ
أو يَفْرُطَ .

ولا حَجام أو خَتَّانٍ أو نَيطَارٍ أو طَبيبٍ ، خَاصًّا أو مُشْتَرَكًا
حَاقًّا ، لم يَجْنِ يَدَهُ ، وأَذِنَ فِيهِ مَكْلَفٌ أَوْ وَلِيٌّ .

ولا راع لم يَتَمَدَّ أو يَفْرُطَ بنوم أو غِيْبَتِهَا عَنْهُ ، ونَحْوُهُ .
وإن أَدْعَى مَوْتًا رُلُو لم يُحْضَر جِلْدًا^(٥) ، أو أَدْعَى مُكْتَرِ أَنْ
المَكْتَرَى أَبْنَى أو مَرَضَ أو شَرَدَ أو مَاتَ فِي الْمَدَّةِ أو بَعْدَهَا — :
قَبْلَ يَمِينِهِ ، كَدَعْوَى حَامِلٍ تَلَفَ حَمُولٍ ، وَلَهُ أَجْرُهُ حَمْلُهُ .

(١) ورد بهامش ز : « يصح بيع المؤجرة » .

(٢) كذا في زع والثانية . وفي ش : « أو إمضاء » ، ولعل الزيادة من الفرج .

(٣) كذا في زع ، وهو الموافق لآل الثانية ٢١٣ . وفي ش : « استأجر » ،

وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والثانية . وفي ش : « ولا » ، وهو تحريف خطير .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ونحوه مدعى الموت » ١٩ .

وإن عقد على مئينة : تميّنت ، فلا تبدّل ، ويعطى المقد فيما تلف .
وعلى موصوف : فلا بد من ذكر نوعه وكبره أو صغره ، وعندّه ^(١) .
ولا يلزمه ^(٢) رعى سحائها .

وإن عمل لغير مستأجره ، فأضره ^(٣) — : فله قيمة ما فوّه .
ويضمن المشترك ^(٤) ما تلف بفعله — : من تخريق ، وغلط في
تفصيل . — وبزلقه وسقوط عن دابة ، وبخطائه ^(٥) ولو بدفعه إلى غير
ربه — وغرم قابض ، قطعه أو لبسه جهلاً ، أرش قطعه ، وأجرة لبسه .
ورجع بهما على دافع . — لا ما تلف بحرزه أو غير فعله ، إن لم
يتممده ^(٦) . ولا أجرة له مطلقاً ^(٧) .

وله حبسٌ معمول على أجرته : إن أفلس ربه ^(٨) ؛ وإلا
تلف أو ألقه بعد عمله أو جملة ^(٩) : خير مالك بين تضمينه

- (١) كذا في زرع والناية ٢١٤ . وفي ش : « أو عدده » ، وله تحريف .
- (٢) كذا في ش والناية ، وأهل في ز . وفي ع : « تزمه » ، وهو تصحيف .
- (٣) كذا في جميع الأصول والناية ٢١٣ ، وهو استعمال شائع عند الفقهاء على لغة
ذكرها صاحب الفهرست ، وأثره الزينبي في التاج ٣/٣٤٨ . ولم يذكرها صاحب اللسان
١٥٣/٦ — ١٥٤ . بل الذي صرح به في الصباح — كما قلنا سابقاً — هو : أن الرباعي هنا
إنما يضمن بالباء .
- (٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وهو : من لم يرقه بسل » . وذكر في
الصرح بلفظ : « . . . بالصل » .
- (٥) كذا في ز . وفي ش والناية ٢١٤ : « ونخلته » . ومما لفتان فيصيحان .
قري : بهما ، حكاهما صاحب المختار والمصباح .
- (٦) كذا في ز . وفي ع ش : « يصد » . والناية : « يطر » ، وذكره الشارح .
- (٧) ورد هنا في ز ، دون ع ش والناية .
- (٨) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة التحشية — « وجاء بانه يطلبه » .
- (٩) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو عمله على غير صفة شرطت » .

نِإْيَاهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ أَوْ مَحْمُولٍ وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ ، أَوْ مَعْمُولًا وَمَحْمُولًا^(١) وَلَهُ
الْأَجْرَةُ .

وإذا جذب النابتة مستأجرٌ أو معلّمها السيرة لَتَقِفَ ، أو ضرباها^(٢)
كعاقبة — : لم يضمن ما تلف به .

وإن استأجر مشتركٌ خاصاً : فكلُّ حَكَمٍ قَسِيهِ ،
وإن استعان ولم يعمل : فله الأجرة لضمائه ، لا لتسليم العمل .
و : « أذنت في تفصيله قَبَاءٌ » ، قال : « بل قيصاً » — فقولُ
الخطاط ، وله أجر^(٣) مثله .

و : « إن كان يكفئ فقصّله » ، فقال : « يكفئك » ، فقصّله فلم
يكفئه^(٤) — : صَنِينَه ، كما لو قال : « أقطمه قَبَاءٌ » ، فقطمه قيصاً .
لا إن قال : « يكفئك » ، فقال : « أقطمه^(٥) » .

* * *

فصلٌ

وتجبُ أجرةٌ — في إجارة عين أو ذمة — بقدر ؛ وتُسْتَحَقُّ
كاملة بتسليم عين أو بذلها ؛ وتُسْتَقَرُّ بفراغ عمل ما يبد مستأجر ،

(١) كذا في زش . وفي ع : « أو محولا » . وصف في عبارة الناية ٢١٥
بلفظ : « . . . محولا » .

(٢) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو أسلم سبيته » ، أو زوج امرأته
لنشوز .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « أجرة » .

(٤) في ع : « يكفيه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٥) ورد بهامش ع مع علامة التصحيح ، زيادة مذكورة في المرح : « لقطمه » .

وبدفع^(١) غيره ممولاً ، وباتهاء المدة ، ويئذل تسليم عين لعمل في
الذمة : إذا مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها .

ويصح شرط تسجيلها وتأخيرها^(٢) ولا^(٣) تجب يئذل في فاسدة ؛ فإن
تسلم : فأجرة المثل وإن لم يتفع .

وإذا أقتضت^(٤) إجارة أرض — وبها غراس — أو بناء لم يشترط
قلعه^(٥) ، أو شرط بقاؤه — : خير مالكمها بين أخذه بقيمته ، أو
تركه بأجرته ، أو قلعه وضمان قصه ؛ ما لم يقلعه مالكه ، ولم^(٦)
يكن البناء مسجداً أو نحوّه : فلا يهدم ، وتلزم الأجرة إلى زواله .
ولا يباد بنيرضارب الأرض .

وفي « الفائق » : « قلت : لو كانت الأرض وفقاً لم يئملك إلا
بشرط واقف ، أو رضا^(٧) مستحق » . المنقح : « بل إذا حصل به
قع كان له ذلك » .

والقلع على مستأجر ، وكذا تسوية حفر ، إن اختاره ،
وإن شرط قلعه : لزمه^(٨) وليس عليه تسوية حفر ، ولا إصلاح

(١) كذا في زع والناية ١١٦ . وفي ش : « وبدفع » ، وهو صحيح .

(٢) كذا في ز ش والناية وأصل ح . ثم أصلحت فوقها بإلفاء .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « مدة » .

(٤) كذا في ز ش والناية ٢١٧ وأصل ح . ثم أصلح بها سها هكذا : « قلعه » .

(٥) في ش : « وما لم » ، وزيادة « ما » من الصرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « أو برضا » ، وزيادة الباء من الفارح . وفي الناية :

« أو إرضاء » ، وزيادة الألف تحريف .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « قلعه » . وانظر الناية .

أرض — إلا بشرط . ولا على رب الأرض غرامة قص .
 فإن بقي زرعٌ بلا قَريطٍ مستأجر : لزم تركه بأجرته ؛ وبشرطه :
 فللمالك ^(١) ذلك ، وأخذُه بقينته — ما لم يختَر مستأجرٌ قلَّمه
 وتقرَّضها في الحال .
 وأكثَره مدة لزوم لا يكمل فيها : إن شرط قلَّمه بمدها صح ،
 وإلا ^(٢) فلا .
 ومتى أقضت : رفع يده ، ولم يلزمه ردُّ ولا مئوَّتُه ^(٣) كمؤدَّع .
 ولشروط علم سفر بمؤجرة ، أفسخ به .
 ومن وجبت عليه دراهم بمقدَّر ، فأعطى عنها دنانير ، ثم أفسخ —
 رجع ^(٤) بالدراهم .

* * *

(١) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « فليأكل » .
 (٢) قوله : « وإلا فلا » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .
 (٣) كذا في زع والناية ٧١٨ ، وهو أولى . وفي ش : « مؤتة » .
 (٤) أسقط هذا وما بعده من ش ، وأدرج في المرح .

باب

« السَّبْقُ »^(١) : الْمَجَارَةُ بَيْنَ حَيَوَانٍ وَنَحْوِهِ . وَ « الْمُنَاسَقَةُ » :
الْمُسَابَقَةُ بِالرَّمْيِ .

وَيَجُوزُ^(٢) فِي سَفْنٍ وَمَزَارِقٍ وَطُيُورٍ وَغَيْرِهَا ، وَعَلَى الْأَقْدَامِ ،
وَكُلُّ^(٣) الْحَيَوَانَاتِ . لَا بِمَوْضٍ ، إِلَّا فِي^(٤) خَيْلٍ وَإِبِلٍ وَسَهَامٍ بِشُرُوطِ
خَمْسَةٍ :

١ — أَحَدُهَا : تَعْيِينُ الْمَرْكُوبَيْنِ وَالرَّمَاةِ بِرُؤْيَةٍ^(٥) ، كَأَنَّا أَتَيْنِ أَوْ
جَاعَتَيْنِ ، لَا الرَّاكِبَيْنِ ، وَلَا الْقَوْسَتَيْنِ .

٢ — الْثَانِي : اتِّخَاذُ الْمَرْكُوبَيْنِ أَوْ الْقَوْسَتَيْنِ بِالنَّوْعِ .

فَلَا تَصِحُّ^(٦) بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَهَجِينٍ ، وَلَا قَوْسٍ عَرَبِيَّةٍ وَفَارَسِيَّةٍ .

٣ — الْثَالِثُ : تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ وَالنَّايَةِ ، وَمَدَى رَمْيٍ بِمَا جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ .

٤ — الرَّابِعُ : عِلْمُ عَوْضٍ وَإِبَاحَتِهِ ، وَهُوَ : تَعْلِيكَ بِشَرْطِ مَسِيقِهِ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْإِتِّكَاعِ ٣٧/٤ . وَفِي شِ وَالنَّيْ ٢٢٠ : « الْمَسَابَقَةُ » . وَسَمِعْنَا
هَذَا وَاحِدًا خِلَافًا لِأَيُّوْبَهِ سَنِيْعِ الْفَارَحِ ؛ وَإِنْ كَانَ تَابِعِيًّا مَا أَخُوذُ مِنْ الْأَوَّلِ .

(٢) كَذَا فِي زَوْشِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ لِلْمَسَابَقَةِ . وَفِي ع : « وَيَجُوزُ » أَيْ السَّبْقِ .

(٣) كَذَا فِي زَوْشِ . وَفِي ع : « وَيَكُلُّ » ، وَهُوَ أَوَّلِي .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْفَرَسِ : « مَسَابَقَةُ » . وَقَوْلُهُ : « بِمَوْضٍ » ، صَحَّفَ فِي النَّايَةِ

٢٢١ بِالزَّاءِ .

(٥) لَوْحٌ تَحْتَ الْمَطَرِ ، زِيَادَةُ : « فِيهَا » . وَفِي شِ زِيَادَةُ : « سِوَاهُ » . وَكَلَّمَا
مِنْ الْفَرَسِ وَلِئِنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ فِي النَّايَةِ .

(٦) كَذَا فِي شِ . وَأَهْلُ لِي زَوْشِ . وَفِي ع وَالنَّايَةِ : « بِصَحِّ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ عَلَى مَا قَدَّمَ .

(م ٣٢ — مِنْهُيْ الْإِرَادَاتِ)

• — أَلْخَامْسُ : الْخُرُوجُ عَنْ شِبْهِ قِمَارٍ : بَأَن لَا يُخْرِجَ جَمِيعَهُمْ .
فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ (١) غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا — عَلَى أَنَّ مِنْ سَبْقِ
أَحَدِهِمْ : جَازَ فَإِنْ جَازَا مَعًا : فَلَا شَيْءَ لَهُمَا ؛ وَإِنْ سَبَقَ مُخْرِجٌ : أُجْرَزَهُ
وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا ؛ وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ : أُحْرَزَ سَبْقَ صَاحِبِهِ .
وَإِنْ أُخْرِجَا مَعًا : لَمْ يُجْزَ ، إِلَّا بِحُلُولِ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا . وَلَا يَجُوزُ
أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ يُكَافِي مَرْكُوبَهُ مَرْكُوبَيْهِمَا ، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا .
فَإِنْ سَبَقَا : أُحْرَزَا سَبْقَتَيْهِمَا ، وَلَمْ (٢) يَأْخُذَا مِنْهُ شَيْئًا . وَإِنْ سَبَقَ
هُوَ (٣) أَوْ أَحَدُهُمَا : أُحْرَزَ السَّبْقَيْنِ . وَإِنْ سَبَقَا مَعًا : فَسَبْقُ
مَسْبُوقِي بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ قَالَ غَيْرُهُمَا : « مِنْ سَبْقٍ أَوْ صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ » ، لَمْ يَصَحَّ مَعَ
أَثْنَيْنِ . وَإِنْ زَادَ ، أَوْ قَالَ : « ... وَمِنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ » ، وَكَذَلِكَ
عَلَى التَّرْتِيبِ لِلْأَقْرَبِ لِسَابِقِ (٤) — : صَحَّ .

وَخِيلُ الْعَلْبَةِ مَرْبُتَةٌ : « مُجَلٌّ » فـ « مُصَلٌّ » فـ « تَال »
فـ « بَارِعٌ » فـ « مَرْتَاخٌ » فـ « خَطِيٌّ » فـ « عَاطِفٌ » فـ « مُؤَمِّلٌ »
فـ « لَطِيفٌ » فـ « مُسَكِّتٌ » فـ « قِسْكَيلٌ » .

وَيَصَحُّ عَقْدُ — لَا شَرْطُ — فِي : « إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ كَذَا ، وَلَا أُرْمِي

(١) فِي عِصْمَةِ السُّطْرِ ، زِيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ » .

(٢) فِي النَّايَةِ ٧٧٢ : « وَبِالْمِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٣) لَمْ يَرِدْ هُنَا فِي النَّايَةِ وَأَسْلَ ز . وَوَرَدَ فِي عِشْ ، كَمَا وَرَدَ بِهَاشِ ز بِحُطِّ آخَرِ مَعَ
عَلَامَةِ التَّصْحِيحِ . وَصَنَعَ الدَّارِجُ بَعْدَ أَنَّهُ مِنَ اللَّتَنِ ، فَأَنْبَتَاهُ احْتِطَالًا .

(٤) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي : « السَّابِقِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

أَبْدَأُ أَوْ شَهْرًا» ؛ أَوْ « أَنْ السَّابِقَ يُطْعِمُ السَّبْقَ أَصْحَابَهُ أَوْ بَعْضَهُمْ أَوْ غَيْرَهُمْ » .

* * *

فصل

وَالسَّابِقَةُ جَمَالَةٌ : لَا يُوْخَذُ بِعَوْصِهَا دَهْنٌ وَلَا كَفِيلٌ ، وَلِكُلِّ فَسْخُهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ الْفَضْلُ لِصَاحِبِهِ : فَيَمْتَنِعَ عَلَيْهِ .
وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ أَحَدِ الْمُرْكُوبَيْنِ ، لَا أَحَدِ الرَّاكِبَيْنِ ، أَوْ تَلْفٍ لِأَحَدِ الْقَوْسَتَيْنِ .

وَسَبْقٌ فِي خَيْلٍ مِثَالَتَيْنِ^(١) الثُّنْيِ : بِرَأْسٍ ؛ وَفِي غُلَيْفَيْهِمَا وَإِلَى : بِكَتِفٍ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَجْنُبَ أَحَدُهُمَا مَعَ فَرَسِهِ أَوْ وَرَاءَهُ فَرَسًا يَحْرُضُهُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَأَنْ يَصِيحَ بِهِ فِي وَقْتِ سَبَاقِهِ — لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا جَنْبَ ، وَلَا جَنْبَ »^(٢)

* * *

فصل

وُشْرُطُ الْمُنَاصَلَةِ^(٣) ١ — : كَوْنُهَا عَلَى مَنْ يُحْسِنُ الرَّمْيَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٧٧٣ . وَفِي ش : « مِثَالِي » .

(٢) لِي فِي زِيَادَةِ : « فِي الرِّهَانِ » . وَهِيَ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ ، وَمُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَصَحَّفَ فِي النَّايَةِ ٧٧٤ بِالْهَاءِ . وَفِي ش : « الْمُنَاصَلَةُ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ

إِنْ كَانَ مَاقْبَلُهُ إِسْمًا لَا فِعْلًا .

ويُبطّل^(١) فيمن لا يُحسِنُها من أحدِ الحزَينِ ؛ ويُخرِجُ مثله من الآخر . ولهم الفسخُ : إن أحبُّوا .

وإن تعافدوا ليقتَسِموا بعد المقد حزَينِ برضاهم لا بقرعة — :
صح ، ويجعل لكل حزب رئيسٌ ، فيختارُ أحدهما واحداً ثم الآخرُ
آخرٌ ، حتى يفرُّغا . وإن تشاحا فيمن يبدأ بالخيرة : أقترعا .
ولا يجوز جعلُ رئيس الحزَينِ واحداً ، ولا الخيرة في
تمييزها إليه .

٢ — الثاني : معرفة عدد الرمي والإصابة .

٣ — الثالث : تبيين^(٢) كونه مُفاضلةً — . ك « أيتنا فضل
صاحبه بخمس إصاباتٍ من عشرين رميةً ، فقد سبق » . — أو
مُبادرةً : ك « أيتنا سبق إلى خمس إصاباتٍ من عشرين رميةً ،
فقد سبق » — ولا يلزم ، إن سبق إليها واحدٌ ، إتمام الرمي — أو
مُحاطةً : بأن يُحطَّ ما تساويا فيه : من إصابة من رمي معلوم ، مع
تساويهما في الرميات ، فأيهما فضل بإصابة معلومة فقد سبق .

وإن أطلقا الإصابةً ، أو قالوا : « خواصل » — تناولها على
أى صفة كانت .

وإن قالوا : « خواسِقُ » أو « خَوَازِقُ » بازاءى ، أو « مُقرَّطسُ » :

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « ويطل » . والناية : « يبطّل » . والكل صحيح .

(٢) كذا في ز ع ، أى إظهار . وفي ش والناية ٧٧٠ : « وبين » أى ظهور .

— وهو تحريف . وانظر المرح ، والإقناع ٤٥/٤ .

ما خرق الغرض وثبت فيه ؛ أو « خوارق » بالراء ، أو « موارق » ؛
ما خرقه ولم يثبت ؛ أو « خواصر » : ما وقع في أحد جانبيه ؛
أو « خوارم » : ما خرم جانبته أو « حواي » : ما وقع بين يديه ثم وثب
إليه ؛ أو شرطاً إصابة موضع منه — كدائرتة — : تقيدت به .
ولا يصح شرط إصابة ناددة ، ولا تتاضلها على أن السبق
لأحدهما ^(١) رمياً .

٤ — الرابع : معرفة قدره طولاً وعرضاً ، وتمسكاً وارتقاءً .
وإن تشاحاً في الابتداء : أفرع . وإذا بدأ في وجه : بدأ الآخر
بالتالي ^(٢) .

وُسُن جملُ غرضين : إذا ^(٣) بدأ أحدهما بفرض ، بدأ
الآخر بالتالي .

وإن أطارته الريح ، فوقع السهم موضعه — [وشرطهم ^(٤)] :
خواسق ، أو نحوها — : لم يُحتسب له به ولا عليه .
وإن عرض عارض — : من كسر قوس ، أو قطع وتر ، أو
رياح شديدة — : لم يُحتسب بالسهم . وإن عرض مطر أو ظلمة :
جاز تأخيرها .

(١) كذا في زح . وفي ش : « لا يعلوها » ، وهو تصحيف لمفسد المعنى .

(٢) كذا في ز . وفي ع والثابتة : « في الثاني » . وهو لفظ ش وإن أدبعت « في »
مع كلام الخارج .

(٣) كذا في زح . وفي ش . « وإذا » ، ولعل الراو من الخارج ، لا التأخر .

(٤) وردت هذه الزيادة في زح والثابتة ٢٢٦ ، وسقطت من ش .

وَكُرُّهُ مَدْحٌ أَحَدُهُمَا أَوِ الْمَصِيبِ ، وَعَيْبُ الْمَخْطِئِ . لِمَا فِيهِ : مِنْ
كَسْرِ قَلْبِ صَا بِهِ .

وَمَنْ قَالَ : « أَرِمَ عَشْرَةَ أَسْهَمٍ ، فَإِنْ كَانَ صَوَابُكَ أَكْثَرَ مِنْ
خَطَايَاكَ ^(١) فَلَكَ دِرْهَمٌ » ، أَوْ : « ... فَلَكَ ^(٢) بِكُلِّ سَهْمٍ أَصَبْتَ بِهِ
دِرْهَمٌ » ، أَوْ : « أَرِمَ هَذَا السَّهْمَ ، فَإِنْ أَصَبْتَ بِهِ فَلَكَ دِرْهَمٌ » —
صَحَّ ، وَلِزَمَهُ بِذَلِكَ . لَا إِنْ قَالَ : « ... وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَعَلَيْكَ
دِرْهَمٌ » .

* * *

(١) كَذَا فِي زَع . وَلِي شِ وَالنَّايَةُ : « خَطَايَاكَ » . وَلَهُ مَرْنَحُوه .
(٢) كَذَا فِي زَع وَالنَّايَةُ . وَلِي شِ : « لَكَ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

كتاب

« العارية » : العينُ المأخوذة للارتفاع بها^(١) بلا عوض .
و « الإعارة » : إباحةُ قَعْمِها بلا عوض . وتُسْتَحَب ، وتُنَقَدُ بِكُلِّ
قول أو فعل يدلُّ عليها .

و شرط : ١ ، ٢ ، ٣ - كونُ عينٍ متَقَمًّا بها مع بقاءها ، وكونُ
مُعيِّرِ أهلا للتبرُّع شرعا ، ومُستميِرِ أهلا للتبرُّع له .

وصح في مؤقتة شرطُ عوضٍ معلوم ، وتصيرُ إعارةً .
وإعارةٌ قَدْرٌ ونحوه لا لما يُستعمل فيه ، مع بقاءه ، قرضٌ .
٤ - وكونُ نفعٍ مباحًا ولو لم يصحَّ الاعتياضُ عنه : ككَلْبٍ
لصيد ، وفحلٍ^(٢) لِضَرَابٍ .

وتجبُ إعارةُ مصحفٍ لمحتاجٍ لقراءة : إذا^(٣) عَدِمَ غيره .
و تُكْرَهُ إعارةُ أمةٍ جميلةٍ لذكرٍ غيرِ مَحْرَمٍ ، وأستعارةُ أصله
لخدمته .

وصح^(٤) رجوعُ مُعيِّرٍ ولو قبلَ أَمَدٍ عَيْنِهِ ، لا في حالٍ يَسْتَفْزِرُ
به مستميِرٌ .

فمن أعار سفينَةً لخل ، أو أرضًا لنفنٍ ميتٍ أوزرع - : لم

(١) في زيادةٍ مدروجةٍ من المرح ، هي : « مطلقا » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٢٧ . وفي ش : « أو فصل » ، ولعل الزيادة من المرح .

(٣) ورد هنا في ز ، دون ع ش . وذكر في المرحج .

(٤) كذا في ز ش والناية ٢٢٨ وأصل ع . ثم أصلح فيها هكذا : « وصح » .

يرجع حتى تَرْنَى^(١) أو يَتَلَى^(٢) أو يَحْصَدَ، إلا أن يكونَ يَحْصَدُ
قَصِيلاً .

وكذا حائطٌ لخلل خشب لتسقيفٍ أو سُتْرَةٍ، قبل أن يَسْقُطَ .
فإن سقط لخدمٍ أو غيره : لم يُعَدَّ إلا يِلْذَنه ، أو عند الضرورة :
إن لم يَحْضُرَ الحائطُ .

ومن أَعِيرَ^(٣) أرضاً لغيري أو بناءً^(٤) ، وشُرطَ قلته بوقتٍ أو
رجوعٍ - : لزم عنده ، لا تسويتها بلا شرط .

وإلا : فليُعِيرَ أخذه بقيته ، أو قلته ويضمن قصبه . ومتى
أختاره^(٥) مستميرٌ : سواها .

فإن أباهما مُعِيرٌ^(٦) ، والمستميرُ من أجرَةٍ وقلعٍ - : يَمِتُ
أرضٌ بما فيها إن رَمِيَا أو أحدهما ، ويُعِيرُ الآخرُ . ودُفِعَ رَبُّ
الأرض قيمتها فارغةً ، والباقي للآخر .

ولكلُّ بيعٍ مَالَةٌ منفردةٌ ؛ ويكون مشترٍ كبائع .

(١) كذا في الأصول . وضبط في ز بكسر الهمزة وتفتح الياء ، كما ورد بهامشها حاشية :
« بكسر الهمزة » . وهو خطأ وسبق فلم من المصنف . فقد صرح في المختار (رسا) بأن
بابه مداورما . وهو الذي يؤخذ من السلان ٣٥/١٩ - ٣٦ ، والتاج ١٠/١٠٤٩ . كما يؤخذ
منهما أن الرباعي (أرسى) يرد لازماً وتعليقاً . فإنا هنا جئنا للفقول من الرباعي البصري .
أما لأن كان من الثلاث فهو مصنف عن « ترسو » .

(٢) ورد في ح ، فوق الطر ، زيادة مذكورة في المصحح : « الميت » .

(٣) كذا في زح والناية ٢٢٩ . وفي ش : « أطر » ، وله تصحيف .

(٤) في ش : « أولياء » ، وزيادة اللام من المصحح .

(٥) كذا في ح ش . وفي ز : « اختار » . وصحيح الفارح يجب أن الماء من لائن ،
فأثبتها أحيالاً .

(٦) في ش زيادة مدروجة من المصحح ، هي : « الأرض » .

وإن^(١) أَيْيَاهُ : تَرَكْ بِحَالِهِ . وَلِئِمِيرِ الْأَتْفَاعِ بِأَرْضِهِ عَلَى وَجْهِ
لَا يُضِرُّ بِمَا فِيهَا . وَلِئِمِيرِ الْخَوَلِ لِسُقْيِ وَإِصْلَاحِ وَأَخْذِ نَمْرٍ ،
لَا لِنَفْخِجٍ وَنَحْوِهِ .

وَلَا أَجْرَةَ مَنْذُرٍ رَجَعَ ، إِلَّا فِي الزَّرْعِ .
وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى بِمَدْرَجٍ ، أَوْ أَمَدٍ هَا فِي مُؤَقَّتَةٍ — :
فَنَاصِبٌ .

وَالْمَشْتَرِيَّ وَالْمُسْتَأْجِرُ بِمَقْدَرٍ^(٢) فَاسِدٍ ، كَمُسْتَعِيرٍ .
وَمَنْ يَحْمِلُ سَيْلٌ إِلَى أَرْضِهِ بِذَرْ غَيْرِهِ : فَلَرَبِّهِ مُبَقًى إِلَى حَصَادٍ ،
بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ .

وَحَمْلُهُ لِنَفْسٍ أَوْ نَوَى وَنَحْوِهِ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَنْبَتُ^(٣) —
كَغَرَسٍ مُشْتَرٍ شَقْعًا : يَأْخُذُهُ شَفِيعٌ .
وَإِنْ حَمَلَ أَرْضًا بَعْرَ سَهْلِ إِلَى أُخْرَى ، فَيَنْبَتُ كَمَا كَانَ — :
فَلَمَّا لَكَهَا ، وَيُجَبَّرُ عَلَى إِزَالَتِهَا . وَمَا تَرَكُ لِرَبِّ الْأَرْضِ ، سَقَطَ
طَلَبُهُ بِسَبَبِهِ^(٤) .

* * *

فصل

وَمُسْتَعِيرٌ — فِي أَسْتِيفَاءِ نَفْعٍ — كَمُسْتَأْجِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيرُ

(١) كَذَا فِي رِيعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي ش : « فَلَان » .

(٢) كَذَا فِي زِعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي ش : « بِمَدْرَجٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زِعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي ش : (فَنَبَتَ) ، وَلِلَّهِ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زِيٍّ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَسْلَحَ فِيهَا : « بِسَبَبِهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

ولا يؤجر إلا بإذن^(١) .

فإن خالف ، فتلقت عند الثاني — : صَمْنُ أَهْمَا شَاءَ . وَالْقَرَارُ
على الثاني : إن عَلِمَ ؛ وإلا : صَمْنِ الْعَيْنِ فِي عَارِيَةِ ، وَيَسْتَقَرُّ ضَمَانُ
المنفعة على الأول .

والتواري المقبوضة غيرَ وقفٍ — : ككتب علم ونحوها^(٢) ،
تلقت بلا تقييد — مضمونة ، بخلاف حيوانِ موسى بنعمه ، بقيمة
متقومة يوم تلفٍ ؛ ومثلٍ مثلية .

وَيَلْفُو شرطُ عدم ضمانها ، كشرط ضمان أمانة .
ولو أركب دابته منقطعاً لله تعالى^(٣) ، فتلقت تحته — : لم يضمن ،
كرديف ربها ، ورائض ، ووكيل .

ومن قال : « لا أركب إلا بأجرة » ، فقال : « ما آخذُ أجرة^(٤) » ؛
أو أستعمل المودعَ الوديعَةَ بإذنِ ربها — : فعارية .

ولا يضمن ولدَ عاريةٍ سَلِمَ معها ، ولا زيادةً عنده — ككؤجرة —
بلا تَمَدُّد^(٥) . ولا هي أو جزؤها ، باستعمالٍ بمعروف . ويُقبل قولُ
مستعير يمينه : « إنه لم يَتَعَدَّ » .

وعليه مَثُونَةُ رَدِّهَا ، كمنصوب . لا مَثُونَتُهَا عنده .

(١) ورد في زبد ذلك « ضررها عليه » : « ولا يضمن مستأجر » .

(٢) في ع زيادة : « إذا » ، وأصلها من الناسخ .

(٣) ورد هذا في زع ، دون ش والغاية ٢٣١ .

(٤) في ش زيادة : « فإجرة » . وهي من كلام الفارسي .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « قيد » ، وهو تصحيف شيب .

وَيَبْرَأُ بَرْدُ الدَّابَّةِ وَغَيْرَهَا ، إِلَى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِهِ عَلَى يَدِهِ — :
كَسَائِسٍ وَخَازِنٍ ، وَزَوْجَةٍ ، وَوَكِيلٍ نَعَامٌ فِي قَبْضِ حَقْوَقِهِ . —
لَا بَرْدَهَا إِلَى إِصْطَبْلِهِ أَوْ غَلَامِهِ .

وَمَنْ سَلَّمَ لَشْرِيكِهِ الدَّابَّةَ ^(١) ، فَتَلَفَتْ بِلا تَفْرِيطٍ أَوْ تَمَدَّدَ : لَمْ يَضْمِنْ .

فصل

وإن اختلفنا — فقال : « آجَرْتُكَ » ، قال : « بل أَعَرْتُني » — قبل
مُضَى مَدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ : فَقُولُ قَابِضٌ ؛ وَبَعْدَهَا : فَقُولُ مَالِكٌ فِيهَا
مُضَى ، وَلَهُ أَجْرَةٌ الْمَثَلُ .

وَكَذَا لَوْ أَدْعَى : « أَنَّهُ زَرَعَ عَارِيَةً » ، وَقَالَ رِبْهَا : « ... إِجَارَةٌ » ؛
و : « أَعَرْتُني » أَوْ « آجَرْتُني » ، قَالَ ^(٢) : « بَلْ غَصَبْتَنِي » ؛
أَوْ : « أَعَرْتُكَ » ، قَالَ : « بَلْ آجَرْتُني » ، وَالْبَيْعَةُ تَالِفَةٌ ؛ أَوْ اختلفا
فِي رَدِّهَا — : فَقُولُ مَالِكٌ ؛ وَكَذَا : « أَعَرْتُني » أَوْ « آجَرْتُني » ،
فَقَالَ : « ... غَصَبْتَنِي » ^(٣) ؛ فِي الْأَجْرَةِ وَرَفَعَ الْيَدَ .

و : « أَعَرْتُكَ » ، فَقَالَ : « أَوَدَعْتَنِي » — فَقُولُ مَالِكٌ ، وَلَهُ قِيَمَةُ
تَالِفَةٍ . وَكَذَا فِي عَكْسِهَا ، وَلَهُ أَجْرَةٌ مَا أُتِفِعَ بِهَا .

(١) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « حَكَمَ تَلَفَ الدَّابَّةِ عِنْدَ الشَّرِيكِ » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ ٢٣٣ . وَفِي ش : « فَقَالَ » ، وَلِئْلِ الزِّيَادَةِ مِنَ الدَّرَجِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي ع ، وَهُوَ اللَّامُ لَا يَهْدُ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي زَشِ وَالتَّائِيَةِ . وَذَكَرْنِي الصَّرْحَ .

(٤) أَيْ وَالْمِنْ قَائِمَةٌ ، كَمَا ذَكَرَ الصَّرْحُ .

كتاب^(١)

« الْغَضَبُ » : أَسْتِيلَاهُ غَيْرُ حَرْبِيٍّ عُرْفًا ، عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ ، فَهَرَا
بِغَيْرِ حَقِّ .

وَيُضْمَنُ عَقَارٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ وَفَنٌ بِغَضَبٍ^(٢) : لَكِنْ لَا تَثْبُتُ^(٣) يَدُ
عَلَى بُضْعٍ فَيَصِحُّ تَرْوِيحُهَا ، وَلَا يُضْمَنُ نَفْسُهُ .
وَإِنْ غَضِبَ غَرُّ مُسْلِمٍ : ضَمَّنَ مَا تَحُلُّلُ يَدِهِ ، لَا مَا تَخْلُلُ
مِمَّا جَمَعَ بَعْدَ لِرَاقَةٍ^(٤) .

وَتُرْدُ^(٥) غَرُّ ذِمِّيٍّ مُسْتَعْرَةً — كَغَضَبٍ خِلَالٍ — وَكَلْبٌ يُقْتَنَى ،
لَا قِيَمَتُهَا^(٦) مَعَ تَلْفٍ ، وَلَا جَلْدٌ مِيتَةً غَضَبٌ : لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِدَبْغٍ .
وَلَا يُضْمَنُ حُرٌّ بِأَسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ — وَيُضْمَنُ^(٧) ثِيَابٌ صَغِيرٌ وَحُلِيَةٌ ،
لَا دَابَّةٌ عَلَيْهَا مَالُكُهَا الْكَبِيرُ وَمَتَاعُهُ — وَإِنْ أَسْتَمَطَهُ كَرَهَا أَوْ حَبَسَهُ
مُدَّةً : فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ، لَا إِنْ مَنَعَ — وَلَوْ قَنًا — الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ .
وَلَا يُضْمَنُ رِبْحٌ فَاتٍ بِحَبْسٍ مَالٍ تِجَارَةً .



(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٧٣٤ . وَفِي شِ وَالْإِتْمَاعِ ٦٣/٤ : « بَابٌ » .

(٢) فِي شِ : « بِضَبِّهِ » ، وَزِيَادَةُ الْمَاءِ مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) فِي شِ : « تَقَبَّتْ عَلَى بَضْعٍ أَمَةً » ، فَأَدْرَجَ اللَّفْنَ فِي الْفَرَحِ وَالْبُكْسِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شِ : « لِرَاقَتِهَا وَبَرْدٌ » وَفِي زِيَادَةِ مِنَ الْفَرَحِ . وَاضْرُفُ النَّائِيَةِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي حِ — وَكَذَلِكَ النَّائِيَةُ — : « غَرَّةٌ » ، لِأَنَّ النَّائِيَةَ أَضْبَغَتْ

بِحِطِّ آخَرٍ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ، أَيْ الْحُرِّ وَالْكَلْبِ . وَفِي شِ : « قِيَمَتُهَا » ، وَهُوَ نَحْرَبٌ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي حِ شِ وَالنَّائِيَةِ : « وَتَضَمَّنَ » . وَكَلَامًا صَحِيحٌ .

فصل

وعلى غاصب برد منسوب قدر عليه، ولو بأضفاف قيمته : لكونه
بُني عليه، أو بحد، أو خلط بتميز، ونحوه .
وإن قال رب مبدئ : « دعه، وأعطني أجرة ردّه إلى بلد غصبه » -
لم يجب .

وإن ستر بالمسامير : باباً قلما، وردّها .
وإن زرع الأرض : فليس لربّها - بعد حصد - إلا الأجرة ،
ويُعبّر قبله بين تركه إليه بأجرته، أو تأكله بنفقته، وهى : مثل
البذر، وعوض لواحقه .

وإن غرس أو بنى فيها : أخذ بقطع غرسه ^(١) أو بنائه، وتسويتها،
وأرض تقصها، وأجرتها - حتى ولو كان أحد الشريكين، أو لم
يضمنها لكن : فعلة بنير إذن . ولا يملك أخذَه بقيمته . وإن وهب
لمالكها : لم يُجبر على قبوله .

وربطه ونحوها كزرع ، لا غرس .
ومنى كانت آلات البناء من منسوب : فأجرتها مبنية ، ولا
يملك هدمها . وإلا : فأجرتها . فلو آجرها ^(٢) : فالأجرة
بقدر قيمتها .

(١) كذا في زع والناية ٢٣٥ . وفى ش : « غرسه » وكلاماً صواب وإن كان
الثان أول . انظر المختار والمباح .

(٢) كذا فى ز . وفى ح ش والناية : « آجرها » . وتقدم مثله مراراً .

ومن غَصَبَ أرضًا وِغراسًا منقولاً من واحد ، فغرسه فيها —
لم يملك قلمه . عليه — إن فعل ، أو طلبه ربهما لنفرض صحيح —
تسويتها وتقصها ، وتقصُ غراس^(١) .

وإن غَصَبَ خشبًا ، فرقع به سفينة — : قلع ، ويُعمل مع خوف
حتى تُرسي^(٢) . فإن تعذر : فلذلك أخذ قيمته ، وعليه أجرته
إليه وتقصه .

وإن غَصَبَ ما خاط به جرح محترم ، وخيفَ بقلمه ضررُ
آدمي^٣ أو تلفُ غيره — : فقيمته . وإن حلَّ لخاصب : أمر بذبحه ،
ويردّه كبعد موت غير آدمي^٤ .

ومن غَصَبَ جوهرة ، فابتلعها بهيمة — : فكذلك .
ولو أبتلت شاة شخص جوهرة آخر غير منصوبة ، ولا
تخرج إلا بذبحها — وهو أقلُّ ضرر^(٥) — : دُبِحت ، وعلى رب
الجوهرة ما تقص به : إن لم يفرط رب الشاة بكون يده عليها .
وإن حصل رأسها بإناء ، ولم تُخرج^(٦) إلا بذبحها أو كسره —
ولم يفرطاً — : كسر ، وعلى مالِكها أرشهُ . ومع تفریطه : تُذبح
بلا ضمان . ومع تفریط ربه : يُكسر بلا أرش .

(١) في زيادة : « بقلمه » . وم تردى الشرح .

(٢) ضبط في ز : يفتح التاء والباء وكسر السين . وسبق الكلام عليه .

(٣) حكنا في ز والنواة ٢٣٧ ، على الإضافة . أى أقل ضرر يمتد . ومى ع ش :
« ضررا » على التمييز . وهو ظاهر .

(٤) حكنا في ز وفى ع ش والنواة : « يخرج » . وكل صحيح .

ويتعين في غير ما كولة كسرُه . ويجزئ ترك الحال على ما هو عليه .

ولو حصل مال شخص في دار آخر وتعذر إخراجه بدون تقضي :-
وجب ، وعلى ربه ضمانه : إن لم يفرط صاحب الدار .
ومضى ^(١) غصب دينار ^(٢) ، فعصل في حبرة آخر أو نحوها ، وعسر
إخراجه - : فإن زاد ضرر الكسر عليه فلي التاصب بدله ، وإلا
تمين الكسر وعليه ضمانه ^(٣) .

وإن حصل بلا غصب ولا فعل أحد : كسرت ، وعلى ربه
أرضها ، إلا أن يتنح منه : لكونها ثمنه . وبفعل رب الدينار :
يُخِير بين تركه وكسرها ، وعليه قيمتها ، ويلزمه قبول مثله : إن
بذله ربها .

• • •

فصل

ويلزم رد منسوب - زاد - بريادته المتصلة : كقصارة ، وسمن
وتعلم صنعة . والمنفصلة : كولد ، وكسب .

(١) سكننا في ز . وفي ع ش والثابة : « ومن » . وقد فسر الفارح في بعض
مباحث الشفعة الآية (٤٤٦/٢) « من » بـ « منى » . فكلاما صحيح .
(٢) في ع ش زيادة : « أو نحوه » ، والظاهر أنها من العرع وإن والقت للفظ
الثابة : « نحو دينار » .
(٣) سكننا في ز والثابة وأصلح ، أي ضمان الكسر ودفع ما يوجب عليه ، أو
ضمان الحبرة فهو مؤت لفظي . ثم أصلح في ع بلفظ ش : « ضمانها » .

ولو غصب قنًا أو شبكة أو شرَّ كَأَفْأَمْسَك ، أو جارحًا أو فرسًا
فصاد به أو عليه أو غنم — فلما ليكه ، لأجرته زمن ذلك .
وإن أزال أسمه — كنسج غزل ، وطحن حب أو طبخه ،
ونجر خشب ، وضرب حديد وفضة ونحوهما ، وجعل طين كينا أو
قنارًا — رده وأرشته إن نقص ، ولا شيء له . وللمالك ^(١) إيجارُه
على ردِّ ما أمكن رده ، إلى حاله .

ومن حفر في ^(٢) منصوبة بئرًا ، أو شقَّ نهرًا ، ووضع التراب
بها — فله طمها للقرض صحيح ، ولو أبرى ^(٣) مما يلف بها . وتصح
البرائة منه . وإن أراد مالك : أزم به .

وإن غصب حبا فزرعه ، أو بيضا فصار فراخا ، أو نوى أو
أغصانا فصار شجرا — رده ، ولا شيء له .

فصل

ويضمن نقص منصوب ولو راحة مسك ، ونحوه ، أو نبات ^(١)
حية عبد .

وإن خصاه ، أو أزال ما تجب فيه دية من حر — رده وقيمه .

(١) حكنا في ش ، وهو أول . وفي ع والناية ٢٣٨ : « والمالك » .

(٢) ورد بهامش ع مع التصحيح ، زيادة من المرح هي : « أرض » .

(٣) حكنا في زع والناية ٢٣٩ . وفي ش : « برى » . وهذا لازم ذلك .
تكلما صحيح على ما في للمباح والمختار . وتقدم نحوه غير مرة .

(٤) كذا في زع والناية ٢٤٠ . وفي ش : « نبات » ، وأخرج الباء في المرح .

وإن قطع ما فيه مقدّر دون ذلك : فأكثر الأمرين . يرجع غاصبٌ غرم ، على جانٍ ، بأرشي جنابة^(١) فقط .

ولا يرُدُّ أرشي معيب — أخذ^(٢) ممة — بزواله .

ولا يضمن نقص سعرٍ : كزوالٍ زاد به . ويضمن زيادته ، لا مريضاً برى^(٣) منه في يده ، ولا إن عاد مثلاً من جنسها ، ولا إن نقص فزاد مثله من جنسه ، ولو صنعة بدل صنعة نسيها .

وإن نقص غير مستقرٍّ — : كحنطة أبتلت وعفنت . — خيرٌ من مثليها ، أو تركها حتى يستقرَّ فسادها ، ويأخذها وأرشي قصصها .

وعلى غاصب جنابةٍ منصوب وإتلافه — ولو على ربه أو ماله — بالأقل من أرشي أو قيمته^(٤) .

وهي على غاصبٍ هذرٌ . وكذا على ماله ، إلا في قود : فيقتل بعبدٍ غاصبٍ ، ويرجع عليه بقيمته . وزوائدٍ منصوب — : إذا تلفت ، أو نقصت ، أو جنت . — كهو .

فصل

وإن خلط ما لا يميز : كزيتٍ وتقدٍ ، بمثلها — : لزمه مثله

(١) و ش : « جنابة » ، ولعل الماء من كلام الشارع .

(٢) و ش : « أخذه » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .

(٣) في ع : « برأ » بفتح الراء من باب فتح . ومولدة أهل الحجاز على ما في المختار . وراجع للصاح .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو أول . وفي ش : « وقيته » .

(م ٣٣ — انتهى الإرداف)

منه . وبدونه أو غير^(١) منه ، أو غير^(٢) جنسه على وجه لا
يتميز -- : فشريكان بقدر قيمتيهما ، كاختلاطهما من غير غصب .
وحرّم تصرف^(٣) غاصب في قدر ماله فيه .

ولو اختلط درم بدرهمين لآخر^(٤) — ولا يميز — فتلف أثنان :
فابقيّ فينهما نصفين .

وإن غصب ثوباً فصَبَنَه ، أو سَوَّقَا فَلْتَه بَزَتْ — فنقصت
فيه ثُمها أو قيمةُ أحدهما — : ضمن النقص^(٥) . وإن^(٦) لم تنقص ولم
ترد ، أو زادت قيمتها — : فشريكان بقدر مالئيهما . وإن زادت قيمةُ
أحدهما : فلصاحبه .

فإن طلب أحدهما فقلع الصبغ : لم يُجَبَّ ، ولو ضمن النقص .
ويلزم المالك قبولُ صبغ وتزويق دار ونحوه ، وهب له . لا
مسامير مُسَرَّ بها المنصوب .

وإن غصب صبغاً فصَبَغ به ثوباً ، أو زَيَّنَا فَلَتْ به سَوَّقَا — :
فشريكان بقدر حقيتهما ، ويضمن النقص .

(١) كذا في زح والناية ٧٤٠ . وفي ش : « بخير . . . بخير » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد في ز بعد ذلك ، « شربوا عليه » : « خالط » .

(٣) بهامش ز حاشية : « من غير غصب . إقناع » : ٧٩/٤ . وقد ذكرت في الشرح

بلفظ : « بلا غاصب » . ولفظ الناية : « ولا غصب للآخر » .

(٤) ل ش زيادة مدروجة من الشرح ، هي : « في المنصوب » .

(٥) كذا في ز ش والناية وأصل ع . ثم أصلت منها بالناء .

وإن غصب ثوباً وصيفاً فصينه به : ردّه وأرثَ ثقمه ، ولا
شئ، له إن زاد .

فصل

ويجب بوطء غاصب عالم تحريمه ، حدّ ، ومهرٌ ولو مطاوعةً ،
وأرث بكَارة ، ونقصٌ بولادة . والولدُ ملكٌ لربها . . ويضمنه
سقطاً — لا ، يتا بلا جنابة — بئسر قيمة أمّه . وقرارُهم معها
على الجاني . وكنا ولدٌ بهيمة .
والولدُ من جاهل حرٌّ ، ويُفدى — باقصاله حياً — بقيمته
يومَ وضعه .

١ — ويرجع مُعتاضٌ — غريم — على غاصب ، بنقصِ ولادة ، ومنفعةٍ
فائتة ياباقٍ أو نحوه ^(١) ، ومهرٍ ، وأجرةٍ نفع ، وغريمٍ ، وكسبٍ
وقيمة ولد . وغاصبٌ على مُعتاض ، بقيمة ، وأرثَ بكَارة .
٢ — وفي إجارةٍ يرجع مستأجرٌ — غريم — بقيمة عين ، وغاصبٌ
عليه بقيمة منفعة . ويستردُّ مشترٍ ومستأجرٌ — لم يُقرأ بالملك له —
مادفعاه : من المسمّى ، ولو علماً الحال .

٣ ، ٤ — وفي تملكٍ بلا عوض ، وعقدٍ أمانة مع جاهل — يرجع
متملكٌ وأمين بقيمة عين ومنفعة ، ولا يرجع غاصب بشئ .

(١) كذا في زح والناية ، وهو الظاهر . وفي ش ٢ « ونحوه » ، ولعله تحريف .

٥ - وفي عارية - مع جهل مستير - يرجع بقيمة منفعة ،
وغاصبٌ بقيمة عين . ومع عليه^(١) لا يرجع بشيء ، ويرجع
غاصب بهما .

٦ - وفي غصب يرجع الغاصب الأول بما غرم ، ولا يرجع الثاني
عليه بشيء .

٧ - وفي مضاربة ونحوها يرجع عامل بقيمة عين وأجر^(٢) عمله .
وغاصبٌ بما قبض عامل لنفسه - : من ربح ، ونمى في مساقاة . -
بقسمته معه .

٨ - وفي نكاح يرجع زوج بقيمتها بقيمة ولد أشتراط حرئته
أو مات ، وغاصبٌ بمهرٍ مثل . ويردُّ ما أخذ من مستى .

٩ - وفي إصداق وخلع أو نحوه عليه ، وإضاء دين - يرجع
قابضٌ بقيمة منفعة ، وغاصبٌ بقيمة عين . والدينُ بحاله .

١٠ - وفي إتلاف ياذن غاصب . القرارُ عليه . وإن علم
متلفٌ : فعليه .

وإن كان المنتقلُ إليه - في هذه الصور - هو المالك : فلا
شئَ له لما يستقرُّ عليه لو كان أجنبياً ، وما سواه فعلى غاصب .
وإن أطمعه لنير ما لـكه ، وعلم بنصبه - : يستقرُّ ضمانه عليه .
وإلا : فعلى غاصب ، ولو لم يقل : إنه طامه .

(١) كذا في ز ش والناية ٢٤٣ . وفي ع : « عمله » ، وهو تصحيح ظاهر .

(٢) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « وأجرة » .

ولمَّا لِكِهِ أَوْقَتَهُ أَوْ دَائِيَّتَهُ ، أَوْ أَخَذَهُ بِقَرْضٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ
أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ أَبَاحَهُ لَهُ ، أَوْ اسْتَرْهَنَهُ ، أَوْ اسْتَوْدَعَهُ ، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ ،
أَوْ اسْتَوْجَرَ عَلَى قِصَاصَتِهِ أَوْ خِيَاطَتِهِ وَنَحْوَهُمَا — وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ :
لَمْ يَثْبُرْ أَغَاصِبُ .
وإن أُعِيرَهُ : بَرَى ، كَصَدُورِ مَا تَقْدَمُ مِنْ مَالِكَ لِنَاصِبٍ ، وَكَأَلُو
زَوْجَهُ الْمَنصُوبَةَ .

وَمَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فَفَرَسَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، فَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةٌ — وَوَقَلَغَ
غَرَسَهُ أَوْ بَنَاؤُهُ ^(١) — : رَجَعَ عَلَى بَائِعٍ بِمَا غَرِمَهُ .
وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ — بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ — مَا اشْتَرَاهُ : رَدًّا بَائِسًا قَبْضَهُ .
وَمَنْ اشْتَرَى قِنَافًا عَقَّتَهُ ، فَادَّعَى شَخْصًا أَنَّ الْبَائِعَ غَصِبَهُ مِنْهُ ،
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا — : لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الْآخَرِ . وَإِنْ صَدَّقَاهُ مَعَ الْمَبِيعِ :
لَمْ يَبْطُلْ عَقْدُهُ ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى مَعْتَبِهِ .

* * *

فصل (٢)

وإن أُتْلِفَ أَوْ تَلِفَ مَنصُوبٌ : مُنْصِنٌ مِثْلِيٌّ — وَهُوَ : كُلُّ
مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ لَا صِنَاعَةَ ^(٢) فِيهِ مَبَاحَةً ، يَصَحُّ السَّلَامُ فِيهِ . —

(١) كَفَالَى زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يَكُنِ السَّوَابُ لِلصَّيْنِ . وَانْثَابَةً : « وَبَنَاهُ » .
وَش : « غَرَسَهُ أَوْ بَنَاهُ » . وَفِيهَا خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ عَلَى مَا نَرَجِعُ .
(٢) وَرَدَ بِهَاشِ ز : « الْمَثَلُ وَالنُّظُم » ، أَيْ ضَمَائِمُهَا وَبَيَانُ حَقِيقَتِهَا .
(٣) كَفَالَى ز ش وَانْثَابَةً ٢٤٦ . وَش : « صِنَاعَةٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ بَيْنَ .

بمثله . فإن أَمُوزَ^(١) : فقيمة مثله يوم إغوازه . فإن قَدَرَ على المثل —
لا يبدَأُ أخذها — : وجب .

وغيره بقيمته يوم تلفه ، في بلد غصبه ، من تقدمه . فإن تعدَّد :
فمن غالبه .

وكذا متلفٌ بلا غصب ، ومقبوضٌ بمقد فاسدٍ ، وما أجرى
مجره : بما لم يدخل في ملكه فلودخل — : بأن أخذ معلوماً بكيل
أو وزنٍ ، أو حوائجٍ من بقال ونحوه ، في أيامٍ ، ثم يحاسبه — :
فإنه يُعطيه بسري يوم أخذه .

ويَقُومُ مُصْلَحٌ^(٢) مباح من ذهب أو فضة ، وتَبَرُّ مُخْصَلَفٌ
قيمتُه^(٣) وزنه — بشير جنسه ، ومنهما^(٤) بأيُّهما شاء ؛ ويُعطى بقيمته
عَرَضًا . ويُضمن محرَّمٌ صناعةً بوزنه من جنسه .

وفي تلفٍ بعض منسوب ، فنقص قيمة باقيه — : كزوجي
خُفٍّ^(٥) تلف أحدهما . — ردُّ باقٍ ، وقيمةُ تلفٍ ، وأرثُ نقصٍ .

(١) كذا في الأصول والنهاية ، والإقناع ٩٠/٤ . ولم يرد في المباح والمختار
والقاموس واللسان ٢٥٧/٧ إلا متصفاً — واللازم : « عوز » من باب تمب . — فيكون
للسؤل عبثاً مقدراً ، أي أموز الناسب الضامن وجوده ، وأجزءه فلم يقدّر عليه . وورد في كتابه
الأفعال لابن الصلاح — على ما في التاج ٦٣/٤ — لازماً ، كالتلّان ، بمعنى : مندر .
والظاهر أنه المراد هنا : وإن كان مؤداهما واحداً .

(٢) كذا في زرع والنهاية ، كتمام بضم اللام : التي . التي صيغ عامة . وبفتحها : الحلى
للبرصنة خاصة . وفي ش : « مسوخ » كقول . والفظان مميحان وردا في التاج ٧٢/٦ ،
وورد تأييدها فقط في اللسان ٣٧٥/١٠ .

(٣) كذا في زرع والنهاية . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٤) في ش : « وإن كان منها » ، والزيادة من المصحح .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المصحح .

وَفِي قِنْ يَأْبِقُ ، وَنَحْوِهِ — قِيَمَتُهُ . وَيَمْلِكُهَا مَالِكُهُ ، لَا
غَاصِبٌ مَنْصُوبٌ بِدِفْهِهَا . فَتَى قَدَرٌ : رَدُّهُ ، وَأَخْنَعُهَا أَوْ بَدَلُهَا
إِنْ تَلَقَّتْ .

وَفِي عَصِيرٍ — تَحْمَرُ — مِثْلُهُ . وَمَتَى أَقْلَبُ ^(١) خَلَا ^(٢) : رَدُّهُ
وَأَرْشَ قِيَمَتِهِ ، كَمَا لَوْ تَقَصَّ بِلَا تَحْمَرٍ ، وَأَسْتَرْجَعَ الْبَدَلَ .

وَمَا صَحَّتْ إِجَارَتُهُ — : مِنْ مَنْصُوبٍ ، وَمَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ . —
فَعَلَى غَاصِبٍ ^(٣) وَقَابِضٍ أَجْرٌ ^(٤) مِثْلُهُ : مَدَّةٌ مُقَامَةٌ يَدِهِ . وَمَعَ عَجْزٍ
عَنْ رَدِّ : إِلَى أَدَاءِ قِيَمَتِهِ ^(٥) . وَمَعَ تَلَفٍ : فَإِلَيْهِ . وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي
وَقْتِهِ . — وَإِلَّا : فَلَا ؛ كَقَتْمٍ وَشَجَرٍ وَطَيْرٍ ، وَنَحْوِهَا : بِمَا لَا مَنَافِعَ لَهَا
يُسْتَحَقُّ بِهَا عَوْضٌ . — وَيُلْزَمُ فِي قِنْ ذِي صَنَائِعٍ ، أَجْرُهُ أَعْلَاهَا فَقَطْ .

فصل

وَحَرْمُ تَصَرُّفِ غَاصِبٍ فِي مَنْصُوبٍ ، بِمَا لَيْسَ لَهُ حَكْمٌ —
مِنْ صِحَّةٍ وَفَسَادٍ — : كِإِتْلَافٍ ، وَأَسْتِعْمَالٍ : كَلْبَسٍ ، وَنَحْوِهِ . وَكَذَا
بِمَالِهِ حَكْمٌ : كِمُبَادَاةٍ وَعَقْدٍ ^(١) . وَلَا يَصْحَاحُ :
وَإِنْ أُنْجَرَ بِعَيْنٍ مَنْصُوبٍ أَوْ ثَمَنِهِ : فَالْبَيْعُ وَمَا اشْتَرَاهُ —

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٢٤٧ ، أَيْ الْعَصِيرِ . وَفِي ع : « أَقْلَبْتُ » أَيْ الْخَرَّ .

(٢) لِيْشْ زِيَادَةُ مَدْرَجَةِ مِنَ الْفَرْحِ ، مِثْلُ : « يَدُهُ » .

(٣) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « قَابِضٍ وَغَاصِبٍ أَجْرُهُ » .

(٤) لِيْشْ : « قِيَمَةُ » ، وَلِلَّهِ تَحْرِيفٌ . وَأَدْرَجَ فِيهَا بَعْضُ الْفَرَاحِ .

(٥) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٢٤٨ . وَفِي ع : « وَكَفَدَ . . . أَوْ جَنَّتْ » .

ولو^(١) في ذمته بنية تَقْدِهِ ، ثم تَقْدَهُ — لِمَالِك .
 وإن اختلفا في قيمة منسوب أو قدره ، أو حدوث عيبه ، أو
 صناعته فيه ، أو ملك ثوب أو سرج عليه — فقول^(٢) غاصب .
 وفي ردّه ، أو عيب فيه — فقول مالك .
 ومن يديه منسوب أو رهون أو أمانات^(٣) ، لا يعرف
 أربابها ، فسلها إلى حاكم — ويلزمه قبولها — برى من عهدها .
 وله الصدقة بها عنهم بشرط ضمانها ، كل قطعة . ويسقط عنه إثم
 النصب . وليس له التوسّع بشيء منها . وإن^(٤) فقيرا .
 ومن لم يقدر على مباح ، لم يأكل من حرام ماله غنية عنه :
 كطوّاء^(٥) ونحوها .
 ولو نوى جعده ما يده من ذلك ، أو حق عليه — في حياة
 ربه — فتوايه له ؛ وإلا : فلوثته .
 ولو نديم ، ورد ما غصبه على الورثة — برى من إثمعه ، لا من
 إثم النصب .

ولو ردّه ورثة غاصب^(٦) : فلمنسوب منه مطالبته في الآخرة .

(١) وفي زيادة من الصرح : « كان الصراء » . وسقطت « في » من الناية .
 (٢) في ع : « فالتقول » ، إلا أن الرشد — وهو في الصرح — ذكر تحت السطر .
 (٣) قوله : « أو أمانات » أسقط من ش ، وأخرج في الصرح .
 (٤) في زيادة من الصرح : « كان » . وفي الناية ٤٩ : « فقير » ، وهو تعريف .
 (٥) كذا في ز بالمد . وفي ع ش والناية : « كطوّاء » بالصير . وكلاما وارد كذا في المختار
 والمصباح .
 (٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « غاصبه » ، ولعل الزيادة من الصرح .

فصل

ومن أتلف، ولو سهواً، مالاً محترماً لغيره، بلا إذنه — ومثله
يضمينه — : ضمينه . وإن أكرهه : فمكرهه ، ولو على إتلاف مال
نفسه^(١) . لا غير محترم : كصائلي ، ورقيق حال قطعه الطريق ،
ومال حربى ، ونحوهم .

وإن^(٢) فتح فقصاً عن طائر ، أو حلّ قيد قنّ أو أسير ، أو دفع
لأحدهما مبرداً فبرده ، أو حلّ فرساً أو سفينة — فقات ، أو عُقر
شيء من ذلك ، أو أتلف شيئاً — أو وكأه زقاً مانعاً أو جامد ،
فأذا به الشمس ، أو بقى بعد حله — فألقته ريحاً ، فاندفع — :
ضمينه . لا دافع مفتح للصّ ، ولا حابس مالك دوابّ فتلف .

ولو بقى الطائر أو الفرس^(٣) حتى نفرهما آخر : ضمن المنقر .
ومن ربط أو أوقف دابةً بطريق ولو واسماً ، أو ترك بها طيناً
أو خشبةً أو عموداً أو حجراً أو كيساً دراهم ، أو أسند خشبةً
إلى حائط — ضمن ما تلف بذلك .

ويضمن مُغْرِ ، ما أخذه ظالم بإغرائه ودلالته .
ومن أقتى كلباً عُقُوراً أو لا يُقتى أو أسوداً بهيماً ، أو أسداً ،

(١) ورد في زبد ذلك خبروا عليه : « ولستحن مطالبة متلف ، ويرجع جاعل
على مكرهه » .

(٢) كذا في زح ، وهو المأله . وقرئ : « فإن » . والناية ٢٥٠ : « ومن »

(٣) كذا في زح والناية . وقرئ : « أو الفرس » ، وهو نصيف ظالم .

أَوْ نَمِرًا^(١) أَوْ ذَنْبًا ، أَوْ هِرًّا تَأْكُلُ الطُّيُورَ وَتَقْلِبُ الْقُدُورَ عَادَةً ،
مع علمه ، أَوْ نَحْوَهَا : مِنَ السَّبَاعِ التَّوَحُّشَةِ ؛ الْمُنْقَحُ : « عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ
السَّكْبَشُ الْمَلْعَمُ النَّطْلَحُ » — فَمَقَرٌ ، أَوْ خَرَقٌ ثَوْبٌ مِنْ دَخَلٍ يَأْذَنُهُ —
أَوْ قَعَتٌ دَابَّةٌ بَضِيقٌ ، مَنْ ضَرَبَهَا — : ضَمْنُهُ . وَيُحْوزُ قَتْلَ هِرٍّ
بِأَكْلِ لَحْمٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَمَنْ أَجْبَعَ نَارًا بِمَلَكِهِ أَوْ سَقَاهُ ، فَتَمَدَّى إِلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ ، لَا
بَطْرِيَانِ رِيحٍ ، فَأَتْلَفَهُ^(٢) — ضَمْنُهُ إِنْ أَفْرَطَ^(٣) أَوْ فَرَطَ .

وَمَنْ حَفَرَ ، أَوْ حَفَرَتْهُ بِأَمْرِهِ بَشَرًا لِنَفْسِهِ فِي فَنَائِهِ — : ضَمْنُ مَا
تَلَفَ بِهِ . وَكَذَا حَرٌّ عِلْمُ الْحَالِ . لَا فِي مَوَاتٍ لِمَلِكٍ أَوْ أَرْتَفَاقٍ^(٤)
أَوْ أَرْتَفَاعٍ عَامٍّ ؛ أَوْ فِي سَابِلَةٍ وَاسِمَةٍ ؛ أَوْ بَنَى فِيهَا مَسْجِدًا أَوْ خَانًا
وَنَحْوَهَا : لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ، بِإِضْرَارٍ ، وَلَوْ بِإِذْنِ إِمَامٍ . كَبَنَاءِ جِسْرِ ،
وَوَضْعِ حَجَرٍ بَطِينٍ : لِيَطْلَأَ عَلَيْهِ النَّاسُ .

وَمَنْ أَمَرَ حَرًّا بِحَفْرِ هَائِلٍ مَلِكٍ غَيْرِهِ — بِأَجْرَةٍ ، أَوْ^(٥) — : ضَمْنُ
مَا تَلَفَ بِهَا حَافِرٌ عِلْمٍ ، وَإِلَّا : فَأَمْرٌ ؛ كَأَمْرِهِ بِنَاءٍ . وَخُلْفَا : إِنْ
أُنْكَرَا^(٦) الْعِلْمَ . وَيُضْمَنُ سُلْطَانُ أَمْرٍ^(٦) وَحْدَهُ .

(١) قَوْلُهُ : « أَوْ نَمِرًا أَوْ ذَنْبًا » أَسْقَطَ مِنْ شَيْءٍ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٢) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٢٥١ ، أَيْ ذَلِكَ : مِنْ لِبَارِئِ اللّاهِ . وَنَحْوُهُ : « أُنْفَتَهُ »
أَيْ التَّارَ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَ « طَرِيَانٌ » مَسِيلٌ « طَرِيقٌ » لِهَزْزِهِ . رَاجِعٌ لِلصَّبَاحِ .
(٣) كُنَّا فِي زَيْدٍ ، وَهُوَ الْوَلَوَانِيُّ لَا فِي النَّايَةِ . وَفِي شَيْءٍ : « إِنْ فَرَطَ » ، وَهُوَ
خَطَأٌ وَتَصْحِيبٌ .
(٤) فِي شَيْءٍ : « أَوْ لَارْتَفَاقٍ أَوْ لَارْتَفَاعٍ » ، وَإِذَا دَخَلَ الشَّرْحُ . وَانْظُرِ النَّايَةَ ٢٥٢ .
(٥) كُنَّا فِي زَيْدٍ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شَيْءٍ « أُنْكَرَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٦) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَفِي شَيْءٍ : « أَمَرَ » ، وَامْلِكْهُ تَصْحِيبٌ .

ومن بسط في مسجد حَصِيرًا أو بَارِيَّةً أو بِسَاطًا ، أو عَلَّقَى أو
أَوْقَدَ فِيهِ قَنْدِيلًا ، أو نَصَبَ فِيهِ بَابًا أو مُعَدًّا أو رَقًّا : لَنَعَ النَّاسَ ،
أو سَقَفَهُ ، أو بَنَى جِدَارًا ونَحْوَهُ ^(١) ، أو جَلَسَ أو اُصْطَلَحَ أو
قَامَ ^(٢) فِيهِ أو ^(٣) فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ — فَمَثَرَبَهُ ^(٤) حَيَوَانَ — : لَمْ يَضْمَنْ
مَا يَلْتَفِتُ بِهِ .

وإن أخرج جَنَاحًا أو مِيزَابًا ونَحْوَهُ إلى طَرِيقٍ نَافِذٍ أو غَيْرِهِ ،
بَلَا إِذْنَ أَهْلِهِ — فَسَقَطَ ، فَأَلْتَفَ شَيْئًا — : ضَمَنَهُ وَلَوْ بِمَدَّ يَمِينَهُ ، وَقَدْ
طَوَّلَبَ بِتَقْضِهِ ، لِحَصُولِهِ بِفَعْلِهِ — : مَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ إِمَامٌ أو نَائِبُهُ ،
وَلَا ضَرَرٌ :

وإن مَالَ حَائِطُهُ إِلَى غَيْرِ مَلِكِهِ — وَكَمَّلَ شِقَّهُ عَرَضًا ، لَا طَوْلًا —
وَأَبَى هَدْمَهُ حَتَّى أَتْلَفَ شَيْئًا : لَمْ يَضْمَنْهُ .

فصل

وَلَا يَضْمَنْ رَبُّ غَيْرِ ضَارِيَّةٍ وَجَوَارِحَ وَشِبْهَهَا مَا أَتْلَفَتْهُ ، وَلَوْ
صِيدًا بِالْعَرَمِ .

(١) كُنْزُ الدُّرَرِ . وَلَوْ شِ : « أَوْ نَحْوَهُ » . وَالثَّانِيَةُ : « أَوْ مَثَرَبَهُ » .

(٢) كُنْزُ الدُّرَرِ . وَالثَّانِيَةُ . وَلَوْ شِ : « ... أَهْلَهُ » . وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ عَلَى مَا يُؤْخَذُ
مِنْ الْإِسْلَامِ ٣٩٩/١٥ وَ ٤٠٩ ، وَالتَّاحِ ٣٥/٩ . وَلَئِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْمَشْهُورُ الَّذِي اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ
صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَغَيْرُهُ .

(٣) أَسْطَعْتُ « أَوْ » مِنْ شِ ، وَأَدْرَجْتُ فِي الْعَرَمِ .

(٤) كُنْزُ الدُّرَرِ . وَالثَّانِيَةُ . وَلَوْ شِ : « فِيهِ » . وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ . فَرَاغَ الْخِتَارِ وَغَيْرِهِ .

وَيَضْمَنُ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ ، قَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا ، جَنَايَةٌ يَدِيهَا ^(١) وَفِيهَا وَلَدِيهَا وَوَلَدُهَا ^(٢) بِرَجُلِهَا . لَأَمَّا فَتَحَتْ بِهَا مَالِمٌ يَكْبَحُهَا زِيَادَةً عَلَى الْمَادَّةِ ، أَوْ يَضْرِبُ وَجْهَهَا — وَلَا جَنَايَةَ ذَنْبَهَا . وَيَضْمَنُ مَعَ سَبَبٍ — كَتَخْصِي وَتَنْفِيَرٍ — فَاعِلُهُ .

وإن تعدد راکب : ضمن الأول ، أو من خلفه ؛ إن أنفرد بتدبيرها ، لصغر الأول أو مرضه ونحوهما .

وإن اشتركا في تدبيرها ، أو لم يكن إلا سائقٌ وقائدٌ — : اشتركا في الضمان . ويُشارِكُ رَاكِبٌ مَعَهَا ^(٣) أَوْ مَعَ أَحَدِهَا . وإبلٌ وبنالٌ مُقَطَّرَةٌ ، كَوَاحِدَةٍ : عَلَى قَائِدِهَا الضَّمَانُ ؛ وَيُشَارِكُهُ سَائِقٌ فِي أُولَئِهَا : فِي جَمِيعِهَا ؛ وَفِي آخِرِهَا : فِي الْآخِرِ فَقَطْ ؛ وَفِي بَيْنَهُمَا : فِيمَا بَاشَرِ سَوَاقَهُ ، وَبَعْدَهُ .

وإن أنفرد راکبٌ عَلَى أَوَّلِ قِطَارٍ : ضَمِنَ جَنَايَةَ ^(٤) الْجَمِيعِ . وَيَضْمَنُ رَبُّهَا وَمُسْتَمِيرٌ وَمُسْتَأْجِرٌ وَمَوَدَّعٌ ، مَا أَفْسَدَتْ — ؛ مِنْ زَرْعٍ وَشَجَرٍ وَغَيْرِهَا . — لَيْلًا : إِنْ فَرَّطَ ؛ لَا نَهَارًا إِلَّا غَضَبَهَا . وَمَنْ أَدْعَى أَنْ بَهَا تَمَّ فَلَانَ رَعَتْ زَرْعَهُ لَيْلًا — وَلَا غَيْرُهَا — . وَوُجِدَ أَثَرُهَا بِهِ قُضِيَ لَهُ .

(١) كَذَا فِي زَيْشٍ وَالنَّايَةِ ٧٥٤ . وَفِي : « يَدِيهَا » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَيْعٍ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « وَوَلَدُ » .

(٣) كَذَا فِي زَيْعٍ وَالنَّايَةِ ، أَيْ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ كَالْفَارِجِ . وَفِي شِ : « مَعَهَا » ، وَهُوَ مُحَرَّفٌ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَيْعٍ وَالنَّايَةِ ٧٥٥ ، وَأَسْفَضَ مِنْ شِ ، وَأَمْرَجَ فِي الْمَرْحِ .

ومن طرد دابةً من مزرعته : لم يضمن ما أفسدته ، إلا أن
يُدخلها مزرعةً غيره . فإن أتصلت المزارعُ : صَبَرَ ليرجع
على ربها .

ولو قدر أن يُخرجها — وله مُنصرفٌ غيرُ المزارع — فتركها :
فهدرٌ : كحطب على دابةٍ خرق ثوبَ بصير عاقل يُجد مُنحرفاً .
وكذا لو كان مستديراً ، فصاح به منبهاً له . وإلا : ضمن .

فصل

وإن أصطدمت سفينتان ، ففترقتا — ضمن كلٌّ سفينة الآخر
وما فيها : إن فرط .

ولو تعمدها : فشريكان في إتلافهما . وما فيها . فإن قتل غالباً :
فالقودُ : وإلا فشيبهُ عمْدٍ .

وإن كانت إحداها واقفةً ، ضمنها قيمُ السائرة . إن فرط .
وإن كانت إحداها مُنحدرةً ضمن قيمُ المُسعدة ، إلا أن يُنقلب^(١)
من ضيقها . ويُقبل قولُ ملاح فيه .

ولا يسقط فعلُ الصادم ، في حق نفسه ، مع عمْدٍ .
ولو خرَّقا عمداً أو شبهةً^(٢) ، أو خطأً — : مُعملٌ بذلك .

(١) ورد في زبد ذاك مضموم عليه : « ريحيجز » .

(٢) كذا في زع والنهاية ٧٥٦ . وفي ش : « أو شتم » ، ولعل الزيادة من التامير

والمُشْرِقة على النرق^(١) يجب إلقاء ما يُظن به نجاةً غيرِ اللواب،
إلا أن تلجئ الضرورة^(٢) إلى إلقائها .

ومن قتل صائلاً عليه ولو آدمياً — دفعاً عن نفسه — أو خنزيراً،
أو أتلَف — ولو مع صغير — مِزماراً أو طنبوراً أو عوداً أو طبلاً
أو دُفاً بصُنُوج أو حَلَق أو رَدَا أو شَطْرَ نَجَا أو صليباً، أو كَسَرَ
إناءَ فضة أو ذهب ، أو فيه خمرٌ مأمور بإراقها — قدَر على إراقها
بدونه ، أو لا — أو حُلِيّاً محرماً على ذكر لم يستعمله يصلح للنساء ،
أو آلةٌ سحرٍ أو تمزيمٍ أو تنجيم ، أو صُورَ خيالٍ ، أو أوثاناً ، أو
كتبٌ مبتدعةٌ مُضَلَّةٌ أو كفرٍ ، أو حرق غَزَنَ خمرٍ ، أو كتاباً
فيه أحاديثٌ رديئةٌ — : لم يضمنه .

(١) كذا في ز . وقع ش والناية : « فرق » .

(٢) كذا في ز ش وأصلع . ثم كسبت فيها « آل » ، وهو لفظ الناية .

باب

«الشفعة»: استحقاق الشريك أن نزاع شقص^(١) شريكه، ممن أنتقل إليه بموضع مالي — : إن^(٢) كان مثله أو دونه .

ولا تسقط باحتيال، ويجزئ . وشروطها خمسة :

- ١ — : كونه مبيعاً ، فلا تجب في قسمة^(٣) ، ولا هبة . ولا فيما عوضه غير مال — : كصداق ، وعوض خلع و صلح عن قود — .
ولا ما أخذ أجرة ، أو ثمن في سلم ، أو عوضاً في كتابة .
- ٢ — الثاني : كونه مشاعاً من عقار يتقسم إجباراً .

فلا شفعة لجار في مقسوم محدود ، ولا في طريق مشترك لا يتفد بيع دار فيه ، ولو كان نصيب مشترك منها أكثر من حاجته .
فإن كان لها باب آخر ، أو أمكن فتح باب لها إلى شارع — : وجبت . وكذا دهلج^(٤) [بعلو^(٥)] وصحن مشترك كان .

ولا فيما لا تجب قسمته : كحمام صغير ، وبئر وطرق وعراص ضيقة . وما^(٦) ليس بعقار : كشجر ، وبناء مفرد ، وحيوان وجوهر وسيف ، ونحوها^(٧) .

(١) ورد بهامش : « قال في التاموس : الشقص بالكسر : السهم والتميب . »

(٢) كذا في زرع والناية ٢٥٨ . وفي ش : « إذا » ، ولله تصحيف .

(٣) في ش : « قسمة » بالهاء ، وهو تصحيف .

(٤) وردت هذه الزيادة في ز ، دون ع ش والناية ٢٥٩ .

(٥) كذا في زرع والناية . وفي ش : « ولاقيا » ، وبزيادة من المرح .

(٦) لم ترد هذه الكلمة في والناية . وفي ش : « ونحوها » ، وهو تحريف . وورد

بهاش ز حاشية : « مما ليس بعقار » .

ويؤخذ غراس^١ وبناءً تبعاً لأرض ، لا تمر^(١) زرع .

٣ - الثالث : طلبها ساعة يعلم ، فإن أخره لشدة جوع أو عطش - حتى يأكل أو يشرب^(٢) - أو لطهارة ، أو إغلاق باب ، أو ليخرج من حمام ، أو ليقضى حاجته ، أو ليؤذن ويقيم ، أو ليشهد الصلاة في جماعة يخاف فوتها ، ونحوه ؛ أو من علم ليلاً حتى يصبح - مع غيبة مشتر - أو لقل صلاتها ولو مع حضوره ؛ أو جهلاً بأن التأخير مسقط - ومثله يجهله - أو إن^(٣) أشهد بطلبه غائب ، أو عبوس - : لم تسقط .

وتسقط بسيرة في طلابها بلا إشهاد ، لا إن أخر طلبه بمدة .
ولفظه : « أنا طالب ، أو مطالب ، أو آخذ بالشفعة ، أو قائم عليها » ، ونحوه : مما يفيد محاولة الأخذ^(٤) .
ويملك به ، فيصح تصرفه ، ويورث . ولا يشترط^(٥) رؤيته لأخذه .

وإن لم يجد من يشهده ، أو أخرها عجزاً - : كمرض ، وعبوس ظلماً - أو لإظهار زيادة ثمن ، أو قص مبيع ،

(١) أي لا يؤخذ تمر ، كما ذكر الفارح . وضبط لفظ الكسر ، وهو سبق فلم . ولفظ الناية ٢٥٩ : « ثمن ظهر » ، وفيه تصحيف وزيادة ذكرت في الفرح بلفظ : « ظاهر » .

(٢) كذا في زش والناية . ولج : « أو شرب » ، وهو تحريف .

(٣) وردت « إن » لفظاً دون ع ش والناية .

(٤) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة مذكورة في الفرح : « بالشفعة » .

(٥) كذلك في الناية ٢٦٠ وأصلح . ثم أصلح فيها بالياء ، وهو لفظ ش . وأهل في ز .

أو هبته ، أو أن المشتري غيرُهُ ؛ أو لتكذيبِ غيْرِه لا يُقبل — :
فعلِي شفعته .

وتسقط : إن كذبَ مقبولا ، أو قال لمشتري : « بئنيهِ » أو
« أكرنيهِ » أو « صالحني » أو « أشتريت »^(١) رخيصا ، ونحوه .
لا : إن حمل دَلالا بينهما — وهو السَّفير — أو توكل لأحدهما ،
أو جعل له الخيار — فاختر إيماءه — أو رضى به ، أو ضمن
عنه ، أو سلم عليه أو دعا له بمده ، ونحوه : أو أسقطها
قبل بيع .

ومن ترك شفعة مؤلَّيه ، ولو لمدم حظا ، فله — : إذا صار
أهلا . — الأخذ^(٢) بها .

٤ — الرابع^(٣) : أخذُ جميع المبيع . فإن طلب بمضئه — مع بقاء
الكل — : سقطت .

وإن تلف بمضئه : أخذ باقيه بحصته من ثمنه . فلو اشترى دارا
بألف نساوي ألفين ، فباع بابها أو هدمها . فبقيت بألف — :
أخذها بخمسائة .

وهي — بين شفعاء — على قدر أملاكهم . ومع ترك البعض ،

(١) كذا في زرع والفاية . وفي ش : « اشترته » ، والزائد من المرح .

(٢) كذا في زرع والفاية ٢٦١ . وفي ش : « الأخذ » ، وهو تصحيف .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

لم يكن للباقي أن يأخذَ إلا الكلَّ ، أو يتركَ . وكذا إن غاب .

ولا يؤخرُ بعضُ عنه : ليحضرَ غائب . فإن أصرَّ : فلا تُشفعة ، والغائبُ على حقه . ولا يطالبه بما أخذه من غلته .

ولو كان المشتري شريكاً : أخذ بحصته . فإن عفا لئلازم به غيره : لم يلزمه .

ولشفيع — فيما بيعَ على عقدَيْن — الأخذُ بهما أو بأحدهما ؛ ويُشاركه مشترٍ . إذا أخذ بالثاني فقط .

وإن اشترى اثنين حقَّ واحدٍ ، أو واحدٌ حقَّ اثنين ، أو شقَّصين من عقارين صفقةً — فلشفيع أخذُ حقَّ أحدهما ، وأحد^(١) الشقَّصين .

وأخذُ شقَّص — بيعَ مع مالا تُشفعة فيه — بحصته : يُقسم الثمنُ على قيمتهما^(٢) .

٥ — أُلْخَاسُ : سَبَقُ مِلْكٍ شَفِيعٍ لِلرَّقَبَةِ .

فِيثُبْتُ^(٣) لِمَكَاتِبَ ، لَا لِأَحَدٍ أَثْنَيْنِ أَشْتَرِيَا دَاراً صَفَقَةً ، عَلَى الْآخَرِ ، وَلَوْ مَعَ أَدْعَاءِ كُلِّ السَّبَقِ : وَتَحَالَفَا ، أَوْ تَمَارَضَتْ^(٤) يَتَنَاهَا .

(١) سقط « أحد » . من ش ، وأدرج بدلَه من الفرح : « أخذ » .

(٢) كذا في ز ش . و . و ع والغاية ٢٦٢ : « فبيعهما » . وكل صحيح . وأدرج في ش زيادة من الفرح ، هي : « بنسبة أسفاس » .

(٣) كذا في ز ع والغاية ٢٦٣ ، أي الأخذ بالشفعة . و . و ش : « فثبته » أي الشفعة .

(٤) كذا في ز ش والغاية . و . و ع : « وتمارست » ، وهو تعريف .

ولا بملك غير تام^١ — : كشركة وقف . — أو المنفعة : كبيع
شخص من دار موسى بنفمها له .

* * *

فصل

وتصرف^٢ مشتر — بعد طلب — باطل .
وقبله بوقف أو هبة أو صدقة ، أو بما لا تجب به منفعة ابتداء
— : كجعله مهرأ ، أو عوضاً في خلع ، أو صلحاً عن دم مسلم . —
يسقطها . لا برهن أو إجارة ؛ وينفسخان بأخذه .
وإن باع : أخذ^(١) شفع بشئ من أى البيعتين شاء ، ويرجع من أخذ
الشخص [منه]^(٢) يبيع قبل يمه — على بائنه — بما أعطاه .
ولا تسقط بفسخ لتحالف — ويؤخذ بما حلف عليه بائع —
ولا إقالة^(٣) ، أو عيب في شخص . وفي غنه المعلن قبل أخذه
بها — يسقطها ، لا بعده .

ولبائع إلزام^٤ مشتر ، بقيمة شقصه . ويتراجع^(١) مشتر وشفع^٢
بما بين قيمة وغن^٣ ؛ فيرجع دافع الأكثر بالفضل .

(١) كذا في زع . وفي ش : « أخذه » ، والزيادة من المرح وإن وردت في لفظ
والناتية ٢٦٤ : « فيأخذه » أى الشخص .

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش والناتية ، دون ز . فأثبتناها احتياطاً .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « بإقالة » ، ولعل الزيادة من المرح وإن وردت في لفظ

الناتية : « بفسخ إقالة » .

(٤) كذا في زع والناتية . وفي ز ش : « ويتراجع . . . وغنه » ، وفيه تصحيف

وزيادة من المرح .

ولا يرجع شفيح على مشتر ، بأرش عيب ، في ثمن عفا عنه بائع .
وإن أدركه شفيح — وقد اشتغل بزرع مشتر ، أو ظهر عمر ، أو أبر
طلع ، ونحوه — فله ، ويبقى — لحصاد ، وجذاذ ، ونحوه —
بلا أجره .

وإن قاسم مشتر شفيحاً أو وكيله — لإظهاره زيادة ثمن ، ونحوه
— ثم غرس ، أو بنى — لم تسقط ولربهما أخذها ولو مع ضرر ؛
ولا ^(١) يضمن تقصاً بقلع . فإن أبى : فله شفيح أخذ به قيمته حين
تقويمه ، أو قلعها ^(٢) ويضمن تقصه من قيمته . فإن أبى : فلا شفعة .
وإن حفر بئراً : أخذها ، ولزمه أجره مثلها .

وإن باع شفيح شقصه — قبل علمه — فعلى شفته ، وثبتت ^(٣)
لمشتري ذلك .

وتبطل بموت شفيح ، لا بعد طلبه ، أو إيجابه به : حيث
أعتبر . وتكون لورثته كلهم بقدر إرثهم ؛ فإن عديموا ^(٤) : فلا مام
الأخذ بها .

-
- (١) كذا في زش والناية ٧٦٥ وأصل ع . ثم أصل فيها : « ولم » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو قلعها » ، والزايد من الفرح .
(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « وثبتت » . وتقدم نحوه .
(٤) ورد بهذا الضبط في ح ، أي فإن ملكوا ولم يبق أحد منهم . كما يؤخذ من كلام
الشارح . وهو التبع الظاهر . وضبط في ز : « يفتح العين » وهو خطأ وسبق قلم من المصنف
إلا إن كان المراد : فإن فقد جميع الورثة ما يأخذون به الشقص . وهو في غاية الجرد ،
فضلا عن انتقاره إلى بحث وإنبات . فراجع المختار والمصباح وسائر المعاجم اللغوية . وفي ش
« ... فلا مام » .

فصل

ويملك الشقص شفع ملى: بقدر ثمنه المعلوم، ويدفع مثل
جئلى، وقيمة متقوم. فإن تمدد مثل ملى: فقيمتة؛ أو معرفة
قيمة المتقوم: فقيمة شقص.

وإن جهل الثمن — ولا حيلة — سقطت: فإن أنهم: حلفه.
ومعها: فقيمة شقص.

وإن عجز ولو عن بعض ثمنه — بعد إنظاره ثلاثا — فلمشتر
الفسخ، ولو أتى برهن أو ضامن^(١).

ومن^(٢) بقى بذمته حتى فُلس: خير مشتر بين فسخ أو ضرب
مع الغرباء.

ومؤجل حل^(٣) كحال، وإلا فإلى أجله: إن كان ملىثا، أو
كفله ملى.

ويُمدد بما زيد أو حُطَّ زمن خيار^(٤)؛

ويُصدق مشتر يمينه في قدر ثمن — ولو قيمة عَرْض —

وجهل^(٥) به، وأنه غرس أو بئى — إلا مع يئنة شفع^(٦). وتقدم
على يئنة مشتر.

(١) كذا في زع والناية ٢٦٦. وفي ش: «ضامن»، والزائد من المرح.

(٢) كذا في الأصول والناية، أى حتى كما قال الفارح.

(٣) أسقط هذا من ش. وأدرج في المرح.

(٤) كذا في زع والناية. وفي ش: «زمن». وراجع المرح.

(٥) لى ش: «وفى جهل»، والزيادة من المرح وإن وردت في الناية مع تصحيف.

لفظ «مرضى»: بالواو.

(٦) أسقط هذا من ش، وأدرج في المرح.

وإن^(١) قال : « أشتريته بألف » ، وأثبتته بائع بأكثر — فللشفيع
أخذه بألف . فإن قال : « غلطت^(٢) » أو « نسيت^(٣) » أو « كذبت^(٤) » ،
لم يقبل .

وإن أدمى شفيع شراؤه بألف ، فقال : « بل أهديته^(٥) » أو « ورثته^(٦) »
— : حلف ؛ فإن نكل ، أو قامت لشفيع^(٧) يئنة^(٨) ، أو أنكر وأقر^(٩)
بائع^(١٠) — : وجبت ، ويبقى الثمن حتى^(١١) في الأخيرة — : إن أقر^(١٢) بائع
بقبضه . — في ذمة شفيع ، حتى يدعيه مشتر . وإلا : أخذ الشقص
من بائع ، ودفع إليه الثمن .

ولو أدمى شريك على حاضر ، يديه نصيب^(١٣) شريكه النائب^(١٤) ،
أنه اشتراه منه ، وأنه يستحقه بالشفعة ؛ فمصدقه — : أخذه .

وكلما لو أدمى : « أنك بست نصيب النائب بإذنه » ، فقال :
« نعم » . فإذا قديم ، فأنكر — : حلف ، ويستقر الضمان على
الشفيع .

* * *

(١) كذا في زع والناية . وسقطت الواو من ش .

(٢) كذا في زع والناية . ولش : « خلطت » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في زع والناية ٢٦٧ . وش : « لفظي . . . بائع » ، ولعل الزيادة

من الفرج .

(٤) قوله : « حتى » أسقط من ش ، وأدرج في الصرح .

(٥) هنا وصف لصريك كما ذكر الفارح . وضبط في ز : بالضم ، وهو سبق فلم .

فصل

وتجب الشفعة فيما أَدْعَى شراءَ مَولِيَّهٖ ، لامع خيارٍ قبلَ اتِّقضاءه .
 ومُهْدَةٌ تُفْبِعُ على مُشْتَرٍ ، إِلا إِذَا أَنْكَرَ ، وَأَخِذَ مِنْ بَائِعٍ — :
 فَعَلَيْهِ ^(١) ، كَمُهْدَةٍ مُشْتَرٍ . فَإِنْ أَتَى مُشْتَرٍ قَبْضَ مَبِيعٍ : أَجْبَرَهُ حَاكِمٌ .
 وَإِنْ وَرَثَ اثْنَانِ شِقْقَماً ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ — : فَالشَّفْعَةُ بَيْنَ
 الثَّانِي وَشَرِيكَ مَوْرَثِهِ .

ولا شفعةٌ لِكَاْفِرٍ على مُسْلِمٍ ، ولا لِمُضَارِبٍ على رَبِّ المَالِ : إِنْ
 ظَهَرَ رِبْحٌ ؛ وَإِلَّا : وَجِبَتْ . وَلَا لَهُ على مُضَارِبٍ .
 ولا لِمُضَارِبٍ فيما بَاعَهُ مِنْ مَالِهَا ، وَلَهُ فِيهِ مَلِكٌ
 وَلَهُ الشَّفْعَةُ فيما يَبِيعُ شَرَكَةً لِمَالِ المُضَارَبَةِ : إِنْ كَانَ حَظٌّ ؛ فَإِنْ
 أَتَى : أَخَذَ بِهَا رَبُّ المَالِ .

(١) لِي ش : « فَإِذَا عَلَيْهِ » ، وَالزَّيَادَةُ مِنَ الْمَرْح .

باب

« أَلْوَدِيَّةُ » : أَلْمَالُ الْمُدْفُوعُ إِلَى مَنْ يَحْفَظُهُ بِلاَ عَوْضٍ .
و « الْإِبْدَاعُ » : تَوَكُّلٌ فِي حِفْظِهِ تَبَرُّعاً^(١) . و « أَلِاسْتِبدَاعُ » :
تَوَكُّلٌ فِي حِفْظِهِ كَذَلِكَ ، بِغَيْرِ تَصَرُّفٍ .

وَتَمْتَرُ^(٢) لَهَا أَرْكَانٌ وَكَالَةٌ . وَهِيَ أَمَانَةٌ : لَا تُضْمَنُ — بِلاَ تَمَدٍّ
وَلَا تَقْرِيطٍ — وَلَوْ تَلَقَّتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ .

وَيُلْزِمُهُ حِفْظُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلَهَا عُرْفًا ، كَحِرْزِ سَرَقَةٍ .
فَإِنْ عِيَنَ رِثْهَا ، فَأَحْرَزَهَا بِدُونِهِ — ضَمَنَ وَلَوْ رَدَّهَا إِلَى الْمُتَمِّينِ .
وَبِمِثْلِهِ أَوْ فَوْقَهُ — وَلَوْ لغيرِ حَاجَةٍ — : لَا يَضْمَنُ .

وَإِنْ نَهَأَ عَنْ إِخْرَاجِهَا ، فَأَخْرَجَهَا — : لِنِشْيَانِ شَيْءٍ أَلْتَالِبُ مِنْهُ
الْهَلَاكَ . — لَمْ يَضْمَنُ : إِنْ وَضَعَهَا فِي حِرْزٍ مِثْلَهَا أَوْ فَوْقَهُ . فَإِنْ تَمَذَّرَ
فَأَحْرَزَهَا فِي دُونِهِ : لَمْ يَضْمَنُ .

وَإِنْ تَرَكَهَا إِذْنًا ، أَوْ أَخْرَجَهَا لغيرِ خَوْفٍ ، فَتَلَقَّتْ — : ضَمَنَ .
فَإِنْ قَالَ : « لَا تُخْرِجُهَا وَإِنْ خَفْتُ عَلَيْهَا » ، فَحَصَلَ خَوْفٌ —
وَأَخْرَجَهَا أَوَّلًا^(٣) — : لَمْ يَضْمَنُ .

(١) أَسْفَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الصَّرْحِ . وَانْظُرِ الْفَاتِيهَةَ ٢٦٩ : « كَذَلِكَ بِغَيْرِ
تَصَرُّفٍ » . وَالتَّالِيَةُ أَنَّهُ لَمْ يَسْطُرْ مِنْهَا مَزَادٌ هُنَا .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي عِشِ وَالْفَاتِيهَةُ : « وَيَتَبَرَّعُ » . وَكُلٌّ مُصَحَّحٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَاتِيهَةَ ٢٧٠ . وَفِي شِ : « أَوَّلًا فَتَلَقَّتْ » . يَضْمَنُهَا ، وَالزَّيَادَةُ
مِنْ الصَّرْحِ .

وإن لم يعلف بهيمة حتى ماتت : ضمنها ، لا إن نهاه مالك ،
ويحرم . وإن أمره به : لزمه .

و : « أَرَكْهَا ^(١) في جيبك » ، فَرَكْهَا في يده أو في كُمه ، أو :
« ... في كُمك » ، فَرَكْهَا في يده ، أو عكسه ، أو أَخْلَهَا بِسُوقِهِ ،
وَأَمَرَ بِحِفْظِهَا في يَتِهِ ، فَرَكْهَا ^(٢) إلى حين مُضِيِّهِ ، فَنَلَفَتْ ؛ أو قَالَ :
« أَحْفَظْهَا في هذا البيت » ، وَلَا تُدْخِلْهُ أَحَدًا « ، فَنَالَفَ ، فَنَلَفَتْ
بِحَرْقٍ أو نَحْوِهِ ، أو سَرَقَتْ - ولو من غير داخل - : ضَمَنَ . لا إن
قَالَ : « أَرَكْهَا في كُمك أو في يدك » ، فَرَكْهَا في جيبه ، أو
أَلْقَاهَا - عِنْدَ هَجُومِ نَاهِبٍ ونَحْوِهِ - إِيْخْفَاءَ لَهَا .

وإن قَالَ مَوْدِعُ خَاتَمٍ : « أَجْمَلُهُ في البِنْصِرِ » ، فَعَجَلُهُ في الْخِنْصِرِ - :
ضَمَنَ ^(٣) . لا عكسه ، إِلَّا أَن أُنْكَسَرَ لِنَلَفِهَا .

وإن دَفَعَهَا إلى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً - : كَرَوَجَتِهِ وَعَبْدَهُ
وَنَحْوَهُمَا - . أو لَمَذَرَ ، إلى أَجْنَبِيٍّ أو ^(٤) حَاكِمٍ - : لَمْ يَضْمَنْ .
وَالْإِلَّا : ضَمَنَ . وَلِلْمَالِكِ مَطَالِبَةُ الْأَجْنَبِيِّ أَيْضًا ، وَعَلَيْهِ الْقَرَارُ :
إِنْ عَلِمَ .

(١) كَذَا في زش والنائية . ولفظ أصله : « وإن تركها » . ثم أمدحت باللامش :
« وإن قال تركها » . وفي كل منها تحريف وزيادة من الصرح .

(٢) كَذَا في زش والنائية . وفيه : « فَرَكْهَا ... مضية » ، وهو تصحيف .

(٣) كَذَا في زع والنائية . وفيه : « ضمنه » ، والزيادة من الصرح .

(٤) في النائية ٧٧١ : « أو لحاكم » . وأسقط لفظ : « حاكم » من ش ، وأخرج في

وإن دَلَّ^(١) لصاً : صَمْنَا ، وعلى اللصّ القرارُ .
 ومن أراد سفراً ، أو خاف عليها عنده — رَدَّهَا^(٢) إلى مالِكها ،
 أو من يحفظ ماله عادةً ، أو وكيله في قبضها : إن كان . ولا يسافرُ
 بها وإن لم يَخَفْ عليها ، أو كَانَ أَحْفَظَ لها . المنقَحُ : « والمذهبُ :
 بَلَى والحالَةُ هذه . ونصُّ عليه مع حضوره » انتهى .
 فإن لم يَجِدْهُ ولا وكيله ، حملها معه : إن كان أَحْفَظَ . ولم يَتَّه .
 وإلا : دفعها لحاكم . فإن تَمَذَّرَ : فَلَثِقَهُ — كمن حضره الموتُ —
 أو دفعها وأعلم ساكناً ثقةً . فإن لم يُعْلَمَ : صَمَّيْهَا .
 ولا يَصْنَعُ مسافرٌ أودَعَ ، فِيسار^(٣) بها ، فتلفتُ بالسفر —
 وإن^(٤) تَمَذَّى فركبها لا لِسَقِيها ، أو لِبَسْها لا لُحُوفٍ من
 عُثْ ونحوه .

ويَصْنَعُ إن لم يَنْشُرْها ، أو أَخْرَجَ الدِراهمَ — لِيُنْفِقْها ، أو
 يَنْظُرَ^(٥) إليها — ثم رَدَّها ، أو كَسَرَ خَتَمَها ، أو حَلَّ كِبْسَها ، أو
 جَعَدَها ثم أَقْرَبَها ، أو خَلَطَها لا بِتَمَيِّزٍ .

ولو في أحد^(٦) عَيْتَيْنِ : بطلتْ فيه ، ووجب رَدُّها فوراً . ولا

(١) ورد في زح ، مع علامة التحشية . زيادة مذكورة في الشرح : « مودع » .

(٢) في زح زيادة فوقها علامة التحشية : « وجوبا » . وانظر الناية .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « فِيسار » . وكلاماً صحيح .

(٤) كذا بالأسول ، وهو غاية لما قبله . وفي الناية : « ومن » وهو تصحيف .

(٥) كذا في زح والناية ٢٧٢ . وفي ش : « لينظر » ، والزيادة من الشرح .

(٦) كذا في زح . وفي ش : « إحدى » ، وهو تحريف على ما في الشرح .

تعود وديعة^(١) بغير عقد متجدد؛ وصح: «كلما خُنت ثم علت إلى الأمانة، فأنت أمين» .

وإن أخذ درهماً رده أو بدله متميزاً، أو أذن في أخذه فرد بدله بلا إذنه، فضايع الكل — : ضمنه وحده، ما لم تكن محتومة أو مشدودة، أو البدل غير متميز — : فيضمن الجميع .
ويضمن بحرق كبس من فوق شدَّ أرشه فقط، ومن تحته أرشه وما فيه .

ومن أودعه صغير وديعة: لم يبرأ إلا بردّها لوليّه؛ ويضمنها: إن تلفت، ما لم يكن مأذوناً له، أو يخفّ هلاكها معه — كضائع، وموجود في مهلكة — : فلا .

وما أودع أو أعير لصغير أو مجنون أو سفیه أو قن، لم يضمن بتلف ولو بتفريط . ويضمن ما أ تلف^(٢) مكلف غير حر، في رقبته .

* * *

فصل

والمودع أمين: يصدق^(٣) يمينه في ردّ — ولو على يد قنّه أو زوجته أو خازنّه، أو بعد موت ربّها — إليه . وفي قوله: «أذنت لي في دفعها إلي

(١) في ش: « وديعة وصيح » ، وأدرج الباقي في الفرج .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش: « أ تلفه » . ولعل الزيادة من الفرج وإن ذكرت في

الناية .

(٣) كذا في زع والناية ٢٧٣ . وفي ش: « ويصدق » ، والزيادة من الشارح .

فلان، وفضلت^(١). وتلف لا بسبب ظاهر — : كحريق ونحوه . —
إلا مع بيّنة تشهد بوجوده . وعدم خيانة وتقرير .
وإن ادعى ردّها إلى حاكم^(٢) أو ورثة مالك ، أو ردّا^(٣) بعد مطله
بلاعذر ، أو منه : أو ورثة ردّا — ولو مالك — : لم يُقبل إلا بيّنة .
وإن قال : « لم يُودعني^(٤) » ، ثم أقصر أو ثبت بيّنة ، فادعى
ردّا أو تلفاً سابقين لوجوده — : لم يُقبل ولو بيّنة . ويُقبلان
بها بعده .

وإن قال : « مالك عندي شيء » ، قبلًا^(٥) ، لا وقوعهما بعد
إنكاره .

وإن تلفت عند وارث قبل إمكان ردّ : لم يضمها ؛ وإلا : ضمن .
ومن أخر ردّها أو مالا أمر بدفعه ، بعد طلب — بلا عذر — :
ضمن ؛ ويحمل — لأكل ونوم وهضم طعام ، ونحوه — بقدره .
ويعمل بخط مورثه — على كيس ونحوه — : « هذا وديعة أو
فلان^(٦) » ، وبدن عليه أوله على فلان . ويحلف .

(١) كذا في ز . وفي ح ش والنّابة : « إلى حاكم » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وتلفاً » .

(٣) كذا في ز والنّابة . وفي ح ش : « تودعني » . وكلاماً صحيح .

(٤) أي التلف والرد بيّنته ، كما يؤخذ من التصرّح ومن عبارة النّابة : قبل
بيّنته رد وتلف . . . « . وورد بهامش ز : « أي قوله بيّنته » . والنّظام أن المراد من
القول : دعوى الرد والتلف .

(٥) في ح ش : « أو فلان يسأل بخط مورثه وجوباً أوله » ، فأخرج المتن في التصرّح
بوالكس . وراجع النّابة ٢٧٤ فأمل وتحفظ .

وإن أَدَعَاها أَتَانان ، فَأَقْرَّ لأَحَدَهما — فله يمينه ، ويحلف للآخر ،
ولهما : فلهما ، ويحلف لكل منهما .

وإن قال : « لا أعرف صاحبها » ، وصدَّ قاهُ أو سكتا — : فلا
يمين . وإن كذَّباهُ : حلف يميناً واحدةً أنه لا يعلمه . ويُقَرَّعُ بينهما
في الحالتين ؛ فمن قَرَّعَ : حَلَفَ وأَخَذَها .

وإن أَوَدَّعاهُ مَكِيلًا أو موزونًا ينقسم ، فطلب أحدهما نصيبه
لغَيَّةٍ شريكه ، أو أمتاعه — : سلَّم إلىه .

والمودَّع ومضارب ومرتهن ومستأجر — إن غُصِبَتْ المِثْقُ^(١) —
المطالبةُ بها .

ولا يضمن مودَّعٌ أكره على دفعها لغير ربِّها^(٢) .

وإن^(٣) طلب يمينه — ولم يجد بُدًّا — : حلف متأولًا . فإن لم
يَحْلِفْ حتى أَخَذَتْ : ضمنها . ويأْتُمُّ إن لم يتأوَّل — وهو دون إثمٍ
إقراره بها — ويكفِّرُ .

(١) ورد هذا في زنى والناية ٢٧٥ ، وسقط من ع .

(٢) ورد ل ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ويضمن بدلائله عليها » .

(٣) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

باب إحياء المَوَاتِ

وهي: الْأَرْضُ الْمُنْفَكَّةُ عن الاختصاصات وملكٍ مَمْصُومٍ .
فَيُملِكُ بِإِحْيَاءِ كُلِّ مَا لَمْ يَحْزَرْ عَلَيْهِ مَلِكٌ لِأَحَدٍ ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهِ أَثَرُ
عِمَارَةٍ .

وإن ملكه من له حُرْمَةٌ أَوْ مُشْكٌ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَ أَوْ أَحَدٌ مِنْ
وَرِثَتِهِ : لَمْ يَمْلِكْ بِإِحْيَاءِ . وَكَذَا إِنْ جُبِلَ . وَإِنْ عُلِمَ ، وَلَمْ يُعْقَبْ^(١)
— : أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ .

وإن مُلْكٌ بِأَحْيَاءِ ، ثُمَّ تَرَكَ حَتَّى دَثَرَ وَعَادَ مَوَاتًا — لَمْ يَمْلِكْ بِإِحْيَاءِ ؛
إِنْ كَانَ لِمَمْصُومٍ .

وإن عُلِمَ مُلْكُهُ لِمَعِينٍ غَيْرِ مَمْصُومٍ ، فَإِنْ أَحْيَاهُ بَدَارِ حَرْبٍ
وَأَنْدَرَسَ : كَانَ كَمَوَاتٍ أَصْلٍ .

وإن تَرُدَّدَ فِي جَرِيَانِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ بِهِ أَثَرُ مَلِكٍ غَيْرِ
جَاهِلٍ^٢ — : كَالْخَرْبِ الَّتِي ذَهَبَتْ أَنْهَارُهَا ، وَأَنْدَرَسَتْ آثَارُهَا ؛
وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ . — أَوْ جَاهِلٍ قَدِيمٍ أَوْ قَرِيبٍ : مُلْكٌ بِإِحْيَاءِ .
وَمِنْ أَحْيَاءِ^(٣) — وَلَوْ بِلَا إِذْنِ الْإِمَامِ ، أَوْ ذَمِيًّا — مَوَاتًا سِوَى مَوَاتٍ

(١) أَيْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرِثَةٌ ، كَمَا قَالَ الشَّارِحُ . وَانْظُرْ : شَرْحُ الْإِتْمَاعِ ١٥٧/٤ . وَهَذَا
هُوَ الظَّاهِرُ . وَضَبُّهُ فِي ز : يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَيَشْدِدُ الْتَّاءَ لِلْكُسُورَةِ . وَلَيْسَ مَتَاءً — وَهُوَ
عَدَمُ الْإِنْتِظَارِ — مَهَادَا هَذَا . فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ . فَرَاغَ : الْخِتَارُ ، وَالسَّانِ ١٠٥/٢ ، وَالتَّاجِ
٣٨٩/١ .

(٢) كَذَا فِي شِ هَذَا وَفِي لِلْوَضْعِ الْآتِيَيْنِ لِلْوَضْعِ الثَّالِثِ الْآتِي فِي الْقِصْلِ الثَّانِي . وَفِي
ز : « أَحْيَى » . وَكَذَا فِي عِ الْوَضْعِ الثَّالِثِ . وَكَلَامُنَا رَسْمٌ جَائِزٌ عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَ
لِلْمَجْمُوعِ ، وَإِنْ كَانَمَا أَنْجَبَاهُ أَوَّلًا ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ضَبُّهُ فِي عِ ، فِي الْوَضْعِ الثَّالِثِ هَذَا ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ . وَهُوَ خَطَأٌ .

الحرم وعرفاته، وما أحياء مسلم — : من أرض كفار صولحوا
على أنها لهم، ولنا الخراج عنها. — وما قُرب من المامر، وتعلق
بمخاله — : كطرقه وفنائه، ومسيل مائه، ومرءاه ومحتطبه^(١)،
وحريمه، ونحو ذلك — : ملكه بما فيه من معدن جامد : كذهب
وفضة وحديد؛ وظاهر : كجص وكحل.

وعلى ذمى خراج ما أحياء : من موات عنوة .
ويُملك بإحياء ويُقطع ما قُرب من الساحل — : مما إذا حصل
فيه الماء صار ملحاً . — أو من المامر ولم يتعلق بمخاله . لا
معدن منفردة . ولا يُملك ما^(٢) نضب ماؤه .

وإن ظهر فيما أحياء عين ماء، أو معدن جار : كنفط وقار :
أو كلاً أو شجر — : فهو أحق به، ولا يملكه .

وما فضل — : من مائه . — عن حاجته وحاجة عياله وماشيتة
وزرعته، يجب بذله لبهائم غيره^(٣) وزرعته ؛ ما لم يجد مباحاً ،
أو يتضرر به، أو يؤذيه^(٤) بدخوله، أو لة فيه ماء السماء — ويخاف^(٥)
عطشاً — : فلا بأس أن يمتعه .

(١) كذا في ز ش والثانية ٧٧٧ ، أى مكان الاحتطاب . وهو المراد هنا . وفى الأصل :
«وعمله» بكسر اللهم وفتح الطاء : المنجل الذى يقطع به المطب ، كما فى اللسان ٣١٧/١ ، والتاج

٣١٧/١ . وهو تصحيف . وصحح قوله بما أنبتاه .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج فى الهـ . —

(٣) قوله : « غيره وزرعته » أسقط من ش ، وأدرج فى المرح .

(٤) كذا فى ز ش والثانية . وفى ح : « أو يؤذيه » ، وهو خطأ وتحرير .

(٥) كذا فى زع ، وهو الظاهر . وفى ش : « يخاف » ، ولعله تصحيف . وفى
الثانية : « لساء أو يخاف » ، وفيه سريب .

ومن حفر بئرًا بمَوَاتٍ لِلسَّابِلَةِ ، [فحافِرُهُ كَثِيرُهُ ^(١)] : فِيهِ
سَقَى زَرْعًا وَشَرِبَ ؛ وَمَعَ ضَيْقٍ يُسْقَى ^(٢) آدَمَى خِيَوَانٌ فَرْزَعٌ .
وَأَرْقَاقًا — : كَالسَّفَارَةِ . — لَشَرِبِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ ، فَهَمَّ أَحَقُّ
بِمَائِهَا ^(٣) : مَا أَقْلَمُوا ؛ وَعَلَيْهِمْ بَذْلُ فَاِضْلٍ لَشَارِبٍ فَقَطْ . وَبَعْدَ
رَحِيلِهِمْ ، تَكُونُ سَابِلَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ . فَإِنْ عَادُوا : كَانُوا أَحَقَّ بِهَا .
وَعَلَّكَ ^(٤) : فَلَكَ الْخَافِرُ .

فصل

وَلِحَيَاءِ ^(٥) أَرْضٍ بِمَحَوَزٍ : بِمَحَاطَةٍ مَنِيْعٍ ، أَوْ لِإِجْرَاءِ ^(٦) مَا لَا
تُزْرَعُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ مَنَعِ مَاءِ لَا تُزْرَعُ مَعَهُ ، أَوْ حَفْرِ بئرٍ ، أَوْ غَرْسِ
شَجَرٍ فِيهَا .

وَبِحَفْرِ بئرٍ ، يَمْلِكُ حَرَمُهَا . وَهُوَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ — فِي قَدِيعَةٍ — :
خَمْسُونَ ذِرَاعًا ، وَفِي غَيْرِهَا : خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ^(٧) .
وَحَرَمٌ عَيْنٍ وَقَنْتَارٍ : خَمْسُ مِائَةِ ذِرَاعٍ ؛ وَنَهْرٍ مِنْ جَانِبَيْهِ :

(١) وَرَدَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ ، وَسُحِقَتْ مِنْ ش .

(٢) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي ش : « يَسْقَى » ، وَهُوَ مُصَحَّفٌ .

(٣) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ ٢٧٨ . وَفِي ع : « يَهَامِلُهَا عَلَيْهِمْ » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ .
وَالزِّيَادَةُ وَرَدَتْ فَوْقَ السُّطْرِ ، كَمَا وَرَدَتْ فِيهِ الْفَرْحُ .

(٤) فِي ش : « تَعْلَكَ » ، وَأُحْدِثْتُ الْوَاوَ فِي كَلَامِ الْعَارِضِ .

(٥) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي ع : « وَحَيَاءٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) كُنَّا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي ش : « لِإِجْرَاءِ » ، وَالتَّائِيَةُ مِنَ الْفَرْحِ . وَفِي ع : « أَجْرَةٌ » ،
وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « ذِرَاعًا » .

ما يُحتاج إليه لطرح كرايته ، وطريق شاوريه^(١) ، ونحوهما .
وشجر^(٢) : قدرُ مدِّ أغصانها : وأرض تُزرع : ما يُحتاج^(٣) لسقيها ،
وربط دوابها ، وطرح سبّخها ، ونحوه . ودار من موات حولها :
مطحُّ تراب وكُناسة وتلج وماء ميزاب ، وممرُّ لباب .

ولا حريم لدار محفوفة بملك ، وتصرف كل منهم بحساب عادة .
وإن وقع في الطريق نزاع وقت الإحياء : فلها سبعة أذرع ؛
ولا تُغير بمد وضعها .

ومن تحجر مواتا — : بأن أدار حوله أحجارا . — أو حفر
بئر لم يصل ماءها^(٤) ، أو سقى^(٥) شجرا مباحا وأصلحه ولم يُركبه ،

(١) كذا في زش والإقناع ١٦٢/٤ — وفي ع : « شاورية » ، وهو تصحيف —
أي فيه كما قال الشاعر . ولفظ الناية : « قية » ، وهو تصحيف . ولسر الفارح
السكرية : بما يلي من النهر طلبا لرمه جريه . ثم قال : « والسكرية والشاوي
لم أجدهما أصلا — في اللغة — بهذا المعنى . ولهما مولدان من قبل أهل الشام » .
وقول : قد ورد في المصباح : « كريت النهر كريا — من باب روى — : حفرته فيه حفرة
جديدة » . وذكر نحوه في اللسان ٨٣/٢٠ ، والناج ٣١٣/١٠ . و« السكرية » مصدر أيضا ،
فأطلق هنا مرادها به اسم للفعل على سبيل المجاز المرسل . وأما « الشاوي » فقد ورد في اللسان
١٨٠/١٩ والناج ٢٠٤/١٠ ، بمعنى : صاحب الشاة . فلعله أطلق مجازا على قيم النهر . فتأمل .
(٢) كذا في أصل ع . ثم أُضيف إليها تاء بخط آخر ، وهو لفظش والناية . ولم تظهر
التاء في ز . وكلاما صحيح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « محتاج » أي الأرض . والمؤدى واحد .
(٤) كذا في زش ، أي إلى ما لها كما في الإقناع ١٦٣/٤ ، أي لم يبله . وفي ع والناية
٢٧٩ : « ماؤما » ، ولعله تصحيف .

(٥) كذا في الأصول والناية . وزعم معنى التفتيح — على ما قرئ في المتن —
— أن المواب : « شفى » بالثين للمجة والقاء للشدّة ، أي طلع الأغصان الزرقية لتخلها
أغصان جديدة . وهو مرادف لفظ الإقناع : « فشاه » . ولا مبرر لهذه التعليل : لأن قوله :
« وأصلحه » يفيد المعنى المذكور . فأريد التفتيح على السبق أيضا .

ونحوه؛ أو أقطعه — لم يملكه، وهو أحق به ورأته ومن ينقله إليه . وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره، أو عن وظيفة لأهل؛ أو آثر شخصاً مكانه في الجمعة . وليس له يمه .

فإنه ماله المدعى عرفاً، ولم يتم إحياءه، وحمل متشوّف^(١) لإحيائه — قيل له: إما أن تُحييه أو تتركه .

فإن طلب المهلة لعذر: أمهل ما يراه حاكم: من نحو شهر أو ثلاثة . ولا يملك بإحياء غيره فيها . وكذا لا يُقرر^(٢) غير منزل له، ولا لغير المؤثر أن يسبق .

وللإمام إقطاع^(٣) جلوس بطريق واسعة، ورحبة مسجد غير محوطة —: ما لم يضيّق على الناس . ولا يملكه مُقطّع . بل يكون أحق به: ما لم يعد الإمام في إقطاعه .

وإن لم يقطع، فالسابق أحق: ما لم ينقل قماشه عنها . فإن أطلاله: أزيل . وله أن يستظل بما لا يضر: ككساء .

وإن سبق أثنان فأكثر إليه، أو إلى خان مسبل، أو رباط

(١) كذا في زع، أي مطلع على ما في المختار وفي النهاية: «متشوق»، وهو صحيح .

(٢) ورد بهامش ز: «مسألة: لا يصح تقرير غير التزول» .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضموناً عليه: «مر»، ومفهومه كتحجير: لا يملكه جزئياً . و . . . وراجع النهاية ٢٨٠ .

أو مدرسة أو خانكاه^(١) — ولم يتوقف فيها^(٢) — إلى تنزيل
ناظر — أفرع .

والسابق إلى معدن أحق بما يناله ، ولا يمنع إذا طال مقامه .

وإن سبق عدد ، وضاق المحل عن الأخذ جملة .. : أفرع .

والسابق إلى مباح — كمسيد وعبر وحطوب وتمر ، ومنجوز
رغبة عنه — أحق به ؛ ويُقسم بين عدد بالسوية .

وللإمام — لا غيره — إقطاع غير موات : تلييكاً وانتفاعاً
للمصلحة : وحى موات لرعى دواب المسلمين — التي يقوم
بجمعها^(٣) — : مالم يضيّق .

وله قرض ماحماه أو غيره من الأئمة . لا ماحماه رسول الله^(٤)
صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يملك بإحياء ولو لم يحتج إليه .

* * *

(١) كذا في ش . وفي زع والناية : « خانكاه » . والذي في التاموس بالثلاث .
فأما ما روي فيه الأصل 'فارسي . قال الزبيدي في التاج ٣٤٠/٦ : « أصل الخاقاه :
بقعة . يكتبها أهل الصلاح والخير والصوفية ، والتون مفتوحة ، مرب : قاه كاه (بالهاء) » .
وذكر نحو ٣٨٦/٩ بلفظ : « ... دراسة أصلها خانكاه (بالحاء) » . وهو الصواب .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بها » . وكل صحيح .
(٣) كذا في أصل ز ، وهو الظاهر . ثم أسلعت بلفظ ش : « بها » . وفي الناية
٢٨٦ والألباق ١٧٠/٤ : « بفضها » ، ولله تصحيح .
(٤) كذا في زع والناية . وفي ش والإفصاح : « النبي » .

فصل

ولين في أعلى^(١) ماء غير مملوك : كالأمطار : والأنهر^(٢) الصغار . - أن يسقى ويحبسه حتى يصل إلى كعبه ، ثم يرسله إلى من يليه ؛ ثم هو كذلك مرتباً : إن فضل شيء ، وإلا : فلا شيء للباقي .

فإن كان لأرض أحدم أعلى وأسفل : سقى كلا^(٣) على حدته . ولو أستوى أثنان فأكثر في قرب ، قُسم على قدر الأرض : إن أمكن . وإلا : أفرع . فإن لم يفضل عن واحد : سقى القارع بقدر حقه .

وإن أراد إنسان إحياء أرض بسقيها^(٤) منه ، لم يمنع : ما لم يضر بأهل الأرض الشاربة منه : ولا يسقى قبلهم .

ولو أحيا سابق في أسفله ، ثم آخر فوقه ، ثم ثالث فوق ثانٍ : - سقى المخي أولاً ، ثم^(٥) ثانٍ . ثم ثالث . -

وإن حفر نهر صغير ، وسبق ماؤه من نهر كبير : - مُلك^(٦) ، وهو بين جماعة ، على حسب عمل ونفقة .

-
- (١) كذا في ش هنا وفيما ساق . وفي زع والناية ٢٨٧ : « أعلا » . وكلاما رسم : « أنر .
 (٢) كذا في ز والناية ، وهو جمع نهر (بنسبتين) انتهى هو جمع نهر (يفتح فسكون) .
 دح ش : « الأنهار » ، وهو جمع نهر (بالتحريك) . كما في الصباح .
 (٣) كذا في زع والناية ، أي من الأعلى والأسفل . وفي ش : « كل » ، وهو تصحيح .
 ويؤكد ذلك عبارة الإلتناع ١٦٨/٣ : « . . . سقى كل واحدة على حدها » .
 (٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « بسقيها » ، ولعله تصحيح .
 (٥) قوله : « ثم ثان » أسقط من ش ، وأخرج في الفرج .
 (٦) كذا في زع والناية ، وهو للثام . وفي ش : « ملكه » .

فإن لم يكفهم، وتراضوا على قسمته — : جاز . وإلا : قسمه
حاكم على قدر ملكهم ؛ فاحصل لأحدهم في ساقيته تصرف فيه بما
أحب . والمشارك ليس لأحدهم أن يتصرف فيه بذلك .

ومن سبق إلى قناة لا مالك لها ، فسبق آخر إلى بعض أفواها
من فوق أو أسفل — : فلكل^(١) ما سبق إليه . ولمالك أرض^(٢) منه
من الدخول بها ، ولو كانت رسومها في أرضه . ولا يملك تضيق
مجرى قنات في أرضه : خوف لص .

ومن سد له ماء لجأه ، فلتيره السقي منه حاجة : ما لم يكن
تركه يرد^(٣) على من سد عنه .



(١) في ش زيادة مدوجة من المرح ، هي : « منها » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٨٣ . وفي ش : « أرضه » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « برده » ، وهو تصحيف ظاهر .

باب

« أَلْبَاكَ » : سَفَا^(١) معلوم -- لا من مالٍ عارِبٍ ، فيصح مجهولاً -- لمن يَسَلُ له مَمْلًا ولو مجهولاً ، أو مَدَّةً ولو مجهولةً .
 كـ « من رَدَّ لِقَطْعِي » أو « بَنَى لِي هَذَا الْحَائِطَ » أو « أَقْرَضَنِي مُزِينَةً بِمَالِي أَتَانَا » أو « أَذِنَ لِي هَذَا الْمَسْجِدَ » مِمَّا فَه كُنَّا ، أو :
 ((تَوَهَّدَ فِيهِ وَفِيهِ)) -- مِمَّا يَرَى فِيهِ مِنْ كَذَا .

« بَاغَهُ قَلْبًا قَطْعًا » : أَرَادَهُ بِهِ ، « فِي أَثْنَاءِ فَصْحَةٍ تَامَةٍ »
 « لِي أَتَى بِنَايَةِ الْجُمَلِ » ، وبعده : « أَمَّ وَتَحَقَّقَ » ، « مِمَّا أَخَذَ » .

« مِنْ رَدِّهِ بِدَوْنِ قَلْبٍ » -- وهو أَقْلٌ مِنْ دِيَارٍ أَوْ^(٢)
 أَتَى عَشْرَ دَرَجَاتٍ ، « أَلَّا يَنْ قَدَرَهَا الشَّارِعُ » -- قَلِيلٌ : يَصْعَقُ ، وَلَهُ
 بَرْدُ الْجُمَلِ قَطْعًا . وَقِيلَ^(٣) : ... مَا قَدَّرَ الشَّارِعَ .

وَيَسْتَحَقُّ مَنْ رَدَّ^(٤) مِنْ دُونِ مَعِينَةِ الْقَسْطِ ، وَمِنْ أَمْدٍ
 الْمَسْمُومِ قَطْعًا . وَمَنْ رَدَّ أَحَدَ آيَتَيْنِ نَصَفَهُ .

وَيَعْدُ مَذْمُومًا . نَعْلًا : لِيَنْ تَسْبِيحَ بِطَعْنٍ قَلْبِيهِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ ، وَإِنْ فَسَخَ
 جَامِلٌ فَلَا شَرَّ لَهُ .

« يَرِيدُ أَنْ يَنْتَهِي بِشَيْءٍ مِمَّا يَسْتَحِقُّ رَدًّا » .

(١) « أَلْبَاكَ » : « أَلْبَا » : « رَدَّ » مِنْ الْعَرَبِ وَلَا وَدَّ فِي الْآيَةِ .

(٢) « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » .

(٣) « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » .

وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ عَلَى مَا يَتْلُوهُ . وَأَنْظَرِ الْآيَةَ .

(٤) « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » : « لِي شَرَّ زِيَادَةٍ » .

وإن اختلفا في أصل جُمْلٍ : يقولُ من ينفيه : وفي قدره أو مسافة^(١) :
 يقولُ جاعلٍ .

وإن عمل - ولو المَعْدُ لأخذ أجره - لغيره عملاً بلا إذن
 أو جُمْلٍ : فلا شيءَ له ، إلا في تخليصٍ متاعٍ غيره - ولو قُتِلَ من
 بحرٍ أو قُتِلَ - : فأجر^(٢) مثله . ووردَ آخِرُهُ : « من قُتِلَ بِالسَّيْفِ وَأَمُّهُ
 وَلَدٌ - إن لم يكن الإمامُ - : فاقْدَرِ^(٣) الشَّارِعَ ، ما لم يَمُتْ سَيِّدُ
 مَدْبُورٍ أو أُمُّ وَلَدٍ ، قبلَ وصولِهِ - : فَمَقَرِّمًا ، ولا شيءَ له - أو
 يَهْرَبُ^(٤) » . ويَلْتَمِزُ ما أَقْبَرَهُ عليه أنه : « ما يَلْتَمِزُ » .
 هَرَبٌ^(٥) أولم يستأذن مالكاً مع قدرته . وَيُقَرَّبُ من تركه كَيْفَ
 ما لم يَنْوِ التَّبَرُّعَ .

وله ذبيحٌ ما كُولَ خَيْفَ مَوْتِهِ ، ولا يَضْمَنُ ما قَعَمَهُ .

(١) كذا في فرع والناية . وفي ش : « مسافته » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في فرع والناية . وفي ش : « فأجرته » .

(٣) في ش : « قاده » ، والزائدة من القاد : « قاده » .

(٤) « ما يَلْتَمِزُ » . « ما يَلْتَمِزُ » . « ما يَلْتَمِزُ » . « ما يَلْتَمِزُ » .

الكتاب .

(٥) في ش : « هرب من غير بلد مسله . . . قدرته » ، والزائدة من العرح .

وفي الناية ٧٨٦ : « ... القدرة » .

ومن وجد آبقاً : أخذه ، وهو أمانة . ومن أذعاه ، فصدقه
الآبق - : أخذه .

ولنائب إمام يمه لمصلحة : فلو قال : « كنت أعتقته » ،
صلى به .

* * *

باب

«اللقطة» : مالٌ أو مختصٌ ضائعٌ — أو^(١) في معناه — لغير حربيٍّ. ومن أخذ متاعه ، وترك بدله — فكلُّقطة ، يأخذ حقه منه بعد تربيته . وهي ثلاثة أقسام :

١ — ما لا تتبعه همة أوساط الناس : كسوطٍ وشسعٍ ورغيف . فيملك بأخذ^(٢) . ولا يلزمه تربيته ، ولا بدله : إن وجد ربه^(٣) . وكذا لولقي كناسٌ ومن في معناه قطعاً سفاراً متفرقة ، ولو كثرت .

ومن ترك دابةً بمنسكة أو فلاة — لا تقطاعها ، أو عجزه عن علفها — : ملكها أخذها . وكذا ما يلقي : خوف غرق^(٤) .

٢ — الثاني : الضَّوَالُ التي تمتنع من صغار السباع : كإبلٍ وبقيرٍ وخيلٍ وبغالٍ وحمر^(٥) ، وطيور ، وقندير^(٦) ، ونحوها

(١) كذا في ز والفاية ٢٨٧ . وفي ش : « أو » ، ولعل المراد من « خرج » : يش : « يأخذه » ، وزيادة الماء من الصرح .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « قلت : وظاهر كلامهم براءه دفع عليه . والدليل على وجوب رد العين إذا وجد مالكها ، ما ذكره البخاري ومسلم — ولفظه : بجاري — : حديثنا سليمان بن حرب ، نا سعيد عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غفلة ، قال : كنت مع سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في خزانة ، فوجدت سوماً ، فقال لي : أتته . قلت : لا ، ولكني إن وجدت صاحبه ، وإلا استنفت به . ذكرناه في باب اللقطة . ا . هـ . الله المصح » . وراجع شرح المتن ، والإفتاح ١٧٧/٤ .

(٣) ورد بهامش ز : « مشكلة . ما يلقي خوف الثور » .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وحير » . وكلاماً جمع حار ، كما في المختار .

(٦) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وكلب » .

فغيرُ الآبَى يحرُمُ ألتقاطُهُ ، ولا يملكُ تعريفُ . وإمام
ونائبُهُ أخذُهُ : ليحفظهُ لربه ؛ ولا يلزمُهُ تعريفُهُ . ولا يؤخذُ منه
بوصفٍ .

ويجوزُ ألتقاطُ صُيُودٍ متوحشةٍ — لو تركت : رُجعت^(١)
إلى الصحراء . — بشرطٍ عجزٍ ربهَا ؛ ولا يملكها بالتعريف . لا
أحجارٍ طواحينَ ، وقُلُوبٍ ضائعةٍ ، وأخشابٍ كبيزة .
وما حرُمُ ألتقاطُهُ ، ضمنهُ أخذُهُ . إن تلف أو قص ، كما صاب ،
لا كلباً . ومن كتمه ، فتلَف — : قَيمَتُهُ مرتين .
ويزولُ ضمانُهُ بنفسه إلى الإمام أو نائبه ، أو ردُّه إلى مكانه
بأسره^(٢)

٣ — ألتالثُ : ما عداهُما : من ثمنٍ ومتاعٍ ، وغنمٍ وفُضْلانٍ ،
وعجائيلٍ وأفلاءٍ ، وقنَّ صنيرٍ ، ونحو ذلك .
فيحرُمُ على من لا يأمنُ نفسه عليها أخذُها ؛ ويضمنُها به . ولم
يملكها ولو عرفها .
وإن أَمِنَ نفسه ، وقوى على تعريفها : فله أخذُها . والأفضلُ :
تركها ولو بمُضَيِّعَةٍ .

(١) بهذا التصحيح ورد في ز . وهو يرد لازماً ومتدياً ، كما في المخطوط .

(٢) ورد في نسخة ٢٨٨ . ووجه تأويله : وهو تعريف .

ومن أخذها، ثم ردها إلى موضعها، أو فرط - : ضمنها ، إلا أن يأمره إمام^(١) أو نائبه بردها .

* * *

فصل

وما أبيع التقاطه ، ولم يملك به - ثلاثة أضرب :

١ - : حيوان . فيلزمه فعل الأصيلح : من أكله بقيته ، أو يبيعه وحفظه عنه ، أو حفظه ويشتق عنه : من ماله . وله الرجوع^(٢) إليه .
فإن استوت الثلاثة : خير .

٢ - : الثاني : ما يغشى فسادَه . فيلزمه فعل الأحظ : من يبيعه ، أو أكله بقيته ، أو تجفيف ما يفسد^(٣) . فإن استوت : خير .

٣ - : الثالث : باقى المال . ويلزمه حفظ الجميع ، وتمريقه فوراً نهائياً أول كل يوم أسبوعاً . ثم عادة حوالاً من ألتقاط^(٤) - : بأن يُنادى : « من صنع منه شيء أو نفقة ؟ » - فى الأسواق ، وأبواب المساجد أوقات الصلاة . وكُرِه داخلها . وأجرة منادٍ على ملتحظ^(٥) .
ويُنْتَفَع بمباح من كلاب ، ولا يعرف^(٦) .

وإن أخره الحول أو بعضه لغير عذر : أثم ، ولم يملكها به بعدد كالتقاط^(٧) بنية تملكه ، أو لم يرد تصرفاً^(٨) .

(١) كذا فى زع والفتاوى ٧٨٦ . وفى ش : « الإمام » .

(٢) كذا فى زع والفتاوى : وفى ش : « التقاطه » . والزائد من المرح .

(٣) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « التفتيح » : ولم يذكر الأكثر للحيوان تصرفاً .

انتهى .

(٤) كذا فى ز ، أى المباح . وفى ع ش : « تصرف » أى الكلاب .

(٥) كذا فى زع والفتاوى ٧٩٠ . وفى ش : « كالتقاطه » ، والزيادة من المرح -

(٦) ورد بهامش ع : ح : « تمريقها » .

وليس خوفه أن^(١) يأخذها سلطان جائر، أو يُطالبه بأكثر —
عذراً في ترك تعريفها، حتى يملكها بدونه .
ومن عرفها حولاً^(٢) . فلم يُعرف — : دخلت في ملكه حكماً ،
ولو عرضاً ، أو لقطعة الحرم ، أو لم يحتتر ، أو آخره لمذبر ، أو
ضاعت فعرّفها الثاني — مع علمه بالأول — ولم^(٣) يعلمه ، أو أعلمه
وقصد بتعريفها لنفسه .

* * *

فصل

ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها وهو : كيسها ونحوه :
ووكاها وهو : ماشد^(١) به : وعفاصها — وهو : صفة الشدة . —
وقدرها ، وجنسها ، وصفتها .
ومن ذلك تدوير جدرانها ، وإشهاد عدلين عليها — لأعلى صفتها —
وكذا لقيط^(٢) .
ومتى وصفها طالبها^(٣) : لزم دفعها بنائها . ومع رق ملتقط ،
وإنكار سيده — فلا بُدّ من بينة . والمنفصل بعد حول تعريفها ،
لواحد لها .

(١) في ش : « بأن » ، ولعلّ لزيادة من الشئ ، لا من خارج . متأن .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٣) كذا في زع والناية ، وفي ش : « أولم » ، وهو تعريب .

(٤) كذا في ز والناية ٣٩١ . وفي ح ش : « شد » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضرورياً عليه : « والمتنفذ حرّاً وعبد وأدم به » : هنا .

لزم دفعها بنائها .

وإن تلفت أو نقصت قبله، ولم يغرط — : لم يضمنها . وبمده : يضمنها مطلقاً . وتعتبر القيمة يوم عُرف^(١) ربتها .

وإن وصفها ثانياً قبل دفعها للأول : أخرج ، ودُفنت إلى قارع يمينه . وبمده : لا شيء للثاني .

وإن أقام آخرُ بينة أنها له : أخذها^(٢) من واصف . فإن تلفت : لم يضمن ملقط .

ولو أدركها ربتها ، بعد الحول ، مبيحة أو موهوبة — : فليس له إلا البدل . ويُسخّرُ زمان^(٣) خيار ، وتُردُّ كبعدِ عودها بفسخ أو غيره ، أو رهنها . ومثونة الرد على ربتها .

ولو قال مالكتها بعد تلفها : « أخذتها لتذهب بها » ، وقال الملقط : « . . . لأعرفها » فقولُه يمينه .

ووارث^(٤) — فيما تقدم — كمورثه .

ومن أَسْتَيْقِظ ، فوجد في ثوبه مالاً — لا يدري من سره — : فهو له . ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً ، إلا بتسليمه له . ومن وجد في حيوانٍ قدراً أو دُرَّةً : فلقطة لواجده . وإن وجد دُرَّةً غير مثقوبة ، في ممكة — : فلصيّاد .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « عرفها » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في جميع الأصول ، إلا أن الثابت في ش لفظ من الفرح مائل ، وأدرج . انظر إليه .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « زمن » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الفرح . في : « ملقط ورب لقطة » .

ومن ادعى ما يدّعي لص^١ أو ناهب^٢ أو قاطع طريق ، ووصفه^(١) :
فهو له .

فصل

ولا فرق بين ملتقط غني وفقير ، ومسلم^(٢) وكافر ، وعدل
وفاسق يأمن نفسه عليها .
وإن وجدها صغير أو سفيه أو مجنون : قام وليه بتعريضها .
فإن تلفت بيد أحدكم ، وفردط — : صنين ، كإتلافه . وإن كان
بتفريط الولي : فعليه . فإن لم تُعرف : فلو أجدها .
والرقيق لسيد^(٣) أخذها ، وتركها معه : إن كان عدلاً يتولى
تعريضها . وإن لم يأمن سيده : لزمه سترها عنه . ومتى تلفت —
بإتلافه ، أو تفريطه — : ففي رقبته .
ومكاتب كحر^٤ . ومبعض فيئنه وبين سيده . وكذا كل
نادر من كسب — : كهبة وهدية ووصية ، ونحوها . — ولو
أن ينمها مائة^(٥) .

(١) كذا في زح والناية ٢٩٢ . وفي ع : « أو وصفه » ، وهو تحريف .

(٢) في الناية ٢٩٣ : « مسلم » ، وهو تحريف . وفي ش : « ولا مسلم » ، والوالد من
الشرح .

(٣) كذا في زح والناية . وفي ش : « وليد » ، والوالد من كلام الشارح .

(٤) في ع : « مهابات » . ولله رسم قديم ، وتسهيل الهزئة هنا جاز كافي للمباح .
وشطب في زحهم التاء ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الثاني . والفتح أولى وأبعد .

بَابُ

« أَلْقِطُ » : طِفْلٌ لَا يُرْفُ نَسَبُهُ وَلَا رَقَّةٌ ، يُبْذَلُ أَوْ صَلُّ^(١) ،
إِلَى سَنِّ التَّمْيِيزِ^(٢) . وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ : إِلَى الْبُلُوغِ .

وَالْتَقَاطُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ . وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِمَّا مَعَهُ ؛ وَإِلَّا^(٣) : فَمَنْ يَبْتَ
الْمَالِ . فَإِنْ تَعَذَّرَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ . فَإِنْ تَعَذَّرَ : فَطَلَى مِنْ عِلْمِ
حَالِهِ ؛ وَلَا يَرْجَعُ : فَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

وَيُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ^(٤) ، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ فِي بَلَدٍ أَهْلَ حَرْبٍ ،
وَلَا مُسْلِمَ فِيهِ ، أَوْ فِيهِ مُسْلِمٌ — : كَتَاغِيرٍ وَأَسِيرٍ — : فَكَافِرٌ رَقِيقٌ .
وَأِنْ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ : فَمُسْلِمٌ . أَوْ فِي بَلَدٍ إِسْلَامٌ — كُلُّ
أَهْلِهِ ذِمَّةٌ — : فَكَافِرٌ . وَإِنْ كَانَ بِهَا مُسْلِمٌ — يُمْكِنُ كَوْنُهُ
مِنْهُ — : فَمُسْلِمٌ .

وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قَلْبِنَا بِكَفَرِهِ : تَبَعًا لِلدَّارِ ، حَتَّى صَارَتْ دَارَ
إِسْلَامٍ — : فَمُسْلِمٌ .

وَمَا وَجَدْنَاهُ — : مِنْ فَرَّاشٍ تَحْتَهُ ، وَثِيَابٍ ، أَوْ مَالٍ فِي جَيْبِهِ
أَوْ تَحْتَ فَرَّاشِهِ — أَوْ مَدْفُونًا تَحْتَهُ ، طَرِيقًا ، أَوْ مَطْرَرًا قَرِيبًا
مِنْهُ : أَوْ حَيَوَانٌ مُشَدُّودٌ بِثِيَابِهِ — : فَظَلَمٌ .

(١) وَفِي شَيْ زِيَادَةٍ مَدْرُجَةٍ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « الطَّرِيقُ » .

(٢) وَرَدَّ بِهَامِشٍ زِيَادَتُهُ : « وَهُوَ : ثَلَاثُ سِنِينَ » .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِلَّا » أَسْطَقَ مِنْ شَيْءٍ ، وَأَخْرَجَ مِنَ الْمَرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّافِةِ ٧٩٤ . وَفِي شَيْ : « وَبَعْدَهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

والأولى بمحضاته واجده : إن كان أميناً ، عدلاً — ولو ظاهراً —
حرّاً ، مكلفاً ، رشيداً . وله حفظُ ماله ، والإنفاقُ عليه منه ، وقبولُ
هبةٍ ووصيةٍ له بغير حكم حاكم .

ويصح التناطُّ قنً لم يوجد غيرُهُ ، وذمٌّ للتميُّ .
ويُقرُّ يدٌ من البادية مُقيماً في حِلَّةٍ ، أو يُريدُ نقله إلى الحَضَر .
لا بدوياً ينتقل في المواضع ، أو من وجده في الحَضَر فأراد نقله إلى
البادية : أو مع فسقه أو رقه أو كغيره : واللقيطُ مسلم .
وإن ألتقطه في الحَضَر من يُريدُ النقلة إلى بلدٍ آخر^(١) أو
قريةٍ ، أو من حِلَّةٍ إلى حِلَّةٍ — : لم يُقرَّ يده ، ما لم يكن المحلُّ —
الذي كان به -- وَبَيْتاً^(٢) : كَقَوْرِ بَيْسَانَ^(٣) ، ونحوه .
ويقدِّمُ موَسِّرٌ ومُقيمٌ — من الملتقطين — على ضدهما ؛ فإن
أُستويا : أقرع .

وإن اختلفا في الملتقط منهما : قدِّم من له يئنة ؛ فإن عديماها :
قدِّم ذو اليد يمينه ؛ فإن كان يديهما : أقرع . فن قرع : سُلِّمَ
إليه مع يمينه .

(١) كذا في زع والناية ٢٩٥ . وفي زش : « أخرى » . وكلاماً جائز .

(٢) ورد بهامش ومضروباً على ما عد الكلمة الأولى : « قاموس : الرواء بحركة
الطاعون أو كل مريض عام » .

(٣) بفتح الباء كما ضبط في ح . وهو الذي صرح به ياقوت في المعجم ٣٣١/٢ ، والمرافق
لما في اللسان ٣٣٠/٥ و ١٦٧/١٦ ، والقاموس وشرحه ١١٤/٤ و ١٤٠/٩ ، والمصاحح
والاختار : (ب س ن) . وزعم البهوتي في شرحه وشرح الإفتاح ١٩٥/٤ : أنه بالكسر .
وبله نطق العامة .

وإن لم يكن^(١) لهما يدٌ ، فوصفه أحدهما بلامية مستورة^(٢) في
جسده — : قُدِّم . وإن وصفاه : أقرح .
وإلا سلّمه الحاكم إلى من يرى : منها ، أو من غيرها .
ومن أسقط حقه : سقط .

* * *

فصل

وميراثه وديته — إن قُتل — لبيت المال . ويُخَيَّر الإمام —
في عهد — بين أخذها والتعصا .
وإن قُطِع طرفه عمداً : أُنْتَظَر بلوغه ورشدّه ، إلا أن يكون
فقيراً : فيلزم الإمام العفو على ما يُنْفَق عليه .
وإن ادّعى جانٍ عليه أو قاذفه رقه ، وكذّبه لقيط بالغ — :
فقله .

وإن ادّعى أجنبي رقه — وهو يده — : صدّق يمينه ، ويثبت
نسبه مع رقه . وإلا ، فشهدت له يئنه بيد — وحلف أنه
ملكه — أو^(٣) بملك : أو أن أمته ولدته في ملكه — :
حكم له به .

وإن ادّعاه ملقط^(٤) : لم يقبل إلا بيئته .

(١) كذا في ز . ووش والناية : « تكن » . وكل صحيح .

(٢) كذا في زع والناية والإقناع ١٩٦ . ووش : « مطورة » ، وهو تعصيم بطريق .

(٣) في ش زيادة من الصرح : « بيته » . وانظر الناية ٢٩٦ .

(٤) كذا في زع والناية . ووش : « ملقطه » ، والزيادة من الصرح .

(م ٣٦ — منتهى الإرادات)

وإن أقرب له لقيط بالغ : لم يُقبل . وبكفرٍ — وقد نطق بإسلام ، وهو يعقله — أو مسلمٌ حُكماً : فرتد^(١) .

وإن أقرب به من يمكن كونه منه ولو أثنى ذات زوج أو نسبٍ معروف — : الحق ، ولو ميتاً ، به — لا زوج^(٢) مُقرَّر — ولا يتَّبِع في رقٍّ ، ولا كافرًا^(٣) في دينه . إلا أن يُقيم بينة أنه ولد على فراشه .

وإن أدعاه أثنان فأكثرُ معاً : قُدِّم من له بينة^(٤) . فإن تساؤوا فيها أو في عدمها : عُرض مع مدعٍ أو أقارب به — إن مات — على القافة ؛ فإن ألحقته بواحد أو اثنين^(٥) : لَحِقَ . فَبَرِثُ كُلِّا مِنْهُمَا إِرْثَ وَلَدٍ ، وبِرَّثانِه إِرْثَ أَبٍ . وإن وُصِّيَ له : قَبِلَا . وإن خلف أحدهما : فله إِرْثُ أَبٍ كاملٌ ، ونسبه ثابت من الميت . ولأُمِّي أبويّه — مع أمٍّ أمٍّ — نصفُ سُدسٍ ، ولها نصفه . وكذا لو ألحقته بأكثر .

وإن لم توجَد^(٦) قافة^(٧) ، أو نفقه ، أو أشكل^(٨) ، أو^(٩) : اختلف قائفان ، أو أثنان وثلاثة — : ضاع نسبه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بزواج » ، ولعل الباء من الفرح وإن وردت في الناية ٢٩٧ .

(٢) كذا في ز ش ، وهو عطف على « رقيقاً » المحذوف المندر . وفي ع : « كافرًا » . والناية : « كفر » . وكلاهما خطأ وبحريف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو بائنين » . والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يوجد » . والظاهر أنه تضعيف نشأ من

ظن أن « القافة » مفرد ، مع أنه جمع « قائف » ، كما ذكر في المصباح والمختار .

(٥) في ش زيادة : « أسره » . وقد وردت في أصل ع بالفتح : « الأمر » ، ثم

أصلحت بما في ش . وهي من الفرح على ما ترجع .

(٦) وردت « أو » في زع والناية ، وسقطت من ش .

ويؤخذ باثنين خالفهما ثالث^١ ، كسَيِّطَارَيْنِ وَطَيِّبَيْنِ في عيب .
ولورجع عن دعواه من ألحقته به القافة^٢ : لم يقبل .
ومع عدم إلحاقها بواحد من اثنين ، فرجع أحدهما — يلحق
بالآخر .

ويكفي قائف واحد ، وهو كحاكم : فيكفي مجرد خبره .
وشرط كونه ذكرًا عدلاً^(١) حرًا ، مجربًا في الإصابة .
وكذا إن وطئ^٢ أثنان امرأةً بشبهة ، أو أمتها في طهر^٣ ، أو
أجنبيً بشبهة — زوجةً أو سريةً لآخر^(٢) — وأنت^(٣) بولاد يمكن
كونه منها .

وليس لزوج — ألحق به — اللعان لنفيه .



- (١) كذا في زش والقافة . وفي ع : « حرًا عدلاً » . ولله أول .
(٢) في ع : « وقفات » ، إلا أن الزيادة — وهي من الفرج — وودت بالماء
مع التصحيح .



قد وقع الفراغ — بحمد الله وفضله ، وتوفيقه سبحانه وعونه — من تصحيح القسم
الأول من كتاب : « منتهى الإيرادات » وتحقيقه ، وترتيبه وتنسيقه ؛ في صباح يوم الثلاثاء
الساكن عشر من ربيع الثاني سنة ١٣٨١ هـ (الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦١ م) .
ولما نرجو أن نكون قد عرضناه عرضاً جيداً سليماً في جلته : بين القارى على فهم عبارته ،
وإدراك إشارته .
كما نرجو أن نوفق إلى إخراج القسم الثاني منه ، في أقرب فرصة ممكنة ؛ إن شاء الله .

عبد القى عبد الحالى
أستاذ أصول الفقه بكافة العرصة

القاهرة — ميدان السيدة نفيسة
١٩٦١/٥/٦ — ١٩٦١/١٠/١٦ م

تبيين، وتصويب

ص من الصواب	ص من الصواب
٣١٩ يصحح رقم الصفحة .	٩ ٩ يتغير : (فتحة واحدة فوق الياء).
— ٨ ويخص .	١٣ ١ وانتماله : (ضم اللام) .
٣٢٠ ٥ وذيما .	١٤ ١ ونزه .
٣٥٤ ٦ هذا .	— ١٦ في ش : ويجب الاستنجاء
٣٦٦ ٩ وأشركتك : (همزة قطع) .	لكل ، والزائد من الشرح .
٣٨٢ ٥ قبض : (ضم الفاء) .	١٥ ١٣ على .
٤١٢ ١٣ ضيان .	١٦ ١٤ لحية : (بكرتين) .
٤١٣ ٧ مقضى .	٢٤ ٤ في ش : صلاة بطلت استأنف ،
٤٤٨ ٨ وحقوق .	والزائد من الشرح .
٤٥١ ١٤ بحضرتك .	١٨٢ ١٥ أو أوصاف ... تميز .
٤٥٧ ٤ ويقال : (بالياء المثناة) .	١٨٧ ١٣ وآس .
٤٦٣ ١٤ فالوضيعة : (بضمة واحدة) .	٢٠٠ ٦ قرضا : (بالضاد) .
٤٨٠ ١٢ لصيد .	٢٣٦ ٨ وقضى : (الفتحة فوق الضاد) .
٤٩٦ ٥ لزوع : (بكرتين) .	٢٧٣ ٢ استلهما .
٥٠٢ ٢ صاحبه .	— ١١ اضطباع ... هذا .
٥١٣ ١ ويرجع .	٢٧٦ ١١ موالاة : (ضم التاء) .
٥٢٨ ٧ ومثله : (ضم اللام) .	٢٨٢ ٩ يدخلها .
٥٣٦ ٤ أركان : (ضم النون) .	٣٠٦ ٢ حرم .
٥٣٧ ١١ إن : (بكر الهمزة) .	٣٠٨ ٣ الصواب : دحصر ، بالصاد ،
٥٤٠ ٤ ولولمالك .	كان في ذرع . وحذف في ش بالضاد .
	٣١٣ ٨ ويحرم .

أما بعد : فهذا بين المروف المضبوطة أو الساقطة وبين ما فاتنا التنبيه عليه . وتصويب ما وقفنا عليه :
من الأنطواء الواضحة — أبناء وضع التهرست .
فإن وقفنا بعد ذلك ، أو وقف غيرنا على شيء آخر منها ، ونفضل بإخبارنا عنها — مشكوراً منا ،
وأجوراً من الله — : أتينا صوابها في القسم الثاني لإنشاء الله .

عبد الله عبد الحميد

فهرست إجمالى لموضوعات القسم الأول من منتهى الإرادات

١. حكم الماء القليل المنتضح لوقوع النجاسة فيه.
- ١١ العمل باليقين عند الشك .
- حكم ما لو اشتبه بمباح طهور بمحرم أو نجس أو طاهر .
- حكم ما لو اشتبهت ثياب طاهرة بمباحة بنجسة أو محرمة .
- ١١ باب فى حقيقة الآنية ، وأحكامها .
- ١١ تعريف الآنية ، وما يحرم اتخاذها ، واستعماله منها .
- ١٢ صحة الطهارة من آنية الذهب والفضة وما إليها .
- حكم نحر الموه ، وما لم تعلم نجاسته : من آنية الكفار .
- الكلام على جلد الميتة ونحوه ، ودبغه واستعماله .
- سنية تخمير الآنية ، وإيكاء الأسقية .
- ١٢ باب حقيقة الاستنجاء ، وآداب الخلا .
- تعريف الاستنجاء ، وما يسن لدخول الخلا .
- ١٣ ما يكره لدخول الخلا ويحرم .
- ما يسن له إذا فرغ ، وقوله إذا خرج .
- ١٤ بيان ما لا يجرى فيه إلا الماء .
- الكلام على غسل ما بدخل فرج الثيب وحشفة الأظفار : من نجاسة ، وجنابة .

- ٣ التعريف بمؤلف كتاب منتهى الإرادات ، وبيان منزلة كتابه عند علماء المذهب الحنبل . للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع .
- ٥ تنبيه ببيان الفسخ التى اعتمد فى طبع الكتاب عليها .
- ٦ افتتاحية الكتاب .
- ٧ كتاب فى حقيقة الطهارة . وأحكامها . — تعريفها الطهارة .
- ٧ باب فى بيان أقسام المياه الثلاثة ، وحققاتها وأحكامها .
- القسم الأول : الطهور .
- ٨ — الثانى : الطاهر .
- ما يكره استعماله منه .
- حكم القليل المستعمل فى رفع حدث أو إزالة خبث ، أو غير ذلك .
- ٩ القسم الثالث : النجس .
- حكم الوارد بحمل التطهير .
- حقيقة الحرية ، وحكمها .
- حكم الماء الكثير المتغير وغيره .
- حكم المتنجس بشيئه .
- حد الماء الكثير والقليل .
- ١٠ وزن القلتين ، ومساحتها .
- حكم استعمال ما لا ينحس إلا بالتغير .

- ٢١ باب أحكم مسح الخفين وما إليهما .
 — حكم مسح الخفين وما يكره أولاً يسر
 للمسح .
 — ما يصح المسح عليه .
 ٢٢ الكلام على مسح العمامة والجباث ونحوهما .
 — الكلام على مدة مسح المسافر والمقيم .
 — شروط المسح على الخفين .
 ٢٣ شروط مسح العمامة ، ووجوب مسح
 أكثرها وجميع الجبيرة .
 — ما يسر في كيفية مسح الخفين .
 ٢٤ مكروهات المسح ، ومبطلاته .
 ٢٤ باب في نواقض الوضوء الثمانية ،
 وأحكامها .
 — الناقض الأول والثاني .
 ٢٥ الناقض الثالث إلى السابع .
 ٢٦ الناقض الثامن .
 ٢٦ فصل في حكم من شك في طهارة أو
 حدث ، أو يتيقنهما أو أحدهما ، وغير
 ذلك .
 ٢٧ ما يحرم بالحدث .
 — الكلام على من المصنف ، والسفر به
 لنار الحرب ، وتطيه ، وما إليه .
 ٢٧ باب في حقيقة النسل ، وأحكامه .
 — تعريف النسل ، وموجباته السبعة ،
 وأحكامها .
 — الموجب الأول .
 ٢٨ الموجب الثاني إلى السادس .
 ٢٩ الموجب السابع .
 ٢٩ حكم قرأة الجنب القرآن .

- ١٤ ما يصح الاستنجاء به ، ويحرم ويجزى فيه .
 — ما يجب الاستنجاء به ، وعدم صحة
 الوضوء والتيمم قبله .
 ١٥ باب في كيفية التمسك وأحكامه ،
 وآداب القطرة .
 — كيفيته ، وما يتأكد منه ، ووجوبه
 على النبي صلوات الله عليه .
 — سعة البداية بالأيمن ، وغير ذلك .
 — حكم الختان والاستحذاء وحلق القفا .
 ١٦ حرمة نحو النقص والوصل .
 ١٦ فصل في سنن الوضوء .
 ١٧ باب في حقيقة الوضوء ، وأحكامه .
 — تعريف الوضوء ، ووجوب التسمية .
 — فروض الوضوء ، وحقيقة للوالة .
 ١٨ شروط الوضوء والنسل .
 — حقيقة النية ، وأحكامها .
 — ارتفاع الحدث بنية ما تسن له الطهارة ،
 ونحوه .
 ١٩ حكم ما لنوى مستنواً أو واجباً ،
 أو تنويع أحداث ونوى أحدها .
 ١٩ فصل في صفة الوضوء .
 — الكلام على النية وما إليها ، وغسل
 الوجه ، وحده .
 ٢٠ الكلام على غسل اليدين ، ومسح
 الرأس ، وحده .
 — الكلام على غسل الرجلين ، وحده
 الكعبين .
 ٢١ ما يسر عند الفراغ منه ويباح .
 — حكم من طهره غيره بإذنه .

- وقت فرض .
 ٣٦ الكلام على من خرج لحرق أو صيد
 أو أراق الماء في الوقت ، أو مثل
 عن رحله وبه الماء .
 — الكلام على التيمم لكل حدث ، ولكل
 نجاسة بالبدن .
 — حكم تعذر استعمال الماء والتراب .
 ٣٧ حكم مالو وجد ملجا وتطرأ تلويبه .
 ٣٧ الشرط الثالث .
 ٣٧ فصل في فرائض التيمم ، وغيرها .
 — الكلام على فرائضه .
 ٣٨ ما يستباح بالتيمة .
 — حكم التسمية فيه .
 — مبطلات التيمم .
 ٣٩ حكم وجود الماء في الصلاة أو الطواف
 وغيرها .
 — ما يسن نحو العالم بوجود الماء .
 — صفة التيمم .
 — حكم بدل الماء أو التوب .
 ٤٠ باب إزالة النجاسة الحكيمة .
 — ما يشرط لذلك .
 — حكم بقاء الطعم أو اللون أو الرائحة .
 — الكلام على عدم إزالة النجاسة إلا
 بنحو ملح .
 ٤١ ما يغسل بخروج المذي .
 — الكلام على غسل نحو الفهن بالماء ،
 وانقلاب الخثرة خلا .
 ٤٢ حكم المولع لو زابشره ثم قام .

- ٢٩ حكم دخول المسجد من الجانب
 والحائض والتنفاء والمجنون والسكران .
 ٣٠ فصل في الأغسال المستحبة الستة عشر ،
 والتيمم لكل الحاجة .
 — فصل في صفة القفل .
 — صفة القفل الكامل .
 ٣١ صفة القفل المجزئ .
 — أرتفاع الحدث قبل زوال حكم الحدث .
 — مستنات القفل .
 — الكلام على زنة المد والصاع .
 ٣٢ مكروهات القفل ، وبعض أحكام التيمم .
 — بما يسن للجانب ، والحائض والتنفاء
 المتقطع دمه .
 ٣٢ فصل في حكم نحو بناء الحمام ودخوله .
 ٣٣ باب في حقيقة التيمم ، وأحكامه .
 — تعريف التيمم ، وبيان أنه عزيمة .
 — شروط التيمم الثلاثة ، وأحكامها .
 — الشرط الأول والثاني .
 ٣٤ الكلام على شراء الماء والحبل والعلو .
 — الكلام على بدل الماء للعطشان ،
 وجمع ماء الوضوء للشرب .
 — الكلام على القدرة على ماء البئر ببل
 ثوب وعصره .
 — حكم من بعض يذنه جريح ولا يتضرر
 بمسح الماء .
 ٣٥ حكم من عدم الماء ، أو وجد مالا
 يمكن للطهارة .
 — حكم التيمم لخوف فوت جنازة أو

- ٤٣ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عن كراهية سؤر الطاهر .
— حكم ما لو وقع الميت في نحو الفليق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
— تعريف الحيض ، وما يمتنع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالماء ،
وما يباح لها قبل النسل .
- ٤٥ الكلام على سزا الحيض ، ومدة ، ومدة الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والتحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه
وغير ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب بمباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقة ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النساء ، ووضع توأمين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن يجب عليه
وتصح منه .
— حكم تأخير الصلاة عن لزمت .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جهوداً ، أو ترك
- ركن أو شرط .
- ٥٢ باب في حقيقة الأذان والإقامة ،
وأحكامهما .
— تعريف الأذان .
- ٥٣ الإقامة .
— متى يسنان ويجهان ويكرهان ؟
— ما ينادى به لصلاة العيد ونحوها .
— الكلام على ما لو تركها أهل بلد .
— ما يشترط ويسن في المؤذن .
— الكلام على من يكنى في الإذان
والإقامة .
- ٥٤ عدد كلمات الأذان ، وسنن ومكروهاته
— ما يشترط لصحته .
— الكلام على أذان الفجر .
- ٥٥ الكلام على رفع الصوت ، وأذان
المميز ونحوه .
— ما يسن للمؤذن وسامعه .
— سنية الصلاة على النبي - صلى الله عليه
وسلم - بعد الأذان .
- الكلام على خروج المؤذن من المسجد
قبل الصلاة .
- ٥٦ باب في بيان حقيقة شروط الصلاة
وعدها ، وأركانها ، والأحكام
المرتبطة بها .
— حقيقة وقت الظهر
- ٥٧ حقيقة وقت العصر والمغرب والمشاء .
— حقيقة وقت الفجر .
- ٥٨ فصل في بيان ما يتحقق به أداء الصلاة

- ٤٣ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عن كراهية سؤر الطاهر .
— حكم ما لو وقع الميت في نحو الفليق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
— تعريف الحيض ، وما يمتنع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالماء ،
وما يباح لها قبل النسل .
- ٤٥ الكلام على سزا الحيض ، ومدة ، ومدة الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والتحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه
وغير ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب بمباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقة ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النساء ، ووضع توأمين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن يجب عليه
وتصح منه .
— حكم تأخير الصلاة عن لزمت .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جهوداً ، أو ترك

- ٧٧ الكلام على رفع اليدين، ووضع كف اليمنى على اليسرى، وما يستفتح به. — الكلام على قراءة البسمة والفتحة.
- ٧٨ الكلام على قراءة غير الفتحة.
- ٧٩ الكلام على جهر الإمام بالقراءة. — حكم القراءة بما يخرج عن مصحف عثمان.
- الكلام على الركوع وما يقال فيه.
- ٨٠ الكلام على الرفع من الركوع وما يقال معه، وما يتبعه.
- الكلام على السجود، وما يتبعه.
- ٨١ الكلام على الجلوس والتشهد وكيفية. — الكلام على التوضؤ من التشهد الأول.
- ٨٢ الكلام على التشهد الثاني، وما يتبعه.
- ٨٣ فصل فيما يسبغ عقب الصلاة : من الاستغفار والدعاء.
- ٨٤ فصل فيما يكره في الصلاة : من الالتفات بلا حاجة، وغيره.
- ٨٥ الأحكام التي تتعلق بالمرور بين يدي المصل.
- ٨٦ بيان ما يجوز للمصل فعله وقوله أثناء صلاته.
- حكم من نأبش في الصلاة.
- ٨٧ حكم من غلبه التثاؤب أو بدره البصاق وما إليه.
- بعض المنونات المتعلقة بالصلاة.
- حكم الصلاة إلى سرة.
- ٨٨ فصل في حقيقة أركان الصلاة وعددها.

- وما يتعلق بذلك : من أحكام الإعادة والتضاء، والتأخير عن أول الوقت، والشك وما إليه.
- ٦٠ باب في حقيقة العورة، وحكم سترها وكشفها، وما يسبغ الصلاة فيه، وغير ذلك.
- ٦٣ فصل فيما يكره في الصلاة وغيرها ويحرم : من اللبس وما إليه.
- ٦٥ باب في حقيقة التجاسة، وبيان أن اجتنابها شرط للصلاة، وما إلى ذلك : من الأحكام.
- ٦٦ فصل في بيان الأماكن التي لا تصح الصلاة تعبدًا فيها، أو تكره، وغير ذلك.
- ٦٨ باب في أحكام استقبال القبلة، وأنه شرط للصلاة مع القدرة.
- ٦٨ فصل في بيان فرض من قرب من القبلة أو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم من بعد عنها.
- ٦٩ دلائل القبلة.
- ٧٣ فصل في بيان أنه يشترط لصلاة الجماعة نية كل مصل حاله، والأحكام المتعلقة بذلك.
- ٧٥ باب صفة الصلاة.
- ما يسبغ عند الخروج إلى الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه.
- تسوية الإمام الصفوف وتكليفها.
- الكلام على التكبير.

١٠٣ فصل في حكم سجود التلاوة والشكر وما يتعلق بذلك .

١٠٤ فصل في حكم القراءة في المصحف والطريق ، وحفظ القرآن الكريم .

١٠٥ فصل في بيان الأوقات الممنوعة للصلاة عن الصلاة فيها .

١٠٦ باب في بيان حكم صلاة الجماعة ، ومن تجب عليه وتصح منه ، والأحكام المتعلقة بذلك .

١١٠ حكم تخفيف الإمام وسرعته ، وانتظار الداخل ، وتطويل قرار الركعة الأولى عن الثانية .

— حكم من استأذنته لإمرأته أو أمته في الذهاب إلى المسجد .

١١٠ فصل في بيان أن الجن مكلفون في الجمعة .

١١٠ فصل في بيان الأولى بالإمامة في الصلاة ، ومن تكره أولاً تصح إمامته ، وما إلى ذلك .

١١٥ فصل في بيان أن السنة وقوف الإمام جماعة متقدماً ، والأحكام المتصلة بذلك .

١١٧ فصل في بيان ما يشترط في صحة اقتداء من يمكنه رؤية إمامه أو من وراءه ، وكراهية طو الإمام عن المأموم ، وغير ذلك .

١١٨ فصل في بيان من يذو يترك الجمعة والجماعة ، دون غيره .

١٢٠ باب صلاة أهل الأعذار .

٨٩ فصل في حقيقة واجبات الصلاة وعندها .

٩٠ فصل في حقيقة سنن الصلاة وعندها .

٩٠ باب في بيان مشروعية سجود السهو ، وأحكامه .

٩٣ فصل في بيان حكم من ترك ركناً غير تكبير أو الإحرام ثم ذكر بعد الشروع في قراءة ركعة أخرى ، وما إلى ذلك : من أحكام .

٩٤ فصل في بيان أنه ينبغي على اليقين من شك في ركن أو عدد ركعات ، وما إلى ذلك .

٩٦ فصل في بيان أن سجود السهو واجب لما يطل عمده وللعن الذي يحيل المعنى ، وغير ذلك .

٩٧ باب في بيان حكم صلاة التطوع ، وأنواعها ، وما يتصل بذلك .
— أفضل صلاة التطوع وأكدها .

٩٨ الكلام على وقت الوتر ، وأقله ، وقوته .

٩٩ الرواتب المؤكدة .

١٠٠ السنن غير الرواتب .

— الصلاة الوتر بعدها .

١٠١ التهجد والناشئة .

١٠١ فصل في بيان أفضل صلاة الليل ، وسنة قيامه ، ووقته ، وغير ذلك .

١٠٢ الكلام على صلاتي الضحى والاستغارة .

وما ينس قراءته فيها ، وغير ذلك :
من الأحكام .

١٣٧ تحريم إقامة الجمعة والعيد في أكثر
من موضع من البلد إلا الحاجة ،
وحكم ما إذا وقع العيد يومها .

١٣٨ ما ينس صلاته بعد الجمعة .
— سنية قراءة سورة الكهف ، وكثرة
الدعاء ، والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ، والفصل في يوم الجمعة ،
وما إلى ذلك .

— بعض المكروهات والمحرمات .
١٣٩ حكم الصلاة والإم يتخطب .
١٤٠ باب في حكم صلاة العيدين ، ووقتها
وسنية أدائها في الصحراء ، وغير ذلك .
١٤١ بعض شروطها ، وكيفية أدائها .
١٤٢ المكروهات والسنن وبعض الأحكام
المتعلقة بها .

١٤٣ باب في حقيقة الكسوف ، وحكم
صلاه وقتها ، وكيفيةها .
١٤٥ حكم ما إذا اجتمع كسوف وجنازة ،
١٤٥ باب صلاة الاستسقاء .
— حقيقة الاستسقاء ، وحكم صلاته ،
وكيفيةها ، والسنن المتعلقة بها .
١٤٩ كتاب الجنائز .

— سنية الاستعداد للوت ، وغيره ،
وعيادة المريض ، وحكم التداوي ، وما
يطلب عند الاحتضار وعقب الوفاة .

١٢٢ فصل في صلاة المسافر ، وبيان
يصح قصره وفطره ، والأحكام
الخاصة بذلك .

١٢٥ فصل في أحكام الجمع بين الصلاتين ،
وبيان من يباح له الجمع دون غيره .
١٢٦ بيان الأفضل في الجمع ، وما يشترط له .
١٢٧ فصل في صحة صلاة الخوف ، وبيان
أوجهها الستة .

— الوجه الأول والثاني .
١٢٩ الوجه الثالث والرابع .
١٣٠ الوجه الخامس والسادس .

— بيان ما يشترط لصحة صلاة الجمعة
في الخوف حضرا .
— بيان صحة صلاة الاستسقاء والكسوف
والعيد كالمكتوبة .

١٣١ فصل في بيان كيفية الصلاة إذا
اشتد الخوف ، وما يشبه ذلك .
١٣٢ باب في بيان أحكام صلاة الجمعة ،
وأنها أفضل من الظهر ، ومستقلة ،
وفرمز الوقت . وبيان من يجب عليه ،
والأحكام المتعلقة به .

١٣٤ فصل في شروط صحة صلاة الجمعة
الأربعة .

— الشرط الأول والثاني والثالث .
١٣٦ الشرط الرابع .

— شروط خطبة الجمعة ، وما يبطئها ،
وما ينس فيها .

١٣٧ فصل في بيان أن الجمعة ركعتان ،

١٦٨ حكم الميتة الحامل ، ودفن الكافرة

الحامل بمسلم .

١٦٩ فصل في بيان ما يسن للصاب ويكره

ويحرم ، وحكم التعزية ، وإصلاح

الطعام لأهل الميت .

١٧٠ فصل في حكم زيارة القبور ، والسنن

المتعلقة بها .

١٧٢ كتاب في حقيقة الزكاة ، وأحكامها .

— تعريف الزكاة والمال الخاص .

— شروط الزكاة الخمسة ، والأحكام المتعلقة

بها .

— الشرط الأول والثاني والثالث .

١٤٧ د الرابع .

١٧٥ د الخامس .

١٧٧ باب زكاة السائمة .

— ما تجب فيه الزكاة .

— حقيقة السوم ، والأحكام المتعلقة به .

١٧٨ حكم زكاة الإبل .

١٧٩ حقيقة الجبران .

١٨٠ فصل في زكاة البقر .

١٨١ فصل في زكاة النعم الأهلية أو وحشية .

١٨٢ فصل في زكاة الخلطة .

١٨٦ فصل في حكم تفرق مال لواحد ، وبيان

ما تؤثر فيه الخلطة .

١٨٧ باب زكاة الخارج من الأرض والنحل .

١٨٨ ما يشترط لذلك .

١٨٩ فصل في وجوب الزكاة فيما يشرب

بكلفة ويدينها وبها ، وبيان النصاب

١٥٦ فصل في حكم غسل الميت ، وشروطه

وبيان الأول به ، وما إليه .

١٥٢ كيفية غسل الميت ، والأحكام

المتعلقة به .

١٥٥ حكم الشهيد والسقط .

— حرمة سوء الظن بالمسلم العدل .

١٥٦ فصل في حكم تكفين الميت وما إليه .

١٥٨ فصل في بيان حكم الصلاة على الميت

وكيفيتها ، والأولى بها .

١٦١ شرط صلاة الجنابة ، وحكم قضاء

المسبوق فيها ، وحكم إعادتها .

١٦٣ حكم الصلاة على الغال وقاتل نفسه .

— بيان أجر صلاة الجنابة .

١٦٣ فصل في حكم حل الجنابة وتشيعها

والقيام لها وغيره .

١٦٤ فصل في حكم دفن الميت ، وبيان

الأولى به ، والوقت الذي يكره عنده ،

وغيره .

١٦٥ الكلام على اللحد والقبور ، وكيفية

الدفن .

— حرمة إسراج القبور والتخلى فوقها ،

وجعل مسجد عليها أو بيتها .

— حكم الدفن بالصخر .

١٦٧ حكم من وصى بدفنه بدار أو أرض في

ملكه .

— حكم الدفن بنحو المسجد ، وتعدد

في قبر واحد .

— حكم نبش القبر .

- ٢٠٠ باب زكاة الفطر .
 — من يجب عليه زكاة الفطر ، ومن يلزم
 أو يسن إخراجها عنه .
 ٢٠١ وقت وجوبها وإخراجها ، ومكانه .
 ٢٠٢ فصل في بيان قدر الواجب إخراجها ،
 والمجزئ منه .
 — حكم رد الزكاة والفطرة إلى من أخذت منه .
 ٢٠٣ باب في أن إخراج الزكاة واجب
 فوراً ، وحكم تأخيرها ومنها وجهد
 وجوبها ، وغير ذلك .
 ٢٠٤ بيان أن زكاة الصغير والمجنون ترم
 ولهما .
 — سنية إظهار الزكاة وتفرقة ربا بنفسه ،
 والنساء عند دفعها وأخذها .
 ٢٠٤ فصل في بيان أنه يشترط لإخراج
 الزكاة نية من المكلف ، وما يتعلق بذلك .
 ٢٠٥ فصل في أن الأفضل جعل زكاة كل
 مال في قراء بلده ، وغير ذلك .
 ٢٠٦ حرمة نقل الزكاة إلى بلد تقصر إليه
 الصلاة .
 — أما كن طريق الزكاة بالنسبة للمسافر
 أو من بالبادية ، أو من خلا بلده عن
 المستحق .
 — حكم بعث الإمام السعاة قرب وجوب
 الزكاة ، ووسم ما حصل .
 ٢٠٦ فصل في حكم تصجيل الزكاة .
 ٢٠٨ باب في بيان أصناف الزكاة الثمانية ،
 والأحكام المتعلقة بذلك .

- في ذلك كله ، والأحكام المرتبطة به .
 ١٩١ فصل في بيان أن الزكاة على المستعير
 والمستأجر ، دون المالك . وحكم
 اغترابية والعشيرة ، وحقيقة كل منهما .
 ١٩٢ فصل في نصاب العسل ، وبيان أن
 لازكاة فيما يزل من السله على الشجر
 وحكم تضمين أموال العشر والخراج
 بقدر معلوم .
 ١٩٣ فصل في بيان حقيقة المعدن ، ونصاب
 ما يجب الزكاة فيه منه .
 ١٩٤ فصل في حقيقة الركاك وما يجب فيه ،
 وسائر الأحكام المرتبطة به .
 ١٩٥ باب في حقيقة الأثمان وزكاتها .
 ١٩٥ أقل نصاب الذهب والفضة .
 — حقيقة الثقال والدرهم والدينار .
 — زكاة المغشوش .
 ١٩٦ فصل في كيفية إخراج الزكاة إذا
 ما اجتمع جيد وودي ، وصحيح
 ومكسر .
 ١٩٧ فصل في زكاة الحلي ، وحكم تحليلة
 المسجد أو المحراب أو تحويه السقف أو
 الحائط بالنقد .
 ١٩٧ فصل في حكم التمتع بالذهب والفضة
 وغيرهما ، والتحلى .
 ١٩٨ باب زكاة العروض .
 — بيان حقيقة المرض ، والقيمة التي
 تجب فيها الزكاة .
 ٢٠٠ حكم صدقة التطوع قبل إخراج
 الزكاة .

٢١٩ حرمة صوم غير رمضان فيه ، على من

أبىح له فطره .

٢١٩ فصل في اشتراط النية المعينة من

الليل لكل يوم واجب ، والاجكام
المختصة بذلك .

٢٢٠ حكم من قطع نية نذر أو كفارة أو
قضاء ، أو قلها نفلا .

— حكم صوم الغنل بنية من النهار .

٢٢٠ باب ما يفسد الصوم ، ويوجب
الكفارة .

٢٢٢ فصل في جوب القضاء والكفارة على

نحو من جامع في نهار رمضان ، وما
إلى ذلك .

٢٢٣ بيان حقيقة الكفارة ، ومتى تقطع .

٢٢٣ باب ما يكره ويستحب في الصوم ،
وحكم القضاء .

٢٢٤ فصل في بيان ما يسن للصائم ويكره .

٢٢٥ فصل في حكم قضاء رمضان وتتابعه ،

وحكم من مات وعليه نذر صوم
أو حج ، ونحوه .

٢٢٦ باب صوم التطوع .

٢٢٧ حكم صوم يوم الشك ، وإفراد يومه

والجمعة والسبت بصوم ، وصوم يومه
العيد وأيام التشريق .

٢٢٧ فصل في حكم إتمام التطوع بعد
الدخول فيه .

٢٢٨ فصل في بيان أفضل الأيام واليالي ،

وبعض ما يسن دعاؤه ليلة القدر .

٢٠٨ الصنف الأول والثاني والثالث .

٢٠٩ الصنف الرابع والخامس والسادس .

٢١٠ الصنف السابع والثامن .

٢١١ فصل وحكم سؤال من أبىح له أخذ
شيء ، وإعطاء السؤال ، وقبول المال

الطيب الآتي بلا مشقة . وحكم من
سأل مالا واجبا ، وغير ذلك .

٢١٢ سنية تعميم الأصناف بلا تفضيل .

— حكم أخذ من تحقق فيه سنيان ،
والاقتصار على إنسان ، ودفع النصاب

إلى عبد التجارة المقت .

٢١٢ فصل في بيان من لا يجزى دافع الزكاة
إليهم ، وحكم أخذهم صدقة التطوع .

٢١٤ فصل في حكم صدقة التطوع ،
والمن بها .

٢١٥ كتاب في حقيقة الصيام ، وأحكامه .

— تعريف الصيام ووجوب صوم رمضان ،
وسببه .

٢١٦ فصل في بيان من يقبل خبره في

ثبوت رؤية غلال رمضان ، والأحكام
المتعلقة بذلك .

٢١٧ من يجب عليه صوم رمضان .

— حكم من أيس ثم قدر على القضاء ،
والفطر والصوم بالسفر ، والوطء

لمن به مرض .

٢١٨ حكم صوم الحامل والمرضع ، والنظر

لمن احتاجه لإقضاء محصوم من مهلكة .

تتوفى .

٢٣٩ حكم من ضاق ماله ، أولومه دين .
٢٣٩ الكلام على الحج عن الغير ،
والمعصوب ، والميت .

٢٤٠ فصل فيما يشترط لوجوب الحج
على الأئمة ، والأحكام المتفرقة عليه .
٢٤١ باب في المواقيت .

— تعرض للمواقيت ، وبيان ميقات أهل
المدينة ومن دونها ، ومن بمكة ، ومن
لم يمر بميقات .

٢٤٢ فصل في حكم تجاوز الميقات بلا
إحرام ، والأحرام قبله ، والحج
قبل أشهره .

٢٤٣ باب في بيان حقيقة الإحرام ،
وسنت ومكروهاته ، وبعض أحكامه .

٢٤٤ التغيير بين التمتع والإفراد والقران
وحقيقة كل منها .

٢٤٥ فصل في بيان ما يجب على المتمتع والقارن
وما يشترط في ذلك ، وما يمن
للمفرد والقارن ، وحكم للمتمتع إن
حاضرت قبل طواف العمرة .

٢٤٦ فصل في حكم من أحرم مطلقاً أو
بما أحرم به غيره ، وما إليه .

٢٤٨ حكم من استأجر اثنين بعام في
نسك ، أو أخذ من اثنين أجر حجتين
ليحج عنهما في عامه .

٢٤٩ فصل في بيان ما يسن عقب الإحرام .

٢٢٥ كتاب في حقيقة الاعتكاف وأحكامه
— تعريف الاعتكاف وسننه كل وقت ،
وجوبه بالنذر ، ومن لا يجوز
اعتكافه إلا بإذن .

٢٣٠ فصل في بيان المكان الذي يصح
الاعتكاف فيه ، وحكم من نذر
زمنًا معينًا أو يومًا أو عددًا .

٢٣١ فصل في حكم خروج من لومه تتابع
الاعتكاف ، وشرط الخروج إلى
مالأبومه ، وما إليه .

٢٣٢ فصل في بيان جواز الخروج لما لا
بمنه ، وبيان ما يبطله ويضده ،
والإفساد الذي يوجب الكفارة .

٢٣٣ فصل فيما يسن وينهى للمعتكف .

٢٣٤ كتاب في حقيقة الحج والعمرة ،
وأحكامهما .

— تعريف الحج والعمرة ، وشروطها
الحقة .

— الشرط الأول إلى الرابع .

٢٣٥ فصل في صحتهما من التمتع والأحكام
المتعلقة بذلك وإحرام الزوجة
والنفية المأذرة ، وغير ذلك .

٢٣٦ حكم منع أبوي بالغ من إحرامه بنفل
وتحليلهما إياه ، وتحليل الترميم
مدينه .

٢٣٧ فصل في الشرط الخامس : الاستطاعة .
— بيان حقيقة الاستطاعة ، وأنها لا تبطل
بجنون .

٢٣٨ حكم العاجز عن الحج ، ومن لومه

٢٦٥ بيان حقيقة الدم المطلق .
 ٢٦٥ باب في حقيقة جزاء الصيد، وطريقه .
 — تعريف جزاء الصيد ، والضرب
 الأول بنوعيه .
 ٢٦٦ الضرب الثاني .
 ٢٦٦ فصل في بيان حكم ما لو أنقذ
 جزءا من صيد فأندمل ، أو جنى على
 حامل فألقت ميتا ، وما إلى ذلك .
 ٢٦٧ حكم تكرار قتل الصيد ، والاشتراك
 في قتله .
 ٢٦٧ باب صيد الحرمين ونباتهما .
 ٢٦٨ فصل في حكم قلع شجر حرم مكة
 وحشيشه وروعيه ، والانتفاع بما زال
 أو انكسر منه .
 ٢٦٩ حكم إخراج تراب الحرم وحجارته
 وماء زمزم .
 ٢٧٠ حكم وضع الخضا بالمساجد وإخراج
 ترابها وطيبها .
 ٢٧٠ فصل في حد حرم مكة وحكم وجع ،
 واستجاب المجاورة بمكة ، وبيان أنها
 أفضل من المدينة .
 ٢٧٠ فصل في حكم صيد حرم للذئبة
 وشجرة وحشيشه ، وبيان حده .
 ٢٧١ باب في آداب دخول مكة .
 — ما يسن عند الدخول والخروج
 وروية البيت .
 ٢٧٢ طواف المنتمتع للعمرة والمفرد
 والقارن للقدم .

٢٥٠ باب في محظورات الإحرام التسع ،
 والأحكام المتعلقة بها .
 — المحظور الأول والثاني .
 ٢٥١ المحظور الثالث والرابع .
 ٢٥٢ المحظور الخامس .
 ٢٥٣ المحظور السادس .
 ٢٥٧ المحظور السابع .
 ٢٥٨ المحظور الثامن والتاسع .
 ٢٥٩ فصل في بيان أن المرأة إحرامها
 في وجهها ، وبيان ما يحرم عنها ويباح
 لها ، وما يحرم ويكره ويباح ويسن
 للمحرم عامة .
 ٢٦٠ باب في حقيقة الفدية ، وأحرمها
 الثلاثة .
 — تعريف الفدية ، والضرب الأول
 بنوعيه .
 — الضرب الثاني بأنواعه الثلاثة .
 ٢٦٢ الضرب الثالث .
 ٢٦٢ فصل في حكم من كرر محظورا .
 وغير ذلك .
 ٢٦٣ وجوب الكفارة على من حل أو
 قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسيا أو
 جاهلا أو مكرها .
 — حكم من لم يجد ماء لفسل طيب ،
 ومن تطيب قبل إحرامه في بدته .
 ٢٦٤ فصل في بيان أن كل هدى أو إطعام
 يتعلق بحرم أو إحرام ، يلزم ذبحه
 في الحرم ، وتفريق لحمه أو إطلاقه
 لمساكينه . وما يتعلق بذلك .

- ٢٨٠ رمى الحجرة عند الوصول إلى منى .
 ٢٨١ وقت الرمي ، وما يشترط فيه ،
 ويقال معه .
 — قطع التلبية بأول الرمي ، ثم نحر
 الهدى معه ، ثم الحلق
 ٢٨٢ ما يجب في ترك الحلق والتقصير .
 — ما يحصل به التحلل الأول .
 — خطبة الإمام بنى يوم النحر ، ثم
 الإفاضة إلى مكة ، وطواف متمتع
 ومن لم يدخلها ، وطواف الإفاضة
 ووقته .
 ٢٨٣ سعى للمتمتع ومن لم يسع مع
 طواف القدوم .
 — شرب ماء زمزم ، وما يسن منها .
 ٢٨٣ فصل في الرجوع ، وصلاة الظهر
 يوم النحر بنى ، والمبيت بها ثلاث ليال
 ورمي الجمرات بها أيام التشريق ،
 وما يشترط لذلك ، والأحكام المتعلقة به .
 ٢٨٤ خطبة الإمام ، ثاني أيام التشريق ،
 في حكم التحجيل والتأخير والتوديع .
 — سقوط رمي اليوم الثالث عن
 التحجيل .
 — توديع البيت بالطواف ، وما يسن
 بعده .
 — الوقوف في المأتم ، وإتيان الحطيم
 وشرب ماء زمزم ، واستلام الحجر .
 ٢٨٦ سنية دخول البيت بلا خف وفعل

- ابتداء الطواف من الحجر الأسود ،
 وجعل البيت عن اليسار ، ورمي
 المائى .
 ٢٧٣ استلام الحجر والركن اليماني ،
 والدعاء عند محاذة الحجر وفي بقية
 الطواف .
 — حكم من طاف راكباً أو معولاً ،
 أو على سطح المسجد ، أو قاصداً
 غرباً .
 ٢٧٤ حكم الطواف في المسجد من وراء
 حائل ، وفيما لا يحل لغيره لبسه .
 — التنفل بركعتين إذا تم الطواف .
 ٢٧٥ حكم ما لو فرغ متمتع ثم علم
 أن أحد طوافيه بلا طهارة
 وجهه .
 ٢٧٥ فصل في السعي بين الصفا والمروة
 ٢٧٦ ما يشترط في ذلك ، ويسن .
 ٢٧٧ باب صفة الحج .
 — سنية الإحرام بالحج في ثامن
 ذي الحجة ، محل بمكة وقربها ، ومتمتع
 حل .
 — الخروج إلى منى قبل الزوال .
 ٢٧٨ الوقوف بعرفة ، ووقته وما يسن
 فيه ، وبعض أحكامه .
 ٢٧٩ فصل في الدفع بعد الغروب إلى
 مزدلفة ، والمبيت بها ، وغير ذلك .
 — ما يفعله من أصبح بمزدلفة أو
 أسفر جد .

٢٩٩ فصل في العقبة وأنها سنة في حق الأب، وسائر أحكامها .

٣٠١ عدم سنية وكراهة القرعة والعترة .

٣٠٢ كتاب في حقيقة الجهاد، وأحكامه .

— تعريفه الجهاد، وحكمه، ومن يجب عليه .

— سنة تشييع الغازي، وحكم التغير .

٣٠٣ حكم الرباط والماجر عن إظهار دينه

٣٠٤ حكم جهاد المدن، وفرار المسلمين .

٣٠٥ فصل في جواز تلييت الكفار ونحوه

وحكم الترس بالمسلمين، وإتلاف

كتب الكفار، وغير ذلك .

٣٠٦ حكم قتل الأسير، وما يمتنع بالرق

٣٠٧ جواز قبول الجزية المبذولة .

— فصل في حكم المسي غير بالغ، وما إلى ذلك .

٣٠٧ اقتصاص نكاح زوجة الحرب بالمسي .

٣٠٨ ما يلزم الإمام إذا حصر حصنا .

— حكم قتل الإمام من حكم برقه .

٣٠٩ حكم من أسلم بعد الحكم بقتله أو سلبه .

— حكم ما لو أسلم الكفار الإمام

لإزالمهم على حكم الله .

٣١٠ باب ما يلزم الإمام والجيش .

— ما يلزم كل أحد، والإمام بتدليس .

— حكم الاستماعة بالكفار وأهل

الأمواء، وإعطائهم .

٣١١ ما لا يبرأ أن يتلفف البداة وفي الرجة .

وسلاح، وزيارة قبر النبي صلى الله

عليه وسلم، وقبر صاحبيه رضي

الله عنهما .

٢٨٦ فصل في حكم من أراد العمرة وهو

بالحرم .

٢٨٧ اجزاء عمرة القارن ومن التميم،

عن عمرة الإسلام .

٢٨٧ فصل في أركان الحج والعمرة واجباتهما

وحكم ترك الأحرار أو الواجب أو

المستون .

٢٨٨ باب في حقيقة الفوات والإحصار،

وأحكامها .

٢٨٩ حكم من منع البيت، ومن نوى

التحل قبل الذبح أو الصوم .

— سائر الأحكام المتعلقة بالتحلل .

٢٩٠ باب الهدى والأضحية .

— تعريف الهدى والأضحية .

— الأفضل، والمجزي، والمكروه .

٢٩٢ المستون في نحر الإبل والذبح .

— وقت ذبح الأضحية والهدى .

٢٩٣ فصل في بيان ما يمتنع به الهدى

والأضحية، والأحكام المتعلقة بذلك .

٢٩٦ فصل في وجوب الهدى بالنذر،

والسنن المتعلقة بنحو سوله وأكله .

٢٩٨ فصل في أن التضحية سنة مؤكدة عن

مسلم تام الملك، ...، ولأنها يجب

بالنذر، وأن ذبحها أفضل من التصق

بشئها، وفي السنن المتعلقة بنحو أكلها .

٣٢٤ باب في بيان حقيقة الأمان ،
وما يحرم به ، وشرط من يعطيه ،
وصحته منجزاً ومعلقاً ، وغير
ذلك .

٣٢٦ ما يعطى به الأمان .

٣٢٧ حكم ما لو جاء علاج بأسير على أن
يفادى نفسه ، أو حربى بأمان ومعه
مسلة .

٣٢٧ باب في حقيقة الهدنة ، وشرط
صحتها ، والأحكام المتعلقة بها .

٣٢٨ حكم الخوف من نقض العهد ،
وحكم نقضها من البعض .

٣٢٩ باب عقد الذمة .

— متى يجب عقد الذمة ؟ —

— حقيقة الجزية ، ولأن تعقد ؟ —

٣٣٠ حكم نصارى العرب ويهودهم
ومجوسهم .

— وجوب الجزية على المعتق والمبعض ،
دون نحو الصبي والمرأة .

٣٣١ وقت أخذ الجزية ، وما يفعل
عنده .

— عدم صحة شرط تعجيل الجزية .

— ما يصح أن يشترطه الإمام على
أهل الجزية .

٣٣٢ باب في أحكام أهل الذمة الواجبة
على الإمام ، والواجبة عليهم .

— حرمة القيام لأهل الذمة والمبتدعة
ونحوه .

٣١٢ فصل فيما يلزم الجيش .

٣١٣ حقيقة السلب ، وحكم التلثم في
القتال .

٣١٣ فصل في حكم النزو بغير إذن
الأمير ، والمأخوذ من دار الحرب ،
والقتال بسلاح من الغنيمة ، وغيره .

٣١٤ باب قسمة الغنائم .
— تعريف الغنيمة ، وملكية أهل الحرب
مال المسلمين بغيره .

٣١٥ ما تملك به الغنيمة .

٣١٦ فصل في ضم غنيمة سرايا الجيش
إلى غنيمته ، وكيفية قسم الغنائم ، وما
يبدأ به منها ، وتخميس باقيها ونحوه
الإمام ، وما إلى ذلك .

— أسهم خمس الإمام الخمسة .

٣١٧ الرضخ ، وتقسيم الباقي .

٣١٨ فصل في حكم ماذا أسقط الكل
أو بعضهم حقهم من الغنيمة ، وحكم
المدد والأسير اللاحق قبل تقضى
الحرب ، وغير ذلك .

٣٢٠ حقيقة الغال ، وحكمه .

— حكم للأخوذ فدية أو هدية .

٣٢١ باب في أحكام الأرضين المنزومة
الثلاث .

٣٢٣ باب في بيان حقيقة الفىء ، وحكمه ،
ومصرفه وعدم تخميسه ، وكيفية
تقسيمه ، ومن يقسم بينهم : من قریش
وغيرهم .

- ٣٤٤ بيع الصبرة أو قفيز منها .
 ٣٤٥ الشرط السابع .
 ٣٤٦ فصل في طريق الصفقة .
 — حقيقة الصفقة .
 ٣٤٧ حكم الجمع بين بيع وإجارة ، ونحو ذلك .
 ٣٤٧ فصل في عدم صحة البيع والشراء من تزامنه الجملة ، وغير ذلك .
 ٣٤٨ حكم بيع العنب والعصير لمنخذه نخراً ، وما إلى ذلك .
 — حكم بيع الثمن المسلم للكافر ، والبيع على بيع مسلم .
 ٣٤٩ حكم بيع حاضر لباد ، وغير ذلك .
 ٣٥٠ مسألة المينة .
 ٣٥٠ فصل في حكم التسمير ، وشراء المحتكر ، وما إليه .
 ٣٥١ باب الشروط في البيع .
 — حقيقة الشرط ، واعتبار مقارنته للعقد .
 — أنواع الشرط الصحيح الثلاثة .
 — النوع الأول والثاني .
 ٣٥٢ الثالث .
 ٣٥٣ فصل في أنواع الشرط العاسد الثلاثة .
 — النوع الأول والثاني .

- ٣٣٣ حكم من سلم على ذي ، أو شتمه كافر .
 ٣٣٣ فصل في بيان ما يمنع منه أهل الذمة ، وغير ذلك .
 ٣٣٥ وجوب حفظ أهل الذمة ، ومنع من يؤذيهم وفك أسراهم ، على الإمام .
 — حكم تحاكمهم لإينا .
 ٣٣٦ منهم من شراء المصنف وكتب الحديث والفقه .
 ٣٣٦ فصل في حكم تهود النصراني أو تنصر اليهودي ، وما إلى ذلك .
 — انتقاض عهد من أبي بذر الجزية ونحوه .
 ٣٣٧ حكم من جاءنا بأمان لحصل له ذرية ثم نقض العهد .
 ٣٣٨ كتاب في حقيقة البيع ، وأحكامه .
 — تعريف البيع ، وما ينقذ به .
 — حقيقة بيع المعاوضة ، وصحته .
 ٣٣٩ فصل في شروط البيع السبعة .
 — الشرط الأول والثاني والثالث .
 ٣٤٠ حرمة بيع المصنف ، وعدم صحته لكافر .
 — صحة شراء كتب الزندقة لإتلافها .
 — أشرط الرابع .
 ٣٤٢ الخامس والسادس .
 ٣٤٣ بيع الملامسة ، والمناظرة ، والحماة .

الغن ، أو الشرط ونحوه ، أو قدر المبيع وعينه .

٣٧١ فصل في حكم ما اشترى بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع ، وغير ذلك .

— حكم التالف بآفة .

٣٧٢ د كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه .

٣٧٣ حكم ما قبضه شرط . لصحة عقده .

٣٧٤ فصل فيما يحصل به قبض ما بيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع ، وقبض المتعين والصبرة والمنقول والمتناول والمشتاع .

٣٧٥ فصل في بيان حقيقة الإقالة والفسخ ، وأحكام الإقالة : من صححتها وعدمها .

٣٧٥ باب الربا والعرف .

— حقيقة الربا ، وما يحرم فيه ربا الفضل .

٣٧٦ بيع الصبرة والأجناس ، وتعريف الجنس .

٣٧٧ حكم بيع دقيق الربو ونحوه ، والمحاقلة ، والمزابنة .

٣٧٨ حكم بيع نوعي جنس أو نوع بنوعيه أو نوعه بنوعه ونحوه ، ومما يمثلهما ، وما إليه .

٣٧٩ مرجع الكيل والوزن .

— فصل في حكم ربا النسئة .

٣٥٤ النوع الثالث .

٣٥٦ فصل في حكم من باع ما ينزع على أنه عشرة ، فبان أكثر أو أقل .

٣٥٦ باب في حقيقة الخيار ، وأحكام أنواعه الثمانية .

— تعريف الخيار .

— النوع الأول : خيار المجلس .

٣٥٧ ما ينقطع به خيار المجلس .

— النوع الثاني : خيار الشرط .

٣٥٩ لوث خيار الشرط .

— النوع الثالث : خيار الغبن .

٣٦٠ حقيقة التجش ، وحكم الغبن .

— النوع الرابع : خيار التدليس .

٣٦١ الخامس : د العيب .

٣٦٤ خيار العيب متراخ .

٣٦٥ حكم المبيع بعد الفسخ .

٣٦٥ فصل في حكم ما لو اختلفا فيمن حدث عنده العيب ، مع الاحتمال

وعدم البينة ، وغير ذلك .

— حكم بيع الغن الذي تلزمه عقوبة .

٣٦٦ النوع السادس : خيار التخبير .

— الصور الأربع التي يثبت فيها .

٣٦٩ النوع السابع : الخيار لاختلاف المتبايعين .

— النوع الثامن : الخيار للخلف في الصفة ونحوه .

٣٧٠ فصل في حكم الاختلاف في صفة

٣٩٠ تعريف السلم ، وبيان صيغه ،
وشروطه السبعة ، والأحكام المتعلقة به .
٣٩١ الشرط الأول .
٣٩٢ الشرط الثاني والثالث .
٣٩٣ الشرط الرابع .
٣٩٤ الشرط الخامس والسادس والسابع .
٣٩٥ فصل في حكم اشتراط ذكر مكان
الوفاء ، ومكان العقد ، وغيره .
— حكم الزمن والهيئة والإقالة في السلم .
٣٩٦ حكم من له سلم ، وعليه سلم من
جنسه .
— حكم من استحق على غيره مثل
ماله عليه .
٣٩٧ باب في حقيقة القرض ، وأحكامه .
— تعريف القرض وبيان شروطه ،
وما يصح فيه ، وما يتم ويلزم به .
٣٩٨ حكم شرط رده بمئنه ،
وما إليه .
— الكلام على بدله .
٣٩٩ باب في حقيقة الرهن ، وأحكامه .
— تعريف الرهن والمروهون .
٤٠٠ بيان ما يصح رهنه .
٤٠١ بيان ما لا يصح الرهن بدونه .
٤٠١ فصل في شروط الرهن الستة .
٤٠٢ حكم رهن العين المضمونة ،
والقبض بقصد فاسد ، ونفع
الإحارة ، ومال اليتيم ونحوه .
— حكم رهن ذي عند سلم غمرا .

٣٨٠ فصل في حقيقة الصرف ، وحكمه .
٣٨٢ حكم مالو تقف عرض قبض
في صرف ثم علم عيه .
٣٨٢ فصل في حكم شراء كل من
الآخر من جنس ما صرف بلا
مواطأة ، وبعض صور الصرف
الأخرى .
٣٨٤ حكم الكيمياء وكسر السكة
الجازة بين المسلمين .
٣٨٤ فصل فيما يتمين به الثمن عن
الثلث ، وحكم اقتضاء نقد من
آخر ، وماتمين به الدرهم
والدينار ، وغير ذلك .
٣٨٥ حرمة الربا بدار الحرب .
— إباحة الربا بين السيد ورفيقه .
٣٨٥ باب يبيع الأصول والثمار .
— تعريف الأصول والثمار .
— ما يتنازع نحوه يبيع النار وما إليها .
٣٨٧ فصل في حكم نحو يبيع النخل
المتشقق طلمه .
٣٨٨ حكم شراء الشجرة بدون اشتراط
قطعها .
٣٨٨ فصل في حكم يبيع الثمر قبل بدو
صلاحها ، والزرع قبل اشتداد
حبه ، وما إليه .
٣٩٠ حقيقة صلاح ما يظهر فاه واحداً ،
وحكم صلاح بعض ثمرة شجرة .
٣٠٩ باب في حقيقة السلم ، وأحكامه

— تعريف الحوالة، وشروطها الحقة.
 ٤١٧ حقيقة المله، وما يربأ به الحيل.
 ٤١٨ حكم الاختلاف في إرادة الوكالة،
 أو جريان لفظ الحوالة.
 — متى تكون الحوالة وكالة، أو إذنا
 في الاستيفاء؟
 ٤١٩ بآب في حقيقة الصلح، وأحكامه.
 — تعريف الصلح، ومن يكون بينهم.
 — بيان أن الصلح قسبان.
 — القسم الأول: على إقراره، وهو
 نوطان.
 — النوع الأول: على جنس الحق.
 ٤٢٠ د الثاني: على غير جنسه.
 ٤٢١ القسم الثاني: على إنكار.
 ٤٢٢ فصل فيما يصح الصلح عنه مع
 الإقرار والإنكار.
 ٤٢٣ حكم شراء عمر في دار، ونحوه.
 ٤٢٣: فصل في حكم الجوار.
 ٤٢٤ حكم إخراج كان وذلك بنافذ.
 — د إحداث الملك ما يضرب الجار.
 ٤٢٥ د التصرف في جدار الجار
 أو المشترك.
 — حكم المشاركة في بناء الحائط أو
 السقف أو البناء المتهم.
 ٤٢٧ كتاب في حقيقة الحجر، وأحكامه.
 — تعريف الحجر عامة ولتلس،
 والمفلس.

٤٠٢ فصل في حكم لزوم الرهن
 بالتبض، ونحوه.
 ٤٠٣ حكم عتق المرهون، وما إليه.
 ٤٠٤ حكم غرسه والانتفاع به، ونحوه.
 ٤٠٤ فصل في بيان أن الرهن أمانة.
 ٤٠٦ فصل في بيان صحة جعل الرهن
 بين عدل، وأن المرتين يضمته
 بنصبه، وغير ذلك.
 ٤٠٧ صحة شرط كل ما يقتضيه العقد.
 ٤٠٧ فصل في حكم ما لو اختلفا في أنه
 صغير أو آخر، وغيره.
 — حكم انتفاع المرتين بالمرهون.
 ٤٠٨ بيان أن المار والمؤجر والمودع
 كرهن.
 ٤٠٨ فصل في حكم الجناية من الرهن
 وعليه.
 ٤١٠ بآب في حقيقة الضمان، وأحكامه.
 — تعريف الضمان عامة، وصيغته.
 ٤١١ د ضمان السوق، والمهدة.
 ٤١٢ حكم شرط الخيار في الضمان
 والكفالة.
 ٤١٣ فصل في حكم ما لو قضى الدين
 ضمان أو أحال به، ونحوه.
 — حكم ضمان الحال مؤجلا وبالعكس.
 ٤١٤ فصل في حقيقة الكفالة، وأحكامها.
 — تعريف الكفالة، وما تصح به.
 ٤١٥ حكم ما لو كفله أو ضمته اثنان.
 ٤١٦ بآب في حقيقة الحوالة، وأحكامها.

٤٤٠ فصل في إذن السيد والولى لموليه
المميز في التجارة ونحوها، وما يتعلق به.
٤٤٢ ما يبطل به الإذن.
— معاملة الثمن وتبرعه ونحوه.
— حكم تصدق غيره المأذون وكل
متصرف في بيت، من قوته.
٤٤٣ باب في حقيقة الوكالة، وأحكامها.
— تعريف الوكالة، وصحتها مؤقته
ومطلقة، وشرطها.
٤٤٤ حكم الوكالة في بيع ما يملكه،
أو طلاق من يتزوجها.
٤٤٤ فصل فيما تصح فيه الوكالة، دون
غيره.
٤٤٥ صحة الاستيفاء بمضرة الموكل
وغيته.
٤٤٦ حكم وصية الوكيل ونحوها.
٤٤٦ فصل في بيان أن الوكالة والشركة
ونحوها عقود جائزة، وما يبطل به.
٤٤٧ ما ينحل به الوكيل.
٤٤٨ الوكالة الدورية.
٤٤٨ فصل في أن حقوق القصد متعلقة
بالموكل، وما إلى ذلك.
— حكم بيع الوكيل لنفسه، وشرائه
منها لموكله.
٤٤٩ حكم بيع الوكيل أو المضارب
بإحدى عينيه أو ثمن مثل، ونحوه.
٤٥٠ حكم شراء الوكيل مبيعاً، وإسقاطه
الخيار.

٤٢٧ بيان مربي الحجر وأحكامها.
٤٢٩ سبية إظهار حجر السفه والقتل،
والإشهاد عليه.
٤٢٩ فصل في الأحكام الأرضية المتعلقة
بحجر القتل.
— الحكم الأول.
٤٣٠ الثاني، وشروطه الستة.
٤٣٢ الثالث.
٤٣٥ الرابع.
٤٣٥ فصل في حكم من دفع مالا إلى
مصور عليه، لحظ نفسه، وغير ذلك.
— ما يفتك به الحجر.
— ما يتحقق به بلوغ الذكر والأنثى
والحنث.
٤٣٦ حقيقة الرشد، وعمل الاختبار،
وكيفيته.
٤٣٧ فصل في بيان من له ولاية المملوك،
والصغير، والبالغ الجنون. وحكم
تصرف الولي وما إليه.
٤٣٨ فصل في حكم من سفه بعد فك
حجره.
٤٣٩ حكم تصرف وليه.
٤٣٩ فصل في حكم أكل الولي من مال
موليه، وناظر الوقت. وغير ذلك.
— حكم ادعاء من فك حجره تصدى وليه.
٤٤٠ الحجر على الزوجة الرشيدة
في التبرع الزائد على الثلث، وعلى
المقتدر.

رب المال ، وغير ذلك .
 ٦٣ حكم تسرى العامل بإذن .
 — متى يبرح العامل ؟ .
 ٦٤ ما تنسخ فيه المضاربة ،
 والأحكام المتعلقة بالفسخ .
 ٦٥ حكم خلط رأس مال قبض
 في وقتين ، ومالومات نحو العامل
 وجعل بقاء ما بيده .
 ٦٦ فصل في أن العامل أمين ، وما
 يتعلق بذلك .
 ٦٧ فصل في الضرب الثالث : شركة
 الوجوه ، حقيقتها وحكمها .
 ٦٧ فصل في الضرب الرابع : شركة
 الأبدان ، حقيقتها وحكمها .
 ٦٩ حكم الجلع بين شركة العنان
 وغيرها .
 ٦٩ فصل في الضرب الخامس : شركة
 المفاوضة بقسمها :
 — القسم الأول : الصحيح .
 ٧٠ القسم الثاني : الفاسد .
 ٧١ باب في حقيقة المساقاة والمناصب
 (المناصرة) والمزاولة ، والأحكام
 المتعلقة بها .
 — تعريف المساقاة وما إليها ، وصيغتها
 ٧٢ حكم توقيت المساقاة ، وفسخها .
 ٧٢ فصل فيما يجب على العامل ورب
 الأصل .

٥٥ ما يملكه من وكل في بيع شيء .
 ٥٦ الكلام على الوكالة في قبض
 المرام أو المنافع ، أو قضاء الدين
 وقبضه .
 ٥٢ فصل في أن الوكيل أمين .
 ٥٣ حكم الوكالة بلا جعل ، وبمعلوم
 أياما معلومة ، وما إلى ذلك .
 — حكم من عليه حق قاضي إنسان أنه
 وكيل به في قبضه أو نحوه ،
 فصدقه .
 ٥٥ كتاب في أحكام الشركة .
 — بيان أنها قسمان :
 — القسم الأول .
 — القسم الثاني ، وأضرعا خمسة :
 — الضرب الأول : شركة العنان ،
 حقيقتها وحكمها .
 ٥٧ فصل في أن لكل من الشريكين
 أن يبيع ويشتري ، ونحو ذلك .
 ٥٩ فصل في أن الاشتراط في الشركة
 نوعان :
 — النوع الأول : صحيح .
 — النوع الثاني : فاسد ، وهو قسمان :
 — القسم الأول : مفسد لها .
 — القسم الثاني : غير مفسد .
 ٦٠ فصل في الضرب الثاني : المضاربة ،
 حقيقتها وحكمها .
 ٦٣ فصل في حكم شراء العامل من
 مالها ، وشراؤه من يثق عليه أو على

— ما تنسخ به الإجارة ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٤٩٢ عدم انقضاءها بالبيع ونحوه .

٤٩٣ فصل في أنه لا ضمان على الأجير الخاص ، والخباط ونحوه .

٤٩٤ ما يضمنه الأجير المشترك .

— حكم حبس الممول على أجرته .

٤٩٤ حكم مالو استأجر مشترك خاصا ونحو ذلك .

٤٩٤ فصل فيما يجب به الأجرة وتستحق وتستقر ، وما إلى ذلك .

٤٩٥ حكم شرط تعجيلها وتأخيرها .

— حكم شرط قلع القراس أو البناء ، أو بقاءه .

٤٩٦ حكم مالو بق ذرع بتفرط المستأجر وبدونه ، وغير ذلك .

٤٩٧ باب في حقيقة السبق (أو المسابقة) والمناضلة ، وأحكام ذلك .

٤٩٧ تعريف السبق والمناضلة .

— الشروط الخمسة للمسابقة بعوض

في الخيل والإبل والسهام ،

والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول إلى الرابع .

٤٩٨ الشرط الخامس .

٤٩٩ فصل في أن المسابقة جمالة ، وما إليه .

— ما يبطل به السابق ، ويستحق به السابق في الخيل ، ويمرر فيه .

٤٧٤ فصل فيما يشترط في المزاوعة .

٤٧٦ باب في حقيقة الإجارة ، وأحكامها

— تعريف الإجارة ، وبيان ما تنمذ به ، وأن حكمها هي ونحو المساقاة على خلاف القياس أولا .

٤٧٦ فصل في شروطها الثلاثة :

— الشرط الأول : معرفة منفعة .

٤٧٧ فصل في الشرط الثاني : معرفة أجرة .

٤٧٨ الكلام على العقد على الحنافة والرضاع ، وغير ذلك .

٤٧٩ فصل في الشرط الثالث : كون نفع مباحا . . .

٤٨١ فصل في أن الإجارة ضربان :

— الضرب الأول : على عين . وشروطه

— شرط الموصوف في الذمة .

٤٨٢ شروط المينة الخمسة .

٤٨٣ فصل في صورتي إجارة العين :

— الصورة الأولى : إلى أمد . وشروطها

٤٨٤ الصورة الثانية : لعمل معين . وشروطها .

٤٨٥ فصل في الضرب الثاني : على

منفعة بذمة . وشروطه الأربعة .

٤٨٦ فصل في حكم استيفاء المستأجر

نفسا بثلثه ، وما إليه .

٤٨٧ فصل فيما يجب على المؤجر والمكترى .

٤٨٩ فصل في أن الإجارة عقد لازم ، وما إلى ذلك .

منصوب قدر عليه ، وغير ذلك .
— حكم مالو سمر القاصب بالماسير
بابا ، أو رزع أرضا ، أو غرس
أو بنى فيها .

٥١٠ حكم مالو رصب خشبا فرقع به
سفينة ، أو ما خاط به بجرح محترم ،
أو جوهرة فابتلعها بيمة ، وما
إلى ذلك .

٥١١ فصل في لزوم رد المنصوب
بزيادته المنصبة والمنفصلة ،
ونحو ذلك .

٥١٢ فصل في ضمان نحر قص
المنصوب أو زوائمه ، وأن على
القاصب ما يستلزمه جناية المنصوب
أو إتلافه .

٥١٣ فصل في حكم خلع المنصوب
غير المتميز بمثله ، وما إليه .

٥١٤ فصل فيما يجب بوطه القاصب ،
وبيان الصور العشر للأيدي
المرتبة على يده :

— الصورة الأولى إلى الرابعة .

٥١٦ باقى الصور ، والأحكام المرتبطة
بها .

٥١٧ فصل فى ضمان التلى والمقوم .

٥١٩ فصل فى حرمة تصرف القاصب
فى المنصوب ، وما يتحقق بذلك .

٥٢٠ الكلام على من يبدى قصوبه
أورمون أو أمانات لا يبرفأرباجا .

٤٩٩ فصل فى شروط المناخلة الأربعة ،
وأحكامها .

— الشرط الأول .

٥٠٠ الشرط الثانى والثالث .

٥٠١ الشرط الرابع .

٥٠٣ كتاب فى حقيقة العارية والإعارة ،
وأحكامها .

— تعريف العارية والإعارة ، وما
تتقده .

— شروط الإعارة الأربعة .

— حكم إعارة المصحف والأمة
الجبيلة وغير ذلك .

٥٠٤ حكم من أعير أرضا لفراس أو
بناء ، وشرط قطعه بوقت أو رجوع .

٥٠٥ فصل فى أن المستعير فى استيفاء
نفع كالمستأجر ، وغير ذلك .

٥٠٦ الكلام على ضمان العوارى
المقبوضة .

٥٠٧ فصل فى حكم الاختلاف فى أنها
إعارة أو إجارة أو زراعة أو
وديعة .

٥٠٨ كتاب فى حقيقة النصب ،
وأحكامها .

— تعريف النصب ، والكلام على
ضمان ما نصب : من عقار وأم

ولد وفق ونحر وحر . وضمان
الرجع الفائت بحبس مال التجارة .

٥٠٩ فصل فى أن على القاصب رد

٥٢٣ فصل في بيان ما يملك الشخص به .

٥٢٥ فصل في وجوب النفقة فيما ادعى شراؤه لموليه ، لامع خيار قبل انقضاء .

٥٢٥ الكلام على عهدة التفييع ، وما إذا ورت اثان شقصا فباع أحدهما نصيه . وشقة الكافر والمضارب .

٥٢٦ باب في حقيقة الوديعة ، وأحكامها . — تعريف الوديعة والإيداع والاستداع .

— الكلام على أركان الوديعة ، وأنها أمانة ، والأحكام المتعلقة بذلك . ٥٢٨ الكلام على من دل لصا عليها ، أو أرا دسفا أو غاف عليها عنده .

— الكلام على خيان المسافر المودع الذي سافر بالوديعة .

٥٢٩ الكلام على من أودعه صغير ودية ، وما أودع أو أعير لصغير ونحوه .

٥٢٩ فصل في أن المودع أمين .

٥٤٠ العمل بنقض المورث .

٥٤١ حكم مالو ادعاهما اثان .

— الكلام على مطالب المودع ونحوه بالعين إن غصب .

— الكلام على من أكرهه على دفع الوديعة لتغير ربه .

٥٤٢ باب إحياء الموات .

٥٢ حكم مالو نعم الناصب ورد المنسوب على الورثة .

٥٢١ فصل في حكم من ألق مالاً بحرماً لغيره بلا إذنه ، ونحو ذلك .

٥٢٣ فصل في حكم خيان ما ألقه غير ضاربة وجوارح ، وغير ذلك . ٥٢٥ حكم من طرد دابة من مزرعته ، فأفسدت ربع غيره .

٥٢٥ فصل في حكم مالو اسطدمت سفيستان ففرقتا ، وغيره .

٥٢٦ ما يجب إلقاءه من المشرقة على النزق .

— حكم قتل الصائل والخنزير ، وإتلاف المزارع ونحوه .

٥٢٧ باب في حقيقة النفقة ، وأحكامها .

— تعريف النفقة ، والكلام على الاحتياال في سقوطها .

— شروط النفقة الخمسة ، والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول والثاني .

٥٢٨ الشرط الثالث .

٥٢٩ الشرط الرابع .

٥٣٠ الشرط الخامس .

٥٣١ فصل في حكم تصرف المشتري قبل طلب النفقة وبعده ، وغير ذلك .

— الكلام على ما يستقل النفقة ويطلبها

- في أصل الجمل .
 ٥٥١ حكم العمل بغير إذن أو جمل .
 ٥٥٢ حكم من وجد آبقاً أو أدهاء .
 ٥٥٣ باب في حقيقة القطعة ، وأحكامها .
 — تعريف القطعة ، وأقسامها الثلاثة :
 — القسم الأول .
 — حكم ما يلقى من سفينة خوف
 الفرق .
 — القسم الثاني .
 ٥٥٤ القسم الثالث .
 ٥٥٥ فصل في بيان الأضراب الثلاثة
 لما يبيع التقاطعه ولم يملك به .
 ٥٥٦ فصل فيما يشترط لإباحة التصرف
 في القطعة ويحرم بدونه ، وما إليه .
 — حقيقة الوعاء والركاء والغناص .
 — ما يسر عند وجدان القطعة والقيط .
 — الكلام على لزوم دفع القطعة .
 لطالبها .
 — الكلام على نماء القطعة وتلفها
 ونقصها .
 ٥٥٧ الكلام على مالو وصفها ثان .
 ... الكلام على مالو أدركها ربهما بعد
 الحلول مبيعة أو موهوبة ، وغير
 ذلك .
 — الكلام على من استيقظ فوجد
 في ثوبه مالا ، ومن وجد في

- حفية الموات ، والأحكام المتعلقة
 بملكه .
 ٥٤٣ وجوب الحراج على الذي إذا
 أحياء موات عنوة .
 — الكلام على مالو ظهر فيها أحياء
 عين ماء أو معدن جار .
 ٥٤٤ الكلام على حفر البئر بالموات .
 ٥٤٤ فصل فيما يتحقق به إحياء أرض
 بجزر ، وغير ذلك .
 — ما يملك بحفر البئر .
 حدرهم البئر والعين والقناة والنهر .
 ٥٤٥ حدرهم الشجر والأرض والهار
 من موات .
 — حقيقة تجميع الموات ، وأحكامه .
 ٥٤٦ الكلام على إقطاع لإمام جلوساً بطريق
 واسعة ونحوها .
 ٥٤٧ الكلام على إقطاع غير الموات .
 — الكلام على حرم الموات .
 ٥٤٨ فصل في حكم السقي والحبس
 لمن في أعلى الماء ، ولمن أراد
 إحياء أرض . وغير ذلك .
 ٥٥٠ باب في حقيقة الجماعة ،
 وأحكامها .
 — تعريف الجماعة ، وبيان استحقاق
 الجمل .
 — حكم من قال : من رد عبيد قل
 كذا .
 — حكم فسخ الجامل ، والجمع بين
 تقدير مدة وعمل ، والاختلاف

حيوان تقيداً ، ومن ادعى ما يبد
لص ونحوه .
٥٥٨ فصل في أنه لا فرق بين ملتقط غني
وفقر ، ومسلم وكافر ، وعدل
وقاسق . وغير ذلك .
— التقاط الصغير والنفية والمننون .
— التقاط الرقيق والمكاتب والمبعض .
٥٥٩ باب في حقيقة القبط ، وأحكامه .
— تعريف القبط ، وسن التمييز .
— حكم التضاط والإتفاق عليه .
— الحكم بإسلامه وحرية ، أو
ببضها .
— الكلام على ما وجد معه وعلى حضاته ،
وما يجوز لو أجد فعله .
٥٦٠ الكلام على التقاط التز أو الذي ،
وإقرار القبط بيد من وجده
بالبادية أو الحضر .
— الكلام على تعدد الملتقط ،

والاختلاف في القبط .
٥٦١ فصل في أحكام ميراث القبط ودينه .
٥٦١ ما يفعله الإمام في عمد قتله ،
وقطع طرفه .
— حكم ادعاء جنان عليه أو أجنبي
أو ملتقطه ، وقره .
٥٦٢ حكم إقرار القبط بالرق أو
بالكفر .
— حكم مالو أفر ببنة القبط من
يمكن كونه منه .
— حكم مالو ادعى بنوته اثنتان
فاكثر .
— حكم ما إذا لم توجد القافة أو
اختلفوا .
٥٦٣ الاكتفاء بقائف واحد .
— ما يشترط في القائف .
— حكم مالو وطى اثنتان امرأة
بشبهة وأنت بولد يمكن كونه منهما .
٥٦٤ تعيين وتصويب .

تصويب آخر

ص س	الصواب	ص س	الصواب
٥٥٣ ١٥	سقط رقم التهيئة: (٢).	٥٤٥ ٢٥	موافق .
٥٥٤ ٩	الإمام: (بكر المحمزة) .	٥٤٦ ١	ووارثه .
٥٦٠ ٧	أو كثره .	٥٤٩ ٥	فوق: (بكرين) .
— ١٩	والموافق .	٥٥١	يصح رقم الصفحة .
		— ٥	ورد: (بكر الدال) .

